قال النبي [illegible] عليه الصلاة والسلام
لا يؤمن عبد حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه وقال
قال عليه السلام والله لا يؤمن والله لا يؤمن قيل من
يا رسول الله قال الذي لا يأمن جاره بوايقه

يدعو ربه الغني عبد الحليم ...

شرح مفتاح للسيد

٧٩٧

فقدس ... الشارح عليه الرحمة والرضوان في جرجان من ولاية استراباد
في سنة اربعين وسبعمائة وتوفي ببلدة دار السلام شيراز في سادس
شهر ربيع الثاني من سنة ست عشر وثمانمائة وصنف هذا الشرح مع حواشيه
في بلدة سمرقند صانها الله عن الطوارق والحدثان في سنة اربع وثمانمائة

Süleymaniye Kütüphanesi
Kısmı: AMCAZADE HÜSEYİN PAŞA
Yeni kayıt No:
Eski kayıt No: 393

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على ما هديتنا اليه من دقائق المعاني وبدائع البيان واطلعتنا عليه من حقائق المناهج
بذرايع البرهان ونصلي على نبيك المبعوث بأشرف الأديان ورسولك المختار من بني عدنان محمد
سيد الأنام وعلى آله الكرام وأصحابه العظام والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم القيام وبعد فقد طال
ما جال في صدري ودار في خلدي أن أرتب للقسم الثالث من مفتاح العلوم شرحاً يذلل صعابه ويميط
عن مخدراته نقابه أنفق فيه نتائج الأفكار وأوضح فيه خزائن الأسرار وكان يحول بيني وبينه صروف الزمان
وخطوب الحدثان حتى ابتليت في آخر العمر بالارتحال إلى ما وراء النهر فوجدت هناك أقواماً عطاشى الأكباد
يحومون حول الكتاب ولا يهتدون إلى موارده سبيلاً وآخرين منحرفين عن السداد قد خاضوا في لججه
بلا إرشاد فلم يجدوا على فرائده دليلاً وكانوا في حل تراكيبه والكشف عن نكت أساليبه معتمدين على
على شروح أكثرها جروح وأمثلها مدخول ومجروح لا ترى فيها لعليل شفاء ولا لغليل دواء كسراب بقيعة
يحسبه الظمآن ماء وقد اتخذوها مسارح أنظارهم ومطارح أفكارهم فقلنا لهم يا أهل الكتاب لستم
على شيء تتبجحون بلا طائل وتستسمنون ذا ورم تضيعون الأعمار ولا تستضيئون بالأنوار وتحسبون
أنكم تحسنون صنعاً فلعمري ما أنتم إلا كباسط كفيه إلى الماء وكنازح من البئر بلا رشاء أو كطالب للرقي
إلى السماء فهل أدلكم على تجارة تنجيكم من الشقاء فوقعوا في حيرة واضطراب وقالوا إن هذا لشيء عجاب ما سمعنا
بهذا في آبائنا الأولين فأتنا بآية إن كنت من الصادقين فأريناهم من آياتنا الكبرى فظلت أعناقهم لها
خاضعين وقالوا آمنا بما جاءنا من الحق المبين فزدنا من لدنك علماً وهيئ لنا من أمرنا رشداً فوجهنا
ركاب النظر شطر مطالبهم وتوجهنا تلقاء مدين مآربهم نملي عليهم ما ينجيهم عن الضلالة ونحظيهم بجزيل
نوال في عبارات موضحة بلا إملال وإشارات موثقة بلا إخلال تشيد قواعد الفوائد وتمهد
العوائد معرضين عما لا طائل في رده ولا حاصل في نقده ومقتصرين على تحقيق … وتمييز القشر
من اللباب مدة … لكل ذي حبل على الإنصاف طبعه وغض عن الاعتساف … ما هم فإن
أكثرهم كما ترى أعمى على قلوبهم أكنة فلا يكادون يفقهون حديثاً أولئك كالأنعام بل هم أضل سبيلاً
يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فإذا جاءهم ما عرفوا من الحق كفروا به … وما يلبثوا
وتذليلاً أولئك حزب الشيطان ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون ربنا لا تزغ
قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب ومنك المبدأ وإليك المآب

قال القسم الثالث من الكتاب أقول رتب كتابه على ثلثة أقسام وأورد في خاتمته تكملة وفنين وتوجيهه
أن علم العربية المسمى بعلم الأدب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابة وينقسم على ما صرحوا به إلى
اثني عشر قسماً منها أصول هي العمدة في ذلك الاحتراز ومنها فروع أما الأصول فالبحث فيها إما عن المفردات
من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة أو من حيث صورها وهيئاتها فعلم الصرف أو من حيث انتساب
بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية فعلم الاشتقاق وإما عن المركبات على الإطلاق فإما باعتبار هيئاتها
التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو أو باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى فعلم المعاني أو باعتبار
كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح فعلم البيان وإما عن المركبات الموزونة فإما من حيث وزنها فعلم العروض
أو من حيث أواخر أبياتها فعلم القافية وأما الفروع فالبحث فيها إما أن يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط أو يختص
بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض الشعر أو بالمنثور فعلم إنشاء النثر من الرسائل والخطب أو لا يختص بشيء منهما فعلم المحاضرات
ومنه التواريخ وأما البديع فقد جعلوه ذيلاً لعلمي البلاغة لا قسماً برأسه فاختار المصنف منها الأصول وترك منها اللغة لأن
مباحثها جزئية منتشرة مع كونها مستقصاة في الكتب المبسوطة إلا أنه جعل القسم الأول من كتابه في الصرف وخلط
الاشتقاق بأنواعه الثلثة لأن معرفة مباحث المفردات إنما تتم بمعرفة نسب بعضها إلى بعض أصالة وفرعية
والقسم الثاني في النحو وحكم بأن تمامه بعلمي المعاني والبيان وذلك لأنهما يجريان منه مجرى اللب من القشر لكونهما
المرجع في معرفة دقائق الكلام ومزاياه والمرقاة المنصوبة إلى ذروة الإعجاز مع كثرتهما أصولاً وفروعاً أوردهما في
القسم الثالث وأما جمعهما فيه فلاتحادهما فيما هو الغرض الأصلي من البلاغة المكتسبة وما يتفرع عليها من توفية مقامات
الكلام حقها والترقي إلى الكشف عن وجوه الإعجاز ولكون البيان شعبة من المعاني وزعم أن علم الاستدلال جزء
من علم البيان لأنه كما قال مبني على تحقيق البحث وتحكيم العقل الصرف والتجرد عن شوائب الاحتمال بخلاف
… مبني على لطائف المناسبات لخطابيات المستخدم بقوة الفراسة فلم يستحسن أن يكون
… ولا أن يجعل … فأورده في خاتمته تكملة للقسم الثالث ولا يخفى أن التدرب في علمي المعاني والبيان
يتوقف … على العروض والقوافي فجعلهما من تتمة الغرض منهما وأورد بيانهما في فن وما رأى أن بعض
الجهال … القرآن متعلق بعلم النظم جعل فيهما فصلاً تاماً من تتمة الغرض فظهر أن علم البلاغة هما المعاني والعمدة
بمنزلة ما ذكره … مستتبعان ما تأخر ذكره عنهما وأن الكتاب كما صرح منحصر في ثلثة أقسام لأن التكملة
والفنين من تتمة القسم الثالث ثم إنه بعد ما عين أن كل قسم في أي علم تعلق في ذكر الأقسام فقال أما القسم
الأول من الكتاب فيشتمل على ثلثة فصول ثم ترك إتيانه في القسمين الباقيين اعتماداً على ظهور كونهما قسمين للأول
وأعاد التعريف فيهما لبعد العهد وحيث كان اللام في القسم الثالث للعهد كأنه نظير قوله من الكتاب إما صفة

لموكوتا بان يقدر متعلقه معروفة اي الكائن منه على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته واما جاء هو كونه
من المبتدا عند من يجوزه او من ضميره في الخبر اخبر في علمي المعاني والبيان لا لا مانع مهنا كما في القسم الاول وتثنية
العلم تنبيه على انهما نوعان منه متمايزان معلوما وحدّا ولفظا المعاني والبيان علمان لهذين العلمين كالنحو
والصرف فقولك علم المعاني كنحو الاراك والقسم الثالث هو هذه العبارات والالفاظ المخصوصة اي هذه العبارات
في بيان معلوماتها وما هو تتمة لهما من الحدين والغرض فيكون بيان مدلولات الالفاظ ظرفا لها وهذا توسع
شائع يقال هذه الاية في تحريم الخمر وتلك القصيدة في مدح فلان اي في بيانها [illegible] ولانا فيما
اشتهر ايضا من كون الالفاظ اوعية وقوالب لانفس المعاني لكونها مستفادة ومأخوذة منها وقس
على ذلك الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب قال وفي مقدمة اقول لا اشكال في كون القسم
الثالث ظرفا لكل واحد من جزئيه اعني المقدمة والفصلين وابراده اللام الجارة في لفظ البيان والضبط لوجه
معنى الاختصاص وتجوز ابدالها بفي بناء على التوسع المشهور ولذلك قال في ضبط معاقد علم المعاني وتوجيه
الغرض لما [illegible] ولا ينافيه تفصيله في الحدين الى الاحترازين وجعل الغايتين فوائد الاشعار بارتباطها به مستقلين
بافادته والحد عندهم هو المعرف الجامع المانع والغرض هو الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة
بالاقدام عليه وذكر بيانهما في المقدمة تبصرة للطالب بتصور ما يطلبه اجمالا وتعيين فائدته المتوقف عليه ما يستحق
من الجد والاجتهاد ومعاقد جمع معقد موضع عقدها ومبادئها فان ذوات المسائل موقوف عليه [illegible] وطها الشد
اربابها حتى غدت من ابواب العلوم وان كان الراجح ان حقيقة كل علم مسائله كما يشعر به قوله والكلام فيهما وموضوع
المعاني هي التراكيب الخبرية والطلبية من حيث انها تفيد معاني مغايرة لاصل المعنى وهي موضوع البيان ايضا
لكن من حيث انها مختلفة في وضوح الدلالة ولما بين تلك التراكيب في الفصل الاول قيد [illegible] الفصل الثاني
على ضبط الدلالات بيانا للحيثية المعتبرة هناك في موضوع كل علم منها مضبوطا في فصل كما يتبادر من ذا الفصلان
لضبط معاقدهما قال المقدمة اعلم ان علم المعاني اي المقدمة في بيان حديهما والغرض فيهما وكلا م
للمخاطب على ان يلقي سمعه لما يعقبها وهو تمهيد يقال تشعث الشيء اذا [illegible] قاف يا وارله
بالتتبع منها المعروف المنبه فانه مجاز لا تشعث وفي فوائد التنبيه خطر بين العلم والاتصال [illegible] المطلب
فعلى الطالب ان يتشمر ولا عليه ان يقلد صاحب كاشياءة والاشارة من اول الا [illegible] علم الله و
مما يكنه بالخواص في معرفة التراكيب بها لا ينتج علم المعاني وقوله في الافادة قيد للخواص اما صفة لها واما حال منها
وانما احتيج لما ذلك لان المتبادر من خواص التراكيب ما تختص بها اما على الاطلاق واما بالاضافة فيندرج
فيها الصفات المختصة بها الراجعة الى هيئاتها التركيبية او مفرداتها الواقعة فيها فلما قيدت بالافادة تخصصت

بالمعاني التي تفيد بها التراكيب وجعلت الافادة ظرفا للخواص لانها منبعها فكانها محيطة بها واحترزت
الافادة على الدلالة لان المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها للسامع لا مجرد دلالتها عليها وما يتصل على
على الخواص وضميرها بالتراكيب وحمل الاستحسان على المحسنات البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات
لا مدخل لها في الاحتراز المذكور ولانه تحصيل البلاغة اصلا فكيف تجعل جزءا من علم المعاني وكذا جعلها
في حق من جعلها تابعة لها جارجة عنها لا يقبله فطرة سليمة والتمسك بذكر الاتصال المنبي عن التبعية ثم فان
معلومات علم واحد قد يتصل بعضها ببعض على ان المشهور في العبارة عنها وجوه تحسين لا وجوه الاستحسان
فالصواب ان يحمل الاستحسان على مفهومه الحقيقي وغيره على عديمه وذلك لان التركيب المفيد
بخاصيته كالخبر المؤكد مثلا قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه قصدها ولا يستحسن من اخر وذلك
المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصدها بل على ان صدوره منه اتفاقي وكذا حال المخاطب وقد صرح بذلك
حيث قال ومن متممات البلاغة ما قد سبق من ان نظم الكلام [illegible] يستحسن من بليغ لا يمتنع ان لا
يستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام بل لا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما لاجله يساق ومن صاحب
له عراف بجهات الحسن لا يخطئها ولا بد مع ذلك من ان لا تقتنا بات الكلام مصوغة فظهر انه لا بد في
المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيبه
منطبقة على ما [illegible] لاجله ومستحسنة في مواقعها ومن حمل كل تركيب يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم فان
البلغاء اعتبار على درجات متفاوتة فربما يستحسن كلام في مقام من بليغ فيحمل على دقائق جمة ولا يستحسن
مثله في ذلك [illegible] من اخر دونه في البلاغة فلا يحمل عليها بل على ما يناسب منها مرتبته وقوله الخبر متعلق
بالتتبع وتنبيه على الغرض وتجوز جعله جزءا من الحد فان قيوده قد لا تكون لا خراج شيء والمراد من هذا الا
قائدة [illegible] العلم لا [illegible] ينبغي ان يقصده المتتبع فلو قصد تحصيله غرضا اخر لم تخرج بذلك عن كونه علم
المعاني وذكر الوقوف [illegible] في اشارة لا حصول تلك المعلومات مشاهدة لا بذلك مع الرعاية
لازمه [illegible] يتحقق من الاحتراز والحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وذلك
الوجه هو مقتضى [illegible] وتطبيق الكلام على مقتضاه ايراده مشتملا عليه فانكار المخاطب مثلا امر يقتضي
تاكيد الخبر لرده فالانكار حال والتاكيد مقتضاه وتطبيقك لكلامك عليه ايرادك مؤكدا والكلام غير محمل
على خواص تناسب ما فيه من مقتضيات الاحوال وسيرد عليك ان شاء الله مزيد تفصيل لهذا المقام ثم الخطأ
في تطبيق تراكيب الكلام اما للعدم معرفة خواصها واما لعدم المعرفة بان تلك التراكيب تستحسن ممن
او مع من فتامل واعلم ايضا [illegible] اسماء العلوم كالمعاني مثلا قد تطلق على معلوماتها التي هي القواعد وعلى

اذا كان نهاية على الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة الاستحضار متى اريد قال واعني بتراكيب

البلغاء معرفة المضاف من حيث هو مضاف يتوقف على معرفة المضاف اليه فاذا احتاج الى تفسير او تعيين

كان المضاف اليه اولى بالتقديم فلذلك قدم على تفسير الخواص تعيين التراكيب التي اطلقها واراد بها قسما منها

اعني التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة بين الامور الداعية الى تراكيب الكلام على وجوه مختلفة وفضل

معرفة بدقائق معان مناسبة لتلك الوجوه فيورد كلا من تراكيبه على ما ينبغي قاصدا به ما يناسبه وانما الذي

لا تمييز له ومعرفته عن الفضل فلا يميز بين مقتضيات الدواعي ولا يعرف دقائق المعاني فتجد تراكيبه عن تلك

الوجوه لا يقصد بها افادة شيء مما يناسبها بل جل همه مقصور على افادة المعاني الاصلية بلا تصرف فيه يعتد به

فالتراكيب الصادرة عنه في تنزلها عن اعمال الروية وافادة اللطيفة بمنزلة اصوات تصدر عن حيوانات على حسب

طباعها وقوله وهي تراكيب البلغاء جملة توسطت بين المعطوفين لزيادة تعيين المراد مع الاشعار بان فضل

التمييز والمعرفة هو البلاغة او ما يلازمها وقد يروى لا الصادرة مرفوعا معطوفا على تراكيب البلغاء فالضمير

في سواهم للبلغاء والصناعة علم متعلق بكيفية العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او بدونها كعلم

الطب مثلا وقد تطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض بحسب

الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة من العلوم العملية فصناعة البلاغة علم المعاني والبيان وان حملت

على المعنى الثاني كانت الاضافة بيانية واما تفسيرها للبلاغة وما يتعلق بها من السؤال والجواب فوضعه اللائق

باخر الكتاب ونكرة حيوانات للقصد الى غير معين وليتوصل الى تنكير اصوات فتوصف بجملة تصدر

وقال عن محالها دون عنها اشعارا بانها محال تخرج منها الاصوات عنها بلا قصد منها ولتعلم ان مصدرها الحبر

اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها فاصدرة اتفاقا او موصولة الى حسب ما يتفق معها من الامور

لا تقتضيها قال واعني بخاصية التركيب فعل قصد تعريف الخواص لا بمجرد تعيين المراد ... التراكيب ... المورد

الدال على الماهية مضافا الى مفرد مثله لان المقصود بالتعريف هو الماهية ... وتأنيثها والحق بها الياء

المشددة تنبيها على قوة الاختصاص بتراكيب البلغاء كما مر وذلك على ان الخواص اسم مع الحاقه بمعنى الاثر

قال ما خاصية ذلك الشيء اي ما اثره الناشي منه واما قول الاطباء هذا الدواء يعمل بالخاصية فقد عبروا به

السبب المجهول للاثر المعلوم وهذا الموضع من مداحض الكتاب فاستمع لما يتلى عليك قد ذكر في صدر

الكتاب ان بعضا من علم البلاغة مبني على لطائف الاعتبارات الخطابية وبعضا اخر على التحقيق البحث

كما نقلناه عنه ثم صرح في اخر القسم الثالث بان كلا من بابي التحديد والاستدلال جزء من علم البلاغة وقال

هناك ايضا وعندك علم ان مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها وعرف

علم الاستدلال بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال ولم يبين هناك ان المراد بالخواص ماذا فوجب

ان يكون نوعه منها الذي صدر منا ولا الخواص الخطابية والاستدلالية اعني خاصية تركيب البليغ في الافادة

المعنى الذي يسبق منه الى الفهم عند سماعه حال كون ذلك المعنى جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب بسبب

صدوره عن البليغ وهذا هو الخواص الخطابية المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية كما بين التأكيد

ونفي الشك او رد الانكار فهذه الخواص ليست لازمة للتركيب من حيث هو بل جارية مجرى اللازم له لصدوره عنه

لان البليغ يلزمه عرفا ان يقصد بتراكيبه ما يناسبها والمعنى الذي يسبق الى الفهم من تركيب البليغ حال كون ذلك

المعنى لازما له لما هو هو اي لذاته وهذا هو الخواص الاستدلالية التي اوردها في التكملة من عكوس القضايا ونتائج

الاقيسة لوازم عقلية يستحيل انفكاكها عن تراكيبه لذاتها لا لامر يرجع بالتراكيب الالفاظ من حيث انفسها بل من حيث

انها دالة على معانيها التي يمتنع تحققها بدون تلك اللوازم بسبب علاقات عقلية قطعية وقولي حينا اشارة الى ان

الخواص الاستدلالية والتراكيب المفيدة لها تكون في حين من احيان البليغ بخلاف الخطابية فانها توجد

في اعم اوقاته فان قلت لما كانت لازمة للتركيب من حيث هو فاذا صدر مثله عن غيره كانت لازمة له

ايضا فتوجد الخواص لغير تراكيب البلغاء قلت هي لازمة لكنها ليست مقصودة بالافادة الا للبليغ وقد

اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه وسيصرح به في الامثلة وكذا الحال في الخواص الخطابية فان التركيب المؤكد

لما صدر عن غير البليغ لا يحمل الا على معناه الوضعي والسبب في ذلك كله عدم شعوره بالمناسبات الظنية والقطعية

وعدم قصده الى رعايتها ولا شك ان المعتبر في المعاني المتعارف هو المعاني التي يقصدها المتكلم وفي قوله يسبق دون تحصل

... تحقق المعاني ان تسابق الالفاظ فتحصل في الفهم قبل استقرار الالفاظ في الاذان وفي قوله ذلك

التركيب بوضع اسم الاشارة موصوفا بالمظهر موضع المضمر مزيد اعتناء بتمييز التركيب الممتاز عن سائر التراكيب

... قوله لكونه صادرا متعلق بجاريا وقد عطف عليه لا لنفس ذلك التركيب دفعا لتوهم

بعيد اعني كونها ... لذات التركيب وتعرضا بالمقابل من قسمي الخاصية قوله لما هو هو احد الضميرين للموصول

التركيب وحينا ظرف مستقر صفة للازم اي لازما حاصلا في حين من احيان التركيب

... لذاته وما يقال من ان اللازم هو خاصية الامثال او خاصية ما اخرج على مقتضى ظاهر الحال وقد يحتمل

التعجب السابق من قوله كيف تكفرون بالله اي مع وضوح الايات مما لا يعتد به اصلا لانها كلها خواص

خطابية مبنية على اعتبارات الفنية كما لا يخفى على ذي مسكة قال واعني بالفهم فهم ذي الفطرة السليمة في تعريف الخاصة

واراد به قسما منه فاحتاج الى تعيينه كما في التراكيب والفطرة الخلقة التي جبل عليها الانسان وسلامتها

خلوها عن الافات ... لادراك لطائف التراكيب والاطلاع على ما بينها من المناسبات الذوقية ...

وفيه اشارة الى ان فطرة الانسان على الفطرة وان خلاف لا فة واما فطرة الله التي فطر الناس عليها هي السلامة
عن العقائد الباطلة والاخلاق الردية فلا تناسب المقام كيف وبلغاء الجاهلية كانوا على هذه الفطرة وقد بدلوا
فطرة الله تبديلا فلما لم يوغ الخواص من كون المخاطب ذا فطرة سليمة كما لابد لها من كون المتكلم ذا فضل تميز ومعرفة
قال مثل ما سبق اقول فرغ عن تعريف الخاصية مع ما هو من تتمة اعني تعيين المراد من لفظ الفهم فشرع في تمثيلها
توضيحا لها فقوله مثل بالنصب اما بدل من ما سبق واما حال عنه واما صفة لما سبق بتقدير مضاف اي مثلي سبق
ما سبق ولا يبعد من التقدير ان ما موصولة لا مصدرية بدليل رجوع المستتر في سبق اليها وتبيينها بقوله
من ان يكون في خطاب فهمك تنشيط للمخاطب وتنبيه على ان الاخيرة كتاب ينبغي ان يكون كذلك واراد
بالعارف بصياغة الكلام من له فضل تميز ومعرفة فالصياغة هي الصنعة المعروفة شبه تاليف الكلام بترتيب
كلماته متناسبة الدلالات على حسب الاغراض المقصودة منه بصياغة الحلي ومنه قول الجاحظ ان الشعر صياغة
وضرب من التصوير والمستتر في ان يكون راجع الى تركيب ان زيدا منطلق واقتصر في المثال الاول على ذكر القصد
لان الكلام المؤكد له معان اخرى ظاهرة وذكر في الاخيرين اللزوم لكونهما اقرب الى اللزوم من الاول ولم يرد ان
فيهما لزوما عقليا لان الكلام المجرد عن التاكيد جاز ان يحصل به نفي الشك او رد الانكار فلا يلزمه عقلا مجرد الاخبار
ولا مجرد القصد الى الاخبار واما الاختصار الحاصل بحذف المسند اليه فانه وان كان لازما للتركيب الماخوذ مع
حذف لزوما عقليا لكنه ليس اللزوم الا طلب افادته وذلك مما لا نزاع فيه قطعا فالاختصار في حكم الخواص الاستدلالية
وفي السماع عن العارف معتبر في الجميع واما قال او من في منطلق بترك التركيب لا خفاء في جوازه في وجه المطلوبية
في الاختصار لانه لازم فلا بد ان يكون مقصودا للعارف اما وحده واما مع افادة لطف اخرى من الغنا
الخطابة التي يلوح بها الى ما يشير اليها باب حذف المسند اليه واخبار الوجه لا الاختصار بيانه منه بوقوع الاختصار
موقعه قال وكذا الفظ بالمسند اليه القول اللفظ وامر كذا اشارة الى مصدر سبق في مثل سبق اي وسبق
في هذه الامثلة السابق لفظ العارف بالمسند اليه اي لم يتركه للامثال ايضا لطف معان مقصودة
كالاحتياط وزيادة التقرير وغيرها وجاز ان تكون اشارة الى ما سبق اي مثل ما سبق في هذه
لا الفظ قوله وهكذا لفظ اي عرف المسند اليه او تنكيره الى آخر ما ذكره وجاز ان يتركه بحذف المفعول عموم
هذه الافعال للمسند اليه وغيره فاعادة لفظ كذا مصدرة بحرف التنبيه اما لكثرة ما ذكر بعدها واما للتكثير مع علم
وما صرح به من امثلة الخواص واشار اليه كلها خطابية جارية مجرى اللازم سوى الاختصار وانما لم يصرح بامثلة اللازم
لما هو ان افراد الخواص الاستدلالية في التكميل وقلما يوجد لازم كذلك من غيرها وقوله على ما يطلعك متعلق
والجار متعلق بيسبق في مثل ما سبق اي يسبق في الخواص الصحيح بها المطلع بها كاينة على ان يطلعك عليها

سوق الكلام في العلمين وقد يجعل موصولة اي كاينة على الوجه الذي يطلعك عليه ذلك السياق والمقصود احالة
معرفتها على قواعد هذين العلمين معا فان الخواص كما عرفت هي المعاني المغايرة لاصل المعنى وقد يعبر عنها بالنكت
تفيدها التراكيب لا لمجرد الوضع سواء افادها بعض مفرداتها او هيئتها التركيبية ولا شك ان المعاني المجازية والكنائية
داخلة فيها فالبحث عن افادة التراكيب للخواص سواء كانت مقصودة اصلية منها او كانت من مستتبعاتها
وظيفة علم المعاني ولذلك ذكرت فيه معان مجازية ومكني عنها والبحث عن كيفية افادتها للمعاني التي قصدت
بها اصالة وظيفة علم البيان لان افادة المستتبعات مما لا ينضبط كيفيتها فالاطلاع على جميع الخواص من
حيث الافادة وكيفيتها انما هو في العلمين لا في احدهما وقوله استنافا نصب على المصدر اي اطلاعا متدرجا
وقوله باذن الله اي بتيسيره متعلق بيطلعك او بسياق قال واما علم البيان اقول ايراد العلمين في قسم واحد
مشعر بتقاربهما فحين ذكر حد احدهما كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان حد الآخر قريب من هذا ويرتقب
انه ماذا فاورد كلمة اما تفصيلا للمجمل الواقع في ذهنه وازالة لتردده وقد يقال ايراده تفصيل ما في المعد
من الحدين والغرض تجعل اولا كلمة اعلم مكان اما لانها تغني عنها ثم جعل هذه قرينة لها نظرا الى المعنى والتحريك
بالمعرفة في هذا الحد اشعار بانها المرادة في الحد الاول كما ان تصريحه بالتتبع هناك مشعر بان المراد هنا
المعرفة المستندة له اي علم البيان معرفة ايراد كل معنى واحد من المعاني التي يقصد اليها في تراكيب مختلفة
في مراتب وضوح الدلالة عليه فان العارف بالقواعد البيانية يتمكن بها من ايراد كل معنى يقصده في عبارات
مختلفة وذلك لان له لوازم وملزومات مختلفة بحسب القرب والبعد فيختلف الدلالة عليه قطعا والا استحالة
في الايجاز بالانتقال اجمالا كما في سائر العلوم وذكر الايراد هنا انسب بالطرق التي عبر بها عن التراكيب الموصلة
فانه يراد بها ايصال الطرق لما يقصد بها كما ان ذكر الافادة هناك انسب بالخواص التي هي الآثار واقتصر على
العدة لان معان جرود واما اختلاف مراتبه فلا يعتبر وان وصف بعضها بالخفاء نظرا الى ما هو اجلى منه
وصرح بالقصد ان كان مفهوما من الزيادة تنبيها على انه مقصود ايضا والوضوح صفة للمدلول في صفته
الدلالة وصفها بالاختلاف بالظهور في انفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة وتباينها كما
القصد منه ان الاختلاف انما هو في الدلالات العقلية دون الوضعية وتبين منها ان الدال بالوضعية
وحده كصوت الحيوانات فايراد المعنى الواحد في تلك الطرق انما يكون بالدلالة العقلية وقوله بالتحرز
متعلق بالمعرفة وتنبيه على ما هو فايدة العلم وينبغي ان يكون مقصودا للعارف كما فلا حاجة الى جعله
من الحد لاخراج معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لانها خارجة عن المعرفة المستندة للتتبع وذكر الوقوف
لما مر والمراد من الكلام هو المعنى الذي يقادبه وتمام المراد منه لبقية افادته اياه فانها من توابع افادة المعنى

وتتمتها والمتكفل بالاحتراز عن الخطا في الافادة علم المعاني وعن الخطا في كيفيتها علم البيان في تبديل
التطبيق بالمطابقة تفنن في العبارة واشارة الى ان تعريف المتكلم في الافادة اكثر منه في كيفيتها او فيه اذ كر بما
ما ينبغي قوله قد تبين مما ذكرنا الحدين ان معرفة خواص تراكيب البلغاء وكيفية افادتها لمعانيها موكولة الى هذين
العلمين ولا شك ان خواص تراكيب نظم القرآن اكثر وجوه دلالتها على معانيها احسن والطف فلا بد لمن اراد
الوقوف عليها الفاهم بكن بليغا سليقة او تحصيلا له من هذين العلمين وبذلك يظهر فضلها ووجوب الاعتناء
بشانهما وقد عرفت ان المراد من الكلام هو الخواص فان تمام كيفية افادتها والامتناع عنه وقوف البشر
على تمام مراده في هذا المعنى وان كان وقوف على جميع ما اراده من كلامه ممتنعا عند بعض المعتزلة منهم المص وقد يقال
اراد به جميع ما اراد فهم البشر منه فوائنيه اشارة الى ان من حقه ان يكون معلوما الا انه قد يغفل عنه
وقد اصاب بذكر الحكيم مجزه وقوله فالويل لمن تعرض التقصير في تحصيلها وبيان لمفرة اهمالها والقصور فيهما وذكر
ان من لم يعرف ممن ذكر قواعدهما وشرع في تفسير القرآن واستخراج لطائفه اخطا غالبا وان اصاب نادرا
كان مخطئا في اقدامه على برايه ومنه علم ان الناظر في العلوم الاسلامية يجب ان يعتني بها الا فلا تخ
عن اخوذه في تفسير آيات منها ولما كان علم البيان كالفرع على وضع المقدمة لبيان الحدين والغرض
فالحق به بيان ترتيب ايراد العلمين في الفصلين وحاصله ان علم المعاني كما عرفت يبحث فيه عن افادة
التراكيب خواصها وعلم البيان يبحث فيه عن كيفية تلك الافادة ولا اخفاء ان كيفية الافادة متفرعة عليها
وبمنزلة شعبة منها وكالمركب بالقياس اليها فكان حق العلم الباحث عنها ان يوخر عما يبحث عن الافادة
نفسها قوله لا نفصل بتانيث الضمير على ان الجار صفة شعبة وبتذكيره على انه خبر ثان والاعتبار … الكيفية
التي صنعت الافادة على وجه الاضافة وقوله جرى جواب لما رتب كونه كالمركب على كونه
تاخيره على تركيبه وكله بين منه ومن المفرد الصالحة كلمة في قوله … مدون …
والاول صفة لمحذوف والثانية حال اى جرى مجرى كالجزئية مثل مجرى المركب … المفرد ولا جرم
اثرنا جملة مستانفة بيان للنتيجة قال الفراء معنى لا جرم في الاصل لا بد ولا محالة ثم استعمل … حقا
تجري القسم وتجاب باللام فيقال لا جرم لافعلن قال الفصل الاول اقول اضافة المعاقد الى …
دلت على ان ضبط معاقد البيان في الفصل الثاني كما اشرنا اليه لكنه غير اسلوب الكلام …
الفصل الثاني في علم البيان اى في ضبط معاقده والكلام فيه ولم يصرح بذلك اعتمادا على ذكره مثاله الكلام
على الحكم ومعطوف على الضبط ولما اراد ضبط التراكيب التي هي موضوع المعاني ولم يكن تلك التراكيب
موضوعا مطلقا بل من حيث يقصد بها تطبيقها على مقتضى الحال لم يكن ذلك التطبيق … على الاطلاق كما يتوهم من

عبارته في بيان الغرض بل مقيدا بمقتضى الحال الذي يقتضي ما يفتقر في تاديته لا ازيد من دلالات
وضعه احتاج الى تمهيد ذلك الاصل اعني انقسام مقتضى الحال الى ذينك القسمين واستغنى
القسم الاول عن علم المعاني والذي يشهد به الذوق السليم هو ان قوله فتارة واخرى تفصيل لقوله ان مقتضى
الحال عند المتكلم يتفاوت اى تارة يكون مقتضاه ما لا يفتقر واخرى ما يفتقر وان حق قوله كما يستقيم
ان يكون هو وخواص القسم الثاني لانه المحتاج الى ان يفصل ويعتنى به في هذا العلم الا انه بادر الى …
دفعا لان يتوهم من اول الامر ان تفصيله الذي شرع فيه واف بما يراد من بيان تفاوته وليس كذلك
بل هو مقدار حاجته اليه هنا والمراد بما لا يفتقر في تاديته اى اداءه والقائه الى السامع هو المعنى المقصود
الاصلي بالاداء وجاز ان يراد اللفظ لانه مودى ومنتقل اليه ايضا واراد بالدلالات الوضعية دلالات
المفردات ويقول كيف كانت ان الالفاظ لمعتبر فيها كونها فصيحة واللام في قوله لمجرد متعلق بنظم على معنى
التعليل اى نظم وجمع لا لتحصيل مجرد التاليف بينها حتى يتادى بها اصل المعنى لا لتحصيل كيفيات تتفاضل
مراتب تراكيب الكلام يستفاد منها خواصها ويستحق ان يسمى جمع مفرداتها نظما تشبيها بنظم الدرر
المتناسبة وقوله يجري صفة لنظم اى ذلك النظم المحصل لمجرد التاليف بين تلك الالفاظ يجري عن حكم
النعيق وهو اشارة الى ما ذكره في النحو من ان وضع المفردات ليس لافادة معانيها …
كما هو المشهور بل لافادة المعاني التركيبية فالمفردات بلا تاليف في حكم النعيق لخلوها عن الفائدة فاذا …
على القواعد النحوية خرجت عن حكمه وافادت فائدة معتبرة في صناعة النحو لكنها في صناعة البلاغة كاصوات
الحيوانات والاقرب ان يجعل المعنى ان نجرى صفة للتاليف على انه في قوة النكرة والضمير في سميناه ونزلناه راجع
الى ما لا يفتقر فان عنى به المعنى احتيج في الثاني الى تقدير اى نزلنا لفظه وان عنى به اللفظ احتيج اليه في الاول اى
سميناه … اذا كان مقتضى الحال ما ذكر وقد وجب على البليغ رعايته كان الصادر عنه كاصوات
الحيوانات لا … قوله اذا كان المخاطب ممن لا يفهم الا اصل المعنى لزم ان يخاطبه بما يناسبه لكنه مع ذلك
يقصد بكلامه … ان يفهمه سامع آخر فهو يجريده عن الخواص رعاية لمقتضى الحال وبذلك يرتقي عن منزلة
تلك الاصوات قال وظاهر ان الخطا اقول اى الخطا في تطبيق الكلام على مقتضى الحال الذي نحن بصدده
اى بعرفه ويحسن المعاني وسيلة الى الاحتراز عنه لا الجامع فيما لا يفتقر في تاديته لا ازيد من دلالات وضعية
ادنى التمييز فكيف يتصور وقوعه ممن له عقل وفطانة وانما الذي يتوهم منه الخطا المذكور هو ان الغبار المانع
عن الابصار هو القسم الثاني فيحتاج فيه الى علم المعاني دون الاول وفضلا مصدر منصوب بفعل محذوف ابدا
متوسط بين ادنى واعلى للتنبيه على … الادنى واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته فيقع بعد نفي صريح كقوله …

او صحيح مكانه قولك تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقايقها او يوم من قولك فضل عن المال
كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة ظهر هناك توجيهان
لمن نظر الى المعنى الاول قال تقدير الكلام ههنا فضل اي بقي عدم مجامعة الخطاء للادنى التميز عن وقوعه عن العاقل
المتفطن اي وقوعه منه منتف بالكلية والبالية هو ذلك العدم وهو يفوت شان معتبر ان نواحمل
الاستعمال كون الباقي من جنس الذاهب وكونه اقل منه لا لبس انتفاء الادنى من جنس الاعلى
ولا شبهة لكونه اقل منه ومن نظر الى المعنى الثاني قال تقديره فضل انتفاء مجامعة الخطاء للادنى التميز عن انتفاء
وقوعه من العاقل المتفطن اي مجامعته للفطانة على معنى ان انتفاء الاول لكونه انتفاء ممكن مستبعد
قليل بالنسبة الى انتفاء الثاني لانه انتفاء ممتنع وهو يفوت معنى اصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء
ويحتاج الى تقدير النفي بعد فضلا او الى التكلف في تعلق كلمة عن المقدرة بها بان يجعل تعلقها بفضلا جزء
باعتبار معنى القلة او باعتبار الاستعمال الاصلي دون المعنى المراد وفيه توجه توجيها مبنيا على اعتبار ورود النفي
على الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين الاعلى كانه قيل لا يجامع الخطاء الادنى التميز فضلا عن مجامعته للفطانة
على معنى فضلت اي بقيت المجامعة الاولى التي هي من جنس الثانية وذهبت الثانية ثم اورد النفي على
النقض ولا انتفى بقيه الشيء كان ما على الاقدم منهما في الانتفاء فكان حاصل المعنى نعت البقية في الانتفاء
ما عداها فيطلع البالغ المقصود قال وان اختلج اقول قد تبين ان مقتضى الحال على قسمين وان الاحتراز عن
الخطاء في القسم الاول لا يحتاج فيه الى علم المعاني فتعين ان الاحتياج اليه انما يكون في القسم الثاني فاشار
الى شبهة ربما اختلجت في بعض الاذهان واوردها بكلمة ان ولفظ الاختلاج الدال على الخطور والاضطراب
وكر الوهم الذي يغشى المن الا باطيل تنبيها على ضعفها وتقريرها ان الاحتراز عن الخطاء في القسم
توقف على علم المعاني كان مستغنى عنه بالكلية وان توقف عليه لزم ان يتوقف تعريفا
المعرف بعلم المعاني اي معلوماته على تعريف سابق على التعريف الاول لان العلوم
كسبية سواء كانت قطعية او ظنية فلا بد لها من ادلة تناسبها وتكتسب منها ومن الاخبار الناشية من التقليد
لا يسمع غالبا بل حالها ان علم المعاني هو معرفة قواعد تستخرج من تتبع جزئيات من تراكيب البلغاء
ما لها من الخواص المستفادة منها بحسب مقتضيات الاحوال مثلا اذا تتبعت جزئيات كثيرة من
تراكيب الكلام المؤكد وتعرفت انها تفيد دفع الشك او رد الانكار وتبين لك ان افادتها
تلك المعاني الاستنادها على التاكيد الموجب لها بوجه خطابي حصل عندك قاعدة كلية هي ان كل كلام مؤكد
يفيد تلك المعاني فهذه القاعدة مسئلة من علم المعاني ودليلها تلك الجزئيات وقس

على ذلك تتبع جزئيات سائر انواع التراكيب واستخراج القواعد منها فتكون الجزئيات التي استقريت
دلائل استقرائية للقواعد فيتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات ولا شك ان خواص
تلك الجزئيات ما يتقرر فيها الا بمزيد من الدلالات الوضعية فهي من القسم الثاني الموقوف
على علم المعاني فيتوقف معرفة تلك الخواص على علم المعاني فقد توقف تعريف علم المعاني على تعريف
سابق مرتبتين فان كان متعلق التعريفين علما واحدا دار اي توقف تعريفه على نفسه والا تسلسل
فان قيل جاز تعدد التعريف المتعلق بعلوم واحد قلنا ان جوز ذلك كان الدور او التسلسل في
التعريفات المتعددة وانما ذكر تعريفه دون معرفته لانه بصدد تعريفه في علم المعاني فقد تصدى لتعليمه فقيل له ان
تعليمك هذا مجرد حول الفائدة فتوقف لو قوع الفصل وان كان الفاصل مما يتبين به لزوم الجزاء للشرط قال
فستوضح ما اجبنا به اقول هذا جواب لقوله وان اختلج يقال استوضحت الشيء اذا وضعت يدك على عينيك
تنظر هل تراه ولفظ قبل ظرف لاجبنا واختار كلمة او في موضع الواو اشارة الى ان تقرير الشبهة تارة بكفاية
العقل واخرى بكفاية الطبع ولو كانت بمعنى الواو لقال يكفيان اي ان كان العقل كافيا في تعلم علم
الاستدلال اي في تحصيل العلم به لكونه ضروريا لم يحتج عاقل في تحصيله الى تعليم من غيره فلا حاجة الى تصنيف
في تعليمه وان لم يكن كافيا في تحصيل العلم به لكونه كسبيا احتيج في تعلمه في تعليمه الى قانون اخر للاكتساب
هو ايضا كسبي فيحتاج في تعليمه الى الاول فيدور او الى قانون ثالث فيتسلسل وقس على ذلك حال
الطبع في العروض قوله فليستغن بهن تعليمهما اي عن تعليم كل منهما ان كان العقل او الطبع كافيا في فهمها او عن
تعليم احدهما ان كان الكافي احدهما بانه ولذا الكلام في قوله والا لحاجي تعليمهما موقوفا وقصده بهذا
ما لا نشتهما احد سوا حمل كلامه على الحذف او على ان التعليم المنسوب اليهما يتناول عموم المجاز ما يتعلق
بكل منهما وما يتعلق باحدهما وملخص الجواب الذي اشار اليه في الاستدلال ان بعضا منه
المعلوم عليه فان لم يرد به انه مجوز ناه عن دفتر المخاطبين لان كل ميسر لما خلق له وان تنبه على ما به
الاخر الكسبي وبنا الجواب في علم المعاني فنقال ان جماعة فهموا البليغ خواص جزئيات
من البلغاء واستنبطوا منها قواعد فدونوها واستشهدوا عليها بتلك الجزئيات فانوا
دلالة وانعليم تكسب القواعد ثم نبهوا على خواص تلك الجزئيات فان تنبه لها علم القواعد
بدلائلها والا اعرضوا عنه وعلى هذا القياس علم البيان والنحو والصرف قال ولقد عرفت اقول لما تحقق
الاصل الذي مهده وما تبعه من اختلاج الشبهة ودفعها بطريق الاشارة ظهر لك ان تراكيب البلغاء لها
خواص اي معاني متفرقة متنوعة يستفاد من دلالات وضعية وان علم المعاني تحت فيه عن تلك الخواص

التراكيب ايا ما ولا شك ان التعرض لخواص تراكيب الكلام من حيث انها مفادة بها موقوف على التعرض
للتراكيب توقفا معلوما بالضرورة فوجب عليه ان يتعرض لها بما يراه داخلا تحت الضبط لينضبط التراكيب
التي هي موضوع علم المعاني قوله لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة اي مبنية على الانتشار معلومة لك في
علم النحو وليس يحصل به ما هو مقصود لنا من ضبط معاقد المعاني قوله وسابق هذا الاعتبار اي في نظر ارباب
هذه الصناعة قوله ثم حمل معطوف على تعيين فان الضبط انما يحصل بالتعيين والحمل ... ...
اي حملا مدرجا كائنا على ما يوجبه سوق الكلام ويقتضيه لا يعقل لولا كان الحمل المدرج من تمام الضبط لم يحصل
الضبط الا بتدريج ايضا لانا نقول يكفيه هنا الضبط الحاصل بتعيين الاصل وحمل ما عداه عليه اجمالا
قال والسابق في الاعتبار اقول حصر اصول التراكيب الثابتة في الخبر والطلب المنحصر عنده في التمني والاستفهام
والامر والنهي والنداء ولقد يرى ان ما سوى ذلك فروع متولدة فقيل اراد ما سوى المذكور من الخبر
والطلب فان الخبر ايضا قد يمتنع اجراؤه على اصله فيحمل على معنى آخر كالدعاء في رحمك الله وكالمعاني المقصودة
بصيغ العقود وغيرها وقيل اراد ما سوى الابواب الخمسة لانه تعرض للحمل هناك فقال في صدر القانون
الثاني متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل تولد منها ما يناسب المقام وسياق الكلام في بيان
المعاني المتولدة منها اجمالا وتعرض لها ايضا في تفاصيل الابواب الخمسة فكانه لم يلتفت الى امتناع
اجراء الخبر على اصله اما لقلته او لعدم تعلق غرض بالبحث عنها ولم يعتد ايضا بالترجي لانحطاطه عن ان يعد
اصلا برأسه ولعدم اندراجه في احد الاصلين وعند بعضهم ان طلب الاقبال خارج عن النداء الذي هو
صوت يعطف الرجل لكنه يلزمه وان التمني ليس طلبا ولا يستلزمه فان العاقل لا يطلب ما يعلم
قال وعساك اقول الحكم بان ما سوى ذلك فروع نشأت من امتناع اجرائها على الاصل
يستبعد ويظن انه مما يرمى به جزافا فان هناك انواعا كثيرة الاستعمال كالتقرير والانكار والتعجب
والتهديد وغيرها فانه يتشبث بالارداد ذكر فوقعه بانا سنوضحه بازالة ... ...
ما ترى اما مصدر اي في خطك او موصولة اي في الذي تراه اي تجعل منظورا
من معنى المقاربة اي لعلك قاربت في خطك الجزاف شان ما اريته والضمير في تقتحمه لما ذكره من سوى
فروع او للموصول الذي هو عبارة عنه لقال تقتحمه عينه اي ازدرته واستحقرته واجتناب العروس اذا نظر
اليها مجلوة مكشوفة شبه الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة فاثبت لها اقتحام العين والاجتلاء وكشف
القناع قوله بخلافه اي بخلاف الاقتحام اي وجدت من نفسك الاستحسان والاستعظام فلتعتقها
اي لانه لما كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينهما لانهما الحديث لما الحرف مستعمول لهذه وجهولة

من سان خواص التراكيب قال اعلم ان المعتنين اقول قوله قرنه لوجهها اي تحكم باحتياجها الى التعريف
وتزعم انها كسبيان ومحصول ما استدل به على ما اختاره من استغناء الخبر عن التعريف ان
العقلاء الذين لم يزاولوا اكتساب الاشياء بالحدود والرسوم ولا عرفوا كيف تكتسب الاشياء بها
بل الصغار الذين لا يتوهم فيهم ذلك اصلا يعرفون مفهومي الصادق والكاذب اللذين يوصف
بهما المتكلم وذلك لانهم لو صدقوا المتكلم اي حكموا بانه صادق او ردوه وابوا تصديقه في مقام التصديق
اي في مقام صالح في نفسه لان يوصف فيه المتكلم بانه صادق وكذلك لو كذبوه اي وصفوه
بانه كاذب فلولا انهم عارفون بهذين المفهومين ومميزون للمقامات الصالحة في انفسها لهما
عن غيرها لما تيسر منهم ذلك على الاستمرار قطعا ثم ان مفهوم الصادق هو المتكلم بالخبر الصدق
ومفهوم الكاذب هو المتكلم بالخبر الكذب فيتوقف معرفتهما على معرفة مفهوم الخبر الذي هو جزء لهما
وما يتوقف عليه التصور الضروري اولى بان يكون ضروريا وانت تعلم ان مرجع ما ذكره الى الحكم بان هذا
صادق وذاك كاذب ضروري لا يتوقف على كسب قطعا المقصود وجدانه عمن لا يتصور منه الاكتساب
اصلا فوجب ان يكون تصورات اطرافه وما يتوقف عليه ضرورية الا انه زاد عليها ان الحكم
بذلك الحكم يميز المقامات الصالحة في انفسها لاتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به عن غيرها وبهذا
المقدار لا يندفع السؤال المشهور وهو ان اللازم بداهة تصور مفهوم الصادق والكاذب بوجه ما
وليس يلزم منها بداهة تصور كنه الخبر الذي هو المتنازع فيه قوله اما في الخبر اي اما اختيارنا فيه قولهم
اي الاستغناء وما في لما زائدة ومن لم يمارس صفة مخصصة لكل احد بعد تخصيصه بصفة كونه من العقلاء
وقابل الحدود والرسوم على مصطلح القوم مبالغة في نفي الممارسة وقوله بل الصغار يروى بالنصب
عطفا على كل احد والضمير في يعرفون لهما معا او للصغار فيقدر لكل احد خبر اي يعرف وبالجر عطفا على العقلاء
صفة على من لم يمارس ... ... وجمع الضمير في يعرفون للرجوع الى ما دل عليه كل احد من معنى
الجماعة والمراد بكنهي الاوانهم الصادق والكاذب وان يكن مطلوبنا الكشف يستلزمه فالاستدراك
لدفع توهم عدم الاستلزام وقوله الخبر الصدق والخبر الكذب اي الصادق والكاذب فان الخبر يوصف
بهما اصالة والمتكلم تبعا وانما لم يصرح بلفظهما دفعا لتوهم اتحادهما بما ذكراه لا قال بهذا الحد وقوله
بين ان تصور الخبر بديهي فلا يصح تحديده اصلا الا انه تنزل عن ذلك الى تزييف حدود الفرقة الاولى
ليعلم بطلانها على مذهبهم ايضا قوله والحدود مبتدأ خبر ليتها صلحت اما على تقدير القول على المشهور واما على
تاويله بمعنى لا تصلح للتعويل وفي صيغة التمني اشارة الى ان صلوحها كالمستحيل وتجويز وقوع الاشتباه

خبراً للمبتدأ بلا تقدير ولا تأويل لبس بشئ والحد الاول للجمهور وارادوا بالكلام المركب التام المتناول
للجزء والانشاء وباحتماله للصدق والكذب ان ذلك الكلام لو لم يلاحظ معه خصوصية المتكلم ولا خصوصية
بل نظر الى محصل مفهومه من ان المحكوم عليه هو المحكوم به او ليس اياه كان صالحا للاتصاف بكل منهما بدلا
عن الآخر على سواء فيندرج فيه خبر الصادق قطعا ونحو قولنا اجتماع النقيضين حق او باطل ثم ان بعضهم
بدلوا في هذا الحد الصدق والكذب بالتصديق والتكذيب منوهمين اندفاع الدور بذلك اى الكلام الخبر
يحتمل ان يقال في شأنه انه صادق او كاذب والحد الثاني لابي الحسين واتباعه وارادوا بالكلام على ما صرحوا
به المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة فالحرف الواحد وما انتظم من الحروف المتخيلة او المكتوبة وما انتظم
من المسموعة التي لا تتميز ليس بكلام وقد زادوا بعد المتميزة قيدا آخر فقالوا المتواضع عليها اذا صدرت
عن قادر واحد فيخرج بالاول المهملات التي على اكثر من حرف واحد وبالثاني نحو ضرب اذا صدرت حروفه
عن قادرين مثلا قالوا وهذا هو الكلام الذي يسمى به الشخص متكلما في اللغة وان اورد عليهم نحو قف اجابوا بانه
مركب من الحروف تقديرا واما نحو همزة الاستفهام فلا يتخلص منه الا بالالتزام واما تعريض المص لنوعيهم
الكلام تمهيدا لما سيورد عليهم من الالزام وآخر جوا بقيد المفيد اضافة امر لامر الالفاظ المفردة وبقيد النفي
والاثبات المركبات الناقصة كالاضافية والوصفية والمركبات التامة الانشائية بالقياس لا
معانيها الحقيقية وبقيد بنفسه اى بصريحه كما سيأتي المركبات الانشائية من حيث افادتها اللوازم الخبرية
كافادة قم مثلا معنى اطلب منك القيام والمراد بالاضافة ان كان المعنى المصدري فنفيا واثباتا نصب
على المصدرية اى اضافة نفي او اثبات وان اريد بها النسبة التي بين الامرين فالنصب على البدلية
اى نسبة نفي او اثبات وفائدة من الامور تأكيد الاطلاق في جانبي المسند والمسند اليه والاعلم
ان الطلب المستعمل في معنى الخبر مجازا داخل في الحد الاول لان احتمال الصدق والكذب انما هو
للمعنى المقصود افادته لا في الثاني لان افادته للمعنى الخبري ليست بنفسه [illegible]
فيه بالاستعمال ولصاحبه ان يلتزم ذلك الا يرى ان مفردات الكلم قد [illegible] معان اخر كيف نحو
ولا تخرج بذلك عن اصولها وحدودها والحد الثالث لعبد القاهر وهو قريب [illegible]
بمعنى المركب مطلقا والمقتضي نوع المفيد وبصريحه يفيد فائدة بنفسه والنسبة [illegible] الاضافة والمعلوم
الامر مفهوم ما اليه صف المعلومية وقد اشار بذلك الى ان المسند والمسند اليه لا بد ان يكونا معلومين
ولو بوجه ما قال اما ترى اقوال ابطل الحد الاول بان صاحبه حين اراد تفسيره بتصوير الصدق والكذب
المأخوذين فيه اخذ في تعريفهما الخبر فصار حده دوريا واجيب عنه بان المقصود ان الخبر هو الصدق والكذب

اللذان هما صفة الخبر اعني مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وما اخذ في حده الخبر وصف للمتكلم وايضا
الخبر المأخوذ في تعريفهما ليس بمعنى الكلام بل بمعنى الاخبار اى الكشف والاعلام ولذا عدى بعن فصدق
المتكلم اخباره وكشفه عن الشئ الذي هو المسند اليه على الوجه الذي هو في نفسه متلبس بذلك
الوجه من ثبوت المسند له او انتفائه عنه وكذبه اخباره وكشفه عن الشئ لا على ما هو به وحمل النفي
على النسبة اى الاخبار عنها على الوجه الذي هي متلبسة به من الثبوت او الانتفاء بعيد لان المتعارف
في الاستعمال اخبرت عن زيد مثلا دون اخبرت عن نسبة القيام اليه ثم قال ومن ترك في هذا الحد
الصدق والكذب ذاهبا الى التصديق والتكذيب فقد وقع في دائرة الدور لان تصديق الكلام هو الحكم بكونه
صادقا وتكذيبه هو الحكم بكونه كاذبا فيرد الدور هو حرة فتجيء ويتصبر اقبح قوله كيف دار مفعول ثان لترى
ومحل كيف في موضع الحال من ضمير دار اى على اى صفة دار الحد الاول والمعنى انه دار كائنا على صفة عجيبة
ظاهرة فقد انسلخ عن معنى الاستفهام فجاز ان يعمل فيه الظرف السابق عليه اعني حين عرف وان روعيا
جانب الصيغة قدر كيف دار قبل حين وجعل المذكور تفسيرا له واما جعله ظرفا لترى فهو بحسب المعنى كما ترى
وقس على ذلك حال الظرف والاستفهام المذكورين في كل واحد من الحدين الاخرين والحد الثاني
اقول اى واما ترى الحد الثاني كيف خرج عن ان يكون مطردا جامعا او جب فابطله بتناوله ما ليس من
المحدود وهو مثل قولنا في باب الوصف دون الاخبار الغلام الذي لزيد وليس لزيد ومثل قولنا ان
زيدا غلام اوليس غلاما بفتح ان لا بكسرها فلا يكون مطردا ويتم دخولها في الحد بان كل واحد منهما كلام عند صاحبه
لكونه منتظما من الحروف المسموعة المتميزة ومفيدا بصريحه اضافة امر الى امر اثباتا او نفيا وذلك لانهما يفيدان
اضافة الغلام الى زيد اثباتا او نفيا وهو ظاهر في المثال الثاني واما في الاول فلا وجه ان يقال انه يفيد نسبة
امر هو الكون لزيد الى امر هو الغلام لان تقديره هكذا الغلام الذي كان اى حصل لزيد فالمنسوب هو
الكون لزيد والمنسوب اليه هو الغلام وليس المراد بالنسبة مجرد التعلق الذي يوجد في غلام زيد بل ما
يصلح للاثبات على [illegible] يقال في المثال الاول معنى قولنا في باب الوصف ايضا زيد الذي له غلام او
ليس [illegible] وبذلك يتم كلامه لانا لو نظرنا الى هذا المعنى اللازم لم يكن المثال مفيدا بصريحه على ان المسند
في هذا المعنى هو حصول الغلام لزيد لا كونه غلاما كما يفهم من كلامه وكانه اورد بصريحه مكان بنفسه تنبيها على
اتحادهما وبين خروج المثالين عن المحدود واعني الخبر بانتفاء لازمه عنها اعني احتمال الصدق والكذب
لكنه بالغ في نفي الاحتمال بقوله الصحة اى لا يصح لهما الاحتمال فضلا عن الاتصاف به وقوله فلا نزاع في قطع
لان يقال قد منعتم كون المحتمل للصدق والكذب حدا للخبر فكيف جعلتم الاحتمال لازما للخبر تستدلون

بانتفائه على انتفاء الخبرية لا على هذا يكون تحديده به صحيحاً اي لا نزاع لاحد في ان الاحتمال لازم للخبر شامل لجميع
افراده انما النزاع في ان يكون مذكوراً في حده والحال ما تقدم من لزوم الدور والجواب ان المراد بالاثبات او النفي
هو الحكم بوقوع النسبة اولا وقوعها اعني ايقاعها او انتزاعها وليس في شيء من المثالين ايقاع ولا انتزاع
صادر من المتكلم بل فيهما اشارة الى حكم معقول كما تصرح به المص فلا نقض بهما اصلا قال والحد الثالث
اقول ابطله اولاً بعدم انعكاسه لخروج ما هو من افراد المحدود باتفاق عنه وقال لامتناع ان يقال مبالغة
امتناع كون ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما حتى كان القول به ممتنع وثانياً بعدم اطراده لانتقاضه بالنقض
المذكورين في ابطال الحد الثاني وقد قال فيه براى في انتقاضه بهما وذلك بان تعلم ان القول يتناولهما كالكلام
في الحد الثاني وان المقتضي بصرحه الى اخره لا لخروجهما على قياس ما عرفت ثمة والنقضان مندفعان بانه
لا يجعل القول مرادفا للكلام بمعنى المركب التام لا في اللغة ولا اصطلاحاً واما عدم الانعكاس فقد
اشار الى جوابه بقوله ولسؤال المعلومية وجه دفع اي وللسؤال الذي نشا من اعتبار المعلومية وجه دفع يذكر
في الحواشي واراد بها حواشي المفتاح التي وعد بها في صدر الكتاب ولعل ذلك الوجه هو ان ما لا يعلم بوجه
من الوجوه اعني المجهول مطلقاً له صفة وذات فتلك الصفة اعني مفهوم اللامعلوم معلومة بلا اشتباه كما
ان مفهوم المعلوم كذلك وتلك الذات المتصفة باللامعلومية اذا توجه العقل اليها بهذه الصفة كما في
ما لا يعلم بوجه من الوجوه صارت معلومة بهذا الاعتبار وصالحة لان يحكم عليها بانها متصفة بامتناع
الحكم من حيث اتصافها بهذه الصفة لمعلوميتها باعتبار التوجه اليها بهذه الصفة كما في اندراجها تحت المعلوم
وحول ذلك القول في هذا الخبر وصحح الحكم عليها بانها لا تثبت ولا تنفي اي لا يحكم عليها اصلا وربما يقال
ان عبارته مشعرة بان هناك سؤالا يرد باعتراضه بعدم الانعكاس وهو ان ما لا يعلم بوجه
من الوجوه ليس معلوما بل هو معلوم باعتبار صفة اللامعلومية كما عرفت وكذلك السؤال ودفع
وهو انه لو كان ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما باعتبار لاجتمع النقيضان لان المراد بما لا يكون
بوجه دايما والجواب عن هذا الدفع انك اذا قلت ما لا يعلم بوجه من الوجوه فقد توجهت باللامعلومية
الى الذات فلا بد ان تصير معلومة لك في نفس الامر بهذا الاعتبار واما لا معلوميتها الدائمة
فبحسب فرض العقل حيث توجه اليها بهذه الصفة لا بحسب نفس الامر فلا تناقض واعلم انه حكم على الحد
الاول بالخروج عن كونه معرفا وعلى الاخيرين بالخروج عن الاطراد والانعكاس اشارة الى ان الدوري
لا يفيد معرفة اصلا لاستلزامه المحال وان غير المطرد وغير المنعكس قد يفيدان معرفة بوجه ما ولذلك
جوز جماعة في التعريفات الناقصة ان تكون اعم واخص قال واما في الطلب اقول استدل على استغنائه الطلب

10

عن التعريف لكونه بديهيا بان كل احد من العقلاء الذين لم يمارسوا اكتساب التصورات من
الحدود والرسوم ولا عرفوا كيفية ذلك الاكتساب بل الصغار الذين لهم ادنى تمييز ولا يتوهم الاكتساب
منهم اصلا يوردون كلا من اقسام الكلام الطلبي الدالة على معنى التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء
في موضعه عن علم بذلك الايراد واختيار ولا يخطئون في ذلك فلا يوردون الكلام الدال على التمني مثلا
في موضع الاستفهام وكذا اجابوا عن شيء منها اجابوا بما يناسبه انهم عالمون بتلك الاقسام ومعانيها
ومواضعها اللايقة بها واجوبتها المناسبة اياها وكل واحد منها كلام طلبي مخصوص والعلم بالخاص مسبوق
بتصور العام فيكون مطلق الكلام الطلبي معلوما لهؤلاء بديهة والجواب ان ذلك انما يتم لو كان العام
ذاتيا للخاص والخاص معلوما بالكنه وهما ممنوعان ههنا وان اراد ان هذه الاقسام ومطلق الكلام
الطلبي معلومة بوجه ما فلا نزاع فيه وانما الكلام في تصور الطلب بالكنه قوله واما في الطلب اي واما اختيار
في الطلب قول الفرقة الثانية القائلة باستغنائها عن التعريف وقوله تمني اي بانها الكلام يدل على التمني
وهو ما عطف عليه خبر ان ويوجد كلا بدل منه وجعل الاول صفة لكل احد والثاني خبر الا يلائم ما هو في
بحث الخبر قال ثم ان الخبر اقول يريد انهما بعد افتراقهما وجدانا لحقيقتهما البديهيتين يفترقان ايضا في الالتزام
المشهور بثبوته للخبر وانتفائه عن الطلب وهذا نوع توطئة منه لما سيذكره من بيان مرجع الخبرية
ولما قدم مباحث الخبر بطولها على مباحث الطلب اراد ان يجعل الشارع في كتابه على صدق رجائه
ونفقه باستيفاء تلك المباحث المودعة ايضا فقال والكلام في الطلب وما ينبنا البه من اقسامه
الحث وما يتولد منها لا يقتصر على هذا الكلام الاجمالي الذي اوردناه ههنا وقرعنا به سمعك من غير ان
يحصل معناه على ما ينبغي لا قلبك لكنا في اوان التصدي لتحقيق مباحثه سنفرغ ونصب
بعيد لهذه تعقيبي لذهنك بحيث يحصل لها صماخيك كلما ينقش في ذهنك صورة مباحثه من كيفية
انقسامه الى اقسامه وتفصيل احوالها وتوليد ما يتولد منها النقش الجلي الذي لا خفاء فيه وهذا وعد
اوفى واشمل بما سبق من وعد كشف القناع عن وجوه المتولدات قوله ولنكشف عطف على مقدر
اي لنعد في المقصود الاصلي ولنكشف وقد صرح بان ما ذكره في معرض الاستدلال على استغنائهما
عن التعريف تنبيه على حكم بديهي اشارة الى ان ما يعترض به عليه لا يجدي نفعا وقيد التعريف بالحدي
اي الذي يحصل في الذهن صورة لم تكن حاصلة فيه احترازا عن التعريف اللفظي اعني الذي يقصد به تعيين
صورة حاصلة من بين سائر الصور بانها المراد بلفظ كقولنا الغضنفر الاسد فانه يجري في البديهيات
ايضا بخلاف الاول سواء كان حدا اسميا محصلا للصور المفهومات او حقيقيا محصلا لصور حقايق الموجودات

والقانون كله سرماية بمعنى المسطرة ثم نقل الى القضية الكلية من حيث يستخرج بها احكام جزئيات المحكوم عليه فيها ويسمى تلك القضية ايضا اصلا وقاعدة وتلك الاحكام فروعا واستخراجها من ذلك الاصل تفريعا واتماتي كلامه بابى الكلام في الخبر والطلب قانونا لاشتماله على بيان قوانين هي مسائل علم المعاني

قال القانون الاول فيما يتعلق بالخبر اقول قدم مباحث الخبر لكونه اكثر استعمالا واوفر استعمالا على الخواص واقدم اعتبارا في الاشتقاق فان الفاظ الطلب ماخوذة بتصرف في الفاظ الخبر ثم ان مثل قولنا زيد قائم يطلق عليه انه خبر ومحتمل للصدق والكذب وانه مفيد للمخاطب وانه صادق او كاذب فاراد ان يتبين مرجع ذلك كله فقال اعلم ان مرجع اي رجوع الخبرية التي تحصلها في الحقيقة احتمال الصدق والكذب الى الحكم الصادر عن المتكلم في خبره فان هذا الحكم يتصف بذلك الاحتمال اولا وبالذات ثم يتصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعرض وتلخيصه ان المتصف بالخبرية هو المجموع لكن اذا حقق خبريته رجعت الى الاحتمال الذي هو من الصفات الذاتية الاولية للحكم فاذا قيل للكلام انه خبر كان محصوله انه باعتبار حكمه محتمل قوله المخبر اي الذي هو بصدد الاخبار والاعلام وضمير بحكمه يرجع الى الموصول الذي هو عبارة عن الحكم على تضمن معنى الفعل كما يرشد اليه قوله فاعلا ذلك اي يفعله حاكما في خبره بمفهوم لمفهوم اثباتا كان او نفيا وهذا كما تجد اما عبارة عن الحكم اي كالحكم الذي تجد المخبر فاعلا ذلك الحكم فوضع اسم الاشارة موضع الضمير وكما تجده حال من الهاء في تحكمه واما مصدرية والحال من ضمير المخبر في بحكمه اي كائنا على حاله مثل حاله وجدانك اياه فاعلا والحكم ههنا بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها الموصوف بالاحتمال في الصدق وهو الذي يفعله المخبر دون وقوع النسبة اولا وقوعها واما قال هو لزيد باللام تنبيها على ان الاصل في المسند ان يكون منه الوصف قوله لا الى حكم مفعول اي لا الى المتكلم بلفظ مشتمل على نسبة ولم يفعل فيه ايقاع تلك النسبة او انتزاعها بل اشار الى حكم مفعول فان ذلك اللفظ المشتمل على الاشارة الى الحكم المفعول لا يكون خبرا اي محتملا للصدق والكذب فلم يكن رجوع الخبرية الى الحكم المفعول المشار اليه ومثل لذلك بمثالين احدهما الجملة الواقعة صلة فان فيها اشارة الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم بها قبل ان تجعل في الجملة صلة والثاني الجملة التي دخل عليها ان المفتوحة فانك اذا قلت عندي ان زيدا قائم فقد اشرت الى حكم لكونه قد علم قبل ان تجعل ان مع جملة جزءا محكوما عليه وكان الاولى ان يقتصر على ذكر الصلة فان قولك مشكوك ان زيدا قائم ليس فيه اشارة الى حكم مفعول الا حكم المفتوحة مع ما هو جزء منها بتاويل مفرد يحكم عليه او به وليس يقتضي ان يشار به الى حكم مفعول بخلاف الصلة فان اجزاءها ملحوظة تفصيلا قلت بناء بل معزو فيها اشارة الى حكم المخاطب قطعا هذا وما يقال من ان الصلة جملة خبرية لم يرد به

انما خبر حال كونها صلة بل انها كانت خبرا قبل ذلك وكذا الحال في الجمل الواقعة خبرا للمبتدا او وصفا للنكرة او حالا فانها جمل وليست خبرا اي كلاما مقابلا للطلب وذلك لخروج نسبتها عن كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه على مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا قال فاما السبب اقول قد علم ان الخبرية صفة للكلام وانها في المآل راجعة الى الاحتمال الذي هو صفة ذاتية للحكم المفعول للمخبر في خبره وتوصف به الكلام تبعا لذلك الحكم فالآن يريد بيان سبب اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال فذكر كلمة اما لتفصيل ما هو في حد البيان وصدرها بالفاء لان ذكر الاتصاف بالاحتمال يقتضي ذكر سببه واسناد بذلك الحكم الى الحكم المفعول للمخبر وقال من حيث هو حكم مخبر تنبيها على ما مر في حد الخبر من وجوب قطع النظر عن خصوصية المخبر والحكم ليتصف الحكم بالاحتمال في جميع الصور فان قلت احتمال الحكم للصدق والكذب هو بعينه امكان تحققه مع كل منهما بدلا عن الآخر فكيف جعل سببا له قلت ان الاحتمال هو الامكان الذهني اعني تردد الذهن وقد علل بالامكان الذي هو بحسب نفس الامر اي احتمال الحكم لهما في العقل لامكان تحققه مع كل منهما في نفس الامر وقد يتوهم ان المسبب احتمال الخبر وسببه احتمال الحكم قال ومرجع كون الخبر مفيدا اقول اي اعلم ان مرجع كونه مفيدا والظاهر من عبارته ان ذلك الحكم اشارة الى الحكم المفعول للمخبر في خبره اعني الايقاع او الانتزاع لكن المقصود الاصلي من الخبر كما لا يخفى افادة المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها وذلك الحكم المفعول وسيلة اليه فان المخاطب يستفيده من الخبر وينتقل منه الى متعلقه الذي هو هذا الحكم المقصود بالاعلام فكانه عبر ههنا عن وقوع النسبة اولا وقوعها بذلك الحكم بما يتعلق به اعني الحكم المفعول بقوة ذكره ويرشدك الى ذلك قوله او استفادته منه انك تعلم الحكم لو لا انتبه ان المراد علم المتكلم بالوقوع لا بالايقاع الصادر عنه ولو قال او استفادة المخاطب منه الحكم لكان اللائق اهون فان قلت الاستفادة فرع للافادة فكيف يرجع الافادة الى فرعها قلت اراد ان حكمنا بكون الخبر مفيدا للمخاطب بالنظر الى الاستفادة فيه احد هذين الامرين وتلخيصه ان من عادته افادته اياه احدهما فاذا لم تفده شيئا منهما لم نعد مفيدا له كقولك السماء فوقنا فوائدهما هذا اي الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع فائدة الخبر لانه المقصود الاصلي الذي وضع الخبر للاعلام به وكذا لازم فائدة الخبر كون المخبر عالما بالوقوع او اللاوقوع وقد صرح بذلك في تعريف المسند اليه حيث قال والسبب في ذلك هو ان فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه كما عرفت في اول قانون الخبر ولازم الحكم وهو انك تعلمه ايضا فمن قال فائدة الخبر استفادة المخاطب الحكم او استفادة كون المتكلم عالما فقد فسر الكلام بما لا يرتضيه

صاحبه وانما مثل بحفظ التورية لانه مما يندر ويخفى غالبا قال والاولى بدون هذه اقول يعنى ان تسمية
ما سماه لازم فائدة الخبر انما هي بسبب كونه لازما لها واراد بقوله هذه لازم الفائدة وانثه باعتبار انه في نفسه
ايضا فائدة كما صرحت به عبارته المنقولة انفا ومع امتناع الاولى بدون هذه انه كلما حصل للمخاطب العلم
بالحكم من الخبر نفسه وجب ان يحصل له العلم بكون المخبر عالما بالحكم وذلك لما عرفت من ان المعتبر
في العرف فهم المعاني المقصودة للمتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اي اعتقاد به قطعي او ظني فانه
يستتبع علما في المتعارف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه وهذه بدون الاولى
لا تمتنع لجواز ان يحصل للمخاطب من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ولا يحصل له منه العلم بالحكم لكونه معلوما
له قبل سماع ذلك الخبر كما في حفظت التورية وما يقال من ان علم المخاطب بالحكم من الخبر هو حضوره
في ذهنه بمجرد سماعه سواء اعتقده ام لا فليس بشيء لان ذلك الحضور قد يحصل بسماع الخبر من النائم والعند
خبره مفيدا عند ارباب اللغة وكذا بمجرد حضوره في ذهن المتكلم لا يعد علما عندهم اصلا ولما كان لزوم
علم المتكلم بالحكم للحكم باعتبار علم المخاطب بها من الخبر نفسه كما بيناه لا باعتبار تحققهما في انفسهما كما هو
المتبادر من لزوم احد الشيئين للآخر كان ذلك باعثا على تفسير فائدة الخبر ولازمها بالاستفادتين
اي العلمين واما قوله اللازم المجهول المساواة فالمناسب للمقام ان يحمل كلامه على ان اللازم الاعم هنا
على كونه اولى بالمجهول المساواة وقد يقال ان تمتنع ولا تمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه اي
العقل يحكم بامتناع الاولى بدون الثانية ولا الحكم بامتناع الثانية بدون الاولى كما هو حكم اللازم المجهول
المساواة فان العقل يحكم بامتناع ملزومه بدونه ولا يحكم بامتناعه بدون ملزومه مساويا كان
في الواقع او اعم قال ومرجع كونه صدقا او كذبا الى اقول اشار بذلك الحكم الى الحكم المفعول للمخبر اعني
الايقاع والانتزاع فانه كما مر المفعول للمخبر وهو المحتمل للصدق والكذب وهو المتصف بمطابقة الواقع
او لا مطابقته اياه دون وقوع النسبة او لا وقوعها وحمل الحكم في هذه المواضع الثلثة على الوقوع
او اللاوقوع كما في بحث افادة الخبر ما لا وجه لصحته وهو مذهب جمهور المحققين اذ لا شك ان الجملة
الخبرية كزيد قائم او ليس بقائم مثلا مشتملة على حكم ايجابي او سلبي مفعول للمخبر في خبره بهذه وتعبر عن
هذا الحكم بالنسبة التامة الذهنية فهذه النسبة الذهنية ان طابقت النسبة التي بين زيد
والقيام بحسب نفس الامر في الكيفية بان تكونا ثبوتيتين معا او سلبيتين معا كان الخبر
صادقا وان لم تطابقها بان كانت الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية او بالعكس كان
الخبر كاذبا وتحقيقه ان الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة بحصول نسبة اخرى في الواقع

موافقة للاولى في الكيفية وهذه النسبة الاخرى مدلوله للخبر بتوسط الاولى وهي المقصودة بالافادة
بحيث فان كانت هذه النسبة الاخرى المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا والا كان كاذبا ومن
ثم قيل ان صدق الخبر هو ثبوت مدلوله معه وكذبه تخلف مدلوله عنه ولا استحالة في ذلك لان الله
الجملة الخبرية على النسبة الذهنية وضعية لا عقلية ودلالة الذهنية على حصول النسبة الاخرى بطريق
من دون استلزام عقلي فجاز ان يتخلف عن الجملة الخبرية مدلولها بلا واسطة فضلا عن مدلولها بواسطة
وهذا معنى ما قيل من ان مدلول الخبر هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي قوله او غير مطابقته اراد
او لا مطابقته على حمل غير على معنى لا كما يشهد له قوله والا لا طباق ولا يجوز ارادة غير المطابقة مطلقا لان سائر
صفات الحكم كاليقينية والظنية والضرورية والكسبية مغايرة للمطابقة وليس مرجع الكذب اليها
واراد بمرجع كون الخبر صادقا او كاذبا اليهما ان معنى صدقه وكذبه مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وهذا
هو المتعارف بين جمهور الناس فانهم لا يعرفون سوى ذلك وعليه التعويل اي الاعتماد لما سيذكره من
اجماع المسلمين على تصديق اليهودي وتكذيبه في قوليه مع تأييده بالنقل عن ائمة اللغة والتعارف فيما بين
اربابها او عند بعض اولى اي ومرجع كون الخبر صدقا او كذبا عند بعض واراد به النظام ونكره تحقيرا
لمذهبه في هذا المطلب الى طباق الحكم المفعول للمخبر في خبره لاعتقاده او ظنه ولا لا طباق لذلك
الاعتقاد او الظن فاذا كان حكمه مطابقا لما ذكر كان صادقا سواء طابق الواقع او لم يطابق والا كان
كاذبا فلا واسطة بين الصادق والكاذب عنده ايضا لان ما لا يطابق الاعتقاد كاذب سواء كان
هناك اعتقاد او لا وقدم كون الاعتقاد خطاء على كونه صوابا بالفاء يظهر الافتراق بين معنيي الصدق والكذب
بقوله بناء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطاء او صوابا بانه لا بد على تقديري الطباق واللاطباق من اعتقاد
او ظن حتى يشعر بالواسطة بل اراد انه لا عبرة بمطابقة الواقع ولا مطابقته في هذا المذهب اصلا وقوله
بناء نصب على انه مفعول له او حال او مصدر لفعل مقدر هو حال والعامل معنى قوله ومرجعهما عند بعض
اي حكم برجوعهما الى ما ذكر لاجل البناء او بانيا او يبني بناء وقوله واحتجاجه عطف على دعوى اي هذا البعض في
مذهبه ان المخبر متى ظهر خبره بخلاف الواقع يبرئ بتبرئة عن الكذب واحتج لدعواه هذه بان خبره كان على
وفق اعتقاده او ظنه ويسلم له ذلك من مخبره فلولا ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد لما صح ذلك منه
ولما سلموه له فوجب ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد ايضا والجواب انه انما يتبرأ عن الكذب عمدا
اي مع العلم بكونه كذبا دفعا لاستحقاق الملامة عن حاقال لكن تكذيبنا قول استدراك عن قوله بناء دفعا لتوهم
استحكامه وتشييد ما بني عليه اي اجماع المسلمين على تكذيب اليهودي في قوله الاسلام باطل مع مطابقته

لاعتقاده واجاهم على تصديقه في قوله الاسلام حق مع مخالفته لاعتقاده يتحيان اى يقبلان بالقلع
على هذا البناء والمعنى انهما يقلعان هذا البناء وما بنى عليه باقبال وتوجه تام يقال انحى عليه بالسوط اذا
اقبل به عليه فهو ابلغ من يقلعان ويعلم ان هذا دليل قطعي يثبت به مذهب الجمهور ويضمحل به مذهب
النظام ويتلاشى ما بناه عليه لانه ظني ضعيف جدا صادف قاطعا خرج عن كونه صالحا للتمسك به فلم يبق
اثر من البناء المذكور والمبني والمبني عليه قوله يستوجبان اى يستحقان وذلك لان الآية الكريمة
ظاهرة الدلالة على رأي النظام وقد وقعت في مقابلة القاطع الذي يستحق بل يوجب تاويل الظاهر اى صرفه
عن ظاهره اما ظهوره فلان الله كذب المنافقين بابلغ وجه فيما حكي عنهم من قولهم انك لرسول الله
مع مطابقته للواقع دون الاعتقاد فتعين ان الكذب لامطابقة الاعتقاد فالصدق مطابقته له
لا قائل بالفصل واما تاويلها فهو ان التكذيب راجع الى خبر ضمني مشعور به تأكيدهم كلامهم بان واللام وكون
الجملة اسمية وهو ان اخبارنا هذا صادر عن صميم قلوبنا وخلوص اعتقادنا ووفور رغبتنا ونشاطنا لا الى
خبرهم المذكور صريحا ولدفع توهم رجوعه الى الصريح زيد قوله والله يعلم انك لرسوله على ما سيأتيك في باب
الاطناب قوله كان خبرهم اى بقيه ويكشف عنه اى عن انه قول عن صميم القلب اى خالصه وقوله لارباب
البلاغة متعلق بتبرحها وله قد عرفت ان الخبر اول جزء اصول تراكيب الكلام في القسمين وبين
حال تصور بها وجعل القانون الاول للخبر وذكر مرجع خبريته فشرع في ضبط بيان الاحوال التي بها يفيد الخبر
فوائده اى عرفت مما مضى من بيان مرجع الخبرية ان الخبر يرجع الى الحكم الذي يحكم المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم يعني
ان الخبر لابد فيه من ذلك الحكم الذي لابد له من طرفين فتحقق بهذه الاشياء الثلثة التي هي اجزاؤه بلا توقف
على غير الآان الحكم لما كان جزءا اخيرا كالصورة وسند المكوفين حمله رجال للخبر وانما قال في هذه اشارة
الى ان المحكوم عليه هو العمدة الكبرى لانه الذي قصد في الخبر اثبات صفة له او نفيها عنه ولذلك سماه محكوما عنه
قوله تسميته اشارة الى ان هناك معنى آخر للاسناد فان النحاة يقولون الاسناد الخبري يفهم كل الى الخبري
وجه يدل على ذلك الحكم ومثل بالشيء والثابت لانهما في غاية العموم والابهام اى هذا القدر كاف في تحقق
الخبر وما زاد من خصوص في المحكوم عليه او به فليس معتبرا في تحقق ماهيته بل في تربية الفائدة التنكير
في قوله شيء يدل على صفته اى شيء من الاشياء فجاز وقوعه مبتدأ والمراد بالثبوت سلب الثبوت
ونفيه وقد يقال فسر الثابت بالموجود لاشعاره بان الثبوت اذا وقع محمولا لم يكن بينهما فرق لان معناهما
انتفاء الموضوع في الخارج وانما تعرف فان الفاصل الثبوت رابطة كما في قولك زيد ليس بكاتب وزيد لا كاتب
فان قلت لما كان الخبر راجعا الى الحكم بمفهوم لمفهوم لم لا الخبر الشرطي قلت سياتي في الكتاب

ان الجملة الشرطية جملة خبرية من اجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم
منحصر في الحملي وسينكشف لك الحال باذن الله قوله لا تزيد على ثلثة اى الاعتبارات الراجعة الى الخبر في افادته
للخواص منحصرة في فنون ثلثة راجعة الى اجزائه الثلثة وليس هذا حصرا عقليا ليعترض عليه بجواز ان يكون هناك
اعتبارات يتصف بها المجموع من حيث هو لا شيء من اجزائه او يتصف بها اثنان منها او لما كان متعلقا
المسند والمسند اليه كالاجزاء منها لم يخرج الاعتبارات الراجعة اليهما في فنيهما قال اما الاعتبار الراجع
الى الحكم من حيث الاعتبار او لا نظرا الى انها فنون ثلثة وافرده منها لا يرتفق واحد من تلك الفنون وقوله
في التركيب حال من الحكم والعامل هو الراجع اى الذي يرجع الى الحكم حال ثبوته في التركيب اى يرجع اليه
باعتبار كونه فيه فيخرج الاعتبار الذي لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب ككونه ضروريا
او كسبيا او يقينيا او ظنيا وقوله من حيث هو حال اخرى منه اى ماخوذا من هذه الحيثية وقوله من
غير التعرض اى لا من جهة التعرض تفسير لهذه الحيثية يدل منها لئلا يتوهم ان المقصود رجوع الاعتبار الى
الحكم لذاته مع قطع النظر عما عداه فيعترض بان شيئا من الاعتبارات المذكورة ليس كذلك وكون
الحكم لغويا اشارة الى ما ذهب اليه طائفة من ان الفعل كانبت مثلا موضوع للاسناد الى
القادر المختار فاذا اسند اليه كان الحكم واقعا على ما يقتضيه اصل الوضع واذا اسند الى غيره كان
خارجا عنه وعلى التقديرين كان الحكم منسوبا الى اللغة وكونه عقليا اشارة الى ما هو المختار من ان اللغة
لا مدخل لها في تعيين ما يسند اليه الفعل بل ذلك مفوض الى العقل فالاسناد حقيقة وكونه
من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازا كما ذكره في المسند اليه لكان اظهر في كونه وظيفة بيانية وكان
مثال الذي ابنت الله البقل فانه حقيقة عقلية على المذهب المختار ولغوية على المذهب الآخر ومثال
الثاني انبت الربيع البقل فانه مجاز اما عقلي او لغوي والاعتبار الراجع الى الحكم ينحصر في قسمين كونه
مجردا عن التاكيد وكونه مقارنا له وللتاكيد اسباب كالتكرير ولام الابتداء واخواتها اما منفردة
واما مجتمعة ونسب هذه الامور الى التركيب حيث قال فكون التركيب تارة غير مكرر الى الظهور
هذه الامور في التركيب وان كانت فائدتها راجعة الى الحكم واورد كاف التشبيه اشعارا بتجويز
التاكيد بوجه آخر غير ما ذكره وفي بعض النسخ فكون بلا كاف وعلى هذه النسخ فقوله في الاثبات متعلق
بقوله فكون التركيب وقوله وفي النفي كون التركيب غير مكرر معطوف على كون التركيب في الاثبات
الا انه قدم متعلق الكون المعطوف على النسخ الاولى فتقدير الكلام هذا في الاثبات والاعتبار الراجع
الى الحكم في النفي كون التركيب وايراد الكاف في نحو كنحو اشارة الى كثرة الامثلة وقوله لا رجل عندي

قيل مرفوع على ان لا بمعنى ليس وقيل مفتوح لان لا نافية للجنس تفيد عموما لا تاكيدا وقوله فيه ترجع الى نفس الاسناد الخبري دفع لما يتوهم من ان الباء الزائدة داخلة على خبر ليس ونون التاكيد لاحقة بالمسند الذي هو فعل ولام الابتداء واردة على المسند اليه او المسند فهذه اعتبارات راجعة الى المحكوم له او المحكوم به لا الى الحكم فاشار الى ان الكل من حيث المعنى راجع الى الحكم كما مر قال واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه اقول قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لانه جزء صوري يحصل الخبر بالفعل وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى وقوله في التركيب حال من المسند اليه واحتراز عما لا يكون رجوعه اليه بعيدا الحال كونه واقعا في التركيب كالادغام والاعلال وقوله من حيث هو حال اخرى منه وقوله من غير التعرض بيان او بدل على ما ليس ما تحققه في الحكم والبحث عن كونه حقيقة او مجازا وظيفة بيانية وذكر الحذف في المسند اليه والترك في المسند تفنن في العبارة ولذلك قال فيما سبق او من نحو منطلق بترك المسند اليه وقد يقال في اختيار الحذف والطي كما سبق اشعار بانه الركن الاعظم فكانه ذكر ثم اسقط او طوي واما المسند فقد ترك ولم يؤت به وتقديم الحذف على الاثبات لكونه اغرب وارسخ في اقتضاء الخاصية ولان عدم الذكر متقدم عليه وقد راعى التفنن ايضا فيما ذكر امثلة الاعتبارات فاستوفاها في الاسناد لقلتها واقتصر على مثال الحذف في المسند اليه ولم يتعرض لها في المسند لكثرة اعتباراتها وميلا الى الاختصار بعد الارشاد وقدم التعريف على التنكير في المسند اليه وعكس في المسند رعاية لما هو الاصل في كل منهما وعقب المعرف بذكر التوابع لانه يستوفيها اتفاقا وتقارنه غالبا وتذكر الفصل لاختصاصه به وما رواه سيبويه من قول اهل المدينة ظننت رجلا هو خيرا منك بنصب خير او لم يستحسنه فعن ابي عمرو ولا اللحن والفصل من اعتبارات المسند اليه لمطابقته اياه لفظا واقترانه به في التلفظ اولا وان كان معنا متعلقا بهما فانه لقصر المسند على المسند اليه ولو جعل من اعتبارات المسند لكان له ايضا وجه لانه للفصل بين المسند والنعت وقوله سوفا خبر آخر لكونه لا صفة لقوله نابت لان التعريف والمحذوف وهي في قوله من احد المعارف بيانية والكاف صفة لمعرفا وكذا قوله مصحوبا وقوله مقرونا صفتان له وقوله معقدما خبر آخر ايضا قال واما الاعتبار الراجع الى المسند اقول ترك ههنا قيد في التركيب اتكالا على ما ذكره غير مرة واشار بقوله ايضا الى ان قيد حيثية المسند معتبرة بالاعتبار حيثية المسند اليه اعني عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا وهو مصدر آخر بمعنى عاد وبحث حذف ناصبه اي عاد الحيثية في المسند الى ذلك التقييد المذكور في المسند اليه وتقييده به قوله وفي افراده اي

وفي افراده اعتبارات من كونه فعلا وفي كونه جملة اعتبارات من كونها اسمية ولا بأس حرف في عطف كونه معرفا او موخرا على كونه مفردا او على كونه متروكا لان الفاصل من جهة المعطوف عليه او المعطوف الاول وجوز ان يقدر وكالاعتبار الراجع اليه في افراده وفي كونه جملة وقدم في اعتبارات افراده الفعل لاصالته في كونه مسندا من حيث انه دال على النسبة الحكمية وفي اعتبارات كونه جملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة او لكون الفعلية ما يرجع اليها من الشرطية والظرفية وقوله مقيدا خبر آخر لكونه اي مقيدا كل من الفعل والاسم المنكر والموخر بنوع قيد يناسبه واعلم ان الاسناد لما اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعاني او يوصف بها الالفاظ ايضا ولما اطلق على الضم المذكور كان الامر بالعكس وان اعتبارات الاسناد تجري في كلا معنييه على سواء واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ قال بهذا الا كانت اقول اي انحصار الاعتبارات الراجعة الى الخبر في فنون ثلاثة انما يكون لما كانت الجملة الخبرية مفردة ليست مع جملة اخرى اما لما كانت مع اخرى فهنالك اعتبارات اخر هي فن رابع يعني مباحث الفصل والوصل والايجاز والاطناب قوله لما انتظمت اي اقترنت والعامل في لما كلما اي مهما كان من شيء في زمان انتظامها مع اخرى فلا نحصر اعتباراتها في الفنون الثلاثة لانه تقع لما في ذلك الانتظام حاصل اي يعرض في زمان حصول اعتبارات سوى ما ذكر وقوله فن رابع خبر مبتدا محذوف اي هي فن رابع او بدل من اعتبارات ثم ان الفصل والوصل يعمان الجمل الخبرية والانشائية وكذا الايجاز والاطناب بل يعمان المفرد والجملة الواحدة ايضا وكذا كثير من احوال الاسناد والمسند اليه والمسند يعم الانشاء الا انه اقتصر في قانون الخبر اكتفى به لانه يعرف حال الانشاء بالمقايسة وربما نبه عليها في بعض المواضع بايراد الامثلة الانشائية قال ولا اتسفح قوائي ولا يتضح الكلام في جميع ما ذكر من فنون الاعتبارات الاربعة الا بالتعرض لمقتضى الحال وذلك لانه ليس المقصود في علم المعاني معرفة تلك الاعتبارات الا ان تورد كلاما مشتملا عليها على وفق مقتضى الحال الفيد خواص مقصودة تناسب اياها او تصدق بانه كلام غير منطبق على مقتضى الحال البيتي منها الى ما يناسبها وبالجملة البحث في علم المعاني عن افادة التراكيب لخواصها بحسب مطابقة اعتبارتها الاحوال ومقتضياتها قوله ثبا اي لما كان كذلك فلنبين بالحري عدم اتخاذ مقتضى الحال ظهريا اي نسيا لا يلتفت اليه وقد يروى بالتشديد على زيادة الباء اي الحري ذلك قال فنقول ولله المونة اقول قد عرفت ان الحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة وقد يطلق عليه المقام ايضا والفرق بينهما بحسب الاعتبار فان ذلك الامر الداعي من حيث انه بمنزلة زمان يقارنه ذلك الوجه المخصوص يسمى حالا ومن حيث انه بمنزلة مكان يحل فيه ذلك الوجه يسمى مقاما ثم انه نبه على تفاوت الاحوال والمقامات بقوله لكي يتضح التفاوت بين المقتضيات فذكر مقامات متعلقة بالمتكلم متباينة اي متخالفة يقتضي كل واحد منها نوعا من الكلام مباينا لما يقتضيه مقابله وهي لما قوله سابقا مقام الهزل ومعرفة هذه المقامات

ومقتضياتها وتطبيق الكلام عليها مما لا يحتاج فيه الا علم المعاني فذكرنا ههنا توطئة لا يقال لو اقتضى
كل واحد منها نوعا خاصا من الكلام لم يكن داع الا ايراده وجه مخصوص في الكلام فلا يكون حالا لانا نقول خصوصية كل
نوع من الكلام وجه مخصوص لمطلق الكلام ثم ذكر مقامات متعلقة بالمخاطب هي خلو ذهنه واستجادة والحاجة وغيرها
متعارف بجمع انها ليست مقابلة لتقابل المقامات السابقة ومقتضية لوجوه مختلفة في جانب واحد من الاعتبارات
الراجعة الى الحكم ولذلك فصلها عما تقدمها بلفظ كذا وكما ذكر هناك مقامين كل منهما كل واحد منهما عدا مما اعني مقام
الجد والهزل ذكر ههنا ايضا مقامين جامع كل منهما كل واحد من الاحوال المذكورة للمخاطب اعني ذكاوة وغباوة ورفع
الذكي يتفاوت اقتضاء تلك الاحوال في دون الغبي وفصلهما عنها بكذا لكونهما جنسيين وذكر فيهما التغاير دون التباين نظرا
الا انهما لا يوجبان اختلاف الكلام بل تفاوتا في وجوه الاسناد في كلام واحد ويتفاوت لكل من ذلك الى المذكور من المقامات
مقتض غير مقتضى الاخر على ما هو بصدده من بيان مقتضى الحال تفاوت ثم اشار الى الاحوال المعتبرة في الفنون الثلاثة الاخر فقال
ثم لو اشرعت وانما فصلها عن احوال الاسناد لان الاسناد جزء من الكلام لا يتصور وجوده قبل حتى يتصور ان المتكلم اخذ ذكر
الموجود وضمه الى غيره فعرض له احوال في ذلك الضم بل احوال احد اجزاء مجموع الكلام بلا اعتبار انضمام بخلاف المسند اليه والمسند فانه
يتصور وجودهما قبل الكلام فكان المتكلم لما اراد ان يشرع في الكلام يأخذ احدهما ويضمه الى الآخر وجعله مصاحبا له فلكل واحد
منها احوال في ضمه الى صاحبه وكذلك الجمل المنتظمة فاحوال هذه الفنون الثلاثة راجعة الى اشياء باعتبار انضمامها الى اشياء
اخرى واراد بقوله لكل كلمة ما يتناول طرفي الاسناد ومتعلقاتهما ويتناول الجمل ايضا والمعنى ان المسند اليه اذا اريد ضمه
الى المسند فله مقام يقتضي تعريفه او تنكيره الى غير ذلك وكذا المسند وما يتعلق بهما وكذا الجملة اذا اريد ضمها الى اخرى فلها
مقام يقتضي فصلها او وصلها قوله ولكل حد اي لكل مرتبة من مراتب الايجاز والاطناب يصل اليها الكلام مقام يقتضيها وانما
افرد الاشارة اليه ذلك مع انه واحد من الفن الرابع لانه في نفسه باب برأسه قال وارتفاع شان الكلام قوله انما المقام
المقتضية للفنون الاعتبارات في الاعتناء بها فقال وارتفاع شان الكلام الى الذي يعتد به ولا يعد من اصوات الحيوانات
في باب حسنه الذاتي وكونه مقبولا عند النقاد والخطاط في ذلك الباب بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات
والكيفيات فكلما كانت المصادفة فاتم واوفر كان حسنه وقبوله اكمل واكثر وكلما كانت المصادفة انقص كان حسنه اقل قوله
قوله هو اي ما يليق بالمقام من الاعتبارات هو الذي نسميه مقتضى الحال قال في تفصيل المصادفة المقام لمقتضياته بما يترتب
عليها من الحسن وانما تعرض لمقتضيات الاحوال المتعلقة باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى وتطبيق الكلام عليها بالنهاية
المعتبرة في علم المعاني وما تقدمها توطئة لها كما مر واراد باطلاق الحكم ان لا يتقيد بالتاكيد وذلك انما يحصل بتجريد الكلام عن
المؤكدات فالحال المقتضي كيفية مخصوصة هي الاطلاق في امر معنوي هو الحكم واقتضى بتوسط تلك الكيفية اخرى في اللفظ
هي تجريده عن المؤكد فحسن الكلام بالتجريد لمطابقته لما هو المقصود اعني الاطلاق وتجرد الاخبار ولو اقتضى المقام تقييد الحكم بالتاكيد واقتضى
بتوسطه اقتران الكلام بالمؤكد كان حسنه تحليته بزينة بشيء من المؤكد بقدر المقتضي ضعفا وقوة ولفظ المقتضي يروى بصيغة الفاعل
اي الحال المقتضي ان كان ضعيفا كالسؤال او قويا كالانكار تحلى كلامه بمؤكد ان كان ضعيفا وباكثر ان كان قويا وبصيغة المفعول

اي مقتضى الحال فيه هو التاكيد يتفاوت قوة وضعفا فزاد في ذلك في المؤكد قوله وان كان مقتضى الحال طي
ذكر المسند اليه لا يخفى عليك ان الطي والاثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن زعم ان مقتضى
الحال على الاطلاق يعتبر اولا في المعنى ثم باللفظ على قياس ما عرفت في الاسناد فقد سها قوله وان كان على وجه من الوجوه
المذكورة يعني كونه معرفا من احد المعارف الى اخر ما ذكره هناك وقد تمسك به على ان قوله معرفا وما بعده صفة لقوله
ثم اشبه من التخصيصات يعني كونه معرفا او مجازيا فسلها قوله وعند انتظام الجملة مع اخرى الاولى ان يحمل اخرى
على الجملة الاولى لان كلمة مع تدخل على المتبوع دون التابع فيقتضي فصلها او وصلها راجع الى الجملة كما يقتضيه مساق الكلام
وكذا ضمير مهما اي مع انتظامها وفسر الايجاز والاطناب بطيها لا على حمل ولا طيها على الجملتين المنتظمتين لان طيهما
دون ذلك لا طيب منه رحابه في الفنون البليغة واعلم ان مقتضى الحال هو الوجه الذي يقتضي الحال ايراد الكلام عليه
من اطلاق الحكم وتاكيده وطي المسند اليه واثباته وترك المسند وذكره وغير ذلك مما ذكره ههنا اجمالا وسيجي
في تفصيل الفنون اي الحال المقتضي للحذف للاثبات للتقديم للتاخير للتعريف للتنكير فتطبيق الكلام على مقتضى الحال ايراده
مشتملا عليه وقد يقال مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا تحت المقتضي اندراج
الجزئي تحت الكلي فالانكار مثلا يقتضي كلاما مؤكدا فاذا قلت ان زيدا لقائم كان مطابقا للمقتضي وجزئيا منه ولذا
لذلك يقول في تعريف المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم
وانت تعلم ان بعض المقتضيات كالمؤكدات وادوات التعريف مما يذكر وجعل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به في الاجمال
والتفصيل لكانه قال على ما يقتضي الحال ايراده في الكلام وايضا يحمل الالتفات مسموعا التعلق بالمسموع حمل ايضا ما يتعلق
بالمذكور مذكورا قال وما ذكرنا حديث اجمالي لا بد من تفصيل اقول اي سنفصل لك حديث مقتضيات الاحوال المتعلقة بالاعتبارات
المذكورة فيما بعد في كل حال ومن مقتضى قد رتب الكلام ههنا اي في تفصيل تلك الاعتبارات على فنون اربعة هي اجزاء
ذلك الكلام بمنزلة الفصول والابواب الا انه سماها بالفنون نظرا الى انها تبين فنون الاعتبارات الاربعة وكل
الفصل والوصل من حيث انه امر عارض للجمل المنتظمة يكون مقتضى الحال واعتبارا منه سباله ولذلك قال اولا وان كان المقتضي
فصلها او وصلها ومن حيث ان الامور التي تتعلق به ككون الوصل بالواو او غيرها وكونه للتوسط او لدفع الايهام وكونه
فصل لكمال الاتصال او الانقطاع يكون اعتبارا مناسبا ولذلك قال ههنا في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل وكذا
الكلام في الايجاز والاطناب قال وقبل ان نشرع في ذلك نبه على اصل يبتنى عليه الثبات على اجزاء العلوم ومتعلقاتها
رجاء ان يحظى منه بحظوة كاملة ولذة وافرة واعطاء فنون الاعتبارات حقها في الذكر بكسر الذال وهو باللسان ان تفصل
بلا تمثيل لشواهد تقريبا قوله ليكون اي ذلك الاصل على ذكر منك بضم الذال وهو بالقلب اي لا يزول عن خاطرك لتكون
على ذكر منه اي على التحفظ لا تغفل عنه قوله في صناعة اي في علم من العلوم وان كان المرجع اي الرجوع في اصول مسائلها
و[illegible] المحقق بان [illegible] عليه [illegible] وتكفي تنبيهاته كالعلوم الحكمية وان لم يدخل في الصناعة المذكور

فيها فقال هو دخيل في بني فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم والثاني [illegible] المتمرن فيها كأنه جبل عليها من بدء [illegible]

نشأ الغلام اذا ارتفع وبلغ والذوق حاسة الادراك يتشبه ذوق الطعوم اللذيذة كأنها تعاين [illegible]

على القوة الادراكية التي يتوصل بها الى تلك الحالة ولما لم يجب [illegible] العقليات [illegible] فكيف يجب في صناعة

مستندة الى تحكمات وضعية ككون اللام وان مثلا للتأكيد ولا اعتبارات [illegible] امور تعتبر بحسب الالف

بتراكيب البلغاء المبنية على مناسبات عادية ككون التأكيد لدفع الشك او رد الانكار او اعتناء المتكلم

والثاني وجوب التساوي ولم يدع امتناعه لان الدخيل ما قوله على الناشئ في استفادة الذوق لسند [illegible]

وقوة فطانته ولانه كاف في اثبات مطلوبه فانه اذا لم يجب التساوي فلا بأس على الدخيل في صناعة علم المعاني

في ان يقلد صاحبها الناشئ عليها الذي صار كالمجتهد يقبل فيه قوله وان لم يعلم وجهها وانما صرح بالبعض مع كلية السلب

تنبيها على ان فوات الذوق وان كان فانما يكون في بعض المسائل لخفاء في دليله الاستقرائي واما اكثرها

فيتوصل بادلتها الواضحة او بالتنبيه عليها الى ادراكها الذوقي فقوله على اهل اى على المتدرج بعض بالمواظبة على الاشتغال

بهذه الصناعة وتتبع تراكيب اهل البلاغة والتنقير عن مناسباتها لما يستفاد منها فاذا قيل لك مثلا ان الاستفهام

لذا امتنع اجراؤه على اصله فربما يفيد الاستبطاء بمعونة المقام كقول القائل كم دعوتك فتقبله [illegible] بادي الرأي

فقد قلدت فيه ولذا تتبعت التراكيب وتعرفت ان سؤال الداعي عن عدد دعائه يدل على كثرته المناسبة

للاستبطاء في الاجابة فقد ذقته قال وكان شيخنا اقول يريد تأنيس الدخيل بالتقليد وترغيبه في استحصال

الذوق بانه طريقة معهودة فيما بين ارباب هذه الصناعة ووصف شيخه شرف الدين الخالي [illegible] رفعه

توهم ان احالته تلك كانت عن قصور منه او استقصار اياه وذلك الامام نصب على المدح او رفع على البدل لكن شيخ

بمثابة في مثل هذه الصناعة وتسبب ترك السماحة في الادوار بحاذية متعارفة لا على طريقة اهل النجوم من اسناد

الحوادث الى الاوضاع الفلكية فيما دار اى يدور مصدرية وقد يقال اشارة الى انه قصد بلى تسبح الاستمرار

[illegible] الآخر بعده الله اى سنزه [illegible] وجعل [illegible] جز كان [illegible] الجمع بينهما اشعار بنوع استمرار كما بينا

لفظ كثير يقال اجال [illegible] على غيره كان بيان [illegible] كان [illegible] دمه الحالمي فاحال على الذوق اى القوة التي

يتوصل بها الى تلك الحالة الذوقية فان هذه القوة [illegible] الامر [illegible] ادراك خواص تراكيب الكلام [illegible] الاعجاز

وطريق اكتسابها اذا لم تكن سليقية طول خدمة هذين العلمين كما سنذكره وخيرها للمستحسنات اى حين لا تجد

وهو ظرف للخبر اعني ممن سبغ اى ظهر واشتهر والعمدة العدد وعلم الادب [illegible] وقضيته اليد بها عبارة عن [illegible]

رسوخ القصير في الصناعة على طريقة الاستعارة التمثيلية وعاذ في فاني [illegible] قصره وكره شدة جده في [illegible]

ان واضع هذه الصناعة ومدونها قد بالغ في الاحالة على الذوق الذي لا يكاد [illegible] الاعلى [illegible] فلا [illegible] المبتدي من ان يقلد صاحبها

في بعض مستحسناته كلمة [illegible] للتنبيه وهو [illegible] اللسان [illegible] العام عطف بيان للامام [illegible] الاحالة [illegible] وقول الاعجاز

قال

الفن الاول اى من الفنون المعلومة لكل احد ان ما يحكم به العقل هو ان نوع المتكلم اى

حال اطلاق لسانه عن قيد السكوت بما نطق به خبرا كان او طلبا في قالب الافادة اى لجعله بقدر ما لا

ناقصا ولا زايدا محاشيا وجانبا عن عيب اللغو فانه لو لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا ولو كان ناقصا

عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو ولو كان زايدا عليها كان مشتملا على اللغو قوله حال اطلاق اللسان

معمول لمقدر يدل عليه ان نوع لا لحكم العقل اذ لا معنى لتقييده به ولو كان حكم العقل ما ذكرنا ذا اندفع اى

شرع المتكلم في الكلام خبرا اى آتيا بالجملة الخبرية لاعلام المخاطب لا للتأسف والتحسر وبث الشكوى والتفرع

ونظائرها لزمه ان يكون مقصوده في حكمه بالمسند للمسند اليه في خبره ذاك اى الذي اندفع فيه افادة المخاطب

فائدة ما مساطيا اى منا ولا مناط الافادة ومتعلقها من تركيب الالفاظ بقدر الاحتياج لا ازيد ولا اقصر

قال فاذا القى شرع يفصل مناط الافادة بقدر الاقتضاء من الاعتبارات الراجعة الى الاسناد الخبري و

الكلام على افادة المخاطب فائدة الخبر لانها الاصل ولظهور جريان الاقسام الثلثة فيها وذكر الحضور اشارة

الى ان الطرفين كما حاصلين عنده الا انها غابا فذكر الخبر او يعين الوسيلة الى المقصود الذي هو حضور

الاسناد في ذهنه وانتقاشه فيه لان الحال قد يكون بان حاضرين عنده حال القاء الجملة اليه فلا يتصور حضورهما

بالالقاء لانا نقول لا محذور في عدم ترتب الحضور او نقيضه على ما قصده مع انه يلزم من سماع لفظيهما الالتفات

اليهما وهو المراد بحضورهما او كمن جواب لما اى كمن في ابعاش الاسناد بالثبوت او الانتفاء بحد حكم

الملقى بالاثبات او النفي لمعنى ايقاعه او انتزاعه ويمكن الاسناد في ذهن الملقى اليه لمصادفة الاسناد

ذهنه خاليا عن موانع انتقاشه فيه واستشهد لذلك بقوله [illegible] اى اتاني هواها قبل ان

اعرف الهوى فصادف قلبي خاليا فتمكنا فان قيل ربما يمكن الاسناد

في ذهنه بل انكره او تردد فيه بعد الاخبار قلنا هو من حيث انه خالي الذهن مستعد لانتقاش

الصور لا يقتضي عليه الا بقبول الحكم وتمكنه فيه وما ذكرته فلامر خارج عن الحالة التي هو فيها وسمي هذا النوع من الخبر

ابتدائيا لانه خبر ابتدئ به من غير ان يسبقه طلب او انكار قال ولذا القاها اى لذا القى الجملة الخبرية الى طالب

لها متحير فيها وقوله طرفاها مبتدأ خبره عنده والظرف في حال المستتر فيه عنده اى متحير في الاسناد

فانه ليس عنده وقوله فهو مبتدأ خبره بين اى الاثبات والنفي وهذه الجملة مع ما عطفت هي عليها اعني

حال طرفاها عنده دون الاسناد صفة كاشفة لقوله متحير وضمير منه للاسناد والمعنى فهو حاصل في تجاذب

من الإسناد كائناً من بين واللام في ليفيد متعلق بالقى اي ليفيد المتكلم المخاطب كما يقتضيه
سياق الكلام بظاهره ويؤيده قوله في القسم الانكاري ليرده الى حكم نفسه وقد يقال اراد ليفيد حكمي الخبر
والمورط المهالك واصلها الارض المطمئنة لا طريق فيها وقوله استحسن جواب لما وفي اشارة على وجه التنبيه على
على الترتيب بينه وبين لو في مراتب الانكار له هنا بحسب التأكيد وهنا يستحسن لان المخاطب ضعيف جدا انما
كونه في دفعه والتعاكس للإسناد بحيث الحكم فحوا تقوية المفيد اراد بالمفيد الحكم لان العقل فيسند الى الاالة
كالقاطع للتشكيك ويؤيده قوله في الابتدائي لعدم في ذلك للا يعاكس حكمه وفي الانكاري استوجب حكمه
تأكيدا وحمل المفيد على المتكلم بناء على انه فاعل ليفيد مما يأباه الطبع السليم قوله ولو العائها الى حاكم
اي الى مخاطب حاكم في الجملة بخلاف حكم المتكلم بان يكون حكم احدهما اثباتا والآخر نفيا وانما قال بخلافه لان
الحاكم هو فاه يكون عالما وسياتي حكمه في قوله ليرده بعلمل لالقائها واستوجب جواب لما ولو كثر تقديم معمول له
لاستوجب قدم على المفعول به اعني تأكيدا لئلا يفصل بينه وبين صفته اعني بحسب ما اشرب له اذ تعين
الصفة ايضا يبعد عن عامله جدا يقال اشرب الثوب الصبغ اي خالطه الصبغ اي دخل فيه التاكد والانكار اعني
في اعتقاد متعلق بحسب اي تأكيدا كائنا بمقدار اشراب المخاطب الانكار في اعتقاد المتكلم فانه يجب التأكد
على قدر الانكار زيادة وقولك اني لصادق لمن بالغ في الانكار وقولك والله اني لصادق كانا على هذا القياس
المذكور اعني زيادة التأكيد بزيادة الانكار فهو لمن يزيد المبالغة في انكار صدقك وانما قال ليترجح لان رد
حكم المتكلم يحتاج الى ترجيح حكمه بالتأكيد لئلا يتوقف على حد التساوي لا وقوعها وزلة الخبر قال وان شئت
يريد ان شئت … على ان التأكيد يزداد بزيادة الانكار … لا يخفى عليك حسن موقع
رب الوه علت كلمته مهما ولو ارسلنا اي عطف بيان او بدل من كلام وكيف لو تعلق بتأمل
على تضمين المعرفة وحسن فالاي على سبيل الحكاية عن رسل عيسى عم متعلق ايضا اي تامل حسن هذه الجملة موقعها
في ترك التناهي الكامل لما القى اليك من ان التأكيد بحسب الانكار وانما اكد في المرة الاولى بان واسمية الجملة في
الثاني تكذيب للرسل … لامحالة … بالغوا … تكذيبهم بوجوه ثلثة زاد وانه
الثالثة اللام وما هو في معنى القسم اعني ربنا يعلم ولم يتعرض المص للقسم المعنوي اما لحصول مقصوده … واما
بانكوه قسما مع عدم تغيره لصورة الجملة واما قول صاحب الكشاف في توجيه زيادة التأكيد ان الاول ابتداء اخبار
والثاني جواب عن انكار فللتنبيه الى ان مجموع التثليث السابق منهم اخبار حال تكذيب لهم في المرة الاولى فيحمل التأكيد فيها

على الاخبار والاهتمام منهم بالخبر وفي الكشاف اوفق فعززنا فقوينا بالتشديد اي فقويناهما يقال عزز المطر الارض اذا
لبدها وشدها وبالتخفيف من عزه يعزه اذا غلبه اي فغلبنا بهم وقهرنا بثالث قال واخراج الكلام في هذه الاحوال اي
في احوال المخاطب اعني خلو ذهنه وتردده وانكاره على الوجوه المذكورة تجريد الكلام عن المؤكد وتأكيده استحسانا
او وجوبا بحسب مراتب الانكار واراد بمقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال ومقابله خلاف مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى
الحال ايضا واخراج الكلام الى مقتضى الظاهر لا في … فان اخراج بوفاق ثم ان البحث عن افادة هذه التراكيب
لهذه الخواص المقصودة منها في الاحوال الثلثة من وظيفة علم المعاني والبحث عن وجوه الدلالات في مراتب
الجلاء على وجه كلي وظيفة علم البيان واخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يندرج في الكناية التي يبحث عنها هناك
فيطلق عليه اسم الكناية واخراجه على مقتضى الظاهر يندرج فيما يقابل الكناية اعني الصريح فيطلق عليه اسمه وهو المراد
بقوله يسمى بالتصريح ولما كان في الاندراج نوع خفاء اورد فيهما كلية … لهذا الكلام تتمة وهو
ان تأكيد الكلام قد يكون لتوفر نشاط المتكلم به وكونه عن صميم قلبه كما هو وللرد على ظنه الباطل كقولك …
اليوم … وقوله رب اني وضعتها انثى ولإظهار كمال العناية كقوله انك لمن المرسلين او
كمال التضرع والابتهال كقوله آمنا او كمال الخوف كقوله انك من تدخل النار فقد اخزيته الى غير ذلك من المعاني
التي تناسب التأكيد بوجه خطابي … والذي ارسلك لما اعلمت في البصرة استوثقت اولى ارسلك وجعلناك
مبصرا اياه والبصيرة للقلب كالبصر للعين … اي في ذلك المبصر يقال استوثقت
من كذا … كانك اخذت منه ثقة واعتمادا عليه اي عرفت ان جواب ابي العباس
المبرد لابي اسحاق المتفلسف الكندي حاز قدح المحقق وصرت ذا ثقة به وحين سأله طرف للجواب في
قوله اني اجد اشعارا بانه كان اجاز ما نحوه الحشو فيكون ما ذكره قد كان نقضا على ابي العباس لا اظهارا
لحيرته … قصد بالاستفادة منه وذلك اشارة الى الجواب قال هذا ثم … اي هذا الذي
ذكرنا من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر واشار بثم الى تراخي الرتبة اي للاخراج مرتبة اعلى وارفع في البلاغة
من الاول التي هي قريبة من كلام الاوساط والمغلق هو الاتي بالعجب من الغلق بكسر الغا وهو الامر العجب
… كلام البلغاء في استجلاب القلوب وتحويلها من حال الى حال بالسحر فاطلق السحر عليه في هذا المعنى
في … الاسناد ونحوه في البلاغة والغث نوع … من … يقال … بالكسر وهو فصيح
في الضم والمراد بالكسر … اكثر واقسام اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر … حاصلا … العالم

من آحاد اللغة المذكورة ومن تنزيل كل منهما منزلة الآخر وذلك اشارة الى النفي وتعريض بهما
لازم الفائدة مبالغة مع ان الاقتصار على الفائدة كاف وعلى ما تقرر عن نسبة المحيط الى المستدير فيه وعرفك
اشارة الى العلم والخالي الذهن عن العلم بالفائدة يتناول اقساما ثلاثة لان المراد هو الخالي عن الاسناد
وطرفيه والاعتبارات متعلق بالحلو خطابيا اي اقناعية يفيد ظنا بكونه غير عالم مرجحها اي مرجح تلك الاعتبارات
على مع ان المرجح احالة محل الخالي بسبب الاعتبارات تحصل بوجوه مختلفة مثل ان لا يعمل بمقتضى علمه او يكون
علمه تقليدا او مستندا الى دليل ضعيف او يكون مضمون الجملة امرا غريبا او دقيقا او يظهر منه سوال
او ملابس انكار قال وان بحثت فيلتك بكلام رب العزة ان تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به
مما يستبعد فاستشهد له بان الله سبحانه وصف اليهود بالعلم بالشيء على طريق المبالغة ثم نفى ذلك
العلم عنهم لامر خطابي هو انهم لم يعملوا بعلمهم اي الاستشهاد بان المحيط مبني على تنزيل منزلة
الجاهل به فتمسك بكلام رب العزة معقولا او حقه كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بانهم
علموا ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اي اختاره على كتاب الله ما له في الآخرة نصيب من
الثواب اصلا على سبيل التاكيد القسمي لان اللام في لقد علموا جواب قسم محذوف وتجد آخره ينفيه عنهم لان لو
لامتناع الشيء لامتناع غيره اي لو كانوا يعلمون ان المشتري لا نصيب له لما اشتروا اي انهم لم يكونوا يعلمون
ذلك فان قلت جاز ان يكون متعلق العلم المنفي مضمون قوله ولبئس ما شروا به انفسهم فالجملة
قسمية ايضا معطوفة على القسمية الاولى فلا تتوارد النفي والاثبات على علم واحد قلت سياق الكلام لتقبيح حالهم
يقتضي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا والضمير في مذمومية ما شروا به انفسهم وعدم تعلق نفعه في
الآخرة فيرجع الى مضمون ما تعلق به علموا وحمل الآية على انها مثال لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل
والحمل الذي ليس لشيء اذ ليس ههنا الخطاب لاهل الكتاب وايضا قوله كيف تجد صدره الخ صريح في ان
الاستشهاد معنوي وايضا قوله فيسوقون من تتمة القاعدة تكلف يؤدي والمثال قبل تمامها قوله ونظيره اي نظير
قوله ولقد علموا انه تجرد تتوارد النفي والاثبات على شيء واحد باعتبارين قوله وما رميت اي ما رميت حقيقة
اذ رميت صورة وذلك لان اثره كان خارجا عن طوق البشر روي انه عم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى كفا
من الحصباء في وجوه المشركين فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا قوله وان يكونوا اثبت لهم الايمان
باضافة الهم ... ثم نفيت عنهم بقوله لا ايمان لهم حيث لم يراعوا ولم يفوا بها قوله فيسوقون

الكلام

الكلام الى هذا اي المحيط على ساداة اي الى الخالي الذهن فيلقى اليه الخبر او هو عطف على احلوا
عدل عن الماضي الى المضارع لتاخر السوق عن الاحلال او لاستحضار صورته قال وهكذا يقلبون من الكلون
سائلا او ... ان يذكر اقسام نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما ذكره من اقسام مقتضى الظاهر
فبدا بان غير الخالي نقام مقامه الا انه ذكر منها اقامة العالم مقامه ولم يصرح تنزيل المنكر منزلته فيما سبق
وهو قوله ويقلبون هذه القضية مع المنكر ولم يتعرض لتنزيل السائل منزلة الخالي اما لظهوره او لان التاكيد
مع السوال استحسانا فاذا ترك لم يلزم تنزيله منزلة غيره ثم ذكر تنزيل غير السائل منزلته الا انه اقتصر منها على
اقامة الخالي مقامه ولم يتعرض لاقامة العالم مقام السائل لظهورها بالمقايسة على تنزيله منزلة الخالي ولا لاقامة
المنكر مقامه لانه ادرجها في يقلبون ثم ذكر ان غير المنكر ينزل منزلته ثم اورد عكسه وجمع هذه الاقسام
في موضع التفصيل لنفث الكلام لا على مقتضى الظاهر فوجب ان يكون قوله وذلك لما احلوا اشارة
الى النفث المذكور مطلقا وتلك الاقسام المفصلة ليقتفون متعاطفة تكاثر قال وذلك النفث حاصل
اذا احلوا فاقوا ولما كانوا قد سووا فاقاموا ولما اراد او ملابس الانكار فنزلوا ولما الحق مع المنكر ...
يقلبوا الا انه تعلق في هذه الجمل بذكر الاحكام على صيغة المضارع من الفاظ مختلفة وذكر شرائطها على صيغة
الماضي كذلك وقدم ذكر الشرط في الجملة الاولى وعطف عليه الحكم دون البواقي لما عرفت هذا المقول كله
وامن هكذا اشارة الى تنزيل العالم منزلة الخالي وكله قد للتحقيق اي ومثل تنزيل العالم منزلة الجاهل قد ينزل
غير السائل منزلة السائل وهذه الجملة معطوفة على جملة لما احلوا فيسوقون نظرا الى المعنى كما بينا والمراد من
لا يكون سائلا هو الخالي لان تقديم الملوح انما يعتبر فيه وضربه لصيرورته للكلام ولما كانوا ظرف ليقيمون ولم
يرد ان الملوح جعل المخاطب مترددا لا يكون سائلا محققا بل لانه من شانه ذلك وللتنبيه على هذا ...
... وقال للنفس اليقظى اي ... منذ ان يشير من بعيد للنفس المتهيئة لادراك ما يرد عليها
الى حكم ذلك الخبر يقال استشرف الشيء اذا رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت يدك فوق حاجبيك
كالذي يستظل من الشمس قوله تميل الى تكلف الميل ويتردد والرواية بالياء التحتانية فالجملة بيان للتحير
او حال من الطالب المتحير ولك ان تقرا بالتاء الفوقانية وتجعله مسندا الى ضمير النفس فانه انسب بسياق الكلام
حيث قال من اقوام للتلويح قوله حصرته ... تاكيد هذا النوع في الاستعمال ... دون غيره ...
عطف على قوله وهكذا قد يقيمون لا على يخرجون والاسلوب الحكيم ... من اساليب الكلام

اي نافقون منه وتسبب السلوك لما هذا الاسلوب لان اساليب الكلام طرقه ونابغ المقامات تشاره
الى جزئيات مقام التلويح واضافة الامثال اليها مبالغة في كثرتها او تنبيه على ان تنزيل غير السائل منزلته وتكون
لنوع من امارات التردد وبواعث السؤال والحز المقطع واصابة عبارة عن الاتيان بالفعل على ما ينبغي
من الوجه الاحسن قال او ماتري بشار اي اتراب فما ذكرناه وماتري والحجر الماجر وبين ماهي
الزوال والعصر والنجاح الفوز بالمطلوب والتكبير الذهاب بكرة استوآه استهما له اي جعله بابا في تطبيق مفاصل
البلاغة اصابة مجازا يقال طبق السيف اذا اصاب المفصل بان العضو وصفهم بالخلوص عن نسبة الاعاجم
الموزنة لغوات العصحه وبانهم ليسكنون البوادي دون البلاد لانه لا تخلو غالبا عن لسان مخالف قريش
نقصانا في بلاغتهم والهناء القطران والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهي اول ما يبدو من
الجرب قطعا متفرقة وقوله يضع الهناء مواضع النقب مصراع صار مثلا لمن يحسن الصنعة ويضع الاشياء مواضعها
ورجل مولد اي عربي غير محض وكلام مولد اي ليست من اصل لغتهم واولئك اشارة الى الاعراب الخلص
فانهم ائمة البلاغة والباقون يقتدون بهم وان كانوا علماء المعاني والبيان قوله الا نحن فيه اي من حسن هذا الاسلوب
ورد بهم اياه من كمال البلاغة قوله تحجر ابي عمرو فيه تعظيم له لانه كان من عظماء القراء وعلماء اللغة والنحو وذلك
لاسناده ما ورد في الرواية المشهورة من ان اباعمرو وخلفا كانا ياتيان بشارا ويسلمان عليه بغاية الاعظام
ويقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه فاتياه يوما وقالا ما هذه القصيدة
التي احدثتها في ابن قتيبة قال هي التي بلغتكما قالا بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب قال ان ابن قتيبة
يتباصر بالغريب فاحببت ان اورد عليه ما لا يعرف قالا فانشدناها فانشدهما اياها وبشار
بن برد على ما قال الشريف المرتضى كان مقدما في الشعر جدا حتى ان كثيرا من الرواة يلحقه في قبيل من
المجودين فلا استبعاد في تردد ابي عمرو اليه لانهم كانوا ياخذون علومهم من الاعراب ومن تخرج عليهم ولا غرابة
[illegible] استشهاده لابي عمرو وخلف الاصمعي راوي القصيدة والقصيد ماخوذ من القصد لان الشاعر
يقصد تجويدها وتهذيبها والتا للنقل الى الاسمية او من القصيد وهو المخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر لغاية سمنه
من قصيدته بسمنه قوله على ما روى حال من تعقيل اي رواية الاصمعي بتعقيل خلف كانها على ما رواه علية قوله
كان احسن لانه لا سائل هناك فالتاكيد مستدرك اعرابية اي منسوبة اليهم كانه على طريقة قصائدهم وحشية
اي غريبة منسوبة الى الوحش لاستعارة مبتذلة او لا شبهة ولا دخل لعطوفان على خبر كان اي كان هذا القول احسن كلام غير الحلف

وكان

وكان على اسلوب الكلام المختص وغير داخل فيما قصدته بالقصيدة من كونها اعرابية وحشية اي غير مناسب
للقصيدة وجوز عطفها على كان والعدول الى المضارع لاستحضار الصورة قوى الكلام حيث اي معناه الذي يعطي لزومه
والمراد بصاحبيه ابو عمرو وخلف لا مرادا الاصمعي وخلف على ما توهم فان الضمير في قوله ومهم راجع الى بشار وصاحبيه
كانهم بسلامة الفطرة فيضيع ذكر تحضر ابي عمرو والفحول جمع فحل وهو القوي من ذكور الابل يشبه به البليغ الكامل
وهذا النوع فن البلاغة والتاخذ من الاخذة وهي رقية او خرزة تستجلب بها حبة القلوب الى الاتيح بالرفع على انه
خبر ثبوت والباء صلة الفعل يقال تحت القربة بالماء الفاتح منها الماء وما انت منه على ريبة تنزيل غير السائل منزلة المتلوح
ومنه متعلق بمحذوف قيل بعينه ما بعده اي على ريبة فيه او حال من المجرور على التشدد وذوقك عطف على مقدر اي ارجع
الى نفسك ولفظ مثل كن وهو مبتدا خبره لا اخاطب مع جوابا عن اقراءه وكذا حال المزاعاة على الجزء الانكار ترتبه على
الشرط اي لترتب الانكار عليه اي لا اخاطب بكذا فلا تظنه غير مقصور قوله وقد تعد حال المعنى من حكم خاطب فان لم يجعل
اذا مضافا الى ما بعدها فلا اشكال والاقدر لا اخاطب قبل الحال يقال هدر البعير اذا ردد صوته في حنجرته والشقشقة
شيء يخرجها الفحل من فيه عند شكر نبيه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحال فقال هدر شقشقة وخطيب
ذو شقشقة ومهابها في الريح مهابها جمع مهب من هبت الريح اي هبت والقيصوم والشيح نبتان في البادية وصفها كناية
عن كون الشخص بدويا واضاف الساق الى الجد للملابسة او على تشبيه بذي جد يشمر له بالاسادة وحاليين حال
او معقول بان على الضمان التصور معنى الظن فنصبه بالرفع عطفا على لا اتصور فان النفي يترتب على عدم التصور
ولا وجه لنصبه على انه جواب للنفي لان ذلك التصور سبب لانكار لانه عنه ولا على انه جواب للاستفهام على معنى ايكون
منك ظن عدم تصوره يعني التخالف لان ظن المخاطب لا يكون سببا لتخالف بشار ومدار النصب على سببية الاول للثاني
وفاعل هيهات حكم عدم التصور وفائدة قوله فقل الى آخره جعل ذلك التحقيق المترتح ظاهرا كانه سائل منه
ونظيره بل ونظير قول بشار في التاكيد لتقدم الملوح والحداء السوق يقال حدا الابل حدوا وحداء اي ان غنا للابل
هو السوق قوله في التنزيل ولا تخاطبني جملة معطوفة على جملة قوله ونظيره فيها اي في التنزيل هذا المثال فان قوله ولا تخاطبني
اي لا تدعني في استدفاع العذاب عنهم مع ما تقدم من قوله واصنع الفلك يلوح بانهم محكوم عليهم بالاغراق واكد
التاكيد في قوله ان النفس لامارة بالسوء لتنزيل المخاطب منزلة السائل ولكون الحكم مما يتبادر الوهم الى
انكاره سواء حمل النفس على العموم او على نفس يوسف لظهور نزاهتها والملوح في المثال الاخير اي الامر بالاتقاء
يلوح بجنس الخبر المذكور لا لخصوصه قال ولو احاطف ما رسناه كل او اي ما رسناه من تنزيل غير السائل منزلته

بالتلويح وقد وقفت على ما سنتلو في الفن الرابع من ان ترتب شيء على آخر قد يفوض الى فهم السامع كما
في قول القائل لم يدعوك بل لم فانه يدعوك آخر كما اي اطلعك ما ارينا مع ما تقف عليه في قوله تعالى وتهتم متعلق باعزكم
والعهم لكتبات الجل وهنالك اشارة الى باب النقد وواجدا حال من كاف اعزكم فنقول ان اقتضى المقام
التحقيق لاعتبار التلويح فالفصل للاولى الاخيرة زجرة جدا وللثانية فصيلة ما لدلالة على ان ما بعدها سبب
لما قبلها وما كان المسبب حاصلا ولا على تحقيق السبب في الفاء اشعار بالتحقيق في الجد وان اقتضى المقام بيان السببية
بطريق التعويض فالفصل للاخيرة الاولى ردية الدلالة على السببية الا عند قوم من الاصوليين تعالى [illegible]
علم المكسور بالدالة على التحقيق فقط ما المفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل وللثانية فصيلة ما لحصول اصل المقصود
وان اقتضى المقام التصريح بالسببية فالفصل للثانية الاولى ردية وللاخيرة فصيلة ما لحصول اصل المقصود ايضا وان
اقتضى المقام اعتبار التلويح مع التصريح بالسببية وجب الجمع بين الفاء وان فان قلت كيف يتصور ترتب السبب
على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه على السبب قلت من حيث ان ذكر المسبب يقتضي ذكر سببه والفيصل
هو الذي يفصل بين الاشياء وقيل هو القضاء الفاصل بين الحق والباطل وصف به الحاكم مبالغة قوله وكذلك قد ينزل
غير المنكر من لا يكون [illegible] بهذه الجملة معطوفة على قوله وهكذا قد يعنون ولعل ذلك اشارة الى ما اشير اليه
بقوله هكذا اي ينزل العالم منزلة الخالي الى ينزل من لا يكون سائلا منزلة من يسأل وتأخير لفظ ذلك لبعد المشار اليه
بطول الكلام ومن ملابس الانكار امارات الظاهرة كما يشتمل عليه اشتمال الملابس على صاحبه من ثوب
جبير اي جديد والمنوال خشبة تلف اليك الثوب عليها شبه الكلام الواقع بازاء ملابس الانكار بالجبير و[illegible]
[illegible] للمنكر وغيره على طريقة واحدة حياكة على منوال واحد والمكافح المخاصم كفاحا [illegible] اي [illegible] اليه
يكون وكلمها اسمية [illegible] من يهوله والعائد محذوف اي بالكذب به رد القائل والتيسير والعمر للمقاومة ولا تشك ان
المتصدي عالم بان اماته [illegible] وحاله الآن عدم تدبره لاعتراره فنبؤ بالكاره وكذا المشفق عالم بان [illegible]
[illegible] الآن [illegible] احد لا شجاعة واصغاره [illegible] عرضا امارة [illegible] قد ينزل العالم منزلة المنكر وهذه الجملة
الاسمية [illegible] ان قوله ويقلبون عطف على ينزلون [illegible] كذلك [illegible]
الارتباط بينهما فلذلك لم يقل وكذا يقلبون وهذه القضية عبارة عن تنزيل غير المنكر منزلة فقلبها تنزيل المنكر
منزلة غيره فلا حاجة الى قوله مع المنكر الا للتصريح بما علم ضمنا ولبعد الضمير [illegible] مع المنكر [illegible]
والامارات [illegible] الاسلام

فان الظهور

20

فان الظهور امشاهين للمنكر جديرة بان يتاملها وقد يعترف فيقال ما عبارته بين للعقل ان مع المنكر العقل الذي لا [illegible]
ارتدع تحذف الجار وهو وصل الفعل ولما كان جعل المنكر كغيره لما ذكر يتضمن اعتبار ما هو تنزيل وجود شيء منزلة عدمه
لامور قالعة له استشهد له بقوله لا ريب فيه اي لا شك في القرآن جعل وجود الريب كعدمه وبناه على سبيل
الاستغراق لما مع [illegible] من الدلائل المزيلة للريب وغير اسلوب الكلام وتعرض لارتياب الاشقياء ذوي
انكارهم اشعارا بانه نظير للتمثيل [illegible] من قوله ومن القسم الكلام في اعتبارات الاثبات
وقف على اعتبارات النفي واذا جعل لا ريب كما ذكره في الكشاف بمعنى لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه لسطوع
البرهان على حقيته كان مثالا لان الحكم بكثير من الاشقياء وقد ترك تاكيده لتنزيل انكارهم منزلة عدمه وكل ذا اشارة
لا اسلوب تنزيل الانكار منزلة عدمه لوجود ما يقلعه في قوله وكم من شقي [illegible] موضع الحال [illegible] حق القرآن هذا القول
وقد كثرت الاشقياء المرتابين [illegible] وهذا النوع اي نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر [illegible] ان المراد نوع
من انواع النفث [illegible] مع المنكر مثلا [illegible] ذات [illegible]
للمعروف [illegible] ما يستنبط من البر [illegible] للعلم المستنبط [illegible]
الطبيعة ثم اطلقت على [illegible] لا الكتاب المعارف
والعلوم [illegible] الى هذا النوع الواقع [illegible] الاسماع تتحجب منه [illegible] عليها والقرائح [illegible]
بوصوله اليها والقوى [illegible] الامور عظيم [illegible] مطارفة
الاقران [illegible] هم فرسان الطراد [illegible]
الى الذين يرمون منهم البلاغة [illegible] البيان والفصاحة [illegible] الاعراب [illegible] المحاورة [illegible]
هذا الفن الذي هو نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر [illegible] وبيان ذلك ان الخبر المجرد من التاكيد يدل
على خلوه من المخاطب عن التردد والانكار [illegible] فاذا
القى احد الى المخاطب وقصد به [illegible] كان من قبيل التصريح [illegible] القى الخبر الى العالم واريد به [illegible]
خلوه منه وعدم علمه [illegible] لا يتقدم ذكر ما يدل على اللازم [illegible] ولذا القى
المجرد الى المنكر واريد ان معه ما ان تامله ارتدع عن الانكار فقد اطلق ما يدل على اللازم على عدم الانكار واريد به
اذا تامل [illegible] ولذا القى المجرد الى المتردد وقصد بان معه ما [illegible] فقد اطلق ما يدل على اللازم على عدم التردد واريد به
[illegible] وكذلك اذا القى المؤكد الى العالم [illegible] بالامارات [illegible] من قبيل

اذا قرينة مانعة عن ارادة معانيها الظاهرة وقس على ذلك سائر الاقسام ولا تلتفت الى ما يقال من ان ايراد
الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت ذلك المقام منزلة المقام الذي يطابقه ذلك الكلام بظاهره
لان هذا التنزيل مما يستلزم ذلك الايراد فقد انتقل من اللازم اعني ايراد الكلام على الوجه المذكور الى ملزومه الذي
هو التنزيل انما قلنا ذلك لان التنزيل والايراد المذكورين فعلان من افعال المتكلم بينهما لزوم وفي الملزوم خفاء
فينتقل من لازمه الظاهر اليه فيكون هذا انتقالا من نفس اللازم الى ملزومه فلا يكون كناية اصطلاحية لان الكناية
فيها استعمال لفظ دال على اللازم في ملزومه كما في كثير طويل النجاد والقول بان المراد من تسميته بالكناية مشابهته
اياها لا يطابق ظاهر عبارة الكتاب فان قلت الحقيقة والمجاز والكناية اوصاف الالفاظ باعتبار استعمالها في معانيها التي هي
اغراض اصلية منها كما سيأتي وما ذكرتم من المقاصد ليست اغراضا اصلية من المركبات المذكورة قلت هي اغراض
اصلية منها في عرف البلغاء وكلامنا عليه قوله والى الكناية … بل ترك التصريح انواع … اعني ما يطلب
نفس الموصوف وما يطلب نفس الصفة وما يطلب تخصيص الصفة بالموصوف وقد تقسم ايضا باعتبار اخر الى
تعريض وتلويح ورمز وايماء وستقف عليها كلها هناك اي في علم البيان فان قلت هذا الفن اعني نقد الكلام
لا على مقتضى الظاهر من اي قسم من تلك الاقسام الثلثة قلت الظاهر انه من الكناية التي يطلب بها نفس الصفة فان المعط
يقول ان بين على فهم رماح الاشارة الى علامات الانكار قال وان هذا الفن اقول اشارة به كما هو مقتضى السياق
الى نقد الكلام لا على مقتضى الظاهر لان اخراجه على مقتضى الظاهر سهل المأخذ قريب التناول … الطبع وبقية المقام
يقال فلان لا … اي انكسرت نخوته وصار … ولين السنام عبارة عن الانقياد والدخول تحت التصرف
والعمل … اي ذلت نفسه وتابعه … والضمير … راجع الى من دنى لها
الى الصور في تكرارها الى الصور واخواتها وكذا … الضمائر … ان المهارة في هذا الفن لا تتيسر لمجرد الاحاطة بصور
منه واخوات لها بل لا بد … مزاولة التتبع والاشتغال بالتعلم … وكل …
وموهبة من الله … سلامة الفطرة من الآفات القادحة في ادراك الدقائق واستقامة الطبع
على سنن الصواب في تحصيل المطالب وشدة قوة الاشتغال … القوة المستنبطة لها ووفور القوة الناظرة
بها … قال ومن الفن الضوابط المذكورة في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه كانت
عامة في الاسناد والتعلق الا ان الامثلة كانت من الاثبات الذي هو الاصل واشار الى ان … اعتبار
الاثبات كاف في الوقوف على اعتبارات النفي فلذلك تركت امثلته قال واعلم انك اذا حذفت في هذا الفن

اي في الاسناد ويشهد لذلك اشارته تعالى الى اعتبارات النفي الجارية على مقتضى الظاهر وعلى خلافه
عند من له ذوق سليم وان انزال القرآن المجيد على مناهج القسمين معا … وصدق الاية خلوص العزيمة
واستفراغ الجهد بالضم بذل الطاقة … اي وملتبس بما اي صدق همتك واستفراغ جهدك …
والجملة معترضة بين الشرط وجوابه … السالك … والعثور الاطلاع
اي تطلع على ما تحصل الاسباب المقتضية لورودك على مناهج الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه قال …
ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه قوله تقدم ان ارتفاع شأن الكلام في الحسن والانحطاط فيه
بحسب انطباقه على مقتضى الحال فتفاوت حسنه زيادة ونقصانا بتفاوت الانطباق عليه شدة وضعفا
ومنه يعلم ان مدار الحسن على الانطباق وجودا وتقدير العدم فقد علم هناك ايضا ان مدار قبحه اعني …
على لا انطباق قوله على انطباق تركيبه اشار بزيادة لفظ تركيبه الى ان انطباق الكلام على مقتضى الحال انما هو بحسب
تركيبه سواء كان راجعا الى هيئة المركب … او من حيث … قوله وجب جواب لما وفاعله ان تجمع
قوله … بالحرص والانقياد والتحصيل … تنبيها على ان لا تبحث عن اعتبارات المسند اليه الا …
المنصف … والاقتداح استخراج النار من الزند وهو الاعلى من العودين والاسفل … الزناد جمع فان
حمل على حقيقة الجمع كان مجازا عن القوى الادراكية لان عقلك لا يشبه مجموع الزند وان حمل على مجموع العودين
اللذين هما كالواحد فقد شبه العقل … لطيفة … بالاعمال كسقط النار بالاقداح
والمراد بالفضل … التفاضل … الفضل كالسابق … السبق … التفاضل … الاصل ما
يختلج … اطلق على … وفي قوله نور عقلك وعين بصيرتك من قبيل لجين الماء وجاز ان يستعار
النور للقوى الادراكية وان يجعل العين تخييلا … البصيرة … نور العين وقوله فيه متعلق بترجح
… مقتضيات او الاحوال وارادة الكيفيات المختلفة … كالاثبات والنفي والوصف
وبالصور المتشابهة … كالحذف والاثبات … والتنكير وقد … المختلفة … على اللفظة
كالذكر والحذف والتقديم والتأخير … يتبدل … اللفظ كالوصف بالاضمار والعلمية والاشارة والموصولية
وحتى متعلقة بترجح والمموه الثوب الذي … المشتري … المسند اليه والزبرقان
مصدر … والمراد … من الحسن والنقصان في الاصل …
والمراد ما … عطف على ترجح … العلم … الاستفهام … زائدة و

وفي قوله وتعززه وتنكره تنبيه على ان المصادر المذكورة منها كالحذف والتقديم والتاخير وغيرها مصادر الافعال المبنية
للمفعول والمصادر فيما نحن بصدده ولذلك عادل الى لفظ التنكير في قوله او اطلاقه حال التنكير وفي قوله واما الحالة التي تقتضي تنكيره
قوله او معرفا باللام عطف على الاحوال المذكورة اعني مضمرا او ما عطف عليه اي او توقعه معرفا باللام ولو قال او باللام
عطفا على قدرا وتوقعه باللام لانه ثم عطف الظرف اللغو على الحال قوله تعقيبه المسند اليه المعرف وقد تقدم تخصيصه
التوابع بالمعرف وان الفصل مخصوص به قوله القصر بعد تقديم المسند اليه معرفا او منكرا كما دل عليه تاخيره عن تنكيره وتمكنه
التقديم متناولا للمعرف والمنكر معا قدمه على ما يختص بالمنكر من التخصيص والاطلاق واما تاخير القصر عنه اعني عما يختص
بالمنكر فلعل النكتة فيه قصر المسند اليه على المسند وانما قال على الخبر دون المسند لان حصره فيه لا يتصور الا اذا
كان في موقع الخبر فان قلت لماذا قابل تخصيص المنكر باطلاقه ولم يقابل تعقيب المعرف بما يقابله اعني تركه قلت لان
المقتضي للتعقيب هو القصد الى زيادة تخصيص المسند او فالمقتضي لترك التعقيب عدم القصد اليها وما فصل
الاول على ما سبق يستغنى عن ذكر الثاني وتفصيله واما تخصيص المنكر واطلاقه فلم يفصل القول في شيء منهما بل حالهما
على المهارة فيما تقدم ولا بد من ذكر ما يخص كلا واحا لتهما معا استعدادا للاهتمام بكل منهما قال واما الحالة التي تقتضي
ذكر المسند اليه قوله شرع في التفصيل بعد الاجمال اللف بدا وكلمة لفا انها طرفه متعلق اي بذكره اي اراده في وقت كون
السامع مستحضرا له الى اخره ويعلم منه ان خصوصية الحالة هي مضمون ما اضيف اليه الظرف وقد تعالى لا واسطة
ظرف بل اسم اي الحالة هي الوقت كون السامع مستحضرا له ان استحضاره للمسند اليه وعرفانه قصدك اليه
عند ذكر المسند اليه اشارة الى وجه القرينة المجوزة للحذف فان الحذف بدونها الغاز وتعمية فهاهنا استحضار
السامع ذات المسند اليه من عرفانه قصد المتكلم اليه عند ذكر المسند ولا بد مع القرينة المجوزة من مرجح يدفع
التحكم وضيق المقام اما الاختلال الوزن او خوف ملال السامع او سامة المتكلم او فوت الفرصة اما قال بناء على
الظاهر لان المسند اليه عمدة الكلام فلا يكون ذكره عبثا في الحقيقة بل بالنظر الى الظاهر لوجود القرينة اولا
فيحصل بذكره معها فائدة خفية كالتنبيه على غباوة السامع والاستلذاذ وغيرهما وتبيه نوع التخييل الى ايجاب النهي
في الحال على ان ذكره ليس له الحقيقة بل الشاهد في الحذف العقل مع اللفظ المقدر من البكر اللفظ تابع للعقل
الصافي قوله من حيث الظاهر متعلق بالتخييل دون التعويل لانه لم يرد ان التعويل من حيث الظاهر تخييل بل اراد ان ما
تخييلا ناشئا من حيث الظاهر قوله وكم بين الشهادتين اي كم فرق حاصل بين الشهادتين اي بينهما فرق كثير فصل
وهذه الجملة الاسمية في موقع الحال من شهادة العقل وشهادة اللفظ قوله واما الابهام انه لا يذاع او من يخفى الا يتعين اصلا الخلاف

الشعر بل انما هناك شبابه بثبوت واطلاق اللسان او لا ابهاما للادعاء كونه من الخبث والرداءة بحيث يتنزه عنه لسانه
ذكره او تقييد المخاطب بانه لا استعداد ان يذكر امرا من الشرف والنباهة بحيث يتلوث بجلب اللسان بذكره بل ذلك نوع احتياط
من المتكلم على معنى اني اصونه عن لساني فوالعاا ان الخبر لا يصلح الا له اثر الخبر بما المسند دالا على ان المسند اليه المحذوف
لا يكون الا مبتدا فان الفاعل لا يحذف وقد اورد لهذا مثالا مخصوصا بالفعلية والمعنى انه خالق لما يشاء خلقه وفاعل لما يريد
فعله فلا يرد على المعنى انه يوجد اشياء ويريد ايمان الكافر وطاعة العاصي ولا يخلقها ولا يفعلها ومثال الادعاء قولك واهب
الالوف اي الامير فان قلت افي ام يصلح الخبر الا له كان حذفه احترازا عن العبث قلت لا شك ان القصد الى عدم صلاحيته
لغيره مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الاخر وان يقصد معا وقس على ذلك
سائر النكت التي يمكن اجتماعها قوله واما ان الاستعمال الوارد على تركه او ترك نظائره وورود الاستعمال على تركه مثل
النقاى وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلاما حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتتبعت به مواضع على
هيئته فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه كقولك رمية من غير رام وجهد قليل وقضيت نفسي الى غير ذلك وكذا اذا
سمعت منهم ما حذف منه المسند اليه فنسجت على منواله كلمات بتعينه بغرض من اغراضك فقد راعيت ايضا الاستعمال
الوارد على تركه واما الاستعمال الوارد على ترك نظائره فيتحقق بالنقاى وايضا الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور
ممن تكلم بذلك الكلام اولا لانه لحذف لورود الاستعمال على ترك نظائره فانه متصور منه ومن غيره فالضمير في قوله
ان كان للمحذوف كان مثالا للاستعمال الوارد على ترك النظائر وكذا ان كان للنبي صلى الله عليه وسلم وخصوصيته هذا التركيب وان
سمع بما كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه ولما كان في اتباع الاستعمال نوع خفاء قرنه بمثاله واما الاغراض سوى
ما ذكر فيعني ان الترجيح لا ينحصر فيما ذكر بل هناك اغراض اخر كاختبار تنبه السامع او مقدار تنبهه التنبيه على فطانته والاحتراز عن نسبته
الى الغباوة او عن تحقيره لتشويه لفظ المسند اليه وكاجتماع الامور المذكورة ثنتين او ثلث او ازيد كما اشرنا اليه قوله لا يهتدي الى
امثالها الا العقل السليم والطبع المستقيم الى ما يهتديان الى ادراك الاغراض من تراكيب البلغاء دون غيرها فتستخرج البهيم
بوجدانهما فيما قصد بيان الاغراض تهتديان اليها ولذلك امر بالمراجعة اليها في الامثلة التي ذكرناها وكلمة ما في قلي وطالما
للفعل عن طلب الفاعل ولذلك كتبت موصولة واذا جعلت مصدرية فالمصدر فاعلا فحقها ان تكتب مفصولة
وهناك اشارة الى موضع التهدي الى الاغراض موضع الفكر الذي يدل عليه السابق قوله قوم تعللا بما عليل لا يصح حمله على
لتجدد والنقول عليها بل هو تعليل للمراجعة وكذا حيث وجدت المذكوران فيما بعد والحذف فيهما لتحمل ضيق المقام والاحتراز
عن العبث وتخييل العقول في سهر دائم اما مبتدا اي حالي سهر او خبر اي سبب علتي سهر والجملة استئناف تقدير الاول كانه

وعلى الثاني حاصل علمك ويلطم وجهه حال من لطم ... الحذف لتطهير اللسان عنه والمحذوف اسمه الظاهر لا ضميره

كما يتوهم من قوله ... والسن ... لانه اي لا اترك البتة وان ... ابدا ...

النحو ... قوله تعالى تشكر ... او بدل اشتمال من عمرو اي ... [illegible]

القطع ... [illegible] ... ان لا زايدة ... للنفي الذي ... عمرو ... [illegible]

على ... القوة والحذف لتطهير عن اللسان ... التعين ... بعده الرجل ... [illegible]

... اضاءت لهم الليل البهيم ... بالضياء الى ... [illegible]

... الجم الغفيرة المورده ... وهذا الجبل ... اجسابهم ... [illegible]

وبها ... كوكب صفة النجوم بتقدير العايد اي كوكب منها ... يهتدي بهم ... [illegible]

... الباقون ... النمر ... ويحتمل الحال ... [illegible]

سورة ... لتعين الخبر فان السورة الموصوفة بما ذكر من الصفات ليست الا ... ويجوز ان يجعل

من حذف المسند اي فيما اوحينا اليك سورة انزلناها والحذف ... لا حتصار ودفع التكرار على التوالي

وان ... الاعتبارين فيها ... حذف الخبر اي صبر جميل اجمل وطاعة معروفة امثل

... فان ... كطاعة الخلص من المؤمنين فالمقدر ... [illegible]

... بالسان دون القلب فالمقدر طاعتكم فان قلت لا بد في الحذف من استحضار المحذوف

... المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة قلت جاز ذلك باعتبار

... وانما الحال التي تقتضي اثباته فهي ان يكون الخبر ... [illegible]

... لان المذكور ... الذي يحتاج الى ... تعالى الملك

... فانها الاعتبار ... [illegible]

... المسند اليه ان يكون الخبر المذكور ... ذلك المقام ... [illegible]

... فان لم ... تخصيص المسند اي اثباته ... جاز الحذف ... لا قرينة ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

على ... صلاحية ... المقدر ... التخصيص ... [illegible]

من ... الحاصل ... قرينة الحذف ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

حاصله تصغيرها ليظهر المباينة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب اليه وبيان القدرة الباهرة فلما فطن موسى لذلك

اجاب بانها خشبة من جنس العصا ضعيفة بما تضعف به اقرانه من الاتكاء عليها والهش بها وما يناسب ذلك من

هناك بسط للافتراض الذى ربما يغتر جرأة في تلك الحضرة قوله او نظيره اى البسط اى ربما يحكى البسط الا في كونه للافتراض

اذ البسط فيهما للابتهاج ولانه كونه بذكر المسند اليه والزيادة عليه فالاصل ان يقال بالمواظب عليها اى على العادة

الآلة بنزع الخافض وعدى المصدر بالايصال قوله او لان الاصل اى الراجح هو ذكره فمع جواز الحذف لعدم القرينة تقصد

رعاية الاصل لعدم معارضة شيء من نكت الحذف قوله او ما جرى هذا المجرى كسلوك سبيل الانكار على السامع و

والتصريح باسم المسند اليه لتشرف بجريانه على لسانك او التشرف بذلك او التعجب منه نحو الصبي قاوم الاسد او ايصال

زيادة المسرة الى المخاطب نحو حبيبك على الباب وتعين كونه مقدما او مؤخرا اولى من حق العبارة ان يقال او ما يجرى

هذا المجرى لانه عطف على المجرور الذى يجوز حذف اللام منه اعنى قوله لان الاصل قال واما الحالة التى تقتضى كونه

لما كان كونه اى كونه معرفة على وجوه مختلفة ذكر اولا الحالة المقتضية لكونه معرفة على الاطلاق ثم بين الحالات المقتضية لتلك الوجوه

ضبطا للكلام وتفصيلا للمرام وزيد لفظ مثل تنبيها للعادة بان ما هو على حالها وصفها متعين بها ومع الاختلاف انها تعد

[illegible] متعارف الناس فائدة تعالى افاد في كذا قوله والسبب في ذلك اى فيما اقتضاه القصد الى افادة العائدة المعتد بها كون

المسند اليه معرفة [illegible] الخبر منها ما هو اعم من المصطلح عليها وبالحكم ووقوع النسبة او لا وقوعها ويلازمه كون المتكلم عالما

بذلك الحكم كما هو جواب المحذوف اى لما كان فائدة الحكم او لازمه الذى هو حكم ايضا الخبر [illegible] فائدة الخبر الحكم او لا

شك ان الاحكام متفاوتة فمنها ما يبعد تحققه في نفس الامر لكثرة شرائطه وموانعه ومنها ما يقرب لقلتها على مراتب

متفاوتة فمتى كان الحكم بعيد التحقق في الواقع كان بعيد الارتسام في الاذهان فكان اعلامه للسامع مما يعتد به ومتى

كان تحققه ابعد كان ارتسامه ابعد فكان اعلامه انفع فوائد الاعتداد بالحكم على بعده عن كونه معلوما

لان الحكم الذى من شانه ان يعلم بادنى التفات لا يعتد باعلامه عرفا ومدار بعده عن المعلومية على بعد تحققه في

نفسه وبعد تحققه فيه تعينه بحسب تخصيص طرفيه على المسند اليه او المسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما

ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فنبهها على ما ذكرناه فاعتبر حال الناس ينكشف لك ما قررناه [illegible]

كيفية حسب تخصيص المسند والمسند اليه من ان الاعتداد بحسب البعد وانما يكتسب البعد تارة الى تحقق الحكم واخرى الى

احتمال كيفية تفنن في العبارة وتصحيح [illegible] على ان جواب [illegible] فاعتبر قوله ثم ان تخصيص المسند اليه يريد انه قد يعرف بهما

ثم تقرر ان المسند اليه اذا كان اخص كانت فائدة الخبر اقوى ثم ان التخصيص مراتب اقواها ان يكون معرفة خصوصا الفا

فائدة

اذا كانت حقيقة بقيد زائد نظرا الى القصد الى افادة كاملة يعتد بمثلها يقتضى تعريف المسند اليه قوله وهى اى

اقسام المعرفات وانما ترك العاطف بين الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه

قيل اقسام المعرفات هذه الاشياء واما ما يقال من ان الجملة [illegible] لفظا التعدد والمبتدأ حقيقة او

حكما وجب ادخال الواو بين الفاظ الخبر استشعارا بان المجموع خبر واحد فلم يلتفت اليه المص لان اشعار

العاطف باستقلال كل جزء على حدة اظهر الا ترى ان ترك الواو في حلو حامض اولى من الادخال الذى جوزه

ابو على والقصد المذكور في علم النحو هو ان لا يكون المضاف منه غاية الابهام كشبه وغير [illegible]

بمشابهه المضاف اليه او مغايرته قوله او لما زاد على ذلك اى على كون المسند اليه احد اقسام المعرفات والتعميم

في قوله كون للمسند اليه الموصوف او لاحد الاقسام والتوابع اعم من ان يكون [illegible] موصوفا بالخبر كما

في صدر هذا الفن او جمع تابعه مع موصوفا [illegible] كما في نسخة المص ههنا تنبيها على العطف من التوابع تخصيصه

للمسند اليه ظاهر [illegible] او نظرا الى ان العطف [illegible] وقد عرفت حال الفصل وكونه مخصصا

للحكم بالقصر قال واما الحالة التى تقتضى كونه مضمرا فهى اذا كان المقام مقام حكاية اى كان الموضع موضع حكاية وتعبير

عن نفس المتكلم في المسند اليه قوله انا الذى [illegible] عن صدورهم لا رحمة لا تشبع ولا تروى

ترك نون الوقاية مع نون الاعراب في تحذرونى واورده بلفظ ضمير الغائب الراجع الى الموصول ضم المتكلم نظرا

الى اتحاد الموصول بالمبتدا الذى هو انا كما في قوله كرم الله وجهه انا الذى سمتنى امى حيدرة [illegible] فقوله انت

الذى تنزل الايام [illegible] واخواته المذكورة بعده [illegible] صدورهم مفعول ثان لتحذرونى ولا [illegible] حال والتصدير بالفتح اسم

الصدر [illegible] على الحال او على المصدر اى ارتفاع [illegible]

في صدوره [illegible] الاشتهار والاحق على احد [illegible] الاولى [illegible]

او طلعة [illegible] الى انا [illegible] والاخذون اى المشهورون بذلك على

ان اللام للعهد او الخصوص بناء على انها للجنس [illegible] على خلاف ما ذكرنا [illegible]

[illegible] الى كونهم بين [illegible]

الكسر والفاء [illegible] لا يقبل اصلاحا [illegible] القدح العظيم [illegible] لا يصلح للاقداح

لم تعذر على اصلاحه [illegible] بل يبقى [illegible]

قوله او مقام خطاب اى موضع تعبير عن حاضر [illegible] الخطاب فيه المسند اليه من عذر ان حال من المنادى

لانه في المنادى [illegible] وصيغة للاكارم [illegible] تاكد المجد اى [illegible] قديم الشرف [illegible]

واللام [illegible] الايام [illegible] ان تتجاوز [illegible] وتظهر [illegible] الارض من [illegible] عليها وتفسد

فيخرج الاشياء عن نظامها اى لك قدرة تامة ورحمة عامة وقد علموا اجلاء موضع اى قد علم الناس
نسبك وحسبك المذكورين قوله لحقت بهم صفة اقوام وحق لنا جزكان والتسمية في الاصل مصدر فاطلق
او لا بمعنى الجمع وثانيا بمعنى الواحد اى لحقت قبلك باقوام كرام فحق هلكهم لى وثمن ساءتنى بما اسماعا وابصارا
اى ما نريد به اسماعنا بسماع نعيهم ولا ابصارنا بالبكاء عليهم وانت مع وجدتك اشرح لنا منها الاشغال
شيئا قليلا فامر عيشنا اى صار مرا بسبب ذلك الى حد لا غاية وراءه والدلج السير في بعض الليل واضافه
الى السرى من اضافة البعض الى الكل والجون جمع الجون مثل قولك رجل حنتم اى كاهل وقوم حنتم وقيل جمع جونى كعرب
وعربى وهى كالجمع جانب الوادى والجثوم جمع جاثم من جثم الطائر لصق صدره بالارض وهذا البيت من
ابيات لابن الاثير كتبها الى حبيبه اجابة تعدد فيها ما ناله من شدائد المفارقة فاجابته بابيات
منها قولها وانت الذى اخلفتنى ما وعدتنى [illegible] جبانا قال وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب
معين واحدا وذلك لان ضمير المخاطب موضوع بوضع عام لكل معين من المخاطبين او موضوع لمعنى كلى بشرط استعماله
في جزئياته المعينة على اختلاف الرأيين تحقيقه ان تستقصى فيه وضع [illegible] وصحه استعماله واراد بقوله مع
مخاطب ان حق الخطاب ان يكون حاصلا مع مخاطب معين متوجها اليه ولو قال لمخاطب معين لكان اظهر
فان قولك حصل الخطاب له اسند في المعنى من قولك حصل الخطاب معه ولم يترك اى حق الخطاب مبلغا و[illegible]
الى غير معين قوله كانك قلت ان اكرم او احسن اليه كانك لا تقصد مخاطبا معينا كذلك في صورة
الخطاب وفائدة العدول عن هذه العبارة الى الخطاب المبالغة في تشهير سوء معاملته كانك احضرت كل واحد
ممن يصلح ان يخاطب فخاطبته بسوء معاملته معه وصورته [illegible] وقوله قصدا مفعول للنفى في قوله فلا تريد
اى تترك ارادة المخاطب المعين قصدا وكذا انما قال او احسن مع ان الظاهر واحسن بالواو [illegible] الى كل واحد
منها شرط جزاء على حدة قوله قصدا الى تفظيع حال المجرمين يريد ان عموم الخطاب يقتضى نسبة الرؤية الى كل من
يصلح ان يكون رائيا ممن يصلح ان يكون مخاطبا واعتبار الرؤية هكذا عامة يدل على ان حال المجرمين لفظاعتها قد
وصلت الى غاية الظهور فلا تختص اى حال المجرمين رؤية راء دون راء بل كل من تاتى منه الرؤية يشترك في رؤيتها
فلا مدخل في الخطاب برؤيتها قوله وكذا امثاله اى ويحمل قوله ولو ترى اذ المجرمون على العموم يحمل عليه امثاله
كثيرة كقوله ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ولو ترى اذ الظالمون موقوفون وقد يقصد
تعميم الخطاب بحسب الحال كقوله واذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا وانما قال [illegible]
المسند اليه في ذهن السامع عطفا على قوله كان المقام مقام حكاية [illegible] او مقام غيبة عطفا على مقام خطاب
لان الاحالة الظاهر [illegible] ان مقام كون المسند اليه ضميرا [illegible] الامرين الاول كونه حاضرا [illegible]

السامع وحضوره فيه اما لكونه مذكورا لفظا او معنى ولما لكونه في حكم المذكور لقوله ان الاحوال لفظا كانت او معنوية
الشان لقصد الاشارة اليه من حيث انه حاضر فيه فاذا لم يكن حاضرا لم يوجد تقدم العبرة الا لفاحر على خلاف مقتضى
الظاهر كما في ضمير الشان وضمير باب نعم على ما سياتى كذا الفاكان حاضرا او لم تقصد الاشارة والتعين بل الحقيقة
كقولك ان جاءك زيد فقد جاءك فاضل كامل مع اجتماع هذين الامرين قد يترك الضمير اجراء على خلاف المقتضى
كقولك جاء في رجل فقال الرجل قوله من البيض الوجوه اى من البيض وجوههم في سنان بدل او نقف على الموج
وحيث نصبنا وامعول حلوا اى محلا شاء وامن الشرف الرفيع المكتب [illegible] من الحسب المعرب وابو الحجن كنية
المعتصم بالله وبيد العلى استعارة مكنية وتخييل وطول اليد كناية عن الاقتدار والوصول الى المطالب العالية وقيام
الطير يجتمع قوائمه وقيام القناة استواء القامة واستعاره الكامل اى ما بين الكتفين عبارة عن غاية العلو وكمال
الشان اى شرطه تجاوز افلحة وهى متعلقة بابيته واللج معظم الماء والساحل ساحل البحر قوله وغير هذا مثله
اى طرق يذهب فيها وتفضى بها عن المكروه والقبر عليه فكيف لا تجد لما لم تكن هناك طريق غير تلك الطرق
فان قيل الا يلزم من كونه محمودا حال الاختيار ان يكون محمودا حال الاضطرار فضلا عن كونه بطريق الاولى لحصول الشجاعة
فكيف لا احسب باذنه فعل الاختيار الفاء النفس في التهلكة باختيار فاذا وجد هذا كان ما لم يكن الفاء بالطريق الاولى
وايضا كونه محمودا كناية عن وجوب الذهاب اليه والتعويل عليه قوله ليس عنهن مذهب لكن لا مذهب عنها سوى
وفيه للسابق او لا مذهب اصلا واراد بكون الضمير مهذبا انه مذهب المنجى فان الحاق النفس بمحل
الخطب او لا مذهب في الحال فان المذهب المنجى [illegible] الحال [illegible] اما الحالة التى تقتضى كونه علما قوله بعينه اى ملتبسا
وبخصه احترازا عن النكرة وقوله ابتداء الا اول مرة احترازا عن ضمير الغيبة والمعرف بلام العهد وقوله بطريق يخصه اى لا
على غيره باعتبار وضع واحد فلا تخرج الاعلام المشتركة بل سائر المعارف فان قلت هذا القيد يخرج ما عدا
العلم من المعارف والنكرات فلا حاجة الى غيره قلت نعم لكن في تفصيل القيود والاحترازات تحقيق لمقام العلمية
على وجه ابلغ لا اسمى على الحسنى كاسامة خارج عن الضابط المذكور لانا نقول لا نبحث لان الكلام في الاعلام
الحقيقية وعلمية اسامة بتقدير لضرورة الاحكام قوله ابو مالك قاصر من قصرت الشيء [illegible] على الشيء لم اجاوزه
عليه لا تجاوزه الى غيره اى بخلكم وعلو همته لا تظهر حاجته لتشبيع عطية ولفظ الاله هكذا معرفا باللام غلب
على ذات المعبود بالحق واما الله فمن الاعلام الغالبة نظرا الى اصله ومن المختصة نظرا الى انه بعد حذف الهمزة
لا يصح اطلاقه على غيره والله يعلم جرى مجرى القسم وجوابه ما ركبت فالله والتاء فيه يختص للتعدية اى حتى
جرحوا بالعلو فرسى يوم اشتد زيد لكم فيه وغلباته بعتذر به لك عن فرار قوله قال الله تبت يدا
ابى لهب غير التشوب لان العلم فيها مضاف اليه [illegible] مسند اليه فالحقيقة لان ذكر اليد كناية

الجنب او لو لهب وهذا دعاء وتب الذي بعده خبر وكذا الاسم صالح الى العلم صالح للتعظيم والاهانة دون
غيره من الاسماء التي يمكن ان يعبر بها عن المسند اليه وصلاحية العلم لاحدهما باعتبار انبائه بحسب معناه الاصلي عن
شرف كال او خسة ونقصان فالكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم
مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما والكنى والالقاب المحمودة كابا الفضل وابي المعالي وابي المفاخر
ونحو ذلك وصدر الافاضل والمذمومة كابا الفضول وابي الشر وابي جهل وقفة وبطة وكرز فلا اذكر كنيته
عطف على تعظيم او اهانة وتوجيه الكناية فيه ان اللهب اسم يعبرون في الاعلام الى المعنى الاصلي الا ترى انهم يكنون
اولادهم ويلقبونهم بما يدل على معان مستحسنة يتفاءلون بذلك ومن البين فيه ملاحظة المعاني الاصلية ... الكنية
قول الشاعر قصدت ابا المحاسن كي اراه لشوق كان يجذبني اليه فلما ان رايت رايت فردا ولم ار من بنيه
ابنا لديه وقول ابن خاطب من الكوفة الصحيح هي بابي الفضل فابو لهب معناه الاصلي ملابس اللهب
ملابسة ملازمة كما ان معنى ابي الخير وكون الشخص كلهما ملازم للكون ملابسا اللهب الحقيقي فاطلق ابو لهب على
الشخص المسمى به ولوحظ معه معناه الاصلي اعني ملابسة اللهب لينتقل منه الى ملزومه وهو كونه جهنميا وانما قال لهذا
بالسلك تهويلا كانه قال اني جهنمي وذلك ان تقول لما اشتهر بهذا الاسم وبكونه جهنميا صار هذا الاسم والا على كونه
جهنميا وانما قال بها ولانه حاتم على ان حله فاذا اطلق على ذلك المسمى وقصد به الانتقال الى وصفه لم يكن مجازا بل كناية
انما بلا اعتبار المعنى الاصلي وان اطلق على شخص اخر كان استعارة ولذا قلت ابو جهل وقصدت الى كونه جاهلا
فقد اعتبرت المعنى الاصلي ثم تجعل كناية عن شيء فان قيل فان هذا المقام مما اشتبه على اقوام قوله او مقام ابهام عطف
على مقام تعظيم وترك لفظ الابهام او ابدالها بالاعلام او في بالاستلذاذ والتبرك قوله او ما شاكل عطف على مقام
او مقام ابهام وذلك اشارة الى جميع ما ذكر ومن الامور التي لها مدخل في الاعتبار اتفاق المخاطب في المتبرك
بنحو سعد وسعداء في التفاؤل بنحو سفاك وسفاح والتنبيه على غباوة السامع عند المسند اليه الا به
الذي يخصه قال واما الحالة التي تقتضي كونه موصولا اي كون المسند اليه موصولا اي معبرا عنه بموصول هي حاصلة
بالذهان صح فيه احضاره او لفظ متى لمجرد الظرفية او ماله المعنى بما يسبق لجميع قوله معلومة الانتساب اليه
اليه اي الى معين عند المخاطب يشار اليه باعتبار تعيينه عنده واما الجملة الواقعة صفة لي معلومة الانتساب الى
لا الى شيء معين عنده الا ترى انها لا تقع صفة الا للنكرة قوله فلا تقبل باحضاره اشارة الى ترجيح الموصولة بعد ذكر
المصحح ولا بد منها في كل حال لكنه قد لا يفضلها لفقد المرجح كما في المفرد العلم وقد يفضلها كما في الموصول واسم الاشارة
واراد بالنوع البحث المتناول للغاية التي يقصد حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير والايماء الى وجه بناء الخبر
والحاصل الذي يتقدم وجوده على ايراده كعدم العلم بغير الصلة والاستهجان قوله سواء الى سوى انتساب الجملة اليه قوله فعل

او في التفخيم قوله فان قلت جاز ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول قلت الكلام على تقدير
كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف واختار في المثال الاول معك لانه انسب بكونه قد
في السامع وادون من يشعر بعلم المخاطب وفي الثالث على انه انسب على المتكلم والمخاطب معا في
مادة جاز ان يلاحظ انتفاء كليهما او احدهما قوله او ان يقصد زيادة القصد ليندرج مع الاغراض السابقة في
كونه حاصلا بعد الوجه على ذكر الموصول فان زيادة التقرير غاية متأخرة عنه والمراد بعادة من يراوده
لفاحشة وذنب كالذي يخادع صاحبه عما في يده الى خادعه عن نفسه واحتالت في طلب مواقعته
اياها فاستجمع في الحكم بالمراد على ارادة التصريح باسمها وذكرت بالموصول الذي يفيد زيادة التقرير في
المسند المسند اليه فان كونه في بيتها وتمكنها من مناه من جال حسنا الحسن مما يحقق مراودتها ويفيد الفضل زيادة
تقرير المقصود اعني نزاهة يوسف عليه السلام لان امتناعه منها مع كمال قدرته عليها يدل على طهارة ذيله جدا قوله
العفاف زيادة تقرير المسند اليه وتعيينه لان مرء زليخا والمراة العزيز بسبب تجويز الاشتراك في الاول وارادة الجنس
في الثاني احتمال اللبس في التي هو في بيتها لانه اشارة الى معهود معينه قوله او العدول عن التصريح تاخير هذا الاستطراد
عن التمثيل بقوله وراودته التي هو في بيتها عدل به عن مثال للاستهجان وزيادة التقرير معا قوله ليس ا
اي مصيرا كثيرا او زمانا كثيرا او ان اورث المصنف تطويلا ومن لطيف هذا النوع اعني العدول عن التصريح
ما حكيه الشاعر به قوله قالت كم يرب منها جالسة فهما قصرا هذا الذي اراه من جالت فمن يك القوام غاص
قالت لمن قالت لمن قالت لمن وذلك ابن اخت خالتك وابن امك على المخاطب بشهادة الوقف
ودونه المقام المخصص للعام فان الشاول اخاه والاول بشاولها الى خالاخري قوله العدول على التصريح نسبه
الحاذق الى المنكر الدال لما يصرح باسمه بل كنى عنه بعبارت نسبه لحاذق غير مصرح بها بتعلمه الا ان الكناية هنا في نفس
النسبة والاربعة جبل فيه عده على كونه تصغار العلم والتكبير بالتعظيم ولا تحالة فيه لابد من حال جل الى لا حول
ولا يخلى في احد الامرين بل هو لازم قطعا لانه ان كان صادقا فيه اقرار فقد دخل في زمرة الكذب بالانكار
وان كان كاذبا فقد دخل بالانكار في زمرة التهمة لفتح الباب وتوسيطا حالا من الكذب والتهمة انعامه
يتعلقه بها قوله كذا ما حكي قبل ما زايد لموافق المعطوف عليه والظاهر ان اراد شبه الحكي بالحكي لا الحكاية بالحكاية
ومعنى ان انت في اي شغل انت تحسب فكرتك مثل لك فراغ بال لاستماع قضيتنا وما كان في
هذا السؤال سؤالا عن شغلها بجد على مفهومه الحقيقي اعني السؤال عن المكان واجاب بانه غلط اي
انا بين جادين قوله بعيد يحتوي الى مكان بعيد نافي غاية البعد فقد تعينت بها الاشتغال عنه وفيه نوع تحريم من
الاشتغال بالاجابة فيه ولا اطلع بما جرى فيه على النكتة الواردة غضبه فرضب به وقال خبر مقدم ثم دعا له الى

ملتبسا بالموافقة والسببين وزاد في الدعاء بكون الولد حنيفا اي لا يقا به رضيا وبلوغه حد الفروسية
قوله الشرط املك نافذ عليك او لك في هذا مثل تقريب في وجوب المحافظة على الشروط والعهود اي هو اولى
علاقة ثم فانك مملك في زوجتك اي يجب عليك الوفاء بالشرط قوله عطفا على ما يشعر عنه التصريح لعلى
تضمينه معنى التخصيص قوله او ان تومي عطف على قوله او ان تقصد وهذا هو الغرض الرابع وهو غاية
ما فرع عن ايراد المسند اليه موصولا وقد ذكره باسلوب الخطاب كالغرض الاول بعد ذكر الثاني والثالث
بصيغة المبني للمفعول وبذلك اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا واخبر بلفظ البعيد لبعد العهد عن المثال
بتوسط قضية العدول عن التصريح وقد فسر الوجه بعلة ابتناء الخبر الى المسند اليه نظرا الى ظاهر المثال قوله و
ان الوجه بهذا المعنى لا يوجد في بعض الامثلة المتفرعة على الايماء كقوله ان الذي سمك السماء وان التي ضربت بيتا
وان الذين ترونهم وان الذي الوحشة في داره فقد تعسف بعضهم بان كل هذا في قوله ثم يتفرع على هذا اشارة الى
المسند اليه موصولا وهو مردود بان لفظ ثم وذكر التفرع واسم الاشارة للقريب يناديان على فساده وقد فسر ايضا
بطريق الخبر وجهته كقولك عملت هذا العمل على وجه عملك اي على طريقته وطرازه فالمعنى ان تاتي بالموصول مع
الصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي طريق وجنس من الثواب والعقاب والمدح والذم الى غير ذلك
وحاصله ان تاتي بفاتحة الكلام على وجه ينبئ الفطن على خاتمته كالارصاد في علم البديع وليس بصحيح ايضا اما اولا
علاقة بتفريع المستدرك لفظ البناء لان الذي له طرق واجناس مختلفة هو الخبر نفسه لا بناؤه واما ثانيا ولان
الايماء بهذا المعنى لا يكون ذريعة اي وسيلة الى التعظيم والاهانة وسائر المعاني المتفرعة كما ستعرفه فالصواب
ان يفسر الوجه بعلة بناء الخبر اي اسناده الى المبتدأ وربطه به سواء كانت علة لثبوت الخبر في نفس الامر اولا
فالايمان سبب لثبوت الدرجات وعلة باعثة على اسناده الى الموصول وبنائه عليه وكذا الكفر بالقياس
الى الدركات قوله ثم يتفرع على هذا اي على الايماء الى وجه بناء الخبر وهو عطف على مقدر يدل عليه ان تومي
اي فيحصل الايماء ثم يتفرع وقوله ربما جعل استئناف لبيان الاعتبارات اللطيفة قوله الى التعريض بالتعظيم اي
لغير الخبر من المتكلم والمخاطب والغائب نحو الذي يرافقني او يرافقك او يرافق زيدا فالمرافقة المقيدة بحدها
علة لثبوت الاستحقاق للدعاء وباعثة على الاسناد وذكرها وسيلة الى التعظيم وكذا الحال لو اثبت الخبر و
وعرضت بالاهانة قوله ومنه اي ومن التعريض بالتعظيم في باب الموصول وانما فصله لانه ليس من باب
المسند اليه والفا التعريض بالتعظيم مهما ليس الحذف لا من الايماء اي جاء الخطب الصغير والكبير الذي تعظم العبارة
عن بيانها بكبرها وفظاعة شانها قوله وربما جعل ذريعة الى التعظيم لشان الخبر افرد تعظيم شان الخبر على ما تقدم لانه
لظهوره بمنزلة التصريح الحاصل من حاق الكلام فلا يندرج في التعظيم الحاصل من عرض الكلام اي جانبه وربما جعل

الى

الى التعظيم شان الخبر افرد تعظيم شان الخبر على ما تقدم لانه لظهوره بمنزلة التصريح الحاصل من حاق الكلام فلا
يندرج في التعظيم الحاصل من عرض الكلام اي جانبه وربما جعل ذريعة الى اهانة الخبر كقولك الذي لا يعرف الفقه
قد صنف فيه وسمك السماء ليس علة لبناء البيت بل هو علة حاملة على اسناده الى ما اسند اليه وذريعة الى تعظيم
شان الخبر بناء على تشابه اثار المؤثر الواحد واما كون بني الكعبة حيث تومي الى ان الخبر عن الموصول من
البناء فلا مدخل له في التعظيم الايمائي اذ لو قيل بنى لنا بيتا الذي سمك السماء كان تعظيم شان بناء البيت
باقيا ولا ايماء فيه بهذا المعنى اصلا فالتعظيم ناش من ذكر الصلة لا من ايمائها الى جنس الخبر وقس على ذلك
حال الموافقة والمفارقة فان التعظيم والاهانة مما نشأ منها تقدم الموصول او تاخره وضرب البيت في مكان
المهاجرة جعلوا لزوال المحبة عادة لكنه سبب حامل لهم على الزوال الهاجر وذريعة الى تحقيق الزوال ودليل على ثبوته
بخلاف سمك السماء فانه لا يدل على تحقيق بناء البيت ولو قيل على التقدير قوله والتي ضربت بيتا مهاجرة لكان
فيه تحقيق الخبر ايضا وكذا ظن المخاطبين بكون تلك الجماعة اخوانا لهم علة باعثة على اسناد شفاء الغليل اليهم وذريعة
للتنبيه على الخطا ولو قيل ان تشفى صدوركم غليل صدور الذين ترونهم اخوانكم لكان التنبيه على الخطا باقيا على حاله
وكذا ثبوت الوحشة في دار الميت باعث على الاخبار بانيس الرحمة اياه تسلية للمتخلفين وفيه تنبيه
على معنى اخر هو ان الاولى بهم تقليل ما يوجب تلك الوحشة من حزنهم وتفجعهم ولو ذكر الموصول لكان التنبيه
على ذلك المعنى باقيا قطعا فقد استبان ان الايماء بمعنى الاشعار بجنس الخبر ليس وسيلة الى تلك المعاني
وما يشتبه عليك ان قولك الذي يرافقك يستحق الاجلال وقولك يستحق الاجلال الذي يرافقك
سواء وبان في التعظيم انما هو من ايراد المسند اليه موصولا ثم ان الفصل او رد الكلام في الجملة الاسمية لكونها على الوضع
الطبيعي من تقدم ذكر الذات على الصفة وذكر بناء الخبر دون اثبات المسند والا فلا فرق بينها وبين الفعلية في
افادة هذه النكتة اعني الايماء وما يتفرع عليه واما اطنابي في توضيح المقام لتثبت اقدامك في دفع تمويهات
الاوهام قوله بيتا يريد بيت العزة والشرف دعائمه وذلك البيت اعز اي اقوى واطول من دعائم كل
وسميت الكوفة كوفة الجند لاقامة جند كسرى بها غالت اي اهلكت قوله الا يغول غلا يرى في ذلك الود بها
تزدهم بطونهم والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش قال صرعى اي القاهم على
الارض قوله وربما قصد بذلك عطف على الاغراض المذكورة تحت المعنى اي يقصد بايراد المسند اليه موصولا ما
ذكر وربما قصد ولا يجوز عطفه على قوله وربما جعل ذريعة لانه قد استوفى فروع الايماء مقولا او على معنى اخر معطوفا على
ان تومي بل غير الاسلوب الى ربما قصد اشارة الى ان ايراد المسند اليه موصولا لمحض تحقق التشويق
المذكور ليس مستقلا بافادة اذ لا بد من تشوه ايضا والمعنى اذ قد يقصد بايراد المسند اليه موصولا تشويق السامع

ويوجه ذهنه الى الخبر وذلك بان يكون الصلة امرا غريبا مشوقا الى سماع الخبر فيأخذ الخبر ويمكن السامع فضل تمكن
اى تمكن فيه وذلك لان الوارد بعد التوجه والاستطلاع اعز والوقع فى القبول حتى يتعلق بتوجه ومنتظرا حالا من كالة
قال تلميذ الشاعر اى سقط الزاجرة الناس فى خلقه لكم من الجماد الذى هو التراب وقد تعالى ادرام
فى حشر الاجساد ولان البيت من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا قوله او فى من الاعتبارات اى فى المعانى التى
يعتبر وجعل اغراضا من ايراد المسند اليه موصولا او قوم من جام الطارح حول الماء ليقع على الموضع الذى يمكن فيه من شربه
وتلك المعانى كالتعجيب فى قولك الذى حسن فضاره وكمل جاه مستطر على الباب والتسفير كما تقول الذى قدم خلقه وذم
خلقه والحث على الترحم كما تقول الذى نهب اموال وسبى اولاده او على التامل كما فى قولك الذى بابه
فيه الفكر مسئلة العقل والعقل واما الى الحال التى تقع كونه اسم اشارة فهى صحة احضاره فى ذهن السامع بواسطة الاشارة
الحسا وذلك لان اسماء الاشارة موضوعة فى اصلها لان يشار بها الى محسوس مشاهد فان اشير بها الى غير محسوس
او الى المحسوس غير مشاهد فلجعله بمنزلة المحسوس المشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية قوله والفصل فى ذلك
الى باعث فان عدم طريق الى الاحضار سوى الاشارة الحسية باعث متقدم لا عبارة متاخرة عن ايراد المسند اليه اسم
اشارة ثم تنبيه المخاطب على ذلك العدم عبارة متاخرة عن ذلك الايراد وكذا القصد المتعلق باكمل التميز وغيره باعث
متقدم واسم الاشارة وان كان بحسب الوضع والاستعمال متساويا للمتعدد الا ان نسبة التميز بالاشارة الحسية
فقد اكمل تميزه وتعينه لانه لا يبقى اشتباه اصلا بعد الاشارة التى هى بمنزلة وضع اليد وتمايز المقصود عند العقل
والحس معا بخلاف العلم والمضمر فان المقصود بهما متميز عند العقل وحده ولذلك جعل بعضهم اعرف المعارف ومن
جعل العلم اعرف نظرا الى انه بحسب الوضع الواحد لا يتناول الا معينا ومن جعل المضمر اعرف نظرا الى ان ضمير المتكلم لا يتصور
تطرق الاشتباه اليه قطعا فلكل وجهة هو موليها وانت تعلم ان الالبس اتفاقا تقديم اسم الاشارة على الموصول قوله او
حال عاملها معنى الاشارة او التنبيه جعلها حالا مؤكدة اولى ومن ليس شان حالا اخرى ومن حال من شيئان على ان
علما لراهم حنيفا والقائل والسلم تجزان بالمساوة اى هو مع كونه من حلفاء الوسط وفصحائهم وكريمهم
عن غيره هذا مثال للقصد الى اكمل تميزه بعين قوله سربال الليل حمل حلة للليل سربال العارى فلا يرى
الا باشارة حصوصا لا كان هناك عبارة الكوبا الناقة العظيمة السنام الا جوبى الهيا فانما هذا طارق يحرفنى الى
فتلفتنى وعلى عليه فى رعاية المساكلة او التفت الهاه فخاطبها بذلك على مجرى عادتهم فى خطاب الحيوانات
واليا فى تحرى عليه حيث تشير فى الكتاب وهذا مثال للارادة باسم الاشارة حيث لا طريق سواه قوله ولا تعم القصر
راجع الى المستثنى هنا اعنى العام المقدر بحسب المعنى فان القصر التفصيل عليه يعم الى لا يعم منه او اجرى على ظلم بداية
وقد يتوهم ان المستثنى مضمر مستتر لا يعم راجع الى احد والاذلاك بل عبارة كما يشعر عبارة المص فى قوله ان كان

ولا يصح ورود الا فى كلهم بالرفع كما جرى فى مبحث القصر وغيره المجارى الاشلى المشترك بينهم يركبون ولا
يراعيه احد منهم شارا او لا الى احتياد باعلامها فى حصول الذل اى الهوان ثم يبين ذاتهما ثم اورد اسم الاشارة
لكل منهما قصدا بذلك تميزه اكمل تميز وتعينه لكونه اثبات ما اسند اليه وجه وانه بحيث لا يتعلق اليه
الناس اصلا والحسف الذل والجوع والرمة القطعة البالية من الحبل والشبح الرق والكسر لا يرثى اى لا يرق ولا يرحم
والمقصود الحث على عدم تحمل الضيم بان هذا صفة الحمار والجماد قوله الحسنوا البشرى تعالى تثبيته وتبنى بالفتح فيهما
كونه ثنية ودينا وبالكسر فيهما جزء من جرى والمراد ما يتوهم من صنايع الابرار ومكارم اخلاقهم الى ان ما هم من
احسان بناء المكارم والايفاء بالعهود وتوثيق العقود بحيث لم يعلم ما حقق من الامور وما تقدر منها واثار
اسم الاشارة لاكمل التميز قوله او ان تقصد بذلك اى بايراد المسند اليه اسم الاشارة بيان حاله وان حقق
القرب والبعد والتوسط داخلة فى معانى اسماء الاشارة كان هذا الحالى ما ذكر توطية لما يتفرع عليه من مباحث
الحواشى وان جعلت خارجة عنها تقصد بالالفاظ بحسب مناسبة الالفاظ فى القلة والكثرة والتوسط كان من علم
المعانى قال ثم يتفرع على ما ذكر اى الاصل فى اسم الاشارة ان يقصد باكمل التميز او بيان الحال ثم يتفرع على كل
منهما ما يناسبه اى تارة تقتصر على ان يقصد باكمل التميز للمسند اليه ليتضح عند السامع غاية الايضاح وهذا
امر يقصد فى نفسه ومع تطرق الاشتباه فيما اسند اليه كامر واخرى يقصد به اكمل التميز وتوصيل
بهذا القصد الى قصد معنى آخر يناسبه كاظهار كمال عناية المتكلم بتميز المسند اليه لنوع قربة واعتبار عنده كما
فى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون وكالتنبيه على غباوة السامع الى ... على الحيوانات
ثم جعل التنبيه اعانة التميز بحيث اذا لم يدركه كان فى خطاب الفرزدق لمن كان بها جبه وكذا القصد
تارة يلاحظ هذا قربة المكان واخرى يتوسل بقربها الى دنو مرتبة تشبيها للمراتب المعقولة بالمسافات المحسوسة
وتمام ذلك ان ارادة المسند مع المشتبه كان التفرع بينهما بالمجرد والمكاسبة المصحح لارادة المشتبه بخلاف المكرر والقرب
التميز وكمال العناية بالتميز فانهما يجتمعان فى القصد مع المكاسبة كما عرفت قوله كما قالت عائشة بن بطرا
فان اسم الاشارة ههنا كما اصف المجرد رد المسند اليه او تمثل لا قصد تقريب التحقير فانه يجده غير المسند اليه
عنه ويا عجبى من توثبه اى يا قوم اعجبوا عجبا وعم منونا تقا اى يا عجبى احضر هذا او انك وقتك يا عبد الله من
اصل اقبا توجب بقبض الظفاير على النساء عند الاغتسال اى هذا امر فكن اعلم به فكيف لا يخالف العلماء ميلا
عنه او حال كما نوا يقولون ذلك لما سمعوا الله يضرب المثل بالذباب والعنكبوت والنعوض قوله وفى
موضع آخر خبر لما بعده بحد الاسلوب لانه يحتمل قوله وهذه حضرة نحل مع كونه ممثلا لما لا اصال
الى تقصد يحد وقرب الحيوة بلا تحقير واما ان المشار اليه فى حقيقته نعت بخلاف ما تقدم ولعل الا به الكريمة الا هو

ولعب فتأخر اللهو كما في اكثر النسخ بسهود في سورة الانعام وما الحيوة الدنيا الا لعب ولهو بدون الفم
الاشارة قوله وكل حكمة القائل هذا ايضا تنظير وعطف على قوله وكما حكمة عز وعلا وانما اراد الاحتمال
شبها لتفنن منه ووقعت في موضع الحال وهذا خبر لعلى وبالرجى متعلق بالمفسر المتقاعس اى الملعى هذا المتقاعس
بالرجى اى الذى حصل له التقعس بوصف الحدث بسبب كثرة ادارة الرجى مع تكلف التقعس فالتا
ذلك منكرة لكونه تعلما قوله وبعده تعظيما اى وان يقصد بالبعد التعظيم هنا على ما تقدم فيحمل على بعد رتبته ورفعة
محله عن بعده في المسافة قوله ومن البعد لقصد التعظيم قوله تلك الجنة التى هذا كلام يقال لاهل الجنة والجنة
هى حاضرة قريبة فتلك للتعظيم فصلا لاحتمال ان يقال تلك الجنة اشارة الى الجنة الموعودة في الدنيا اى تلك
الموعودة هذه التى اورثتموها بخلاف قوله فذلكن فانه متعين للتعظيم قوله او خلاف تعظيم عطف على
تعظيما اى او ان يقصد بعده خلاف تعظيما اى تحقيرا بانه على حرف الا بعيد في الغاية عن ساحة عز الحضور
والقرب قوله او ماسوى ذلك عطف على قوله ان لا تكون لك الا ولسامعك في ذلك اشارة الى
ماذكر من الامور الداعية الى ايراد اسم الاشارة وماتفرع عليها وهذا السلك اشارة الى مسلك
الدعاء والتفرع وهذا الفصل اشارة الى فصل كون المسند اليه اسم الاشارة ومن جملة اللطائف
الداعية ان يورد اسم الاشارة للتنبيه على ان المشار اليه انما يستحق ما ذكر بعده لاجل الصفات
السابقة كقوله اولئك على هدى وقول الشاعر فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه الا ان هذه من المطالب
عدا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ومن اللطائف المتنوعة قصد التعظيم بالقرب بناء على ان عظمته
ما تقتضى التوجه اليه والتقرب منه كقوله ربنا ما خلقت هذا باطلا وان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم
وسيأتى في اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر نكتة اخرى ربما امكن اجراء بعضها في الاخراج على مقتضى الظاهر
قال واما الحالة التى تقتضى التعريف باللام اى تعريف المسند اليه باللام فهى متى اريد بالمسند اليه
نفس الحقيقة اى مع الاشارة الى حضورها في ذهن السامع فان مع تعريف اللام بها هذه الاشارة كما تحقيقه
قوله وقال بعض من فائل استشهد لطريق الاستيناف على صدق قوله الماء مبتدأ كل حى مع انه مثال التعريف الحقيقي
باللام في غير باب المسند اليه وقوله بانه في الروايات استيناف اه لو قيل تو هم ان تفسيره الا انه بخلاف
لما ورد في الكتاب والمشتهر من ان مبدأ الانس التراب ومبدأ الجن النار وكما روى من ان مبدأ
الملائكة الريح فاشار الى وجه التوفيق ثم رجع الى الامثلة واللام في الرجل والمرأة والدينار والدرهم للتعريف
الجنس والحقيقة وليس يلزم من كون جنس الرجل افضل من جنس المرأة ان لا تكون امرأة افضل من رجل
لجواز ان يكون الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل افضل من جنس المرأة اى الحاصل في ضمن اى فرد منهما

مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراده منه واما قولك الكل اعظم من الجزء فمعناه الظاهر ان
كل واحد من افراد الكل اعظم من جزئه فاللام في الكل للاستغراق وفي الجزء عوض عن المضاف اليه وقد يجعل اللام
في الكل للجنس لكن قصد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد ما لا بعينه كما سيأتى فهو اعظم من جزئه ولا يصح ان
يقال جنس الكل اعظم من جنس الجزء قوله ونعم الرجل حمله على تعريف الجنس للمبالغة كانه يدعى ان جنس الرجل وماهيته
الجامعة للمحاسن او المساوى ذلك المخصوص وقد يقال المراد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه
فيرجع الى ما ذكروه من ان اللام فيه للعهد الذهنى وستأتيك تمام الكلام في باب الاطناب ان شاء الله
قوله ومن تعريف الجنس قيل فصلا لاحتمال الاستغراق في هذه الامثلة والبيت الاول يشتمل على اربع امثلة
الى جنس الكل لكنه اه وقوله ستدى بيان لوجه الشبه والمعنى ستدى حلفنا او ستدى جنس الحلف تعجب قوله
الناس ارضى الى هذا الجنس حيث كانوا اولئك عليهم علو مرتبة والكتب والحكم والنبوة محمولا على الجنس
وقد حملت على الاستغراق ايضا لان اولئك اشارة الى الانبياء واباءهم وذرياتهم واوتوا جميع الكتب
والاحكام والنبوات على سبيل التوزيع قوله ولعرب المسافة متعلق لقوله على حال من المسافة
ولقوله تامات ظرف للقرب يعنى الاتين والحقيقة طرف لظهوره وهذا التعريف اشارة الى تعريف الجنس
ولفظ مستدرك لان المقصود ان يترك الاسم منكرا غير معرف بشئ من التعريفات وهذا التعريف انما هو
بين المنكر وبين المعرف بلام الجنس لما اريد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة تقتضى
ذلك كقولك حين لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء فان مؤدى هذا المعرف مؤدى المنكر وهو الفرد
كانك قلت اكلت خبزا وشربت ماء والفرق هو انك في المعرف تشير الى كون ماهية ذلك الفرد معلوما
وليس في المنكر هذه الاشارة والتعريف الجنسى الماخوذ بهذا الاعتبار هو المسمى بتعريف العهد الذهنى ولو قصد بلام
الجنس الى الماهية من حيث هى كما في الاشارة التى يراد تحديدها او اجراء الاحكام عليها فما بينها وبين المعرف
والمنكر بون بعيد لان المراد بالمعرف الماهية من غير ان يلاحظ معها وجودها في ضمن شئ من افرادها وبالمنكر فرد منها
مبهم نعم المصادر التى ليس فيها تاء الوحدة كرجعى وذكرى وبشرى يتحد مؤدى معرفها ومنكرها وهو الماهية
من حيث هى الا ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر فلا يجوز ان يعامل المعرف لا اذا اريد به الفرد
المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور سيما ان يجوز ذلك في هذه المصادر الصادقة بعامل معرفها كثير اعاملة غير
المعرف اه ان هذه المعاملة جائزة فلا يجوز ان يجعل هذا المعرف مبتدأ اه واحال كسائر المعارف قوله على
اللئيم اه لما يعاملة لاجل سب في اظهار الحلم والاناة من حيث هى غير المرور والاستغراق بل
الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض افراده والمعنى ولقد امر شئ على لئيم من اللئام فعدل الى امر للاستمرار

وثمة باحاق الناء مخصوصة بعطف الجمل قوله ولذلك اى ولكون منع لهم لعدم السبق وصفا لا حالا وانكر لعدم
ذلك مصحح للعدول عن الحال الى الوصف لانه مرجح الوصفية على الحالية بل المرجح ان جعله وصفا اى على لئيم
عاد من المستمر يسبني اقصد به المعنى لاول على او فارم من ان يحمل قصد الى مرور فكانه قال امر دائما على اللئيم مواظبا
على سبني فلا النعت اليه والحال يعني اى لا تريد في بل يرد غيرى او لا يعني الاشتغال به والاشتغام منه قوله
ان المعرف الذى عومل معاملة المنكر عن نظيرا اى له نظائر كثيرة والمراد الاشياء او تعول على اللئيم يسبني لنظائر كثيرة
اشباه كثيرة من القرآن كقوله كمثل الحمار يحمل اسفارا وقوله الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان
لا يستطيعون ففي الكشاف ان يحمل صفة الحمار ولا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء
والولدان وقيل ان غير المغضوب صفة الذين انعمت عليهم لانه لم يقصد بهذه المعرفات شئ بعينه
هذا تعلم ان الموصول كالمعرف باللام في هذه المعاملة قوله او العموم والاستغراق عطف على نفس الحقيقة
اى او اريد بالمسند اليه بل تعريفه باللام عموم الحقيقة لافرادها ولما كان العموم قد يطلق على التناول على سبيل
البدل عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد وانما جعل تعريف الاستغراق مقابلا لتعريف الجنس جريا على ما هو
المشهور ويستحق اندراجه مع العهد الذهني تحت التعريف الجنسي الا انه اشار بهما الى اندراج الذهني
تحته لكونه اظهر فلم يجعله قسما على حدة وقرينة الاستغراق في ان الانسان ورود الاستثناء في الجملة
الاخرى صحة ورود فان قلت اللام في السارق والسارقة موصول وعموم الحكم مستفاد من علة السرقة
والسحر قلت لا نسلم كون اللام موصولا في هذا الموصول في حكم المعرف باللام ولا شك ان صحة الاستثناء
اى عدد يراد به يدل على عموم اللفظ مع قطع النظر عن العلية لا يقال لما كان الساحر عاما وقد وقع في حيز
النفي وجب ان يقصد به نفي العموم لا عموم النفي لما اشتهر من ان النفي يتوجه الى قيد الكلام لا الى اصله لانا
نقول ليس ذلك كليا الا ترى الى عموم قوله لا يحب كل مختال فخور والسر فيه ان اعتبار العموم في الكلام
اولا ثم ادخال النفي عليه ثانيا كان النفي واردا على المقيد نافيا للقيد وان عكس كان القيد واردا على المنفي
مفيدا لعموم نفيه والتعويل في تعيين احد الاعتبارين على القرائن قوله او كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة
عطف على قوله اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة وانما لم يقل او حصة معهودة لئلا يكون عطفا على نفس الحقيقة
او العموم اشعارا بان تعريف العهد قسم مستقل من التعريف مقابل لتعريف الجنس ليس كالاستغراق
متناولا من التعريف الجنسي قوله كالواقال لك فائدة فيه تنبيه على ان الحصة المعهودة من الحقيقة قد يكون فردا او
قد يكون اكثر وعلى ان معهودية الشئ قد يكون باعتبار كونه مذكورا او كونه مشخصا قوله جمع السحرة اشارة الى
جميع المذكورين اعني كل سحار عليم ولا شك ان هذا الجمع حصة معهودة من حقيقة الساحر فليس في السحرة استغراق

افراد الحقيقة

30

افراد الحقيقة وليس اللام فيها موصولا وان كان صفة لانها ذلك في الصفات التي يقصد بها الحدوث لا في
الصفات التي صارت بمنزلة الاسماء ولئن سلم فقد مر انها في حكم المعرف باللام فان قلت لو قلنا مثلا
كل عدد اما زوج او فرد فالاعداد غير خارجة عنهما كان العهد والاستغراق مختصين في لفظ الاعداد قلت لو
قصد بلفظ الاعداد استغراق الافراد فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة حتى يكون معهودا ففي ان ذلك اجتمعا
على ان الحصة المعهودة من الحقيقة لا تصدق على جميع افرادها قطعا فلا اجتماع اصلا قوله فعصى فرعون الرسول بما اراده
على ان التعريف باللام لا يختص بالمسند اليه كثيرا ما يورد الامثلة من غير الباب الذي هو فيه تنبيها على عدم الاختصاص
فيقال بلك امثلة للحالة الجارية في غير هذا الباب ايضا فلا حاجة الى تأويلها بارجاعها الى الباب قوله وتعريفه باضافة
من افادة اللام الاستغراق او العهد بعد كونه في الفن الثالث ذكرها هنا ان القول بافادة اللام لتعريف الحقيقة و
والاستغراق قد يشكل في تحقيق كيفية افادتها اياهما مع ان اللام موضوعة للعهد فكان الاولى به ان يذكر هنا تعريف
الحقيقة الفصل ومنها الحالة التي تقتضي التعريف بالاضافة اى تعريف المسند اليه بالاضافة قوله الى احضاره
اى عينه متعلق الطريق لتضمنه معنى موصل واصلا مصدر مؤكد لا بعاد الطريق او حال من طريق اى اخص طريق سواها
اسعافا كله او اى اخص طريق ملتبسا بالكلية قوله ان لم يكن عنده من ذلك اى من الغلام شئ من طرق التعبير عنه سواء اى سوى
انه غلام زيد او لم يكن عنده ما يعلمه شئ سواه وفيه بحث لان النسبة الاضافية يجب ان تكون معلومة للمخاطب
انها تصلح ان تقع صلة بان يقال فلا يشتبه على ذي مسكة فيقال الذي هو غلام زيد فمرجح الى ان الاضافة اخصر
قوله او طريق سواها اخصر اى لم يكن عند المتكلم طريق غير الاضافة اخصر من الاضافة فيفهم منه ان الاضافة
اخصر الطرق اى صلة عنده وما احضره بعينه وذلك ان يحمل سواها مستثنى من طريق اخصر فيدل على ان الاضافة
اخصر الطرق فقوله هواى اى الذي يهواه ومحبوبي اخصر من الذي اهواه والكماني جمع يمان بمعنى يمني حذف احدى الياءين
وعوض عنها الالف المتوسط مصعد اى مبعد من اصعد في الارض اذا ابعد فيها جنيب اى مجنوب مستتبع بمعالي الكلام
تابع منقاد وجثماني بمكة اى حبيبي راحل مع الركب اليمنيين وجسمي مقيد بمكة فاختار الاختصار لعدم الارتياح الى بسط الكلام قوله او
لانه عطف على ما تقدم بحسب المعنى اى تعريف المسند اليه بالاضافة اما لانها اخصر طريق سواها والاختصار او لان في
اضافة حصول معنى لم يسوى الاختصار وقد يقال انه عطف على ما تقدم لم يكن عطف ظرف على ظرف اى الحالة المقتضية
للاضافة حاصلة متى لم يكن طريق او حاصلة لان في اضافة وفيه ان اللام ظاهرة في اى الاصل فلا يلائم العطف على
الزمان قوله مثل ان تعين بالنصب على انه بدل من حصول او حال من معنى او باضمار على انه صفة له قوله او الاولى
عطف على المتعذر وتركها عطف له فقوله انما المتفضل في العاطل الظاهر بدون النشر الا التعبير في مسئلة
الكحل ويكون شاذا وجاز ان يكون الاولى تركه جملة اسمية معطوفة على صلة اللام في المتعذر نظرا الى المعنى كانه قال

قال التفتازاني بعد ذكر هذا

عن الفصل الذي يعذر او الاولى ترك فيدم حمل الاسم اللام على وجه التبعية قوله بجهة من الجهات بضيق المقام

لعدم الوصول او الفصل الى ملال السامع واستثقال اسمائهم على ثقل او كراهة يسمع اوصلاحية تعلقه وبه تسلى

النفس بسبب الفعل القبيح الى صرح اسمائهم اقتضا التفصيل تقدم بعض على بعض فورث عداوة او لاذى

جار قوله نوع من قبيل التعذر عادة لان المراد القبيلة قوم اللقاء بمقول لطف الشبهة المسفا من كانهم

والقبيل الاجداد حيان ما كنه مشهوره والاسد له اكال ذا شبل او الاكان اشد مقابلة ومرافقه قوله اولاد

جفنة مما ترك تفصيل للاولاد لقلة المراد اشخاص معدودون والمعنى ثم تفرقوا بموت ابيهم عن موضع عزمهم و

انهم لا يسجمون كسائر الاعراب في ترك تفصيلهم احترازا عن تقديم بعضهم على بعض عن التصريح باسماء الانات

الداخلة فيهم ومارية ام جفنة قوله قومي لم يصرح باسماء قبيلة احتراما من الاقارب لا نورث تاكيد العداوة واسم

مرحم اميمة اسم امراة كانت تلومه على ترك الانتقام فدفع الايهام بان الاسماء منهم لعدوه بالمعظم الله لان عز

الرجل بعشيرته قوله فيلينا سبع ترك التفصيل لان المقصود التفصيل باعتبار كثرة العدد المعلوم من السبع

فيضيع التفصيل وايضا الاخبار بسبع عن المفصلين يكون لغوا وايضا قد يستهجن التصريح ببعض الاسامي

الغنائم ككلب وكلاب وقمر وقيل اول انما ذكرنا الى ما وبل القبائل باحياء ثم عاد الى بيت قوله وتمثيل

ان تضمن اي الاضافة اعتبار لطيف منسوبا الى المجاز كما في الاضافة لادنى ملابسة فان الهيئة التركيبية الاضافية

الاسمية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت في ملابسة

كانت مجازا لغويا لا حكميا كما توهم لان المجاز في الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلي الى محل اخر

لاجل ملابسة بين المحلين وظاهر انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شيء الى الخرقاء بواسطة ملابسة بينهما

بل نسب الكوكب اليها لظهور جدها في تهيئة ملابس الشتاء بتفريقها قطنها في قرايبها لتغزل لها في زمان

طلوعه الذي هو ابتداء البرد وجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف قوله فقال له انسان

احدهما ان الانا للضيف وقد اضافه الى الضيف لملابسة اياه في شربه وفي جعل تلك الملابسة بمنزلة

الاختصاص الملكي مبالغة في اكرام الضيف ولطف والثاني ان ذا بمعنى الصاحب وان المراد اللبن واضيف الى الاناء

لملابسة اياه بكونه فيه فهذه ايضا اضافة لادنى ملابسة اي كفاك الضيف حسبي ما شربت قال المصنف الجلوف

حلفه واللام في لتغني جواب القسم والياء مفتوحة بعد نون الخفيفة اي لتبعدن فانا تلك تعني ولتحملها

متى كان الطعام محتاجا الى من يطعمه وقد يروى بكسر اللام على تقدير ان وليس شيء من هذين القضاء من هذا

فكان الاولى تغيير الاسلوب الا ان ترك تعقبه في ايراد الامثلة بعيد عن الباب قوله او يتضمن تعظيم

لمضاف اليه او المضاف اوغيرهما كالملكية المملوكة والمصاحبة في الامثلة الثلاثة المذكورة ومثال تعظيم المضاف اليه

صاحب زيد ماليا بـ ومثال الاخر مذكور في الكتاب قوله او غرضا عطف على نوع تعظيم وذلك

كالتحريض على الواحق المضاف في قولك صديقك بالباب وعكسه في قولك عدوك السلم عليك والاستعطاف

وكل اسيد كرجاح الك والاستهاج والتخزن في نحو جيئي شقي او مات فلان اما ما الى تقتضي وصف المعرفة

اي ايراد نعت للمسند اليه الموصوف فهي لو كان ذلك النعت مبينا للمسند اليه كاشفا عن ماهيته

كالوصف في المثال الاول حد للجسم عند المعتزلة كاشف عن حقيقته وقد تبعه اشارة الى علة الحكم اعني الاحتياج

الى مكان فارغ يملؤه الجسم بحجمه لا يقال مثاله صاف فانه ليس شيء منها كاشفا لانا نقول الوصف في

الاصل مصدر مجاز اطلاقه على المتعدد فيقال للمجموع وصف كاشف وايضا تلك الثلاثة بمعنى الممتد في الجهات

وقد يقال الكاشف هو الطويل العريض العميق والوصف في المثال الثاني كاشف ايضا لانه

الكشف والهلع والتخصيص وذلك ان المتقي ان حمل على معناه الشرعي اعني الذي يفعل الواجبات بأسرها ويترك

السيئات بتمامها فان كان المخاطب جاهلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا وان كان عالما كان مادحا وان

حمل على ما يقرب من معناه اللغوي اعني المجتنب عن المعاصي كان الوصف مخصصا قوله باسرها اي بتمامها

والاسر في الاصل القد الذي يشد به الاسير ويقال هو لك باسره اي مع اسره قوله وتجنب الفواحش والمنكرات

عن آخرها اي تجنب عن جميعها والقدر متجاوزا آخرها الا انه ضمن التجاوز معنى التباعد فعدي بعن اي متباعدا عن

آخرها بالتجاوز زوه قيد بالتوليت في تقدير متباعدا عن آخرها وليس المقام مما يتوهم فيه ان من تجاوز عنه

اي يحمل وذلك ان يقول المعنى اجتنابا باشتمائل آخرها وذلك انما يكون لقابلتيه في الاجتناب اخرها ويوثق

قوله جاوا عن آخرهم والغاشية مازلة قبحه قوله كانك حده فيه شبهه بالحد ولم يجعله حدا كالاول لان

بعض اجزاء مفهوم المتقي مذكور التزاما وتنبيها فرقا بين ان الاول من قبيل كشف الحقائق العينية والثاني

من كشف المفهومات الشرعية قوله وجه اللطافة في دلالة العدول عن العبارة الظاهرة اعني الذي يفعل الواجبات

ويجتنب المنكرات عن آخرها الى قولك الذي يؤمن ويصلي ويزكي فوائد الاولى ان الحسنات

كلها اساس ومنصبا اي اصلا تنبعث منه فلا يستغني عنه شيء منها اصلا وهو شرط لصحتها اعني الايمان

المقام الحسنات الى قلبه وقالبه ومالية الثالثة الاقتصار من القلبية على الايمان ومن الاخرين على الصلوة

والزكوة تنبيها على انها اصول وما عداها مسطورة تحتها الرابعة الاشارة بترتيب ذكرها على تفاضلها الخامسة

الايماء الى ان واضح من العبادات الافضل على الصلوة فيستتبع ترك السيئات قوله باعي العبادات

دلالة على ان الصلوة والزكوة وان كانتا اصليتين مستتبعتين لما عداهما لكنهما ليستا بشرطين للصحة

فان الايمان قد يستغني عنهما بعد الولادة بخلاف الاساس قوله وذكرت الثاني عطف على ذكرت اساس

الحسن قوله وقطع اي قطع قولك المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي فصله عما قبله لان الموصوف ههنا ليس
مسندا اليه واتما قال في تنزيل الوصف منزلة الكاشف في الكشف ايضا لانه كونه كاشفا عن الطف
وجه وهم يتعلق في كون الوصف كاشفا لان الكاشف المطلق هو الحد وقد عرفت ان وصف المتقي منزل
منزلة الحد فالوصف في قول اوس ايضا منزل منزلته قوله الذي عليه اي للموصوف وعليه فاعل للمجي او
ضمير للوصف ترك ابرازه والالمعي بالرفع على انه خبران في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة
والبر والتقى جمعا او بالنصب على المدح وخبر ان قوله بعد خمسة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول
البدعا وصف الالمعي هو الذكي المتوقد بالتكشف فيه معناه بادني التفات وهو ان يصيب بظنه كانه
رأى المظنون او سمعا اودى اي هلك والاشاحة الحذر والبدع الامر الغريب اي لا ينفع طالب الامور
الغريبة الحذر من امر كاين لا محالة قوله وحكي عن الاصمعي استيناف يدل على كون الوصف كاشفا لان الالمعي قوله
ومما يواخي هذا اي يناسب قول اوس فصله عنه لكون الموصوف فيه نكرة ولاحتمال ان لا يكون جزوعا ومنوعا
صفة لهلوعا بل حالا اشار وعلى التقدير في معنى الكاشف للهلوع قوله عن احمد بن يحيى هو ابو العباس ثعلب اي حكي
عنه هذا الكلام اعني قال الخ قوله او مدحا عطف على قوله مبينا اي كان الوصف مدحا للمسند اليه قوله او كما اذا قلت
الاولى ان يقال او كما قلت لانه عطف على قولك وسيقرع عليك الكلام في لفظ ابن والمراد بالمتقي ههنا المعنى
الشرعي ايضا الا انك بنيت الكلام على انه معلوم للسامع وذكرت بعض الامور مدحا له وخصصتها بالذكر اظهارا
لفضلها على غيرها الا كشفا عنها لما عدا بالكلية في صورة الكشف بل هي المراد وحدها قوله زيادة تخصيص وذلك لان
الموصوف متوقف تخصيص قطعا فيفيد الوصف زيادة تخصيص اي توضيحا بازالة الابهام فيه قوله مفيدا لغير
فائدة الكشف او المدح اشارة الى ان التخصيص اي التميز بوجد في الوصف الكاشف والمادح ايضا لكن المقصود
هناك احدهما لا مجرد التخصيص كما في الصفة المخصصة ولم يذكر الذم اختصارا قوله وانت تريد بالمتقي المجتنب عن
ارتكاب المعاصي المنهيات التي يتعلق النهي بها صريحا وترك الواجب منهي عنه ضمنا فلا يدخل في المعاصي المجتنب
فلا يرد ان المجتنب عن المعاصي كلها يكون آتيا بالواجبات عن آخرها فلا يكون الوصف مخصصا واعلم ان
صاحب الكشاف ذكر في معنى للمتقين في الوجوه الثلثة وحملها المص على المثال المذكور ليكون من باب
المسند اليه قوله وكان ما تعلق عطف على كان الوصف مبينا اي الحالة المقتضية لوصف المعرف [illegible]
لما كان الوصف مبينا او مدحا له وكان ما تعلق بالوصف من البيان والكشف والمدح والذم والتخصيص
والتأكيد مطلوبا بالقال وما ترى المقصود الاصلي ههنا اثبات مطالب [illegible] كلاما يتعلق بتقدم العلم على الحكم ليعلم
الذهن حاله ورود عليه بلا توقف الاول ان الوصف حقه ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب

32

قبل جعله صفة وذلك لان المقصود بالوصف تميز المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف فلا بد ان يكون
معلوم الثبوت للموصوف عنده لاستحالة ان يميز شيئا عن شيء بما لا يعرف ثبوته له بخلاف الخبر لا حق ان لا
يكون معلوم الثبوت للمخبر عنه عند المخاطب ولهذا قيل ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها
صفات ثم تشترك كان ودان حقها ان يكونا معلومي التحقق للموصوف والمخبر عنه عند المتكلم فان قلت
قد يقصد بالوصف المدح او غيره دون التميز فلا يثبت المدعى كليا قلت الاصل في الوصف هو التميز
لكن ربما يقصد به غيره مع كون التميز حاصلا ايضا كما بينا واشار الى ذلك بقوله واتما قال يمكنك ان
تتوصل لان العلم بالمقدمات غير كاف في حصول المطلب بل لا بد من التامل والتلطف قوله الثاني يتعلق بيمكنك
والضمير في به للمطلب الثاني ان حق كل وصف ان يكون ثابتا في نفسه وذلك لان تحققه للموصوف فرع
على تحققه في نفسه فان قيل لا يلزم من كونه معلوم التحقق للموصوف عند السامع والمتكلم ان يكون متحققا له
حتى يلزم منه تحققه في نفسه لجواز ان يكون اعتقادهما غير مطابق للواقع قلنا الكلام على تقدير مطابقة ذلك
الاعتقاد فنقول يلزم من تحققه للموصوف تحققه في نفسه واما الاعتقاد بتحققه فيستلزم الاعتقاد بتحققه
في نفسه واتما قال في نفسه ثابتا متحققا تنبيها على ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك المعنى عند المعتزلة اعم
من الوجود فلا يرد عليهم النقض بالاوصاف الاضافية الاعتبارية التي لا وجود لها في الاعيان كالابوة والبنوة
والمعية لجواز ان يقولوا انها ثابتة في انفسها وان لم تكن موجودة ولما كان هذا الحكم متناولا للخبر ايضا عممه فقال وان
حق كل ما يقصد الى اثباته علينك ان حق كل ما يقصد ثبوته للغير سواء كان بطريق الاعلام والاخبار كما
في الخبر او بطريق الاشارة والاحضار كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا لما علمت من ان التحقق للشيء للغير
فرع على تحققه في نفسه وكذا معناه ثبوته عند المتكلم حيث قال وعندك لان قصدك ثبوت شيء لغيره وحكمك
يستلزم علمك بثبوته له وهو يستلزم لعلمك بثبوته في نفسه فيلخص من ذلك كله ان الشيء اذا كان ثابتا
له وجب ان يكون ثابتا في نفسه [illegible] اذا قصد اثباته لذلك الغير فان كان بطريق الوصفية وجب ان يكون
ثبوته لذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين للمتكلم والمخاطب وان كان بطريق الخبر وجب كونهما معلومين للمتكلم
وحده واتما صح قوله كل ما يقصد ثبوته للغير كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا وصح قوله حقه كذا هو ان يكون
[illegible] كذا وجوبا فالقضية المثبتة ههنا هي قولنا كل ما هو بحيث يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا يكون ثابتا كذلك
في نفسه وعندك اذ يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا وكذا جعله خبرا ايضا وقوله او متحققا اشارة
الى ان [illegible] من العبارتين [illegible] هو ان المستحيل مع العلم لا تحقق ولا ثبوت له اصلا وقد
يوصف بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل الذي لم يتعقل امتنع الحكم عليه ولا يمكن [illegible]

ان نقال تلك الصفات والاخبار ثابتة في انفسها بحسب الخارج واما الثبوت الذي هو مقتضى الكلام المقول

قوله وعسى لك استوضحت بيان اشارة الى مسئلة كلامية وهي ان مشايخ المعتزلة قسموا الاثبات الى

الذات والصفة وعرفوا الذات بما يصح ان يعلم ويخبر عنه وزعموا ان الصفة لا تعلم والا شاركت الذات

في المعلومية وما يتفرع عليها من صحة الاخبار فدخل في حد الذات فرد عليهم بان ما يشاهد من كون الوصف المعلوم

معلوم الحقيقة لغيره وفي نفسه يدل على ان الصفة المقابلة للذات معلومة ايضا فان قولك عالم مثلا معناه ذات

لها العلم فالذات هو الذات ومعنى له العلم هو الصفة عندهم فاذا جعل عالم نعتا كان ما يندرج فيه معلوما

ايضا فالصواب ما ذكره ابو الحسين من ان الصفة تعلم تبعا لا استقلالا وحققه بانهم وجدوا النسب التي

هي الات لملاحظة اطرافها وتوقف على المحاكية لا يمكن الاخبار عنها من هذه الجهة ولا العلم بها على الاستقلال

فسموها صفات وما عداها ذوات فالصفة معلومة تبعا من حيث جعلت الة لمشاهدة غيرها كالمرآة للصور

التي تشاهد فيها وهذا المقدار من المعلومية لا يقتضي صحة الاخبار لانه لا يخبر عنه الا من ان يكون ملحوظا في نفسه فلا يلزم

اندراج الصفة في حد الذات وفي قوله استوضحت متعلق بعسى وان يجذب فاعل عسى وجذب القبيح عبارة

عن التقوية والحفظ عن الذلل قوله وان تحقق عطف على ان يجذب وبيان ان الموصوف والخبر حصتهما ان يكونا

ثابتين في انفسهما لانه قد ثبت لهما ما هو ثابت في نفسه وثبوت الشيء الاخر فرع لثبوت ذلك الاخر في

نفسه فان قلت لا حاجة في هذا الى الاستيضاح بما تقدم قلت نعم لكنه لطالب ايك متى تحققت ان ثبوت

شيء لغيره فرع ثبوته في نفسه تحققت بلا شبهة ان ثبوته لغيره فرع ثبوت ذلك الغير في نفسه بل هذا اولى

الا ترى انهم جوزوا كون مبادي المحمولات الخارجة معدومة كالعمى ولم يجوزوا ذلك في موضوعاتها قال

ثم لعلك ان الطلب هذا هو المطلب الثالث وهو ان الجملة الطلبية يجب ان تجعل صفة او خبرا وانما اورد

لفظ ثم لان اثبات هذا المقصد لا يتم بما ذكره سابقا وحده بل مع ما تقدم من كون الوصف او الخبر ثابتا

عند المتكلم قوله كما سانبئك كل ذلك في قانون الطلب فانه ذكر هناك ان الطلب يستدعي مطلوبا

لا محالة وعلم منه ان الطلب يستدعي تحصيل شيء والا لما استدعى مطلوبا كذلك وذكر ايضا انه يستدعي

فيما هو مطلوب به ان لا يكون حاصلا وقت الطلب ويعلم منه انه يمتنع تحصيل الحاصل والا لما استدعى ان يكون

مطلوبه غير حاصل وقت الطلب ولو ترك الحوالة واعتمد على شهادة البديهة بان الطلب يستدعي التحصيل وان تحصيل

الحاصل محال لكان اولى قوله اصلا بدل من مطلوبك اي تعلم ان مثل مطلوبك في نحو هل انت وقال عندك

لا يجوز ان يكون المطلوب ثابتا في نفسه ولا يعلم الطالب فيطلبه ولا فلم يكن ثابتا عندك لم يمكن لك ان تجعله وصفا

او خبرا ولقائل ان يقول اما مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفس المتكلم الذي هو ليس حاصلا حقيقة فالصواب

ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم الانتساب الى الموصوف عند السامع قبل ان يجري على

الموصوف والطلب لا يعلم المخاطب الا بالكلام الصادر عن المتكلم الدال عليه وكذا سائر الانشاءات فلا يقع شيء

منها وصفا الا تاويل واما الخبر فلا يجري في ذلك والتمسك بان الخبر يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتملهما غلط

لان المسند اليه لفظ الخبر من خبر المبتدأ وما يقابل الانشاء هو الاسناد الى المتعلق وذلك بان الخبر يجب

ان يكون ثابتا في نفسه ومدلول الكلام الطلبي ليس كذلك فظهر لك بطلان مقدمته قوله وزعم بعضهم انه يجوز وقوع

الانشاء خبرا للمبتدأ ابدا بلا تاويل والمشهور هو الثاني وذلك لان خبر المبتدأ يجب ان يلاحظ من حيث انه حال

من احوال المبتدأ وينسب اليه سواء اوقعت النسبة بينهما او استفهم عنها ولا شك ان نحو اضرب في قولك

زيد اضربه ليس من احوال زيد لو اجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا واما لا اقول بمعنى حقه ان

علا منه الى ينبغي ان يومر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة يتوخى عنها قولك اضرب زيدا

لانك كانك امرت بضربه وانضربت الى انه ينبغي الذكر وقس عليه نحو قوله بل انتم لا مرحبا بكم واما مثل

اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور

والخبر المقدر لا على الخبر وحده فتذكره ولذلك ان ولا امتناع في وقوع الطلب وصفا وخبرا قوله تسمعنا نقول كقولك سمعت

زيدا يقول فيقول اما حال ان سمعت قد ملأ والمعنى سمعت في ارقات ملأ وانت تؤول بتاويل المصدر اي سمعته قوله وقد نوم

زيد بمعنى سمع والمذق اللبن الممزوج بالماء وقوله اي يحمل الضمير لعوا يقول عنده اي لا تريد ان هذا القول مقول عنده

فقط بل تقدر على ان المذق يحمل ان يقال المخاطب مشابه المذق اي بس نحضر به ذلك القول وحاصله جاؤا

بمذق لونه لون الذئب الا انه عدل عنه للمبالغة كانه قيل هو بحيث من راه قال لصاحبه هل رايت الذئب فهذا

اللبن لونه مثل لونه ولفظ قط للاستيعاب الازمنة الماضية واللام في لا ينزل له متعلقة بالتحمل والضمير للمذق والورقة

بياض يضرب الى السواد والشماء بالقبح اللبن الرقيق وتسمي اللبن ترقيقه بالماء قوله وهو مثل زيدا ضربه الى وتسمعنا

وقوله شعرا انه محمول واما قوله مننا تعال وهو البيت مقول للاشعار لحوار الامرين قوله وتعشير عطف على تقول

الا ولولك تسمعنا تغنيه والظاهر انه لا يقدر القول في الاية وهي ان جعل العذاب المهين معهودا خارجا قدر القول

معرفا اي المقول عنده وان جعل معهودا ذهنيا قدر منكرا اي مقول عنده وعلى الوجهين يجوز ان يقدر مقولا على انه

الصفة كان الحال في حكم الخبر وقيل ارادة تفسير الاستفهام على او ذبيح صفة بلا تقدير القول فان قال ما ذكره

بيان التعجب من العذاب المهين الشديد العظيم في الفضاحة فقوله من فرعون هي مع صفته وقوله على لفظ من

الاستفهامية احتراز عن قراءة العامة بلفظ من الجارة فيكون حالا اي كائنا من فرعون قوله بانه متعلق بتفسير

والضمير في انه للعذاب اي كنهه في الشدة والفظاعة ومثل نحو قوله بدل من قوله من فرعون ومن هو بدل من

ان يقال

فرعون

مفعول تعرفون وقوله فرط متعلق بمعنى العلو المستفاد من هو كانه قيل انه عال في فرط عتوه وتشكيمه
الحديدة المعترضة هنا في فم الفرس وشدة الشكيمة كناية عن فرط الاباء عن الانقياد والتنزه عن التجبر وتجاوز الحد في الظلم
ماخوذة من لفظ فرعون لاشتهاره بذلك وقوله ما ظنكم بدل من هل تعرفون والمعذب على صيغة اسم الفاعل
وضميره للعذاب وقوله عرف عطف على قال اي عرف حال هذا في فرط عتوه وشدة شكيمته قوله وسيطلع اي الناظر
بقوله وطاوي الى هنا معاني دقيقة ولطيفة كانها ثمرات كانت محجبة من الكلمات رائل من حرم كما في هذا
حق حمده اطلع على نظائرها اكثر قال واما الحالة التي تقتضي تاكيده اي تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع المسمى
تاكيدا فالمراد باطلاق التوهم والاحتمال فان السامع ربما توهم ان حكمك على المسند اليه انك تجوزت فيه
اي نسبت المسند الى غير ما هو له تاولا على طريق المجاز العقلي او سهوت فيه بان غفلت عما هو له فذكرت غيره
مكانه او نسيته فوضعت غيره موضعه والسهو ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه لزوال الصورة عن المدركة فقط دون
النسيان فانه زوال عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء فاذا اردت دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه
تاكيدا لفظيا اما باعادة لفظه بعينه نحو عرف زيد زيد واما بذكر ما هو في حكم اعادته مثل عرفت انا فتدفع توهم
التجوز والسهو والنسيان او تاكيدا معنويا بلفظ النفس او العين فتدفع به توهم التجوز دون السهو والنسيان
لاحتمال ان يتوهم في قولك زيد نفسه هو في عمرو نفسه سهوا او نسيانا تاولا وربما كان اي وربما كان القصد بتاكيد
المسند اليه التاكيد اللفظي او المعنوي المذكور مجرد تقرير الحكم معناه في ذهن السامع فانك اذا قلت جاءني
زيد زيد نفسه ان معنى زيد تقرر في ذهن السامع اكده باعادته تقريره فيه وانما قال مجرد التقرير تنبيها على ان ما تقدم
مشتمل على التقرير ايضا الا انه قصد به شي اخر من دفع التجوز وغيره فان التاكيد اللفظي ذكر الشي مرتين فيفيد تقريره
قطعا ولفظ النفس وعينه فيه قوة المكرر فلا يخلو من التقرير واورد لفظ ربما اشعارا بانه قليل بالعكس اي ما تقدم
قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد مجرد التقرير كما توهمه العبارة لانه ليس فيه فصل اعتبار
التقدم والتاخر مع الفصل بما يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل هو متعلق بما قبله وذكر التقرير
منها اي قيل اراد دفع توهم التجوز او السهو او النسيان تقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك
الفصل فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت في حاجتك يفيد القصر وان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد
به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان فعلم من ذلك ان تكرير المسند اليه في انا سعيت لا يقصد به دفع ذلك
التوهم اي لا يقصد بتكريره على وجه التاكيد فيكون ارادة دفعه مقتضيا لتاكيد المسند اليه لا لتكريره مطلقا قوله او
خلاف الشمول عطف على التجوز اي لا يظن بك السامع في حكمك ارادة خلاف الشمول والاحاطة فان المسند اليه
لو كان عاما اي ذا اجزاء يصح ان يقصد بعضها جاز ان يتوهم السامع انك قصدت بعضها فلا يكون الحكم شاملا

فيتوكد دفعا للتجوز اللغوي كقولك جاءني الرجال كلهم وليس يندفع به توهم السهو والنسيان
او التجوز العقلي واما عرفني الرجلان كلاهما فقد قيل انه لتقرير الشمول لا لدفع خلافه لان المثنى نص في مدلوله
فلا يجوز ان يقصد بعضه وقيل لدفع خلاف الشمول في الحكم بناء على ان الفعل الصادر من احد المتصاحبين
قد يسند اليهما فيكون ح لدفع التجوز العقلي دون اللغوي وانما اذا اردت دفع توهم ان المجي من احدهما لا
منهما وجب ان تقول انفسهما لا كلاهما وكذا اذا اردت دفع توهم ان احدهما جاء والاخر حرض على
ذلك المجي بطريق عموم المجاز وجب ان تقول جاءني الرجلان لا جاءني الرجلان لانه توهم التجوز اللغوي انما هو في المسند
واما اذا اردت دفع توهم السهو والنسيان وجب ان تقول جاءني الرجلان الرجلان قوله وهو كل
رجل اي ربما يندفع به توهم خلاف الشمول ان لم يكن تاكيدا اصطلاحيا وذلك لانه في معنى قولك الرجال
كلهم عارفون فبهذا الاعتبار فيه دفع خلاف الشمول وقد يقال الحكم اذا كان نسبته الى جميع افراد الجنس على
سواء فهم من النكرة العموم كما في قولك تمرة خير من جرادة فرجل ان من هذين المثالين للشمول ولفظ كل يرفع
توهم خلافه ولقد تركت التكلف كان لفظ كل في المثالين لافادة الشمول ابتداء لا لدفع توهم خلافه قال
واما الحالة التي تقتضي بيانه قوله اي تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع الذي تسمى عطف بيان لافادة بيان
متبوعه وتفسيره وانما قال بزيادة ايضاحه لان المعرف لا يخلو عن وضوح قوله لما تختص به الاسم يتناول العلم وغيره
فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على سبيل المدح ولا يجب ان يكون اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق
بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة واقلا بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع لتصور الصاحة اياه
وقد صرح في قسم النحو بكون عطف البيان اعرف لكنه ليس لازما من كونه موضحا لجواز ان يوضح متبوعه
عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد قوله وقوله علت كلمة مبتدأ خبره من هذا القبيل اي من قبيل
التابع الذي يراد به البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان صناعيا ولا متبوعه مسندا اليه فان اثنين
وواحدا من الصفات المؤكدة الا انه لا يقصد بهما مجرد التاكيد كما في امس الدابر ونفخة واحدة بل قصد
بيان الغرض الاصلي من متبوعيهما وهو ذلك المعنى الذي اكد بهما ولعله في البيان كالصفة الكاشفة لان
فيهما بيان مفهوم المتبوع وفيهما بيان المقصود الاصلي من مفهومه وتوهم كونهما من عطف البيان باطل لانه عرف
في النحو بانه كرر لجعل الشي من الدال عليه لا على سبيل احاله بيانا له لكونه اعرف الا ترى الى انه اورد الا ان
فيهما ولا اجمال ليتوهم كونهما من عطف البيان لا يشترط كونه اسما قوله وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة
وذلك ان اسم الجنس كما انه مثلا ان كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة اعني الفرد المنتشر كانت
الوحدة داخلة في مفهوم اله كان لا شيئية في مفهوم الاله وان كان موضوعا للماهية من حيث هي

كانت الوحدة مستفادة من تنكيره او تنوينه ولو التزاما فقوله والذى له الكلام مسوق العدد او الوحدة وذلك
لان سوق الكلام للنهى عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا عن اتخاذ جنس الاله لقصد النهى والاصل فيه
هو العدد واما الجنس فقد للنهى عنه تتميما ايا فقوله والوحدة فى الثانى وذلك لان المقصود اثبات الوحدانية
فى الالوهية لا اثبات الالوهية فافهم قوله فقوله يعنى ان تفسيرهما بهذين الوصفين المذكورين بيان
لما هو الغرض الاصلى منهما قوله ومن هذا الباب من وجه اى من باب البيان والتفسير وفصل من الاية
الاولى لاختلافهما فان الصفة فى الاولى اسم وفى الثانية فعل او ظرف فكانت فيه ابعد من عطف البيان
فلذلك قال من وجه وايضا الصفة فى الاولى لبيان ان الغرض الاصلى هو العدد والوحدة مع كون الجنس
داخلا فى المراد وفى الثانية لبيان ان المراد هو الجنس دون الفردية ولذلك قال لبيان ان القصد من لفظ
دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنس والى تقريره وكانه اشار بذكر التقرير الى ان اسم الجنس موضوع للماهية
فكان القصد منه الى الجنس تقريرا على معناه الاصلى وتجريدا عما عرض له فى الاستعمال باعتبار التنوين والتنكير
ولما كان القصد من دابة وطائر الى الجنس فلا اشكال فى الاخبار عنهما بقوله الا امم امثالكم كانه قيل وما من
جنس من هذين الجنسين الا امم امثالكم ولا شك ان الجنس مفهوم واحد فلا يتصور كون الوصف
مفيدا لزيادة التعميم وفى الكشاف ان المقصود بهذين الوصفين زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة
قط فى جميع الارضين السبع وما من طائر قط فى جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها
غير مهمل امرها وتوجيهه ان النكرة فى سياق النفى يفيد العموم لكن جاز ان يراد بها دواب ارض واحدة
وطيور جو واحد فيكون الاستغراق عرفيا فلما ذكر وصفان نسبتهما الى دواب اى ارض كانت والى
طيور اى جو كانا على السواء اتضح ان الاستغراق حقيقى يتناول دواب جميع الارضين وطيور جميع الافاق
فظهر ان الوصفين يفيدان زيادة التعميم والاحاطة لكن يرد عليه ان النكرة المفردة فى سياق النفى تدل على
كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله امم وكذا لا يصح ذلك الا باعتبار ان اريد بتلك النكرة المفردة النوع لان كل نوع
امة لا امم وجوابه ان النكرة هنا محمول على المجموع من حيث هو بقرينة الجمع والى السؤال والجواب اشار حيث
قال فان قلت كيف قيل الا امم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله وما من دابة ولا طائر دالا على
معنى الاستغراق ومغنيا عن ان يقال وما من دواب ولا طيور حمل قوله الا امم على المعنى ولذا لحققت
ما قررناه انكشف لك ان كلام الشيخ ليس بمحرر قال واما الحالة التى تقتضى البدل عنه اقول اى الابدال
عن المسند اليه لتناسب ما تقدم من البيان والتأكيد والوصف فان المراد بها معانيها المصدرية وانما
قال فيه تكرير الحكم ولم يقل لما كان المراد تكرير الحكم لان المتبادر من نمط العبارة تكرير الحكم لفظا وليس كذلك

... هذا او ... المسند اليه معطوف عليه وقد جعل المبدل منه تارة مسندا اليه نظرا الى الظاهر
واخرى توطئة للمسند اليه الذى هو البدل نظرا الى الحقيقة قوله لزيادة التقرير متعلق بذكر المسند اليه واتيانه بالبدل
... لما كان القصد الى مجرد التقرير قال منها لزيادة التقرير تنبيها على ان المقصود الاصلى فى البدل كونه
منسوبا اليه فيكون التقرير فيه امرا زائدا بخلاف التأكيد فان التقرير فيه مقصود اصلى لما عرفت هذا فيقول فى الابدال
ايراد الاول بتكرير الحكم نية وذلك لكون البدل فى حكم تكرير العامل بناء على انه المقصود الاصلى بالنسبة
فبتكرير العامل والانتساب وايضا ورود البدل مع تكرير العامل صريحا كثير والتأكيد زيادة التقرير والايضاح
وذلك لان كون المسند اليه مذكورا بعد توطئة يقتضى ذكره مرتين فوجب تقريره وايضاحه قطعا
وكونه مذكورا مرتين ظاهر فى بدل الكل وفى بدل البعض ايضا واما فى الاشتمال فلان قولك سلب زيد ثوبه
بمعنى سلب شئ من زيد ثوبه ثم يقال فى بدل الاشتمال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا وكذا فى بدل البعض
فهما فى الايضاح اقوى من بدل الكل ان اريد كما انه اضعف منه فى التقرير وقد يكون الثانى فى بدل الكل اوضح
من الاول فيفيده ايضاحا من هذه الجهة ايضا وتقديم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما اظهر فى الايضاح والراجح
فى البدلية لان الكل يحتمل عطف البيان غالبا ولظهور التوطئة فيهما لان بدل الكل عين المبدل منه فجعل احدهما توطئة
نوع تكلم قوله فى الانواع الثلث متعلق بقوله كقولك ... ان الرابع اعنى بدل الغلط انما يكون فى كلام
يصدر لا عن روية وفطانة فهو بمعزل عن تراكيب البلغاء ومن يحذو حذوهم قال واما الحالة التى تقتضى العطف
اقول اى على المسند اليه وحروف عطفه ... تركنا منها ام لاختصاصها بالاستفهام والكلام فى الخبر
قالوا ولو عطف بها على المسند اليه كان المقصود تفصيلا اى ذكره مفصلا مع رعاية الاختصار فلو قيل مثلا
جاء رجلان فات التفصيل ولو قيل جاء زيد وجاء عمرو كان من عطف الجمل وفات الاختصار وليس فى الواو
تفصيل المسند لانه لا يدل على ان المجئ من احدهما قبل الاخر او بعده او معه فلا يفهم منها تفصيل وتعدد بل تفهم
اشتراكهما فى مطلق المجئ نعم يلزم عقلا تعدد افراد المجئ لامتناع قيام عرض واحد بمحلين والفاء لتفصيل
المسند لدلالتها على التعقيب وهو ان حصول المجئ الثانى بعد الاول بلا مهلة فيفهم منها تفصيله وتعدده واما
تفصيل المسند اليه فهو وان كان لازما فى الفاء الا انه ليس مقصودا بل المقصود الاصلى بيان التعقيب كان
قولك جاءنى زيد فعمرو خطاب لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب فيهما واعتبر الاختصار فيها ايضا
احترازا عن مثل قولك جاءنى زيد فجاءنى عمرو وثم مثل الفاء الا انها تدل على مهلة وحتى تدل كثيرا على الترتيب
وافادة تفصيل المسند لكن لا بد فيها من التدريج بان يكون المسند اليه ذا اجزاء يتعلق بها المسند شيئا فشيئا
... جزء فى الاجزاء الاعلى او الادنى المذكور بعد حتى والترتيب على هذا الوجه معتبر بحسب الذهن دون

الخارج

اذ ربما كان حصول المسند لما بعد حتى في الخارج قبل حصوله لما قبلها او في وانثا كقولك مات كل اب لي
حتى آدم وماتت الناس حتى الانبياء واستشهد على التدريج بالبيت لظهوره فيه فان التابع لا سفل
متبوع للمتبوع الا بتدريج والاشعار بلزوم التدريج بحتى وان كانت لعطف الجمل فان صاحبها عطف حتى
على قادمي والمعنى زجاني الحال في الشر الى ان صار متبوعي تابعي وبعده ولو عشت حتى هاب احدث
بعدها قاتني شر ليس يجدنها بعدي قوله او كان المراد رد السامع جوز استعمال لا في قصر القلب الاولى
ورده دلائل الاعجاز انها تستعمل للقلب فقط واورد ولكن في قصر القلب اذ لم يوجد استعمالها في الافراد لان
كونها للاستدراك اعني رفع التوهم الناشئ الذي نشأ من الكلام السابق يقتضي ان يكون قولك
ما جاءني زيد لكن عمرو خطابا لمن اعتقد اسقاط المجيء عنهما بعد نفيك المجيء عن زيد قوله او كان المراد صرف حكمك
كله بل لما كان ما قبلها مثبتا دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله في حكم المسكوت بحيث يحتمل ثبوت
المسند له وعدمه كان المتكلم قال الحكم على الثاني ولا اتعرض للاول ومن قال ان الحكم على الاول كان خطاء
اراد ان تعرضه لاثبات المسند للاول كان كذلك لان ثبوت المسند له كان غير مطابق للواقع حتى
يلزم استفادة عدمه فانه تمام نقل احد له اكان ما قبل بل منفيا في هذا المبرد ويدل على صرف ذلك النفي عن
وجعله في حكم المسكوت عنه كما في حكم الاثبات بعينه وعند الجمهور يدل على ثبوت المسند للثاني وكون الاول
في حكم المسكوت فلا صرف للحكم على مذهبهم فكانه اختار مذهب المبرد وذهب جماعة الى ان النفي
في المتبوع محقق كالاثبات في التابع وعلى هذا المذهب يكون بل مفيدة للقصر كما سيجيئ في المتن بعد مباحث
واما اذا افادت كون الاول في حكم المسكوت فلا تفيد قصرا اذ لا بد فيه من حكمين اثبات
ونفي قوله او كان المراد الشك فيه اي شك المتكلم في المسند اليه هل هو الاول او الثاني او تشكيك السامع
في ذلك فان التشكيك قد يكون مقصود الغرض يتعلق به قوله على قول الجمهور على ان اي حرف تفسير
وما بعده عطف بيان لما قبله وهو نداء ان ائمة اللغة يفسرون بالضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد وفصل والضمير
المجرور بلا اعادة الجار وان كان سائر الحروف العاطفة تقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري
بالواو والفاء فقيل بكلامه نظرا الى ان التشريك في الاعراب بتوسط حرف قوله وفي العطف اي في بيان
مباحث العطف مقصود على ما ذكرناه بل سيأتيك في باب الفصل والوصل فوائد خصوصا
في العطف بالواو وقال المص للاسيما يرفع ما بعده تارة لو اسطة اخذها موصولة او بجر اخرى باخذ ما زائدة
وقد ينصب بوجه بعيد يعني بان يجعل ما نكرة غير موصوفة وينصب ما بعده بتقدير اعني او على التمييز ان كان
منكرا قوله واما الحالة التي تقتضي الفصل قوله اي يعقب المسند اليه المعرف كما يسمى فصلا قوله تخصيصه اي تعيين

الفصل والمتكلم مستقر بالمسند اليه يعني جعل خاصا بالمسند اليه لا يتجاوزه الى غيره وانتشر ما
امثلتها وقدم المعرب لانه الاصل في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا باللام او افعل من لا معترضا
عن صيغته او غير معتبر او فعلا مضارعا فاورد امثلتها وقدم المعرف لانه الاصل فان اريد بالمنطلق
الجنس كان التخصيص مستفادا من اللام وافاد الفصل تأكيد ذلك التخصيص وان اريد به المعهود
كان التخصيص مستفادا من الفصل وحده ولا استبعاد في جريان التخصيص قلبا او تعيينا في المعهود
وقد صرحوا بان الفصل يفرق بين النعت والخبر ويفيد تأكيد ثبوته للمخبر عنه وقصره فيه واما نحو قولك
الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى فقصر المسند اليه فيه على المسند مستفادا من اللام على طريقة قولك
المنطلق زيد وضمير الفصل قد تجرد ههنا عن معنى القصر وافاد تأكيد ثبوت المسند للمسند اليه فما توهم
من ان الفصل قد يفيد تخصيص المسند اليه بالمسند او تأكيد تخصيصه به فليس بثبت والتخصيص
في الامثلة الباقية مستفاد من الفصل اذا لم يجعل تقديم المبتدأ على الخبر مفيدا للحصر في الخبر فيه فكان
الاولى به ان يمثل بما يكون نصا في الفصل نحو قولك كان زيد هو القائم بالنصب فان كلمة هو في الامثلة
المذكورة يحتمل ان يكون مبتدأ خبره ما بعده قال واما الحالة التي تقتضي تنكيره قوله اي تنكير
المسند اليه فهي اذا كان المقام مقام اي موضع ذكر الكلام للافراد اي لجعل المسند اليه فردا مما دل عليه
لفظه اما شخصا او نوعا فان كان اسم الجنس موضوعا للماهية بقيد وحدة شخصا او نوعا فاطلاقه عليهما
ظاهر وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كان الافراد الشخصي او النوعي مستفادا من القرائن و
قوله شخصا او نوعا نصب على المصدر اي للافراد افراد شخص او نوع او على التمييز اي للافراد من حيث الشخصية
او النوعية قوله اي من نوع من الماء حمل تنكير الماء على النوعية فكان تنكير الدابة كذلك فيقول انك
الدابة اراد به نوعا منها وان كان المتبادر منه الشخص قوله او من ماء مخصوص اي من نوع مخصوص من
الماء وهي النطفة فاعتبر نوعية الماء هي وجعلن احدهما اضافة الى نوع من الدابة والثاني اعتبار كونه
نطفة فانها نوع من الماء ممتاز عن سائر انواعه ولم يتعرض لجعل التنكير في ماء ودابة للافراد شخصا لانه لا يلائم
قوله منهم من يمشي على بطنه الاية فانه يفصل للانواع لا للاشخاص ولا حاجة الى ان يجعل ماء او دابة
مسند اليه بالتأويل لان المثال للمقام الافراد الجاري في غير المسند اليه كما عرفت في نظائره قوله
غير صالح للتعريف اي لا يصلح المقام لتعريف المسند اليه لان المتكلم لا يعرف تعيينه بل انما يعرف منه
القدر الذي يعبر عنه بالنكرة وذلك اما على سبيل الحقيقة او بطريق الادعاء وتجاهل حقيقة على
سنده اي اسمع عنك معرفة اسماء حقيقة لا له الا باسما وجملة بمعنى الا وجه قوله وتجاهل عطف

عـ قوله لا تعرف منه حقيقة وفائدة هذا التجاهل والايذان بحقره وعدم الاعتداد به ...
بحضورهم وذكر كذاب بعد مفتر مبالغة ومتقاربا اى متحاميا محترزا حال من فاعل قلت وقوله كانك لا
بيان للتجاهل الذى تضمنه قوله قلت هل لكم فى حيوان او حال اخرى من ضمير المخاطب اى قلت متجاهلا انت
بمن لا يعرف هو ولا صحابه منه الا تلك الصورة اما عدم معرفتك فمن التنكير واما عدم معرفة اصحابك
فمن قولك هل لكم لان معناه هل لكم رغبة فى معرفة حيوان كذا فادلكم عليه قوله ولعله متعلق بمعنى قوله كانك
لست اى لا نظر عدم معرفتكم به حرج اى محملا كونه عندكم اشهر من الشمس قوله وعليه اى وعلى التجاهل والى
ما يكون فى المسند اليه كان المثال الى اعنى هل لكم فى حيوان ايضا كذلك وآكتم فى التعريف وكل
ممزق اى كل تمزيق وترك الفاء فى الجزاء اى انكم لفى خلق جديد لانه بمعنى تجدد خلقكم عدل الى الاسمية للدلالة
على التحقيق قوله كان لم يكونوا اى قالوا ذلك فى حقه كانهم لم يكونوا يعرفون منه قوله والى سحر اى التجاهل
لاشتماله على نكتة بهية تستميل النفوس يجيبها ما لك سحر البلاغة والمنصرف وتضعيفه حيث اراده
وان شئت ان تعرف كون ذلك قابل لفظ كان وما قبله ايضا اعنى ما لك صور قامقوله لانه حكى
ماذا ترى اى ما سر لطائف عجيبة اشتمل عليها لما ظرفها وذلك لان التجاهل هنا دل على انها ولست
فخلت الى الارض وما عليها تغيرت عن حالها ودهبت نضارتها فجعله فى تحت هذا الموضع
اى انحبو من وبابكم قابلة ما لك صور فانك لم تجزع او على انها ذات تنعم ان المصيبة تجاوزتها
حد المعهود فى المصاب حتى تجزع لها كل شجر وحجر فانكرت كون هذا الشجر صورة ما شدة جزعه فوقط
حزنه قوله او الاستبخار عطف على لفظ كان وفى العدول عن الاستفهام الى الاستبخار على الوارث وكرعلام
الغيوب اصاب سحره لدلالته على ان الاستبخار ليس على حقيقة واختيار او على الواو واشعار بان كل واحد
من المثالين كاف فى التنبيه على ما ذكر من ان سوق المعلوم مساق المجهول الى سحر البلاغة ولا سبك
انهم لا اخبرو بانكم لو توليتم تفسدوا فى الارض وتقطعوا ارحامكم وتبين لكم ذلك الاستبخار
والصم والعمى لا ستد غضبهم وطارة الباطل ولم يذعنوا للحق تعدل الى صورة الاستبخار ولفظ التوقع استدراجا
لهم الى الاعتراف بالحق وتليينا لسورة جماحهم قوله متضمنا حال من الاستبخار والتعريض المقصر يتقصيرهم
من امر الدين ورقاوة العقد ضعف الاعتقاد ذوا عيا حال من الاستبخار ايضا قال نص عليه مفعوله لما
بهما كانا كل معوه موه ان تتوقع مفعول داعيا وان تفسدوا فاعل تتوقع الى استشهد اعليهم ان تتوقع
الافساد وتقطيع الارحام من امثالهم وان توليتم شرطا معترضا بين تتوقع وفاعله جزاؤه مضمونها
ما قبله واعطف على توليتم لغدا لئلا تتوهم انه من التولى بمعنى الاعراض ... مفعول له لمقدره

تقاربهم ... فتحا على الاحوال تحرصا وتباعدوا انواع التقال والتهالك شدة الحرص كما ان يوقع نفسه
فى الهلاك قوله ليهيج متعلق بالاستبخار الى المنع وهو تكمله اختاره على التصريح اى الاستبخار على الوجه المذكور من
التضمين والتنكير ليهيج بهم اى ليطلعهم التامل فى المتوقع الذى هو الافساد والتقطيع على ما يترتب على ما تضمن
ذلك المتوقع وهو اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم بمعنى استبعادهم واتسامهم بكونهم
ملعونين صما عميا حتى يوصفوا بذلك فى الالسنة قوله لئلا يلبسوا متعلق بالاستبخار ايضا فهو علة للمعلل بالعلة السابقة
اعنى ليهيج وجعل علة له انه حمل من له اعراض وما له اكان زائده اولى كما فى قوله حتى لا اسلكوا نهم فى قلت بذلك
سبيلا كما تقطر ذاتها له التبس او على ما صرح به الميدانى وقد تحال الفاطرفه والعامل فيها لئلا يلبسوا وصلة من تقدر
اى لئلا يلبسوا الفا عرض وقيل جرا او محذوف فى الشرطه حيلا اى لما لا اعرض لهم لم يلبسوا جلد النمر وهو ركيك
جدا وجاز ان يقدر الجزاء من الاستبخار فى ذلك قوله على سبيل النصح يعنى ان التعريض لما كان على وجه النصح
والارشاد الى الحق برفق لم يكن موجبا للغضب بخلاف ما لو كان على وجه التعيير والعدول الى الطريق الا بلغ
فانه يكون اشد اغضابا والهابا ولبس جلد النمر عبارة عن شدة الغضب فان النمر علم فيها وكذا انعلات
الحالق عبارة عنها والحلاق باطن الجفن وان لا يقلب عطف على لئلا يلبسوا قوله واما لانه لا طريق لك عطف
على قوله اما لانك لا تعرف منه فصل كون المقام غير صالح للتعريف الى امور اربعة امام وكد ان لا يعرف
السامع من المسند اليه الا القدر الذى يعبر عنه بطريق التنكير والتام نظيره فى مسلك الاول على قياس ما مر فى الموصول
كان يقول اما لانك لا تعرف منه الا انه او سامعك لقصده اوله حديث التجاهل المخصوص بالمتكلم والثالث
ان هناك ما نعا يمنعك من تعيين المسند اليه كارادة الابهام على السامع وتاتى الانكار لدى الحاجة والتحرز
عن التطير بالاسم الذى يعينه او عن نقل عنه والرابع ان المسند اليه فيه منتاز من جهة الارتفاع او الانحطاط واصل
الى حد يوهم قصور العبارة عن تعريفه وتعيينه ثم مثل لهذه الاربعة بجملتين المسند اليه فى احدهما مبتدا وفى الاخرى
على حاله وقولهم شرا هر ذا ناب من الاعتبار الاخر قوله اى من الوصول الى حد لا يمكن معه التعريف او ادراكه
شر عظيم بلغ من كمال العظم حدا لا يكتنه كنهه فهو من قبيل ارتفاع الشان قوله فى مثل هذا التركيب اى مثل قولهم
شرا هر ذا ناب وهو ما كان المسند اليه فيه مبتدا نكرة وخبره فعلا له قوله وكذا قولك الا هو الصالح
للاعتبار الاخر الا انه من قبيل انحطاط الشان فقولك عنده شيء اى عنده شيء قليل حقير فيلزم تحقير مقدار
ذلك الشخص فى ذلك النوع وتحقيقه يدل على القلة والحقارة من وجوه بليغه هى الكلام ... والنكير العارض
ولا تخذوه فى ذلك لان القلة ... تفهم من اجتماع الدوال الثلث ان القلة والحقارة وكذا الحال فى فقط
... اى وهى الانسان الاخر ان بطن الاطنا اى طنا قليلا مستحقرا والمعنى لا نظن بالساعة شيئا من الظن

الاطناب ضعيف لا اعتداد به قوله وقول ابن ابي السمط مبتدا خبره منه العطايا من الاعتقاد خبر العطايا
ولو عطفه على ان يطلق الاطناب لاغناه عن تكرير منه الا انه راعى التأدب فلم يظهر انه سلك في نظر العطايا الى
استغناء على قسمي الاعتبار الاخر اعني الارتفاع والانحطاط فاورده جملة على حدة وفائدته لفظ العطايا الاشارة الى
ان التصغير فيه قوله ومنه ان يطلق للاعتبار الاخر اي التحقير لخصوصية نحو قوله تعالى ان يتبعون الا ظنا اي غاية الوقف الموقوف
والاقتضاء يتعدى الى مفعولين يقال اقتضاه الدين قوله حاجب الاول رفع حاجب للحكاية فجر الاول لكونه صفة
للمضاف اليه وجازه فيه صفة لكونه معرفة لقصد الى المعهود الا انه ترك اللام رعاية للحكاية وان اريد اللفظ
كان المضاف نكرة لانه لم يقل بهذا اللفظ لا لانه علم على ما توهم من ان وضع لفظ لمعنى يقتضي وضعه لنفس
ذلك اللفظ علما له فانه باطل قطعا لان الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة التي
اريد بها انفسها في اجراء احكام الموضوعة عليها بلا فرق ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يلتفت اليه قوله و
قال الله تعالى جملة فعلية معطوفة على الاسمية التي هي قول ابن ابي السمط منه وحمل تنكير غشاوة على التهويل والتعظيم اقتضى حق المقام
من حمله على النوع اي على غشاوة من نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله على
ما ذكره الكشاف قوله هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حمل اللام في القصاص لتعريف الجنس
لانه المناسب للمقام دون العهد والحكم المتعلق بجنس القصاص جنس من الحكم فالمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم
الذي هو شرعية جنس القصاص حيوة عظيمة هي حيوة الجماعة الذين خلصوا عن القتل بتشريع القصاص او نوع من
الحيوة واللام في المكان متعلق بالارتداع وزمان لفظ مكان يعجم للعلم اي لمكانته ومنزلته وقوله او ما ترى بان
لكنفه حصول الحيوة بالارتداع المتفرع على العلم بالاقتصاص والاول من مفعولي ترى متروك لعدم القصد الى
معين وثانيهما الجملة الشرطية وجواب لا يكف تسلم وفاعل او في ضمير الاقتصاص او تذكره وقوله فيتسبب
عطف على يسلم وفاعله ضمير الارتداع قوله ولطف طلب التعظيم قدم الجار على عامله اعني قال تنبيها على اختصاص
المثال بالتعظيم كانه يقدم الجار في المثال الذي يليه على اختصاصه بخلاف التعظيم والتهويل التي جعلها بالاحرى
وعطفه على التعظيم لجريه مجرى التفسير دون موقع الحال الى قال ذلك متجاوزا ان يقول ولا شك ان
المتبادر من قوله ولخلاف ذلك هو التحقير المقابل للتعظيم لكن لا سبيل الى حمل التنكير في رضوان من الله
للتحقير بل هو للتقليل الذي يقابل التكثير كما صرح به حيث فسره بقدر يسير من رضوانه ولما كان
التقليل مستلزما للتحقير غالبا جعله مقابلا للتعظيم والتهويل فقال اولا ولخلاف ذلك وفسره بجمع التقليل
كما عرفت وقال ثانيا واما الخلاف اي خلاف التهويل فسره بالضآلة قال نفيا ان من عذاب الرحمن
اي قدر يسير منه وهو في الاصل ما تنفيه الريح من التراب ويجويه اصول الشجر والذي ذكرناه

ما قيل من انه لم يفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل مع ظهور الفرق لان التعظيم والتحقير بحسب المنزلة
والرتبة والتكثير والتقليل بحسب العدد والكمية وقوله قصدا الى افادة حال عاملها قال قوله المعنى رسل جملة وقعت
خبر المبتدا الذي هو قوله وان يكذبوك والعائد محذوف اي مثناه وفي بعض النسخ المعول عليه وقال وان
يكذبوك وهو ظاهر وهذا المثال يشتمل على قصد التكثير والتعظيم معا الى الاول اشار بقوله ذو عدد كثير
والى الثاني بقوله والآيات الى قوله وعزم واما قوله وما اشبه ذلك فعطف الانسب ما جرى
عادة من ختم الآيات بالتفهمات ان يريد به ما اشبه ذلك المذكور من مقتضيات التنكير كقصد
العموم في قوله علمت نفس في تمرة خير من جرادة والانسب بسياق الكلام والعطف بالواو ان يريد
ما اشبه ذلك من جهات تعظيم الرسل في الفضائل من مقتضيات التنكير حتى يعم الجميع والتنكير
في قوله علمت نفس للتقليل الا انه تقليل لا يعادي لان المقصود استقلال الكثير في مقام الكبرياء والتنكير
في تمرة للافراد النوعي والعموم مستفاد من تساوي نسبة الخبر الى افراد الجنس كما قال واما الحالة التي
تقتضي تقديمه على المسند فهي متى كان ذكره اهم قوله اي من ذكر المسند فتقديم المسند اليه لذلك على
المسند قال سيبويه في ذكر الفاعل والمفعول كانهم يقدمون الذي هو عندهم اهم وهم ببيانه اعنى وان
كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم وذكر الشيخ عبد القاهر ان الامر جاء مجرى الاصل في التقديم سوى العناية
الا انه لا يكفي ان يقال قدم للعناية بل لا بد ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى فلذلك شرع
المص في بيان وجوه الاهمية واختار لفظ ثم للدلالة على التراخي في الرتبة قوله اما لان اصله ان الراجح في المسند
هو تقديمه على المسند لان المسند صفة او حال من احواله فيكون مقدما عليه طبعا فيناسب ذلك
في اللفظ اذ لم يكن هناك مانع كما في الفاعل فان كون الفعل عاملا منع من تقديمه عليه قوله في هذا المعنى
الى هذا ان الشيء يقدم عليه لانه كان اصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه وقد فصل في آخر الفن الثالث وبين
الى ذلك كالمبتدا المعرف وذي الحال المعرف الى آخر ما ذكره هناك قوله واما لانه متضمن للاستفهام كان الاولى
ان لا يتعرض له لانه في قانون النحو كما تعرض لانه في مباحث العطف وكانه نظر الى انه من احوال المسند
في الكلام وان لم يكن خبرا فاورده ههنا على طريق ايراد الامثلة من غير باب المسند اليه قوله وسيقرر في الفن
الثاني اي سيقرر هناك الوجه في اقتضاء تضمن الاستفهام التقديم وهو اشارة الى ما ذكره في آخر باب
الاستفهام من انه طلب والطلب مما يكون لما يهمك ويعنيك الى قوله فلا يعجبك كلمات الاستفهام صدر
الكلام قوله واما لانه ضمير الشان القصة هذا ضمير راجع الى حكم خبر هذه الذمين فيجوز ان يعتبر ان ذلك
تذكير الضمير الا ان الاستعمال على انه لا يؤنث الا اذا كان في الجملة التي تعقبه مؤنث

غير فصل كقولك هي هند مليحة وتحاكي عن فواعل قرب بمعنى تعرف كقوله ... وتحتي جهل اي
والبعد قرب تعرف السر وتبهم تعرفا اتصال الموعود بالقرب او بمعنى على كقوله وترجح الفتى للجزء ما
ان رانه عن الحسن جزاء الابراء الى زيد اي تعرف السر كما هي قرب وقد صح بهذا السر في
المصير موضع المظهر حيث قال متى لم يفهم السامع من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون تحرز
المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهو السر في التزام تقديمه قوله لما ورده اي ورد الخبر السامع او ذهنه
ولا يخفى ان التشويق الى الخبر انما يظهر لو كان في المسند اليه طول يتقوى لما اشتمل على امر عجيب فلذلك
اورد في المثال عطف البيان والصفة والكتابع في الاستعمال كون الفاعل الصانع كذا عن اوصاف
ذميمة كالسارق والزاني لكنه كني عن الصفات المحمودة كالفاضل البارع والحبر هو صدوق ورجل يوطئه له
وفي ذكره مبالغة كان رجل صدوق معدود من الرجال الصدق قوله وهو احدى خواص تراكيب الاخبار في
باب الذي لم يقل تراكيب باب الاخبار بالذي على ما هو المشهور لئلا يتوهم كون الباء صلة للاخبار فيحتاج
الى دفعه بانها للاستعانة وانما جعل التشويق احدى آثار هذا التركيب وخواصه الاضافية فله خواص اخر
كالقصر وتأكيد الحكم والاجمال والتفصيل قوله كالذي اقلت اي كالتشويق الذي يحصل في اقلت ويدل نصب على الحال
ومؤول بالنكرة من المفعول هو الذي زيد هو منطلق ولا يبعد ان يجعل في مكان ظرفا مقدرا كما ذكر في نصب سوى
في الاستثناء حيث لا الاخبار عن المسند وثانيها الاخبار عن المسند اليه المضاف فاحذفا مع ما اضيف اليه
لا يمتنع الاخبار عن المضاف وحده وثالثها الاخبار عن المضاف اليه وحده قوله وهو التشويق الى الخبر
السبب يدل انهم ما التزموا في هذا الباب التشويق الى الخبر التزموا تأخيره لو قدم لم يتصور التشويق
حصر سبب التزام تأخير الخبر في التشويق لان العمدة الكبرى من خواص باب الاخبار بالذي هكذا تقدم المبتدأ
عليه لا على قصد تأكيد الحكم والاجمال والتفصيل قوله وامتناع اي وهو السبب في امتناع الاخبار عن ضمير الشان
وذلك لان ما يخبر عنه في هذا الباب يكون خبرا والتشويق يوجب تأخير الخبر في هذا الباب فلو ...
ضمير الشان لاوجب تأخيره وهو ممتنع فالتشويق بتوسط ايجاب التأخير صار سببا لامتناع الاخبار عن ضمير الشان
قال والمراد بالاخبار في عرف النحويين ان يقول يريد ان هذا بحث نحوي لكنه لما جرى ذكره وكان مشتملا على
مزيد دقة وغموض اوردناه استطرادا قوله الى الاسم تثبت في الكلام اي سواء كان منصوبا او مرفوعا
فعلا او عمدة فان الاخبار جارية في الكل لو امكن فيه رعاية شرائطه قوله في محله اي موضعه الى اخر الكلام ويجعله
خبرا قوله واما اذا كانت فعلية فلا يخبر ما عداه صلة للذي او للالف واللام ... في اشارة الى ان الموصول
مجموع الالف واللام لا اللام وحده كما اختاره سيبويه في حرف التعريف ... صلة ... عنه

من فاعل نحو خلقه او خيبة ولفظه في ذلك اشارة الى المذكور اعني الخلقة والوضع ومثل منصوب على انه
بدل مما افادك قوله وان الضمير لا ينصب مفعولا الاولى ان يقول بدله وان الضمير لا يعمل فيعلم منه امتناع الاخبار
عن الاسم العامل بدون معموله سواء عمل فيه الرفع او النصب او الجر وكانه نظر الى المثال الذي يورده لامتناع اعمال
الضمير اذ هناك يلزم نصب للمفعول قوله ليتحقق جميع ذلك الى ليتحقق كونه الاخبار مما يصح ان يخبر عنه وامتناعه
فيما لا يصح قوله وعن الذباب الذي ظننه وان اخبرت باللام عن الذباب قلت الظانه انا بطيرة الجو
فعضب ابا زيد الذباب في الجو قلت الظانه انا الذباب يطير فيه هكذا بتبرز ضمير الفاعل في المحل
لاجراء الصفة على غير من هي له قوله ولا الخبر عطف على قوله ليس قوله مما كراهي زيدا ... ومما وجب من باب
ظن لي زيدا فاما لان الحال بهما من تتمة المبتدأ قوله واما لان يقوى عطف على قوله واما لان في تقديمه تشويقا وقد
يقال لما كان تقديم المسند اليه يفيد التشويق الى الخبر او تقوى اسناده اليه او نحو ذلك من تعظيمه كما سنذكره كان ما
جعل امثال هذه حالات مقتضية للتقديم بلا توسط الابتداء اولى من جعلها من اعتبارات الائمة بناء على ان تقديمه
لما كان مفيدا لهذه المعاني كان ذكره اهم من ذكر المسند ولعل المصنف لم يرجحها في تلك الاعتبارات رفضا
لضبط التقديم وحصره في الاهمية قوله على الظاهر اي يقوى اسناد الخبر الى المسند اليه حال كون الكلام مجرى
على ظاهره وهو ان يكون المقدم كما مثلنا فيما عرفت مبتدأ خبره ما بعده بلا اعتبار تقديم وتأخير فيقوى
الاسناد لتكرره واما لو اعتبر كونه في نية التأخير ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص وقد صرح في بحث تقديم
المسند بان مثل ما عرفت يجري تارة على ظاهره وهو ان يكون انا مبتدأ وعرفت خبره فلا يفيد الا
تقوى الحكم واخرى على ان اصله عرفت انا فيفيد التخصيص وقد يقال ان المراد ان التقوى بناء على الظاهر دون التحقيق
لان مبناه على تكرر الاسناد والخبر بانه ليس فيه المسند الى الضمير الا في بعضه اولا ويرده الى الضمير ثانيا ولا يخفى ان ذلك الصرف
بناء على الظاهر واما الخبر في الحقيقة هو الفعل مع الضمير وليس اسناد هذا المجموع مكررا الامر حسب الظاهر
هو ان اسناد الفعل الى الضمير بمنزلة اسناده الى المبتدأ قوله يصلح للتفاؤل اراد به ما يشمل الخبر والنثر
والمشهور تخصيصه بالخير ويستعمل في الشر التطير قوله فيقدم اي لما كان الاسم يصلح للتفاؤل فقصد التفاؤل فيقدم
الاسم الى السامع بتقديمه على المسند ليتفاءل فيحصل السرور ومساءة وذلك لان التفاؤل والتطير انما يكونان
بمستهل الكلام لا بما يذكر في اثنائه فيبطل ما توهم ان التفاؤل حاصل قدم الاسم او اخر فالمقتضي لتقديمه تعجيل المسرة
او المساءة بتعجيل التفاؤل وانما قال في دار فلان دون دارك لئلا يتوهم ان المراد تفاؤل المخاطب بحصول
سعد في داره فانه تفاؤل متعلق بمجموع الكلام وليس يقتضي تقديم المسند اليه انما يقتضيه التفاؤل الحاصل
بمجرد سماع اسم سعد وقال في المثال الثاني في دار صديقك ليجتمع في التطير الحاصل مجموع الكلام مع التطير المتعلق

ببيان اسم المسند اليه فيزداد الالتذاذ فتأمل وكن على بصيرة قوله واما لان كون [illegible] هو المطلوب
يريد بيان ان الاتصاف بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث لا [illegible] المتصف المشتمل لم يكن هو المطلوب من الكلام الخبر
الاخبار لحصول الفاعل الاول بمعنى خبر المبتدأ والثاني بمعنى الاخبار وههنا بحث في ان الاستمرار في قولك الله
يشرب ويطرب وكذا في قوله تعالى الله يستهزئ بهم ليس مستفادا من التقديم بل من المضارع فانه يفيد
الاستمرار التجددي اذا كان هناك قرينة كما في قوله لو يطيعكم في كثير من الامر وقوله فويل لهم مما كتبت ايديهم
وويل لهم مما يكسبون وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وههنا قرينة دالة على ان المضارع للاستمرار ومن
ان كيف اجاب بان ههنا [illegible] عن الحالات المستمرة في اكثر الاوقات في قولك الله الى موصوف المسند اليه
بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصف الخبر له وهما اعتباران مثلا زمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام
في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب
وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد قوله واما لانه يوهم اي لان المسند اليه لا يزول عن خاطرك
فهو يسبق لسانك كقولك صالحك [illegible] او انه يستلذ بحيث يكون فيجري على لسانك مقدما كحبيبي
اشتاقه قوله واما لان تقديره يبني انباه التقدم في الذكر عن التعظيم والتقدم في الشرف على المناسبة متعارف
الا ان المناسبة ههنا هو الخبر وبيان شرف المبتدأ [illegible] ما يلتفت اليه فكانه اراد ان الافتتاح في صدر الكلام
لما كان [illegible] تلك الطريقة المتعارفة انبأ عن التعظيم وشرفه في الجملة قوله والمقام يقتضي ذلك [illegible] لما هو
معتبر فيما تقدم وتأخر قوله زيادة تخصيص لم يرد بالتخصيص في الثبوت اعني القصر لانه لا يناسب هذا المقام بل
التخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر لكن يرد ان التخصيص بهذا المعنى حاصل بلا تفاوت قدم المسند
او اخر فلا يكون بتقديمه مفيدا الزيادة في هذا التخصيص [illegible] الزيادة [illegible] فيما يتكلف له
ان القصر لو كان موهوما الاحتمال ضعيف ان يكون مسندا الى غيره ثم فاذا ذكر القصر تخصيص الاثبات [illegible] بعد
بهذا التوهم وما قدم القصر تخصيص الاثبات [illegible] عن ذلك الاحتمال فكان تخصيص الاثبات به بعد
بالتقدم وازداد به وتبادر من اراده زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم بسبب تكرار الاسناد فليس
يبني لان هذا موضع تقوى الاسناد [illegible] وهو انما دام يذكر في مقتضيات تقديم المسند اليه التخصيص
الحصر [illegible] كما ذكره من مقتضيات تقديم المسند فقيل ان لفظا اما مثلا [illegible]
المذكور عنده تابع قدم على متبوعه باق على حاله لاسناد اليه [illegible] ظاهر [illegible] بان حمل التخصيص
ههنا على القصر [illegible] عدم الظهور في المثال [illegible] تكلفا ودعوى [illegible]
[illegible] قوله كلمة [illegible] وما انت علينا بعزيز [illegible]

٤٥

وهو الوثوب والحركات جمع خائف من الخفة وصفهم بالمضي في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث
لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجالس وبالاسراع بانفسهم في حومة الاضياف وقرانهم قوله
[illegible] خفوف اي يحل اكتسابها وذلك لانهم [illegible] سيوفا فالاولى تقديم المسند اليه [illegible]
ولانهم جلوس لا احتمال تقديره [illegible] والباء [illegible] زائدة ومعناه كانك وهو مبتدأ خبره ان يعلوا
والمضر من اضر اي مال كثير او من اضر اي [illegible] بازواج والمسيخ بالخاء المعجمة من الرجال من لا ملاحة
له ومن اللحم ما لا طعم له والمليح بالمعجمة الضد [illegible] قوله الا انت حلو ولا
انت مر اي لا انت نافع للاولياء ولا ضار للاعداء بل انت ملحق بالعدم كرر المسند اليه ليثبت له
كل واحد من المسندين على حدة مبالغة قوله او لاشباه ذلك يروى بالنصب عطفا على زيادة
تخصيص وبالجر عطفا على لانه يتعدى واما الاشباه ذلك في الاول ظهر واما ما كان في تلك
الاشباه مثل ان تقصد في ابتداء الكلام الى تحقيره [illegible] او الترحم عليه نحو [illegible] المسكين
او تحذير السامع منه نحو الاسد واقف ههنا والضابط ان كل موضع يصلح لاسم المسند اليه لفائدة
يحصل افادة تقدم قال واما اي لالتي تقتضي تأخره عن المسند فهي لان اشتمل المسند على وجه من
وجوه التقديم قوله لا تنكبك ان ما يقتضي تقديم المسند يقتضي بعينه تأخير المسند اليه وبالعكس فلذلك
احال ههنا تأخير المسند اليه على ما يقتضي تقديم المسند واحال هناك تأخير المسند على ما يقتضي تقديم
المسند اليه لكن يرد عليه ان المسند اليه قد يؤخر لسبب في نفسه بلا نظر الى ما يقتضي تقديم المسند مثل
كون اسمه مما يتطير به وكالقصد الى استحقاره او كونه قليل الحضور في الذهن وكذا يؤخر المسند لاسباب
ما ذكر فلنا تأخير ما يؤخر اسباب مغايرة لجهات تقديم ما تقدم عليه وكان المص لم يلتفت اليها لقلتها
وخفائها او نظرا الى اندراجها في جهات التقديم بنوع تكلف فيقال مثلا كون المسند اليه مما يتطير به
يقتضي تقديم المسند [illegible] للضبط باحالة تأخير كل منهما على ما يقتضي تقديم الاخر قوله واما الحالتان المقتضيتان
لاطلاق المسند اليه او تخصيصه الظاهر ان يعطف بالواو ليكون مقابلا للمسند [illegible] لو ليس
لكل واحد من اطلاق المسند اليه وتخصيصه حالتان تقتضيان [illegible] او بمعنى الواو وذلك لانه كما
[illegible] الاباحة التي معناها جواز الجمع استعملت في معنى الجمع كالواو على ما نص عليه بعض المحققين ومن
البين في ذلك قول الشاعر [illegible] او كسر عظيم من عظامه وقيل [illegible] في اللف الاجمالي
[illegible] كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى لان الذي وقع عليه اتفاق
القولين هو احد الامرين والموكول الى السامع هو التعيين فكذا ههنا [illegible] الحالتان في اقتضاء
[illegible]

احد الامرين لانه اقتضاهما معا وقوله حال التنكير متعلق من حيث المعنى بكل واحد من
قوله استغنيت عن التعريف فيها اي استغنيت في الحالتين عن التعليم فقد عرفت ان المسند اليه
الموصوف بوجوه يجعله من جملتها الاضافة وتقييده بالتوابع لامور يقتضيها فاذا مهرت في ذلك وتوقفت ان اقتضى
تلك الامور يقتضي اطلاقا امكنك ان تعتبر امثالها في المنكر بلا احتياج الى تعليم وبقي بعض مرجحات التنكير
يوجب اطلاق المنكر مثل ان لا تتوقف منه سوى الاطلاق حصوله اوله عبا او ان لا يكون لك طريق الى التوقف
الزائد على الاطلاق لسامعك او يكون هناك مانع من التخصيص قال واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه
اقول عدل عن الضمير الى الظاهر في هذه الحالة وما قبلها لمزيد الايضاح فيها لكونها آخر احوال المسند اليه الجارية
على مقتضى الظاهر على ان اضافة مشابه بهم رجوعه الى المنكر قوله وانت تريد تقرير صوابه ونفي خطائه هذا في
الافراد ظاهر واما قصر القلب فالصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما مطلقا والخطاء هو التعيين واما قصر
الداخل عنده في الافراد فقد قيل الصواب فيه اعتقاد احدهما والخطاء عدم الترجيح منهما وفيه نظر لان عدم
الترجيح منهما ليس حكما حتى يوصف بكونه خطاء وانما جعل حكم السامع بان زيدا متمول او جواد حكما واحدا مشتملا
لصواب وخطاء نظرا الى انه حكم بكونه جامعا بين الوصفين وان كان في الحقيقة حكمين احدهما صواب
والآخر خطاء قوله مثل ان يكون بالنصب حال من حكم منسوب وقوله مقول بالنصب عطف على يكون او بالرفع
اي فانت تقول واكتفى بذكر مثله من طرق القصر ولم يذكر الرابع اعني التقديم مع ان تقديم المسند يفيد قصر
المسند اليه على المسند بلا تغيير في وضعها ولان التقديم دلالته على القصر بالنحو لا بالوضع ولانه
سيذكر في تقديم المسند قوله وعلى الى على قصر المسند اليه لتقرير الصواب في نفي الخطاء والآية الاولى من قصر القلب
قررن فيه ما هو صواب من اعتقادهم بكون يوسف عليه السلام على هذا الوصف ونفي الخطاء الذي
هو تعيين البشرية والثانية من قصر الافراد لان الظاهر من حال الانسان وان كان كافرا اجتماع الاثنين
والافساد ونهيهم عن الافساد لا ينافي ذلك وقوله مقصورون على الصلاح مبني على ان الاصلاح
صلاح وقوله لا ينافي هما امر سواه فيناسب قصر الافراد كما ان لا تخطئا لا يناسب قصر القلب الا ليس من
تجاوزه بترك صفة الملكية الى البشرية قوله ثم ليس هو كلامهم للتراخي في الرتبة فان عدم اختصاص القصر بما بين
المسند اليه والمسند وشيوعه فيما بين غيرها كالفاعل والمفعول وذي الحال والحال الى غير ذلك
ارتبة من جريانه فيها قوله وله تفريعات كانقسامه الى الافراد والقلب والتعيين وتطرق متعدد لها
شروط واحكام مختلفة ولا شك ان الاولى فصل للقصر مع تأخير مجمله على ما هو الغالب لتقصد
ان يتوجه اليه القصد على حدة مع فراغ بال فيكون ذلك اقرب الى الوقوف عليه من ان يلاحظ جملة

او يورد مفصلا في اثناء مباحث قانون الخبر قال واعلم ان جميع ذلك اقول اي جميع ما ذكر من
مباحث المسند اليه هو مقتضى ظاهر الحال فان قلت قد تقدم من الامثلة ما ليس على مقتضى الظاهر
كقوله اولئك على هدى واولئك آبائي وهذا على الحذف فان اسم الاشارة فيه وضع موضع الضمير لتقدم ذكر المشار
اليه قلت لعله نظر الى ان الاعيان اذا ذكرت صارت بمنزلة المشار اليه حقيقة فاسم الاشارة هناك في موضعه
بخلاف المعاني اذا ذكرت كان حقها ان يعبر عنها بالضمير فاذا عبر عنها باسم الاشارة فقد وضع موضع الضمير ثم انه اشار
الى بعض صور اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر اشارة الى كيفية سلوك طريقه ولما كان بعض الصور المشار
من قبيل الالتفات استقل به وبسط الكلام فيه لانه فن من فنون البلاغة لشيوعه في الكلام نعم المسند اليه
وغيره وله فائدة عامة ولطائف معان تختص بمواقعه قوله اما لانه اختص بمزيد تفضل اسباب كمال العناية
بتمييز المسند اليه مثل ان يختص بحكم بديع فيعتني بتمييزه ليعلم ان هذا المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب الشأن
كانه قوله كم عاقل عاقل اي كامل في عقله اعيت اي اعجزته مذاهبه اي طرق معاشه فليس يهتدي
اليها وجاهل جاهل اي كامل في جهله تلقاه مرزوقا وهذا اشارة الى ما ذكر من كون العاقل محتاج الحال
والجاهل فارغ البال وقد اختص بحكم بديع هو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا اي مبطلا للكفر نافيا
للصانع الحكيم او قائلا بان الهين خالق الخير وخالق الشر قوله او لانه قصد التهكم قد يقال قصد التهكم بالسامع
والنداء على كمال بلادته او فطانته اولا على الظهور لا يقتضي في منها كمال العناية بالتمييز فلا يكون من اسباب
بل يقتضي اسم الاشارة ونحوها قصده كمال العناية بالتمييز ام لا ويجاب بان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييز كامر
ولا شك ان التهكم مثلا بزيد يوهم بان التمييز فاذا قصد التهكم اعتنى بالتمييز فقصد اكمل التمييز فاورد اسم الاشارة
وقوله اصلا مبالغة في اسعال الناس الحجة حتى يكون المبصر هناك بمنزلة فاقد البصر في عدم صلاحيته
الخطاب بالاشارة الحسية فيعلم قصد التهكم بلا اشتباه قوله او قصد له عما اعاد الفعل لطول الفصل ولان
التقدم متعلق بالسامع وهذا بالمسند اليه تعاليت اي اضطربت العلة المرضى وانجى من نجى الكسر
اي خرابه وقد بين حال او استئناف وقد ظهرت استيناف آخر وذلك واقع موقع الضمير الراجع الى
الفعل لقاعا ظهوره كالمحسوس بالبصر قوله وما شاكل ذلك اي ذلك المذكور من اسباب كمال
العناية وهو عطف على لعلها وكان اختيار الواو على او لتفنن في العبارة مع التنبيه على عدم منع الجمع وادلة
تشاكل ما يفيده اسم الاشارة من بيان القرب والبعد والتوسط والتحقير والتعظيم قال ويوضع المضمر
موضع المظهر كقولهم ابتداء هو زيد عالم قوله اي كون الموضع في قولهم وابتداء مصدر لفعل في موقع الحال اي مبتدئين
ابتداء وقوله من غير جرى كائنا لابتداء ولفظا نصب على المصدر اي ذكرا لفظا او قرينة حال تقتضيه

عطف على لفظا يعني او نعتا وقد روي مجرورا عطفا على جزء فيبقى في لفظه ... حال

واخرى كقوله ام قوله على قول من لا يرى حال من نعم رجلا ونعم رجلا وانما انعم ... ان الضمير

على القول الاخر يحتمل ان يكون راجعا الى المخصوص كانه لم ... فعل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون

لان المخصوص متاخر عنه لا تعويل الضمير عليه مع الضمير المبهم قوله ليتمكن متعلق بوضع المضمر المستتر فيها

لما والبارز للضمير قوله المعقب الكلام اي اخذه قوله فضل تمكن في ذهنه لان الانسان مجبول على التوقف

الى معرفة المبهم وزمان تلقيه لما سبق اليه بعد الطلب وهذا الاستعمال في مثل نعم رجلا لا يعرف

السامع ان مثال ضمير الآية نكرة النكرة ومن ثم قيل ليتمكن متعلق بقوله وقولهم هو زيد عالم في مثله مليح فقط

وايضا بان قوله وهو التنبيه في الزام تقدمه يتعلق البيان مخصص بضمير الشان لانه الذي تقدم الوعد ببيان

بتزه اي التمكن في ذهن السامع فضل تمكن هو التنبيه في التزام تقدم ضمير الشان وزمان التمكن المذكور وما يتعلق

يتفرع عليه من التزام التقدم جار في كل ضمير بارز فسر بمظهر فالضمير في تقدمه للمضمر الذي وضع موضع المظهر والمبهم

الموعود داخل في السر المذكور قوله قال الله به استنباطا وعلى ان الفائدة هي تمكن ما يعقب الضمير فان ذلك

انما يظهر لو كان ما يعقبه ما يعتنى بشانه ويراد تمكنه كما في الآيتين حتى لا يصح ان يقال هو الذباب نظير

وهي التي ... قوله كما بوضع المظهر متعلق بقوله بوضع المضمر واراد بالمظهر غير اسم الاشارة بما سبق والمضمر

غير ضمير المتكلم بما ياتي من قوله وترك الحكاية الى المظهر قوله الا انه تمكين بعد تعين ان وضع المظهر موضع

المضمر يفيد تمكين بعين المظهر الذي اريد به بخلاف وضع المضمر موضع المظهر فانه يفيد تمكين ما يعقبه كما مر قوله ان

تسالوا الحق ... وضع الظاهر موضع ضمير الغائب والمخاطب ... لا اصل ... اياكم والمثال

لوضع المظهر موضع المضمر مطلقا فلا حاجة الى تاويل يجعل الحق مسندا اليه وكذا في تسمح خارج الباب مهما و

في قوله رجلا التنبيه من اول الامر على النعيم قوله يطره اي ولنظر قوله الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر حالية

ثبوت ذلك المظهر في خارج باب المسند اليه به على الخروج بهما دون قوله بذلك وردت رجلا ... ما

الحق تفتنا باعتبار انه وتذكر انه بعض المواضع مع عدم الالتباس في نحو منها وما انزلنا القرآن الا متلبسا

بالحق اي بالحكمة الداعية الى انزاله وما نزل الا متلبسا به ولفا فسر الحق الثاني بالا وامر والنواهي لم يكن مكن ...

فيه قوله وترك الحكاية عطف على بوضع المظهر موضع المضمر وانما افرد ترك الحكاية الى المظهر ليستثنى عليه صنعته ...

وفعل ينصب على انه مصدر يترك لانه فعل العبد كانه فعل ترك الخلفاء قوله خال الروعة هذا المقام يمكن له خوف ولا ...

وترتب المهابة لو اكان له خوف وانه ازدياده ... بينهما ... قوله المهابة يتعلق بما ... الحالة التي

تكون في قلوب الناظرين الى الملوك وترتيبها تقويتها بازديادها ... يجد ... عليهم ...

او نعوته بعطف على له خال الروعة عليه اي وعلى ترك الحكاية الى المظهر لتقوية داعي المامور فان لفظ الذي ينبئ

عن كمال القدرة ووجوب الاطاعة وسعة الرحمة واستحقاق التفويض للامر فيقوي الداعية الى التوكل عليه

قوله او فعل عطف على فعل الخلفاء حيث يقول الخليفة لمن يقول استغفر حبيب للزمان قوله وعليه اي وعلى ترك الحكاية

الى المظهر لكون له خاصة الاستعطاف فان لفظ العبد له خاصة من الفقر خصوصا اذا اضيف الى المخاطب

وتمام البيت مقرا بالذنوب فقد دعاك قوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار هو عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى ان

ترك الحكاية الى المظهر لما ذكر وما جرى مجراه كالتمكن من اجراء الوصف في قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي

وقوله عبدك العاصي فان الضمير خصوصا المتكلم لا يوصف وكالتعظيم في قولك افضل العصر يجاور ركن العرش

ذلك من المعاني التي يصلح لها ذلك الاسم المظهر واعلم ان هذا النوع قول يريد ان هذا النوع من الاخراج

لا على مقتضى الظاهر وهو نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه اي لا يختص به فحذف الجار واوصل

الفعل قوله ولا هذا القدر يحتاج الى تقدير اي ولا النقل مطلقا يختص بهذا القدر وهو نقل الكلام من الحكاية

الى الغيبة بل كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الآخرين اي الى كل واحد من صاحبيه فالاقسام

ستة وقد يفسر هذا القدر بنقل الكلام من الحكاية الى الغيبة التي هي المظهر فانه المذكور في قوله وترك الحكاية الى

المظهر فلا يحتاج الى ذلك التقدير لكنه لا يلائم تمريض المنقول عنه بقوله بل الحكاية الخ وقد يقال ولهذا النوع

النقل من اسلوب الى اسلوب وحذف المضاف من تعبيره اي اعني نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وهو

بعيد جدا ثم ان الانتقال من طريق من الثلاثة الى آخر منها انما يسمى التفاتا اذا كان على خلاف مقتضى الظاهر يكاسيق

لفظ النقل واراده في الاخراج لا على مقتضاه وما ذكر من عادة العامة فلا يكون نحو انا الذي فعل وانت رجل يفعل كذا

من الالتفات في شيء لان حق الضمير العائد الى الموصول والموصوف ان يكون غائبا لان الاسماء الظاهرة غيب

بل لا يبعد ان يجعل مثل انا الذي سمتني امي حيدره وانت الذي اخلفتني وتحن قوم فعلنا وانتم قوم تجهلون من باب

الالتفات من الغيبة الى التكلم او الخطاب قوله وهو اعني الالتفات من مباحث علم المعاني لانه بحث من خواص

تراكيب الكلام في الافادة وانما قال صاحب الكشاف انه يسمى في علم البيان بالالتفات لانه اراد بعلم البيان

الشامل للمعاني والبيان وكون الالتفات من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية على

لا يوجب كونه من مباحث البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت قواعده نعم عده المتاخرين في علم البديع من المحسنات

المعنوية ولا استبعاد في اشتراك علمين في مسائل حيثين كما حقق في موضعه والنظر في البحث الا ان ... الا

من حل عليه لفائدة وبيانها التجديد من طريقة النوع لفائدة ... طريقا كانه جديد والتنشيط بالغير خرك

الشرعور وامتلاء اي اشتد امتلاء من ملئ الاناء بالكسر فهو ملآن او اقذار من ملئ بالضم غنى وقتدر

فهو مثل بكذا والاستدرار في الاصل استجلاب الدر اي اللبن والاخريات جمع خريٰ [illegible] الى
بالاستكثار قوله ليس [illegible] فلبيان كونهم احرياء والمرة لانكار النفي و [illegible] الاناث والنيحة الطبوة
والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من حملها عشرة اشهر وهي اعز المال عندهم اي يجري العادة و [illegible]
الادم وسها حلوة عبارة عن العيب لاخلال بالوعيد وابتجاء اكرم اي الكرم تسليط العدو بالاسر والنهب قوله اقرام
اسياف لسان ان كون قرم الاضياف على ما ذكر يقتضي الاستكثار للنعمات اي الرتبات قيها وكريما على
كونهم احريا بفطنتهم قوله يتحالفون اي يوفقون الى لفظة القوي والى لفصل المحمل وحمل الاسلوب بازاي الالوان
والا يراد بازاء الطعم لاتخ عن لطف قوله اوكان الكلام ولسل على ان اراد الكلام قوله للازواج وقوله لكن دفع لتوهم [illegible]
مطلق الانسان والجار متعلق بجائز الانسان من معنى الفعل اي المتصف للانسانية بحسب المعنى والمراد بالاعلام
لخواصها من الذكاء والتفطن للدقائق والنلاذ بها قوله قال ربيعة بن مقروم اسياف لسان استكثار العرب
من الالتفات واستحسانهم اياه وصرح بانها الشوا السعدان تلك الاشعار من كلام العرب العرباء بانت
فارقت فامسى اي فصار [illegible] موجبا لاجراك به واخلاف الوعد يتعدى الى مفعولين والمواعد جمع الميعاد او الموعود و
واخلفتك التفات على مذهبه حيث لا يشترط سبق الطريق الملتفت منه بل يكفي مجرد اقتضاء الظاهر التعبير به
ثم قال اي ربيعة في هذه القصيدة بعد عدة ابيات جملة الاتي بدل من ما لم الق في البيت السابق علبا عني
قوله لتشكك الى الآن قلت لما لا تنبحش ما لم الق مسعودا لاي عطيا سهل الفنا اي السهل وبعد وفائه
لا احاجب هناك لارباب الحاجات والرحب الواسع اي واسع الباع بالعطا وبحد ولي ليس [illegible]
هو بمنزلة القول مع [illegible] بقول [illegible] ومع وما مذكره للتوبيخ والالتفات في هنالك متفق عليه قال [illegible]
تذكرت في الالتفات من الحكاية الى الخطاب كما في اخلفتك وانتبها مفعول ثم ذكرت والجملة المتوسطة حال او [illegible]
تعالى ما حاله اي بعده وحركه وليس في تهيجك التفات لان مقتضى الظاهر الاستمرار على الخطاب بعد العدول اليه قطعا
اي تقطع والا باتر يروى بالواو وبالفاء ايضا على ان الحلول في هذا الموضع كان عقيب الحلول [illegible]
من الخطاب بصيغة المفرد الى التكلم بصيغة الجمع وتجزة وتنيف موضعان والرواية بالفاء منها قوله لدرت
اللام جواب قسم مقدر ثم تعاد ولم تترك والتصاب جمع نصيبة وهي حجارة تنصب حول الحوض [illegible]
الفقح بالمدرة المفخور والاثار [illegible] الى الحوض قوله لحوله صوت للحوض [illegible] لها او لحوض اي كان لها وعا [illegible]
قوله لهم اي اصحاب الحوض مفعول مصدر من عني بالمكان اقام به مقدر مضاف الى ذو ومعنى او جعل بمعنى اسم الفاعل
الى مقيمون وهم [illegible] متقاربون [illegible] بعضهم بعضا فالتفت [illegible] من الغيبة الى الخطاب [illegible]

اي لا يعطون بعينهم كما يعطون باعيان بني كوز وبهوب والضمير في نفوسهم للسيد وكما قراه نصب
على المصدر والضمير له والحي القوم والحي الدرع مؤنث محققا اي مشدود وهو الحقيبة مقروب اي مشدود كنع الوفي
فالتفت في البيت الاول من الغيبة في زيد الى الخطاب وكذا في تعاطى من الغيبة الى الحكاية لان الضمير للسيد وفي سلك
من الخطاب الى الغيبة كأم وحلوة بكسر الحاء واللام المشددة وهي في الاصل عن القصير او البخيلة [illegible]
اي جاء خيال الحبيبة بالليل والحال ان الطروق مثل طروق ليلة منتج اي سائرة اول الليل [illegible] بنفسه المقصود
بتفصيل طرو في فيه تلك الليلة على طرد في غير [illegible] كان اي لا زم حال من الخيال من سدكي بكان كذا اي لزمه
بازحلنا جمع رحل وهو مسكن الرجل وما يستصحب من الاثاث ولم تتوح اي لم تعطف ولم تمل عطف على سدكا
جمل اي الحال الحبيبة فالتفت من الغيبة الى خطابها في اهتديت والرحبة مالي [illegible] الفضا المعوقة على
السبيرا اي كيف صرت قوية على المشي حتى اهتديت لنا والحال ان القوم قد قطعوا اهضاما وطوابه والتمان جمع
المتين وهو ما صلب من الارض والسبيح موضع وقيل الارض الممتدة او التي ليست بصلبة ولا سهلة يقال لها
قلبه لقد ذهب به في كل شيء والبات للتعدية تطرقه اي اكثر الطرب في طلب الحسان وهو حفة تعتري
الانسان لشدة سرور او حزن وتجيد تصير بعيد للتقرب وهو ظرف طروب او حال [illegible]
عصر على الرواية بدل من بعيد الحسان وتلي الشباب وكاد يتصرم واقبل المشيب تكلفني اي القلب وصال
ليلى ويروى بالتاء الفوقانية على ان ليلى فاعل اي تكلفني شدائد كانت لحولها تعادها ومن العوايد اي
عادت العوائق الى ما كانت عليه من الحيلولة بيننا فالتفت في طحابك من التكلم الى الخطاب وفي تكلفني
من الخطاب الى التكلم ولو حمل التاء على خطاب القلب كان فيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب
والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم ويروى بكسرهما والخلي الخالي من الحزن والعائر القذى والعواد وهو القذى الرطب الذي
تلفظه العين حال الوجع والاثمد صفة ذي العائر من رمد ما كرب لفا ما جنت عينه والمراد تشبيه نفسه بذي العائر
لان بعينه التقلق والاضطراب وتشبيه ليلته بليلة في الطول الا انه اختصر في الكلام قوله وذلك اي ما ذكر
في البيتين من سوء الحال لاجل نبأ جاءني وخبرت ذلك النبأ عن ابي الاسود وقيل هو خبر قتل ابيه وابو الاسود
كنيته وقيل يعني ذلك الخبر منه قوله فالتفت في الابيات الثلاث اما في الاول فمن الحكاية الى الخطاب لا القلب
تطاول ليلك واما في الثاني فمن الخطاب الى الغيبة حيث قال وبات والعكس وبث على الخطاب وليس
ثم تردد وبات في التفات لانها جاريان على ظاهر ما سبقهما واما في الثالث فمن الغيبة الى الحكاية في
جاءني و [illegible] جاءه [illegible] اشعار بانه مثال الالتفات من الحكاية الى الغيبة فاقتصر على الغلبة

واعلم ان كلام الكشاف حيث قال التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات صريح
فيما ذهب اليه الملخص من عدم اشتراط سبق طريق اخر تحقيقا وما يتوهم من ان في لفظ ذلك التفاتا من
الغيبة الى الخطاب فيكون في تلك الابيات ثلث التفاتات على مذهب الجمهور فليس مما يعتد به
ان يكون الكاف خطابا للغير لا للنفس على ان المتبادر من كلامه توزيع الالتفاتات على الابيات لا التعال
الفائدة العامة التي ذكروها اعني تطرية نشاط السامع انما تتصور فيما اذا كان الانتقال تحقيقا لا تقديرا
لا يقال اذا ورد على السامع خلاف ما يترقبه من الاسلوب الظاهر كان له مزيد نشاط ووفور رغبة
في الاصغاء الى الكلام قوله اكثر من ان تضبطها القلم يريد ان ما يعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه لف
ليس مثار كما قبلها في اصل الفعل اعني الكثرة ونظيره قولهم اكثر من ان يحصى وقولك انا اكبر من ان
... رجلا ما لم يردعنه آثار احسان وهو كثير في كلام المولدين فقبل كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل
اي متباعد في الكثرة من ضبط القلم ومن الاحصاء ومتباعدون في الكبر من مدح الرجل الخالي عن الاحسان
ورد بان من اذا لم يكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل
مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان تضبط بالقلم ومما يمكن ان يحصى واكبر مما يناسب منه ان يمدح الخالي عن الاحسان
الا انه توسع في العبارة اعتمادا على ظهور المراد قال ومن هذا النوع قول الملك بالالتفات فانه نوع من اساليب الكلام
ولفظ قد اشاره الى ان الفائدة العامة كائنة في جنس الالتفات في مواقعه كلها لكن ربما اشتمل بعضها على
فائدة اخرى غير ذلك حسنه فيه وتخص على صيغة المبني للمفعول والباء داخلة على ما هو مقصور وخاصة على ما هو مقصور عليه
بالعبادة واخص بها وهو المتعارف في الاستعمال وان كان الاصل دخول الباء على المقصور عليه فيكون مبالغة
الخاصة وسيأتيك تحقيقه في تقديم المسند ان شاء الله وقلما افصح من الوضوح اي لا تتضح الا لا وحد من
البلغاء نخب السليقة او لاكثر حاذق في المهارة في هذا الفن وقوله والعلماء النحارير من عطف الصفات بعضها على
اشعارا بان المهارة فيه انما تكون للعالم النحرير ومتى اختص موقع الالتفات في الكلام بشيء من ذلك
اعني لطائف المعاني كسا الالتفات المختص موقعه بشيء منها الكلام زيادة بهاء ورونق اي طراوة وقاعلى
ووجد ضمير الالتفات ايضا وليس في بعض النسخ الصحيح لفظ في الكلام فالمعنى كسا الشيء الموقع واورث الشيء
السامع وجد الموقع او الالتفات المختص موقعه ان كان ممن يسمع اي يسمع الكلام حق سماعه ويعقل لطائفه على
وجهها وكلمة ما مبهمة لتأكيد القلة وآوزاه قليل مع كونه جزالة اما التقدير فموصوف مفرد اي من افراد قليل
او لكونه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق او لانهم راجع الى من ... على سبيل الاستعارة بالة العاقل
ام نحسب هنا ايضا اقتباس اسنها واعلى ما من يسمع ويعقل فان الاستفهام ... مما ... قدمنا في

[illegible]

انه بتوجه تام من القلب لا يشاركه فيه شائبة وهم وكيف اصاب عطف على ما هو منه وتكون
تعليل لما في حيز العلم اي علمت انه اصاب المحز وطبق المفصل لكونه منبها الغاية للحصر اي السابق اياه يجب لان
الحصر لا يحصل الا من فاته كذا لا اسبقه ولم يدرك قوله من جهة جزء ان العبد وان يكون قراته فاعل له
واو اقتدر ظرف له ولقد احذ بولي من لدا فقر الي لقا فرض ولا حفظ لنا ان ... لا لا النصب فاما وجد
منها صفة وجه العابد محذوف اي تجد به مع القراة وصاير بالحصر متحرك فيكان لفظ شبيه زايد كالمسنون قوله فيها
بعد افلا تجد تحركا و ذلك اشارة الى الاقبال وعند ظرف للايجاب مستدعيه صفة اخرى لحاله وضمير الخطاب
للقراة وعلى ما هو عليه حال من المنزل اي كائنا على الوجه الذي هو كان عليه والا اي وان لم يكن قراته كذلك
لم يكن قاريا حقيقا وانما كان الالتفات في الاية منبها على ما ذكره لان الفاتحة انزلت على لسانهم ليقرؤها
فاشير فيها الى كيفية قراتهم اياها قوله الوجه اي وذلك الوجه الذي من حق العبد ان يكون قراته عليه ولقد افتتح
متعلق بان يكون اما على التوسع في الظروف واما على كونه مفسر العامل قوله فاذا استقل اي يكون عطف على
لقد افتتح ان يكون يحذوا به حذو الافتتاح الى المقدار المقدر الافتتاح مساويا له كونه عن قلب حاضر ودل على
يحذوا والضمير للانتقال لكنه تعدى بنفسه يقال حذوت النعل بالنعل فلا حاجة الى الباء فكان ضمن معنى الذهاب
اي متذهبا به مذهب الافتتاح قوله فان من افتتح تعليل لكون ذلك الوجه المذكور هو هذا قوله على الوجه
الذي عرفت نعت لكونه عن قلب حاضر اه وافلا تجد تحركا جواب متى على معنى انه تجد ذلك المحرك قطعا قوله
من معبود عظيم الشان منح المعاني مستفادة من لفظ الله الدال على الذات المتصف بجميع صفات
الجلال والاكرام ومحاسن الافعال والانعام فكان عظيم الشان حقيقا بالثناء عليه لكماله وبان يشكر لوفور
انعامه ونواله ومستحقا للعبادة اعني غاية الخضوع والتذلل لكونه جامعا لجهات ذلك الاستحقاق فمع
ان اللام الجارة تنبي عن استحقاق الحمد والثناء قوله ثم لما استقل فيه بلفظه على المهلة ... ان يجري الحمد
اولا وتامل ثم يستقل وهكذا فيما بعده قوله جلائلها ودقايقها اشارة الى ما قيل من ان الرحمن لكونه ابلغ
يتناول جلائل النعم فقدم واردفه بما يتناول دقايقها على سبيل التتميم عند هذا اي عند هذا الوصف
او القول والمنادة بالجر على انها صفة خاتمة قوله للامر كله هذا العموم من حذف مفعول مالك مع الاحتراز
عن الترجيح بلا مرجح وقوله في العاقبة بازاء يوم الدين في نظم الاية وفيه اشارة الى ان اليوم مع اجرائه مجرى
المفعول توسعا باق على ظرفيته بحسب المعنى ويوم الحشر تفسير لقوله في العاقبة واللام في للثواب متعلقة بالجزاء
دنا قوله يوجب عليك الاقبال الالتفات من الغيبة الى الخطاب كما في الاية ... ان تقال ... عليه
قوله ما تصورت اي ما تصورته من انك تجد من نفسك محركا للاقبال يقوى شيئا فشيئا الى حد ...

فيقطع بالنصب عطف على لا الصبر وقد تطلق على الاقول وقاعدة ضمير القراة قال وليس ان يجر اقوال بعدها
بين النكتة الخاصة في الالتفات واحد من التنزيل شرع في بيان اللطائف المختصة في الالتفات ابيات امرئ القيس
ذكرها هنا اشبه ونسبته تنبيها على انه كان من الملوك فان تلك اللطائف مبنية على ذلك قوله بضم الحاء المهملة
وسكون الجيم من مشاهير ملوك العرب ومن قبيلة كندة وسعد جبر ليس وفيه مستتر راجع الى ان يجر وان
يكون متعلق بسعد على تقدير من ان يكون او بدل اشتمال من فاعله المستتر وهو المشهود له حال من فاعل
سعد وفائدتها تعليل اسنا البعد والحار الجامع كان عادتهم في سابق الفرسان ان تركز قصبة في اخر الميدان
فمن احذها عدّ سابقا وكان له الفضل والتقدم ثم صار احراز قصبات السبق في امر عبارة عن التقدم والكمال
في والورك بفتح الراء وسكونها بمعنى الادراك والمقبلة المقطع من القلادة ومن القطعة والانا جمع انسان
العين والنكتة اللطيفة المودعة في القلب من النكت ومن التاثير في الارض بنحو قضيب الى الاحد المختارات
من مختارات النكت وفي اقتنائها متعلق بالمقبلة ولام النفث ظرف لسعد وقد سقط في نسخة مصحح الف لفا النظر
الى ان المعنى على المضي وكان يمكنه حال من فاعل النفث بتقدير قد والتمثيل بيت لبيد اذاله كان استعاد قوله
الضمير وجمعه لسني واحدة بت وبات لنا وكذا اي انه بات على الخطاب وبات لكم في الوجه الاخر وحاصل
قصد ظرف لتكون او الجزء اعني فعل وتهويل الخطب جعله ما يلا اي عظيما بحيث عنه واستقطاعه وجدانه قطعا
الى تشبيعه بيدا وفي النبأ متعلق بالتهويل او حال من الخطب واللام للواقع اي الحادث الذي وقع متعلقه
... فقال فيه لفا كسرة وقت في عضده على طريقة تجريد في غير اقبها كناية عن قتل شوكته وتوهين امره ولقد بالغ
حيث وصف الخبر بالايجاع والتفجيع يقال فجعه اي اوجعه واي وذلك التي اخبر عنها بالنفث والاخراق وحاصل تقدير
الكلام وليس ان يجر سعد اذا التفت تلك الالتفات مع امكان ان لا يلتفت اصلا او يلتفت التفاتا
واحدا من ان يكون وقع ذلك المذكور من الالتفات حين قصد تهويل الخطب منها وقد ذكر المفتاح الاول
اربع نكت وللثاني ثلثا وللثالث واحدة وجمع بين نكتتين من نكت الاول لان ما لها التسلية اعني
كشف الغم والعرق بان الاول اعتبر فيها كون المسلي ملكا ولم يعتبر ذلك في الثانية وبان اقامة الغير
مقام المصاب مبنية على صفة الملك في الثانية دون الاولى قوله فاقامها اي النفس فاخذ يخاطبها اي ذلك
المصاب تسلية ليحصل البعض التسلي بسبب تفجع مثل هذا الملك له وتحرقه عليه واللام في لفظة متعلقة
بالابدت وضمه استشعار النفس يقال استشعر خوفا اي اضمره في قلبه والكمد الحزن المكتوم والارتماض
الاحتراق من الحزن والقلق القلق والاضطراب من الغم وضمة لا تقلق ولا تضجر في موقع المصدر اي لا تقلق
ذلك القلق ولا تضجر ذلك الضجر وكان من حقها حال من ضمير ابدت وفعل الملوك نصب على انه مصدر لان تشبه

وتصبّره وكذا جريا كان قبل وتجري في الثبات والصبر جريا على سنتها والضمير للنفس لا للملوك عند طروق
لان تتثبت والنوب المصايب والبوارق جمع بارقة وهي سحائب ذوات برق فحين ام انفعل الى النفسين
التثبت والتصبر والمعرف لكنه حسن ام تعقل والقال السبيل لان السالك متفرع على عدم وتخيله
حال من المستتر في فاملا كان حال من المستتر في اقامها قوله وفي العبارة الثاني عطف على قوله في التفاته
الاول ولا شك ان تحزن المبتلى لما كان تحزن صدق لا تفاوت بحضور المصاب وغيبته كان
اقوى في التسلية قوله خاطبتك اي في تطاول ليلك ام اخاطبك اي في بابت فيه بصيغة الغيبة
على ان المصاب لو كان غايبا لم يعتبر تحزن عليه قوله على ان جميع ذلك اي جميع ما ذكر من تطاول الليل والبقاء
الرقاد وتفاقم الشدة بالليل انما كان لمخصه اي لاجل امر خصه ولم يتجاوزه الى غيره تزداد به في الالتفات
الثالث على ان تلك الشدائد كانت لامر ورد عليه فيكون هو مبتلى بتلك الشدائد ومتلقيا بذلك
المخاطب والغايب المذكورين اولا ولولا الالتفات الثالث لجاز ان يراد بهما غيره فيكون تلك
الشدائد لامر ورد على غيره وقد يقال حصر مجيء النبأ للمتكلم يفهم بمعونة المقام وفحوى الكلام وان لم يكن في اللفظ
ما يدل على الحصر اما لانه ملك جارا بابرا اي متحيرا بالبكاء والالام ما لمقتضى الحال صدق فطن بالفجيعة يقال فطنت للشيء
فطنة ومن الحكاية بيان للمقتضى ومنها بحث وهو ان حاصل هذه النكتة ان قوله تطاول ليلك صدر عنه لا عن
تعمد وفطانة بل كلام السكران فلا يكون الخطاب الذي فيه من جهات حسن الكلام ولا يقصد به ايضا التنبيه
على ما ذكره وغاية ما يتكلف لذلك ان يقال لم يرد انه نبه على ان ذلك النبأ جعله كذلك على ما يتبادر
فانه غير معقول بل اراد انه نبه على ان ذلك النبأ لشدته وفظاعته بحيث لما ورد على انسان سلب عنه فطنته
لمقتضى الحال وجعله بحيث يجري على لسانه ما كان الفه ولا شك ان التنبيه على هذا المعنى من كمال تسقط للحال
الذي هو ورود النبأ وتفطنه لمقتضاه الذي هو الخطاب وكذا اراد بقوله والانسان لما دهمه
اصابه وغلبه ما يحار له الخ ان الانسان لما ابتلي بمثل هذه الحالة لا يسلم كلامه من امثال ما ذكر الا ان السامع
لو سوف عقله وكمال فطانته تثبت في هذا المقام فنبه على مقتضاه قوله ما وجدتم اي وبعد القصد منه طرف له قوم
عليه تو سعا وحتى ان افاق بدل من بعد وسنا القصد على المصدر الى افاقة وما وقدر كما حال من ضمير افاق
قوله غاظه ذلك اي عدم تثبتها وتصبرها قايلا الى المنتحي للعتاب والتلوف اعني فحسن محمول على حال
لحمله الفاء داخلة على ولى بعد اي فولى حين سكت وآمان يجعل الظرف مستقرا على شرط جواز وقوع الجموع
جواب لما وعلى التقدير يحتاج المتعارف في جواب لما هو الفعل لما
سكت عنا لعدم لا يجعل الغضب الحاصل على فعل كالاجر بما المغموض عليه فيعبر عن سكوته بسكوت وعلم تحكم بها

اولى بهم سبعة وجد في بعض النسخ المعتبرة خاطبتك او ما اخاطبك مقيدا بكسر الكاف والتزمته
الكلام مع النفس حقيقا قوله واما ذكرت لك مما ذكرت يريد ان التمثيل بما لك بعد كاف ما اما
بعده من ان الالتفات قد يختص مواقعه بلطايف معان الا اني ذكرت بعض الاحتمالات البديعة
في الالتفاتات امر النفس لتعلم انه اذا استهر بالبلاغة واعترف له بها صح ان ذكرنا ارشادا للمتعلم
الى كيفية استخراج اللطايف المختصة بالتفاتات اخر والنزل جمع نازل وهو البعير الداخل في السنة
التاسعة وبشق نابه ويصير في غاية القوة وقوله لامر ما انس من ان يقال لرجل نظر الى ما يسر الشاعر
وتوهم انه اراد انه لبس لبس والمطاوي جمع مطوى موضع الطي قوله والمفاصل سوابكلام كالا عر
وضمه اشباهها اللطايف الاعتبارات فذكر الاشباه بمعنى الامثال لتفخيم لفادة قبل الضمير لما ذكرت
الثانية باعتبار المعقال واعلم ان لطايف الاعتبارات اول ارادها للطايف الخواص وللاعتبارات
غاية سهلة في مراكب البلغاء والمرفوعة بالنصب صفة اللطايف وهذا الفن من المسند اليه والمطامح جمع
مطمح من الطموح وهو ارتفاع البصر والتاذي بابراز صفة المطامح جعل مباني اللطايف لبعدها عن حوزة حاصلها
وطريقا بينها على ما يليق كالمواضع المرتفعة البعيدة واللطايف المستخرجة منها كالامور المرفوعة هناك
ليدرك بالبصر واستخراجها منها كرفع تلك الامور قوله لا تنبتها اي لا تحقق تلك اللطايف ولا توجها
حتى يعرفها الا باموره ثلثة الاول الحبة البليغ والسعي الكامل والثاني صدق الهمة ووفور الرغبة الثالث النفس
اليقظان والذهن الصافي والتذكرها على هذا الترتيب لا ان اعتبر لادراك اللطايف ثم ما توقف منه اعني
سعي ثم ما هو مبدأ السعي ثم ذكر ما هو الاصل لو اختبر الواقع لا ينعكس الترتيب والانتزاع انفعال
من المرائي وهو مسح الضرع لاخراج الدر والاستشراف رفع البصر للنظر وبسط الكف فوق الحاجب
كالمستظل من الشمس لما هنالك اي للطايف التي في تلك المطامح والطبي بالضم الثدي
وورثت الحوافر بمنزلة الضرع لذوات الاظلاف والمجهود الطاقة يعني ما لم يستخرج عن طاقتك
بما هو الى لصق الصافي منها ولم تكلف كانت والتنقير المبالغة في التفتيش واللام فيه متعلقة بالسبق
وضميرها لما في هنالك وفيه ذكر وراك مع ام تكلف تاكيد قوله معهود اي لكل حد عهد وصول الناس اليه وفهم
عنده وما ذا حال من ما هو فاعل لم تمتز او لم تكلف اعم المخاطب وايراد الباء في بضبعك لتضمين
المدّ معنى الاخذ والبطش الاخذ بقوة والمتوحي المط والباع قدر مد اليدين ووصفه بالبسط لافادة
تمادي العذر متعلق الاخذ سلسلة لاتزال ان لا تزال متعلق بتبطش او بما قاد المرمى موضع الرمي
... سلامة الظفر مستظهرا حال اخرى اي مستعينا بتحقق تعظيم والعاجم

الطبع وارد باستشعار اللطائف جعلها شعارا وهو ما يلي الجسد من الثياب والمعوان ... قوله
بهذه الطبقة اراد بها علم البلاغة كانه قال من الطبقة التي هي فوق طبقات سائر العلوم والناظرة بانواع
البصائر اشارة الى صفاء اذهانهم والمخصوصون بالعناية اشارة الى التوفيق والرعاية والمدلون من
لدى الجنة لما يوشن بها اشارة الى السعي الجد وقد ذكر تلك الامور الثلثة على الترتيب بحسب الواقع
والحكم العلم المشفوع بالعمل وفصل الخطاب تلخيص الكلام بحيث لا يشتبه على السامع ما اريد به وقيل
يعني المفصول اي المفصول من الخطاب الذي يتبينه من يخاطب به او الفاعل اي الفاصل من الخطاب
بين الحق والباطل قوله على ان كلام رب العزة جر لعلوه على هذه الطبقة اي بيتهم على ان اعجاز القران
بالبلاغة وكونه واردا على اسلوب لا ينسج على منواله الا بالقصر وتوغر ناما ذهبت اليه طائفة قوله وهو
قرانه اشارة الى ان كلامه هو هذه السورة المنتظم من الحروف كما هو مذهبه والطلاوة بالضم الحسن
والقبول واغدق بالغين المعجمة والدال المهملة اي صارت كثيرة الماء بشبه القران بنخلة طيبة استحكم
اصولها بكثرة الماء واثمرت فروعها في السماء قال هذا اخر الاستدلال نقل عن ارباب السليقة في وصف القران
ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة وان اسفله لمغدق وان اعلاه لمثمر وانه يعلو ولا يعلى وما هو بكلام البشر
واياهنا القوالب لمزاوجة الاساليب والمراد بها الطرق المذكورة في فن المسند اليه مخرجا على مقتضى
الظاهر وعلى خلافه والحصر فيها لما اشرنا اليه من رد الصرف واخواتها الا العدم اعتبار طرق الاسناد والمسند
وعدمها قال

الفن الثالث

للوجه الذي علمت اقول الوجه الذي علمت ان
لا بد من التصفح لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على تلك الصور المتنافية هو الكشف المختلف
هو ان مدار حسن الكلام على انطباق تركيبه باعتبار مجموعه واجزائه على مقتضى الحال فلا بد من معرفة
مقتضيات الاحوال في باب المسند اليه ليجري لكل حالة في موضعها وانها بعينه تعلم ان لا بد من معرفة
مقتضيات الاحوال في باب المسند ليتأتى ابرازه كذلك فقوله للوجه متعلق بتعلم وفي نظمه
تكرير لبعد العهد يجري مجرى البدل من قوله للوجه على طريقة قولك بزيد مررت به وتلك ان يجعل
للوجه مفعولا لما يعتبره تعلم له وانما قال العاطف الى انه يحذف الوجه بان يعلم انه اخر والعائد الى الموصول
محذوف اي علمته والاولى حج الذي وهو الموضع جعل فكره لكثرة واستماله على امور تغيب ذكر
في موضع الحال اي الذي خص بتلاطم امواج فكره متجاوزا في ذلك الساحة الشك لكن انما اصل الفكر
كان انه ثاني مفعول المستودع وآوى لها المستتر الراجع الى الموصول يقال استودعته الشيء
لما طلبت ان تكون وديعة عنده وكانه اشار بحجة وديعة الى وجوب محافظته ...

الكتب سلامة كانه نقب الاشياء فصل الى حقائقها والتحريث الصادق الظن في الامور
كانه حدث بها وقوله فلا يحتجب عطف على الصلة اي الذي حدث فلا يحتجب كقوله هو واقرضوا الله
قرضا حسنا واراد ببدائع النكت غرائب خواص التراكيب وبمكامنها مواضعها التي اختفت فيها و
بلطائف السحر البياني وجوه الدلالات اللطيفة المستميلة للقلوب اليها المستخرج عن معادنها اي
مواضعها المصونة بها وقد اشار الى علمي البلاغة قوله المستطلع اشارة الى فائدتهما اعني ادراك اعجاز
القران على الوجه الذي ادركه ارباب البلاغة السليقية يقال استطلعت رايه اي طلبت الاطلاع عليه
والطلع بالكسر الاسم من الاطلاع وبالاضافة الى الاعجاز التنزيل صار نوعا من الاطلاع قوله زمام الحكم اي الحكم
بكونه معجزا او كونه مصدرا كما فاته لما قابلته وصرت نظيره وهو ههنا نصب على الحال بمعنى المكافي او المجزي
اسم مفعول من تجزيته لما انه عدى فعل على سبيل الغلبة قوله اي طلع الاعجاز يعني الاطلاع عليه ...
الطلبة اي المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق به قوله ان لا بد مفعول علمت وان مخففة وضمير الشان محذوف
وقوله لمقتضيات الاحوال في ايراد يفتح الضاد مع كسرها هو الموافق لما مر في صدر باب المسند اليه وفي بعض
النسخ بكسرها ونصب ايراد على انه مفعول لاسم الفاعل وهذا انسب نعوا على الاحوال المقتضية لانواع التفاوت
في المسند لا يقال كيف جاز نصبه للمفعول به ولا اعتماد لانا نقول هو في المعنى معتمد على الموصوف لان الاضافة
بيانية كانه قيل لاحوال مقتضية ايراد المسند اليه ولا شك ان تصفح المقتضيات يستلزم تصفح المقتضيات
وبالعكس فكل واحد من النسختين ملائم لما تقدم وما تأخر اما صورة واما معنى قوله منه افراده وفي
... جملة معطوفة على قوله في المسند اي لانواع التفاوت في افراده وفي كونه جملة قدم الفعل لانه الاصل في
المسند ومثل بالماضي والحال والمستقبل دون الامر لانه الكلام في الخبر وقدمه الاسم المنكر لان الاصل
... الى المعرف واشار بقوله في جملة الموفقات الى انه لا بد لخصوصية كل منها من حال تقتضيها وقوله مقيدا
صفة لفعلا وما عطف عليه واورد لكل واحد مثالا ولم يورد ... عطف على ... كونه متروكا كما قدم تأخير
المسند فيما لانه الاصل فيه واخره في ضبط الاعتبارات بناء على ان تقديمه يحث عن الاحوال المقتضية له وقوله
حتى يتهيأ متعلق بالفحص وفاعله يتسم ضمير المسند والسمة العلامة اقوم سمته اي اعدل طريقه والضمير لكل مقام ...
المذكور من الاقسام والاجزاء والمطارح اسم مكان من طارح الكلام لما اطرحه بعضهم على بعض كما في المناظرة
... تتحرج من الرور ... بتقديم المهملة على المعجمة والمطارد اسم مكان من مطاردة الفرسان بعضهم بعضا والجمع
... الفرس ... القارح ... سنين ... قال واما اي المقتضية لتركه
المسند ... الجزء ... كان ذكر المسند اليه بحال يعرف منه اي ...

والثانية في الاختصار وتحمل العدول ... بالاستعمال والباعث ... بقصد الاختصار ... وضيق المقام

الحال المسند اليه وجه على الاثبات بقوله وتعلق بتركه غرض ان واع سواء كان عاز بعصد ضمو لها
بالترك او باعثا متقدم الوجود عليه على قياس ما مر ثم فصل الاغراض من اتباع الاستعمال انما يكون غرضا للعز
المشتمل الاول وهو على قسمين الاول اتباع استعمال وارد على تركه كما في الامثلة السابعة نحو كلاهما
الى لك كلاهما وانه يترك تمرا وفي الامثلة الحقيقي عليها من العباسيات والثاني اتباع استعمال
وارد على ترك نظايره كما في الامثلة الملحقة من العباسيات والقضايا نه ضربا زيدا قائما ان يكون
المبتدا مصدرا منسوبا الى فاعلا ومفعولا او اليهما بعده حال منهما او من احدهما او افعل تفضيل مضافا
الى مصدر كذلك والقضايا نه كل رجل وضيعته ان يعطف على المبتدا اسما وبعده مع ويكون الخبر المقارنة
اي كل رجل مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به والقضايا نه لولا زيد ان يقع المبتدا بعد لولا ويكون
الخبر امرا عاما قوله ونحو ذلك يعني مثل قولك لعمرك لافعلن ومباحث هذه الضوابط مستوفاة
في كتب النحو قوله واما قصد الاختصار لم يذكر لفظ التقدير في اتباع الاستعمال لان اتباعه في الامثلة التي ذكرها
واجب اما الاختصار فقد يقصد فيترك المسند وقد لا يقصد فلا يترك الآخر ... وقد يحرم او لحجم
منه ومن الاختصار تنبيه على جواز الاجتماع في الاعتبار ولذلك جمع ضيق المقام معهما فانهما مرجحات
نحو اعتبارهما مجتمعة وقوله في فاذا العجاجة يدل على مطلق الوجود ويحذف خبر المبتدا بعدها جوازا او اتبا
لما كان عدها يجوز ان يقصد مما اتباع الاستعمال ايضا ونحوه زيد منطلق وعمرو اي منطلق ان جعل من عطف
الجملة الاسمية باسرها على مثلها فقد حذف فيه المسند من الجملة الثانية لدلالة المسند الاولى عليه وان قصد فيه
عطف عمرو على زيد وعطف منطلق المحذوف على منطلق المذكور فقد حذف فيه المسند ايضا فلا يقدح في الاحـ
كون المحذوف معطوفا على مسند آخر وفي عطف مفردي جملة اخرى على مفردي جملة اخرى كما في قولك كان زيد
قائما وعمرو قاعدا وقد قلنا مثل قوله لقد احلته على تقدير النار من ذلكم اي من غيظكم على من يتلو عليكم
الآيات ولقد احل على تقدير هو النار كان من حذف المسند اليه ولعله اولى لان السامع قد عرف ... هو
نذر ولم يعرف خصوصيته فهو طالب للحكم عليه بالتعيين قوله واما ضيق المقام فلان التكلم وقت الوحشة
والمحافظة على وزن او سجع وفي قوله مع قصد الاختصار اشعار بان ضيق المقام قد يكون في التوحيد او بان ضيق
المقام لا يخلو عن الاختصار الذي هو لازم في الكل قوله قالت الحبيبة بالحال نبارات اضيفوا وجهي من
الالم المطالب كهذا الاصفرار والمجاز ... وتهددت اي تفقست تنفس الصعداء فاجبتها
قائلا المتهدد اي الانسان المتهدد هو المطالب فلا حمل على هو المطالب في المتهدد كان من حذف
المسند اليه قوله اي المقدر ... اولى لقول لو جعل كلا من ... السوال مبتدا والمطالب بجزاه ... مستهدر

... فكان المقدر الاول اولى لان السوال ح عن معين لحكم عليه بالمطالب
... بام عمرو ام خالد الا انه احصر في العبارة فالسائل يطلب بهذا السوال
ان يكون المطالب به محكوما به والخصوصية كالمتهدد مثلا محكوما عليها فيجب ان يلتفت اليه الحكم
على الوجه الذي يطلبه كما سنعرفه ولذلك حكم الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف بان لا
استثني من الثابت فقيل ههنا كان المقدر زيد الثابت ولو جعل المطالب مبتدا وكله
من جبر ا كان المقدر الثاني اولى لان السائل ح يطلب حكما على المطالب بالتعيين فيجب
ان يراعى ما يطلبه ويراعى المطابقة بين السوال والجواب هي المطابقة المعنوية التي اوجبوا رعايتها في زيد
اخوك واخوك زيد حيث قالوا انما يقدم ويحكم على ما يتصور انه الذي طلب طالب للحكم عليه واما زيد
في جواب من قام هو مطابق للسوال بهذه المطابقة المعنوية سواء جعل فاعلا او مبتدا الا ان قام مسند
في المعنى الى زيد قدم او اخر لكنه لو جعل فاعلا فاتت المطابقة اللفظية لان الجواب جملة فعلية والسوال
اسمية واما اختاروا فوات هذه المطابقة اللفظية لنكتة هي ان الاستفهام بالفعل اولى فقولهم من قام
اصله اقام زيد ام قام عمرو ام قام بكر فلما تعذر التفصيل وضع لفظ دال على الذات مطلقا وضمن معنى
الاستفهام فوجب تقدمه على الفعل فصارت الجملة في الصورة اسمية وهي في المعنى على فعليتها فاختير
في الجواب الفعلية لما لم يكن هناك مانع تنبيها على اصل السوال والدليل على هذا الاختيار التصريح بالفعلية في
قوله قل يحييها الذي انشاها وقوله خلقهن العزيز العليم واما قوله قل الله ينجيكم في جواب من ينجيكم ففيه
... هو القصد الى افادة القصر على المذهب المختار ولقد انجليت ما جلوناه انكشف لك حقائق معان
... الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور قوله اي يحل بما عنده ما اصون فالقرينة ههنا متاخرة
... المحذوف الا ان في قوله بما عنده نوع اشعار بذلك الخبر المقدر وقوله ومن المعرفين نحو ... كقوله في
... المسند اليه وكم من الشهادة من قوله ولكن ان يؤخذ من هذا القبيل اي من حذف المسند اي لله
... نحو سواء كذلك فاخر خبر الاول اخر الى موضع خبر الثاني ليكون كالعوض عنه او هو خبر للثاني ودال على
خبر الاول وفي كلامه اشارة الى ان هناك وجها آخر ارجح وهو ان لا حذف فيه واحق خبر عنهما وافراد الضمير في
ترضوه لكونهما في حكم مرضي واحد فان رضى رسول الله رضى الله وفيه اعتبار لطيف هو التنويه برفعة شانه
وعلو مكانته عليه قوله اما ان تخرج وفي بعض النسخ ان لا تخرج وكلاهما صحيح فان اخراج الذكر الى ما ليس بحاله
... على الترك وقد عرفت ان الغرض اعم منهما
... عندك ام عندك عمرو وكانت ام منقطعة قصد بها الاضراب عن الاستفهام

السابق لا منفصل لقولهم ليست هي والهمزة داخلة على الفعل ومن وبهذا ظاهر وكذا اذا قلت اعمرو
عندك كانت منقطعة ايضا لانك تقدر على الاتيان بالمعادل بعد ام وهو اقرب الى استحسان العدول
عنه الى الجملة دليل الانقطاع فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد
معتمدا على حصول المشاركة في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند
للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حصل او حاصل عندك ام ذلك المقدر مسند الى
زيد وقد اشتغل به الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكر من المثال فانه على مطلق القيام وليس
فيما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك لو قلت زيد قام وعمرو لم يجز اسناد قام اليهما لاشتماله على
ضمير زيد قوله واما الاختبار السامع الظاهر ترك اللام لان الاختبار بنفسه قسم من الغرض المذكور الذي تفصيله
لكنه نظر الى ان اللام مقدر فيما تقدم بحسب المعنى فكانه قال يترك المسند لما ذكر وللاختبار ثم عاد الى طريقة
التفصيل افتنانا فقال واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور اي بما ذكر من الكلام سواء كان مسندا اليه كما
لو حمل على ترك المسند او مسندا كما لو حمل على ترك المسند اليه فلفظ كل واحد من صبر جميل وطاعة
معروفة امر مذكور يمكن حمله تارة على ترك المسند واخرى على ترك المسند اليه فهذه
نكتة مشتركة بين حذف المسند والمسند اليه يمكن ايراد ها في حذف كل واحد منهما قوله اي معروفة
بالقول دون الفعل اذا قدر المبتدا امركم او الذي يطلب منكم يراد طاعة معروفة بانها معلومة لا يشك فيها كطاعة
الخلص من المؤمنين على ما مر ولو حمل على حذف الخبر اريد معروفة فهذا المعنى ايضا قال واما الحالة المقتضية
لذكره فهي ان لا يكون ذكر المسند اليه بغير المسند بوجه ما من الوجوه اي لا ابتداء ولا بقرينة اخرى حالية
او مقالية فيجب ذكر المسند قوله او ان يكون في ذكر المسند غرض يريد ان هناك قرينة على المسند
الا انه تعلق بذكره غرض من مرجح اما غافة مطلوب او حامل يحض واما جاء في زيادة التقرير لان القرينة تقرر المسند
في ذهن السامع فذكره يزيد تقريره فيه قوله او قصد التعجب من المسند اليه بذكره فان مفهوم المسند لقائه
الاسد مثلا لما كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر
فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا ولما ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة
وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يقال اراد ان التعجب الحاصل بالذكر اقوى فاذا قصد
هذا التعجب فلا بد من ذكره والمذا زله لفظ بذكره قوله مع دلالة قرائن الاحوال اراد بها ما يعم القرائن الحالية
كتوجهه الى الاسد وتلطخ ثوبه وسيفه بالدم والمقالية كان يقال من يقاوم الاسد فيقول زيد يقاوم الاسد
قوله او غير ذلك كالتوبيخ والتهديد والترحم والاغراء الى غير ذلك من المعاني التي يمكن ان يقصد

من التلفظ بالمسند المناسب لذلك النوع من الغرض قوله والمقام مقام بسط كان يكون
اصغاء السامع مطلوبا او كان يقصد الافتخار والابتهاج بذكر المسند والكلام فيه قوله ولان الاصل التلفظ
به وكذا في قوله وليتعين انه بها دلت القرينة على ان المسند هو العلم مثلا ولم تدل على خصوصه
شيء من العبارات التي يعبر بها عنه من نحو عالم او يعلم او العلم الى غير ذلك ولما اريد تعيين شيء
منها لغرض يتعلق به صرح بذكره والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض
لاقترانه بزمان وحدوث فيه ولا الدوام ثم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث
بمعونة القرائن كما في ضائق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة وكانه انما قال صريحا
تنبيها على ان مجرد الثبوت يستفاد منه صريحا باصل وضعه وقد يستفاد منه غيره بقرينة وكذا حكم اسم المفعول
واما الصفة المشبهة فلا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا او الدوام باقتضاء المقام والجملة الاسمية لما كان خبرها
اسما فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن ولما كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرار التجدد
فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فان قولك زيد قام يفيد تجدد القيام كما سياتي في كون المسند جملة فعلية
وقوله فاصل الاسم دفع لما يقال من ان الصفات كاسم الفاعل والمفعول يدل على الزمان والتجدد فبين
ان الاصل في الاسم صفة كانت كعالم او غير صفة كالعلم الدلالة على الثبوت واما الدلالة على التجدد
فامر عارض في الصفات فلا يعتد به قوله فيستفاد التجدد اي صريحا فان الفعل يدل بوضعه على التجدد
والاقتران بالزمان وكذا قوله فيورث احتمال الثبوت والتجدد اراد به صريحا الا انه اكتفى بذكره في
الاسم لانك اذا ذكرت الظرف يورث ذلك الاحتمال صريحا بخلاف القرينة التي لا تدل على تعين الظرف
وكذا اذا فرضت دالة على تعينه قوله بما حاصل او حصل اختاره في موضع الواو نظرا الى انهما متساويان
وقد مر هناك قوله وبابيك اي في الحال المقتضية لافراد المسند اي في الظرف الواقع خبرا كلام يدل على ان الاكثر
تقدير الفعل قوله ليتنوع بهذه الاعتبارات اي لاكثر منها كما صرح به في بعض النسخ لانه ليس ههنا مثال التعجب
من المسند اليه ولا امثال ما اشار اليه بقوله او غير ذلك والكل صالح لزيادة التقرير والتعريض لغباوة
السامع المخالف والاستلذاذ وبسط الكلام ورعاية الاصل وتعيين الاسمية من الثلاثة في الاكثر تعظيم المسند
لكنهم لما اوجبوا على الله ثواب المطيع وعقاب العاصي ونفوا عنه خلق الاعمال القبيحة وارادتها و
زعموا ان صفاته عين ذاته سموا انفسهم اهل العدل والتوحيد اي نحن قائلون بانه عادل اي لا يفعل قبيحا
تم تبركه فيه وذكر الناصر لدين الله تاريخ للتصنيف وهو الرابع والعشرون
من شهر ... سبعين وخمسمائة وتوفي في سنة اثنتين وعشرين وستمائة قال

واما اي المقتضيه لافراده قوله ووضع لفظ المسند موضع ضميره لافادة تمكينه فان المسند ... يشتمل على
اقسام واراد بالمفرد ما يقابل الجملة لا المركب وضبط افراد المسند باجتماع امرين كون المسند فعلا وان
لا يقصد من نفس التركيب تقوي الحكم واحترز بالاول عن كونه سببيا وبالثاني عن قصد التقوي بنفس التركيب
فان كلا منهما يقتضي كون المسند جملة كما سيأتي لا ايفاد في نحو زيد قام قصد التقوي وليس المسند فيه جملة بل مفردا
لانا نقول ليس فيه من التقوي ما يعتد به لكونه شبيها بالخالي عن الضمير كما ستعرفه فلا يتناوله لفظ التقوي عند
الاطلاق وانما قال من نفس التركيب احترازا عن قصد التقوي بالتكرار او لاداة التاكيد فانه لا ينافي افراد المسند
كقولك قام زيد قام زيد وان زيدا لقائم قوله واعني بالمسند الفعلي جعل في قسم النحو الوصف على قسمين حقيقيا
وهو ما يكون مفهومه ثابتا للمتبوع نحو مررت برجل كريم وهو الذي سماه النحويون وصف الشيء بحال نفسه وسببيا
وهو ما يكون مفهومه ثابتا لامر متعلق بمتبوعه نحو برجل كريم ابوه وهو الذي سموه وصف الشيء بحال متعلقه وعلى
ذلك العكس جعل المسند ههنا قسمين فعليا وسببيا فقوله بالثبوت للمسند اليه اراد به ما هو المتبادر من لفظ
الثبوت الحقيقي وهو قيامه بالمسند اليه وكونه حالا له واراد بالانتفاء عنه ما يقابله اعني رفع الثبوت الحقيقي
على ذلك انه قال في المسند السببي هو ان يكون مفهومه محكوما عليه بالثبوت لما هو مبني عليه
او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بخبر ما هو مبني عليه تعليق اثبات له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما فان جملة تعليق
اثبات له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما في مقابلة الثبوت لما هو مبني عليه او الانتفاء عنه دليل ظاهر على ان اراد بالثبوت
والانتفاء ما ذكرناه لا ما يتناول الثبوت التعليقي او انتفاءه وفيما ذكره في تفسير الوصف الفعلي والسببي
ايضا فلا يرد ما يتوهم من ان التفسير للمسند الفعلي يجب ان يكون تفسيرا لمطلق المسند في الجملة الخبرية اذ لا معنى
للمسند فيها الا ما حكم بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه فيتناول المسند السببي الذي جعله مقابلا للفعلي قوله
كقولك تمثيل للمسند الفعلي سواء كان مفردا او جملة الا ترى انه اورد الامثلة بعد تفسيره ثم قال ونفس تقوي الحكم
بذكر فيما بعد فلو كانت امثلة للمسند المفرد لاخرها عن التعرض لقيد ثاني ضابط الافراد كما يشهد به الذوق السليم
فالمثال الاول للفعلي الذي هو اسم مفرد والثاني لما هو ظرف متاخر عن المسند اليه يحتمل لكونه جملة ومفردا والثالث
لما هو فعل ماض غير مقيد والرابع لما هو مضارع مقيد بالشرط وكلاهما مفرد وقدم الظرف على الفعل لمشاركته الثالث
الاول في صيرورته بالتصرف مثالا للسببي الذي هو جملة اسمية والخامس لما هو ظرف متقدم على المسند اليه
وانما اخره لعدم مشاركته للظرف الاول فيما ذكر في الدار مبتدا ومن الدار خبره ولم يقصد بقوله لو تقديره استقر
او حصل اذ لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان للمعترض المسند الفعلي هو النفي ...
او انتفاؤه ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار زيد لتقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثابتا حقيقيا الا انه

نحو ما هو المجاز فيه واورده على سبيل الاستطراد دليلا عليه وهو ان الظرف يقع صلة ويكون
مقدرا بالفعل اتفاقا فكذا ينبغي ان يقدر له اذا وقع خبرا لان معناه فيهما واحد لا يقال اذا كان في الدار مقدرا
بما كان الخبر فعلا للمبتدا فلا يجوز تقديمه عليه كما في زيد قام لانا نقول سبب عدم الجواز الالتباس
بالفاعل ولا التباس ههنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار وانما لم يمثل للمسند المفرد
ههنا لانه اما فعل ماض او مضارع واما اسم منكر او معرف وقد ذكر فيما بعد امثلتها وفوائدها ولا يتصور
للمطلق مثال سوى ما ذكره واقسامه في زعم القائل ... مقدر باسم الفاعل وان في الدار خالد
محمول على ان خالد فاعل للظرف كما هو مذهب الاخفش بناء على ان الاصل في المسند المفرد فقد
التبس بلا فاصل قال واما اي المقتضيه لكونه اي لكون المسند المفرد فعلا فهو لبيان ما تقدم من
قوله وفي افراده من كونه فعلا وما تاخر من قوله واما اي المقتضيه لكونه جملة ومعنى تخصيص المسند باحد
الازمنة جعله مخصوصا ومقيدا بالزمان الماضي او الحاضر او المستقبل وانما كان الفعل اخصر ما يمكن
من الطرق لدلالته على الحدث الذي هو المسند وعلى الزمان معا بخلاف الاسم فانه يحتاج في الدلالة
على الزمان الى شيء اخر كقولك زيد قائم في الزمان الماضي وقد تقال حرفه بهذا القيد ... نحو زيد قام فان
يفيد التخصيص باحد الازمنة مع التجدد لكنه ليس باخصر لان الضمير في حكم الملفوظ ولا حاجة الى ذلك لان الكلام
في تعيين اي المقتضي لكونه فعلا بعد تحقق الحال المقتضي لكونه مفردا كما عرفت فقيل زيد قام خارج عن ضابطه
... افادة التجدد واي الحدوث فلا منع لدخول الزمان في مفهوم الفعل لانه لم يقصد بذلك مجرد الاخبار
... الزمان بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز فنحو علم الله ويعلم الله لا يقصد
... حتى يلزم نفي القدم بل مجرد تعلقه ولا يحدد وقت كما علم في موضعه ونحو زيد كاتب واكل فهم منه
... الاختصاص باحد الازمنة بقرينة الفعل العام وخصوصه الحدث لا باصل وضعه وانما تعرض
... الاستمرار ودلالة على ان كتبت وكذا تم الماضي ويكسبون ويقعلون للحال وكل ما هو الا ...
... الموضعين او مصدر لكن بيان المعنى لا يقتضي كثيرا ما لم يكن يحل لهم ويعوله من اخذ ايضا ...
... ما هو مصدر فيه وانما يكون المكسوب باخذ الرشي لا بالرشي لان مكسوب العبد حقيقة فعله الذي
... او ما قبله ولذا اطلق المكسوب على الرشي مثلا لانها مكسوب تحصيلها قوله يكسبون ...
... بعد ما مضى فيكسبون للحال وكذا يقتلون لانه ليس الفعل ماضيا محضا لان بعضا عن قتل محمد
... الا انهم قتلوا بعضا كزكريا وشعيا عليهم ... ويقتلون مجاز على ...
... الحاضرين ومجاز لغوي ... حيث قصد الفعل بمنزلة الفعل فان قصد ...

للكل وثابت في الحال ومحدم واحل في الفريقين وقد يقال قبله عدم لم يقع اصلا وقبل من اهل بعد تقادم
عهده فاني يجتمعان في الحال المقيد باخر الماضي واول المستقبل فالوجه ان يراد بالقريب الثاني من قبله من اجزاء
الانسان ويكون التعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصور الشنيعة والابانة التلبث لاجزاء احتمال الاستقبال
صريح في قوله والمراد بالزمان الماضي الخ تعريفات تنبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود بعبارتها فلا يتجه
ان لفظ قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان الماضي زمان اخر وجد هو فيه او يكون الشي ظرفا لنفسه
والان لفظ يترقب ان حمل على الاستقبال فات معنى الترقب اذ لا يتصور ترقب الاستقبال في الاستقبال
وان حمل على الحال كان كل من الحال والاستقبال ماخوذا في تعريف الاخر فيلزم الدور على انه قد يقال التعاريف الاعتبارية
يصح الطرف في الجملة فقد بين في علوم اخر يلاحظ فيها جانب المعنى فقط ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض وانها
لا بانفسها اخرى بخلاف الزمانيات قوله والحاكم في ذلك هو العرف لا غير يريد ان تعيين مقدار الحال
مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال يا كل ويمشي ويحج ويكتب القران
وبحال الكعادة ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها هذا واما القايلون بان
الزمان موجود متصل لا يجوز اجتماع اجزائه فقد زعموا ان الحاضر عرض حال في الزمان هو الان كالنقطة في
الخط ولا وجود للزمان عند المتكلم بل هو عنده موهوم محض قال واما الحال المقتضية لتقييده اي التقييد
المسند المفرد الذي هو الفعل كما تشهد به سياق كلامه وانما خصه بالذكر مع جريان مثل التقييدات
في الاسماء المتصلة بالافعال كالمصادر والصفات لان الاصل في هذا التقييد فيعلم التقييد ما عداه بالقياس
عليه واما قوله فهذه كلها تقييدات للمسند فاشارة الى التعميم او ازالة الاشكال من حيث ختم الباب قوله بمفعول
مفصل اي يتعلق بالفعل سواء كان معمولا له كما عدا الشرط او لا كالشرط وفايدة لفظ نحوه قوله من نحو المصدر
يتناول ما ليس مذكورا منها كالمستثنى المنصوب في مثل قولك ما جاني احد الا زيدا انما اخر ذكر المصدر مع
لشدة اتصاله بالفعل ووصف لبطلانه قيدا وعقبه بالزمان لانه قد يكون مدلول الفعل كالمصدر ثم بالمكان
لمناسبته اياه ثم بالمفعول له لكونه لازما للافعال الاختيارية عنده وعقبه بالحال من ليتناول الغرض المطلق
والباعث المتقدم واورد مثالا لم ذكر المفعول معه وجعل المسوط منه بناء على ان الجار والمجرور ملحق بما هو
اقرب اليه من الفاعل وقد يقال كل ما اتصل فيه بالجار فهو مفعول به اصطلاحا وهو مستبعد في مثل جلست
في يوم الجمعة للتاديب وكونه او ما ضربت الا زيدا اشارة الى ان المتوسط بين الفعل والمفعول
فيه قد لا يكون حرف جر ولا استبعد في ان زيدا مفعول به لان المستثنى منه متروك لفظا ولذلك
يجعل في الاعراب واما كونه متوسط حرف فلان الفعل المنفي لا يتعدى الى ما قصد وقوعه عليه الا بواسطة الا قوله نحو يضرب

ان ضرب عمرو قدم التمثيل بما هو جزا معنى فقط على ما هو جزا لفظا ومعنى لانه اظهر فيما اختاره في الشرطية قوله ان
هو على صيغة الخطاب اي سواء اخرت الشرط او قدمته فانه قيد للمسند في الجزاء والفرق انه اذا قدم الجزم
اجزاء انه لو وجدت شرايطه وانما فرع هنا يضرب على ما هو الرواية مع تقدم الشرط عليه لكونه فعلا ماضيا او
يزداد الحكم بما بعدا اي يكون الفايدة فيه توقف اقوى كما سبق تحقيقه قوله ولم لم يذكر كان قيل ان كان مسند هو
فعل او قيد هو جزء الشبيه بالمفعول كان عليك ان تذكره صريحا فاجاب بان الخبر في هذا الكلام هو المسند
في الحقيقة لا قيد للمسند وذلك لان الافعال الناقصة لا تتم بمرفوعاتها كلاما في هذه الصورة مسندة الى ما هو
في علاوة في الحقيقة قيود للمسندات التي هي اخبارها الا ترى ان كان في كان زيد منطلقا قيد المسند الذي
هو الانطلاق بالزمان الماضي وحيث كان في هذا المقام دقة لطيفة لعل الصورة الحقيقية امر بالتامل قوله وقد ظهر لك من
هذا اي مما ذكرناه من ان الشرط قيد للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية اي المركبة من الشرط والجزاء جملة خبرية هي مضمون
الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط وقوله الخبرية في نفسها اشارة الى ما تقدم من ان الاحتمال يجب ان
يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا وحاصل اختياره ان الجملة الجزائية اسمية او فعلية مستقلة قد حكم فيها بالنسبة
بين طرفيها اما اخبارا او انشاء فهي جملة خبرية او انشائية مقيدة بقيد مخصوص يجري مجرى الظرف والحال فلا يتغير بذلك
القيد ما كانت عليه من الاحتمال وعدمه وانما خص الخبر بالذكر لانه في قانون الخبر واورد الجزاء فعلية لان الكلام
في تقييد الفعل فاذا قلت مثلا ان ضربت عمرو يضرب زيد كان معناه يضرب زيد في وقت ضرب عمرو و
كذا اذا قلت ان جئتني او كلما جئتني اكرمتك لم يشتبه على من له ادنى تمييز ان هذا الكلام قد يكون صادقا
وان لم يوجد شي من المجي والاكرام اصلا ولو كان اكرمتك كلاما خبريا قد حكم فيه باسناد الاكرام الى المتكلم وقيد
ذلك الاكرام بقيد لوجب ان يكون صدقه بتحقق الاكرام له مع ما قيد به فان صدق الخبر انما يكون بتحقق
مضمونه مقيدا كان او مطلقا الا ترى ان قولك سا اكرمك راكبا لا يتصور صدقه الا بتحقق الاكرام مع قيد الركوب
ونحو يضرب زيد في وقت ضرب عمرو وان ابيت ان معنى الشرطية تعليق ضرب زيد بضرب عمرو وجاز صدقه
وان لم يوجد شي من الضربين وان قصد به مجرد الظرفية وجب ان يكون صدقه بتحقق ضرب زيد مع كونه في وقت
ضرب عمرو فقد انكشف ان الشرط ليس كسائر القيود وان معنى الشرطية في متعارف اللغة الحكم بالاتصال
بين الشرط والجزاء فان طابق الواقع فالشرطية صادقة والا فكاذبة ولا اعتبار في صدقها وكذبها بوقوع شي من
مضمون طرفيها كما حقق في موضوع الان المحض نظرا الى ان الجزاء المقدم على الشرط في صورة جملة مستقلة
[illegible] حال النسبة فيما بين طرفيها وحمل الموجز ايضا كذلك لا يشتبه لكاره القيد بالشرط معنى في الحكم بينهما جمع
الشرطية الى معنى [illegible] واشار الى ذلك في بيان برح الخبر وقلده في ذلك جماعة وبنوا عليه خيالات وهم يحسبون

انهم يجيئون صنفا قوله واعلم ان للفصل بعد الفعل الذي ذكرنا القصد ... فاعله
وغيرها اعتبارات في الترك اي احوال مقتضية للترك وما عطف عليه ولو قال من الترك لكانت الاعتبارات
مقتضيات الاحوال قوله والا عني الفعل بما اراد افراده اعتبارات العقد الشرطي بالذكر اظهار الاعتناء بشانه
كان لاضمار الفعل مع تفسيره بالمظهر موقع حسن ولعل البناء في سقده بمعنى في والظاهر في لفظ اعتبارات
الثاني هو النصب عطفا على الاول لكنه يروى بالرفع اما عطفا على محل اسم ان واما على انه مبتدا خبره لا مدخل
في خبر اعلم قوله مانع قريب كعدم علمه بالقيود او عدم ارادة اعلام السامع بها او عدم الوضعه لذكرها او علم
السامع بها او بعيد كالخوف من توهم كونه مكثارا او قادرا على الكلام او الاعتماد على شهادة العقل او لا عادة
طهوره او بالجملة مدار القرب على كثرة الوقوع وظهور المانعية ومدار البعد على خلاف ذلك قوله اي لانه لم يكن
المراد المسند المفرد اما اسم او فعل والمقتضي لكونه فعلا على ما مر ارادة افادة التجدد والاختصاص باحد الازمنة
على اخصر ما يمكن فعدم هذا الارادة يكون مقتضيا لكونه اسما قوله افادة نصبه على المصدر بمن المصدر اي
كافادة الفعل في كونها على جراخصر قوله لاغراض متعلق بلم يكن وفي ذلك اشارة الى عدم كون المراد ما ذكر
وتلك الاغراض مثل ان لا يكون المسند زمانيا كقولنا الله عالم او لا يختص باحد الازمنة الثلثة كقولك
زيد علام او كان مختصا واريد بسط الكلام كقولك زيد ضارب في الزمان الماضي فالو اما الحال المقتضي
لكونه اي لكون المسند الذي هو اسم منكرا في انه كان الخبر اي خبر المبتدا والحكاية متى اراد اللفظ على سقته
صورته الاولى فاذا حكى منكرا استحق على تنكيره قوله كما اذا اخبر عن رجل بريد الاخبار عنه عاطر ... لا ... ذكر
فان الخبر هنا كان يكون محكيا على تنكيره قطعا وان لم يلزم حكاية اعرابه وقوله القصد لغة مفعول له لا خبر على طرقه قولك
ضرب زيدا تاديبا فهو تعليل لفعل الفاعل المتروك كانه علل ولا تم بني للمفعول قوله اي ان كون المسند اليه نكرة
تعلل لاقتضا تنكر المسند اليه تنكر المسند وقوله ليس في كلام العرب خبران وسواء خبر مبتدا او قلنا
ممتنع او قلنا يصح بتاويل المصدر رواية بمعنى الواو اي مستويان قولنا يمتنع وقولنا يصح وهذه الجملة معترضة
وفيه اشارة الى ان بعضهم قالوا بامتناعه عقلا وليس بشيء فان الذي يجب عقلا هو ان يكون كل
واحد من المحكوم عليه والمحكوم به معلوما بوجه ما سواء كانا معرفتين او نكرتين او مختلفين اذ لا شك ان النكرة
معلومة بوجه ما وان لم يكن فيها اشارة الى تعيينها ومعلوميتها والقول بان ترك الاصل في المسند والمسند اليه
مما يمتنع عقلا مما لا يلتفت اليه اصلا قوله وتحقيق الكلام في اي في ان مع امتناعه عقلا او لا ليس مما يهمنا الآن بل يكفينا
لما نحن فيه التمسك بعدم الوقوع المعلوم بالاستقراء لا يقال مذهب ...
كم درهم مالك مبتدا خبر ما بعده فقد اسند المعرفة الى النكرة لانا نقول ارادة النحو بان في ذلك ... في كلام

الخبر فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا قوله ان اول بيت في ضح الكلبس للذي سكن
ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتدا خبره ابوه قلت ان نحو ذلك
في القلب الذي نذكره قوله واما ما جاء كانه قيل كيف ادعيت ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
ليس في كلام العرب مع وروده في كلام فصحائهم فاجاب بان ذلك على طريق القلب وهو ان
يجرى حكم احد جزئي الكلام على الاخر ويجعل كل واحد من المسند اليه والمسند في حكم الاخر واعرابه
ولهذا رجعت ... الى اصل الكلام الاستعمال الذي هو الاعتبار وجدت المسند اليه معرفة والمسند نكرة والابيات
الثلث من كتاب سيبويه الا ان الثالث لم يتعين فانه نسبه الى الكتاب ليعتمد عليه والبيت الاول
للقطامي عمرو بن شييم التغلبي وصدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وهو ترخيم ضباعة والالف للاطلاق وقوله الوداعا
بتقدير مضاف اي موقف الوداع والمراد الوداع بان لا يكون وداع وفراق والبيت الثاني لحسان من
قصيدة يهجو بها ابا سفيان ويمدح النبي عليه السلام واوله كان سبيئة من بيت راس ما السبيئة الخمر المشتراة
للشرب وبيت راس قرية من الشام بين غزة ودملة اشتهرت بجودة خمورها وخبر كان قوله بعده يعني انيابها
او طعم غض من التفاح مصره اجتناء اشبه ريقها بخمر جمعت بعسل وماء او بطعم تفاح طري كسره اجتناؤه من
الشجر لكمال نضجه ولطافته وصدر البيت الثالث فانك لا تبالي بعد حول وبعده لقد لحق الاسافل بالاعالي
وماج اللوم واختلط النجار اي ذهب السود دو غلب على الناس اللوم والدناءة واشتبه الاصل والمزيح
لدينا اعلى هذه الحالة ... لا يبالي ان ابا ... كان او غير ... وتوجيه كون البيت من تنكير المسند اليه
وتعريف المسند هو ان ظبي مرفوع على انه اسم كان المحذوف المفسر بكان المذكور واحمد بالنصب خبر له
وانما اختير تقدير كان لان الاستفهام بالفعل اولى قوله ولا نظير في بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه اي من كون
المسند معرفة والمسند اليه نكرة قوله والضمير معرفة نحو وان كان عائدا الى نكرة لانه اشارة الى ذلك المنكر
من حيث انه معلوم بوجه ما الا ترى انه يقع مبتدا في نحو قولك جاءني رجل هو راكب وانه يعبر بذلك الرجل
فاسم كان وخبرها معرفتان وهذه الجملة خبر للمبتدا المنكر الذي هو ظبي لتخصصه بالاستفهام قوله فليس المراد الخ
يريد ان محل ورود الاشكال كان اسمك ليس اسم كان فيه نكرة وخبرها معرفة حتى يجاب بان اسمها ضمير
هو معرفة وانما المراد ان مورد الاشكال هو ظبي المنكر على انه اسم كان المقدر لما عرفت والعدول الى جعله
مبتدا كما ذكرتم مخالفة لاصل الاستفهام وترك للاولى بلا ضرورة وكذلك اي ولان ارتباطه بالفعل المفسر
الابتداء ... ان اصل الكلام ظبي كان اسمك فجعلت ظبي مسندا واسمك مسندا اليه حتى يرجع الكلام الى
اصله من كون المسند نكرة والمسند المعرفة قوله ومنه البيت اي بيت الكتاب اعتبارات بعضها سوال وبعضها

جواب والتبخت القول بلا علم كانه اعتماد على البخت قوله فيحظا بالنصب على انه جواب النهي ان
اياكن والتبخت بمعنى لا تبخت في الاسولة امر من ازم لا يجوز ان يكون ظبي مبتدا خبره الجملة فلا يكون
البيت مما نحن فيه وجوابه بما مر انفا من انه عدول عن الاولى بلا ضرورة ومنها انه اذا قدر الفعل كان الهمزة داخلا
على الاسم فلا استعدلان وجوابه ان ذلك الفعل محذوف وجوبا لوجود مفسره فكانه لا فعل هناك فلا خلل في التعادل
ومنها ان الضمير العائد الى النكرة اقوى منها في الابهام لانه لا يكن رجعها فيجب ان يكون نكرة وعلى هذا يرد الاشكال على
كان امك لانه اصل اسم كان ضمير ظبي وجوابه ان معنى التعريف هو التعيين او الاشارة الى معلوم من حيث هو معلوم
وقد كان مبهما وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة دونها ولهذا يجري عليه احكام المعارف اتفاقا انما
الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ومنها ان للمسند اليه في اصل الاستعمال لما كان امك وجب تانيث الفعل
لاسناده الى مونث حقيقي من الادميين بلا فصل ولو كان الفعل المقدر مونثا لكان معنى الفا كذلك وجوابه
ان المقدر مسند الى الظاهر الى ظبي فروعي تذكيره نعم كان الواجب على المص في بيان اصل الاستعمال ان يقول واظبيا كانت
امك بتانيث الفعل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكر فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمونث لذات في احدهما فيجوز تانيثه
وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت قال وان هذا النمط اي هذا النوع من التصرف في الكلام الذي ذكرناه
فيها من علم المعاني بالقلب مثل قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا او تانيث الضمائر باعتبار
التسعية في قوله وهي مما يورث الكلام ملاحة اشارة الى ان القلب نفسه يحسن الكلام ويزينه فكان مقبولا
مطلقا وان تضمن اعتبارا لطيفا زاد حسنه على حسن الالتفات قوله ولا يشجع عليها الا كامل البلاغة واللام
الكامل في البلاغة تصرف في الكلام تصرفا فقلب وجرى احكام اجزاء الكلام بعضها على بعض لانه ليس هناك الباس
المقصود اما لشهادة المعنى او اللفظ او لشهادتهما مع اظهار قوة التصرف في احوال الملفوظ وقوله يأتي بيان للقول لما
شيوع الان الموجود في اكثر الروايات تذكير الضمير نظرا الى القلب وقد سلك في ازالة استبعاد القلب واستنكاره
سبيل الترقي فقال هو واقع في كلام الناس ومحاوراتهم يتداولونه فيما بينهم فيقولون على سبيل التجوز
الاستمرار عرضت الناقة على الحوض بل واقع في اشعار الفصحاء الماضين بل ثابت في كلام الله الذي
فوق كل كلام وللاشعار بقصد الترقي اعاد في المعطوف فمن قوله [illegible] عرضت الحوض على الناقة وذلك لان
المعروض عليه يجب ان يكون ذا شعور واختيار وفي هذا القلب اعتبار لطيف وهو ان المعتاد ان يوتى بالمعروض
على المعروض عليه فحيث اتى بالناقة الى الحوض جعلت كانها معروض عليه ومن نظائره لا ادخلت الخاتم في الاصبع
والقلنسوة في الراس واول قول القطامي فلما ان جرى سمن عليها اي على الناقة [illegible]
وسوقها بالطين والفدن القصر والسياع الطين بالتبن يصف ناقة بالسمن [illegible]

فيه دلدنه ولم يوثق جبني لما كما عصب العلباء بالعود والضمير في منه للاب لم يوثق لم يخلط
واللين العصب والشد والعلباء عصب العنق اي انا منه لا من غيره ثم اني عصبت لا كتعصيب العلباء بالعود
بل اشد واقوى منه وليس في البيتين اعتبار لطيف والحمل على المبالغة يكمل الاصل فرعا مستبعد جدا قوله
وتشقى ارماح تلحق خيل لا مولاة بينها الموالاة التابع والرفق والضياطرة جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذي
لا نفع فيه ولا كفاية عنده والحمر جمع احمر اللون وقيل من لا سلاح معه اي يتلاحق فرسان لا صلح بينهم وتشقى رجال
لا علم لهم بالقتال وفي القلب تنبيه على شقاوة ثقافهم وكثرته حتى كانه يتعدى منهم الى الرماح وقد عاد حملهم
بالرماح شقاء لها دالا على خستهم وانهم ليسوا اهلا لان يطعنوا بها فلا قلب في كانه استعارة الشقاء لكثرة
[illegible] والمهمه المفازة والمغبرة المتلونة بلون الغبار والارجاء الاطراف جمع رجا بالقصر وفيه قلب التشبيه مبالغة
في غبرة لون السماء حتى كانه اصل فيها قوله بمشي صدره وقوله بمشي قد تحنى صلبه والقعس خروج الصدر ودخول
الظهر ضد الحدب والاكباب السقوط على الوجه تعالى كما قالت والعزة المهزولة اي رات العوائق
شيخا منحنيا قد صار احدب لانه يمشي بتكلف مشية الاقعس خوف السقوط او يمشي مكبا في التكلف
لحسب انه من غاية ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره قوله على احد الوجهين وفائدة القلب في هذا الوجه المبالغة
تعلق الاملاك بهم حتى كانهم املكوا قبل مجي الباس الى العذاب اليهم واما على الوجه الاخر وهو ان معنى
اردنا املاكها فلا قلب وهناك وجه ثالث لم يلتفت اليه وهو ان المعنى املكناها فحكم بمجي باسنا اياها
الا ان اشتهر ذلك فيما بين الناس قوله على ما يحمل حال من الضمير [illegible] اي هو من القلب حال
كونه على الوجه الذي يحمل عليه اشارة بذلك الى انه يحتمل اخر لا قلب فيه وهو ان المعنى ثم تول عنهم الى مكان قريب
تتوارى فيه بحيث تسمع كلامهم فانظر ماذا يرجعون الى الجواب يترددون والنكتة في القلب طلب المسارعة
في الرجوع حتى كانه يرجع قبل ان يسمع الجواب قوله يحمل على تولى فتدلى وذلك لان التدلي يخلف القرب ويطلبه
فيكون متقدما على الدنو وفي لفظ يحمل اشارة الى انه يحتمل اخر لا قلب فيه وهو ان التدلي هو التعلق من الهوى
الى [illegible] حين نزل جبريل على النبي عليه السلام فتعلق [illegible] من الهواء واقعا بين السماء والارض كما تدلت الثمرة من الشجرة قوله
او كان المسند اليه معرفة عطف على قوله لو كان المسند اليه نكرة واراد بالوصف مفهوم الاسماء المشتقة
من الافعال فان لها مفهومات تستند الى الاشياء والى ما يوصف بها وتعريفها اما بالاضافة وهي للعهد
وقد يقصد بها الجنس ايضا واما باللام اما للعهد او الجنس فقوله عهد احتراز عن مثل قولك زيد المنطلق اذا
اردت به معهودا وقوله المعصور الانحصار احتراز عن مثل قولك زيد الامير اذا اردت الجنس فانه
يفيد الانحصار [illegible] اما يفيد اذا كان المقام خطابيا واما اذا كان في المسند اليه فلا [illegible] فلا يكون

[illegible] ان الجنس قد تقدم في تنكير [illegible] المسند لنفيه [illegible] الجنس فلا يرد شي من الاشكالين

انتفاء العهد وقصد الاختصار مقتضيا لتنكير المسند قوله من ارتفاع الشان لم يقل من ارتفاع شانه لان الضمير
ان عاد الى المسند ورد ان ارتفاع شانه لم يتقدم في تنكير المسند اليه وان عاد الى المسند اليه ورد ان تنكير
المسند لا ينبئ عن ارتفاع شان المسند اليه بل قصد به ارتفاع الشان الجنس والعظمة في انحطاط الشان ونحو ولانه
الوصف ينبئ عظم على ارتفاع الشان لا سيما في ولا التنكير على ايصالكم قوله المقتضية للتخصيص اي التخصيص
المسند الذي هو الاسم المنكر وحصر الاضافة والوصف بالذكر لان تخصيص الاسم من حيث انه اسم انما يكون بهما
واما تخصيصه بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه في معنى الفعل لا من حيث انه اسم ويسمى تقييدا وقد علم ذلك في ضمن تقييد
الفعل وتسمية الاضافة والوصف تخصيصا والمفعول ونحوه تقييدا مجرد اصطلاح وربما يوجه بان الفعل يسند ثم تقييد و
يضاف ويوصف ثم يسند ففي الاول تقييد مسند وفي الثاني اسناد مقيد فسمي كل قسم باسم تميزا بينهما وكان
التخصيص بالاسم اولى لان العموم والاستغراق في الاسماء اظهر قوله ان كان ما سبق على ذكر منك يعني قوله
لو امتنع على تقدير العادة مانع قربت او بعدت قال واما اذا كانت المقتضية لكونه اسما معرفا فهي لما كان اي المسند عند
السامع متشخصا اي متعينا باحدى طرق التعريف وقوله معلوما له تاكيد لكونه متشخصا اي معلوما له باحدى تلك
الطرق وقد يتوهم ان الثاني اشارة الى سبب تعريفه مطلقا فان التعريف هو ان يشار الى المعلوم من حيث انه
معلوم والاول اشارة الى تعيين تعريفه بطريق مخصوص فعلى هذا كان الواجب تقديم الثاني على الاول وكيف جرى كان في
واسمعك خبر ثان او حال والفاء في قوله فالمسند تنبيه على ان السؤال ناش من الكلام السابق وانما نشا منه
بناء على ظاهر ما قال من ان محط الفائدة هو الخبر فاذا كان معلوما فاني يتصور الفائدة خصوصا اذا كان المسند اليه
ايضا معلوما واجاب بان الاستفادة لازم الحكم والحكم لان العلم بكل واحد من الطرفين باحدى طرق التعريف لا يستلزم
العلم بالاسناد وقدم اللازم لانه اولى بالاستفادة منها [illegible] واما جعلوا الخبر محط الفائدة على ان المقصود
الاصلي من الكلام استناده الى المخبر عنه لا على انه في نفسه مقصود منه قوله كما ترى اي كاستفادة تراها في قولك
وهو حال من ضمير قولك وقوله اذا قلت ظرف لقولك لمن يعرف اي كما ترى في قولك لما قلت
قوله لكن لا يعرف ان ذلك الانسان هو اخوه لا يلائم تقديم الاخ في الامثلة بل تاخيره وكان الوجه ان يقول لكن
لا يعرف ان الشاخص هو الاخ كما اشار اليه فيما بعد وقوله معرفا في جميع ذلك حال من ضمير قولك او من ضمير
قلت الاول مع ما عطف عليه قوله ولا يعدم فيما نحن فيه من ان طرفي الكلام الخبري اذا كانا معرفتين جاز ان يستفيد
السامع منه الحكم او لازمه ومثل لذلك امثلة قدم فيها احد المعرفتين وامثلة اخرى قدم فيها المعرفة الاخرى فاشار
الى ان ما تقدم من المعرفتين لا يعدم سلامة الاعتبار الى جزء [illegible] في امثلة الجواب المتعددة
من الحكم باخذ دقائق من الشرقة [illegible] ويتمسكون فيه وذلك بسلامة الامر [illegible] الصالحة

بالكلية

فلتقدم شيئا اي حال السامع فاذا تصورته كالطالب ان يعلم حكما على احد هذين المعرفتين كزيد مثلا قدمته
وجعلته محكوما عليه بالآخر رعاية للمطابقة مع ما عند السامع وكذا اذا تقدم له اي تصورته كالطالب ان تعلم لازم
حكم عليه قوله لكن اذا انتهى استدراك من لا تقدم اي لكن اذا انتهى تقدم له هناك سبب يقتضيه قوله مثل تعلم
وقوله مثل الحكم على ذلك المعنى يدل على ان السامع يستفيد منه لازم الحكم اذ الحكم معلوم له قطعا قوله على
الوجه المتصور اي على الوجه الذي تصورته كالطالب للحكم على ذلك الوجه وكذا معنى قوله على ما تصوره
قوله كيف حكمك عليه وعلى ذلك الآخر جعله محكوما عليه ان كان محكوما به لان الخبر في هذا الباب الذي هو الخبر
في المعنى اي كيف حكمك على المعنى الذي هو مخاطبك والآخر هل يحكم عليه بالمخاطب اعتدادا له ابتداء فقط او بالآخر
او بهما معا ففي هذا المثال يستفيد السامع حصر المعنى فيه وان المعتد به ما قدم فقط على سبيل قصر التعيين وكانه
قيل الذي انت على ثقة اعتداده انت فيكون يستفيد الحكم قوله تحصره ومحض غرضه متعلق بقوله والمثال بعيد قصر التعيين
فيستفيد السامع منه الحكم ايضا على ما عرفته فلا بد ان يكون ذلك الغير قد اثنى عليه ولذا نقل الثناء بتحصره وتصوره
كالمستخبر هل يحكم عليه بالمعنى استفاده منه لازم الحكم اذا لم يكن هناك ثناء من غيره قوله لكن لا يعلم على التعيين
اي لم يتعين عنده انه زيد او عمرو ولا انه متعين باعتبار [illegible] الاخوة حتى لا يصح الحكم بل لزم ان يكون قوله واما باعتبار
تعريف الحقيقة واستغراقها عطف الاستغراق على تعريف الحقيقة كانه تفسير له لان اسم الجنس اذا عرف تعريف
الحقيقة يقصد به الاستغراق في المقام الخطابي فيقال زيد المنطلق اي كل على طريقة قوله هم القوم كل القوم يا ام خالد
قد اعترض على ما حكى قول النحويين بوجه انهم حكموا بامتناع تقديم الخبر على المبتدا اذا كانا معرفتين وسواء ذلك على امر
لفظي هو دفع الالتباس ولذلك اجازوه اذا لم يلتبس كما في قوله بنونا بنو ابنائنا واما بيننا وفي ذلك امرا معنويا
هو اعتبار لكنك اذا تاملت ما تلوناه عليك عرفت ان السر والحكمة في ذلك هو ان ما تقدم من المعرفتين
هو الذي يطلب الحكم عليه فيجب ان يكون مبتدا ومحكوما عليه وقد يبحث ان ما ذكره انما يجب المحافظة عليه في
ابواب علم المعاني التراكيب رعاية مقتضيات الاحوال لا في صحة التركيب بحسب تادية اصل المعنى فكيف يعلل
الحكم النحوي قوله قد سبق لبعض الخواطر رد على الامام الرازي حيث قال زيد دال على الذات والمنطلق
على الوصف ولا شك ان الوصف يسند الى الذات لا الذات الى الوصف فزيد هو المحكوم عليه قدم او
اخر وتقرير الرد ان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدا لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسبي اعني ثبوت الانطلاق
لشيء بل اريد به ذاتا اعني ما صدق عليه وزيد اذا اخر وجعل خبرا اريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف
مسندا الى الذات دون العكس وانما اول زيد بصاحب اسم زيد لان الجزئي الحقيقي لا يصح حمله على
شيء بل [illegible] على الموضوعات الكلية ليشهد بذلك تاملك في المعاني مع قطع النظر عن توهم الالفاظ على

ان مذهب الكوفيين ان الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه قوله فلا موقع عليه ان لا يعول ولا اقامة
من عرج على المنزل مطيته الا فيما عليه قوله اما ما قد يقع كان قيل قد ذكرت ان المقدم من المرفوعين هو المبتدأ
قطعا ونحن نجد ما يجب فيه ان يكون المقدم خبرا كقول الامام المجبور ثم وان لم اكن كراي كرايك انشاهد الدمع ان ذلك
كذا كالة لا يشتبه ان المراد كراي كراي كان المناسب للسياق واللائق بالعشاق وكقول ابي تمام في وصف
القلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل فان المعنى لعابه لعاب الافاعي
لان المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء فاجاب ان هذا من باب
القلب فيكون المقدم مبتدأ فلا نقض على ما ذكرت لان الكلام اخرج على خلاف مقتضى الظاهر لما هو المطلوب
من التشبيه المقلوب وكذا الحال في قولنا بنونا بنو ابنائنا الاري العسل والجنى ما يجتنى وهو ضد طريا اشتارته
جنيته واخذته والعاسل من ياخذ العسل وصفه بالطيب والنظافة لانه لم يمسه الايدي من اجتنائه قال
واعلم ان القول بتعريف الحقيقة باللام وبا ستغراقها مشكل قد ذكر ان اللام في زيد المنطلق وعكسه قد يكون لتعريف
الحقيقة وباستغراقها الافراد وكان عليه اشكال فاورده هنا ثم اختار منها ما هو الاقرب عنده فنقول لما قلنا الى قوله
وكل ذلك على ما ترى فاسد بيان الاشكال يتوقف على ان هناك احتمالات ثلاثة لا مزيد عليها الاول ان المراد بتعريف
الحقيقة القصد الذهني حيث هي هي وتميزها عما عداها ويلزمه محذوران الاول ان تكون اسماء الاجناس معراة
عن طرق التعريف معارف فانها موضوعة لذلك اي للقصد الى الحقيقة وتميزها وليس اللام فيه فوله لذلك صلة
للوضع بل للغاية وكونها معارف قول لم يقله احد وقد رد على هذا الكلام اعتراضين منع الملازمة فيما علم ان
اسماء الاجناس موضوعة للحقائق بتقيد وحدة غير معينة ومنع بطلان اللازم بناء على ان عدم القول بشيء ليس
قولا بعدمه الا انه اخل بحسن الترتيب فقدم منع بطلان اللازم على منع الملازمة وانما التزم كون اسماء
الاجناس معارف الى ملتزم مجهول لا نه مكابرة فان سكوت ائمة اللغة عن ذلك مع توضيحهم لانواع المعارف
واحكامها دلالة قاطعة على انها ليست معارف وكذلك اجتماع وصفها بالمعارف وقال ليكذبن منع امتناع
مع ان الظاهر امتناع تبعيتها على انه يتنبه هو خرف لكذبه فيما الترمه واورد في بيان الوصف المصدر
عن التنوين لكونه اظهر فان المصادر موضوعة للحقائق دون الافراد اتفاقا واخص ايضا للتجنب عن حديث
التنوين لتجويزان يقال التنوين في رجوعا للتنكير فلذلك لم يجز وصفه بالمعرفة لا لانه في نفسه غير صالح للوصف بها
فيحتاج الى الجواب بان تنوين التنكير انما هو في غير المتمكنة من الاسماء كصه واما تنوين نحو رجل فللتمكن وكذا تنوين
زيد الثاني في قولك مررت بزيد وزيد آخر وتنكيره لكونه في معنى مسمى بزيد قوله ولئن ذهبت اشارة الى منع
الملازمة ونسبه الى المخاطب لانه مما ذهب اليه كثير من العلماء واراد بالاجماع اجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على

ان المصدر المؤكد موضوع للحقائق ليس فيها اعتبار الفرد وان كان لبعض الفقهاء فيه خلاف قوله
ولزم عطف على لزم الاول هو المحذور الثاني ولم يتعرض ههنا لالزام الثاني لكونه اظهر بطلانا بما تقدم واما منع
الملازمة فبنى على اعتبار الفرد فقد ذكره هناك واشار اليه ههنا بقوله او نحو الضرب قوله واراي كون اللام في اسماء
الاجناس كلها او في المصادر وحدها لتاكيد تعريف الحقيقة تمام تعلق بالاحد الاحتمال الثاني ان المراد بتعريف
الحقيقة القصد اليها حال حضورها او تقدير حضورها اي الاشارة اليها من حيث انها حاضرة في ذهن السامع
اما تحقيقا او تقديرا ويلزم من ذلك ان لا يمتاز تعريف الحقيقة عن تعريف العهد التحقيقي او التقديري لانه ليس
معنى تعريف العهد سوى القصد والاشارة الى الحاضرة الذهن حضورا حقيقيا او مجازيا اي يلزم ان يكون
تعريف الحقيقة مندرجا في تعريف العهد قسما منه لا قسيما له كما زعموا وانما ذكر معنى تعريف العهد بطريق
الحصر تنبيها على اندفاع ما يتوهم من ان تعريف العهد هو القصد والاشارة الى حضور الحصة من الحقيقة
لا الى حضور الحقيقة فيتمايز النوعان قطعا فكانه قال معنى تعريف العهد هو مجرد القصد والاشارة الى
الحاضر من حيث انه حاضر واما ان ذلك الحاضر هو الحقيقة او حصة منها فامر خارج عن مفهوم تعريف العهد بل
هو اختلاف راجع الى معروض التعريف اعني الحاضر لا الى معنى التعريف اعني الاشارة الى الحضور فلو اعتبر
خصوصية الحاضر ونسب الاشارة الى حضور الحقيقة بتعريف الحقيقة والى حضور الحصة تعريف العهد كان ذلك
امتيازا بمجرد اصطلاح والكلام في تحقق ما به تعريف الحقيقة وامتيازه في نفسها عن تعريف العهد ثم ان
سياق كلامه يقتضي ان يكون مراده بالتحقق والتقدير في العهد تحقيق الحضور وتقديره ويؤيد ذلك قوله حقيقة
او مجازا فان الحضور المجازي ان لا يكون الشيء حاضرا لكنه يجعل كالحاضر لما سيأتي من الوجوه الخطابية ويلزم
ان يكون تعريف المنطلق في والذكر للعهد التحقيقي ايضا لان المراد بها حاضر في ذهن السامع تحقيقا وان لم يكن
مذكورا لفظا فقد ترك مثال التقديري اعتمادا على ما سيذكره من بيان وجوه التقدير وقد يقال الظاهر ان اراد
بالعهد التقديري ما ليس مذكورا لفظا كما هو المشهور وجعلها مثالين له الاحتمال الثالث ان المراد بتعريف
الحقيقة هو الاستغراق ويلزمه محذوران الاول ان يكون اللام الموضوعة لتعريف الحقيقة موضوعة لغير التعريف
وذلك لان الاستغراق مغاير للتعريف لوجوده حيث لا يتوهم هناك تعريف نحو كل رجل وكل رجال وال
رجل والارجال قوله لما علمت متعلق بيلزم على انه قيد لظهور اللزوم لا لنفسه الثاني ان يكون الجمع مع
لام الحقيقة ولفظ المفرد جمعا بين المتنافيين لدلالة اللام على الكثرة ولفظ المفرد على الوحدة وهذا انما لزم
اذا كان اسم الجنس المفرد دالا على الماهية بقيد وحدة لا بعينها واما لو دل على الماهية من حيث هي فلا
على ان جار على ... معنى الوحدة من غير ان يجعل الكل كلا واحدا او يراد بكل فرد فرد لا مجموع الافراد

فلا سنا فاه ايضا قوله وان صير في الجمع منها اي يجاء ان زجج والتحق في الجمع منها الى ان المعنى يطلب عند ذاته
على معناه بالمرة وضم اليه اللام وصل المجموع والاعلام مع آخر كلمة مسلمون قوله وجوه كثيرة منها جواز تانيث الفعل
نحو جاءت الرجال وجواز تاكيده باجمعون وجواز دخول عليه كما في الجمع وجواز عود ضمير الجمع اليه نحو الرجال
ولزوم ان لا يكون اللام في الرجال كله برأسها كالواو والنون في مسلمون قوله فاصل وجوب الوصف بالجمع او جوازه
لو في الوجه اي اقل يحذو زاد مبالغة وقد ينال بارله اقربها الى الوقوع قوله او صحة عطف على وجوب والمفصول
ان الوجوب ان دفع بالمحافظة على الصورة الاصلية فلا مدفع للجواز والصحة لكثرة اسماء الجموع وقيد الصحة بقوله على
الاطراد لان وصفه بالجمع مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه نحو الدرهم البيض والدينار الصفر قوله الا اقل بالجمع
من الصحة على الاطراد وهي جمع معترضة واعتبار معنى اللفظ نظرا الى ان الصحة بالنسبة الى الوجوب كالسبق من الكل
قوله وكل ذلك على ما ترى فاسد اشارة الى ما لم يبين فساده من اللوازم في الاحتمال الثاني والثالث
وقد ظهر لك مما قرره ان القول بكون اللام للاستغراق الحقيقة مشكل ايضا كما لا دعاه في صدر الكلام فلا بد ان دليل
قاصر عن مدعاه قال والا قرب بناء هو تعريف على انه مفعول له لما فسره الى ما يدل عليه ان يقال ان كون اللام
موضوعة لتعريف العهد لا غير كما قال بعض ائمة الاصول هو الصواب بل معنى التعريف مطلقا هو العهد اعني الاشارة
الى ان مدلول اللفظ معهود اي معلوم حاضر في ذهن السامع وفي الكشاف ان معنى تعريف الجنس في نحو الاشارة
الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو وفي ايضاح المفصل ان زيدا موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك وان
غلام زيد لمعهود بينكما بحسب تلك النسبة المخصوصة ولا شبهة لاحد في اعتبار معنى العهد في الموصول واداة
اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا اي سواء كان الحاضر ماهية او حصة منها كان تعريف الحقيقة قسما من العهد كما ان
تعريف العهد قسيم له ثم ان الحاضر ماهية كانت او حصة جاز ان يكون حضوره تحقيقا وان يكون تقديرا
الاولى بان يقول تعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو ان يكون الحاضر الحقيقة اما تحقيقا كما في قولك
احمده حمدا وهو التحقيق بالحمد واما تقديرا بان ينزل الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه كالخطابية
لتنزلها منزلة المعهود تحقيقا وكثرة وجوده بخلاف كونها معهودة تحقيقا فان قلنا بما هو قوله اما لان ذلك الشيء
من قوله يوجد لتقارب اللام والتاء في المعنى واختاره ذكر الشيء باسم الحقيقة وغيرها فان انها قد نزل منزلة المعهود تحقيقا
قوله لذلك حاضر في الذهن اي كالحاضر فكان معهودا حقيقة كجوهري النمي والمأكولات المعتادة العالية قوله او ذكر
طريق التهكم بان يكون ذلك الشيء ممتنع عنه فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه للتهكم اي السخرية والاستهزاء
او للتمليح فيثبت له ما يلزم الاحتياج كالحضور المعهود فيعرف باللام كما تقول على السائل ان الحجوم
الشجاع لا احد من المذكورين فقال للجبان اسد قوله على احد الطريقين اي التحقيق او التهكم قوله تصف اسبابا

ماخذه متعلقه وعمرو لك انما مجرور عطفا على ما بعد اللام من قوله اما لان ذلك الشيء اي او لغير ذلك
المذكور مثل كون امرا عجيبا خارجا عن النظائر او فظيعا فيجعل كالحاضر او معلوما في بعض النسخ فيكون عطفا على ما
تقدم نظرا الى المعنى قوله مقام الحقيقة لذلك مقام المعهود رجوع الى ما كان بصدده من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشارة
الى التعميم بذكر الشيء كما مر قوله ثم ان الحقيقة الظاهرة من كلام النحاة ان اللام له معنيان تعريف الحقيقة وتعريف العهد ومن
كلام بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد يتوهم ان هناك معنى رابعا وهو العهد الذهني الذي هو في حكم المنكر وقد تبين
ان معنى اللام واحد هو العهد المتناول لتعريف الحقيقة فلا ينبغي ان يجعل تعريف الحقيقة معنى آخر مقابلا للعهد كما فعلوه
وان الاستغراق لا يجوز ان يكون معنى اللام فشرع في بيان كيفية استفادة الاستغراق والعهد الذهني من اللام مع كونها
موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد وقع عبارة الكتاب في نسخة الاصل وعليه اكثر النسخ هكذا ثم ان الحقيقة لكونها
من حيث هي هي لا متعددة لتحققها مع التعدد ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة وقد صح عن المص تغييرها الى
قوله لا متعددة لتحققها مع التوحد ولا لا متعددة لتحققها مع التكثر ومعنى ان في النسخ المغيرة ظاهر وهو ما اشتهر في
الكتب الكلامية من ان الماهية من حيث هي ليست واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المتقابلات التي
تحمل عليها والا لما اجتمعت مع المقابل الآخر بل هي صالحة لكل واحد من المتقابلين غير منفكة عنهما معا واما النسخة
القديمة فقد حملت على نفي التعليل بان اللام في لتحققها متعلقة بمتعددة والنفي المستفاد من لا النافية بمعنى الغير
منسحب على هذا التعليل وكذا يكون اللام في لتحققها مع الوحدة متعلقة بمعنى لا متعددة اي متوحدة ولا الاولى
منسحب على التعليل وذلك انه ربما يتوهم ان الماهية بسبب تحققها مع التعدد تكون متعددة او انها بسبب
تحققها مع اللاتعدد اي التوحد لا متعددة فنفي كل واحد من هذين التوهمين واثبت خبر بكاتبها فان تحقق
مع صفة لا يستلزم ان يكون مقتضية لها او بان كل واحد منها يوجد مع الآخر او بان تعليل صلوحها للتوحد والتكثر بسبب
التحقيق لا يصح لان نفي توجه بما لا يصلح ان يكون منشأ اذ لا يكون سببا لذلك الصلوح
الآخر ولا دليلا عليه كما لا يخفى على ذي فطرة سليمة وقد حملت على تعليل السلب ايضا لان تحققها مع التعدد
التعدد وليس نفسها وهو ظاهر ولا جزءا لان الجزء مقدم فيكون امرا خارجا عنها عارضا لها وزيادة
المعية الزمانية لا تنافي الجزئية والمعية الذاتية تنافي العروض لان العروض متأخر على ان الخارج عن الشيء قد يكون
لازما له مقتضيا لذاته فلا يكون ذلك الشيء صالحا لما يقابله ولعل الاعراض عن توجيه ما لا طائل تحته اولى قوله صالح
فهران الحقيقة واللام فيه لكونها متعلقة به ومن حيث هي هي حال من ضمير لكونها اي ماخوذة من هذه الحيثية ولا متعددة
على الحصر قوله فكان الحكم اي اذا كانت الحقيقة صالحة للتوحد والتكثر امكن المعرف باللام والا بنفسه
على الوحدة على الحقيقة من حيث حضورها في الذهن تحقيقا او تقديرا فان قصدت به لما

كما في مقام التعريفات او اجراء الاحكام على الماهيات فذاك وان قصدت الماهية من حيث وجودها في
ضمن الافراد فاما ان الاحكام المجراة عليها ما يثبت لها في جميعها كان استغراقيا وعدم استغراقها مفوضا الى مقتضى
المقام فاذا كان المقام خطابيا يطلب فيه الظن دون اليقين حمل على الاستغراق دفعا للتوهم الترجيح بلا مرجح
واذا كان استدلاليا يطلب فيه اليقين حمل على اقل ما يتحقق فيه الحقيقة فقد رجح الاستغراق والعهد الذهني اعني
الحمل على غير معين الى تعريف الحقيقة فاسم الجنس اذا عرف باللام فان كان هناك حصة من الماهية معهودة حمل
عليها والا فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث وجودها في ضمن افرادها حمل على الحقيقة وان دلت
قرينة على ارادتها من حيث الوجود فان كان المقام مناسبا للاستغراق حمل عليه والا حمل على غير معين وانما قدم
الحصة على الماهية لانها اعرف واقوى في معنى العهد والمعلومية قوله استغراقا فانه للحكم والغرض بالكسر هو الاثر
يتخذ بسهولة العمل لجاذبه والحب بالفتح الخداع الجزء قوله مفردا كان او جمعا كان والجمع حال من المعرف بلام الحقيقة والمراد
التسوية بين المفرد والجمع في الحمل على الاقل بعد ثم خبر كان في مثل هذا الموضع واجب وانما زاد لفظ الابهام ههنا
الايقاع في وهم السامع لان يتناول جميع الافراد في تحقق الحقيقة فيها لا يستلزم ان لا يكون لبعضها ترجيح
من جهات اخر لا لازم الابهام لا الترجيح بلا مرجح قوله على اقل ما يحمل هو على صيغة المبني للمفعول وكذلك فلا يرد
فيه قوله الزائد على اثنين او واحد اشارة الى رد ما لا يتضمنه من كون الاثنين جمعا اي هو العدد الزائد على اثنين
لا الاثنان وفي تنبيه على ان التثنية بين المفرد والمثنى والجمع كالمرتبة بين الواحد والاثنين والثلاثة وعلى
ان الجمع لو اطلق على ما هو ازيد من اثنين فاقل من واحد كان مجازا ايضا كما في قوله انا الجمع انتهى معلوماته قوله
وستقف على هذا ان الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي في نوع الاستدلال حيث قال هناك
لجملة التي لا تكون مبينة الحال في الكل وخلافه كقولنا المؤمن غير كريم سميت مهملة والاحتمال الكل وخلافه ان
استعملت لم تستعمل الا في المتيقن وهو البعض ولطلب اليقين في الاستدلال لا يترك الحقيقة فيه الى المجاز
ولا التصريح الى الكناية قوله ومبنى كلام هذا البعض حكمه ان الاقل في الجمع هو ما زاد على الاثنين او واحد قوله اي الجمع
اي الجزئي من الجزئيات التي يصدق عليها حقيقة صيغ الجموع الاصطلاحية والمراد به ترتيب العلماء
علم البلاغة وسوابقها اللغة والصرف والنحو ولواحقها الحد والاستدلال او علم العربية يعني سوابقها السوابق منها
وكذا معنى لواحقها وهي علم المقاصد وما يتبعه لو هذا زيادة بيان في تلك العلوم نحو التثنية والجمع بالحد والصيغة وعود
الضمير وجواز ان يثبت في نحو جاءني الرجال دون الرجلان وهذا التعريض لصاحب الكشاف حيث قال
في اشهر معلومات ان لفظ الجمع مشترك فيه ماوراء الواحد قوله عدة الاستغراق العرفي ما يعد في العرف
واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير العرفي وهو المسمى بالحقيقي ما يكون شمولا لجميع الافراد في نفس الامر قوله غفار الذنوب

اي من شانه ان يغفرها كلها الا ان عنوان الكبائر مقيد بالتوبة عند المعتزلة وعنوان الشرك مقيد بما عند
الكل فلا يقدح ذلك في شمول الذنوب جميع افرادها قوله واستغراق المفرد يكون اشمل اي لفظه يكون اشمل
بان استغراق المفرد قد يكون اشمل لا دائما ومثل النكرة المنفية لوضوح ذلك فيها وانما صدق لا رجال مع وجود
صدق رجل او رجلين لان مدلول الجمع مركب من الجنس والجمعية فاذا نفي هذا المركب انتفى افراده وهي جميع الجنس
وليس الواحد والاثنان منها واعلم ان المفرد اذا عرف بلام الجنس مع قصد الاستغراق يتناول كل واحد
من افراده معنى ما على الاحاد فاذا نسب اليه حكم كان منسوبا الى كل واحد منها واما الجمع المستغرق فيتناول
على المفرد بعض ما يتناوله كل جماعة وقد يشترط ان لا يتداخل الجماعات واحد ايضا على التكرار فاذا نسب اليه
حكم كان منسوبا الى كل جماعة فان استلزم ثبوت لها ثبوته للاحاد كالمجيء مثلا لزم ثبوته لكل واحد والا فلا واليه
مال البعض في ان نسبة الوصف الى العظام لا يدل على ثبوت الوصف لكل عظم فاحصر اللفظ بالافراد وتوضيح
الى الاطناب في معناه وسيأتيك تمام الكلام في باب الايجاز والاطناب ان شاء الله تعالى قوله الكتاب ان الملك اكثر
من الملائكة وروي عن ابن عباس رض ان الكتاب اكثر من الكتب واذا كان معناه كل جماعة خرج عنه الواحد
والاثنان فيكون استغراق المفرد اشمل لكن جمهور ائمة التفسير واللغة على ان الجمع المحلى باللام والمضاف كالعالمين والمحسنين
وعبيدي يتناول كل واحد كالمفرد ولذلك يقال بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية ويؤيده صحة استثناء الواحد
والاثنين منه نحو جاءني الرجال الا زيدا وقد يراد بالجمع الكل المجموعي كما في قولك للرجال عندي درهم اي لا بكل
واحد منهم واحد وقد يفرق في المعرف بين المفرد والجمع في جانب النفي بان المفرد يجوز ان يراد به نفي الجنس
الى الواحد وفي الجمع يراد به بعضها لا الى الواحد قوله وان عرفت هذا اي كون المعرف باللام في المقام الخطابي محمولا
على الاستغراق قوله لزم ان لا يكون غير زيد منطلقا لان معنى الاول زيد كل منطلق ومعنى الثاني كل منطلق زيد
وعمرو بالواو والبصال ان القصد الى حصر المنطلق فيهما معا فاحمل قوله لجاءت اعتبارات مثل ان يكون جوه غير حاتم مثلا
تنبيها انه بخيل او خفيف او غير عالم او غير واصل الى المتمني طبعي قال واما اي المقتضي لكونه جملة فصل الحالة
[illegible] مسند جملة من قصد تقوي الحكم بنفس التركيب وكون المسند سببيا اما الاول
فلانه لا بد في ذلك التقوي وجب ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ويسند المجموع اليه فيتكرر الاسناد
ويكون المسند جملة واحترز بنفس التركيب عما اذا اريد تقوي الحكم بالتكرار او باداة التاكيد كما مر والمسند
لو كان جملة [illegible] يتصور هناك تقوي الحكم على ما صورناه فلم يكن بها او [illegible] والمسند اليه فيما اذا كان المسند
[illegible] الفعل معتبرا على احوال [illegible] التشارك الكل في افادة التقوي وعطف المظهر بالواو لان الضمير يفيد التخصيص
ايضا بخلاف [illegible] اشارة الى ما سنذكره من بيان سبب التقوي معنى تكرار الاسناد وذكر الشرط

مؤخرا ومقدما لعدم الفرق في التقوي وارود اجزاء جملة فعلية لقح بتعدد سبب التقوي قوله لما عرفت اي الرابطة
لتشارك الفعلية المحضة في التقوي لما عرفت من ان الشرطية لتكرر واعادة الشرط لفظ قولك في الظرف الكائن
ايضا لان الظرف ابعد لاحتمال الافراد بخلاف الشرطية فانها جملة معقودة اما الثاني فلا يبتني بقوله او لو لكان المسند
سببيا اه اذ هو عطف على قوله لما اريد تقوي الحكم وقد تقدم ان المسند السببي هو ما وصف الشيء بحال متعلقه
الا ان مثل هذا رجل كريم ابوه وصف سببي ومثل زيد كريم ابوه لانه مسند سببيا لما سببا ثم ان
ظاهر قوله او لكان المسند سببيا دل على ان المسند السببي يكون نفسه جملة لان المتبادر من قوله المسند
هو المسند الذي تصدى لبيان احكامه المقتضية لكونه جملة وعلى هذا فالمسند السببي في هذه الامثلة هو جملة ابوه
منطلق ونظائرها لكن توهم يقتضي ان يكون المسند السببي هو نفس منطلق وانطلق فقيل يطلق السببي
على كل واحد منها فينبغي تعداد قوله تاما ذلك فاراد بالمسند المخبر الاول وبضمير قوله وهو ان يكون مفهوم المخبر الثاني على
الاستخدام قوله وهو اي كون المسند سببيا ان رجع الضمير الى المسند احتيج الى تقدير اي ذو ان تكون قوله مع الحكم
عليه العبارة الظاهرة ان يقال مع الحكم بثبوته لما هو مبني عليه فان مفهوم المسند ليس محكوما عليه واجيب بان
كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كانت او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه
والمفعول بانه وقع عليه الفعل والمراد بالمبني عليه هو المبتدا اي ما اسس وبني عليه الخبر قوله مطلوب التعلق بالنصب
خبر ان يكون وتعلق اثبات منصوب على انه مفعول التعلق مثل اولا بالفعل ثم بالصفة المشتقة ثم بالظرف [illegible]
ما مثله الاثبات لانه الاصل قوله او يكون بنصب عطفا على ان يكون وكذا قوله فيطلب بنصب عطفا على او
كذا او وصف الفعل باستدعاء الاسناد الى ما بعده مع ان كل فعل كذلك لترتب على كون المسند فعلا
بكذا قوله فيطلب قوله سبب مما قبله اي ملتبسا بتعلق ما قبله اي متعلقا به كتعلق الاخ لزيد وقال بنوع ارتباط
لان ضرب اخيه لشخص ليس ثابتا لشيء ثبوتا حقيقيا بل هو منسوب اليه بنوع ثبوت فان قلت كان يمكنه
ان الجمع بين قسمي المسند السببي في حد واحد بان يقول هو ان تكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت [illegible]
مسند اليه او بالانتفاء عنه اي فلم ذا عدل عنه قلت لئلا ينتقض بمثل زيد منطلق ابوه فان ابوه
سببيا ولذلك قيد المسند في القسم الثاني بكونه فعلا واكده بان عطف عليه لا شيئا متصلا بالفعل
ولم يذكر في امثلة المتصل افعل التفضيل لانه لا يعمل فيما هو سببي مما قبله الى الذي يطلعك عليه هو ان الاسم
المتصل بالفعل مع فاعل الظاهر جعل في الاولى تابعا لما فاعله مضمر وانما جعل مع المضمر مؤكدا لشبهه بالخالي عن
الضمير لعدم تميزه في الحكاية والخطاب والغيبة وهنا الجانب الاول ان [illegible]
ان يكون سببيا المقتضية قياسا على النفي قلنا نعم لكنه اخرج عن السببي [illegible] المسند كون المسند

جملة الثاني ان المسند في مثل انا عرفت لما قصد به التخصيص جملة وليس سببيا ولم يقصد منه تقوي
الحكم ايضا واجيب بان ذلك الضمير تأكيد مقدم لا مبتدأ فالمسند مفرد والكلام جملة فعلية وليس في [illegible] ايضا
مرادة انعقاد سند كما اذ ذلك اي فالمثال الجاري انا عرفت على ما هو ظاهر لا يفيد الا التقوي ولو اعتبر فيه تقديم وتأخير
يفيد قلنا بور وصيغة الحصر في افادة التخصيص الثالث ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان خارجة عما جعله ضابطا لكون
المسند جملة واجيب بان جعلها مستثناة عن الحكم المستفاد من مضمون الضابط بتنبيه على خروجها فلا ضير الرابع ان المسند
في مثل زيد اخوه عمرو يشكل جعله سببيا لانه لا حاصل لتعليق ذلك الجامد بالمبتدأ تعلق اثبات قلنا هو مؤول بكونه
مسمى بعمرو كما [illegible] فيظهر صحة تعليقه بزيد كما في المشتقات والافعال الخامس ان نحو زيد ضربته او ضربت غلامه او قام
عمرو في داره لا تقوي فيه وليس ما بعد الفصل فيه فاعلا بسبب مما قبله واجيب بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلقا
يصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا فيتقوى الحكم فهو على ما يجيء وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصورة [illegible]
من قصد التقوي حتى لو لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن مفردا كما انا عرفت فتدبر قوله وما ذكرت
لك اي من ان المقتضي لكون المسند جملة اما ارادة التقوي او كون المسند سببيا لا التحقق اي علمت حقيقة
مضمونه اعتبر كل ما انت [illegible] علم النحو او وجه قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يعود الى المبتدأ وان
كان مقدرا او ذلك لان التقوي المذكور انما يكون باسناد الفعل الى ضمير المبتدأ او يصرف الضمير مطلقا الى المبتدأ
والمسند السببي يعود بانه على ما بني عليه او اسناده الى ما بعده لا يكون مطلوب التعلق به الا اذا كان للمبتدأ
[illegible] يعلق وارتباط بذلك الغرض ان الجملة الواقعة خبرا لضمير الشان مستثناة عن هذا الحكم الكلي
اي اشتراط العائد وذلك لان التقوي انما يقصد لما اريد اثبات معنى للمبتدأ او كون المسند سببيا انما يقصد
لما اريد تعليق معنى به وليس خبر ضمير الشان الا عين المبتدأ لكونه تفسيرا له واقعا لابهامه فهو بنفسه مرتبط بالمبتدأ كالخبر
المفرد [illegible] منزع وجهها بتعريف الجنس والعموم عن الضمير وذلك لان المقصود هو الربط وهو حاصل بها كما في الضمير
[illegible] العموم [illegible] بتعريف الجنس اشعارا بان ليس معنى الجنس الاستغراق بل الماهية التي هي [illegible]
[illegible] جاء كما ذكره الجزء عن زيد علم انه وكان رابطا بزيد واما كون العموم رابطا فظاهر اي لا [illegible]
[illegible] ايضا قال واما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية اي ما يقتضي كون المسند جملة على الاطلاق فرغ في بيان
الحالات المقتضية لخصوصيات الجمل الاربع على النمط الذي سبق في المسند المفرد واقسامه قوله اما لكونه المراد
اي من الجملة التي وقعت مسندا التجدد اي حدوث المسند للمسند اليه فزيد انطلق يشارك انطلق زيد في الدلالة على
[illegible] الاطلاق [illegible] قوله لافادة ليست صفة للوضع بل هي للاختيار وازاله بالافادة الدلالة
[illegible] الالفاظ المفردة لا يفيد السامع شيئا بها انما يفيده معانيها التركيبية قوله [illegible]

ای یکون الفعل موضوعا للدلالة علی التجدد فان الفعل لما دل علی قران حدث بزمان متجدد متغیر ناسب ان یراعی فی وضعه تجدد ذلک الحدث فی ذلک الزمان المتجدد لا تجدد افراده قوله لما کان المراد خلاف التجدد و التمیم هذا انما یجری فی الاسمیة التی خبرها اسم کالمثال المذکور و اما نحو زید ابوه انطلق فانه یفید التجدد الا یری الی قوله فالاسم الخ فانه یدل علی ان خلاف التجدد مستند الی الاسم الذی فی مسندها الاسمیة لا الی الاسمیة مطلقا فانه توهم فاسد والمراد بخلاف التجدد مطلق الثبوت اعنی بلا تعرض للحدوث لا الاستمرار الثبوتی فانه مفوض الی المقام کما ان الاستمرار التجددی فی المضارع مفوض الیه بکامر قوله الا بالعرض کاسم الفاعل اذا کان عاملا فانه یدل علی الزمان اعنی الحال او الاستقبال فیفید التجدد کالفعل الا انه عارضی کالاسم الموضوع للفعل نحو هیهات فانه بتوسط ذلک الفعل یدل علی التجدد قوله وما نسمع من تفاوت الحکمین الفعلیة و الاسمیة یعنی سواء وقعتا مسندا کما مر او لا کما فی الایات المذکورة تجدد او النصب علی التمییز و ضمیر هو فصل للحصر ای هو یطلعک لا غیره و ضمیر علی انه للشان و خبره کیف طبق و اذا جاز ذلک فیها المفسر لضمیر الشان لا تکون الا جملة خبریة لانه انخلع عن معنی الاستفهام فصار معناه طبق تطبیقا بلیغا کاملا و من ثمه جاز ان تکون حینئذ ظرفا لطبق و قد سبق نظیره و جانبی حال من المنافقین او من ضمیرهم فی بقولهم و الضمیر فی به للمقول و قوله لیروج متعلق بجانبی و ذلک اشارة الی ادعاء الاحداث ای لو جاء و ابالاسمیة مدعین بانهم ثابتون فی الایمان لم یکن رائجا عنهم متقبلا منهم کیف و المتبادر الی ادعاء الاستمرار و حینئذ جی متعلق بطبق و من مع الباء عطف علی قوله جملة اسمیة ای و کائنة مع الباء و قوله فاعل طبق و الوجه فی تطبیقه المفصل فی رد دعواهم الکاذبة انهم ادعوا احداث الایمان لا نسوة لیروج عنهم فرد ذلک علیهم بانهم مستمرون علی عدم الایمان مع التاکید بالباء فان الجملة الاسمیة بجزئیها کما اذا کانت مثبتة یقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت کذلک اذا کانت منفیة یقصد بها بحسب للمقامات استمرار الثبوت کذلک اذا کانت منفیة یقصد بها بحسبها استمرار النفی و یلزم من استمراره انتفاء الاحداث ضمان الشی بینته و لو قیل و ما آمنوا لم یبلغ هذه المرتبة فی الرد و قد یقال قصد بالاسمیة فی الجواب اخراج ذواتهم عمن له حظ من الایمان و یلزمه انتفاء احداثه قوله و علی تفاوت عطف علی قوله علی انه و المناسب لما تقدم و ما تاخر ان یقال و علی ان تفاوت و لما لم یوجد کلمة ان فی جعل کیف اصاب بدل اشتمال من تفاوت المظهر علی تفاوت کلامهم علی کیفیة اصابته و الضمیر اعنی قوله و هو راجع الی ما یحکیه و لا شک ان المحکی اسما و انما حکم الا انه لما دخل ما هو حاصل فی الحکایة فی المحکی تغلیبا و بهذا الاعتبار صح ان یکون فیما یحکیه ظرفا لتفاوت کلام المنافقین بلا تکلف نحو جوحرکه تفاوتا مصدر للمصدر و الی جار متعلق بالاول علی الاظهر و التشاکل المحاصرة و الرمی المرمی و لو اصاب السهم تشاکل المرمی تم المرام و انما اختار و امع المومنین الفعلیة لانهم یدعون احداث الایمان و وجوده و ما عن التاکید الا انهم لا یساعدهم علی هذا الکلام و مع شیاطینهم الاسمیة لانهم یدعون الثبات علی الیهودیة و اکدوا لانهم فی ذلک علی

علی صدق ... و تورثها او تصب سلاما بتقدیر الفعل الدال علی التجدد و رفعه علی انه مبتدا محذوف الخبر ای علیک فیدل علی ثبوت السلام بل علی دوامه بحسب اقتضاء المقام فتکون تحیته علیه احسن من تحیتهم قوله فتتقف علیها ای موضعها ای فی الحالات المقتضیة لتقیید الفعل بالشرط المحکی و اما حال الحال المقتضیة لکون الطرفی ارادة اختصار الفعلیة لا ارادة احتمال التجدد و الثبوت لان الکلام فی الجملة الواقعة جزاء او الظرف لا یکون جملة الا بتقدیر الفعل و قوله بدل استقر نصب علی الحال ای لا مبتدا لامن استقر و علی اقوی الاحتمالین حال من ضمیر مبتدا ای کائنا و علی ما تقدم حال من ضمیر کائنا فهذه احوال متداخلة قوله و نظر لک من هذا ای من کون الظرف اختصار الفعلیة مع ما تقدم من ان الشرطیة جملة جزء مقیدة بقید مخصوص هو الشرط ان رجح الجمل الاربع المشهورة الی اثنتین لان الظرفیة رجعت الی الفعلیة و الشرطیة الی الجملة التی وقعت جزاء و هی اما فعلیة و اسمیة قال و اما الحالة المقتضیة لتاخیر المسند اقول عدل عن ضمیر المسند الی المظهر نظرا الی تخلل الفاصل اعنی تفاصیل الجمل مع رعایة حسن الاجتماع من لفظی المسند و المسند الیه و قد یقدم الوجه فی اسناد تاخیر المسند الی مقتضیات تقدم المسند الیه و نسب الی بعض الکوفة ان کون الحکم علی المسند الیه مطلوبا بالوجوب له صدر الکلام لانه لا بد ان یعقل المحکوم علیه اولا حتی یکون الحکم علیه متحققا و بذلک یجب تاخیر المسند ایضا فلا حاجة الی ما ذکره فی تقدیم المسند الیه قوله بقوله و ایاک ان تطمع ای لا تظن استیجاب صدر الکلام للمسند الیه حاصلا بکون الحکم علیه مطلوبا لانه لیس کون الحکم علیه مطلوبا بمنافی لمرتبة استیجاب الصدر ای جعله ابتداء بل هو مرتبة له او لیس الاستیجاب مرتبة کون الحکم علیه مطلوبا بل فی مرتبة علی حدة قوله فلا تغفل اشارة الی ان هذا الظن منشاه الغفلة فان الحکم کما یتوقف علی تعقل المحکوم علیه یتوقف علی تعقل المحکوم به فلا یجب من هذه الجهة تقدم احدهما علی الاخر فی التعقل علی ان التقدم فی التعقل لا یستلزم التقدم فی التلفظ ثم لما کان المسند الیه ذاتا یطلب له الحکم بالوصف الذی هو المسند کان الاصل تقدمه علیه تعقلا و ذکرا و اما وجوب تقدمه علیه لذلک فکلا الا یری الی وجوب تاخره فی جملة الفعلیة و جوازه فی الاسمیة قال و اما الحالة المقتضیة لتقدمه اقول قد سلف منه احالة تاخیر المسند الیه علی ما تقتضیه تقدیم المسند فلا بد من الاهتمام بتفاصیل ذلک ای الحالة قوله موضع صدد تقریره ای تقریر کون المتضمن الاستفهام مقتضیا تقدیم قوله او ان یکون المراد تخصیصه بالمسند الیه الاصل فی لفظ التخصیص و الاختصاص و الخصوص ان یستعمل بادخال الباء علی المقصور علیه اعنی ماله الخاصة فیقال مثلا خص المال بزید ای المال له دون غیره الا ان الشائع فی الاستعمال ادخال الباء علی المقصور اعنی الخاصة کقولک خص زید بالمال بناء علی تضمین معنی التمییز و الافراد و ذکر لان التخصیص تمییز بالخاصة فیه تمییز الاخر به فکانک قلت میز زید بالمال عن غیره و من هذا الاستعمال خصصته بالذکر و خصصتک بالعبادة و اختص به یختص برحمته من یشاء و کذا هنا قوله التخصیص بالمسند الیه ای تمییز المسند

و القانون الثانی فی

وانواده من بنى الاشباه الصالحة لان تجعل مسندة ما بانه للمسند اليه وهذا معنى قصر المسند على المسند
ومن الاستعمال الاصلى قوله تعالى سماه عن ان تخصه باخذ بما وقوله ففى الفصل اذا كان المراد تخصيص المسند بالمسند
اليه كما مر ومعنى قوله لكم دينكم ولى دين ان دينكم مقصور على الحصول لكم لا يتجاوزه الى الحصول لى ودينى مقصور على الحصول
لى لا يتجاوزه الى الحصول لكم فالقصر للافراد والمقصود المتاركة وقد نسخت بآية القتال وكون اللام الجارة مفيدة للاختصاص
بمعنى الحصر اى مسلم ان الاستغراق ولان التقديم عليه لجواز اجتماع الاداتين على امد لول واحد وقوله تردده بين القيام والقعود اشارة
الى ما يسمع قصر تعيين وان كان عنده واحد منه الافراد قوله وارد جزء للمبتداء الذى هو قوله لم قوله على هذا اى على كونه جوابا للمردد
ويمكن جعل المثالين لقصر القلب بان يعتقد السامع كون زيد قاعدا وكون المتكلم قيسيا واما جعلهما لقطع الشركة فلا لتنافى
بين الوصفين ويساتك فى هذا المعنى اى فى القصر المستفاد من التقديم قوله كقوله اى قول القايلة وهى ام تابط شرا كانت
بعد موته تبكيه وتثنى عليه فسئلت عن سبب تجاعة فذكرت كلمات مشهورة من جملتها ولقد حلت به ليلة مظلمة
مندوه وحنك النطاق تحت راسى سرح وعلى ابيه فرنح اشارت بذلك الى ما زعم العرب من ان المرأة اذا
اوضعت ثم وطئت ميتا اتت بالولد نجيبا وحنك جمع احنك هو الطويل الرمل والجوه والنطاق شقة تلبس المرأة
ولا يتقوى الاساقان تاتر المرأة وتشد وسطها وترسل علاها الى سفلها الى الركبة والاسفل يجر على الدحى وقد يعال
تحت راسى سرح حال من حملت بلا دليل فالظاهر ان سرح فاعل الظرف لاعتماده فلا يكون مما نحن فيه مثل به على الا
المرجع اعنى كونه المجدو مقعت حالا بالقصر وحده مثلها بعد حال مفردة قوله انهم من ابيات حسان امدح النبى عم
له راحة لو ان معشار جودها على البر كان البر اندى من البحر والمكره مساعد قوله اجلى حيثى موصوف تصلح ان يقع مبتدأ
فلا يجب تقديم الظرف عليها كما فى قوله واجل مسمى عنده على ما يصرح به الان الاكثر فى الاستعمال تقديم الظرف على منكر الموصوف
نعال عندى ثوب جيد ولى كتاب نفيس وعليه كتيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا او فكانه زيادة الا
من النكرة موصوفة وغير موصوفة على ان تقديم الظرف للتنبه المذكور قسمان واجب واولى واما تقدمه فى واجل مسمى
لان المعنى واى اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة والابعدان يجعل التقديم فى اسم للتخصيص فى قوله اللائى للادرع فانها شديدة
والحلق جمع حلقة وحيثى مصدر وصف به والوضين المنسوج من وضيت الشيء نسجته وتذكير العشم الحر من وضيت للسيل الى
الصيحة الماحس ما خطر بالبال وعراه استثناء منقطع اى لكننى والبيت للبيد قالها عند النبى والشعر الكريم
واصله الابيض الجرهى الورس والابلج المضيء من بلج الصبح اضاء وانبرق اى تعتدى والاداة جمع ما دون العلم
الجيل المرتفع مبتداء اسمه نارجا ابعده وقعت صفة وجاز ان يكون فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف فلا يكون مما نحن فيه
فى قوله وما شابه ذلك اى المذكور من الامثلة وقوله فان النعت متعلق بقوله لا نعت وتعليل لكون التقديم
على ان المقدم خبر لا نعت وكذلك الحال ولان النعت لا يتقدم تعالى على ذلك

انه لو اخر لكان نعتا مع انه فلو لم يمتنع تقديم النعت جاز رفعه مقدما وهو انما قال ارادة انه يجب تقديم الحال اذا
كان ذو الحال نكرة لئلا يلتبس بالنعت فيما اذا كان صاحبها منصوبا ولو جاز تقديم النعت لم يرتفع الالتباس
فى صورة النصب اصلا قوله لان الظرف ويدل ان هذا التنبيه انما يقصد اليه اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا لانه لو اخر
الظرف لكان حمله على الوصف اولى وانما قال عن المنكر لان المؤخر عن المعرف لا يصلح ان يكون وصفا له اذا
قدر باسم الفاعل المنكر والضمير فيه للظرف ولفظه بالجمل يتعلقان باولى الا ان الاول باعتبار الفاعلية والثانى باعتبار
المفعولية كقولنا زيد بالاكرام اجدر منه بالاهانة وتلخيص معناه زيد جدارته بالاكرام على جدارته بالاهانة قوله لا من تعلق
للاولوية وذلك اشارة الى الحمل على الوصف قوله استدعاء مع ما عطف عليه بدل من امرين وما يشبهه فى التنويع
الثانى هو ما ذكره فى تعريف المسند اليه من ان طرفى الحكم كلما ازداد خصوصا ازداد الحكم بعدا كتقوى الفائدة فى الاعلام
ولذلك اى ولان المصير الى التنبيه بالتقديم لتعاضد الامرين فى الحمل على الوصف لا يجب تقديم الظرف حيث لا تعاضد
كما اذا كان المنكر موصوفا فان المنكر لا يستدعى الوصف استدعاء اذا لم يكن موصوفا فلا يثبت تلك الاولوية
فلا يجب التقديم فان قلت اولوية الحمل على الوصف اذا اخر انما يقتضى اولوية التقديم لا وجوبه قلت تلك الاولوية
الباعثة عليه باعثة على التزام التقديم فاذا نعقت صارت باعثة على ترجيح كما عرفت قوله وان هذا التقديم لما حكم بان
الظرف اذا وقع خبرا عن المنكر وجب تقديمه واورد فيه ان المنكر اذا كان موصوفا لم يجب ذلك التقديم كان المتبادر
من كلامه وجوب التقديم مطلقا اذا لم يكن المنكر موصوفا فاشار الى ان هناك تفصيلا وهو ان الظرف الواقع خبرا ان
لم يكن له حق التاخير عن ذلك المنكر قبل صيرورته مبتداء فانه يجب تقديمه عليه كما مر وان كان له حق التاخير لم يجب محافظة
على الحق التقديم وفرقا بين القسمين لا يقال هناك صورة اخرى لا يجب التقديم فيها ايضا مثل قولك ما احد فى الدار وارجل فى
الدار لانا نقول يعرف حالها بالمقايسة على المنكر الموصوف فكما ان الوصف يخصص فيفوت تلك الاولوية كذلك
حرف النفى والاستفهام يوجبان تخصيصا فلا يبقى تلك الاولوية معهما ايضا ومثل للمصدر بما الفعل كسلام عليك فى لا
فعل له بل حرف فلا انه حلا بلزمه وفرقا على بعض الالتزام وقوله عن مبتداء وذلك الاعم مبتداء المنكر الذى ليس موصوفا
قوله وذلك الامر الذى لم يصر بعد مبتداء وللظرف حق فى التاخر عنه قولك سلاما عليك فى قوله منزلا حال من
سلاما عليك لان اللفظ المحكى محرف وكذا مفعدا حال منه لذلك اى لكونه منزلا منزلة السلم عليك وفى تنزيله
منزلته اشارة الى وجوب حذف الفعل وقيام المصدر مقامه فيكون هو العامل فى عليك وبعلم حق التاخير
عنه والعامل فيه وقيل كلك قبل صيرورته مبتداء ان يقال ويلا لك باعمال ويلا فى الظرف لانه بمعنى هلاكا لا
ان الشايع فى الاستعمال ويلك بالاضافة واما الفقط من لطول العهد فوله ليس كذلك اى حق فى التاخير وانما قال
قبل صيرورته مبتداء لانه بعدما صار مبتداء كان حق الكل ان يتاخر عنه قوله فقد ملك خصمك لانك ان كل احد منتظر

علاك خصم فهو المهم عنده ولولا ذكر الهلاك لم يحسن ذكر الخصم قوله او لانه صالح لعطف على ما تقدم يجب التقديم كانه
قيل اما تقديم المسند فلكونه متضمنا للاستفهام او لانه صالح للتفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك اي لا زام عند العامل كالامثلة
المذكورة قوله ما يستحقه من جلائل النعم او من شدائد النقم فان عذاب الرحمن انما يكون لموجب قوي فيكون شديدا
وقدم المسند لان الاهتمام بالوقوع عليه قوله او كقوله عطف البيت الاول ما وجهها على التساوي في الاستقلال
بصحة التمثيل على طريقه او كعيب او لاحتمال قصد التخصيص بالتقديم مبالغة في اثبات السلام على المرأة التي كانت معه كانها
قلقه قوله ونظم البيت الثاني في سلك الاول بالواو للاشتراك في النظم وتنوين سطر الاول للضرورة وتقديم عليك
لان الاهم بالنفي تعلق السلام بالمخاطبة وتقديم خبر ليس ولم يكن على عجز وبين الضلوع للاهتمام ايضا والمعنى لقد
لم يكن في قلب المحبوب مودة وميل لم يتيسر لنا جماعة من خارج ووصال ونيل حيث كان التقابل والاهتمام القائل
في ما يا من عقد قلب السامع واهتمامه قوله او في غير الاسلوب فهما تم عاد الى اسلوبه فقال او ان يكون المراد بتقديمه
قوله ثلثة في تقديم هذا المسند مع تنكيره للابهام ووصفه بالاجلة بهم الناس بموقعه تشويق تام الى ذكر المسند اليه
والدنيا فاعل تشرق الى تطبيق بهجة هذه الثلثة وقد يجعل الدنيا مفعول تشرق على انه متعد اما بنفسه او بتضمين الانارة
وفاعله ضمير الثلثة وفيه عدول عن الاستعمال الشائع الى النادر وعن المعنى القوي الى الضعيف واما جعل الدنيا ظرفا
لاشرق فتلغه فهو من قبيل مسخ الكلام وقد يقال الاحسن ان يجعل ثلثة مبتدأ وخبره محذوف اي لنا ثلثة موصوفة بكذا
فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا عما نحن فيه قوله او كالنار الحيوة قدم كالنار على
ومن رماد على او اخرها للتشويق اي من جنس الرماد او آخر الحيوة وآخرها دخان اي هو من جنسه والمراد بيان تشبيه
الشيب فان زمان الصبي في ظلمات الجهل وكدورات الهوى بمنزلة الدخان وزمان الشيخوخة وضعف
القوى واستيلاء البرد واليبس بمنزلة الرماد وقبلة عيشة الشباب وليس هنا حيانا ولا ذوايب
الهيجان قوله تطويل الكلام في المسند له هناك يزداد التشويق الى المسند اليه فتمكن زيادة التمكن كما ترى في ثلثة تشرق
الدنيا دون كالنار ومن رماد قوله او يكون عطف على ما بعد الا قوله ان يكون اي لما ارد بالجملة افادة التجدد جعل
مسندا فعلا لانه الموضوع لافادته وقدم البتة على المسند اليه الذي هو فاعله فكما ان افادة التجدد يقتضي كون
المسند المفرد فعلا على ما مر كذلك يقتضي كونه مقدما على المسند اليه وكيف لا وكونه فعلا يستلزم [illegible]
فاعله قوله احتراز عما اذا قال وقدم البتة على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورود عليه نحو انا
عرفت فان الفعل فيه قد اسند الى المبتدأ ولم يقدم عليه فلما قيده به لم يرد وآله نحو انا عرفت الجملة الاسمية
التي مسندها جملة فعلية يكون المسند اليه فيها ضميرا عائدا الى المبتدأ وقد علم من هذا التقييد ايضا ان افادة التجدد
انما يقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى [illegible] على ما يسند اليه مطلقا فلا

ان الاسمية في نحو انا عرفت لا تفيد التجدد بالقياس الى المبتدأ بل الثبوت فان توهم فيه ان الضمير وما يرجع
اليه شيء واحد فكيف يقصد ثبوت المسند وتجدده معا وقد سبق ان الجملة الفعلية لو وقعت مسندا افادت
تجدده للمسند اليه فلا تنفع قال ولقد اشكلت علي الطريقة قوله اي ان يسند الفعل الى ما بعده من ضمير اسند ثم بواسطة
عوده الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية قوله وهو ان انا مبتدأ الى من اول الامر بلا اعتبار تقديم وتاخيره قوله الا تغتر
بالنصب عطف على لحن وشبهه في هذا الاعتبار زيد عارف او زيد عرف لانهما متحدان لهذا الاعتبار قوله
الا في اللفظ اي يعتد تقديم وتاخيره في اللفظ على معنى ان هناك تقدما وتاخرا صوريا بحسب اللفظ لا حقيقيا
بحسب المعنى فان ذلك انما يكون في المراد عن مغيره لانه ما هو ثابت في محله وكلمة اللهم تستعمل فيما الغا قصدا
ام نادر مستبعد كانه يستعان بالله في تحصيله قوله ثم حال قدم انا يعني وصل مبتدأ لانه يبقى تاكيدا على حاله
حتى يكون انا عرفت جملة فعلية كما نقل بعضهم عن المحقق فان امتناع تقديم التوابع في السعة مشهور فيما بينهم وسيأتي
في كلامه ما يدل عليه وتسميتها بالتوابع وتوابعها يحل ثان يستشهد ان هنالك ايضا قوله لا يفيد الا تقوي الحكم اي لا يفيد التخصيص
لانه ليس هناك تقدم معنوي يستفاد منه التخصيص ويرد عليه انه يجوز استفادته من التقديم اللفظي كما ذهب
اليه صاحب الكشاف في قوله الله يبسط الرزق لمن يشاء قوله ويسمى تقويا صرح اولا بان الفعل في نحو
انا عرفت يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده الى المبتدأ يسند اليه في الدرجة الثانية وثانيا بان
المبتدأ اذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم مع قطع النظر عن وجود الضمير
وعدمه ثم ان كان هناك ضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ويظهر من كلاميه معا ان في نحو انا عرفت ثلاثة اسانيد
الاول الاسناد الى المبتدأ الحاصل بصرفه ما بعده الى نفسه الثاني اسناد الفعل الى الضمير الثالث اسناده
الى المبتدأ بتوسط عود الضمير اليه وهذا الثالث مذكور في الموضعين وقد حكم بتاخره عن الاولين فهم من الترتيب الاسانيد
الثلاثة وهو بعيد جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الا اسناد واحد وهو اسناد العرفان الى المتكلم وان
نظر الى الاصطلاح فهناك اسنادان اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ ومنهم من قال اسناد الفعل
الى الضمير واسناده الى المبتدأ بتوسط عود الضمير متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار فهناك اسناد الفعل
الى الضمير اصطلاحا فان اعتبر الضمير في نفسه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل اليه وان اعتبر كونه عائدا الى ما قبله
وعبارة عنه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل الى المبتدأ بتوسط عود الضمير ولا شك ان اعتبار الضمير في نفسه
مقدم على اعتبار عوده الى ما قبله فلذلك قال اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى واسناده الى المبتدأ
بواسطة عوده اليه في الدرجة الثانية ثم صرح باولا ليس الا اسنادا واحدا باعتبارين احدهما مقدم على الآخر
واما الاسناد الى المبتدأ بصرفه ما بعده الى نفسه فهو اسناد آخر مغاير بالذات للاسناد المذكور اولا وهو ظاهر

ومتقوم في الاعتبار على الاسناد الاول باعتبار به وذلك لان المتقدم لهذا الاسناد هو المبتداء المتقدم مع مطلق
ملاحية غايته كونه وملاحظة هذا المطلق متفرعة على اعتبار اشتماله على الضمير وعوده الى المبتداء الا انه اشار الى توقفه
على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول حيث قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا و
انما اقتصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لانه داخل في سبب التقوى واما اعتباره الاول فهو وسيلة الى ما هو داخل فيه
وهذا القول هو الصواب فان نحو انا عرفت جملتان كبرى وصغرى اتفاقا وفي كل واحدة منها اسناد واحد
ففي الصغرى اسناد الى الضمير وفي الكبرى اسناد الجملة الفعلية الى المبتدا لكن المعنى زاد في اسناد الفعل الى
الضمير اعتبارا وسماه اسناد الفعل الى المبتدا فظن قوم انه اسناد مغاير بالذات لاسناد الفعل الى الضمير
واسناد الجملة الى المبتدا فوقعوا في التثليث قوله او زيد عرف عطف على انا في لا يحتمل التخصيص كما يحتمله الاول كما
في المعول ثم ان ظاهر ما ذكره في تعليل التقوي يقتضي تقوى الحكم في مثل زيد ضربت وزيد ابوه منطلق فاب الترجيح
ورد اذ حصل المسند السببي قسما لما له في التقوى وان خص الضمير المذكور في التعليل بما يستند اليه الفعل اولا كان
تقيدا بلا دليل واجيب بان الامثلة المذكورة هنا وما تقدم من ان الفعل يسند الى الضمير ابتداء يدلان على هذا التقييد
وقد يحث نفسين عليك في قوله فاذا قلت متعلق بقوله لا يفيد الا التقوى للحكم ولذا اجرى هو بعطف الجزيل على ظاهره
لو قوعه في مقام لا يناسب التخصيص فاد التقوى فقط و عكسه اي وعلى الاعتبار الاول المفيد للتقوى فقط ورد قوله
من الآيات لانه ليس معنى التخصيص مثلا اما لنا ونظم الآية الاولى واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون وهم يخلقون
والمراد يخلقون وهو تنويه الى الصالحين يخلق تو لينهم لا حصره فيهم لانه غير معتقد لهم ومعنى يوزعون يحبسون ويمنعون
الى الحبس اي انهم ليلحق بهم اواخرهم وذلك لكثرتهم والمقصود تحقيق المنع لا ان غيرهم لا يوزعون والمراد قوله
وهم قد خرجوا به تحقيق خروجهم ملتبسين بالكفر دلالة على انتفاء ما انتحلوه من احداث الايمان بعد الدخول لا حصر
الخروج بالكفر عليهم وتحقق قد دخلوا وما عطف عليه نصب على الحال من فاعل قالوا قوله وكذا اذا اطلقت عطف
على فاذا قلت في فصل لانه مثال من النفي يريد ان التقوى لا يختلف بكون خبر المبتدا المقدم منفيا لان سبب
التقوى موجود مثبتا كان الخبر او منفيا قوله من غير شبهة لانه ليس فيه لا تكذب ما تقدم تاكيد ... وكونه
اقوى من لا تكذب انت شبهة لكنها تزول بان انت هنا لتاكيد المسند اليه لا لتاكيد الحكم وتقويته حاصل
الحكم انما هو بتكرر الاسناد المترتب على كون انت مبتداء والناهي قولا انما هو لا غيره متعلق بالتاكيد والمعنى ان الحكم
متوجه اليه بنفسه لم يعدل به الى من غيره تجوزا او سهوا او نسيانا لان استعار الكذب ثابت له دون غيره لتكون تخصيصا
قد تراى فاستيق من ان فائدة تاكيد المسند اليه تقريره ودفع ما يتوهم من التجوز والسهو والنسيان ومن ان
سبب تقوى الحكم تكرر الاسناد ليتضح لك الفرق بين انت لا تكذب ولا تكذب انت وعليه يحمل تقوى الحكم

المنفي ورد في هذه الامثلة من التنزيل لان معنى التخصيص لا يناسبها بل قصد في الاول تحقيق عدم اشراكهم لا تخصيصه
بهم سوا اريد بهم طائفة مخصوصة او من لا يشرك مطلقا وفي الثاني تحقيق عدم ايمان اكثر اهل مكة وفي الثالث تحقيق
عدم تساؤل اهل المحشر وفي الرابع تحقيق عدم الايمان للكفار ومعنى حق القول ثبت الحكم وسبق العلم بانهم لا يؤمنون
ومعنى عميت استترت عليهم طرق الاخبار فلا يتساءلون عما يجيبون به بل يسكتون في حيرة كالقطاع او لا يسأل
بعضهم بعضا كما كان دابهم في الحيوة الدنيا قوله ونزيد في ذلك لاسناد عارف الى ضمير عائد الى زيد فيتكرر
الاسناد ويفيد زيد عارف تقوى الحكم دون التخصيص على قياس زيد عرف قيل واما هو عارف فيقرب
من هو عرف في التقوى وسيا وفي التخصيص لجواز ان تقدر هو مقدما على انه تاكيد للمستتر في عارف ففيه تامل في الضمير
بيا قوله لا تراجع الى عارف ولعل التقريب عدم تفاوت كما عارف حكاية وخطابا وغيبة هو ان المعنى على تقدير موصوف
اي انا رجل عارف وانت رجل عارف وهو رجل عارف ولعدم تفاوته اشبه الخالي عن الضمير من الجوامد كحيوان
مثلا فضعف التقوى فلا يكون نظير انا قريبا ولذلك الحق وشبهه بالخالي وغيره وفي هذا الشبه حكم كله واحد
لم تحكم على عارف مع ضميره بانه جملة ولا عومل معاملة الجملة في البناء والذي يدل على ان عارفا مع ضميره ليس مبنيا انا
نعلم ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري على عارف هو الذي استحقه
المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي
استحقه لا يكون مبنيا وليس لعارف وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب
الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما في يضرب في زيد يضرب فان المضارع اعرابه في نفسه وكذا اذا وقع
صفة تغير اعرابه المحلي بحسب اعراب الموصوف دون اعراب الاول واما عارف فانه تغير اعرابه الجاري عليه بحسب دخول
المبتدا وبحسب اعراب موصوف فدل على ان الاعراب الذي استحقه المجموع بكونه خبرا او صفة قوله واتبعه كانه قيل عارف
لما كان مستندا الى ضمير مستتر اشبه الخالي لعدم التفاوت فكان كلمة واحدة فلا يجعل جملة ولا يبني كما
لما كان مستندا الى ظاهر فليس فيه هذا الشبه فينبغي ان يكون جملة ومبنيا فاجاب بان المستند الى الظاهر
جعل تابعا للمستند الى الضمير الافراد وعدم البناء فقوله تبعه راجع الى عارف في قوله نحو عارف ابوه الا انه
تسامح في قال نحو زيد عارف ابوه واعلم ان الوصف في نحو مررت برجل عارف ابوه هو المجموع المركب
من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه الا انه اجرى اعراب الوصف على الجزء الاول لما ذكره من الاتباع
ولان الجزء الثاني لا اعراب له نفسه وان المشهور عند النحاة ان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة لعدم استقلاله
لشبهه بالافراد ولذا وقع صلة كان مقدرا بالفعل جملة في الاعراب الجاري عليه في اشكال واما نحو اقائم الزيدان
فجملة وكلام ايضا لاستقلاله بسبب اعتماده بالذات قوله او بالاعتبار الثاني اي ونظم الكلام الاعتبار الثاني

بقصد التخصيص وقد مر ان ترك صيغة الحصر في افادة التخصيص اشعار بكونه مفيدا للتقوى ايضا لا لاعتقاد
سببيه وان لم يكن مقصودا اصليا بناء على ان اصل الفعل مقرر عند السامع فلا حاجة الى التاكيد لكنه
لازم قطعا لقصد الترتيب الارى ان صاحب الكشاف جعل منها في قوله الله نزل احسن الحديث حيث قال
في ايقاع اسم الله مبتدا وبناء نزل عليه تاكيد لاسناد احسن الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز
ان يصدر الا عنه قوله تمردوا اي قوم مردوا على النفاق اي تمهروا فيه نعوذ بالله والتسويل تزيين الخطايا سبابك
جانه اي بيان ان نظم الكلام باعتبار الثاني يفيد التخصيص مع اشارة الى قوله في ذلك الفصل فالطرف المقتضي للنوع الاول
وانما كان اعتبار الابتداء في زيد عرفت او عرفته قطعيا لانه لو فرض اذ كان منصوبا ثم قدم لم يكن له وجه كما ان زيدا
عرفت لو حمل على الابتداء لم يكن للنصب وجه وقوله الرفع يفيد التحقيق انك عرفت زيدا بدليل على ان ما ذكره في تعليل
التقوى محمول على اطلاقه فقال هنا زيد عرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع العرفان عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع العرفان
على ضميره تحقيقا او تقديرا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره وهذا هو البحث اللائق عنه
قوله وحمله على باب التاكيد اي باب التاكيد بالتكرير فان المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ فما كان بتكرير ضمني يفيد تاكيدا
ولا بأس في امتناع صحة المعنى والغرض كما توهم قوله قليل لا التخصيص اي فلبس يحتمل الا التخصيص يعني ان المنصوب
على شرط التفسير لما كان معتذرا بانما كان الاسم بحيث ان تقدر في المعنى الا مؤخرا الا ان تقديره مقدما يؤدي الى تولي حرفي
الشرط والجزاء كما ذكره وانه يمنع فلا يفيد الا التخصيص واعترض عليه بان الفاء المذكورة اعني الداله الى ما يوصل الى المطالب
مخصوصة بنحو واجيب بان المخصوص هو الفاء مع ما عطف عليها من استحبابهم العمى على الهدى والصواب ان تقدير الكلام
مهما يكن من شيء فهديناهم فوضع كلمة اما موضع حرف الشرط والفعل وقدم شيء مما في حيز الفاء اعني ثمود عليها لتكون كالفاصل
بين الحرفين وكالعوض من الشرط المحذوف وليدل على ان المقصود بيان حال الاسم الواقع بعد اما الخ نحو مثلا فالتقديم
مهما لهذه الفوائد لا لقصد التخصيص الذي لا يلائم الا ما ذكر من الاعتذار تكلف ظاهر ويؤيد ما ذكرنا انك لو قلت جاءني
زيد وعمرو فقيل لك ما فعلت بهما لقلت اما زيدا فضربت واما عمرا فاكرمت بلا قصد الى التخصيص ففي قراءة النصب
تاكيد اثبات الهداية لهم وتحقيقه بالتكرير وبكلمة اما على قراءة الرفع فتقوى الحكم بتكرر الاسناد وبتاكيد كلمة اما
الداله على اللزوم والتحقيق قال واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليس من قبيل هو عرف لما في اضمار الا على
اقول اي الاجراء على الظاهر وتقدير المقدم والتاخير بما مر له ان الفاء يوجب تقوى الحكم دون التخصيص في قوله على السواء اشارة
الى ان نحو زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا الا ترى الى قوله في باب الاستفهام فلا يحمل نحو قوله الله اذن لكم
على التقديم فليس المراد ان الاذن منكر من الله دون غيره وتوهم كونه اشارة ايضا الى ان نحو رجل عرف يحتمل التقوى
مرجوحا فانه اذا كان المنكر موصوفا نحو رجل من تميم عندي حصل عنده وهو ... منكرا لا يكون موصوفا كما ذلك

قوله وانما ارتكب عند المنكر لفوات شرط المبتدا فنحو رجل عرف لا يتناول المنكر الموصوف فقوله بل هي الموضع
اي الاولى والالبق بحال نوع استعدادهم لكن لا احتمال ايضا واما قوله وهي المنكر فلمثل حاله قد تبين ان كلامه في منكر لا يصح
للابتداء الا بنية التقديم فحمله على وجه التخصيص يكون واجبا قوله ان ضمير الفاعل فيه الضمير بالفاعل لان انفصال الضمير مطلقا
لا سبب الا جوازه له فاعل الفعل بقرينة قوله الا لاجري الفعل وقال في موضع لا التباس نحو زيد وعمرو ضربا احترازا
عن نحو هند زيد ضربته له لانفصل فاعل ضربته لارتفاع الالتباس بلحوق التاء واما الصفة الجارية على غير من هي له فلا شرط
في انفصال ضميرها الالتباس نحو هند زيد ضاربته هي وحصر الانفصال في هذين الشيئين انما يصح لو كان الفعل بحيث لو
كان حذفه بعض الانفصال ايضا كقوله قل لو انتم تملكون قوله او لم يكن فاعلا احتمل التقديم على الفعل ان اراد تقدمه
عليه باقيا على الصحة بعينه فاحتماله ممنوع فان كونه تاكيدا او بدلا يمنع تقدمه كما ان كون زيد بدلا فاعلا يمنعه وان اراد
تقدمه عليه باخراجه عن كونه تابعا وجعله مبتدا فلم لا جاز في الفاعل ايضا واجيب عن ذلك تارة بان المص خالف
اجماع النحاة في تجويزه تقديم التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في انكاره المجاز العقلي في ما سيذكره من
ان نحو عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون على نظم وان لا يستلزم الا بنية التقديم والتاخير واخرى بان فسخ
التوابع واخراجها عن التبعية واقع كما في جرد قطيفة ولاومن العادات الظاهرة دون فسخ الفاعل والفاعل عنه
فاذا فسخ زالت الحالة وبقي الفعل بلا فاعل ويرد عليه ان الفسخ ليس امرا محققا بل اعتباري يمكن اعتباره في زيد
قام كما في جرد قطيفة وهو عرف فمن ابن الامتناع وبقاء الفعل بلا فاعل مندفع باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ
قوله فرفعا موقوف ان على انه فاعل او على انه بدل من فاعل المستتر لان جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال
الاسم المظهر منه كما فيه واسروا النجوى قليل في كلام العرب فلا حاجة لحمل زيد عرف مع كثرة استعماله على اقصاء
تلك القليل فان قلت كيف لا يحمل عليه بطريق الاحتمال مع ورود مثله في افصح الكلام قلت في الاية وجوه
اخر سوى الابدال ان يكون الواو حرفا دالا على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث وان يكون الذين
ظلموا منصوبا على الذم او رفعا عليه او على انه مبتدا تقدم عليه خبره لا لالتباس كما في زيد قام وعلى تقدير الابدال
على الاولى ... فيها بالفاعل لابدال الضمير بخلاف عرف زيد فان الحمل فيه على البدل يوجب الالتباس بالفاعل
قوله الا بذلك الوجه البعيد هو ان يجعل زيد بدلا من الضمير المبهم قوله لفوات الشرط يعني فوات ما عدا التقديم
من الشرط واما نحو رجل عالم جاءني لا يرتكب فيه ذلك الوجه البعيد لوجود شرط الابتداء او قوله لما لم يمتنع متعلق
بقوله وانما يرتكب عند المنكر وقوله كما لو قلت مثال لما لا مانع فيه واراد السامع متعلق بقوله التصحيح وتنبيه
على ان مجازه في تخصيص الجنس ههنا ظاهر فلم يصلح ان يكون سامعا لتقبيحه على ان امتناع ارادة من
شر اهره وانابه كما في ذلك كان من الكلب صوت يؤذن بانه ومجيء ما يؤذيه قال في الصحاح هر

دون نباحه من قلة صبره على البرد فالا بعزار لا يكون الا من الشر فمن قال المعنى ان الذي اهره من جنس الشر
لا من جنس الخير فقد وهم قوله الا لما احملت متعلق بقوله دون قولهم الذي قولهم مانع من ارادة التخصيص الا انه اجلت
التخصيص على وجه آخر هو التخصيص النوعي لقوليس يصح ذلك المانع الذي كان في نفس الامر الكلام هو الصاد اليه
كثير التبع في مقامات مثل هذا التركيب نحو رجل جاء لانه في هذا التركيب بعينه ولذلك قدم عليه والاستبعاد
المستفاد من لفظ اللام الدال على التعدد راجع الى حمل التخصيص على هذا الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع استعماله
فلا ساق بتلك الكثرة قوله ونبرا امر ذا ناب لا تنزان عطف على قوله رجل جاء لا رجلان وانما كان نابا عن سلفان
استعمالا لانهم يستعملونه في مقام تفخيم الشر وتعظيمه لانه بيان افراده قوله ولذا قد صرح الائمة بتخصيصه لما الجم فوجبت تاويله
بما تعلق لا تخصيص النكرة بما يصح وقوعها مبتدا حتى يقال تخصيص النكرة الواقعة مبتدا واجب فهو جواب ام لا قوله فالوجه
جواب لسؤال الا قد صرحوا بالتخصيص فيه لتحقق ما قد بيناه من امتناع التخصيص الجنسي ونبو التخصيص النوعي لزم طلب
وجه آخر هو تقطيع شان الشر بحمل تنكيره على التهويل والتعظيم ليكون التخصيص نوعا له لا مانع منه اي شر عظيم
اهر ذا ناب لا شر حقير قوله فهو محرز اي التقطيع محرز ما تاولوه به من اصابة المحز وطبق المفصل وقد اورد ان
النكرة موصوف فيصح الابتداء به كالمظهر الموصوف فلا يرتكب فيه القول بالتقديم والتاخير فلا يستفاد التخصيص واجيب
بانه يستفاد من طريق آخر هو مفهوم الصفة كما تقول ضربت اكبر اخويك اي لا الاصغر فهو معتبر في عرف اللغة كما
سيصرح به من ان قولك ما ضربت اكبر اخويك يفيد في لسان الخطاب ان يكون ضاربا للاصغر ما قوله ولما عرفت
من ان بناء الفعل على المبتدا اقوى اي اشد تقوية للحكم فاقوى افعل تفضيل مبني من المزيد او اشد قوة لافادة الحكم
والتنزيه على انه استعملوا لا يكادون تانيه معمولي تراهم اي البلغاء او وجه الكناية هنا انك لا تحمل ان البخل لما
نفي عمن يكون على اخص اوصافه ويشد مسده فقد نفي عنه قطعا ونفي غيرك لا يجوز ان الجود لابد له من محل فاذا نفي عن
نظيره فقد اثبت له بلا شبهة قوله من غير متعلق به استعملوا او كلمة غير يعني لا الا استعمالا ناشئا من عدم ارادة
التعريض اي لم يثبت من ارادته وعلى انسان متعلق بالتعريض على تضمين معنى الاطلاق اي على انسان معين
تقصد اليها بلفظ المثل والغير كان يراد مثلا ان زيدا المشهر بمماثلة المخاطب او بمغايرة لا يبخل [illegible] فليس
في الكلام كناية حكمه لان ما قصد به من الحكم على زيد بعدم البخل او الجود فقد صرح به وليس فيه ايضا تعريض اصطلاحي
اعني امالة الكلام الى عرض اي الى جانب لان الكلام موجه نحو بينك الانسان وبين حالها بطريق الاستعمال
بل فيه نوع خفاء لعدم التصريح بخصوصيتها حيث كني عن ذاتها بما اشتهر به من المماثلة والمغايرة فكانه عرض بها قوله الكناية
تعلق للنفي في لا تكاد دون واعون من الاعانة ولذا ذكر ظرف للدلالة ان المعنى الذي اريد بلفظ المثل والغير لذا ذكر
الاستعمال الذي هو بطريق الكناية بلا توهم حاصله تحقق على صيغة المبني للمفعول من تحققه لذا علمت حقيقته وهذا

بشارة الى كون التقديم اعون الى [illegible] هناك ان الكناية فيها من قبيل الكناية في الحكم وان المقصود بالكناية فيه تقوية
فيتعلم ح على انا نسلم ان تقديمهما اعون لما اريد بهما واما اذا قصد بهما الى انسان فلسنا نلتزم تقديمهما لفقدان تلك
العلة المقتضية اعني كونه اعون على المراد بهما قال فصل واعلم قوله هذا هو الفصل الذي وعد به لكن المقتضية لتقديم الفعل
انه ذكر فيه آخر هذا الفن وقد اعاد فيها ذكر تلك الاعتبارات اعني الترك واخواته مع كونها مذكورة هناك لبعد العهد
وليبني عليها تفاصيلها ونبه ان كل واحد من هذه الاعتبارات جارية في كل واحد من الفعل وما يتعلق به من
الفاعل وغيره فان الاضمار مثلا لا يجري في الفعل الا على التمحل اراد انها جارية اجمالا في الفعل ومتعلقاته وانما خص
عدم جريان الترك في الفاعل بالتعرض لما يشير الى ان جريانه في غير الفاعل لا يتضح انتفاؤه ظاهر الافتقار كره وقوله على الخصوص
حال من المتكلم او في موضع المصدر اي الحكم كائنا على الخصوص قوله الى فاعله اي فاعل الفعل فانه لا يحذف وحده وان كان
يحذف مع فعله بخلاف فاعل المصدر فانه يحذف وحده وجوز الكسائي حذف فاعل الفعل في تنازع العاملين مردود
في تركيب ما ضرب واكرم الا انا بوجود في كلام العرب العرباء ولم يعتد به وان حمل الجمهور على حذف الفاعل قوله الى نفس
الفعل اي لحذف وحده كما يحذف مع فاعله ايضا كانه اشار بلفظ النفس هنا الى ان الفاعل لا يتوجه الحذف الى
نفسه ولو عكس وذكر النفس في الفاعل لكان اظهر في المراد قوله الا في المفعول به وذلك لانه داخل في مفعوليه الفعل
المتعدي فاذا لم يذكر انساق الذهن اليه فانتبهوا الى انه متروك ويطلب معرفة حاله هل هو منسي او منوي بحسب
القرائن فلذلك انكشف حاله في الترك انكشافا تاما واوجب لترك مقتضيات بخلاف غيره مما لا يدخل في مفعوليه
الفعل فان الترك لا يتضح فيه كذلك ويعلم حاله في الترك مما ذكره في ترك المفعول به على طريق المقايسة قوله ان تقتضي
قرائن الاحوال ارادة ان يعم اللفظ والمعنى وجعلها نظرا الى مدلوله جنس الفعل لان الكلام في تركه والا فالمادة الواحدة
يلحقها قرينة واحدة واقتصر من مرجحات الترك على ذكر الاختصار واتباع الاستعمال لان مقصوده ههنا بيان القوانين
فاعتمد في تفصيل مرجحات ترك الفعل على ما تقدم في ترك المسند وقد فصل لك حال اتباع الاستعمال وان
الاستعمال الوارد على الترك مما يتناول القياس ايضا كما يظهر من تمثيله في المثلين فان حذف الفعل فيهما قياس
[illegible] خطبت المرأة عند زوج جار ذات حظوة واقية من الايا الواو اختصر واصله ان رجلا كان
[illegible] يخطب امرأة فلما تزوج بها اجتهدت في ان تحظى عنده فلم تنفع وطلقها فقالت ذلك اي ان لم يثبت
لك في الناس حظوة فاني غير آلية وقد يروى بنصب الاسمين الا ان لم اكن حظية فلم الك اليه فصار مثلا لمن
في كل تقصير كان الانسان املا لها مجتهدا فيها لكنها امتنعت عليه بعارض لا من جهته وقصته جارية في قولك لو ذات
سوار لطمتني مشهور وجوابه محذوف اي لهان علي فقيل هو بمعنى التمني فلا حاجة الى جواب لكنه لا يتعين
هذا لان لو بمعنى التمني لا تستلزم الفعل ذو لو او غير ذلك باطل عطف على قولهم الا كالفا اردت ضرب المثل

بغير ذلك المذكور من الامثال الواردة على حذف الفعل قوله كما اذا قلت ان زيدا جاء ولو عمرو ذهب بيان لما لم يكن
هذا الكلام مسموعا لجاز ان نقصد فيه اتباع الاستعمال الوارد على ترك قوله وتلك القرائن اى التى تغنى عن ذكر الفعل المحذوف
في اما جائزا واما واجبا واما وحده او مع فاعله وانما اضبطا اى اجمع لك من القرائن في هذا المقام ما تستعين
به على درك ما يجئ عن حجتى بان تقيسه عليه وكله تحسن محمله او تقدير القول لان اجل الاشارة لا نفع فيه الا للموصول
قوله المبتدا بدون ان يؤيد ابن ما وفايدتها الاشعار بان الشذوذ على الضبط محتمل لا قطعى قوله منها ان يكون
اى الفعل مفسرا فيحذف وجوبا لان المقصود الابهام ثم التفسير فلو ذكر لم يتصور تفسيره بهذا المعنى والاسم المرفوع بعد ان
ولو ومثلا محمول على انه فاعل الفعل المحذوف لا مبتدا لاختصاص هذه الكلمات بالافعال وكذا ما بعد اداة الشرط
على الاكثر واما همزة الاستفهام فقد يحمل ما بعدها مبتدا لجواز دخولها على الاسماء والافعال وقد يجعل فاعلا كما اختاره
لان الاستفهام بالفعل اولى فلا يترك له الامكن وللتنبيه على الفرق اعاد لفظ نحو وذكر الاستفهام امثلة بلفظه لان المفسر
اما ان يوافق المفسر لفظا ومعنى كما في ازيد ذهب او معنى كما في ازيد ذهب به اى اذهب واما ان يباينه
كما ازيد ذهب اخوه اى الغرد قوله ونحو ايا ى فارهبون اى ارهبوا لفظها لان المحذوف هنا الفعل مع الفاعل
والمذكور منصوب وفيما سبق المحذوف مجرد الفعل والمذكور مرفوع او سيأتى الكلام في فاياى فارهبون قوله كما سبق
التعرض له اى لكون الفعل محذوفا مفسرا في الوجوه المذكورة فانه ذكر في المفعول به ان الفعل يضمر بشرط التفسير اما بلفظه
وبمعناه او بما لازمه وان حرف الشرط والتحضيض يمتنع دخولها على غير الافعال وان دخول الاستفهام
ولو على الفعل اوقع وقد مثل في بحث الفاعل لاضمار الفعل وجوبا بقولهم ان ذو لوثة لانا قوله ومنها ان يكون مما كر
اى في موضع حذف الفعل حرف اضافة اى حرف جر قوله وضعها على ان تفضى بمعانى الافعال اى على ان توصلها الى
الاسماء وتضيفها وتنسبها اليها ولذلك سميت حروف الاضافة فهذه الحروف لا تنفك عن معانى الافعال
لكنها لا تدل على خصوصية فعل بل على الفعل المطلق فاذا اريد تقييد ذلك المطلق بخصوصه احتيج الى دلالة اخرى ثم تلك الدلالة
الاخرى تتفاوت فتارة يكون الشروع في ايضا هذا الفعل الذى يضمر اللفظ الدال عليه قوله فانه اى حال الشروع في القراءة
يفيد ان المراد بسم الله اقرأ والباء في بسم الله اما للملابسة على معنى متلبسا متبركا به اقرأ واما للاستعانة
اسم افعل والاول احسن وقدر اقرا دون ابتدا القراءة ليفيد تلبس القراءة كلها باسمه تعالى وقصدا الى الاختصاص
ان ناسب المقام والا فيجوز الاهتمام قوله فانه يفيد ذلك اى حال الشروع يفيد تقدير الفعل الذى شرع فيه مؤخرا
عن اسم الله قوله يكون الاقتران اى اقتران الفعل كله بالقول الذى يقتضى تقدير الفعل لان اقترنت بمجرد الشروع
فى كلمة بسم الله والرفاء المؤافقة والالتيام وهذا دعاء لحاملية للعروس وقد ورد النهى عنه والاخبار فاعل
تفوض المحذوف والبك ظرف لغو ولا يصح ان يجعل الاخبار مبتدا والبك خبرا لان الظرف الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا

ولا يجوز ان يكون اليك ههنا مستقرا لامتناع الاكتفاء بتقدير المعنى العام والحذف في هذه الصور جائز
قوله وتارة يكون اى تلك الدلالة الاخرى عموم الاستعمال اى كثرة استعمال الجار والمجرور مقصودا به معنى ذلك الفعل
المقيد او كثرة استعمال ذلك المعنى لوجوده في ضمن جميع الافعال قوله لا يراد الا معنى الحصول لان المعنى العام الذى
يقصد اليه في الظروف لما لم يكن هناك قرينة تخصصه وانما قال معنى الحصول تنبيها على جواز تقدير الكون والثبوت وغير
ذلك مما هو بمعناه ثم ان مفهوم الحصول مع عمومه للافعال لخصوصيته بها انما يعم سائرها كالقيام والقعود فلا يمنع عامة
من عمومه كونه فعلا مقيدا او الحذف في هذه الصور واجب قوله من مقيدات الاحوال اى من الاحوال المقيدة
للفعل المطلق الذى دل عليه حرف الاضافة وذلك مثل ان يسبق ذكر الفعل كحضرة النوم والتاديب او
يسبق ما يدل عليه كحولهم الحق الى فعل ما فعل قوله فتكون الحال مقتضية دل على انه اراد بالحال ما يعم المقام لان
المعنى ههنا قول السائل من يكتب وقد يقال جعل القرينة كونه جوابا للسؤال لا نفس السؤال فتكون قرينة حالية
ولو اعتبر مثل هذا التاويل لم يثبت قرينة لفظية اصلا قوله وعليه اى وعلى ترك الفعل جوازا لكون الكلام
جوابا للسؤال وقع قوله ولئن سألتهم وذلك لان السؤال بعينه واقع في الاية اى حاصل مذكور فيها الا ان كون السؤال
سؤالا مفروضا مقدر فيها وذلك لا يقدح في وقوع ذات السؤال فالاتيان كالمثال الذى ذكره اولا في الاستعمال على
سؤال واقع وان امتاز عنهما بان السؤال فيه متصف بالسؤال حقيقة وقد عرفت السر في اختيار كون زيد جوابا
من قام فاعلا لا مبتدا قوله والسؤال مقدر يعنى ان ذات السؤال مقدر غير مذكور قوله ضارع لخصومة اى ذليل لاجل خصومه
وهو فاعل فعل محذوف اى يبكيه ضارع وقيل اى ليبكيه والثانى اليق بالمعنى والاول انسب بالسؤال المقدر ومختبط مما
تطيح الطوائح اى سائل من اجل اطاحة المطيحات اى اهلاك المهلكات ماله والمقصود ان يزيد كان ملجأ للاعداء
وداعيا للفقراء او نظم الاية بكذا او كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم فيقرأ يوحى اليك
مبنيا للمفعول قوله فقسم النحاة قوله ومن البناء على السؤال المقدر فصله عما قبله لان السؤال المقدر ههنا قرينة المبتدا
المحذوف لا الفعل كانه لما قيل نعم الرجل سأل سائل من الرجل فاجيب زيد اى هو زيد والمطابقة المعنوية بين السؤال
والجواب مرعية ههنا فان الفاعل كالمبتدا في المعنى الا على عكس ما تقدم في زيد جوابا لقولك من التائب
عليكم ذكر هناك قوله لهذا الباب اى باب نعم وبئس قال وان هذا التركيب اعلى اى الذى
بنى الفعل فيه للمفعول وذكر الفاعل مرفوعا بالمقدر والمناظرة مضاربة الكبشين بقرونهما والسماك كوكب من
الثوابت خص بالذكر لدلالة اسمه على السمو اى العلو والارتفاع واقتضاب الكلام ارتجاله والافانين جمع افنان
جمع فن بمعنى النوع وحاق معناه ولفظه وحقيقته وقصوص التى اختارها استعارة من فص الخاتم وستعلم ما في هذا الكلام من الكرب
ما يتضمنه من اللطائف التى هى توابع معانيه الذى هو المقصود الاصلى منه قوله كان جوهر الكلام تعليل لكون موقعه الا

ان يصل من بلغ كاهل الى غاية حسنها اى طريقها للمساوعة وهي طلب المتابعة ولا يقع ذلك
اى ما ذكر من التوقف والتلقى عن علم منه اى علم عظيم من المتكلم وقوله فان السامع تعليل لقوله ولا يقع
ذلك الا منه اى من الكلام البليغ ومن حاد وزاغ عن الكلام البليغ ولم يعتد به منزلة ما يليق به اى بذلك
المتكلم الذى اساء باعتقاده قوله وما يشهد لك بهذا اى بان السامع اذا اساء بالمتكلم اعتقاده اى وقد
رد على ما فى الكشاف من ان قراءة على رضى يتوفون بلفظ المبنى للفاعل تناقض ما روى عنه من تخطية القارئ
من المتوفى بلفظ اسم الفاعل وملخص حاصل الكتاب ان التوفى بمعنى الاستيفاء واخذ الحق كاملا لكنه
صار حقيقة عرفية فى اخذ الروح واستيفائها فيكون فاعله بالمعنى المتعارف هو الله او الملك وجاز
ان يراد به استيفاء مدة العمر وحينئذ يكون كناية عن الموت فيكون فاعله الميت وهذا وجه القراءة المنسوبة اليه
كرم الله وجهه الا ان ابن الكشاف فيها دقة فلم يكن يلتفت عنده بحال ذلك السائل فنزل كلامه على المتعارف
واجابه بما يناسبه مخطئا اياه قوله هو اول ائمة النحو اراد ابا الاسود بدليل فاخذ فيه اى فى استخراج علم النحو وتمهيد
قواعده بعد ما امره به على كرم الله وجهه والسبب فى ذلك ما روى ان اعرابيا قرا ان الله برى من المشركين و
رسوله بجر رسوله ومنها ان بنتا لابى الاسود قالت ما احسن السماء برفع احسن وجر السماء فقال
ابوها نجومها فقالت اردت التعجب قال فقولى ما احسن السماء فنقل القصة الى على رضى
فقال هذا من مخالطة العجم قال ابو سعيد السيرافى اكثر الناس على ان اول من رسم النحو ابو الاسود الدؤلى
قوله ولقد عرفت بهذا اى بما ذكرناه من ان موقعه ان يصل الى لطف تحدثنا اى حدوثها اى تلك
الجهات والمزايا قوله الجملة المدلول عليها بزيد جملة زيد دالا على السؤال لقائل لم يقدر سؤال الا ان
الدال على خصوصية السؤال هو تركيب القرآن قوله بخلاف متعلق بنائب اى نائب الكلام مناب الجمل
ملتبسا بخلاف الكلام لفاعل قوله حتى كان احمع للفوائد اى من كلام آخر كان ابلغ منه يعنى لفا تساويا فان
وجودهما والنهاية المفعول فضلة لتمام اصل الكلام بدونه لانه ليس عضوا والاصل والتقريب وجه
تطبيق الدليل على المدعى اعنى سوق المقدمات على وجه يعتد المطلوب ظاهر ههنا وهو ان الكلام اذا خلا
عن الفضلة كان كبناء احكم بنيانه وشيد اركانه فيكون افضل مما يشتمل على فضلة قوله بخلاف اى بخلاف
الكلام فى النظم الآخر الذى بنى عليه الفعل للفاعل فان اوله مطمح فان قلت لا شك ان ما يحصل
بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب فيعارض ما ذكرتم قلت لا معارضة لان المرزوق من
حيث لا يحتسب الذى يميل النفس اليه اكثر من الاعز على ان النظم الآخر ليس فيه طول التقضى
شوقا وطلبا لنفسه عزة قوله ان الكلام على ذلك النظم الآخر الذى فيه البناء للفاعل يكون كالمتناقض

من حيث الظاهر اى لو ابقى على ظاهره كان هناك تناف يشبه التناقض ولو تؤمل فيه حقيقة زال وذلك كون
الفاعل عمدة والمفعول فضلة انما هو بالنظر الى حصول اصل الكلام لا بالنظر الى ما هو المعنى المقصود به والتقديم انما يدل
على الاعتناء بشان المذكور واهميته فيما قصد بالكلام وقد يكون تعلق الفعل بالمفعول هو المقصود الاصلى من
الكلام مع ان حصول اصل الكلام لا يتوقف عليه فليس هناك ما يشبه التناقض ولعل النظر الذى احاله على
الحواشى هو ان ابهام الجمع بين المتنافيين من محسنات الكلام على ما ذكر فى وجه حسن نعم الرجل زيد فى بحث
الاطناب وقيل هو انه يلزم من هذا الوجه ان يكون التشبيه ابلغ من الاستعارة سيما المرشحة الذين دعوى
الاسد ونصب القرينة المانعة شبه تناقض وقيل هو ان تقدم المفعول على الفاعل حاصل فى النظم الاول
ايضا لانه بتقدير يكتبه زيد ورد بان هذا التقديم لضرورة الاتصال فلا يدل على ذلك الاعتناء قوله اجمالا اولا الا
الاجمال فى موضعين فى يكتب وفى من يكتبه ولا شك ان تكرر الاسناد آكد وابلغ وان ذكر الشىء مجملا اولا
ومفصلا ثانيا اوقع فى قلب السامع من ذكره مفصلا ابتداء قوله ومن قبيل ما نحن بصدده جملة من قبيل اشكالها
فى حذف الفعل بناء على السؤال المقدر وان تمايز ابان المحذوف فيما هو بصدده رافع للفاعل المذكور وههنا ناصب
للمفعول قوله وجعلوا لله شركاء الجن ذهب جمع الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعول ثان ولله ظرف لغو متعلق
لشركاء محله بعد المفعولين كما ان محل الشركاء بعد الجن الا انه لما كان سوق الكلام لانكار اثبات الشركاء لله قدم ما
اوقع فى الانكار فادخل ولم يرض بالمعنى لان المقصود الذى سيق له الكلام انكار التشريك لله مطلقا جنيا كان
او غيره واستفادة هذا المعنى من تقديم لله شركاء على الجن لا تخلو عن ضعف فاختار ان لله شركاء مفعولا جعلوا الا انه
قدم المفعول الثانى لانه محل الانكار لا المفعول الاول منكر يستحق التأخر وجعل الجن منصوبا بفعل مضمر دل عليه السؤال
المقدر الناشى من جعلوا لله شركاء وفائدة الجمع زيادة التوبيخ حيث اثبتوا شركاء لمن لم يمكن ان يكون له شريك
واحد وقد يقال الجن عطف بيان لشركاء او بدل منه وليس المبدل منه فى حكم الساقط حتى يختل الكلام برجوعه
الى قولنا جعلوا لله الجن وليس بمرضى العلماء ما عرفت قوله فاشتمال المقام على جهة من جهات الاستدعاء لا شك
ان المقتضى بالذات لاثبات الفعل هو تلك الجهة الا انه اسند الاقتضاء الى اشتمال المقام عليها بواسطتها
وعطف فقط اى بالفعل على الاستدعاء اى للفعل على طريق التجنيس زيد وكره لان المراد الجهات المقتضية
لكونه مذكورا ملفوظا به كعدم القرينة واصالة الذكر وبسط الكلام وزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع الى غير
ذلك الجهات المستدعية للفعل اى المقتضية لكون المسند فعلا او جملة فعلية كافادة التجدد والتخصيص باحد الازمنة
على اخصر وجه وتقوية الحكم فانها مقتضية لاثبات الفعل مثبتا كان او محذوفا وقد فرغ عن بيانها قوله عزة اى اكثر
من مرة واحدة وذلك انه ذكر امثال هذه الجهات مرة فى اثبات المسند اليه واخرى فى اثبات المسند مطلقا

وانا قال على امثالها ما تقيهما لها واما لانك ما ثبتت على عيابها بل على ما يمانعها قال واما اى اذا المقصد لترك
مفعول فهو القصد الى التعميم لما قصد تعميم المفعول مع الاختصار بتركه لم يذكر مفعول خاص والالفات الاختصار و
التعميم لان السامع ربما يعتقد الفعل على ما ذكر معه ولا يذكر ايضا مفعول عام والالفات الاختصار المطلوب فان قلت
لابد هناك من قرينة تدل على المفعول العام المتروك وح كان الحذف لمجرد الاختصار والعموم مستفاد من ذلك المقدر
قلت افاده تعميم المفعول مع حذفه على وجهين احدهما ان يدل قرينة على مفعول عام كان يذكر في الكلام مثلا كل
احد ثم يقال قد كان منك ما يؤلم اى كل احد فالحذف منها لمجرد الاختصار والعموم مستفاد من المقدر الثانى
ان لا يكون هناك قرينة على الحذف تدل على تعيين امر خاص او عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول
في المقام الخطابى الى تقديره عاما شاملا على ان تقدير خاص دون آخر ترجيح بلا مرجح فللحذف على هذا الوجه
مدخل في تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول فلذلك قالوا قد يحذف المفعول للقصد الى التعميم مع الاختصار
وقد يحذف للقصد الى مجرد الاختصار ومن لم يتميز عنده احد الوجهين عن الاخر اشكل الامر عليه والك تعلم
ان العام المقدر على الوجه الاول يتعين لفظه ومعناه وعلى الثانى يتعين معناه فقط ويتساوى تقدير جميع الالفاظ
الدالة على ذلك المعنى قوله الامتناع يروى بالرفع عطفا على القصد وبالجر عطفا على التعميم والمراد بالامتناع على
الاول امتناع المتكلم وعلى الثانى امتناع الفصحاء انه اى ترك المفعول لقصد التعميم مع الاختصار احد انواع
سحر الكلام قوله يعطى اى كل ما يصلح ان يعطى ويدعو الى كل احد وقس البواقى عليهما قوله ذهابا حال من فاعل
تنزيل مع كونه متروكا وايهاما تعليل لذهابا والمبالغة الحمل على جميع افراد الحقيقة في المقام الخطابى كان قبيل
يفعل كل اعطاء والطريق المذكور هو ايهام ان القصد الى فرد منها دون آخر يفضى الى الترجيح بلا مرجح والسر
في ذلك انه اذا قصد نفس الفعل كان محتملا ان يعرف مصدره بلام الحقيقة كما اشار اليه بقوله نفعل الاعطاء
ويوجد ماهية الحقيقة فيجرى فيما جرى في المعرف بلام الجنس فيقصد تارة الى التعميم كما في نحو فلان يعطى واخرى
الى نفس الحقيقة بلا تعميم كما في قوله وانتم تعلمون اى وانتم من اهل العلم والمعرفة ح ان ما انتم عليه في امر
ديانتكم من جعل الاصنام لله اندادا هو غاية الجهل ونهاية في العقل فعول وعليه ان على القصد الى نفس
الفعل قوله عز وعلا فلا تجعلوا وانما اورده على صيغة الحصر مع انه يجوز فيه تقدير المفعول كما اشار في بيانها
على ان الاولى كانه متعين قوله او القصد الى مجرد الاختصار اشار بذكر مجرد الى ان الاختصار لازم لترك المفعول
مطلقا الا انه قد يقصد نكتة اخرى مع الاختصار في تركه وقد يقصد الاختصار وحده قوله لقلا يلبس تعليل لما
يستفاد من قوله كقوله عز وعلا اى ترك فيه المفعول لقصد مجرد الاختصار لينابه قرائن الاحوال لانه لا يلبس
وكذا الحال في اخوانه اعنى قوله لانفتاح والانصباب والظهور والانصداف من العبارات من تقتضى على

ان يقدر ضمير المفعول لا يستند الى الموصول اياه مما لا يمتنع صحة الكلام وبتقدير ذلك يفوت انظار الكلية في غاية
الوضوح او بتقدير المفاعيل في الافعال الاربعة يسقون واحرار ليس في تلك العبارة في الوضوح لاحتمال القصد الى
نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخان عبد القاهر وجار الله وذلك لانهما اعتبر ان المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدهما
مقابل الاخر فلو قدر المفعول في قوله يسقون الابل وتذودان غنمهما لاوهم ان ترحم موسى عم كان من اجل انهم يسقون الابل
وهما تذودان غنما وليس كذلك فانهما لو كانتا تذودان ابلهما وكانوا يسقون غنما لهم لكان الترحم باقيا بحاله و
المصنف اعتبر ان المفعول هو الغنم المضاف اليها والمواشى المضافة اليهم والمقابل منها باعتبار المضاف اليه فلو لم يقدر
المفعول لفسد المعنى الا يرى انهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا يسقون غنمهما لم يكن محال ترحم فلا يصح ان يقال
ان ترحمه كان لاجل انهما كانتا على الذود وهم على السقى وهذا الفرق لطافة واضح معنى فلذلك قال لا انصباب
الكلام قوله لظهور ان المراد لو شاء هدايتكم لهداكم قد استمر حذف مفعول المشية وما في معناها لفائدة وقعت
شرطا وكان مفعولها مضمون الجزاء ولم يكن في تعلق المشية به غرابة كما في قوله فلو شئت ان ابكى دما لبكيته فانه
تعلق المشية ببكاء الدم غريب فذكر المفعول ليتقرر تعلق الفعل به ولا يتوهم ان المفعول غيره قوله كقوله هل
من شركائكم استشهادا ومعنوى للوجه الاخير لانه فيه بعد بخلاف الاولين والمراد بالاحتمال القصد الى نفس الفعل و
القصد الى مجرد الاختصار وانما قال واكثر فواصل القرآن لان بعض الفواصل يتعين فيه القصد الى نفس الفعل كقوله
وتلك حدود الله نبينها لقوم يعلمون وبعضها يتعين فيه القصد الى مجرد الاختصار كقوله فتمتعوا فسوف تعلمون اى
مآل امركم وعاقبته والابيات التى من قبيل لو شاء لهداكم وما ذكر بينها اعنى قوله ولكن ان تنظرها استزاله
به باسم له فيهما من امثلة المشية على ان حذف المفعول في الفواصل مطرد كحذف مفعول المشية وفاعل شاء
قوله لفاتنا حميم الصديع المذكور في البيت السابق فلو ان بنى حتيفة ناجيا لكان هو الصديع الاعصم والصديع
بالفتحتين هو الوسط من الوعول والاعصم هو الذى في احد ذراعيه بياض سجرة اى اهلوه صفوة كرم او
بتركه والنبع شجر يتخذ منه القسى والسائم شجر اسود وقيل هو الابنوس والازر فالضرب من الاسراع والملوى
المطول والعبد السير يتخذ من جلد غير مدبوغ والحصد المحكم بصيف نافة لحسن الاحاطة بها فهو من الضرب
قوله لو شئت على صيغة الحكاية وبلاد نجد نصب على نزع الخافض اى الى بلاد نجد ولا يجوز ان يكون
عودى مفعول شئت لانه يلزم تحلل الجزائين اجزاء النظم مع الالتباس وتحقيق فيه وهو موضعان قوله
الرعاية الانسب الى تقدم مضاف اى قصد الرعاية لينابسب ما تقدم وما تأخر فيه كونه باعثا على
الترك مقدما عليه فان رعاية الفاصلة غاية متأخرة عن الترك قوله من الاعتبارات المناسبة للترك
كعدم العلم به واخفاءه او تطهير اللسان عنه وتحكمه واختبار السامع ومقدار تنبهه الى غير ذلك مما ذكر في

في ترك المسند او المسند اليه قوله واما الحال المقتضية لاثبات المفعول فهو الكلام الى خلوه عما ذكر
من مقتضيات ترك المفعول فيذكر رعاية للاصل مع عدم الداعي الى خلافه او القصد اي قد يذكر المفعول
لوجه مما يقتضي اثباته كالقصد الى زيادة تقريره والى بسط الكلام بذكره وكالرد على المخاصم وما يشاكل
ذلك كالتنبيه على القصد والتنبيه على الغباوة والاستلذاذ والتبرك والتعظيم والاهانة وغيرها مما في باب الاثبات
وانما عطف تارة بالواو وتارة باو اشعارا بجواز اجتماع الاحوال واستقلال كل على حاله قوله واما الحالة المقتضية
لاضمار فاعله لما اعتنى بالفعل وما يتعلق به وذكر ترك الفعل واثباته مع اندراجها في ترك المسند واثباته وتعرض
لحذف المفعول به واثباته ليقاس عليه سائر متعلقاته واورد اضمار الفاعل واظهاره مع كونهما مندرجين في اضمار
المسند اليه واظهاره تذكيرا لسائر احوال الفاعل كالتعريف والتنكير وغيرهما مما ذكرت في المسند اليه وتنبيها
على احوال غيره مما يتعلق بالفعل واخر الاظهار مع كونه اصلا لتوقف معرفته الى المقتضية على معرفة حالة المقتضية
للاضمار حيث قال فهو كون المقام غير ما ذكر قوله زارت الى الحبيبة فانها في حكم المسبوق بالذكر لكونها نصب العين
وورد الثاني تشبيه ظلام الليل برواق ممدود عليها وهو ستر دون السقف ممدود قدام البيت وتشبيه
ما على قلائدها ونطاقها ان شقها من الجواهر بالنجوم وفيه رد له بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي التي
بالترصيع لكن الشقة التي بالمراة قوله في الافتتاح اي ابتداء الكلام بما سبق ذكر الفاعل وان لم يكن مطلع
القصيدة والقيل والقال بمعنى القول منقولان من الافعال وانتهى الغنى والابلاغ ايصال الشيء الى غايته و
الاسماع الشتم قوله غير ما ذكر اي من الحكاية والخطاب وتقدم الذكر حقيقة وحكما وفي وضع اسم الاشارة موضع
المظهر في ذلك الوجه موضع المضمر زيادة تعيين وتمييز قوله او مستدعيا الالتفات اي من المضمر الى المظهر قوله
واما اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل اضافة الاعتبار الى ما بعده بيانه لانه يريد معنا المصدري بل الامر الذي
يعتبر ويراعى حاله لانه تفصيل لما مر قوله واعلم ان للفعل فيما يتعلق به اعتبارات مجموعها راجع الى الترك والاثبات
لكونه مع كونه مع الفعل ان يكون مضافا سواء كان بينه وبين ما يتعلق به او كان بين متعلقاته في فاعل
ان تقع راجع الى اعتبار التقديم والتاخير وقوله فاعل معنوي احترازا عن الفاعل اللفظي فانه لا تقديم فيه
نحو رجل عرف لعلته بخلاف الضمير ومثل النوع الثاني المتعدي الى واحد والى اثنين بقسميه دون المتعدي الى
عن لعلته ورجوعه الى ذينك القسمين لانه واحد صار واثنان متحدان ثم ان المفعولين سواء تغايرا او اتحدا
اما ان يتقدما معا على الفعل او تقدم على الفعل اولهما او ثانيهما فالاقسام ستة الا انه اكتفى بذكره
منها واورد في النوع الثالث التقدم بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين متحدين ومتغايرين قوله ان
تكون هناك وجوه فهو الحكمه كان ذلك لحسن زعم المتكلم طابق الواقع [illegible] الفاعل ان يعتقده غيره وذلك في

قصر القلب والخطاء في تعيينه ان يعتقد شركة غيره معه وذلك في قصر الافراد واما قصر التعيين
الداخل عنده في الافراد فلا خطاء فيه بل المقصود به ازالة تردد المخاطب ومن قال الشاك حاكم بتساوي
الطرفين في الوقوع بحسب نفس الامر وهو خطاء فقد اخطاء لان الشك تساويهما عنده بمعنى انه
منهما وان كان جازما بان الواقع في الواقع احدهما بعينه لكنه لا يعلمه قوله تريد دعوى الانفراد بذلك
اي بما ذكر من السعي والكفاءة وهذه العبارة ظاهرة في قصر الافراد الا انه ارله ما يندرج فيه القلب ايضا
لانك لو ادعيت انك منفرد بالفعل ومستبد به فقد ادعيت انه صدر منك لا من غيرك
ولا بمشاركة وقد يقال اشار بالانفراد الى الافراد وبالاستبداد الى القلب وان كان مخالفا لما
تقدم وما تاخر من تعديه القلب على الافراد وانما خص التاكيد في الوجه الاول نحو لا غيرك ولا نصح فانه قصد
بهما نفي الغير وخص في الوجه الثاني نحو وحدي لانه انما صح فيما قصد به من قطع الشركة فيكون التاكيد
في كل منهما مصيبا محز الشبهة التي خالجته قوله شاهد صدق على ما ذكر اي من ان تقدم الفاعل المعنوي
لنفي انفراده الغير او مشاركته عند من له ذوق سليم لان انكار التعليم انما يقع موقعه لو كان المتكلم منفردا
بالحكم الذي سيتبدل به ولو شاركه المخاطب فيه او انفرد به لجاز ان يكون اعلم منه بحال الصبي فلا ينكر
تعليمه اياه وهذا المثل يحتمل كلا من القلب والافراد فيتعين بحسب المقام وتضرب لمن تصدى لتعليم من
هو اعلم منه قوله وليس اي لو لم يكن في الكلام فاعل معنوي او كان ولم يتقدم لم يكن هناك تخصيص فرد ما
فيعلم من ذلك ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقدم الفاعل المعنوي وانتم ليس ضمير الشان والا فللمثل
خارف وبحسب جزء وانما نفي الوجوب منها اشارة الى وجوب فيما قدم قوله فقصد عطف على ان
يكون والضمير في لو افقته للمثال الثاني اي سعيت انا في حاجتك لانه الذي يدفع به شائبة التجوز او السهو او النسيان
كما يخالف سعيت في حاجتك لانه ليس فيه ذلك الدفع اصلا وخص البيان بالثاني لانه الذي يلتبس
بانا سعيت في حاجتك لاشتماله على الفاعل المعنوي وقوله غير مشوب حال من السعي فعل في سياقه
لان انتفاء الشوب بهذه الامور منه للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي قوله ومنه اي مما قصد فيه الحكم بتقدم
الفاعل المعنوي وما انت علينا بعزيز لم قصد فيه نفي العزة عن شعيب عليه السلام واثباتها لرهطه فيكون تخصيصا
للعزة بهم ويلزمه تخصيص عدمها به الا ان المتبادر كما يشهد به الذوق السليم هو القصد الى الاول وكان انما فصل
بقوله ومنه لان كلا من الفعل متعلقاته والموجه ما شبه الفعل من الصفة المشبهة والدليل على انه قصد
التخصيص انه لولاه لم يكن كلامه عليه السلام جوابهم مطابقا لمقالتهم واعترض على ذلك بانه من باب انا عارف
فلا يفيد الاختصاص اتفاقا لا اسنادا الى وقد يكون الخبر فعلا والتمسك بان قوله ارهطي الخ عليكم جواب له

المقام

فوجب مطابقته اياه ضعيف لجواز ان لا يكون جوابا بل لقولهم ولولا رهطك لرجمناك لانهم
من بعموم القرآن ان امتناعهم عن رجمه كان لعزة رهطه عليهم لا لخوفهم منهم واعلم ان صاحب الكشاف
صرح بالتخصيص في قوله هو كلام قد قالها فكيف يقال انا عارف لا يفيد الاختصاص اتفاقا وان جعل
جوابا لما انت علينا بعزيز فالظاهر بان يحمل التنوين للتعظيم فيدل على ثبوت اصل العزة لئلا يلزم ولا دلالة
لقولهم ولولا رهطك لرجمناك على اشتراك العزة فلا يلائمه رهطي اعز عليكم فان قيل شرط التخصيص عند المصنف ان
يكون المقدم بحيث لو اخر كان فاعلا معنويا ولا يتصور ذلك فيما نحن فيه قلنا ان الصفة بعد النفي تستقل
مع فاعلها كلاما فيجوز ان يقال ما عزيز انت على ان يكون انت تاكيدا للمستتر ثم قدم ويدخل الباء على عزيز
بعد تقديم انت وجعله مبتدا وكذلك قوله وما انا بطارد الذين آمنوا وما انت عليهم بوكيل مما يلي الضمير حرف
النفي فكان الخبر صفة واما صورة الاثبات نحو انا عارف فلا يجري فيها ذلك فلا يفيد عنده تخصيصا وان كانت
مفيدة اياه عند من لا يشترط ذلك كما نقلناه قوله اي من اين الله اختار هذا التقدير لان كلامهم انما وقع في شعيب
ورهطه وانهم الاعزة دونه فلا يطابقه اعز من الله الا بتقدير وقد يقال لا حاجة في المطابقة الى التقدير لان تهاونهم
بنبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه اعز عليهم من الله قوله ولذلك اي ولان التقدم يفيد
الاختصاص وثبوت اصل الفعل منفيا كان الكلام او مثبتا امتنع ان يقال وذلك لان منطوق الثاني
يناقض مفهوم الاول قوله عند التقدم اشارة الى ان اللزوم بتقدير تقدم لم يكن منفيا وكلا الامثلة في الموضعين
لا مدخل لها في التناقض انما هي لبيان تمام المعنى قوله وكذلك لو اكدت اي لا ينفي هذا ايضا لان دلالة تقديم
الفاعل على ثبوت اصل الفعل فلا تناقض اصلا قوله ولذلك ايضا اي ولان تقدم الفاعل المعنوي يفيد التخصيص
وثبوت اصل الفعل ويدل في صورة النفي على ان السامع اعتقد ثبوته لذلك المقدم استقبح قوله لاستلزامه
ان يكون قد اعتقد كل شخص ان رؤية شخص واحد لكل احد وهذا ظاهر الاستحالة فلا يعتقد ما يعتقد في حقه
ولا يصح منك تسليم وجودها بنفيها عنك لادعاء ثبوتها لغيرك وانما قال في الاول شيء لان الفساد فيه على
التناقض في نفس مدلوله وفي الثاني استقبح لان الفساد فيه باعتبار تحقق مدلوله في الخارج وانه امكن
تصحيحه بالحمل على الاستغراق العرفي الا ان المتبادر هو الحقيقي فيكون منتهيا الى الاستقباح لا منهيا واعترض
بان المنفي فيما انا رايت احدا هو الرؤية الواقعة على احد من الناس لا الواقعة على كل احد منهم واتباع النفي
لوقوع النكرة في سياقه فلا عموم في الاثبات فلا يلزم الا انا يعتقد فيك معتقد انك رايت احدا من الناس
فنفيت تلك الرؤية عنك واثبتها لغيرك ولا محذور في ذلك واجيب اولا بان المراد كل احد الا ان لفظ كل
سقط من القلم وضعفه ظاهر وثانيا بان لفظ احد لما لم يكن في سياق النفي ... لفظ كل مدار على العموم وصحة ضعيف

لان الاستبعاد جار في نحو ما انا قلت شعرا وما انا رايت رجلا على ما صرح به الشيخ عبد القاهر ولا يجري
في الزام كل في الاثبات وتاويله بان الفعل لما نفي عن فاعل قدم فهو على ذلك الوجه يكون ثابتا لغير
ذلك الفاعل فسياق الرؤية عن المتكلم بالنسبة الى كل احد كانه قيل ما انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غير
ذلك فيفهم ان هناك من راى كل واحد منهم بيان ذلك انك لو اردت نفي الرؤية بالنسبة الى معين كزيد مثلا لوجب
ان يقال ما انا رايت زيدا ولو اريد نفيها بالنسبة الى واحد لا بعينه وقع النزاع في رؤيته كانه ادعي عليك
انك رايت احدا من الناس واردت ان تنفيها عنك وتثبتها لغيرك كان المناسب ان
يقال ما انا رايت الا احدا من الناس لا بمعنى باعتبار تعلق الرؤية به وان لا يتعرض لنفي الرؤية بالنسبة
الى بازاء الاحاد لكونه لغوا ولما تعرض له دل على ان الرؤية لما نفيت ان يكون فاعلها زيدا واقعة على
كل احد من الناس فلزم المحذور بخلاف ما اذا قلت انا ما رايت احدا فانه يستحسن اذ لا يلزم منه
الا ان يعتقد معتقد ان هناك تخصيصا براحد من الناس وانه غيرك فنفيته واثبت انك المتصف
بعدم رؤيته دونه قوله او نحو ذلك اختار لفظ الاحد لان التناقض الذي الزمه انما يتم في صورة واحدة هي ان يكون
هناك ضرب واحد متعلق بمفعول واحد وقد وقع النزاع في فاعل ذلك الضرب فاذا قلت ما انا ضربت
فقد نفيت عنك ذلك الضرب واذا قلت الا زيدا فقد اثبته لك لان المفروض ان الضرب واحد ومنهم
من قال لا نزاع ان تقديمك ضميرك واسلاءه اي جعله تاليا بلا حرف النفي وتتبعه بلا فصل يقتضي نفي ان يكون
ضربته وانما تقتضي ذلك لو كان المستثنى على ما هو قياس الاستثناءات المفرغة نحو قولك ما ضربت
الا زيدا فهو مندفع بالوجه الذي ذكرناه وزعم بعضهم ان الاولى ان يقال لانه ان النفي متحقق بالاجنبي لتقتضي
ان تكون ما ضربت زيدا وذلك لانه ليس مستثنى من النفي بل من الاثبات لان النفي متعلق بالفاعل لا
للفعل فكانه قيل ضرب كل احد الا زيدا منتف عني وثابت لغيري وقد سهى في ذلك اما اولا فلانه
لا يعني فيما انا رايت احدا ان الرؤية منتفية على وجه العموم فيجب ان تكون ثابتة للغير كذلك ولما لم يكن
الفعل منفيا بالقياس الى المفعول وكان النفي مقتصرا على الفاعل لم يصح ذلك الادعاء وكان اللازم هناك
ثبوت رؤية احد من الناس لا ثبوت رؤية كل احد منهم فكانه قيل رؤية احد من الناس منتفية عني وثابتة
لغيري واما ثانيا فلان الاثبات فيما انا ضربت الا زيدا ليس بعام لان المقدر احد الا ترى انه يجوز ايضا
ان يقال ما انا ضربت احدا الا زيدا فلا يتناول زيدا فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يقدر مع احد لفظ كل
بناء على انه في الاثبات لا يستعمل الا معه وهو مردود وعند هذا الزاعم وقد يعلل امتناع ما انا ضربت الا زيدا
بما ذكر في ما انا رايت احدا وهو ان المنفي هو الضرب بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيستلزم ان يعتقد معتقد

يستلزم

انك ضربت كل احد سوى زيد فنفيت ذلك عنك واثبته لغيرك فان قلت هذا الوجه مبني
على رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد تبين ما فيه قلت نعم الا ان ههنا وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء
راجعا الى النفي فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب زيد ونفى عنها ضرب من عداه والتقديم يقتضي اثبات
ذلك المنفي لغيره ونفي ذلك المثبت عنه فكانه قال انا ضربت زيدا اي لا غيري وما انا ضربت من سوى
زيد اي ضربه غيري فيكون هناك من ضرب كل احد سوى زيد وهذا وجه وجيه وانت تعلم ان هذا المقام من
مداحض الاوهام ترى جماعة قد تاهوا فلم يتثبتوا على ما تخيلوا وتاهوا ولقد بيناه لك تبيينا حثيثا وابيناه لك
بمن لا سلطان مبينا قال واما المقتضي للنوع الثاني اعني اعتبار التقديم والتاخير بين الفعل وغير الفاعل
من متعلقاته وصوره مع ... اي في مثال جزئي من جزئيات تقديم المفعول به بلا واسطة على سبيل التمثيل فقوله
على قصر القلب لانه رد المخاطب عن الخطا الى الصواب ولو اردت بهذا المثال قصر الافراد قلت في
تاكيده زيدا عرفت وحده كما مر في الفاعل المعنوي قوله فيهم ان يقال حملا تشبيها بالمقدمة واشتراكهما في علة
النهي اعني مناقضة منطوق آخر الكلام التالي مفهوم اوله وكذلك يتناقضان فيما اذا قلت زيدا لم اضرب ولا احدا
من الناس او قلت ما لم اضرب زيدا ولا احدا غيره على انه لا فرق في لزوم التناقض في صورة العطف بين ان يكون
المقدم يلي حرف النفي او يكون مقدما على النفي والنهي الواقع في مسئلة تقديم الفاعل المعنوي او المفعول في
صورة النفي مقصور على الحالة المذكورة وهي ان يقصد بالتقديم تقرير الصواب ورد الخطا في الفاعل او المفعول
ولو لم يقصد به التخصيص فلا نهي كما اذا ظن بك ظان ظنا فاسدا انك تعتقده قد ضربت عمرا او بكرا انك تعتقد
كون زيد مضروبا وبالعكس ذلك الظان ثم قال بناء على ظنه الفاسد زيدا ضربت او اما ضربت زيدا فقدم المفعول
او الفاعل بناء على كلامه رد الخطائه في زعمه فانه يصح منك ان تقول في جوابه ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس
او ما انت ضربت زيدا ولا احد سواك فتقصد بهاتين كلامك ليوافق كلامه لا لقصد التخصيص وهذا هو الفرق الواضح
الذي اشار اليه قوله وكذلك امتنعوا اي ومثل امتناعهم المذكور امتناعهم عن ان يقال ما زيدا ضربت ولا
احدا من الناس امتنعوا عن ان يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته قوله فيه بالنصب جواب للنفي
قوله وكذلك اذا قلت بزيد مررت يريد ان تقديم المفعول بواسطة يفيد التخصيص كما في تقديم المفعول به
الصريح ثم اشار الى تعميم الحكم بقوله والتخصيص لازم للتقديم اي التخصيص لازم غالبا لتقديم ما حقه التاخير سواء كان
فاعلا معنويا او مفعولا به صريحا او غير صريح او ظرفا او حالا الى غير ذلك من متعلقات الفعل و...
المبتدا وانما قلنا غالبا لان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لموافقة الكلام السابق كما في ... او
لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او رعاية الفاصلة او غير ذلك الا ان ما قبله يجعل في حكم العدم قوله في معنى

قوله وبالآخرة هم يوقنون يذهب الى ان التعريض سياق كلامه يقتضي ان يقال بدل يذهب يقولون انه
تعريض فيكون وما ظاهره حينئذ معطوفا مع الظرف الذي يتعلق به على قوله معنى اياك نعبد واياك نستعين يقولون
لكنه عدل عن ذلك لانه ليس قول جماعة علم المقابل بما ذهب اليه في الكشاف فصار نظم الكلام مشكلا و
ان يجعل جملة يذهب في معنى قوله وبالآخرة عطفا على تسمع اي ولذلك يذهب وان يجعل قوله في قوله لتكونوا
شهداء يقولون في قوله الى الله تحشرون يقولون عطفا على تسمع ايضا لا على قوله معنى اياك نعبد يقولون مع
ظهوره لئلا يقع الفصل بالاجنبي قوله فيها يقولون انها لا يدخل كلاهما مصدر ... مكسورة والضم للقصد او الآخرة
وكذا ضمير وانها لا تمسهم وضمير فيها في المواضع الثلثة للآخرة وقوله الجنة بدل من فيها وقد للفعل اي لا تلذذ دون ...
قد بقيها وقد يعاب الاول يتعلق بالنفي والثاني بالمنفي اي لا يكون في الآخرة تلذذ هم في الجنة الا بالنسيم والارواح
العبقة وقوله ليست بالآخرة خبر ان في قوله بل الآخرة وابقاء بالنصب عطف على اسمها وقوله في ... ليس
ومن الايمان حال مثال جواز تقديم حال المجرور او صفة لما يفسره في شرح قوله عند الله طرف لمضمون الجملة اي ليس المخفف
بالآخرة عند الله وقوله الا بحصيصان احدهما من تقدم بالآخرة اي المؤمنون يوقنون بالآخرة لا بشيء هو غير الآخرة
فهذا قصر غير حقيقي قصد به التعريض بان الآخرة التي عليها اهل الكتاب ليست آخرة بالحقيقة والثاني من تقديم هم اي
المؤمنون هم الموقنون بالآخرة لا اهل الكتاب فهذا ايضا قصر غير حقيقي قصد به التعريض بان ايقان اهل الكتاب
بالآخرة التي هم عليها ليس في الحقيقة ايقانا بها قوله اثبات شهادتهم على الامم اي بتبليغ الرسل اليهم رسالات
الله وذلك كرامة لهذه الامة وفائدة جعلهم امة وسطا وليس لاختصاص شهادتهم بكونها على الناس مدخل
في كرامتهم بخلاف اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم اي مزكيا لهم فانه كرامة تامة وعدى شهيدا بعلى
لتضمينه معنى الرقيب والدال على ان تعديله اياهم عن خبرة واطلاع على حالهم قوله وتراهم عطف على تسمع اي ولذلك
ترى ... على المعاني قوله للعرب وحدهم اي كما زعمت طائفة من اهل الكتاب قوله لو قوبل ... بكلهم لا شك
ان الواقع ... مقابلا للكل هو البعض المطلق ولو احتمل تعريف الناس على العهد اريد به بعض مخصوص كالعرب
مثلا فيقابله البعض الآخر غير العجم لا الكل ... ان يقال لئلا يلزم من الاول اختصاصه بذلك البعض المعهود فلا
يتناول البعض الآخر الذي يقابله الا اذا قطع النظر عن خصوصية البعض المعهود وقوبل بالكل وكون الجنس بمعنى الجنس
الانس ظاهر وكلا الاختصاصين باطل فانه رسول لكل الناس لا لبعضهم وللثقلين لا للانس ... والله اعلم
... ما ذكره مبني على ان للناس معمول لرسولا بان يكون اللام متعلقة بمعنى الرسالة فقدم على رسولا فيكون من
تقديم معمولات معنى الفعل على عامله لو كان معمولا لارسلنا لكان من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها
فلا يفيد تخصيصا او كان في الاصل صفة لرسولا فقدم فصار حالا فلا يفيد ايضا تخصيصا وقد يقال متعلق بارسلنا

بجعل قوله مسولا تاكيدا والتاسيس اولى والحال بحرا الوصف فيفيد التخصيص بمفهوم المخالفة كما يذكره الآن وبين المفهوم
قوله ولا افادة الامثلة التى تقدمت بعد قوله والتخصيص لازم للتقديم كانت من الاثبات وبين التى يذكرها الى قوله فى
سائر كتب الله من النفى الى ولا افادة التقديم ما حقه التاخر التخصيص تبين اليه علم المعانى يزعمون ان التقديم الذى
يفيد التخصيص ما يزعمونه على نفس التخصيص المستفاد من التقييد بالوصف وكانه جعل التخصيص الحاصل من هذه
التقييد بالوصف مكشوفا فانه ظاهر انه متعارف اللغة فلذلك بنى التفريع عليه لا على التقييد بالوصف الدال
عليه وقد يقال ان اراد تخصيص الوصف بالذكر لا يفيد الحصر ويدفعه ايهام لفظ النفس عند من له ذوق سليم قوله فيه مبول
عطف على قبل ولذا لجد الظرف والفاء فى فكما داخلة تقديرا على قوله فى مبول انما عطفاه على يزعمون اى يزعمون
على التقديم فيقبلون انك لو قيل جاز زيدا ضرب مثلا انه ينبغى ان يكون ضاربا لانسان سواه وما ذكره ابهم لو قيل
ما ضربت اكرم اخويك فقبلوا الى انه ينبغى ان يكون ضاربا للاصغر لانه يفيد الوصف اى اخاك الاكرم ودليل الخطاب
مفهوم المخالفة وهو شامل لمفهوم الوصف والشرط وغيرهما والحاصل ان ذكر الوصف فى الاثبات يقتضى النفى عن
غير المذكور وفى النفى يقتضى الاثبات لئلا يلغو ذكره لان الكلام فيما لا يظهر للوصف فائدة اخرى فكذلك التقديم
فى الاثبات والنفى يقتضيهما كيلا يكون لغوا قوله ولذلك اى ولان التقديم قد ذكر يدل على انه ضارب لانسان آخر
مستحسن وذلك لان منطوق العطف يناقض مفهوم التقديم كما عرفه فان قلت لما كان التقديم كالتقييد
بالوصف فكما جاز ان يقال ما ضربت اكرم اخويك ولا اصغرهما ينبغى ان يجوز ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس
قلت مفهوم الوصف كما اشرنا اليه انما يثبت لما لم يظهر هناك فائدة اخرى فاذا ذكر معه ما نفاه كان المقصود
التنصيص على كل منهما فلا يثبت لشئ من الوصفين مفهوم وكذلك مفهوم التقديم انما يثبت لما لم يظهر له سوى
التخصيص فائدة واما لما اطرت فلا الا ترى كيف جاز زيدا ضربت ولا احدا
من الناس وقد يتوهم ان مفهوم التقديم بمنزلة المنطوق عندهم فلا يندفع بمنطوق آخر بل يتدافعان بخلاف مفهوم
الوصف فانه يضمحل فى مقابلة المنطوق وليس بشئ الا ترى كيف جعل الوصف فى افادة التخصيص اصلا وشبه
التقديم فى افادته قوله وتسميتهم عطف على زعمهم يزعمون ومعنى لا فيها غول ان الغول مقصور على الاتصاف بعدم الحصول
خمور الآخرة لا يتجاوزه الى الاتصاف به فى خمور الدنيا وعبارة اخرى عدم الغول مقصور على الحصول فى خمور الجنة لا يتعداه
الى الحصول فى خمور الدنيا ومرجعهما الى ما ذكره بقوله وان المعنى بالكسر عطفا على قدم الظرف والمقصود التعريض بخمور
خمور الدنيا وانها موصوفة بهذه النقيصة الكبرى والغول غائلة الصداع او الاثم اغتيال العقول وسلبها حتى
لا تدرى ويترفون على صيغة المبنى للمفعول من نزف الرجل اذا سكر وتقديم هم على يترفون يفيد الحكم السلبى
وتقديم عليها على الخاصة قوله يقولون فى قوله ام ذلك الكتاب والمعنى يقولون مع طرف الموضع عطف على

يقولون السابق مع طرق المقدم عليه فلا حاجة الى جعله معطوفا على تسميتهم كما توهم ولو اجرى كلامه على نظام واحد
لقال وفى قوله ام انا يقولون يعنى قوله افاد تخصيص نفى الريب بالقرآن حمل معنى كلام لا على النفى نحو انهم من المعتدين
كانه قرنا بالعبارة الاخرى وتحصيل المعنى ان جنس الريب منتف عن القرآن وثابت فيما يقابله من سائر كتب
الله وانتقاء الجنس بانتفاء جميع افراده وثبوته بثبوت احاد فرد منه فلذلك قال كان ربما التنكير للتقليل
قوله ودليل خطاب نصب على انه خبر ثم اى يجعل التقديم نافادة التخصيص بل مفهومه دليل خطاب على ما ذكره الآمدى
من تقديم خبر المبتدا عليه وقد سبق انه عمم حكم التقديم بحيث يتناول ايضا فلا نزوان البحث فى تقديم متعلقات
الفعل عليه قوله وعلى هذا استعمل الجواب حتى اعنى افاد اى وافاد تقديم الظرف ونحوه على الاختصاص على
عكس افادة ما ذكر من تقديم معمولات الفعل على عاملها فان جعل اذا ظرفا محضا معمولا لقرأت كان الحكم مستفادا
من التعليق بالشرط كانه قولك ان خلوت قرأت فجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق فى افادة الحكم وان
جعلت معمولا للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا لا يحسن بافادة وقلما احتمل المثال هذه الوجوه
امر بالتفهم وقد يقال اراد ان يشرع فى بيان وجه آخر فقال فافهم اى جميع ما قدمناه من الامثلة المفيدة للتخصيص
بيان وجه آخر فقال فافهم اى جميع ما قدمناه من الامثلة المفيدة للتخصيص ثم شرع فى بيان وجه افادة التقديم التخصيص
قوله استدعاء الحكم اى استدعاء التقديم الحكم وثبوتا ونفيا تمييز والمثال الاول لتقديم الفاعل المعنوى والنفى
فى منطوق والنفى مفهوم والثانى لتقديم المفعول والمنطوق فيه هو النفى والثالث لتقديم الظرف على نهج الاول المنطوق
والمفهوم قوله لما عرفت متعلق بيلزم وحاله التقديم من اى انه المقتضى له قوله ان ترى ساء سمعك اه وذلك لان تقديم
الفاعل او المفعول او غيرهما يدل على انه المقصود الاصلى ولا بد ان يكون اصل الفعل مسلما على الوجه الذى ذكره والمراد
بقوله او غير ذلك من متعلقات الفعل هو الظرف وسائر المتعلقات كالحال والمصدر وغيرهما قوله استدعى
المقام غير ذلك اى غير الذى يلفيه من الفاعل او المفعول لان الغرض الواجب ان الفعل واقع فلا بد من فاعل يقع منه
او مفعول يقع عليه فيحتج لذلك اى الاستدعاء المقام غير ما نفيته بقيك الذى هو منطوق كلامك مع الاثبات
الذى هو مفهومه باستدعاء المقام ولما اثبت غير من كان اعتقده انعكس الامر قوله لكونه خطأ اى لكون
اعتقاده خطأ اعلم ان ما ذكره من وجه افادة التقديم التخصيص جار فى تقديم كل ما حقه التاخر من معمولات
الفعل وخبر المبتدا وانه قد يكتفى فى افادة التخصيص بمجرد التقديم اللفظى كما فى قوله الله يبسط الرزق لمن
يشاء على ما مر قوله ونعت التقديم فى جميع ذلك اى جميع ما ذكر من الفاعل المعنوى والمفعول به وغيرهما من
مقيدات الفعل وراء ما سمعت اى ما سمعت من التخصيص نوع اهتمام واعتناء بشأن المقدم اى
بذكره اما للتعظيم او التبرك به او الاستلذاذ وكونه نصب العين قوله فعلى المؤمن تفريع على ما تقدم فان اراد انه

لما كان التقديم يفيد مع التخصيص الاهتمام فعلى المؤمن ان يقدر الفعل في بسم الله موخرا ليفيد مع
التخصيص الاهتمام باسم الله تعظيما له وتبركا به ورد عليه ان السوال باقرا باسم ربك غير متوجه وذلك لان اصل
القراءة غير معلوم للمخاطب لان قوله اقرا الى ما لم يعلم اول ما نزل على ما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والخاف
انما هو في تمام السورة فكان الامر باصل القراءة هو المناسب للمقام دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها
واليضا المخاطب به هو النبي عم كما هو الظاهر والمتصور منه تجويز القراءة لغير اسمه حتى يقصد بالتقديم احد
وجوه القصر وان اراد انه لما كان التقديم مفيدا للاهتمام فعلى المؤمن ان يقدر الفعل موخرا ليفيد الاهتمام
باسمه وان لم يقصد تخصيصا توجه ذلك السوال وكان جوابه انه لم يقدم باسم ربك لئلا يوهم التخصيص
الذي هو تاب عن هذا المقام ولا يتوجه ذلك في كون اسمه اهم في نفسه كما ان تاخره عن الفعل في قال الله
وسكرت الله لا انا وتجاه ومحنا لك ان ينكشف عندك ان الوجه الذي اختاره المص لا وجاهة له سوا قصد
بالتقديم في التخصيص او مجرد الاهتمام وان القول بحمل بسم الله متعلقا باقرا الاول وباسم ربك باقرا الثاني
ينفي عنه في الف واو والله الهادي الى الرشاد قوله تقديم الفعل على المفعول دل على انه حمل باسم ربك مفعول
اقرا لان المفعول به يطلق على ما يتعلق بالفعل بواسطة حرف الجر كما مر وكذا التعدية يطلق على معنى يتناول غير
المفعول كانه قوله غير متعدى الى مفعول به ثم ان الفعل كما نزل منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك
نزل منزلة بقطع النظر عن المفعول بواسطة فقوله على نحو ما تقدم تشبيه لقطع النظر عما هو بواسطة لقطع النظر
عما هو بغير واسطة فلا حاجة الى حمل الباء في قوله معرو به في الاية على الزيادة كما توهم والوجه الاخر يعطي ويمنع وقصد
التعميم في المفعول بالحذف قال واي الله المقصد للنوع الثالث اعني تقديم بعض معمولات الفعل على البعض
ولفظ اي له يروى حرفه على عطفا على محل العبارة وجزاء الظهر والمتبادر من كلامه ان تقديم بعض متعلقات
الفعل على بعضها لمجرد الاهتمام دون التخصيص فقولك علمت منطلقا زيدا يفيد الاهتمام بشان الانطلاق
لا تخصيصه ويرد عليه ان في الحقيقة تقديم الخبر على المبتدا فيدفع بقوله تقديم ما تقدم اراد به ما هو اعم من تقديم
بعض معمولات الفعل على بعضها تتميما للقاعدة ولذلك عد من هذا القبيل اعني التقديم لمجرد الاهتمام تقديم
المبتدا على الخبر وتقديم العامل سواء كان فعلا تاما او ناقصا او حرفا او اسما عاملا وعلى هذا قوله
الحبيب الممنى مع انه من تقديم المفعول على الفعل قوله احدها ان يكون فيما مثله لان ما ذكره سبب للعناية
لا قسيم لها وقد يقدر اللام اي احدها لان يكون وتعلق المبتدا وذي الحال بالمعرف احترازا عن المنكر وقد علم
اصالة تقدمهما والعامل ملحق بالمؤثر والعامل بعده ويعم له الجزء من الفعل او اختاره الفاعل الترتيب الذي
اورده وقد اختار تقديم المفعول المطلق لما فيه تقدم الفعل او ترك البواقي على ما اختاره وترك المفعول معه لانه منصوب

بالواو وعنده فليس من معمولات الفعل وان كان من مقيداته كما مر مثالك ولا يبعد ان يقال هو في حكم التوابع
لان اصله العطف لكنه غير عن النسق تنبيها على المقارنة والمعية وافرد التمييز مثالا لم يجعل تعالى غضبا لان الكلام في
معمولات صريح الفعل وانما فاعل مثليا مستتر فلا يظهر ان تقديمه لكونه فاعلا قوله او في حكم فاعل لم يقل او حكم
الفاعل لئلا يتوهم كونه في حكم فاعل الفعل المذكور وليس كذلك بل في حكم فاعل احد الجرد في كما في اعطيت
فان زيدا عاطيا اي اخذ من عطوت اي تناولت واعلم انه كما في كسوت فان عمرا مكتسي وكان نظرا الى
هذا الاختلاف فعطف كسوت على اعطيت مع الاستغناء عنه لان باب اعطيت عبارة عما يتعدى
الى مفعولين متغايرين وحق التابع ان يذكر مع المتبوع اي بعده بلا فاصل لاتحادهما في الاعراب من جهة واحدة
مطلقا في الذات غالبا قوله وكذلك عرفت انا وفلان زيدا اي المعطوف مع مغايرته متبوعه في الذات
وبعده عنه يشارك سائر التوابع في استحقاق التقديم على غيرها ولما اجتمعت التوابع قدم النعت ثم التاكيد
ثم البيان ثم البدل ثم العطف قوله وغير ذلك بالجر عطفا على التوابع وذلك كالمفعول الاول من باب علمت
والاسم المبهم المميز فان اصله التقديم على التمييز وكالمستثنى منه فان اصله التقديم على المستثنى منه وكالتمييز الذي هو
في المعنى فاعل فان اصله التقديم على الظرف مثاله نحو طاب زيد نفسا يوم و قوله بالاطلاق متعلق بالاصالة
واحتراز عن استحقاق الموضع باعتبار عارض كالمفعول اذا كان ضميرا متصلا والحال من النكرة والخبر عن المنكر و
نظائرها قوله و نبهها ان يكون العناية في الضاسا مد لا يخفى نصب عينك بضم النون وفتحها اي منصوبا قدامها
وان التفات بفتح الهمزة عطف على كونه يجري مجرى التفسير له وهمانه كالمصدر له والتشبيه بحسب المعنى كانه قيل مانهما
ان تجدك ذا عنايه بتقديم ما تقدم لكونه نصب عينك كما تجدك قوله اراد اي استر وقوله قيل عطف عليه وتقول ثاني
مفعولي تجد وقوله فتقدم اي المفعول على الفعل عطف على تقول تفسيرا او حتى المفسر ان تعقب مفسره وتقديم
وجه الجيب على الفعل لمجرد الاهتمام نظرا الى اقتضاء المقام وقد يتوهم انه اريد تقديمه على الفاعل وحده فلزم من القائل
تقديمه على الفعل ايضا فلذلك لم يفد تخصيصا قوله يقف شركاء الا ينتصب في عاقولنا لله شركا بتقدير الله
عرفت شركا على معنى الانكار والتوبيخ قوله وجعلوا اي اثبتوا في زعمهم واعتقادهم في الابد والمثال قدم الظرف
المتعلق بشركا اعني لله عليه وقيل قدم فيها المفعول بواسطة على الذي بغير واسطة ولو اجعل لله مفعولا ثانيا لجعلا
كان تقديمه على شركا على طريقة قولك في الدار رجل كما مرت اليه الاشارة قوله او لعارض عطف على لكونه في
نفسه وذلك اشارة الى كونه نصب العين متم انواع الالتفات الخاطر ثم ان المص اورد للعارض اربعة امثلة
من جهة نفسه وبين فيها العارض الذي يورث العناية والاهتمام ثم عقبها باربعة اخرى تمثلها من نظم القرآن على ترتيب
امثلته امسكه اعني ان الاول من الاربعة الاخيرة نظير الاول من الاربعة الاولى وهكذا قوله ملتفت الخاطر تا ني

مفعولی تو همت بمعنی ظننت وقوله فكانجد متعلق بلا تتوقف وفي الكاف للقران في الوقوع نحو
كما جاء زيد جاء عمرو اي تقارن مجيئهما وقوله متعلق باخذت اي اخذت هذا الحديث مثل اخذك في
قولك لصاحبك قوله فحدیث هذا هو العارض الذي يورث الاهتمام قوله واعجبني عطف على اعجبني
الاول قوله وكالقاؤعدت عطف على اخذت وهو المثال الثالث من امثلته قوله حالات تستبعد
وقوعه يعني من جهتين مختلفتين في اقتضاء بعده قوله من جهة بعده متعلق بالتقات والمستتر في تبعده للجهة
والبارز للموعود وتجاجر وانك في حال التقات طرف لتجد ضعفا وقوة تميز عن نسبة التفاوت الى الانكار
قوله بالنسبة اي بالنسبة الى الجهتين وتميز تفاوته للانكار وذاك صفة لتفاوته اي التفاوت الذي هو في الضعف
والقوة فقوة القصد المتفرعة على قوة الانكار المترتبة على قوة الجهة التبعيد امر عارض يوجب زيادة الاعتناء بذكر
المنكر ويجعله نصب عين المتكلم وقوله في الاول متعلق في المعنى بان تقول لا ابا وجدت ولا ابا نكرت كما يشهد له قوله
وان تقول في الثاني قلنا بل هو تصحيح قوله فتذكر عطف على ان تقول واللام بالمرفوع منها الفاعل وتاكيده وما عطف
عليه واما المرفوع الذي قدم عليه المنكر فهو التاكيد والمعطوف لانه لا يتصور تقدمه على الفاعل لكونه ضميرا متصلا فان قلت
هل يجوز ان ينفصل فيقدم هذا عليه للغرض المذكور فيقال في هذا انا واي وجدي كما في قولك ما ضرب الا انا
قلت لا يجوز لانه ليس كل غرض مصحح للانفصال بل ذلك مفوض الى الاستعمال قوله وكما لو اعرفت هذا
هو الثالث من امثلته وايراد الاستثناء بصلاة هو العارض الذي اورث الاهتمام فاقتضى
تقديم الحال اعني من محبيك على الصفة وقوله او مثل الذي في قولك الحمد لله عطف على مثل الذي في قولك
رايت الجاعد هو الرابع من امثلته والمحافظة على السجع عارض اورث زيادة الاهتمام بالمجرور بن اعني بالحق
وبها دون حتى قدمهما على المفعول بلا واسطة والثاني في مواضع الحدوث والحصول وارادة بقوله الطف والطف
ان تلك المناشي تتفاوت فبعضها لطيف وبعضها الطف وقيل هما صفة خفاها اي متفاوت مراتبه
الخفاء في اللطافة والصلع القوي من الضلاعة ويقال له بالفارسية فلان وعدم نشو من الغبار
كناية عن السبق والضالع هو الذي في مشيه عيب اي غمز مثاله اي في مضمار المناشي ولله دره او الترتيل
تعجب منه ومدح له يقال لا در دره لا كثر خيره واصل الدر اللبن وتعديته بالاحاطة بعلى لتضمينها معنى الاشتمال
ومقتضيات يروى بفتح الضاد وكسرها وقوله لا ترى تشنا استيناف لبيان ما قبله منها اي من لطائف
الاعتبارات علیه اي على ذلك الشيء فيما له في الترتيل وقوله من وجه لطيف متعلق بيراعي لكان من الطف
وجوه متعلق بيراعي يريد ان كل اعتبار لطيف يراعى في كلامهم على وجه لطيف فقد روعي ذلك الاعتبار في الترتيل
على وجه هي الطف من كل وجه من الوجوه وللفصحاء وجوه الرجاحة في الترتيل ثم بها في الكيفية اي اللطافة في

بها لكيفية اي العدد فقوله من الطف وجوه ابلغ من ان يقال من الطف وجه وما نحن فيه هو التقدم لعارض قوله اذا
اجتبيت ظرف لتستقصي وضمير تحتها للامثلة يعني انك اذا احتذيت الامثلة التي تلقيتها اليك مسارح نظرك
وتاملك امتدت بعقولها الى حوز ما عسى يظلم عليك من نظائرها قوله فقدم الى المجرور على الفاعل واللام في لما مفتوح
مع تشديد الميم او مكسورة مع خفته وانهم في كذا اي جنوحا ذاك الاستبرا المبالغ في الالحاح وفاعل فكان ضمير
الاستمال الذي دل عليه اشتمال التكلم قلة الحزم وترتيبه تميز عن النسبة لما عبر الغير الراجح الى تلك القرية وكذا امثالها
اي ما انكر ترتيبها واسوا منها قوله اذا كانت اي مجيئها في فكره معنى هذا الكلام وهو التعبير عن القرية بالمبادرة بحقوق
شأنها مجاراتها اي بجوانبها واطرافها ومتاركة ظرف لغفولها وفاعل نعلم ضمير مساق الحديث قوله ومنها اي ومن الامثلة
ان قال الله في سورة المؤمنين قالوا أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون لقد وعدنا نحن وآباؤنا
هذا وقال في سورة النمل وقال الذين كفروا أئذا كنا ترابا وآباؤنا أئنا لمخرجون لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا والعامل
في اذا في الايتين مضمون الاسمية المؤكدة بان واللام اي انبعث لانا متنا انخرج لانا كنا وتكرار همزة الاستفهام
مبالغة في الانكار وهذا اشارة الى البعث والاخراج من القبور قوله ومنا اشارة الى الاولى وههنا
الى هذه الاية قوله لاجرم هناك اي في الاية المنظور فيها ههنا والبنية بضم البا وكسرها جمع بنية بضمها وكسرها على طريق غرفة
وغرف وسدرة وسدر قوله كما توقف يعني ما تقدم من ان حق التابع ان يذكر بعد المتبوع بلا فاصل فان قلت
جاز ان يكون من قوله وصفا لقبا بتقدير متعلقه معرفا فلا حاجة في تقديمه الى عارض قلت حذف الموصول مع بعض
صلته مما لا يجوز عند البصرية على ان المقصود الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الاية الاولى فتقديم الوصف الآخر ههنا
لعارض قوله ان يكون من صلة الدنيا بما يروى بنصب صلة اي لاحتمل المجرور ان يكون كله من الداخل عليه صلة الدنيا ويروى
بجرها فضل المعنى لاحتمل المجرور ان يكون بعض الصلة التي هي مجموع الجار والمجرور وقيل معناه لاحتمل ان يكون من جملة
يقع صلة الدنيا وان لم يكن حسنا متنا هذا وكلامه يفيد وهو ان من قومه وان جاز ان يكون متعلقا بالدنيا من حيث اللفظ
لا انه لم ينفصل من الدنيا المتعدي عن الالات تعلقه به من حيث المعنى غير معقول انه لا طايل فيه وان تعالى اترفنا
عاد او ثمود ما هو في الحيوة التي دنت من حيوة قوم نوح عرم الاسناد فيل البعد وهو ان يراد دنت من حيوة قوم نوح عرم
ان كانت قرينة متناهية الزمان او شبيهة بها في الاحوال قوله للمحافظة على الفاصلة اي على الفاصلة الالفية فقدم
لذلك على موسى وزره وليس في الشعراء هذا العارض المقتضي لتاخر موسى فقدم رعاية للاصل مع المحافظة
على الفاصلة النونية ايضا قوله فما كان الغرض اي من ايراد الامثلة الانجو والتنبيه على التقدم لعارض يورث الاهتمام
وضمير فيها للنظار وجاتمكن حال من المستتر في وليعتبر وفي الانواع الثلثة اشارة الى اعتبار التقدم والتاخر بين الفعل
وفاعله المعنوي واعتباره بين الفعل وغير الفاعل المعنوي واعتباره بين متعلقات الفعل قوله فليكن اي ما عرفته فيما

بسبق على ذكر جنتك لتعلم ان ذلك الطريق قد يسلك في هذه الانواع فيترك العطف في الفاعل او المفعول
منزلة المحلى فيقدم وقد يعكس فيترك المقدم وقد يجعل غير الاهم من المتعلقات منزلة الاهم فيقدم وقد يعكس
فيترك تقديم الاهم كل ذلك لاعتبارات خطابية مناسبة لما ذكر قال واما الحالات فقط وصف الشروط
بالمختلفة لاختلاف ما في الاستقبال المفروض في عموم العقلاء وعدمه وفي كونها حرفا واسما وظرفا وغير ظرف ولم
يعد لو وحيث فانهما يرون مالا يقعان شرطا وابتداءا بان لانها الاصل وعقبها باذ الزيادة حسنتها بانهم لسائر
الظروف الاقرب فالاقرب ثم بالخص العقلاء وقدم ما على منها لان اصلها واخرى وانى لقلتهما وفصل
لو باعادة الكاف لانها لا تعمل اصلا بخلاف لو فانها قد تجزم في الشعر كقوله فاذا تصبك خصاصة فتجمل ولانها
للمضي شرطيتها تقديرية ولم يذكرها لاستغنائه عنها بمهما وقوله فالذي جواب اما وضمير عنها للحالات وقوله اما ان
للشرط في الاستقبال شروع في تفاصيل ما في هذه الكلم اي في التعليق حصول مضمون جملة لحصول مضمون جملة اخرى
في الاستقبال فقوله في الاستقبال ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الجملة الاخرى كما انه في المعنى
ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه ايضا لانه حاصل في الحال وليس القصد الى جعله ظرفا لحصول الجملة الاولى
كما لا يخفى قوله لكن عن الجزم بوقوع الشرط اقتصر على ذلك لان مقصوده ان يذكر مابه تمايز ان ولو واما الخلو عن الجزم
بلا وقوع الشرط فهو مشترك بينهما وقد يتوهم ان اقتصاره مبني على جواز استعمال ان في المحال وليس بشيء فانهم اتفقوا
على انها للمعاني المشكوكة فالاصل فيها ان لا الجزم بشيء من طرفي الشرط وقد نبه على ذلك حيث قال وهو لا يعلم اتكرمه
ام لا وحينئذ جعل ان لم اكن اباك من قبيل ما هو خارج عن الاصل بسبب الجزم ولا شك ان الجزم فيه بلا وقوع الشرط
لا بوقوعه ولو استعملت ان في المحال كانت خارجة عن اصلها قوله في مقام الجزم اي بوقوع الشرط او لا وقوعه قوله لا يستدعي
المقام ايا ما كما اذا سئل العبد هل سيده في الدار وهو يعلم انه فيها فتجاهل خوفا منه وقال ان كان في الدار اخبرك باتك على
الباب وكما اذا استطلت ليلتك فقلت ان لم يطلع الصبح فماذا اعمل وانت جازم بامتناع عدم طلوعه لكنك
تجاهل تحيرا وتولها قوله ان صدقت اي ان ظهر صدقه فالمتكلم جازم بظهور صدقه في الاستقبال الا ان المخاطب
شاك فيه فاستعمل فيه ان تنبيها على شكه واظهار التثبت المتكلم وتمكنه في امره وقد يجعل ان صدقت مثالا للتجاهل
ايضا فانه مع جزمه لظهور صدقه في الاستقبال تجاهل ويرى تشككه فيه لاعتبار مناسب يستدعيه قوله واما تنزيل
المخاطب منزلة الجاهل قد يكون المخاطب جازما بوقوع الشرط او لا وقوعه فينزل منزلة الجاهل الشاك فيه لعدم جريه على موجب
علمه كقول الاب للابن المؤذي ان كنت اباك فلا تؤذني او ان لم اكن اباك كيف تراعي حقي وقوله كيف
للانكار اي لا يكون عليك رعاية حقي فالابن عالم بوقوع الشرط في الاول وبعدم وقوعه في الثاني الا انه عامله معاملة من نزل منزلة
الجاهل الشاك تحقيقا قوله ولامتناع الجزم تعليل لعدم قبلها ترك المفاعيل في بابه والى اخراج تعلق تحقق الشرط الذي في الحقيقة

فحقه ان يعبر عنه بالمضارع فلا يترك ذلك الى الماضي الا لنكتة ويعلم ما ذكره من ثبوت الشبهة في لحوق الشرط ان
الاصل فيه ان يكون مضارعا فلا يعدل عنه الى الماضي الا لفائدة وسيأتيك تفصيل الكلام في ذلك وانما
قال نظرا الى لفظ لان الماضي بواسطة كلمة الشرط قد استعمل لمعنى الاستقبال الا ان لفظه باعتبار وضعه الاصلي
موذن بالتحقق قوله مثل جاري مثل لنكتة العدول في الجزاء عن المضارع الى الماضي بقوله ان يثقفوكم فانه ذكر فيه
ثلث جمل متعاطفة كل منها مستقلة بالجزاء احدها يكونوا لكم اعداء اي يظهروا اعداوتهم ويعلنوا بمقتضيها الا ان
نفس العداوة ثابتة غير متوقفة على وجدانهم للمؤمنين وثانيتها يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل
والضرب والشتم وقد ذكرهما ثانيا الجملتان بصيغة المضارع على ما هو الاصل وثالثتها ودوا وقد ذكرت بصيغة
الماضي تنبيها على ان لزوم ودادتهم كفر المؤمنين لوجدانهم اياهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمل لزوم العداوة وبسط
الايدي لجواز ان ينتفيا حال الوجدان بتذكر القرابة والمعارفة السابقة بخلاف الودادة لانه لا احب عندهم من كفر
المؤمنين فانه اضر الاشياء لهم وانفعها للكفار لافضائه الى تحيير مادة المخاصمة وينقطع دابر المقاتلة والمشاجرة وايراد الماضي على تحقق
اللزوم لان الجزاء معلق بالشرط المعنى لو اوقع جزاء لتحقق مفهومه جزما على تقدير الشرط قوله ما كان مفعول يحتمل وضمير
يحتملها لانه حملا على المعنى فان قلت الودادة حاصلة قبل المصادفة فلا يكون معلقة بها فالاولى ان يجعل ودوا حالا بتقدير
قد او عطفا على مجموع الشرط قلت المراد اظهار الودادة وما يترتب عليها من الجد والاجتهاد في ارتدادهم كما عرفت في العداوة
وجعله حالا او عطفا على مجموع الشرط عدول عن الظاهر بلا طائل قوله ولو للشرط اراد ان يذكر كلمات الشرط مفصلة
واحدة بعد واحدة فصدر بعدها لكلمة اما في المعاني وترك كلمة البولة التي عطفها عليها ولم يجمع بين ان ولو لانه اشتركا
في انها للشرط في الاستقبال لاحتاج الى الاستدلال على شرطية لو ايضا وقال اللذا استيناف لبيان شرطيتها باد خال
لو للمفاجاة في جزائها الحالة خلت في جزاء ان وذلك لقربها من الفاء لان المفاجاة مصادفة الشيء بغتة فيناسب ترتب
الشيء على غيره بلا مهلة وما عرض به على هذا الاستدلال بجواز ان يكون لو انما ذكر من الشرائط فيه لمجرده لتحول لمعنى المفاجاة الى
ثم فاجاءوا ... اشتراك فريق منهم في زمان لو اقتهم منه رحمة فالاولى ان يستدل بمثل قولك لو جئتني
اكرمتك قاصدا معنى الاستقبال فلولا انها للشرط لم يتعلق اكرمتك مستقبلا فان قلت جاز ان يكون القصد
الى اكرام مستقبل لكن عبر عنه بصيغة الماضي تنبيها على تحقق وقوعه فلا يكون هناك انقلاب الماضي الى معنى المستقبل
بتوسط لو قلت هذا التأويل لا يطرد في جميع الموارد واما نحو لو جئتني اكرمك فيجوز ان يكون لو فيه ظرفا لمجرد ...
... ولا يخفى عليك ان الاستدلال بها لا يتمسك بالظاهر المفيد للظن الغالب الكافي في مباحث الالفاظ
فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة قوله والاصل فيها اي في كلمة لو القطع اي قطع المتكلم بوقوع الشرط وذلك لعلمه
استعمالها في المقطوعات كغلبة استعمال ان في المشكوكات والاستعمال الغالب يستدل به على الوضع والاحكام

لفا ام يكن فيه معارض قوله قطعا مصدر للمصدر المعروف اي القطع على نحو اعجبني ضربك ضربا شديدا وتحقيقا صفة اي قطعا
محققا او قوله او باعتبار ما عطف على تحقيقا اي او قطعا ملتبسا باعتبار ما خطابي او حاصلا بسبب اعتبار والمراد
ان القطع على قسمين حقيقي كما في اذا طلعت الشمس ونحوه فان المظنون قد ينزل منزلة المقطوع لاعتبار خطابي
كاظهار الوثوق نحو قولك اذا انعم عليك زيد فاكرمه بجعل انعامه مقطوعا به لكمال جوده وظهور استحقاق المخاطب وكاظهار
التشعف بوقوعه نحو قوله علي اذا الاقيت ليلى بخلوة [illegible] زيارة بيت الله رجلان حافيا وقد صحف جاء رجلان
برجلاي وبنوا عليه خرافات في اعراب البيت حتى قال قائلهم رجلاي فاعل بارة وحافيا حال من ضمير المتكلم في
رجلاي لان زيارة معنى زيارة بيت الله حافيا وانت خبير بان نسبة زيارة بيت الله الى الرجلين ركيكة جدا
وبان الحال لو ما لم يكن رجلا لم يكن فيه بشاعة عظيمة وقد ذكر هذا التصحيف بحضرة جمع من ادباء الشام فاتخذوه اضحوكة يتلاعبون بها
قوله وهو النكتة اي كون الاصل في ان عدم الجزم هو النكتة في تغليب لفظ الماضي مع اذا على المستقبل قوله في الاستعمال متعلق
بتغليب وقوله لكون الماضي وقوله في تغليب متعلقان بمعنى البائر المستفاد من النكتة وانما قال اقرب الى القطع من المستقبل
في الجملة لان المضارع قد يستعمل في الحال فيدل على القطع فلا يكون الماضي اقرب الى المضارع مطلقا بل في الجملة وقوله
نظرا حال من المستتر في اقرب اي منظورا الى لفظه او مفعول له اي حكم بكونه اقرب لاجل النظر الى لفظه قوله قال الله
فاذا جاءتهم الحسنة استشهد بالاية على استعمال اذا في المقطوع مع الماضي واستعمال ان في المشكوك مع المضارع
بناء على ان كلامه وارد على اساليب كلام البلغاء في غلبة اذا القطع اما بالوقوع او باللاوقوع قوله حيث
اريدت الحسنة المطلقة وذلك لان المطلق يجري على اطلاقه لو لم يكن معه ما يدل على تقييده واما قوله وان تصبهم
حسنة فالمراد بها نوع من الحسنة غير الخصب والرخاء لان الاية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله صلعم فقالوا منذ
دخل المدينة نقصت ثمارنا وغلت اسعارنا فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وكذا ان تعودوا ولئن اصابكم
فضل من الله نوع من الفضل هو الفتح والغنيمة يدل على ذلك انه وقع في مقابلة قوله فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة
بشهادة ما قبلها يعني يا ايها الذين امنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن ولا شك ان
المخصوص اقل وقوعا من المطلق فكان موقعا لان مع المستقبل وانما استعمل مع الماضي في ولئن اصابكم لان
الشرط مع اللام الموطئة يلزم المضي لفظا وانفعال الله ذو الفضل العظيم ها هنا اشارة تحقيق معنى قوله بلفظ الماضي متعلق بقال
وحيث اريدت تعليل له وقوله لكون حصول الحسنة المطلقة تعليل لذلك المعلل على معنى ان ذكر لفظ اذا في جانب
الحسنة بسبب ارادة الحسنة المطلقة انما كان لان حصول الحسنة المطلقة مقطوع به وقوله كثيرة وقوع مفعول له لمقطوع
اي قطع بحصولها لكثرة وقوعها واتساعها في الوجود وهذا ما ذكره في الكشاف من ان جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته
واتساعه وبتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسه قوله ولذلك اي لان الحسنة المطلقة

٧٥
75

كثيرة الوقوع متسعة في الوجود عرفت تعريف عهد الاذهان الى كونها معهودا او تعريف جنس والمراد انه
تعريف مطلق الحسنة في جنسها اما تعريف عهدي كما هو الاقرب الى الصواب عنده واما تعريف جنسي
على مذهب الجمهور اي غير راجع الى العهد لكن اخذ تعريفه على الوجه الاول اقضى لحق البلاغة فانه يدل على اعتبار
ان الحسنة المطلقة لكثرة دورانها فيما بينهم صارت بمنزلة المعهود الحاضر كأنها نصب اعينهم فيكون السبب باستعمال
لفظ اذا ودخل في اللوم على دعوى الاختصاص وترك التنكير وتعريف الجنس على مذهبهم خال عن هذا الاعتبار
وبالجملة لك اتضح عندك المرام من هذا المقال واندفع ما توهمه من الاشكال فاقم وجهك للدين القيم
وذرهم في خوضهم يلعبون قوله وبلفظ ان في جانب السيئة عطف على قوله بلفظ اذا في ان السيئة محمولة على
الجنس كالحسنة الا ان وقوع جنس السيئة نادر بالنسبة الى وقوع جنس الحسنة لعمومه الاوقات في
بلفظ ان في جانب السيئة ونكرت لانها لو وقعت لم يقع الا شيء قليل منها بخلاف الحسنة فان الواقع
منها انواع غير محصورة ولذلك اي ولان السيئة لا تقع الا في الندرة اي في قليل من الزمان قيل قد عددت [illegible] قوله
ومثلها وبهما يستعمل في لفظ الماضي في جانب الحسنة وان مع المضارع في جانب السيئة الا ان الحسنة ههنا
اي الرحمة منكر كالسيئة فاشار الى وجه تنكيرها بان القصد منها الى نوع يريد نوع القليل للنظر الى لفظ اذا قوله لانه
بحسب اصل وضعه مبني عن نوع القلة وان كان ههنا مستعارا للايصال اي بلفظ اذا قوله فانهم شيئا من الرحمة
فرحوا وطغوا وان تصبهم قدر يسير من السيئة قنطوا او شكوا وكان جنس الحسنة بالقياس الى جنس السيئة مقطوع
كذلك قليل منها بالقياس الى قليل من السيئة قوله فهو المطابق اي القصد الى نوع القليل نظرا الى لفظ اذا وهو
المطابق للبلاغة لدلالته على قلة ثباتهم وتمكنهم في الامور وعدم صبرهم وتحملهم فهم حيث يطيشون لادنى نعمة ويجزعون
بادنى مضرة وقد يقال اراد ان غاية القلة الفرد وغاية الكثرة الجنس فاريد ههنا النوع المتوسط بينهما جمعا بين
اذا ولفظ الاذاقة [illegible] المتنافيين بتوفير حق كل منهما بقدر الامكان هو المطابق للبلاغة قوله واما قوله وان
كنتم في ريب فخطاب [illegible] للمرتابين في حقية القرآن وفي حقية جنس الارتياب فقد استعمل ان فيما
هو قطعي وقوعه بل واقع وذلك مناف لما تقدم من ان الاصل فيها عدم الجزم فاشار الى ان استعمال ان فيها للقصد
الى توبيخ المخاطبين على الريبة وتصوير ان المقام لا يصلح الا لفرض الارتياب وذلك لاشتماله على ما يقلع الريبة
عن اصلها وهو الاعجاز الذي نبه عليه بقوله فاتوا بسورة من مثله وابتداء الخلق الذي اشير اليه بقوله فانا خلقناكم
[illegible] من نطفة فمثل هذا المقام لا يصلح لان يفرض فيه الارتياب الى العاقل الا على سبيل الفرض
كما تفرض المحالات لاغراض تتعلق بفرضها كتبكيت الخصم واثبات الغلط بابطال نقيضه والمبالغة في ثبوت شيء كقوله
ولو سمعوا فرضه في سماع الاصنام لغرض التبكيت بمعنى الالزام وعبر عنها بالواو التي هي جزم العقلاء بناء على اعتقاد المخاطبين فيها

الالوهية التي لا تعقل الا في العلم ثم الاصل في فرض المحال كما به على بالمثال كلمة لو دون ان لان المحال مقطوع بلا وقوعه الا ان
مما جعل الارتياب الواقع بمنزلة المحال لاجل القاطع ثم جعل بمنزلة الا فطع بعدمه على طريق المساهلة وارخاء العنان قصدا الى
الى التبكيت في الالزام فاستعمل فيه ان قال في الكشاف فان آمنوا بمثل ما آمنتم به من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا
يوجد له مثل فخرج بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير ومثله قوله قل ان كان للرحمن ولد وقوله ان كان هذا هو الحق من
عندك فامطر علينا فان حقيقة عند ذلك القائل امر محال وحكاياته كثيرة ومن ثم توهم ان كلمة ان تستعمل في المحال اصالة قوله
وتنابي اي المقام عطف على لا يصلح وذلك لانه لما الحق الارتياب بالمحال لم يتصور تنزيله منزلة المقطوع بحصوله بل منزلة المشكوك
للغرض المذكور قوله ومثله ان ومثل ان كنتم في ريب قوله ان كنتم قوما مسرفين فمن قرأ بالكسر وذلك لان اسرافهم في
الكفر وطغيانهم في الشرك كان واقعا واستعمل فيه ان لقصد التوبيخ والتصوير بما على اشتمال المقام على ما تقبح الاسراف
من اصله ولا يصلح الا فرضه ومنع افنضرب عنكم انهملكم فنضرب اى نصرف عنكم الذكر اى القرآن وما فيه من المواعظ صفحا
نصب على المصدر اى اعراضا وصرفا او مفعول له او حال اى للاعراض او معرضين ولما قراءة الفتح كان تعليلا اى لان
كنتم قوما مسرفين فان قيل الشرط هو الارتياب والاسراف في الاستقبال وذلك مما لا جزم بوجوده ولا بعدمه فلا حاجة الى
تاويل اجيب بان الظاهر من حال المرتاب والمسرف بقاؤه على حاله ومثل هذا يعد في العرف جزما والصواب ان ليس المراد
الارتياب او الاسراف المستقبل بل الماضي المتحقق في الحال ومن ثم قال الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وعند المبرد
والزجاج ان كلمة ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لتحقيقه للزمان مع كثرة استعماله وذهب كثير من النحاة الى انه لما
بقاء الماضي على معناه مع ان جعل شرطا بالفظ كقوله ان كنت قلته وان كان قميصه قد من قبل قال في الكشاف
كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين فلا تقعد معهم بعد ان ذكرناك قبحها او ان يفعم ان
بالماضي قدره بكان فوزه مزاى ومما استعمل فيه ان في مقام القطع توبيخا وتجهيلا قول العامل عند التقاضي الان القطع
منهما بعدم الشرط الذي هو كونه لم يعمل وفيما سبق كان القطع بوجوده فلذلك لم يقل ومثله والتعالة بالضم اجرة العمل والتسويغ
التاخر يترجم اى يفرد ويكشف ومفعول تقولوا محذوف اى فتقولوا لم تعمل واقطع مضارع مجزوم جوابا للامر وقوله منزلة من لا يعتقد
انه عمل اى بل يشك في انه عمل فلا يكون له اعتقاد بوجه عمله ولا بعدمه وانما قال ان اعتقدتم اني لم اعمل لان بيان المعنى
قوله ان كنت لم اعمل فلا يصح انكم لم تعتقدوا اني عملت على ما توهم ولو ان انه قياس تنزيلهم منزلة من لا يعتقد انه
عمل فما سل وقوله ويلكم دعاء من العامل عليهم قوله واما التغليب عطف على قوله فاما لقصد التوبيخ على الريبة اشارة الى
وجه آخر لاستعمال ان في الارتياب مع تحققه وهو انه كان منهم من لا يرتاب بل يعانده مع كونه عالما بالحق فغلب
ذلك اي غير المرتاب على المرتاب ويرد على هذا الوجه انه اذا دخل المرتاب في حكم من لا ارتياب له كان عدم الشرط
مقطوعا به فلا يكون ايضا موقعا لان وقد يجاب بان المراد تغليب من لا قطع بارتيابه على من قطع بارتيابه واما ما يقال

فانا اول العابدين

كان

مع انه لما كان بعضهم مرتابا قطعا وبعضهم غير مرتاب قطعا نزل الجميع منزلة من لا قطع بوجود ارتيابه ولا بعدمه
فهو نكتة اخرى لاستعمال ان في الآية لا تعلق لها بالتغليب قلت وباب التغليب باب واسع يجري في كل فن
فن ففي قوله على انه يجري في فنون كثيرة لا يختص بما ذكر في انواعه ان يغلب الاكثر من جنس على الاقل فينسب الى الجميع ما
هو منتسب الى الاكثر كما في قوله شعيب عليه السلام لان غلب اتباعه في نسبة العود كما غلب هو عليهم في الخطاب في قوله
او لتعودن في ملتنا تغليبان قوله الا فاكان اي وان لم يدخل حكم التغليب لم يصح نسبة العود اليه لانه لم يكن في ملتهم حتى يتصور
عوده اليها وهو صغير فيها نوع نوع ذكره في قوله والتغليب بحيث فيه اشارة الى مذهب كما بين في موضعه ومنها تغليب المذكر
على المؤنث في صفة مشتركة منهما تطلق على كل منها بصيغة تمتاز عن الصيغة الاخرى بعلامة فاذا اريد معا اتي بصيغة
المذكر كقوله وكانت اي امراته لوط من الغابرين اي الباقين في القرية والعذاب اي الهلاك وقوله وكانت اي مريم
من القانتين اي المطيعين قوله عدت الانثى من الذكور اي جعلت منهم لانهم في التعبير بلفظ يختص بالذكور وضعا
تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر مغمور فيما بين تلك الافراد بان يطلق اسم ذلك الجنس متناولا
لذلك الفرد ايضا كقوله ولقد قلنا للملائكة اسجدوا الا ابليس عليه اللعنة واخل فيها اريد بلفظ الملائكة ولذلك
متناوله الامر بالسجود وكان استثناؤه من قوله فسجدوا استثناء متصلا على ما هو الاصل في الاستثناء ومنه قوله عز الانثى
من الذكور اشارة الى ان التغليب المذكر على المؤنث في كون اللفظ متناولا للغير ما وضع له ايضا مع رمز لطيفه
لا الحق بما هنا ومنها تغليب الخطاب على الغيبة وهو ان الجمع في لفظ واحد جهتا خطاب وغيبة فيعامل معه بالنظر
الى جهة الخطاب كما في قوله بل انتم قوم تجهلون فان لفظ قوم اسم ظاهر والاسماء الظاهرة غيب وقد حمل على انتم فصار
عبارة عن المخاطب واما وصف تجهلون بالتاء دون الياء فغلب جانب الخطاب المستفاد من حمله على انتم على
جانب الغيبة الثابتة لنفس لان الخطاب اشرف واقل وهو بالحقيقة تغليب جهة المعنى على جهة اللفظ فان المعنى
في قوم بحسب اللفظ ومعناه المخاطب ومنها تغليب المخاطب على الغائب بان يعبر عنهما معا بصيغة موضوعة للمخاطب كقوله
وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بالخطاب فانه لا يجوز فيها اعتبار خطاب من سواه عم بلا تغليب لامتناع
ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فكانه قيل عما تعمل انت يا محمد وهم وما يعمل جميع المكلفين
وغيرهم واما على قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب غير النبي عم على النبي عم لانه لم يعهد في كلامهم تغليب الغائب وان كان اكثر
على المخاطب الا ان يغلب احدهما على المتكلم ولا يبعد ان يجعل من تغليب العقلاء على غيرهم بان يراد بالواو والجمع فيهما
سبب العقلاء على غيرهم بان يعبر عن الجمع بصيغة تخص العقلاء كقولك خلق الله الناس والانعام ورزقهم وامثاله
يذرؤكم فقد اجتمع فيه تغليبان لان المعنى جعل لكم اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ازواجا اي حلائل او
ذكورا واناثا وخلق للانعام من جنسها ازواجا يذرؤكم اي يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام في الجعل بهذا الجعل

الذي هو منبع التكثير بالتوالد والتناسل فيقال لعظم كره بدون ذكم غلب المخاطبون اعني الناس على الغيب اعني الانعام
والانفس بدون ذكم وابا من وغلب في انفا العقلاء على غيرهم والانفس بذروكم وابا كن ولقد احسن من قال التغليب
المخاطبين على الغيب جي بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء على غيرهم جي بالميم لا بالنون ومنها تغليب احد المتناسبين
على الآخر بان يطلق اسمه على الآخر ويثنى بهذا الاعتبار قصدا الى المعبر هو الاسم الاخف الا ان يكون الاثقل مذكرا
كالقمرين فان قلت مجاز اطلاق الاسم على الآخر لا يكفي في التثنية كما في المشترك بل لا بد من الاشتراك في معنى
ليصيرا من جنس واحد قلت هو مختلف فيه فقد جوز بعضهم ان يقال قرآن للطهر والحيض وعينان لجارية وباصرة وايضا
جاز ان يجعل الآخر مسمى باسمه ثم تأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما باعتباره كما قيل في العلم فيكون معنى
الابوين المسميين بالاب وفي الخافقين هو المغرب من خفق النجم اي غاب وقيل المشرق لانه يخفق منه الكوكب الطالع
وانما فصل عما قبله بقوله وهذا اي ومن هذا الباب لبعده عن الانواع المتقدمة المتقاربة المذكورة بعد قوله ومن هذا الباب
قوله واما قوله ولو انس الناس [illegible] لان الفراق سوء الحال نادر كالعدم فقد استعمل لو فانه المشكور
فينافي ما تقدم من ان الاصل في لو الجزم بالوقوع واجاب عن ذلك بان هناك امورا ثلثة تعاضدت في اقتضاء كون
الضمير عائدا فان لفظ المس ينبئ عن القلة في معنى الاصابة وتنكير الضر في المقام التوبيخي يدل على تقليله وقد جعل مفعول
المس الناس وهم لتماديهم في العصيان مستحقون لان يلحقهم ويجازيهم كل ضرر فاستعمال اذا به على ان
مساس قدر يسير من الضر لامثال هؤلاء حقه ان يكون في حكم المقطوع به والمراد بالاية على ما في الروم وعلوا [illegible]
منيبين اليه وقد وجد في بعض نسخ المتن لفظ واذا والصواب اذا ولقد مس الانسان ضر على ما في الزمر قوله ولفظ
مس الشر يريد ان الشر هنا كالضر هناك وقد فات من تلك الامور الثلثة واحد منها اعني تنكيره الا انه باب [illegible] شي
آخر هو ان الضمير راجع الى الانسان المعرض المتكبر على ما يقتضيه السياق لا الى مطلق الانسان المذكور في قوله ولقد
انعمنا على الانسان فيكون استعمال اذا تنبيها على ان مثل هذا حقه ان يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به قوله تعالى ونأى بجانبه اي بنفسه
كان الجانب مجاز والمعنى ان يعرض وذهب بها عن محلها ومقامها تكبرا وتعظيما قوله وعلى التجوز بان اذ [illegible]
لاجل السابق في تعداد كلمات الشرط تقدم اذا على لو فانه عكس [illegible] اهتماما بحيث كان لو بلاما للزمان
الماضي معرى عن الشرطية مضافا الى ما بعده من الجمل بادخال ما الابهامية القاطعة للاضافة انتقل الى معنى الشرطية
في الاستقبال وكانهم لم يجعلوا لو مما كلمة برأسها كما زعم بعضهم قياسا على اخواتها من لو لما وحيثما واينما وانما قال في بابه
الشرط لان لو قد يكون لمجرد الظرف بخلاف اذا واذا قال من حيث المعنى لانها فرق من حيث ان الجزم بها واحتمال
كونه نادرا لضعفا اقرب الى الشبه قال لو اما جئت ثم انهم [illegible] الابهام في الاستقبال فان قولك آتيك
لو اطلعت الشمس لقام لكن هو قرينة محمولة على طلوع الغد فيصح التعقيب بترك الاتيان فيه بخلاف قولك لو ما طلعت

الا العبارة

فانه لا يختص به وقد يقال ارادة ان لو محمول على وقت يناسب وجه الشرط فيه فتعذر ترك الاتيان بعد زمان الطلوع مثلا و
اذا ما بهما ولو عمم فلا يعذر قوله وهذا اعم اي اكثر واقوى عموما لانه اكثر افراد الان منها شامل لجميع الازمنة
الاستقبالية فتعم الحكم للمعلق بكل وقت من اوقات وقوع الشرط حتى لو قال متى دخلت الدار فانت
طالق طلقت في اي وقت دخلت من ليل او نهار لكنه لا يختص ببعض الاحيان بخلاف متى فتكون اعم
عموما وليس فيه شيء منها تكرار الطلاق بتكرر الدخول على ما توهم ان ذلك في كلما وعطف الاحياز على الامكنة
اما تفسيرا واما تنبيها على ان المكان ما يعتمد عليه كالارض للسرير والحيز هو الفراغ المتوهم الذي يملأه المتمكن
لحجمه واكتفى بنا في الامكنة على قياس متى في الازمنة قوله وحيثما نظرا الى ان اني لتعميم الامكنة ايضا وكل من يختص
في وجوههما بدين العلم وعمهم في الشرط وفي الاستفهام ايضا [illegible] بسلوكه الى قومه اي يوصل اليهم
الذل والهوان ويلصق انوفهم بالرغام وما للتعميم الاشياء اي فيه الشرط وكذا في الاستفهام فاذا رأيت شبحا من
بعيد قلت ما هو ولا تعرف انه انسان قلت من هو وقد يطلق كلمة على اولي العلم كما في قولهم من لما
يعقل ويسأل بها عن صفاتهم كقولك ما زيد قوله وهما اعم على قياس ما [illegible] فيتناول كل شيء من الاشياء
بحيث لا يختص بخلاف ما فانه قد يختص وجه كونهما اعم لو اقتدر اصلهما ما ظاهر لان الاولى شرطية والثانية مزيدة لزيادة
التعميم كانه مهما ابهما ولو جعلت كلمة برأسها فوجه كونها اعم وضعها كذلك بمناسبة زيادة المعنى واذا فعل اصلها
مه بمعنى الكف منضما الى ما الشرطية لم يزاد التعميم فهما من الامر بالكف عن كل شيء قولا او غيره ولك بعني من الحالات
والصفات الراجعة الى القراءة كالتوسط بين الجهر والهمس كالحفظ والنقل والطيب والكراهة قوله والمطابقة
المبهمات اي الفائدة المطلوبة من هذه الكلمات المفيدة للعموم في الازمنة والامكنة او غيرهما ترك التفصيل الى
الاجمال في هذه الامور اما وحده كما اذا قصد عدم التصريح بالذكر واما مع الاحتراز عن تطويل لا يفي بالاحصاء
او يفي لكنه يملّ والاختصار حاصل في الكل قوله الى عدد وحال من المقول على ان يأتي زيدا في قولك هذا
المقول ثابتا الى عدد وربما تعذر استيعاب فانك اذا لم تقيد قولك من يأتني بقيد تعذر استيعاب عدده
قطعا وان قيد كقولك من يأتني زيد منا لم تعذر قوله مع قيام الاملال اما في صورة التعذر فالاملال لازم واما
في غيرها فقد يكون املال بسبب الكثرة وقد لا يكون فيقتصر في الاختصار وترك التفصيل الى الاجمال ولقد احسن
في تطبيق الاية على ما نقل من المعنى وحافة الشيء اعاليه والاطراف جمع طرف والظاهر في نظم الايات بعال فذلك
معاني [illegible] ذكرا ولك نظرا الى عموم الافراد [illegible] شمول الحكم للجميع قوله واعلم ان الجزاء قد مع الشرط لانه المعمود والشرط
قيد له لان تقديمه هو المناسب [illegible] تعلق حصول امر يعني مضمون الجزاء بحصول ما ليس بحاصل يعني
مضمون الجزاء الشرط ولعمري انه جل الجزاء والشرط نفس التعلق وارادة معا هما من حيث انهما جزءا وشرط

ذلك التعليق والمقصود ان الاصل في الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعتين فلذلك اخرج
لولا ان الاصل في جملتيها المضي كما سياتي والحصول المعلق هو تحقق نسبة خبر ايجابا او سلبا او تحقق نسبة انشائية
فان الجزاء قد يكون انشاء والحصول المعلق به تحقق نسبة خبرية في الاستقبال ايجابا كانت او سلبا ولا يجوز ان
يكون حصول نسبة انشائية لان الشرط مفروض الصدق الى التحقق في الاستقبال وذلك لا يتصور في الانشاء قوله استلزم
ذلك اي كونهما تعليق حصول امر انما امتناع الثبوت اي ثبوت مضمون احدهما في الحال اما الشرط فلانه ليس
بحاصل في الحال بل هو مفروض الحصول في الاستقبال واما الجزاء فلتوقف حصوله على حصول الشرط قوله فامتنع ان يكونا
اسميتين او احدهما بناء على الامتناع بالكلية بل اراد ان الاصل مطابقة اللفظ للمعنى بحسب الظاهر فامتنع في الكلام البليغ
العدول عنها الا لنكتة كما سيصرح به قوله وكذا امتناع المضي بالنصب اي وكذا استلزم ذلك امتناع المضي اي امتناع
ثبوت مضمونهما في الماضي فامتنع باعتبار رعاية المطابقة ان يكون الفعلان في جملتيهما ماضيين او احدهما وفي بعض
النسخ لم يوجد لفظ فامتنع بعد لفظ المضي فاما ان يقدر او يجعل ان يكون بدلا من المضي ومثل للعدول الى الماضي بلفظه
اصلا منقلبة الى صيغ الاستقبال ثم اعاد لفظ لم للعدول الى الاسمية في الجزاء وحده لان الاسمية لا تقع شرطا لاختصاص
كلمة ان بالفعل واعاده بانها للعدول الى الماضي البلاغة على معناه المحوج الى التاويل الذي سيذكره الا ان تقييده الماضي
الاول بالآن يدل على ان ذلك الماضي بمعنى الحال فلو قال ان يكن من الآن لكان اظهر في التقييد وافيد قوله ما لا موجب لكونه
مضارعا هو بيان لقوله لم في المواضع الثلثة اي من الصور التي لا يكون منها ما يوجب كون الفعل مضارعا فالمرفوع
لا يجوز العدول اصلا وان كان فيه نكت كثيرة وكلا ان لو اكدت بما وجب تاكيد شرطها بالنون لئلا ينحط المقصود عن
رتبة الاداة والنون المؤكدة مخصوصة بالمضارع ولما كان الجزاء مصدرا بالسين او سوف امتنع لذلك وجب كونه مضارعا الشرط
قوله لا يصار اليه جزم لقوله ان يجوز واعتبر بلاغة الكلام لان غير البليغ منه لا يطلب فيه نكتة العدول قوله مثل توخي او ورد للتصير
الى غير الاصل بكتتين احدهما طلب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لاسباب جمة ثم اشار الى الاسباب اجمالا بقوله
وما شاكل ذلك قوله لان ما هو للوقوع كالواقع اي ما هو محقق الوقوع في الاستقبال كالواقع في تحقق الوقوع و
اي وعلى جعل ما هو للوقوع كالواقع والتعبير عنه بلفظ الماضي وان لم يكن في الشرط والجزاء قوله وما دل عليه عن الاحوال
المترقبة المحققة الوقوع في الدار الآخرة بالفاظ ماضية وذلك كثير في القرآن قوله وكذا اي ومثل نادى انا فتحنا انا زيد
فتح مكة لنزول الاية قبل زمان الراجع من صلح الحديبية وللمفسرين اقوال اخر في خيبر وفتح الروم وفتح ما فتح الله له من النبوة والدعوة
الى دين الاسلام بالحجة والسيف فان فتح سطوته فيه كل الفتوح وقيل هو من الفتاحة وهي الحكومة اي قضينا لك قضاء بينا
على اهل مكة ان تدخلها انت واصحابك من قابل قوله واما التعريض فهذا هو السبب الثالث من الاسباب الجمة قال الله
ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير فان ابراز اتباع النبي عم اهواء اليهود والنصارى

في معرض الحاصل آه ان صيغة الماضي مع القطع بانه لا يقع منه تعريضا لمن صدر عنه اتباعها وتعلق الجزاء بهم اعني كونهم
لا ولي لهم من الله ولا نصير وكذا ابرز شرك في قوله لئن اشركت ليحبطن عملك في معرض الحاصل تعريضا لمن اشرك في حبط
عمله وكذا ابرز زلل المخاطبين في معرض تعريضا لمن زلوا باللحوق الوعيد العظيم بهم اعني ما دل عليه قوله فاعلموا ان الله عزيز حكيم
فان قيل التعريض فيما ذكرنا من الآيات انما هو من اسناد الفعل الى ما علم امتناع ذلك الفعل لا من صيغة الماضي قلنا الاسناد
الفرضي يكفيه الامكان الذاتي فلا تعريض من جهة الاسناد وان سلم فالتعريض في المضارع انما يكون لمن يحصل منه
الاتباع والاشراك والزلل في الاستقبال ولا طائل تحته لا يقال اللام الموطئة يوجب كون الشرط ماضيا فلا مدخل للتعريض
في كون الشرط ماضيا في لئن اتبعت ولئن اشركت لانا نقول قد عرفت انه لا تنافي بين المقتضيات فلا تعدد ما على انه قد يقال
المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض قوله ونظيره اي ونظيره في قوله لئن اتبعت في كونه تعريضا وان لم
يشاركه في كونه شرطا وتعبيرا بالماضي عما ليس بحاصل المنبه عليه اي على ان المراد وما لكم لا تعبدون فيكون تعريضا قوله
ولذلك اي ولكونه للتعريض قيل آمنت بربكم دون بربي لا يعلم ان المناسب لولا قصد التعريض والشعر اي ذكر بعده فاسمعون
حيثا لهم على الاصغاء ليقفوا على ما اولاه من النور فيمتنعوا عما هم عليه قوله هذا التعريض اشارة الى التعريض المذكور في
النظم اعني اتخذ ومالي لا اعبد واتخذ واما التعريض في الآيات السابقة فلما لا يخفى حسن موقعه قوله طالبي فرم المنبع
اي فاصلين قتله وهو اي ذلك الوجه ترك المواجهة بالتضليل والتصريح في هذا التعريض بكنه اخرى من الاعانة على قبول
الحق الذي هو وجوب عبادة الله وقبح عبادة الاصنام حيث دل على امحاض النصيحة انه لا يريد لهم الا ما اراده لنفسه قوله
ومن هذا الاسلوب اي ومن اسلوب اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب في قوله لا تسألون عما
اجرمنا حيث اسند الاجرام الى نفسه وتابعيه والعمل الى المخاطبين وكذا من هذا الاسلوب ما قبلها اعني قوله وانا او اياكم
حيث ردد كلا من الفريقين بين الهدى والضلال ولم يصرح بضلال المخاطبين فان قلت ما قاله اولا اولى هلا قيل
وانا او اياكم قلت لان المتبادر كون الفريقين معا اما على الحق واما في ضلال وليس عراده ولو ترك اوالثانية مع ترك
الاولى بعد درس الكلام انه على ترتيب اللف وخرج عن كونه كلاما منصفا ولو ترك الثانية وحدها لما يشوش المعنى
واعلم انه لا تعريض في ترديد كل من الفريقين من الهدى والضلال بل فيه ترك التصريح بالتضليل واما قوله اجرمنا ففيه تعريض
باجرام المخاطبين فشارك في ذلك الآيات السابقة فيستحق ان يقدم على ما قبله وايضا هو قوي في الانصاف من
الترديد فكان اولى بالتقدم قوله وهذا النوع من الكلام اي المشتمل على اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب
كان فيه تعريض او لا يسمى المنصف وصفا بوصف صاحبه حيث لم يجعل لنفسه مزية على مخاطبيه ولان كل من
سمعه قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبه قوله ان ظرف على صيغة الحكاية مثال لاظهار الرغبة وقد يجعل مثالا للتفاؤل
ايضا وان قرئ على صيغة الخطاب كان مثالا لهما وعليه اي وعلى اظهار الرغبة قوله ان اردن تحصنا اظهار الرغبة

التحضيض وفائدة تقييد النهي بالشرط التنبيه على انهن مع قصور عقلهن لما اردن التحصن والتعفف كان المولى
احق بذلك وايضا نزلت الآية فيمن كن يردن ويكرههن المولى على الزنا وايضا لما امكن ترك الزنا بكراهتهن الزنا فلا
يتصور اكراههن عليه ولا اعتبار ايضا بهذا الاستثناء لانه يثبت بمفهوم الشرط اعني جواز الاكراه الاثم بدون التحصن قوله وما شاكل
ذلك عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى كانه قيل من اسباب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل ما ذكر وما شاكله كالتفاؤل
للمسرة او المساءة بابرازه كذلك نحو ان اكرمتك او ضربتك وكالاستدلال بوقوعه نحو ان زارني الحبيب وكاظهار الرغبة
نحو ان اعطاني فلان كذا قوله من هذا القبيل اي من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فان مقتضى الظاهر ان يقال حرم الله
ونكتة العدول التفاؤل واظهار الرغبة وانما فصل لانه ليس بشرط قوله من هذا الباب مقام تقريرا وتفصيلا نكتة ابراز غير الحاصل
في صورة الحاصل تنبيه للنكتة في ذكر الحسنة بصيغة الماضي واصابة السيئة بصيغة المضارع وهي اظهار الرغبة في وقوع الحسنة
دون السيئة على ما يقتضيه كمال رأفته بعباده فان قلت قد صرح فيما مر ان النكتة في تغليب الماضي مع لا كونه
اقرب الى القطع الذي هو الاصل في لما ومثل بهذه الآية فافي مقصود التنبيه لكنه تفاوت الشرطين من هنا قلت ما مر في
فيما هو النكتة العامة لاستعمال الماضي مع لما والتي تنبه لها ههنا هي النكتة الخاصة ببعض موارده كما بينا وذلك على قياس
ما عرف من النكتة العامة اي صيغة الالتفات قوله وابراز المقدر في معرض الملفوظ عطف على ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل وهذا الابراز هو النكتة الثانية من نكتتي المصير الى خلاف الاصل في الشرط والجزاء ومعرض الملفوظ به هو كونه معلقا
ومعلقا به متوسطا كلمة الشرط وقد ابرز المقدر في المثال المذكور في هذا المعرض لانصباب الكلام الى معناه بشهادة كل فطرة سليمة
قوله فانه هو على صيغة الامر فيكون طلب الاعتذار باكرام المتكلم معلقا بحصول اعتذار المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية
الواقعة جزاء الى ان يؤول بالخبر وقد امتناع وقوع الانشائية شرطا قوله واما كلمة لو فحين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره
جعل اولا المعلق ما امتنع والمعلق به امتناع غيره وعكس ثانيا فقال معلقا لامتناع الاكرام ما امتنع من مجيء مخاطبك فظهر
من كلامه معنى انه اراد بتعليق الامتناع بالامتناع اما على تقدير المضاف اي لتعليق امتناع ما امتنع بامتناع غيره و
معلقا لامتناع الاكرام امتناع ما امتنع واما على اعتبار حذف المضاف اعني امتناع الا انه عدل عن العبارة الظاهرة
تاديته بالجزاء وبان بما الشرط تنبيها على اعتبار المضي فيهما ومحصل ما ذكره انها تدل على معنى قولنا لما انتفى الشرط انتفى الجزاء بانتفائه
فرجع الى ما هو المشهور من انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها لانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي
بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت
مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي على حصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام
مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول
انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا يدل على لزوم الفساد اي فرض تعدد الالهة

عن نظام الوجود لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف كما قيل وهو قياس فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا
الاستعمال توهم بعضهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطاؤه عكس المشهور وهم بان ما ذكره معنى يقصد الناس في مقام
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر
بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب بان انتفاء
المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء
وله استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته وقوله
لو لم يخف الله لم يعصه وقوله كرم الله وجهه لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا قوله على سبيل القطع متعلق بامتناع
غيره وفيه اشعار بان الشرط مقدر الوجود في الماضي حتى يكون امتناعه اي انتفاؤه مقطوعا به قوله امتنعت جواب جئتني لم
منزلة لما ولذا امتنعت جملتاها عن الثبوت امتنع ان يكون جملتاها او واحدة منهما اسمية ولزم ان تكونا فعليتين ولو قال
والفعل ماضيا لكان اظهر فان ذلك لازم في الجملة قوله التعليق ما امتنع وقوله امتنع على صيغة الماضي كما عرفت لان
جعلها للشكوك ما خالفت اللزوم قوله واستلزم عطف على لزم وفاعله ضمير مصدره اي استلزم لزوم كونهما فعليتين
مع كون الفعل ماضيا فان قلت لما كان معطوفا على لزم وجب ان يكون المعطوف لازما من قولهم كانت الجملة
كان المعطوف عليه كذلك قلت نعم الا انه لازم للشرط بتوسط اللازم الاول اي لما كانت كلمة لو لزم ان يكون الفعل
في جملتها ماضيا واستلزم لزوم كونه فيها ماضيا تنزيل المستقبل في الآيات المذكورة منزلة الماضي المعلوم ومعنى
وقفوا على النار اروها ماضي يشاهدوها واطلعوا عليها كانه تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من وقفته على كذا اي عرفته
اياه وجواب لو في هذه الآيات محذوف اي لرأيت امرا هائلا تعجب لقصر العبارة عن تصويره ومعنى امور انما يقع في الآخرة لكنها
لتحقق وقوعها نزلت منزلة الماضي المقطوع به فاستعمل فيها لو المختصان بالماضي فكانه قيل قد انتفت هذه الاحوال قد تحققت وانقضت
وانت ما رأيتها ولو رأيتها ان يقال لو رأيت لكنه عدل الى صيغة المستقبل منبها على نكتة اخرى هي ان اللفظ المستقبل
عمي لا جلا اخباره عن الفعل الماضي المعلوم تحقق معناه ويمكن ان يقال تلك الامور ماضية تاويلا ومستقبلة تحققا
فروعي الجانبان معا قوله تنزيل مفعول استلزم ونظيره علة للتنزيل والواقع ظرف للتنزيل اي قوله منزلة الماضي لئلا
يقع التقلل بين اجزاء المعلل الكائن في قوله منزلة وذلك لان رب المكفوفة لكونها والمراد التقليل يحقق ضعفها ان تدخل
على فعل ماض ولا شك ان ودادة الكافرين كونهم مسلمين امر مستقبل الا انه نزل منزلة الماضي لتحقق الوقوع فاستعمل فيه
رب او ادخلت على الفعل المستقبل لما عرفت من احدى النكتتين والقول الآخر للنحويين ان ما نكرة بمعنى شيء موصوفة بيود
وما يتعلق برب محذوف اي تحقق وعند الكوفيين ان التقدير ربما كان يود فلا حاجة الى تنزيل المضارع منزلة الماضي ومعنى
تقليل الودادة انهم من شدة الاهوال مدهوشون فان كانت منهم افاقة تمنوا كونهم مسلمين وقيل المراد تكثير الودادة

قوله واستلزم في مثل قولك عطف على استلزم في مثل قوله وفاعله ضمير ذلك اللزوم ايضا ومفعوله القصد
قوله استمرار الامتناع فيل عليه ان كلمة لو تدل على الامتناع وقد دخل هاهنا على المضارع الدال على الاستمرار فيفهم منه امتناع
الاستمرار لا استمرار الامتناع واجيب عنه بانه كما ان الجملة الاسمية تدل بمعونة المقام على دوام الثبوت فاذا دخل
عليها حرف النفي دلت على دوام الانتفاء لا على انتفاء الدوام كذلك المضارع الخالي عن حرف الامتناع يدل على
استمرار الثبوت فاذا دخل عليه حرف الامتناع دل على استمرار الامتناع ولا بعد في ذلك الا يرى ان قولك
ما زيدا ضربت يدل على اختصاص النفي لا على نفي الاختصاص فمعنى قولك لو تحسن الي لشكرت ان انتفاء الشكر
بسبب استمرار انتفاء الاحسان لانه بسبب انتفاء استمرار الاحسان فان الشكر يتوقف على وجود الاحسان لا على
استمراره وقوله فيما مضى اشارة الى ان لو على معناها وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد استمرار انتفاء
الفعل فيما مضى وانما قال وقتا فوقتا لان الاحسان يوجد متكررا فافاد لفظ استفادة تجدده اوقات وجوده لا استمرار
انتفائه في جميع الاوقات فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي وقوله على
نحو حال من القصد وانما قال بعد قوله انا معكم انما نحن مستهزئون لان الظاهر ان مقتضى الظاهر ان يقول الله مستهزئ قوله
الى يستهزئ قصدا الى استمرار استهزاء الله بهم وقتا فوقتا وهو انزال البلايا عليهم واحلال الهوان فيهم على تجدد الازمنة
قوله يكسبون عطف على يستهزئ ولولا انه قصد به الاستمرار لقيل بما كسبوا كما قال بما كنت وانما فصل قوله
لو يطيعكم ولم يعطفه على قولك لو تحسن اما لانه لا يحتمل استحضار الصورة كما يحتمل قولك لو تحسن واما لان صاحب
الكشاف حمله على امتناع الاستمرار ولعل الشارح اختاره المصنف بالغ فيه حيث حكم بانه وارد عليه لان عنتهم اي وقوعهم
في المشقة والهلاك انما لزم من استمراره على طاعتهم فيما عن لهم واستصوبوه زلة فيه اخلال امر الايالة واسقاط الرئيس
من منزلة الاطاعة اياهم في بعض ما يرون فيه استمالتهم واستجلاب قلوبهم بلا معرة قوله وذلك ان ترد النوع من
لفظ ترى ويود وتحسن هذا وجه ثان في هذه الامثلة وهو ان يقصد بصيغة المضارع في الا استحضار الصورة فان
المضارع دال على الزمان الحاضر الذي من شانه ان يشاهد ما هو واقع فيه فيقصد به الى احضار الصورة مما تحال
وتجعل مشاهدة ثم انه جعل الاستحضار في ترى راجعا الى صورة الودادة وهو ظاهر وفي لو تحسن الى صورة منع الا حسان
على قياس ما مر من ان القصد بلو تحسن لما استمرار امتناع الاحسان الا انه اختار هاهنا لفظ المنع على الامتناع
لزيادة التقبيح وذكر في ترى استحضار صورة المرئي المستتبع لاستحضار صورة الرؤية تنبيها على ان المقصود مما استحضار
صورة الرؤية استحضار صورة تلك الحالات المرئية فان قلت لما كان لو تحسن لاستحضار صورة انتفاء الاحسان
كان لو ترى لاستحضار صورة انتفاء الرؤية لا لاستحضار صورة الرؤية قلت يجوز ان يعتبر اولا انضمام لو الى المضارع
ثم يقصد استحضار الصورة فيكون راجعا الى الانتفاء ويجوز ان يقطع النظر عنه ويقصد الاستحضار بالمضارع وحده وانما تعين

80

بيه النكتة ما قضاه المقام كما ان تعين استمرار الامتناع وعكسه انما هو بحسبه ولا شك انه لا معنى لاستحضار صورة
انتفاء الرؤية في نحو ترى كما لا طائل في استحضار صورة الاحسان في لو تحسن فتدبر ولا تلتفت الى ما قال من انه
جعل لو في لو ترى للتمني دون الامتناع لان لو التمني لا يختص بالماضي فلا حاجة الى التاويل قوله قائلين لما القولوا
نعني قولهم ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحا وقوله امنا ولكن تلك المقالات اشارة الى قوله يرجع بعضهم الى
بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين الخ وكانه اكتفى بذكر استحضار صورة
المجرمين والظالمين عن التصريح لاستحضار صورة الموقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب قوله كما
في قوله والله الذي ارسل الرياح الاية كالاستحضار الذي فيه فان قوله فتثير بمعنى اثارت بدليل فسقناه لان الماضي
لا يكون متاخرا عن المستقبل القزع بفتحتين جمع قزعة وهي قطعة من السحاب رقيقة والمندوف المضروب بالمندفة
وهي آلة الندافين تنضام اي ينضم بعض تلك القزع الى البعض وتغلظ ثم قال تمام تارة اخرى ان تكون اولا على
قزع متبدد وتنضام ثانيا فعدل اي انصرف الشاعر اي تابط شرا كما اي تابط شرا كما كتب بعضهم بعضا فهو انه الى العدول
عن الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة وهي المسبع عند النحاة بكلمة الحال الماضية قوله باني قد لقيت بدل من قوله بالا
في البيت السابق وهو الا من مبلغ فتيان فهم بالاقيت عند رحى بطان وهو موضع والغول من السعالي وكل
كل مهلك يسمى عند العرب غولا تهوى اي تسرع كانها تنزل وتسقط والسهب الفلاة والصحصح الورقة من القرطاس
والصحصحان المستوي من الارض الى السقطت يقال خر على الارض على الارض واسلكه ولم يؤنث صريعا لانه بمعنى المفعول
والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره واللام في لليدين للاختصاص او بمعنى على وبين هذين البيتين بيتان آخران
فقلت لها كلانا نضو ارض اخو سفر فخلي لي مكاني فشدت شدة نحوي فاهوت لها كفي بمصقول يماني النضو
المهزول والشدة الحملة واهوت كفي بالسيف اي او مات به فاضربها اي ضربتها والضمير للغول والتعيين مرجعه
اورد البيت الاول قوله من هذا القبيل اي من العدول الى المضارع لاستحضار الصورة قوله واستلزم عطف
على استلزم الاول والثاني اولزم وفاعله ضمير اللزوم الى المستلزم للزوم كون جليتها فعليتين ان تحل انتم على
انه فاعل فعل محذوف لا مبتداء خبره تملكون لكون لو داخلة على جملة فعلية قوله الفائدة التاكيد فيه بحث لانه لو كان
من قبيل التكرار للتاكيد وكان الحذف فيه والاختصار كما ذكره لم يلزم الحذف في نحو وان احد من المشركين استجارك
والصواب ما عليه الجمهور من ان المقصود الابهام بالحذف ثم التفسير فلا يجوز اجتماعهما قوله لما انتم وعليه رد
بان كلمة الشرط تدل على الفعل المطلق وقوله تملكون يدل على خصوصيته ولا مدخل في ذلك للضمير الذي هو انتم على قياس لو
ذات سوار لطمتني الا ان يقال لولا انتم لما احتيج الى تقدير فلذلك لا جاعلها محذوف قوله منفصلا حال من المستتر
في المبدل الراجح الى ضميره او مفعول ثان على تضمين الابدال معنى الجعل وقد يقال لا حاجة الى تكلف الانفصال بل

بل احد لو تملكون انتم تملكون فحذف الفعل الاولى باسرها وبقي تاكيدا فاعله مع مفسرها لحاجت بان في التزام كثرة الحذف
بلا ضرورة وكان العدول الى المضارع على تملكون لاستحضار الصورة وذهب المبرد الى انه قد تستعمل في المنفصل
بمعنى ان كما في اطلبوا العلم ولو بالصين واتى اباس يكم الامام يوم القيامة ولو بالسقط وعلى هذا جاز ان يحمل لو
ههنا على الاستقبال ان تملكوا انحلوا الخلف العادة وذهب صاحب الكشاف الى انه ما حذف الفعل ههنا برز
الكلام في صورة المبتدا والخبر فافاد الاختصاص كما يفيده صريح المبتدا والخبر في مثل انا سعيت في حاجتك والمعنى
ان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ قوله وامثال هذه اللطايف الى المذكورة من مباحث تقييد الفعل
بالشروط المختلفة يقال تغلغل الماء في الشجر اي دخل في تجاويفه وعروقه والرواضة جمع رائض من رضت المهر اذا علمته
السير حيث ته عن الذهاب الى هنا وهناك وكذا اريد بالرائضة الذين ارتقوا الى درجة تعليم الغير كما قال من
علماء المعاني واللام في قوله ولمن متعلق بلا يتم يريد ان مسائل علم المعاني باسرها الا لحظة الا عليه وذلك لانها مستخرجة
من تتبع جزئيات تلك التراكيب وتوقف ما الاهل لطائف النكت مفصلة على وجه يحصل به قاعدة كلية هي مسائل من علم المعاني لان الذكر
ان ايجاد التراكيب غير منحصرة فلا يمكن للبشران يطلع عليها وسوف جميع لطائفها حتى يستخرج جميع القواعد المتعلقة بجميع ما يمكن ذكر
من مسائل علم المعاني بعد بالقوة ثم يصل الاذهان الراجحة اليها والى اللطايف الجزئية التي تستخرج من جهتها بل علم الله محيط
بجميع مسائله وبتفاصيل لطائف التراكيب التي هي مبنى تلك المسائل بلا تتبع قوله ولا مدخل كنه بلاغة القران الا تحت علمه
التاسع فيه لما كان علم المعاني الحيطة بالاعلام الغيوب كذلك ما هو المقصود الاصلي منه اعني العلم ببلاغة القران
ليس حاصلا بتمامه الا له قوله هذا النوع اي الفن الثالث والاستدرار طلب الدر وهو خروج اللبن من الثدي ولا
نضع الى المستوغات والراكض من ركض الدابة اذا استحثها للعدو وقوله الى اناى الملك اي ابعد غاية متعلق براكض
وكذا الباهر باستوا في طوق اي طاقة والمتفوق المرتضع من تفوق الفصيل اذا شرب اللبن فواقا فواقا وهو زمان ما بين
الحلبتين فان الناقة تحلب ثم تترك زمانا قليلا يرتضعها الفصيل لتدر ثم تحلب والافاويق جمع افواق وهو جمع فوق والغار
وهي اللبن المجتمع فيها بين الحلبتين وقوله بقوة فهو متعلق بالمتفوق وهو موصوف بالكف كولع ومتوسل وطامع والصفايا جمع
صفية وهي المختارة وحبات القلوب سويداواتها وضمير عليها راجع الى ما يؤثر ما تعالى خطبت مضغة الى بليغ محمد والحتي يا
جمع جنية وهي المجنونة قوله بذلك اي بما ذكر من الراكض وما تعقبه من الصفات تأتي به كذا لفاتا مل فيه باستقصاء
متنقلا اي متدرجا في الانتقال من العلم الاجمالي الى العلم التفصيلي فان عجز المتحدين بالتنزيل عن ان يأتوا بسورة من مثله
دل اجمالا على انه معجز وبعلم المعاني والبيان يتوسل الى تفصيل ذلك الاجمال ويعلم ان اعجازه بما فيه من النكت واللطائف
الخارجة عن طوق البشر وحاصل ما ذكره ان ما اودع في هذا الفن الثالث لا يتضح حق اتضاحه ولا ينقاد كما ينبغي الا لذي طبع
نقاد وخاطر وقاد يستفرغ طاقته في سبيل تحصيله لاقوى باعث على تحمل الشاق وهو الطلب للسعادة العظمى واللذة الكبرى

الادرار فرو ریختن شیر ناج

الدر والدرور شیر فرو کاشتن و فرود آمدن آب ناج

المطلوب لذاتها قوله والفوز بالجر وقد يروى بالنصب عطفا على المحل المنوية الحسنى قال الفن الرابع مركوزا
قوله مركوز جزء بعدها كان ليس بمتنع والمعنى ان عدم امتناع الاتحاد والمباينة والتوسط بين مفهومي جملتين مقرر
مثبت في ذهنك على وجه لا سبيل لك الى انكاره وقوله الاجرا ما صفة لمركوزا او حال من المستتر فيه او خبر ثان وفاعل
ليس اما ضمير راجع الى الاتحاد على التنازع واما ضمير الشان وانما ذكر سلب الامتناع دون الامكان لئلا يتوهم الامكان
الخاص فيخرج عنه ما كان واجبا من هذه الاقسام يقال تاخي زيد وعمرو اذا اتخذ كل منهما صاحبه اخا والارتباط مصدر
المبني للمفعول يقال ارتبط وربط كلاهما بمعنى والمستحكم بكسر الكاف من استحكم الشيء صار محكما والاواخي جمع اخية بتشديد الياء
وهي قطعة حبل يدفن طرفاها ويظهر منها عروة يشد اليها الدابة والمراد بالاواخي جهات الارتباط قوله ولا ان يباين عطف
على الاتحاد والوشائج الوسائل جمع وشيجة وهي عروق الشجرة وتطلق على القرابة المتشابكة والمراد ان يكون بين مفهومي جملتين
بين بين اي بين الاتحاد والمباينة والاخرة ما عطفت على غيرك من رحم او معروف او غيرهما وهناك اشارة الى بين الجملتين
قوله فيتوسط بالنصب عطف على ان يكونا بين الاولى اي بين الحالة الاولى التي هي الاتحاد والحالة الثانية التي هي المباينة لذلك
اي لما بينهما من اصرة الرحم والاتصال بوجه ما فحصول كلامه ان بين مفهومي جملتين فرضنا اما كمال الاتصال او كمال الانقطاع
او التوسط بينهما قوله وهو ترك العطف وذكره افرد الضمير الراجع الى الفصل والوصل لانهما صارا بمنزلة اسم واحد لباب مخصوص
وقدم الفصل الذي هو ترك العطف لانه الاصل ولان مداره على جهتين من تلك الجهات الثلاث اعني الاتحاد والمباينة ومدار
الوصل على جهة واحدة هي التوسط ولا يقدح في المدار التخلف على سبيل الندرة والقلة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة و
الفصل للاحتياط مع التوسط قوله وكذا طي الجمل عن البين ولا طيها يعني ان مدارهما ايضا على هذه الجهات فان الغالب ان لا
بين الجمل من الاتحاد والتناسب ما يعلم بواسطة بعضها من بعض يصار الى طي الجمل والا فلا يعني ان المدار على وجه الغالب وقصد
الاختصار وما يترتب عليه من النكت وعدمها الا على الجهات المذكورة ثم العمدة في الايجاز طي جنس الجمل واحدة كانت او زائدة
وقد يحصل بحذف المفردات ايضا وقوله عن البين يوهم اختصاص طي الجمل بانثناء الكلام قوله وانها اي هذه الجهات الثلاث لمحك
البلاغة اي ما يمتحن بلاغة المتكلم فان طبق فيها المفصل ظهر كمال بلاغته واصل الحجر الذي يحك به الذهب فيعرف به جودته من رداءته
ومنتقد البصيرة اي الموضع الذي تنتقد فيه البصائر ويعرف جيادها من زيوفها والمتفاضل موضع تفاضل الاشياء بعضها
على بعض والمعيار الميزان يعرف بالعيار والمسبار الة يعرف بها غور الجرح ومقدار عمقه والمنجم المطلع من نجم النبت اذا
طلع والنجم موضع النجم من نجمت العود اذا عضضته لتعرف صلابته من رخاوته والجلاء بالكسر مصدر جلوت السيف صقلته و
والصداء بالمد والقصر مصدر صدئ الحديد بالكسر اي وسخ والسوق والقدح السهم قبل ان يراش والمعلى هو السابع من قداح
الميسر وله النصيب الاعلى وان لك بفتح الهمزة عطف على القدح والابداع الاختراع والوشي النقش قوله ان تذكر اي الجمل
تفصيل للتمييز المذكور مع ما فيه من العبارة والمراد كيف ان تعرف ان الجمل في اي موضع تذكر متقاطعة وفي اي موضع تذكر غير

متقاطعة

وانما كان تمييز موضع العطف من غير موضعه هو الاصل في الفن الرابع لان المقصد الاعلى منه مباحث الفصل والوصل لكثرتها ودقتها وهي مبنية على ذلك التمييز المحتاج لخفائه الى مزيد اعتناء بشانه واما مباحث الجملة الحالية والايجاز والاطناب فكالتبع للمقصود بالذات قوله وانه اى العطف او التمييز ويشهد للاول شان الاول ان التعلق بالعطف انسب منه بالتمييز الثاني قوله فيما بعد واما توسيط الواو بين جمل لا محل للمعطوف عليها من الاعراب فانما بعد تعاطيه لا يتعلق رجوع الضمير الى العطف يستلزم استدراك قوله اعلم ان تمييز موضع العطف الخ لانا نقول لما تبين ان العطف في اى موضع يقرب وفي اى موضع يبعد وانكشف احواله فقد حصل تمييز مواضع العطف عن غيرها فلا استدراك وانما ذكر العضد في تعيين القرب والبعد حيث قال فيما هو ان يقصد العطف تشتتها على ان المراد بالعطف الذي حكم عليه بانه نوعان معنى المصدر المبني للفاعل ولذلك قال يعتمد ثلاثة اصول ملنه ولم يقل يعتمد اصولا ثلثة ولا شك ان العطف بهذا المعنى بمعنى القصد فصرح بانه خمسة قوله هو ان العطف في باب البلاغة العطف المطابق لمقتضى الحال يعتمد على ثلاثة اصول واما العطف الذي يقصد في صحة التركيب وتادية اصل المعنى فلا حاجة فيه الى الاصل الثالث على وجه كونه مقبولا قوله الموضع الصالح من حيث الوضع انما اعتبر الوضع لان المرجع في كون الموضع صالحا للعطف الى معاني حروفه بحسب الوضع فالموضع الصالح للفا ان يكون المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة لان الفا موضوع لذلك والموضع الصالح لثم ان يكون كذلك مع مهلة وهكذا فقس باقي الحروف وفائدة العطف في الترتيب مطلقا من كون الثاني من الاول في الاتباع والذي يقتضيه معنى الحرف سواء اتشاركا في حكم الاعراب اولا وجه كون العطف مقبولا عند البلغاء اما في الواو فان تكون بين المعطوفين جهة جامعة واما في غير الواو فان تكون بين المعطوفين نسبة مخصوصة يقتضيها معنى العطف قوله وانت اذا اتقنت معاني الفاء بيان لوجه القسم الاول من القرب وهو العطف بغير الواو وقوله على معنى محصل اى معنى مقصود في نفسه يستدل على ذلك المعنى من الحمل في ما مخصوصا يشتمل ذلك البين على فائدة العطف وكونه مقبولا في ذلك البين فالاصول الثلثة ممهدة في العطف بغير الواو بمجرد ضبط معانيها الوضعية بخلاف الواو فانه يدل على معنى مبهم غير متحصل هو مطلق الجمع من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة فليست الاصول الثلثة ممهدة في الواو بمجرد ضبط معناه الوضعي قوله وكذلك اذا اتقنت بيان لقرب القسم الثاني من القرب وهو العطف بالواو اذا كان للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب وتحصيل ما ذكره في بيان قربه ان الاعراب صنفان اصلي وتبعي ومنحصر في خمسة الصنف الاول ليس موضعا للعطف بلا حرف كان المعوات شرط العطف فيه اعنى تقدم متبوع وكذا ادبعة من الصنف الثاني ليس شيء منها موضعا للعطف اما لفقدان ذلك الشرط حكما كما في البدل فان المبدل منه في حكم الساقط واما لفقدان ما يقتضيه الواو من التغاير بين المعطوفين كما في الوصف والبيان والتاكيد فتعين ان موضعه هو الخامس من الصنف الثاني وقد خفي عنك ان كل واحد من وجوه الاعراب دال على معنى فاذا كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر فائدة العطف بالواو اعني المشاركة في ذلك المعنى فقد تمهد لك فيها تلك الاصول الثلثة اصلان معرفة موضعه ومعرفة فائدته ثم كما عرفت ان شرط مقبولية العطف بالواو في الجملة الحاصل من المعطوفين فقد تمهد لك الاصل الثالث في استقراء العرب

والزم لا التفصيل كلامه قوله واتقنت ان الصنف الثاني اى الاعراب التبعي منحصر في تلك الانواع الى لا يوجد الاعراب التبعي الا فيها فلا حاجة الى جعل الاعراب بمعنى المعرب ولا الى تقدير مضاف على معنى ان ذا الصنف الثاني منحصر لتحققه في تلك الانواع انسابا له قوله واتباع التابع الاول فيه تسامح لان الاتباع المذكور ليس من تلك الانواع بل هو العطف بالمعنى المصدري والمعدود في تلك الانواع هو العطف بمعنى المعطوف وكانه عدل عنه لئلا يصير قوله فيما بعد انما موضعه النوع الخامس بمنزلة ان يقال موضع العطف هو المعطوف وفيه بلاغة التوابع وايضا فيما ذكره دلالة على ان كلمة اى حرف عطف وانما لم يقل بتوسيط حرف قوله وعلمت كون المتبوع عطف على اتقنت في قوله وكذلك اذا اتقنت وانما اورد في المعاني السابقة الاتقان لكون الكل المعاني متقنة اى محكمة مقررة في علم النحو بلا شبهة ولا حاجة الى بيان وعدل عنه ههنا لان كون المبدل منه في حكم المنحى والمعرض عنه انما يعلم مما وقع في عبارة النحاة من ان البدل في حكم تنحية المبدل منه اى تبعيده وازالته مع ان كلامهم هذا ليس يجري على ظاهره بدليل صحة قولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا ولو كان المبدل منه في حكم الساقط بالكلية لخلا الكلام عن العائد الى المبتدا بل ارادوا به ان العمدة هو البدل وما تقدمه توطئة له فكانه في حكم الساقط قوله ويوصفون بتصريح بل في قسم الغلط وذلك ليخرج الكلام من ان يعد صادرا ابتداء ومنه فان المتكلم يؤدي بتصريح بل انه ذكر الاول بتعمد الآن اضرب عنه واعرض والغرض ههنا ان يقال ان لفظ البدل معناه بحسب اللغة ما تقوم مقام الشيء وذكرا انما يتصور اذا كان الشيء متروكا او في حكم المتروك ففي تسميته بالبدل اشعار بسقوط المبدل منه فاذا انضم اليها تصريحهم باطها وكلمة الاضراب في القسم الذي فيه ابطال المتبوع علم ان الكل في حكم الطرح بعد ذكره بل واما ما يقال من ان اقسام البدل متماثلة فيلزم تساويها في الاحكام محل نظر قوله وعلمت في الوصف عطف على علمت السابق وهذا ايضا حكم يعلم بالتامل في هذه التوابع فان قلت ان اريد الاتحاد في المفهوم فذلك في بعض صور التاكيد والبيان وان اريد الاتحاد في الذات فهو لا يمنع من صحة العطف كما في الصفات التي يعطف بعضها على بعض قلت انما جاز تعاطف الصفات لانه لم يقصد بشيء منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد فيها قوله ثم وجدت عطف على اتقنت وعلمت اى اذا وجدت بعد اتقانك وعلمك بما تقدم بلا تاملك حققت ان معنى الواو اعني الجمع يستدعي المغايرة بين معطوفيه اذ لا يعقل جمع بين الشيء ونفسه قوله حصل لك جواب الشرط الذي هو اذا اتقنت ان الاعراب وما عطف عليه ولم يذهب عليك عطف على حصل يقال ذهب عليه كذا اذا غفل عنه والاظهر انه من قبيل الصنف الاول بناء على ان زيدا فاعل

عطف على المستتر فيه وان جعل مفعولا عرفت انه لا عطف على مفعول مقدر وكذا الحال في ركبا واما نحو قوله الا يا نخلة
من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فمن قبيل الصنف الاول من اسماء تقدم المتبوع الا ان المتبوع في
الصنف الاول مقدم وههنا مؤخر والمراد بلزوم عدم النظير انه جدير بان لا يوجد له نظير وان وجد على قلة كقوله ثم اشتكيت
لاشتكاني وساكنه قبر سنجار او قبر على الفرات ولا يخفى عليك ان كلامه هذا يدل على امتناع تقدم التوابع في السعة
وذكر المحققون من النحاة ان تقدم المعطوف جائز بشرط بلا ضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد حروف
الجمع على الواو والفاء وثم واو ولا وقد يقال جاز ان يعطف ورحمة على ضمير السلام المستتر في الظرف بلا فصل
ولا تأكيد على سبيل الشذوذ قوله واما نحو قوله عز وجل واياي فارهبون يريد ان المعطوف عليه لما كان مقدرا مقدما
على المعطوف لقرينة توجد هناك كان العطف سائغا شائعا لان المقدر كالملفوظ فقوله فارهبون دال على اياي اعني
ايه ارهبوا مفسر له وانما انفصل ضمير المفعول المقدم على عامله لاجل التخصيص وعطف المفسر على المفسر بالفاء لان المراد رهبة
بعد رهبة وصحح كون مفسر المعطوف عليه باعتبار الاتحاد النوعي وقد يقال اراد الفاء ههنا جيش ان حق المفسر
ان يذكر عقيب المفسر كالتفصيل بعد الاجمال في نحو قوله فتوبوا الى باريكم فاقتلوا انفسكم على ما هو المشهور والواو في واياي
لعطف عاملها اعني ارهبوا على قوله اوفوا بعهدي والذي تحرر في علم النحو هو الاضمار على شريطة التفسير فقد عد هذه الاية
من قبيل هذا الاضمار واما نحو قوله او كلما عاهدوا عهدا افنضرب عنكم الذكر صفحا اثم اذا ما وقع آمنتم به مما دخل فيه
همزة الاستفهام على الواو او الفاء او ثم فقد قيل عطف على مقدر كما اختاره وقيل عطف على ما قبلها من الكلام الا ان الوصل
الهمزة بين المعطوفين قصدا الى معنى التوبيخ وهو في المعطوف اما باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه او ترتبه عليه بلا مهلة
او بمهلة قوله المستدعي فعلا هو لولا على معناه يعني ان حرف الاستفهام يستدعي فعلا مطلقا فلا بد لخصوصيته معناه المحصل
من قرينة اخرى من سياق الكلام وانما جمع القرائن نظرا الى تعدد الموارد الذي اشار اليه بلفظ نحو وفي قوله اكفروا وما بعده
لان الفعل الذي حذف مع فاعله هو كفروا الا كفروا او الذي عطف على قوله كفروا هو الفعل العامل في كلما اعني نبذه
فريق منهم قوله وحصل لك الفا عطف على حصل الاول نحو ليس واحد منها موضعا للعطف بالواو وانما بعده بالواو
وان شارك في ذلك الفاء وغيره لان المقصود البحث في هذا المقام ولان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف باو
او بل كقولك اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه وجاءني اخوك اي زيد وجاءني زيد بل حمار واراد بشرط العطف
تقدم المعطوف عليه او بشرط مع العطف بالواو المغايرة بين المعطوفين وانما لم يجعل المغايرة شرطا لمنع العطف
مطلقا احترازا عن العطف باي قوله انما هو صفة النوع الخامس يعني اتباع الجملة الاول في الاعراب بتوسط [illegible]
قوله واما نحو قوله عز اسمه وما اهلكنا اشارة الى جواب نقض يرد على ما ذكره من ان الوصف ليس موضعا للعطف
فان قوله الا ولها كتاب جملة ظرفية او اسمية وقعت صفة لقرية مع وجود الواو بينهما وتقرير الجواب ان تلك الجملة حال من القرية

لا وصف لها وانما جاز الحال من النكرة بلا تقدم الحال عليها لانها بسبب وقوعها في سياق النفي في حكم الموصوفة لما المعنى
على قرية من القرى وحمل قوله ولها كتاب معلوم على الوصف وجعل الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف على ما في الكشاف
ليس بشيء لما ثبت ان هذا المعنى واعتذر المحقق لصاحب الكشاف بان ما ذكره سهو منه ولا عيب في الانسان لانه جبل
على السهو والنسيان [illegible] المحق فلا تزول لسرعته وقد يقال نظرا
الكشاف الحمل على الوصف مع بسط وتفصيل فالحكم بكونه سهوا سهو ثم الظاهر ان قوله وثامنهم كلبهم صفة السبعة كما يشهد به اجزاء
اعني ثلثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم والعطف ليس بسبعة في حكم الموصوف حتى يصح الحمل على الحال اتفاقا ولا شك ان
معنى الجمع من باب معنى اللصوق ومن باب المجاز فينبغي ان يحمل هذه الواو عليه تأكيدا للصوق الصفة بالموصوف فيكون من
افراد العاطف كالتي تجمع مع الحالية والاعتراضية ويؤيده ما روي عن ابن عباس رضي انه قال حين وقعت الواو انقطعت
العدة اي لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت اليها وذلك لان المبالغة في لصوق الصفة بالموصوف يدل على ان هذه
العدة هي الصواب قوله وسيرد له ما وكونه وضع جائز آخر هذا الفصل فانه ذكر هناك انه يجوز الحال عن النكرة بلا تقدم
لا اي ذات مع الواو ولعدم الالتباس بالصفة كقولك جاءني رجل وعلى كتفه سيف فاذا كانت النكرة مستغرقة كما في الاية
كان ذلك ادخل في الجواز قوله ثم انه النعت ايضا شروع في تمهيد الاصل الثاني من الواو فكان لما منع مانع جر بما معطوفه
على نظيره في تمهيد الاصل الاول وقوله صفة موضوع معرفة فائدة بدل اشتمال من اصلين لان الاصلين بها الموضوع والفائدة
لا معرفتهما الا ترى الى قوله العطف في باب البلاغة يعتمد معرفة اصول ثلثة احدها الموضع الصالح له قوله فاذا عرفت شروع
في تمهيد الاصل الثالث من الواو وانما اختار عرفت على علمت تفننا في العبارة وتنبيها على ان ما تقدم انما تقرر
في علم النحو ومعلوم مما ذكره فتامل واما وجه القبول في العطف بالواو اعني الجهة الجامعة فانما يعرف في علم المعاني كما سنفصله ما اورد
المثال من المفردات وان كان الكلام في عطف الجمل اشعارا باشتراط الجهة الجامعة في عطف المفردات ايضا وانما قال اولا لحدث
ونا بالجد نظرا الى تذكر كل ذلك وتابت كلها وقد يقال كلها تاكيد والمبتدأ هو المذكورات التي فوجب التانيث خلاف
كل ذلك جاء ما هنا [illegible] واما توسيط الواو بين جمل لا محل لها [illegible] تعاطفها قوله غير ممهدة لك
يريد ان تلك الاصول الثلثة غير ممهدة ههنا تمهيدها هناك وذلك لان فائدة العطف بالواو في جمل لا محل لها غير ظاهرة ولذا
قيل ان الواو فيها لتزيين اللفظ فقط وقال بعضهم انها لاستيناف الكلام وابتدائه وكذا موضعه المعلوم في النحو انما يظهر
في المفردات بلا اشتباه ويظهر اتفاقا فيما هو في حكم المفردات من الجمل التي لها محل من الاعراب على طريقة المقابلة باد في تامل
من جمل التي لا محل لها وهو اي عدم كون الاصول ممهدة هو المشهور السبب في ان دق مسلك هذا النوع سبط قوله وما قصر باعلى
اي وما قصر البلاغة على معرفة الفصل من الوصل قوله وان البلاغ الجزء عطف على [illegible] هذا المعنى يجري منه مجرى التفسير
الى هو لغموضه كالعقبة العليا فلا يجاوزها الا من خلف الفنون الاخر التي هي كالعقبات السفليات قوله واعلم انك لما انا [illegible]

سويه بين تقريب البعيد بالحضرة القريب و فاعل قربت ضمير مصدر تاملت و الباء في بحيث لا يخفى متعلق بقوله سيلي
مع الطرف و قوله تنبيه متعلق بالفاء على معنى الاستعارة و قوله باذن الله متعلق بلا يخفى قوله و هو ان ينزل السند مؤال
الجملة حتى نزلت الجملة منزلة العاري عن المعطوف عليها اشارة الى فوات شرط العطف سواء كان بالواو او بغيره اعني
تقدم متبوع على المعطوف اما فوات تحققه كما اذا اريد قطع الجملة عما تقدمها او حكما كما اذا ابتدا الناس جملة اخرى سابقة عليها
و تنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة نفسها اشارة الى فوات المغايرة التي هي شرط العطف بالواو و لم يذكر الصفة ههنا لان
الموصوف ذات محكوم عليها بالصفة حقيقة و ذلك لا يتصور في الجملة اصلا فالموضح لما قبلها يجعل بيانا لا وصفا
و اما ذكر الصفة فيما تقدم لان محل البحث هناك منها و لا العطف المفردات كما يدل عليه تمثيله للجملة بعطف المفردات
على ما اشرنا اليه و اتبعا الجملة اي معه بين الجملتين اشارة الى فوات شرط كون العطف بالواو مقبولا عند البلغاء فان قلت
قوله لكمال الانقطاع عنها متعلق بقوله لم يكن بينها و بين الاولى جهة جامعة فقد علل انتفاء الجهة الجامعة بكمال الانقطاع و الامر بالعكس
قلت بل هو متعلق بما بعده اعني قوله لم يكن ايضا موضعا لدخول الواو فان قلت كيف جعل مساوية القبول اجنبيا
الى الموضع الصالح الذي هو الاصل الاول مع انه عده فيما سبق اصلا ثانيا قلت لما قيد الموضع الصالح هناك بكونه من حيث
الوضع لم يتناول جهة القبول لانه من حيث البلاغة و اطلقه ههنا فتناوله و اما عده كونه اصلا ثالثا على التفصيل السابق
لا يقال كمال الانقطاع قد يكون لاختلاف الجملتين خبرا و طلبا و لا تعرض له اصلا ههنا لانا نقول لعدم ارادته بالجهة الجامعة ههنا الكائنة
التي تعم الجامع العقلي و الوهمي و الخيالي و غيرها فكانه قال ليس بينهما مناسبة جامعة و لا شك ان الاتفاق في الخبرية او الطلبية من
المناسبات الجامعة فيتناول نفيها كمال الانقطاع بنوعيها قوله و اما ان يكون اي الجملة موضعا لدخول الواو و لكن توسطت بين كمال
الاتصال و كمال الانقطاع مع فقد نسبة الجملة الاولى و بهذا فسر قوله فيما سبق انما موضعه النوع الخامس و اعلم انهم يتعرضوا لاصل
الثاني اعني فائدة العطف بالواو ههنا اي في جملة لا محل لها من الاعراب مع كونه اولى بالتعرض لعدم ظهوره كما فصلنا
فائدة العطف بالواو فيما لا محل لها من الاعراب هي التشريك و الجمع بين مضموني الجملتين في التحقق فان قلت
اجتماعهما و اشتراكهما في ذلك التحقق معلوم بدون الواو و لدلالة الجملتين على تحقق مضمونيهما في الواقع فيجتمعان فيه قلت
ما ذكرته انما هو بدلالة عقلية ربما لم يكن مقصودا و في العطف يتعين القصد الى بيان الاجتماع و يتقوى العقلية بالوضعية و يندفع
ايضا توهم الاضراب عن الجملة الاولى الى الثانية قوله و لكل من هذه الانواع اي القطع و الابدال و كمال الاتصال بالايضاح
او التاكيد و كمال الانقطاع و التوسط بينهما و ضمير ورودها لهذه الانواع و المستترة في طبق و رقق راجع الى ورودها و هناك
اشارة الى اقتضاء الاحوال من البلاغة حال من درجة و جوز تقديمها توسعا و ضمير بيانها للكلام قال و اما الحالة المقتضية
يعني اول الاحوال المقتضية للانواع المذكورة باسرها على وجه كلي ثم عقبها باحتذا كثيرة لكل واحد منها ليكون ذلك عونا الى التامل
و بين الاحوال و مقتضياتها فينكشف لك عنها غطاؤها و ذلك لانه بغموض هذا الفن و دقته كما في قوله ان تشترك الثاني اي

تجعل الثاني شريكا للكلام السابق في ذلك الحكم فالضمير مفعول ثان بشهادة المعنى قدم على الاول لا تصاله بالفعل تقال اشركت زيدا
عمرا اي جعلته شريكا لعمرو قوله فينقطع بالرفع عطف على لا يريد و لا يجوز نصبه جوابا للنفي كما ذكره ثم في قوله ثم ان هذا التراخي في الرتبة
فان التفصيل اعلى رتبة في البيان من الاجمال و فاعل كان ضمير الشان الذي تفسره لوجد و انما قال قبل الكلام السابق لان غير المتصل
على ما نبه لما كان مما جاء عن السابق المشتمل عليه لم ينقطع لان المعنى و هو العطف على ما ليس فيه مانع بناء على كونه اقرب
و على هذا فقوله و ذلك لما كان لا يوجد معنا ان لا يوجد هناك كلام غير مشتمل على مانع لا قبل الكلام السابق و لا بعده قوله كالمورد
هو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه مشتملا للسؤال كانه يورده و التقييد بالفحوى زيادة توضيح قوله فينزل في تطلب بالرفع
اي في تنزل و جاز نصبه عطفا على يكون و قوله فينقطع بالرفع و لا يجوز نصبه لانه ليس من تمام الحالة المقتضية للقطع بل مقتضيا لها
اي فينقطع هذا الثاني عن الكلام السابق لذلك اي للطلب و فوقه جوابا للسؤال المنزل منزلة الواقع قوله بالفحوى حال من السؤال
اي و تنزيل السؤال مدلولا عليه بالفحوى فان قيل تنبيه السامع على موقع السؤال انما يكون مع القطع و اما اغناؤه عن السؤال
و عدم سماع شيء منه فعدم القطع كما اذا كلامك بكلام فاصلة على تقدير العطف ايضا فكيف تجعل حالات مقتضية للقطع اجيب
بان النكت المذكورة ههنا حالات مقتضية لتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع و القصد الى جعل الثاني جوابا له لا لترك العطف
فان قلت المحذور لازم ايضا فان تلك المعاني العلة حاصلة على تقدير عدم التنزيل اعني على تقدير العطف و توضيحه ان
ذكر الثاني عقيب الكلام السابق سواء كان مقطوعا عنه او معطوفا عليه يترتب عليه تلك المعاني و لو عطف لم يكن هناك
تنزيل قلت الظاهر انه لما لم ينزل السؤال منزلة الواقع لم تذكر الثاني و لئن سلم فلعل المراد ان ذلك التنزيل لمجرد تنبيه السامع
على موقع السؤال و اما الاغناء مع ذلك التنبيه فلا اشكال و الباء في بمقابل اللفظ للسببية لا للمقابلة كما يرشدك اليه قوله
و هو الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ بتقدير السؤال و ترك العطف فان تقدير السؤال اشارة الى تكثير المعنى و ترك العاطف
اشارة الى تقليل اللفظ قوله او غير ذلك عطف على تكثير المعنى اي او للقصد الى غير ما ذكر و اراد بالجملة ههنا البيان
ما نزل لاجله السؤال منزلة الواقع و ذلك كالاشعار بتنبيه السامع لموضع السؤال و لا على ظهور السؤال بحيث يستغني
عن ذكره و القصد الى بسط الكلام معه بذلك الجواب المتفرع على تنزيل السؤال منزلة الواقع قوله و يسمى النوع الاول
قطعا و الثاني استئنافا قال هذان نوعان اي الحالة المقتضية للقطع يسميان قطعا و استئنافا كما يوهمه ظاهر عبارته بل المراد
ان نوعي القطع الحاصلين من ذينك النوعين يسميان بالقطع و الاستئناف فتسمية النوع الاول من تسمية الخاص
باسم العام قوله و ابراده عطف على تمام المراد يجري منه مجرى التفسير على طريقة قولك اعجبني زيد و كرمه كانه قيل غير وافٍ
بتمام المراد قوله مطلوب بانه نفسه اي يكون مطلوبية بالنظر الى ذاته لا بالنظر الى صفاته كخوارقه مثلا و التعظيم
هو الشديد الشنيع و العجيب ما سمي منه لغرابته و اخفاء سببه و اللطيف ما دق و خفي قوله او غير ذلك عطف على
المنصوبات يعني به مثل العظيم و الكثير ما له جهة استدعاء للاعتناء بشان المراد و قوله بعده بالنصب عطفا على

يكون فهو من تمام الحال المقتضية للابدال لا بمعنى استيناف القصد الى المراد لنظر مجموع القصدين جزءا لا اعتنا بالشان
يتم مقام الابدال عن مقام البيان بل لنس فيه الا مجرد الفصل الى ازالة الخفاء قوله قطعا مثل ان يكون للسامع غفلة او شبهة
او توهم تجوزا وسهوا ونسيانا او خلاف مقول او ارتد زيادة تقرير قال واما الحالة المقتضية لكمال انقطاع ما بين الجملتين
فهي ان تختلفا خبرا وطلبا مع تفصيل يعرف في الحالة المقتضية للتوسط وذلك التفصيل هو ان لا يكون المقام مشتملا
على ما يزيل الاختلاف من تضمين الطلب معنى الخبر او عكسه فان المقام لو اشتمل عليه لم يبق بين الجملتين كمال الانقطاع
لزوال ذلك الاختلاف وانما لم نقل مع تفصيل يأتي في الحالة المقتضية للتوسط لان المذكور هناك ان يكون المقام
مشتملا على ما يزيل الاختلاف فالقيد المعتبر هنا يعرف مما ذكر هناك قوله او ان اتفقتا خبرا بان لا يكون بينهما ما يجمعهما
اقتصر على الخبر ولم يقل او طلبا لان الكلام في القانون الاول والعبارة الظاهرة في هذا المقام ان يقال او ان لا يكون بينهما ما
يجمعهما عطفا على ان تختلفا خبرا وطلبا الا انه عدل عنها الى ما في الكتاب تنبيها على ان عدم الجامع انما يكون سببا للانقطاع لو كان
مع اتفاق الجملتين في الخبر او الطلب وذلك لان اختلافهما خبرا وطلبا سبب مستقل لكمال الانقطاع بحيث لو كان جامع
عدم الجامع لم يعتبر بقوله تعالى وجمع مثال للانقطاع بسببان جاز ان يعتبر مجموعهما واحدا فلذلك جعل الاختلاف سببا
على الاطلاق وقيد عدم الجامع بتقدير الاتفاق والوجه في جعل تركيبه ان يقدر لعوفه الجزاء مبتدأ حتى يكون الجزاء جملة اسمية
بامرنا معطوف على الاسمية الواقعة بعد فاء جواب اما فيصير المعنى او فان اتفقتا خبرا فهو ان لا يكون فيه ينتظم اللفظ مع رعاية
تلك الغاية قوله عند المفكرة فيها من الجامع العقلي العقل قوة للنفس الناطقة بها تدرك المفهومات الكلية والخيال قوة لها خزانة
لصور المحسوسات والوهم قوة تدرك بها معاني جزئية منتزعة عن المحسوسات والمفكرة قوة يتصرف بها الناطقة في مدركاتها تركيبا
وتفصيلا وما تنبه من انه اراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل من الكليات وبالجامع الوهمي ما يدرك بالوهم من المعاني الجزئية وبالجامع
الخيالي ما يكون صورته تتم وتسمية في الخيال فليس بشيء اذ جعل كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سواء كانت كلية او جزئية
جامعا عقليا وجعل كل واحد من شبه التماثل والتضاد وشبه التضاد ايضا على الاطلاق جامعا وهميا وجعل تقارن الصور في الخيال
جامعا خياليا وليس تقارن الصور صورة تتم وتسمية في الخيال كما لا يخفى بل اراد بالجامع العقلي امرا بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين
عند المفكرة وبالوهمي امرا بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال ذلك ثم انه لما كان العقل مميزا بين الامور
الملتبسة وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع
بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب
المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي هي منتزع صور الموهومات
والمعقولات نسب الجمع بتقارن الصور كلها كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والتصادف في الجامع ان الجمع اما
بتقارن ثم في الصور او لا والاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة او بمناسبة الحجة والتعقيد بحيث نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي

٨٤

قوله اتحادهما في تصور الى آخره محصور بما يشبه له قوله مثل الاتحاد في المخبر عنه او الخبر او في قيد من قيودهما كالظرف والحال والمفعول والصفة
وغيرها فان قلت المتبادر من كلامه ان الاتحاد في واحد من المخبر عنه او به او قيد من قيوده ما كاف للجمع بين الجملتين مع فساده واضح لامتناع
ان يقال هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبا في قلت لا نم ذلك الامتناع مطلقا فانه لو قصد بيان الامور الواقعة في يوم الجمعة
جاز العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد ولو قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لم يجز العطف لا لان
ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في حواشيه على شرح المفتاح قوله او تماثل عطف على اتحاد ومثال الاشارة الى تصور من
تلك الثلثة قوله فان العقل تعليل لكون التماثل مما يقتضي بسبب اجتماع الجملتين عند المفكرة وانما قال عن التشخص في الخارج احترازا عن التشخص
في الذهن فانه لا يرتفع ولا ادرك العقل التشخص الخارجي عن المثلين بقيت الماهية الكلية الواحدة فقد رجع التماثل الى الاتحاد واقتضى التصادف
للاجتماع كما هو فان المتضايفين يعقلان معا سواء كانا حقيقيين كالعلية والمعلولية والسببية والمسببية او مشهورين كالعلة والمعلول الشاملين
للمعقولات والمحسوسات والسبب يرادف العلة والمسبب المعلول وقد يخص العلة بالمؤثر والسبب بالعادة او بالمفضي الى الشيء في الجملة
والسفل والعلو يختصان بالمحسوسات فلذلك عطفهما بأو والاقل والاكثر يوصف بهما الكميات وما يتعلق بها من المعقولات و
المحسوسات قوله والعقل تعليل تنبيه لكون التضايف جامعا عقليا الى العقل يأبى ان لا يجتمع المتضايفان في الذهن قوله وان
للعقل سلطان مطاع مصراع قوله من مخترعات واف بما هو مقصوده ويقال تمامه فرأى ان لا يكون الغاليب الا وليُّ المعني
ان يتم بقولنا وان خلافه لا يستطاع قوله الوهمي هو ان يكون بين تصوراتهما اي متصوراتها الجملتين شبه تماثل او انما جمع المتصورات
نظرا الى تعدد المواد ولا لان الجامع الوهمي يجب ان يكون باعتبار كل واحد من متصوراتهما بل هو على قياس الجامع العقلي وقد نبه على
ذلك بقوله نحو ان يكون المخبر عنه في احديهما لون بياض وفي الثانية لون صفرة قوله فان الوهم يحتال في ان يبرز بياض في معرض المثلين فلذلك
الوهم يدعي ان الصفرة يبقى زيد فيتبين تسيرا الخارج عن حقيقة وحكم للوهم في حيل يترقى بها الف مصراع فرد بكاه وقد يلحق به كان
الوهم شيطان رجيم قوله والا وان لم تصدق فيه ان الوهم يبرز ما يشبه المثلين في موضعها فالزم وخذ بقول تعرف به صدق فان
الوهم هو الذي حسن الجمع بين الثلثة لتشابهها الامور المتماثلة بسبب الاشتراك في ان اشرقت الدنيا ببهجتها اي بهائها وطراوتها
اشراقا حسيا بالشمس والقمر وعنويا بابي اسحق لافاضته عليها انوار العدل والاحسان وهو الذي حسن الجمع بين الملك
والسفاء وصغار النمل لاشتراكهما في عدم المتوقع منهم والاستغناء عنهم مع كونها متباعدة متباينة غاية التباين قوله وقل ما عطف
على عليك قوله سواء ان يسوي الوهم ظرف متعلق بحسن لفظا قدم عليه اهتماما ومعونة المعني استغناء عن ما الاستفهامية التي
اخبر عنها بالذي حسن وانما قال ونقول استعدادا بان كل واحد من القولين واف بما هو مقصوده على ظهور صدقه في احتيال الوهم
قوله وقد عرفت حال من المثلين في قوله يحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين الا وقد عرفت حال المثلين منها شان الحكم بالرجوع
الى الاتحاد بواسطة تجريد هما عن التشخص فاذا تحققت احتيال الوهم ظهر لك ان شبه التماثل جامع وهمي قوله او تضاد عطف على شبه
تماثل والمتضادان معا وجوديان لا يكون تعقل احدهما بالقياس الى الآخر ويتعاقبان على موضوع بينهما غاية الخلاف قوله كالسواد

الحمد

والساحق اي كتضاد السواد والبياض فانهما مثلا بالمحسوسات بالآلات باحدى الحواس الظاهرة ثم اعاد الكاف وقيل بحسب اه اي
من الافعال البدنية والنفسانية والقلبية فيدخل الحركة والسكون من الانفعالات والقيام والقعود من الاوضاع والذهاب
والمجيء من الحركات المختلفة بالاضافة فان حركة واحدة تحرى وذهاب حقيقي لا تحصل من الايمان والكفر اعني الاذعان للحق وجحوده
من الاعراض النفسانية المختصة بالقلب وانما جعل بعض الاقوال الافعال لما ذكرنا الانبائية عنه واما الاقرار والانكار فقد ينسبان
مجازا الى اللسان واقوى الى الجنان ثم اعاد الكاف تنبيها وتمثيلا بالموصوف بسبب المتضادات فان الضدين حكيا ذلك بانه لو مثال
ماخوذ من اول الامثلة السابقة للمتضادين وآخرها على ان قوله وكالمتضادات بذلك اي بما ذكر يعم الحجم والاخص ان مثل
السماء والارض شبه تضاد لاشتهارهما بوصفين متضادين خارجين عنهما لازمين لهما اعني غاية الارتفاع وغاية الانحطاط
وانهما ليسا كالاسود والابيض لان الوصفين المتضادين داخلان في مفهومي الاسود والابيض وخارجان عن مفهومي
السماء والارض وكذلك السهل والجبل لازمهما لزوما ما بينا وصفان متضادان خارجان عنهما اعني الملاسة والخشونة واما الاول
والثاني فانهما وان نعتا بوصفين متنافيين كالاسود والابيض الا انه ليس من وصف الاولية والثانوية غاية الخلاف فلذلك جعلا مما
يشبه شبه تضاد قوله فان الوهم ينزل تعليل لكون التضاد وشبهه من الجامع الوهمي قوله منزلة التضايف وذلك لانه لا يخطر الا بما
الضد بالتي هي من الاضافات اللازمة لما لزوما بينا ولذلك اي ولتنزيل الوهم المتضادين وما يشبههما منزلة المتضايفين
نجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من سائر المغايرات التي اي ان السواد اقرب خطورا مع البياض من الحلاوة
وكذا الحال بين الاسود والابيض وبين السماء والارض ونظائرهما وذلك لان الوهم وان لم يدرك الاحتمال جاز قلت لما كان
التماثل والتضاد وشبهه من امور كلية لم يكن مدركا للوهم فكيف يتصور منه الاحتيال والجمع بسببه قلت الادراك الكلي
انما هو للنفس سواء كان المدرك كليا او جزئيا الا ان لها آلات تستعملها في ادراكاتها فالوهم آلة بالذات في ادراك
المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعمله وتستعين به في ادراك سائر الحواس ثم قيل الوهم سلطان
القوى الحسية بل ربما تستعمله في المعقولات المنتزعة عن المحسوسات بل في المعقولات الصرفة ولذلك تخطئ فيها وتحكم
عليها باحكام المحسوسات فالجامع الوهمي ما اقتضى القوة العاقلة الجمع لا لذاته بل باستعمال الوهم واحتياله فلما كان الوهم آلة هذا
الاقتضاء نسب الجمع اليها كما ينسب القطع الى السكين قال او خيالي بان يكون بين تصوراتهما اي متصورات جملة
الجملة متصورات تلك الجملة تقارن في الخيال اي في القوة التي هي خزانة للصور محسوسة كانت او موهومة او معقولة
فان الجامع الخيالي ليس امرا ذا علاقة مقتضية بنفسها للاجتماع او شبيهة بها كما في الجامع العقلي او الوهمي بل هو مجرد تقارن
من التصورات في الخيال سابق على العطف لاسباب مختلفة مؤدية الى ذلك التقارن وقوله فان جميع ما يثبت جبيل
ما يدل عليه تنكير تقارن مع اسناده الى اسباب مختلفة اعني تفاوت الصور في التقارن كانه قيل للتصورات تقارن ما
مختلفة لان جميع ما يثبت في الخيال مما يصل اليه من الخارج بطريق الحواس يكون ثبوته وتقارنه فيه بحسب التأدي اليه والتكرر لديه والاسباب

مقتضية لذلك التأدي والتكرر فاذا تأدت اليه صور متعددة معا وتكرر تأديها اليه كذلك تقارنت فيه ولذا
تأدت اليه صورة واحدة مرارا متكررة صارت واضحة عنده ولذلك اي ولان الثبوت في الخيال بحسب التأدي والتكرر
لما لم تكن الاسباب المؤدية الى التكرر متأدية واحدة الى طريقة معينة فمابين معشر البشر اختلفت الحال في ثبوت الصور
في الخيالات ترتبا اي اجتماعا على كيفية مخصوصة ووضوحا فكم من صور تتب متعانقة في خيال لانعقاد الاسباب
في حقه وتلك الصور بعينها لا يرى بعضها بعضا في خيال آخر وهذا اسناد مجازي الى اختلاف الصور في الخيالات فكم من
صورة لا تكاد تلوح في خيال وهي بعينها في خيال آخر نار على علم اي على جبل مرتفع وهذا اشارة الى اختلاف الصور
وضوحا وشهرة بحسب الخيالات قوله وان اجبت ان تستوضح لك اي تزيد في وضوح ما يلوح به اليك اي بما
اليه ملقي اليك من تفاوت الصور في تقاربها ووضوحا في جواب الشرط من تحريم اليوم لسدة النظر
من جانب اخبارك اي لاجل امتحانك وتلق امر من تلقاه لا استقلالا وبدل من حرقة وحلاوة فلا يجب
الفاء والمعنى تلق كاتبا يتعدد لك الاثرى اي قوله معدود انك في ما بعده فالقول بان الكاتب هو المفعول على
معنى تلق كاتبا اي خذ كلامه بتعديده لك توهم والعتابي ترم التجار ويسع باب سبكه قوله وآخر وآخر اي وتلق
آخر وآخر والمراد الكثرة لا خصوص الاثنين ولذا جمع الضمير وقال بانها يلبسون اي تعدد ما يلبسون وهؤلاء
المذكورون ارباب صناعات مخصوصة من العرف الخاص ثم انتقل الى ذكر اهل العرف العام فقال وان كان
من اصحاب العرف والرسم تحال عن حدوده وسمهم كذا اي ما يقاد قوله ويتعوده قوله فان انصب على انه خبر كان وفاعله
مستتر راجع الى ما هو مذكور معنى اعني من يتعدد له وقوله تتلقف جواب ان وقوله يقال هو منصوب بالضمير
هذا الظاهر اي وان وجد تلق فتلقفه على طريقته وان اي فانهم قوله فانهم متعلق بتلق والضمير للمذكورين من الكاتب
والتجار وغيرهما وجميعا حال والامر للمصاد فانهم متعلق بلا استبعد عون العذل اي لا يعد بديعا خارجا عن القانون
في عد الامور ولا اعتبر العد لاختلاف ما ثبت في خيالات اصحاب الصناعات الخاصة او العرف العام استبعد
وانكره انكارا بما قوله ومن شبهات فاعل فعل يعتبر جابعد ما من تلك شبهات اولئك والمقصود
بهما بيان تفاوت الصور في الوضوح بعد استيفاء تعداد بيان التقارن فيما تقدم وتجلو من جلوت العروس
وقيل تحلى حال من شبهات اي كاينة في جلا الامور الحكمية وتحكي جملة استينافية وقوله سلك طرق ومركب
جد من قبيل لجين الماء اعني اضافة المشبه الى المشبه به والانتظام مستعار للجمع والحمل للثبات على الحد وقد
يحتمل ان تكون الاستعارة بناء على تشبيه الطريق بالسلك والجد بالمركب قوله انتقاب المحجة بالاظلام
جعل الظلام كستر يستر به المحجة اي الطريق الواضح وجهها وسوى الاغواء مفعول ثان لاورث اي امر
سوى الاغواء وفيه مبالغة حيث جعل المانع من السير باعثا عليه ولقد احسن حيث عبر عن الجادة بالسير بلظم

خروه الحجر بأيدي الرواقص جمع راقصة وهي الناقة التي لها سنان طينة السير كأنها ترقص في مشيها الظلام جمع داجية وهي
مظلمة لهم رداء فيه عبارة عن شمول الظلام للهواء وستره لوجه الطريق والعصا هو العصا كناية عن النزول قوله اقام
عطف على استطاع اقر اي انكشف ذلك العبوس عن مزيد تحنطهم اي سرهم على غير بصيرة فيما خفي
الى الجمل الاسمية والالف للاشباع وهو ظرف لانتهم والزبية بالزاي المعجمة زبية وهي الرابية لا يعلوها الماء وتطلق
ايضا على حفرة تحفر في مكان عال لاصطياد الاسد فاذا بلغ السيل الزبية كان غاية في الاجحاف والطغيان
وقد روي بالراء المهملة جمع ذبوة والطبيان للفرس كالثدي للمرأة فاذا بلغها الحزام سقط السرج وذلك عند
الهرب وعدم التمكن من شد الحزام وكلا المثلين يضرب لبلوغ الشر ونهاية النهاية والمثل الاول في تركيب
الكتاب وقع حالا من المستتر في الظرف اعني في وجه الظلام والثاني ايضا حال من المستتر في مقاساته
لانه بتقدير دره مقاساته خبر للمبتدأ اعني هم قوله مظلم بهيم اي خالص لا يخالطه شيء من النور قال فرس
بهيم اي خالص لا يخالطه لون ما يخالفه فلم تمالكوا اي لم يتمالكوا ولم يقدروا على منع انفسهم من ان اقبل عليه
كل منهم حال كونه باكيا ثناؤه وجاد حاشاه بالقصر وهو النور وسناه بالمد وهو الرفعة والشرطية اعني
ولو اشبهه ... افضل عطف على كلامه قوله فما اشبهها اي فما اشبهه والعدول الى المضارع لتصوير
الحالة ... الابريز الذهب الخالص قوله لو التفاوت عطف على تشبيهات اي محل التفاوت فيما ذكر
يتلو عليك سورة غير ما تلونا او يجلو لديك صورة غير ما جلونا وانما عطف باو لان الاستفهام
راجع الى معنى النفي وكلاهما تفيد عموم النفي كقوله تعالى آثما او كفورا اي لا يتلو شيء منهما سوى ما ذكرنا من اختلاف
الصور واما للتثنية على ان كلا منهما كاف لنا فيما هو الاصل المقصود اعني الاختلاف وانت تعلم ان المعاد
في الايراد على الوجه الذي ذكره يدل على اختلاف الصور في الخيالات تقاربا ووضوحا ايضا قوله فما حكيه
متعلق بالايراد ... وفي الحرف حال من الاذكياء وقوله احسن الكلام ... قائلا على انه
حال من الجوهري وكذا الحال في اخواته ونقب الفكرة هو التفتيش في المعاني ونظم العقد هو ترتيب الالفاظ وتنسيق
المعاني والتفصيل هو ان تجعل بين كل لؤلؤ خرزة للتحسين والتزيين شبه المعاني اللطيفة باللآلي في العقد
في الحسن والبهاء والتسمط هو الخيط ما دام فيه الخرز والزائف الفاسد المردود من الدراهم والبهرج هو الرديء
الباطل من الشيء وهو معرب يقال درهم بهرج كذا في الصحاح وهو الموافق للنسخ المصححة من الكتاب وقيل
يقال النبهرج اي بالنون معرب ويقال بهرجته اذا جعلته حاملا ... والكير منفاخ الحداد ... من رق او جلد
غليظ واما الكور بالواو فهو المبني من الطين الذي فيه النار ... اذابته وخبث الحديد والذهب ما ينفى
عنهما من الغش وكون الكلام مركبا في معنى ... لذلك على قياس قولك هذا الكلام في معنى المدح كلام

وكيم صف اللفظ وصف به المعنى ... والقريب بسكون الحاء وقد يفتح كنهر ونهر والافحام مصدر افحمه اي وجده ساكتا
والمعنى اخرجت الكلام من عيب وجدانه غير مفيد لمعناه بمنزلة الساكت والعطيس بوزن الفسيق هو المطرقة
العظيمة واعم من بان قطيس الافهام قريب من ... الملام والمراجل جمع مرجل وهو القدر من نحاس والدنان
جمع دن ... المصفاة وتمشي عذوبة الكلام في المفاصل ورقته في الافكار وحدته في العقل ... حسن نظمه
ولطافة معناه ... السامع ... الظاهر وباطنه والرقم النقش والرسم الاثر ...
الا امرا ... مستغلق واللكنة عجمة في اللسان والرمص بفتح الميم الوسخ الجامد في موق العين فان كان سائلا فهو
غمص والتمر ... العين من الاكحال جعل الكلام البليغ ... كالكحل ... قوله او سلوك
او اخبار معطوفان ايضا على تشبيهات قوله قائلا لا تصرح بالقول المقدر فيما تقدم وما ... قال ... البعير اي نفر وشرد
اي انفرد عن الجمهور قوله اضيق من حجرة الاسماء التي فيها التاء وقعت نكرات والتي بدونها وقعت معارف ولعل السر في ذلك
ان التاء في جمع ما وجدت فيه ... للوحدة والاولى ... التعريف الجنسي ... التنوين في الكل
دعاية للموافقة ... ولصاحب علم المعاني فضل احتياج في هذا النوع الى التنبيه والتيقظ لانواع هذا اي مع اي الذي يجمع بين
الجملتين عند المفكرة لا سيما النوع الخيالي منه وذلك لان مشكلات الفن الرابع وهي مباحث الفصل والوصل مبنية
على الجامع فلا بد من الاعتناء بمعرفته ولما كان النوعان الاولان من الجامع اعني العقلي والوهمي بمنزلة جار تحت الضبط بحكم
العقل والوهم دون النوع الخيالي لانه لا ضابط له بل مبناه على الرسوم والعادات المختلفة وجب مزيد اعتناء بشان
النوع الخيالي قوله في اسباب معناه فمن الاسباب تجمع بين صومعة وهي موضع العبادة وقنديل وقرآن ومن الا
سباب تجمع بين دسكرة وهي موضع الفسق ... كالكاس والخمار ... وابريق واقران وبالنظر الى هذين النوعين من الا
سباب ... الاسباب في شان الجمع بين الصور في ... الخيال ... بعيدا ولو كان الامر على ما ذكر من تباين الا
سباب واختلافها ... فيما بين الامم ... والاتجاه ... صاحب علم المعاني النوع الخيالي حقه من التيقظ لعال وفاه
حقه اي اعطاه اياه ... والحال ان صاحب علم المعاني من اهل المدر الى حضر ... كلام رب العزة
اي كيف ومن اين ... وهو مفعول ان لغلى ودال على عامل ... والمعنى لا تستحليه ... الخيالي حقه
قوله من اهل الوبر متعلق بكلام وكذا حيث متعلق به والمستنير ... للكلام على الاسناد المجازي
والحاجة الدلايل لان كل واحد من تلك الامور دليل على الصانع الحكيم وذلك النسق نصب على المصدر وافلا ينظرون
لها ... مضاف الى نسق افلا ينظرون ... يقال نسقت الكلام اي عطفت بعضه على بعض
واللام في لبعد متعلق بالنفي المستفاد من اني يستحلى اي لا يستحليه لبعد البعير عن خياله لكونه من اهل المدر في مقام النظر
الى الفكرة في معرفة الصانع وصفاته كما في النظر الى مصنوعاته وكلمة ثم للتراخي في الرتبة فان بعد البعير في خياله عن السماء اكثر

عطف تفسيري

حتى يصير كانه نشوان اي صاح / السكران

وما الملاء من قبيل الاستعارة ...

واقوى من بعد البعير عن ضارته ذلك المقام قوله وذلك اي تيقظا او توبيخه بتيقظ محصل لو انظر كان خجل
مرمى عن صنعهم الى معظم بالعود الى عرضهم نزول المطر تحتك اي لحد ونزل له نحره اي نحوه خرجوا زنا وحفظنا نقال اجاره
من ان يطلع ظالم واجاده الدهر العذاب منه اي ممتنع على طالبه لا متحامه برد الطرف اي هو منصرف على الجبيت حلل
طرف الناظر اليه استشهد بالبيت على ان حصونهم الجبال وممتنع لاصحاب المواشي بذلك اي ومن يتكفل لهم بطول المكث في
منزل من عزم الامور اي من معزومات الامور وواجباتها فعند نظره اي نظر المدرك منا النظر المذكور وعند ظرف
لما يدل عليه ابرك وهو مبني للمفعول على صيغة الغيبة مسند الى ضمير المدرك والمعنى فيقطع الحضري عند نظره هذا ان البدوي
لو اخذ نفسه بها والمراد انكار الظن فيه قوله مما كان اي في خزانة الصور وحكم لها بصورة الابل اللام متعلق بمقارنه
او تعوّد من الغوره الشي لما احتاج اليه ولم يقدر عليه وحكم بعدها بصورة الابل والسماء اولا شئ اي لا ترجع من تفعيت
الشي دفعه تليها الى عنقها بعد من اي بعد صور الابل والسماء والجبال قوله لا اي لا يرى الحضري البدوي كذلك ثم يا خذ
الى ان لم يجمع ولم يا خذ بعضها بعضا قوله على ذلك الوجه اي على الترتيب المخصوص المذكور فما من تلك الصور طرق النسق
الى عطف الظروف الثلثة اعني الى السماء وما بعده على ما قبلها وعطف الاحوال الثلث اعني كيف رفعت الخ على ما تقدمها
لا نقال كلاما خطيا لكلمه من جل لا محل له من الاعراب فلا يصح التمثيل بالاية وانما مثل بالاية تذكيرا لذلك قال واما الحالة
المقتضية للتوسط اخر بيان التوسط عن بيان كمالي الاتصال والانقطاع لتوقف تعقله عليهما وذكر اولا صوره اختلاف
الجملتين خبرا وطلبا لان لها مباحث فيها دقه وغموض بخلاف حالة اتفاقهما خبرا ولم يتعرض لصوره اتفاقهما طلبا لانه
خروج عن قانون الجزء بالكلية واما تضمين الخبر معنى الطلب في صوره الاختلاف فليس يقتضي ذلك الخروج وانما شرط
الشرط اعني قوله ان احسن قياسي المبتدا والخبر لان ازالة الاختلاف تقتضي سابقية الاختلاف وقدم ذكر تضمين الخبر معنى
الطلب على عكسه الذي هو ادخل في القانون اما لرعاية تقدم الخبر على الطلب في قوله خبرا وطلبا او لان مباحثه اكثر و
ولا في وارد بتضمين احدهما معنى الاخر ما يعم استعمال احدهما في معنى الاخر ونساق اليه تقدير الاخر وقوله خبر كما
يؤدي مخففا ومثقلا وهو عطف على مشتملا وانما قال في جانب جامع بصيغة الجمع نظرا الى المولد المتكثر للجملتين
المختلفتين خبرا وطلبا لا لان الجامع موجب اعتبار في جميع مفردا تهما فانه غير واجب كما اشرنا اليه وكل من هو مما
تليت تعسفيه لا بيانه ليكون تنكير جامع ولا يخفى ان ما ذكر فيهما من سببي كمال الانقطاع والايرد انهما سببا
التوسط من نفي اسباب كمال الاتصال ايضا وكانا عمدة في ذلك على ما سبق لم يكن في نفي الاسباب كما
للاتصال بحث بخلاف ازالة الاختلاف بالتضمين فان فيها مباحث قوله على نحو متعلق بقوله مشتملا ومثبتا معا
اي مشتملا وانظر كانه قوله كاينا على نحو اشتمال المقام وانظر كره في قوله غرو علا ولو لا يخفى تعليل لاشتمال
المقام في هذه الاية على ما يزيل الاختلاف اي ظاهر ان لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا لان مقام اخذ الميثاق يقتضي

الامر

الامر والنهي فلذلك عطف عليه قولوا والمعنى على تقدير القول اي واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل قائلين لا تعبدوا
وقولوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقد يجعل لا تعبدون مقدرا
بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذف ان عاد الفعل الى الرفع وعلى تقدير هذا يكون قولوا امرا واقعا صلة
لان وقوله وبالوالدين احسانا اما بتقدير وتحسنون نظرا الى السابق او بتقدير واحسنوا نظرا الى اللاحق
قوله فان المقام مشتمل على تضمين ان اصحاب الجنة معنى الطلب يريد ان قوله ان اصحاب الجنة متضمن معنى فليتميزوا واي
هو دال على تقديره لا ان الخبر مستعمل في معنى الطلب كاستعمال لا تعبدون في معنى لا تعبدوا او بيان تضمينه اياه انه
قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام مقول وقت الحشر بدلالة عطفه بالفاء على قوله ان كانت الا صيحة واحدة الاية فيكون
متاخرا عن وقوع الصيحة واحضار الخلق لا يقال عطفه بالفاء يدل على ان مضمونه اعني نفي الظلم واقع في ذلك اليوم وهو متاخر عن
الاحضار لا على ان الاخبار به متاخر عنه ليكون كلاما وقت الحشر لجواز ان يكون الاخبار به قبل ذلك الوقت لانا نقول
لفظ اليوم اذا اطلق هكذا معرفا يتبادر منه الزمان الحاضر تحققا فوجب ان يكون المعنى فيقال لهم اليوم لا تظلم نفس
فهو كلام متعلق بحال عموم الخلق من السعداء والاشقياء لوقوع النكرة في سياق النفي يقال يوم الحشر فيه حقهم على طريق الغيبة
فيكون الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات ايضا عاما لاهل الحشر ليكون التفاتا وتعبيرا عن معنى واحد
بطريقين ولا شك ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون تفصيل لهذا الخطاب العام الدال على الجزاء اجمالا فلذلك
لم يعطف عليه فيكون اعني قوله ان اصحاب الجنة مقصودا بهذا الخطاب فيكون المقدر ان اصحاب الجنة منكم يا اهل الحشر
هذا ثم انه قد جاء في التفسير ان هذا الكلام اعني ان اصحاب الجنة يقال لاهل المحشر حين يسار باهل الجنة الى الجنة لانه حال
كونهم مستقرين في الجنة فيكون في قوله في شغل فاكهون من قبيل نبشر بما هو للكون منزلة الكاين مبالغة في التحقق
فقد تحرر ان معنى الاية هو ان اصحاب الجنة منكم يا اهل الحشر يؤول حالهم الى اسعد حال وهذا الخبر في ذلك الحين يفهم منه القصد
الى طلب الامتياز فيشتمل المقام على معنى فليمتازوا عنكم الى الجنة فهذا الطلب المقدر بدلالة ذلك الخبر عطف عليه قوله و
وامتازوا اليوم الاية فان قيل لما كان قوله ان اصحاب الجنة مقولا حين يسار بهم الى الجنة مع انه تفصيل لقوله لا
تجزون المعطوف على قوله فاليوم لا تظلم نفس لزم ان يكون فاليوم ايضا مقولا في ذلك الحين الذي هو بعد الحساب
ضرورة ان التفصيل مع الاجمال والمعطوف مع المعطوف عليه وهو باطل لان الفاء تقتضي ترتبه بلا مهلة على الاحضار الذي
هو قبل الحساب اجيب بان المعطوف بالواو اعني ولا تجزون لا يجب ان يكون مقارنا للمعطوف عليه في الزمان لا تظلم
فليمتازوا حسب عن قوله ان اصحاب الجنة فكيف يعطف عليه امتازوا مع انه لا يصح تفسيره به لانا نقول يصح تفسيره
عنه لدلالته بالمفهوم على معنى ان اصحاب النار ليسوا كذلك فان قلت لا حاجة الى تقدير منكم وتكلف في ذلك التطويل
في بيانه بل ما جاء في التفسير على ما تقدم من ان هذا الكلام يقال لهم حين يسار بهم واف بالمقصود قلت لا بد من تقديره فيه

في الامر بالاستبشار على الوجه الذي ذكره اعني فليتبشروا وعنكم بل نقول بملاحظة الخطاب مع الذين نسب اليهم الجزاء اجمالا وهو قوله
في طلب الاستبشار كما يلوح بالتامل الصادق فهذا تقرير كلامه على الوجه الاتم الابلغ ولا يخفى عليك ما فيه من التعسف فالوجه
في الاية ان تجعل من عطف القصة على القصة وهذا عطف لم يذكره السكاكي ولم ينتبه له الجاحدون على ما صرح به كثير من عطف المفرد
وعطف الجمل وقد ذكره العلامة في الكشاف حيث قال وقصة المنافقين عن آخرها معطوفة على قصة الذين كفروا كما يعطف الجملة على
الجملة وقال في موضع آخر ليس الذي اعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه انما المعتمد هو جملة
وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين يعني انه ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب مناسبة
الثانية مع الاولى بل من عطف جمل مسوقة لغرض على جمل اخرى مسوقة لغرض آخر فالمقصود بالعطف هو المجموع وشرط المناسبة
بين مجموعي القصتين فكلما كانت المناسبة بينهما اقوى كان العطف احسن ولا تشترط المناسبة بين جمل القصتين وقد حققه
بعضهم بانه نظير ما قال في عطف المفردات في مثل قوله هو الاول والآخر والظاهر والباطن من ان الواو الثانية لعطف مجموع
الصفتين الاخريين المتقابلتين على مجموع الاوليين المتقابلين لانك لو عطفت الظاهر وحده على واحدة من الاوليين لم يكن
هناك تناسب فكما صح في المفردات ذلك صح في الجمل ان يكون الواو لعطف قصة الى مجموع جمل على قصة الى مجموع مثلها بل هذا بالجواز
اولى فليكن ذلك اعني عطف القصة على القصة ذكر منك فانه ينجيك عن تكلفات باردة في مواضع شتى وقد يقال وامتازوا طلب
في معنى الخبر بدليل وقوعه في سياق تفصيل الخبر كانه قيل وانتم ايها المجرمون ممتازون متفردون عن الصالحين الى عذاب
الجحيم ودركات السعير لكنه عدل الى صيغة الامر لما فيه من المبالغة واعلم ان قوله وان الخطاب الوارد دون قوله ان اصحاب
الجنة وقوله ان المقدر يلتبس بما يقع الامر معطوفة على قوله ان الذي قبله قوله واما كونه اي كون المقام مشتركا بين المعطوف
والمعطوف عليه في الذي يعده من الآيتين فجهات جمعها عند المفكر فظاهر اما الاية الاولى ففيها الاتحاد بين المعطوفين
في المسند اليه والتماثل في المسند مع ... على ترك العبادة لغير الله وقولهم للناس حسنا والكثير كان في قيد احد
المتناق واما الثانية ففيها الاتحاد في المسند هو الامتياز وشبه التضاد بين المسند اليه ... اصحاب الجنة والمجرمون
الذين هم اصحاب النار والاتحاد في قيد الظرف الذي هو اليوم قوله ونحو قوله فلما جاءها بالجر عطفا على قوله نحو قوله عز
وعلا ولقد اخذنا ميثاق الاية وهذا شروع في تضمن الطلب معنى الخبر على عكس ما تقدم فلذلك اعاد لفظ نحو ومعنى بورك من
في النار ومن حولها بورك من في مكان النار ومن حول مكانها ومكانها البقعة التي حصلت فيها اعني البقعة المباركة المذكورة
في قوله نودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة وقيل المراد بالمبارك فيهم موسى لانه كان في مكان النار والملائكة
الحاضرون حول ذلك المكان والظاهر انه عام في كل من كان في تلك البقعة وفي ذلك الوادي وحواليها من ارض الشام
فان الله قد جعلها موسومة بالبركات في قوله الى الارض التي باركنا فيها للعالمين والظاهر ان قوله وسبحان الله يقرر الامر
... نهاهم في مقام المكالمة عن المكان والجهة اي ويتضح تسبيحا للحال في عطفه على نودي كحال ... انه للشان والشأن

اما السد على انها مبتدأ وخبر او لما دل عليه ما قبلها ان مكلمك انا والله بيان لانا قوله لما عرفت تعليل لكون المعنى فلما جاءها
قيل بورك من في النار وقيل الق عصاك وملخص ما ذكره ان نودي بمعنى قيل لما عرفت في علم النحو من ان ان هذه لا تأتي الا بعد
قول في معنى ان المقدر قيل الق لكن يظهر من هذا ان الق معمول قيل معطوف على نودي الذي هو بمعنى قيل حتى قوله والق
معطوف على قوله ان بورك بحسب المعنى والمراد انه عطف على نودي ان بورك وفي الكشاف ان الق معطوف على بورك لان
المعنى نودي ان بورك وان الق كلاهما تفسير لنودي والمعنى قيل له بورك من في النار وقيل له الق عصاك وقال والدليل على
ذلك قوله في سورة القصص وان الق عصاك بعد قوله ان يا موسى اني انا الله على تكرير حرف التفسير كما تقول كتبت اليه ان حج
وان اعتمر وان شئت ان حج واعتمر فان قلت فعلى هذا يكون الق بلا تضمن معطوفا على بورك وداخلا معه في حيز معنى القول
قلت لا بأس لان الخبر والطلب اذا وقعا في حيز القول كان القصد منهما الى اللفظ المؤدي للمعنى فيتكلم بمؤداه الاختلاف
فيجوز العطف كما تقول قال زيد نودي للصلاة وصل في المسجد يحكي قوله معطوفا احدهما على الآخر اي قال هذين القولين بل نقول
لما كان لها محل من الاعراب مطلقا جاز العطف بلا تأويل كما ستعرف فان قلت لعل كلام الشيخين واحد الا ان المص
تسامح بذكر ان في المعطوف عليه قلت بل لا تضمن في الق لان قوله وقيل الق على هذا المقدر اظهار لعامل المعطوف عليه
في المعطوف كما يقال معنى جاءني زيد وعمرو جاءني زيد وجاء عمرو ... اللهم الا ان يختار المص ان العامل مقدر
لفظا ويجعل ... قيل هذا ان لا يكون وعمرو في المثال معطوفا على زيد قال واما قوله وبشر نعني قد توهم ان بشر عطف
على اعدت بتضمين احدهما معنى يوافق الآخر كما يشهد له قراءة زيد بن علي وبُشِر على لفظ المبني للمفعول عطفا على اعدت
فيكون مما نحن بصدده وليس كذلك بل هو عند جار الله معطوف على ما تقول على طريقة قولك يا بني تميم احذروا عقوبة
ما جنيتم وبشر يا فلان بني اسد باحساني اليهم واعترض عليه اولا بان الجامع بينهما وان كانت مأخوذا باعتبار التقابل
بين المسندين والمسند اليهما الا ان العطف بين امرين لمخاطبين مختلفين من غير تصريح بالنداء كما صرح به في المثال المذكور مستقبح
بل هو غير جائز عند ... ثانيا بان فاتقوا جزاء لقوله فان لم تفعلوا وليس قوله وبشر مترتبا على ذلك الشرط فلا يصح
عطفه على جزائه واجيب عن الثاني بان المعنى فان لم تفعلوا فاتقوا النار واتقوا ما يغيظكم من حسن حال اعدائكم فقيم
وبشر مقامه لان التبشير مقصود في نفسه لتضمنه اغاظتهم وهذا القدر من الربط كاف وقد ذكر العلامة انه من عطف القصة
على القصة لان المعتمد بالعطف هو مجموع وصف ثواب المؤمنين فهو معطوف على مجموع وصف عقاب الكافرين
كما حققه وذهب بعضهم الى انه معطوف على فانذر مقدرا بعد اعدت على طريقة قوله وامتازوا ... للمعنى اي محذوف
على قل مقدرا قبل يا ايها الناس اعبدوا وايده بان تقدير القول بواسطة انصباب الكلام الى معناه كثير في القرآن والكلام
فيكون قد صرف الى معناه لانه يأمرهم وينهاهم على لسان النبي عليه السلام ورد عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا ان لم يدخل في حيز القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان عليه السلام مأمورا بان يقول وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا

قوله لانه يأمرهم وينهاهم على لسان النبي عليه ... لا قيل
ان انصباب الكلام الى معنى القول لا يجري في الاية
... عطف وبشر الذين آمنوا ...
... البيت ... للناس وامنا و...

فى يقول ان تشهدوا بعض الكلمة

او ما سنو تبليغ هذه العبارة على طريق هذه الحكاية عن الله ته فلا اشكال و نظيره قوله قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
اى لكل معنى بهذا الكلام لطريق الخطاب او لكل كلامى هذا البهم لطريق الحكاية قوله اى وقلنا . قائلين كلوا اشارة الى تجويز
المقدرين فالاول عطف على ارينا و فيه حذف المعطوف مع العاطف و الثانى حال من فاعله قوله ومن ذلك كرر لفظ
من ذلك مبالغة و تصريحا بان كل واحد من هذه الايات مما قدر فيه القول بوساطة انصباب الكلام الى معناه وانما قال
او قائلا انت يا موسى يوهم ليعلم ان قائلا متعلق باضرب لا باضرب المقدر والا لكان المعنى قائلا هو و ههنا بحث وهو ان
قائلا ان قدر داخلا على كلوا لزم الفصل بينه وبين عامله اعنى اضرب بما يوجب اختلال النظم وان قدر متصلا باضرب
لزم الفصل بينه وبين معمولاته كلوا بما يوجب اختلالا ايضا فالوجه تقدير الفعل معطوفا على فقلنا او على فضرب المقدر قبل
فانفجرت ولو قدر العاطف بالفاء لكان اظهر قوله اى وقلنا اتخذوا لم يقدر ههنا اسم الفاعل لمكان الواو المانع من تقديره
حالا بل اقتصر ههنا تقدير الفعل وان لزم منه حذف المعطوف مع ابقاء العاطف . والظاهر انه من عطف الطلب على الخبر اعنى
جعلنا بتضمين الطلب معنى الخبر كما في التى قصاكى قوله اى يقولان ربنا اقتصر على تقدير الفعل المضارع ليوافق قراءة عبد الله
لكونه حالا مقيدة لير فع وانما قال على قول اصحابنا البصريين لان التقدير عندهم يقولان اى قائلين وعند الكوفيين ان بانى
متعلق بوصينا لما فيه معنى القول اعترض بان التوصية قول خاص فان اريد بها مطلق القول مجازا لم يكن لايراد الصلة اعنى
الباء الجارة وجه وان اريد بها معناها الخاص لم يتعلق به بانى بشهادة المعنى واجيب بان المراد الخاص المقتضى لتلك الصلة
وتعلق به بانى نظرا الى القول المطلق المندرج تحت ذلك الخاص وفيه تكلف فالصواب تقدير القول قوله اى ويقولون
ذروا قدره مضارعا معطوفا على نظيره اعنى يضربون لانه اولى وان جاز تقديره اسم فاعل معطوفا على مضارع وقع
حالا والظاهر ان يجعل من عطف الطلب على الخبر بالتضمين كما مر في قوله واتخذوا قوله اى فقولوا لهم سيحوا انما احتيج تقدير
القول ههنا لان ما تقدم خطاب للمؤمنين وقوله فسيحوا خطاب للمشركين فلا ينتظم الكلام الا بتقدير قولوا بعد الفاء وذلك
انهم عاهدوا المشركين العرب فنكثوا الا ناسا منهم فامروا بنبذ العهد الى الناكثين واذن لهم ان يسيحوا في الارض
اربعة اشهر امنين لا يتعرض لهم فيها وهي الاشهر الحرم والمعنى هذه براءة واصلة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم و
لما كانت المعاهدة باذن الله واتفاق رسوله نسب البراءة عن العهد اليهما كما نسب الى المعاهدين انها بوئيا ما عاهدتم
بالمشركين فانبذوا اليهم عهدهم قوله وكذلك عطف قوله وبشر هو عطف على قوله وعندى انه معطوف على قل مرادا
اى ومثل عطف وبشر الذين امنوا على قل مرادا قبل يا ايها الناس عطف وبشر الصابرين على قل مرادا قبل يا ايها الذين
آمنوا ولم يتعرض صاحب الكشاف لهذا العطف فالظاهر انه جعله معطوفا على استعينوا الكائن قبل يا ايها الذين
استعينوا او يجعل بشرهم قوله لكونه في معنى امنوا وذلك لانه دال على التجارة المنجية وتعليم لها والمتعارف في التعليم هو الامر
هل ادلكم ونحوه علم انه تؤمنون تفسير للتجارة فلا يستقيم ان يجعل بشر داخلا فيه لكونه لا مدخل للتبشير في ذلك التفسير فالصواب

ان

95

تقدير القول كما اختاره لانه كثير وفيه قوله وكن الحكم في ذكر اشارة الى رجحان ما اختاره اشارة فيه الاية فلما عرفته
انتفاء لعدم التصريح بالنداء ايضا على قوله وبشر الصابرين وبشر الذين امنوا فلعدم التصريح بالنداء كما مر قوله وان تتفق
الجملتان خبرا عطف على قوله ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف في هذه الحالة الثانية المقتضية للتوسط
وهي الاتفاق في الخبرية مع الاشتراك في الجهة الجامعة وكان الانسب بعبارته في الحالة الاولى اعنى قوله فهي ان اختلفا خبرا
وطلبا ان يكون المقام مشتملا ان يقول ههنا وان اتفقا خبرا ان يكون المقام على حال اشتراك بينهما في جامع وقد
يقدم الوجه في جمع الجوامع في قوله جامعا قوله واظهر انما قال ذلك لان بعض الجوامع كالعقلي اقوى واظهر ولمراتب
متفاوتة في الظهور وكذا الحالة الوهمي والجمع مقدم على الخيالي قوله بهذا القدر متعلق بقوله ولنختم تيمنا فصلنا الحالات
المقتضية للامور المذكورة فهاهي اجمل على وجه كلي مع تمثيل لها في بعض المواضع فالان نذكر لك امثلة كثيرة لها لتجرب تلك الامثلة
بطبعك وتحفظك عن الزلل ان استقبلك عدا حقي في زمان تشرع فيه في سلوك طرقات تلك الحالات
قوله وان عسى بكسر الهمزة في النسخ المعتمد عليها والشرط اعنى عسيت وعسى مقحمة لتقوية معنى الترجي المستفاد من اداة
الشرط فلا يصح جعل عسى شرطا كما لا يخفى وتوجد في بعض النسخ بفتح الهمزة اى لان عسى وفيه بعضها عسى ان بالفتح وليس بظاهر
قوله ومن امثلة القطع للاحتياط قوله لم يعطف اراها اى لم يعطف اراها على تظن مع الاتفاق في الخبرية والاشتراك
في الجهة الجامعة لاتحاد في المسند اعنى الظن والتناسب في المسند اليهما اعنى المحب والمحبوب مع ان المسند اليه في الاولى
دفع فيه اى مفعول له في الثانية كيلا يتوهم السامع ان اراها معطوف على ابغي لقربه منه واشتراكهما في الجامع اعنى الاتحاد
في المسند اليه والتناسب في المسندين مع الاتحاد في قيد هو بقصد المعنى كما ذكره قوله وليس مستبعدا اى ليس
هو قوله ان يكون قد قطع وقوله لا انصباب تعليل لنفي الاستبعاد واى ايراده متعلق به واضاف ايراده الى عبارة السؤال
اضافة المصدر الى مفعوله لا الى فاعله لما كان الكلام السابق منصبا الى ذلك السؤال يجب ان يكون اراها استينافا
لانا نقول ليس يجب ان يكون السؤال المنصب اليه الكلام بمنزلة الواقع حتى يجب ان يجاب عنه قوله تاهيك اى ليس
الفصل في ذلك المقام وهو ان يكون نبوة لاجل اللفظ اعنى رعاية الوزن بل هو في مقام على فهو رعاية لجهة المعنى
لان الكلام في تراكيب البلغاء التي يجب ان تراعى فيها جانب المعنى ومقتضى الحال فلو عدل عن ذلك الى مجرد رعاية الوزن
انحط هذا التركيب عن مرتبته الى حاد و بها والخرط في مسلك التراكيب التي لا يعتد بها فانهم قد يعتبرون في البلاغة مجرد رعاية
السجع والقافية والوزن اذا لم يوجد هناك نكتة معنوية قوله لم يعطف لهم الف ان يظن يريد ان لهم الف جملة اسمية
خبرية جزؤها جملة فعلية على الاصح وهذه الاسمية تشارك الفعلية السابقة اعنى زعمتم في الجهة الجامعة لان محصولها هو ان ما تكم
دعوى الاخاء اليهم وحالكم انكار ذلك في نفسه لكنه ترك العطف بينهما لئلا يتوهم عطف الاسمية على مفعول زعمتم فيقصد
معنى البيت انه نفس لهم الف ولم يكن لكم الاسف داخلا فيما زعمه المخاطبون فان قلت لا مجال لهذا التوهم لان

المفتوحة مع ما بعدها في حيز الافراد ووقع مفعولاً فكيف يصح ان يعطف عليها جملة مستقلة ليس لها محل من الاعراب لا يجعلها في قوة المفرد قلت يصح ذلك لان زعمتم متضمن معنى القول فكان قيل قلت ان اخوكم قريش فالمفتوحة بمعنى المكسورة فجاز ان يعطف المستقلة عليها وجاز ايضاً ان يجعل من العطف على محل اسم ان على معنى ان لهم الفا قوله يجري مجرى الحال اراد ما يعم المقال كما هو من اراد في الجواب الحالية وذلك لان الزعم اشتهر في دعوى الكذب ومنه قيل زعموا مطية الكذب وقال شريح لكل شيء كنية وكنية الكذب زعموا قال المرزوقي رد الشاعر على بني اسد في انتسابهم الى قريش القرابة بان لهم ايلافاً في رحلة الشتاء الى اليمن وفي رحلة الصيف الى الشام التي رد وليس لكم شيء من ذلك من الرحلتين والفا قوله منهم الذي من الخوف والجوع وانتم خائفون جائعون والبه الاشارة بقوله لكم اوحشوا خوفاً وجوعاً وقد جاعت بنو اسد وخافوا والالاف مصدر الف يولف والايلاف مصدر الف يولف والالف مصدر الف يالف والفواول وذلك اي الالف وحسن الدلالة لان اعلى فصل مجم كان للانكار قوله واما جملة انا معكم وانا نحن مستهزؤن جعلها جملة اسمية واحدة لان الثانية موكدة للاولى مقررة لها فالعطف على احدهما كالعطف على الاخرى ولما كانت الثانية اقرب مع اشتمالها على ذكر الاستهزاء قال لكن لو عطف على انا نحن مستهزؤن لشاركه في حكمه اعني كونه من قولهم وبهذا مقتضية اخرى لست في عطفه على انا معكم وهي ان تشاركه ايضا في كونه موكدا لانا معكم قوله لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدم الظاهر انه جعل اذا منها الحمد الظرفية فيكون تقديمها لافادة الاختصاص بلا شبهة ويحتمل ان يريد انها شرطية فتدخل لتضمنها معنى الشرط والافادة الاختصاص ايضا الا ان افادة منهما واما اسناد الاختصاص الى القصد بالشرط متقدما كان او متأخرا فلم يلتفت اليه واعترض عليه بجواز العطف على قالوا مأخوذا مع قيده سواء سمي جملة عليه مقيدة بالظرف متقدم او جملة شرطية فان القيد لما جعل جزءا من المعطوف عليه شاركه المعطوف في ذلك القيد كما في قوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فان الظرف مخصوص بالمعطوف عليه لان لا معنى لقولك اذا جاء اجلهم لا يستقدمون فيكون في قطع الله يستهزئ للاحتياط لا للوجوب قوله وما سولت الى زينت معنى اسمه وتستدرجا حال من فاعل خلاهم ومتصل جر قوله فان استهزاء الله به قوله بحال حال ظرف للنفي اي استمرار انتفاء الانقطاع بحال كل حال وقوله فانهم مفسدون تعليل لما يستفاد من معنى الكلام وهو ان اختصاصه بذلك الظرف المتقدم ليس بمراد بينها وبين ما كسبتني به نظره قوله قطع الا انهم ليشمل ما تقدم اي لم يعطف الا انهم هم السفهاء على قالوا لئلا يختص كونهم سفهاء بالظرف المتقدم اعني لما قيل لهم آمنوا والا على انوءمن لئلا يشاركه في كونه من قولهم فان قلت انوءمن استفهام فكيف عطف على الجملة قلت قد مر جواز ذلك لطائفة فعلا محكيين في حيز القول والاعتراض بجواز العطف على قالوا مأخوذا مع قيده متوجه على ما مر الا تبيين ايضا وكذا يجب عنه في الكل بان قالوا به الايات الثلث مأخوذا مع ظرفه المقدم عليه معطوف بالواو على يكذبون في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وداخل فيما هو سبب للعذاب الاليم فلا يصح ان يعطف الله يستهزئ ولا الا انهم هم المفسدون

والا انهم هم السفهاء على ذلك المقيد اذ لا مدخل لشيء منها في سببية العذاب وقد يجاب بجواز ان يكون ولما قيل لهم لا تفسدوا معطوفا على بما كانوا ان كان مرجوحا فيه لا يلزم من العطف على ذلك المقيد ما ذكرتم من المحذور فالاولى المصير الى الاستيناف على ما مر ايضا جاء بها فان قلت لماذا خالف في ابدال الآي ترتيبها في نظم القرآن قلت لان عطف جملة الله يستهزئ على سابقها المشتملة على ذكر الاستهزاء اظهر في بادي الرأي من العطف في الآيتين الاخريين والبحث عن ترك العطف الاظهر اتم قوله في الذي قبلها اي في الكلام الذي قبل الله يستهزئ قوله لم يكن من البلاغة ان يثني الكلام عن الجواب فلزم المصير الى الاستيناف يعني لما اقتضى تحريك الكلام السابق محل السؤال وتنزل منزلة الواقع لزم المصير الى الاستيناف لا انه يلزم تعيين الاستيناف على الاطلاق قوله على ما القاه الى علاوة حكم من العلاة بها نما قوله ومن امثلة الاستيناف قوله عن جماعات العذال اشار به الى ان العواذل جمع عاذلة صفة لجماعة لا الامرأة بشهادة قوله صدقوا والغمرة الشدة والانجلاء الانكشاف وكلمة عن بمعناه وحكم لها وصار جزاء بها وضمير كان المعطوف على انما طار الى ابراء الشكايه قوله فبني الى الشاعر الكلام عليه اي على هذا السؤال قوله على ما عليه اي تاركا للعطف على الوجه الذي بني عليه ايراد الجواب عقب السؤال فانه يكون بلا عطف انما المكان الاختلاف طلبا او خبرا او لانه مرتبط ارتباطا اولان جعلهما يكونا كلاما شخصيا فلا يجال للعاطف بينهما وحنينت بضم الواو رواية الكتاب وتجوز فتحها وهو في الاصل ضرب من الجلد والجنوب جمع جنب بمعنى اي وحنت اسم موضع وهو في الاصل الارض المطمئنة بينها تحل عزيت الى خطة عبار ظلها والاجحاح الارادة وازال الكلال والتناخ موضع الاناخة والقادسية موضع قريب من الكوفة اي جنب بنا السير وذلت اي الناقة من شدة السير وبعد المنزل قوله فصل اي ارادة الفصل فلم يعطف قوله عن الشاعر العاذلات اشارة الى ان العواذل هنا جمع عاذل صفة للامرأة بدلالة قوله رأى وقلن قوله نبكي اي اكثر البكاء والعدان بالكسر موضع وبرام بفتح الباء وقيل بكسرها موضع دفنت فيه تلك القتلى والحرق بكسر الراء لقب عمرو بن هند فانه حرق مائة من الاعداء بالنار فضرب المثل بها والكرم المتلف من دخله كان اصنام يعطف كانوا على حالات للاستيناف قوله او كيف ابكيهم فان قلت الجواب المذكور لا يطابق هذا السؤال قلت بل يطابقه لان المعنى كيف ابكيهم اعاتبا لحالهم ام جاهلا وما وجه للبكاء مع الجهل فاذا وجب ان تصفهم بها وقيل المعنى كيف اندبهم واصفهم في بكائي صفهم بما يكون الشعر فالقاها قوله كانوا على الاعداء انا ولا يخفى عليك ان الجملة التي قطع عنها كانوا اعني حالات انما منهم على التي يشاء عنها السؤال اعني قوله نبكي قوله عليا اي اندرس وعفاه درسه يتعدى ولا يتعدى وطلب السحاب المصوت والكمرة الظلوم والوبل القطر المطاب لمنزل السطل وهو منتج المطر قوله ماذا عفاه جملة اسمية فالظاهر ان يجاب بمثلها فيقال كل حنان عفاه ومن حدايهم عفاه على طريقة ما عرفت في ماذا صنعت فكأنه لم ينظر الى خصوصية عبارة السؤال بل قصد الى ما يفهم فيها من معنى الجملة الفعلية على قياس ما حققته في من قام ولا يتأتى ذلك في ماذا صنعت لان جملة اسمية فاعل قوله من حدايهم قبل معناه عفاه

عليه اللام ... والتنبيه وعلامة ...

عفا من حدا الابل وساقها بهم اي السبهم والبهم من الماء حين والسائلين نقال غرضت اي ضجرت ومللت
والغرض لم يجرب الامور لا دخل الجارة تقوية لعمل اسم الفاعل وتعد ظرف ما غرضاه عليه توسعا طوى عنه كشحا اي
اعرض عنه وجانبه قوله ما للمتقين اي معين بين الايمان بالغيب الى اخره عبارة على ان تقول ما للمتقين الموصوفين
بهذه الصفات المذكورة او اي معين منها اشعارا بغايته تكرار الموصول في الايمانين وتركه فيما عداهما وبين ان الايمان
بالغيب اصل تفرع منه اقامة الصلوة والانفاق والايمان بالكتب المنزلة اصل يترتب عليه الايقان بالآخرة فكرر
الموصول في الاصلين وعطف احدهما على الآخر بالواو اي معه عطف الصفة على الصفة المجرورة او المنصوبة على الاختصار
ووصل كل اصل بما هو متضمن فرعه لان كل فرع يبتنى على اصل ويدل على علية فهو بمنزلته قوله اختصوا حال من المتقين وكنه
الشيء غايته ووقت الامر كنهه ايضا ولا يبنى منه فعل وقولهم لا يكتنهه كنهه اي لا يبلغ نهايته كلام مولد ولا يقادر قدره
اي لا يغالب قدره فضلا ان يغلب ونقول في حقهم حال من ضمير اختصوا فان قلت لم قدر السؤال هكذا ما للمتقين
اختصوا او ما بالهم اختصوا كان معناه اي اسباب تأخذت في شأنهم حتى استحقوا تلك الدراية واختصوا بها
فكان سؤالا عن السبب فلا يطابقه الجواب لانه لا دلالة على السبب قلت الكلام السابق مشتمل على تفصيل السبب
الا ان السامع لم يتنبه له فنبه عليه اجمالا باسم الاشارة الدالة على ذوات المتصفين باعتبار تميزهم بتلك الصفات
حتى صاروا كالمحسوس المشاهد والى هذا اشار بقوله واجيب بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع
ان يفوزوا اي ظاهر من حالهم استحقاقهم لاختصاصهم بالهدى والفلاح لمكان اتصافهم بتلك الصفات التي
اختصوا بها فلا مجال للاستبعاد والسؤال فان قلت انما يصح هذا الكلام لكن اسم المتقين مجاز الحب الكامل قلت
لا يخفى ان الذي يول حالهم الى تلك الصفات كان مآلهم الى ذلك الاختصاص بالاستحقاق فان قلت
حصر الفلاح مستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل واما حصر الهدى فكيف يفهم من قوله اولئك على هدى
قلت من حيث انه جواب عن السؤال عن سبب اختصاصهم بالهدى المستفاد من هدى للمتقين وتنبيه الى ذلك
السبب اجمالا فيكون من ترتب الحكم على الوصف المناسب المحقق فيكون مختصا ايضا قوله ولك ان تقدر هذا
وجه ثان في الآية وهو المختار كما سيأتي قوله منطويا على بيان الموجب اي انطوا ظاهر مفصلا والا فالاستئناف
على الوجه الاول منطو عليه ايضا لكون مطابقا للسؤال عن السبب لكنه انطوا خفي اجمالي كما بيناه قوله ولك ان
تخرج الآية على الخ بصدده يعني الاستئناف وانما جعل المنصوب على الاختصاص من التوابع لانه بحسب المعنى
وصف وتابع وكذا الفاصل مرفوعا على الاختصاص فكانه لم يتعرض له لقلته ولكونه اقرب الى معنى الوصف قوله
قوله مرادا به اي بالموصوف الثاني فاسم جزء التعريض بدون ان فائدة اجراء الموصول الثاني على كونه صفة المتقين
كالموصول الاول من التعريض بامن الكتاب الذين لم يؤمنوا بنبوة محمد عم وهم ظانون انهم على الهدى وطامعون

انهم مفلحون عند الله اي ظنهم ذلك فاسد وطمعهم خائب وليسوا من الهدى والفلاح في شيء بل هما
مختصان بمن آمن بالكتب المنزلة جميعا لا التورية وحدها وايقنوا بالآخرة على وجهها لا كما يزعم اهل الكتاب من
انه لا يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وان النار لن تمسهم الا اياما معدودات وان التلذذ في الجنة ليس
الا بالنسيم والارواح العبقة دون المطاعم والمشارب والمناكح قوله جاعلا حال من فاعل تجعل الموصول
الثاني اي جاعلا جملة والذين يؤمنون بما انزل اليك الخ من مستتبعات هدى للمتقين على معنى ان هذه
الجملة معطوفة بالواو على جملة هدى للمتقين فان قلت كيف يصح هذا العطف مع ان الجملة الاولى بيان حال
الكتاب والثانية ليست كذلك قلت من حيث ان المراد بالثانية التعريض المذكور فكانه قيل هو هدى للمتقين
وليس هدى لليهود فالثانية في حكم صفة الكتاب وقيل الواو للحال وليس بظاهر ولذا جعلت هذه الجملة
برأسها اي تمامها من مستتبعات صفات الكتاب امتنع عطف الذين كفروا على ما قبله في هذا الوجه
ايضا كما في الوجهين السابقين على ما سيأتي قوله والفصل من هذه الوجوه لاستئناف الذين يؤمنون بالغيب
لجهات اما بالنظر الى الوجه الاول فلان الاستئناف بعد اجراء تلك الصفات الظاهرة في ايجاب الاختصاص
ليس فيه مزيد لطف بل هناك نوع غفول عن السبب المبين كما مر وايضا استئناف الذين يؤمنون بالغيب
ينطوي على بيان الموجب وتلخيصه مفصلا دون استئناف اولئك كما عرفته وايضا الافصل بهما بين منشاء
السؤال من الجواب بذكر صفات المسؤول عنهم بخلافه هناك واما بالنظر الى الوجه الثالث فلان الاستئناف
تكثير الفائدة بتقليل اللفظ وايضا الموصولان هناك ينتظمان في سلك واحد من الاعراب وتعلقان
في الوجه الثالث وايضا تصحيح عطف الموصول الثاني على ما قبله في الوجه الثالث وايضا تصحيح عطف الموصول
الثاني على ما قبله في الوجه الثالث يحتاج الى تكلف كما حققته آنفا ولا تكلف فيه على تقدير الاستئناف
واما بالنظر اليهما معا فلانه لا بد من تأويل الهدى بزيادة الهدى والثبات عليه او تأويل المتقين بالفائزين
الصائرين الى التقوى وعلى التقديرين تحسن استئناف الذين يؤمنون بالغيب واما استئناف اولئك
والابتداء بالذين يؤمنون بما انزل اليك فيحوجان على تقدير الصيرورة الى تكلف في وصف القائلين
بتلك الصفات الجزاة على المتقين قوله فصل تنزل على كل اي كان لم يقع جوابا اعترض عليه بان الجملة الاولى
طلبية فترك العطف للاختلاف طلبا وخبرا لا للاستئناف واجيب بانه لا منافاة في اجتماع اسباب
الفصل وكانه يعود نقظ الى ان هذا السبب اعني الاستئناف في غاية الظهور فاسند الحكم اليه مع قطع النظر
عن صلاحية الكلام السابق للعطف عليه وعدمها لان من المعلوم ان القصد الى كونه جوابا لذلك السؤال
والا فاكل الكذاب والاثيم كثير الاثم والكثيف يطلق على الواحد والجماعة وهو في الاصل مصدر ضافه

وكانوا اثني عشر ملكا وانما جعلهم ضيفا لانهم كانوا في صور الضيف او لانهم كانوا ضيفا في حسبان ابراهيم
ومعنى المكرمين انهم مكرمون عند الله قال الله بل عباد مكرمون او عند ابراهيم حيث خدمهم بنفسه واخدمهم
امراته وكذا دخلوا متعلق بالمكرمين ان حمل على المعنى الثاني والا فبما في ضيف من معنى الفعل او باضمار اذكر وجاز
ان ينتصب بحديث وان لم يعمل بالمعنى المصدري وآرائه بقوله منكرون انهم ليسوا من معارفه او من جنس الناس
الذين عهدهم او كان سوالا لهم عنهم اي انهم قوم منكرون فعرفوني من انتم فراغ اي ذهب في خفية من ضيوفه
كما هو ادب المضيف والهمزة في الا تأكلون انكار لترك الاكل او حث عليه فاوجس اي اضمر وانما خافهم لظنه انهم
انهم يريدون به سوءا حيث لم يتحرموا بطعامه وعن ابن عباس رضي الله عنه وقع في نفسه انهم ملائكة ارسلوا للعذاب
قوله في القران كثير تقدم في القران على عامله لمجرد الاهتمام دون الحصر لان سلوك هذا الاسلوب كثير في غيره
ايضا قوله ومن امثلة البدل المثال الاول يجري مجرى بدل الاشتمال لان عدم الاقامة مغاير للارتحال وغير داخل فيه مع
ما بينهما من الملابسة والمثال الثاني والرابع يجريان مجرى بدل الكل والثالث يجري مجرى بدل البعض لدخول الثاني في
الاول قوله كمال اظهار الكراهة لاقامته وذلك لان الرجل لا يكره اقامة من يصاحبه لمخالفة سره علنه فهو غير
الى كراهة مرة خفية وتارة وبجاراسل فيما لا يعنيه فيفهم منه ذلك فاذا قال له ارحل فقد كمل اظهار الكراهة لانه يدل على ارادة
الارتحال المستلزم لكراهة الاقامة فان اريد بالتضمن المعنى اللغوي الشامل للالتزام فلا اشكال وان اريد الاصطلاحي
فهو مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وعلى ان مدلول النهي هو الكراهة كما ان
مدلول الامر هو الارادة فيكون كراهة الاقامة جزء المدلول ارحل وعلى هذا المذهب يكون دلالة لا تقيمن على كراهة
الاقامة مطابقة اصطلاحا ايضا وآخرا لو قيل ان النهي يستلزم الكراهة فتحمل المطابقة على ما فيه زيادة ظهور بالقياس
الى دلالة ارحل قوله ونظيره ما قال الاولون ان اريد به ما نقل عنهم من قولهم ابن امنتا ولا الاله كما هو الظاهر كان مثالا
لبدل الكل على ما مر وان اريد به ما هو اعم منه كان من قبيل بدل البعض كالمثال الثالث خلافه جوز للحمل على الاشتمال
ولم يتعرض للاستشهاد في المثال الرابع لان احتماله اياه بعيد جدا ولا يكون الكلام الثاني اوفى بتأدية المراد في المثالين
الاخيرين لظهوره واما المثال الثالث فهو مما ليس فيه الكلام السابق وافيا بتمام المراد فابدل منه ما يفي به قوله لم يعطف
يخادعون على ما قبله لكونه موضحا له ومبينا وذلك ان قولهم آمنا بالله وباليوم الآخر كلام كاذب يوهم السامع
انهم آمنوا فيحتمل ان يكون على وجه الخداع لاغراضهم لهم في ذلك وان لا يكون فازيل هذا الخفاء بيخادعون وتبين
انهم قالوا ذلك خداعا وجوز في الكشاف ان يكون مستانفا كانه قيل ولم يدعون الايمان كاذبين
وما نفعهم في ذلك فقيل يخادعون والحمل على البيان اولى لانه ايضاح لما سبق وتصريح بان قولهم هذا مجرد
خداع وايضا الخداع ليس مطلوبا لذاته فلا يكون الجواب عن ذلك السؤال شافيا واما قال في حكم المخادعين

لان مخادعة الله والمؤمنين مما لا يصح لان علام الغيوب لا يخدع والحكيم الذي لا يفعل القبيح لا يخدع والمؤمنين
وان جاز ان يُخدَعوا لم يخدعوا وانما قيل يخادعون لان صورة صنعهم مع الله والمؤمنين حيث يتظاهرون بالايمان
وهم كافرون صورة صنع الخادعين وكذا صورة صنع الله والمؤمنين معهم حيث اجروا عليهم احكام المسلمين
مع كونهم عنده تعالى في غاية من الكفر واهل الدرك الاسفل من النار صورة الخدع ايضا وقد يقال يخادعون بمعنى
يخدعون الا انه اخرج على صيغة المفاعلة مبالغة لان الفعل اذا غولب فيه فاعله جاء ابلغ واحكم لزيادة قوة الداعي
اليه عند المغالبة ويؤيده قراءة ابي حيوة يخدعون الله والذين آمنوا وعلى هذا فالمنافقون في حكم المخادعين حقيقة
او خادعون حقيقة ان اريد بخدع الله خدع رسول الله ان اطيع عنه باوامره ونواهيه قوله فوسوس اليه الشيطان
الوسوسة القول الخفي لقصد الاضلال يقال وسوس اليه اي القى الوسوسة اليه ووسوس له اي فعل الوسوسة
لاجله واضاف الشجرة الى الخلد على معنى ان الاكل منها سبب بزعمه لخلود الاكل وان لا يموت ابدا وملك لا يبلى
اي لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب ظاهر كلامه هذا
مبني على ما هو المختار في الكشاف من ان ذلك جملة على حدة ولا ريب فيه جملة اخرى وهدى للمتقين جملة بالثة
بحذوف المبتدا وانما جاءت هكذا متناسقة بلا حرف نسق لكونها متاخية آخذا بعضها بعنق بعض قوله جيء
كان وزانه اي قياسه ونسبته والوزان في الاصل مصدر وازن موازنة وقد يطلق على ما يوزن به جعل لا ريب فيه
بالقياس الى ذلك الكتاب تارة بمنزلة التاكيد المعنوي واخرى بمنزلة الحال المؤكدة وبين الاول بقوله بولك
على ذلك اي على كونه بمنزلة نفسه في جاءني الخليفة نفسه ثم حكم بان يقرر كونه حالا مؤكدة ظاهر كما يستطلع عليه
والضمير في انه للشان وكلمة حين مستعملة استعمال لما وجوابها كان عند السامع اي كان الكلام المشتمل على
وصف الكتاب بتلك المبالغة مظنة انه مما يرمى على سبيل المجازفة والمساهلة فيبطل السامع في صلاحه بلوغ
سنده الى قوله يعني وصف الكتاب وصحتها في للكمال وتلك المبالغة مصدر بولغ وحيث جعل قيد لسماع
وكذا قوله بشهادته بعد تقييده بالقيد الاول والاصول هي القواعد التي سبقت من ان اسم الاشارة
للبعيد اذا استعمل في القريب افاد تجب المقام بعد الدرجة وعلو المرتبة ومن ان المسند اذا عرف بلام تعريف
الجنس افاد الانحصار في المسند اليه ومن ان الحصر اذا لم يكن حقيقيا كان مبالغة في كماله ونقصان ما عداه
حتى الحق بالعدم فصار الجنس منحصرا فيه فلذلك قيل المعنى ان هذا الكتاب البالغ في كماله اعلى درجات
الكتب هو الذي يستحق ان يسمى كتابا دون غيره والجزاف بالكسر مصدر جازف اي اخذ الشيء بغير تقدير
وسوف بكسر الفاء في الفعل فاتبعه مسندا الى لا ريب فيه اي جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب نفيا لان
يكون مظنة ان يظن السامع قبل التامل في ذلك شك جزاف فيه وقد اصيب به اي بذلك الاتباع المحز

وانتباع نفي الخلف مصدر فاتبعه والحاصل ان لا ريب فيه لدفع توهم المجاز في الكلام كما ان نفسه لدفع توهم
التجوز او السهو في الحكم ثم الظاهر مما ذكره ان الضمير المجرور في لا ريب فيه راجع الى الكلام السابق اعني ذلك
الكتاب كما قيل لا ريب فيه ولا مجاز في هذا الكلام بل هو صادق في غاية التحقيق والاتقان وجاز ان يكون الى
ما اشير اليه بذلك كما يتبادر من نظم الآية ويكون مع ذلك دافعا للمجاز فيه لان من الريب في الشيء
شهادة وتسجيل بكماله لانه لا كمال اكمل من الحق والنقص كالنقص في النقص بالباطل والشبهة وانما كان تقرير
كونه حالا موكدة ظاهرا لانه يوكد معنى الكمال المستفاد من الخبر الذي هو الكتاب كما ان بينا يوكد معنى الخبر الذي
هو الحق قوله وكذلك فصل عطف على قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب واللام في قوله الذي قبله
متعلقة بمعنى بالتقرير والضمير المجرور للهدى للمتقين وفي قوله لان قوله ذلك الكتاب لا ريب فيه مسوق لوصف
التنزيل بكمال كونه هاديا اشارة الى ذلك الكتاب مبنيا على لا ريب فيه مقيدا به صار موكدا بهدى للمتقين بناء
على ان دفع توهم المجاز من الكلام تتمة له فلا يتجه ان الاولى على ما ذكره ان يعطف هدى للمتقين على لا ريب فيه
لاشتراكهما في انهما تاكيدان لذلك الكتاب والمذكور في الكشاف ان هدى للمتقين تاكيد للا ريب فيه
كما ان لا ريب فيه تاكيد لذلك الكتاب قوله ان معناه بكسر الهمزة جملة حالية او معطوفة على جملة التقرير وهو هدى
فيكون ايضا خبرا عن المبتدأ الذي هو قوله هدى للمتقين وكون نفس الكتاب هداية تحقيقه مستفاد من حمل
المصدر عليه وكون تلك الهداية بالغة درجة لا يكتنه كنهها مستفاد من تنكير هدى قوله واما بيان اي واما
بيان ان ما قبل هدى للمتقين مسوق لما ذكر اي لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا فما قرره من النظم الشاهد
لان التنزيل قوله لاحرازه اما بدل اشتمال باعادة الجار او اللام في موضع الباء اي الشاهد للتنزيل باحرازه الرسل
قصب السبق في شان التنزيل اعني ما هو المقصود منه وانزل لاجله بين بهواي ذلك النظم الشاهد بتلك
الشهادة وقوله ثم من تعقيبه عطف على من النظم وانما ورد لفظ ثم تنبيها على التراخي فان تقرير الشاهد وتزكيته
متراخية الرتبة عن اصل الشهادة وانما وصف النواء بالبليغ لكون الترتيب منقيا بلا شك فيه قوله وانك
ربع انك بعد ما عرفت ان ذلك الشاهد المصدق يشهد باحراز التنزيل قصب السبق فيما هو شانه
والمقصود منه لتعلم ان شان الكتب السماوية وما هو المقصود الاصلي منها هو الهداية لا غير وبحسب الهداية
تتفاوت شان الكتب في درجات الكمال لان كمال الشيء انما هو بحصول ما قصد به فاذا دل ذلك النظام
على علو شانه ورفعة مرتبته بحيث الخص جنس الكتب فيه كماله فقد دل على كمال كونه هاديا فصار هدى للمتقين
كالتاكيد اللفظي لما قبله حيث اتحد معناهما الال بخلاف لا ريب فيه فانه كان كالتوكيد المعنوي لما قبله كما مر قوله وكذا
قوله ان الذين كفروا عطف على قوله ومن امثلة التقرير والتاكيد قوله ذلك الكتاب لا ريب فيه وكذلك فصل الكلام

للمتقين
لا ليس الكلام في فصل ان الذين كفروا عما قبله فانه لكمال الانقطاع كما سياتي بل في فصل لا يؤمنون
وختم الله فانه لكمال الاتصال وذلك لان لا يؤمنون مقرر لما افاده قوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم من
ترك اجابتهم للايمان فان المقصود بالتسوية ترك الاجابة فلا يؤمنون بمنزلة التاكيد لما قبله وكذلك ختم الله
مقرر ايضا لما افاده تسوية الانذار وعدمه من انه ليس لهم قلب يخلص اليه حق اي يصل اليه فالتصادق لا سمع
يدركون به حجة ولا بصر يثبتون به عبرة ولما كان اسبغ اسلامه تلك المشاعر لازما للتسوية المذكورة خارجا
عنها كان ختم الله بمنزلة التاكيد المعنوي لما قال قلت هلا جعل ختم الله تاكيد القوله لا يؤمنون قلت لعدم
دلالة لا يؤمنون على مضمون ختم الله تعالى فاذا كانا تاكيدين لعدم التفاوت بين الانذار وعدمه كان الاولى
عطف احد التاكيدين على الآخر لانا نقول التاكيد الاول من تتمة المؤكد والثاني على قياس ما تقدم وقد يقال ختم الله
استئناف وليس ببعيد واما قوله ولهم عذاب عظيم فالظاهر انه عطف على جملة ان الذين او على خبر ان
لا على احد التاكيدين لان ثبوت العذاب العظيم لا يتبادر منه تقرير التسوية كما في التاكيدين السابقين قوله كما
ترى اي كالتقرير الذي ترى قوله وكذلك قوله انا معكم اي هو ايضا من امثلة التقرير والتاكيد قوله لما كان المراد
الى بيان لكون الآية من هذا القبيل وقوله انا معكم قلوبا بفتح الهمزة لان المراد هو المعنى وجوز الكسر على الحكاية
بحسب المعنى وكذا الحال في همزة انا نوهم وتحقيق معناه لقوله انا معكم قلوبا قوله وفي قوله انما نحن مستهزئون مقررا
وجه التقرير ان ايهام الايمان يتضمن نفيه والاستهزاء بالاسلام يتضمنه ايضا فكان الثاني مقررا للاول وقد يقال معنى الاول
الثبات على اليهودية ومعنى الثاني رفع الاسلام لان المستهزئ بالشيء المستخف به دافع له قطعا ودفع نقيض
الشيء تاكيد لثباته ومنطوق ما هذا بشرا يؤكده مفهوم ان هذا الا ملك كريم اعني نفي البشرية ومفهوم الاول
اعني اثبات الملكية يؤكده منطوق الثاني وانما قال في حال التعظيم لان نفي الآدمية في مقام التحقير يفهم منه عرفا
اثبات الشيطانية او السبعية او البهيمية قوله كان في اذنيه وقرا اي ثقلا مانعا من السماع مقرر لقوله
كان لم يسمعها وهو جملة وقعت حالا من ضمير ولى مستكبرا قوله ومن امثلة الانقطاع للاختلاف خبرا وطلبا
قدمه لانه اقوى قسمي كمال الانقطاع والمراد ان لا يكون هناك ما يزيل ذلك الاختلاف كما مر والمثال هو الذكر
تقدم الرفقة لطلب الماء والكلاء من رائد يرود لهم فجاء وذهب يقال ارسيت السفينة القيت مرساتها
فقف والمراد المعالجة والتهيؤ للحرب وقوله فكل تعليل للامر بالارساء للمزاولة والحتف الهلاك يجري
بقدر اي بقدر من الله وقيل في ديوان الاخطل وقال سيدهم والضمير للسفينة وذلك انهم لما رأوا ما فيها
من الاموال طمعوا في اخذها فامر سيد القوم الملاحين ان يرسوا ليأخذوها فان قلت ارسوا جملة لها محل من
الاعراب والكلام في جمل لا محل لها منه قلت النظر فيها الى المحكي اعني كلام الرائد دون الحكاية ولا اعراب لها في
المحكي

في الحكم وقد يقال الكلام عام متناول لما لا محل لها فان الاختلاف خبرا وطلبا يوجب الفصل بين الجمل مطلقا
وليس بشيء فان الجمل التي لها محل من الاعراب كما صرح به بعضهم في حكم المفردات فيكفي فيها كون العطف
بالواو منها مقبولا بالجهة الجامعة من غير التفات الى ذلك الاختلاف فعرضت الآية الى قوله وقالوا
حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذا العطف في الحكاية دون المحكي والسر في ذلك ان الجمل التي لها محل من
الاعراب واقعة موقع المفردات وكيفيات النسب التي بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات
الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والطلبية خصوصا في الجمل المحكية بعد القول بل الجمل في حكم المفردات
التي وقعت موقعها للظهور فايدة العطف فيها بالواو بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بذواتها
فيعتبر صفاتها العارضة لها وليس يظهر فايدة العطف فيها بالواو الا بتأمل كامل وتقتضي ان يكون فيها
مزيد مناسبة كما لا يخفى وقد نقل العلامة في سورة نوح بصحة قولك قال زيد نودي للصلوة وصلِّ
في المسجد كما ذكرناه سابقا قوله ملكته حبلي تمليك الحبل عبارة عن الالتفات والدخول تحت التصرف التام
والقاؤه على غاربه اي كاهله عبارة عن التخلية وعدم الالتفات اليه لقلة الرغبة في المواصلة والتصرف فيه
وقال اني في الهوى كاذب اي قال انك في دعوى محبتي كاذب الا ان الشاعر حكى معنى كلام حبيبه
بعبارة نفسه وقوله بالرفع فيهما اي في يأكلك وترفع وذلك لان الجزم فيهما يخرجها عن صلاحية العطف
ويجعلها جزاء لشرط محذوف اي ان تدن يأكلك على مذهب الكسائي وان تصلح لك فيرفع اليك
الاجرة فان قلت لماذا اسند الفصل في ترأوا لها ويأكلك وترفع الى الاختلاف دون الكمال
مع كونه محتملا قلت لان الاختلاف ظاهر المحقق فالاسناد اليه اولى فان قيل عطف انتم
على الخبر الذي يليه مما لا يجوز والاشتراكه في كونه مقولا للمحبوب اجيب بان المراد ترك عطفه
على قال وقد يقال اسند تركه الى الاختلاف لانه اظهر السببين وربما يجعل ... فاستقدير
قلت انتم الذين جوابا لماذا قلت قوله ومن امثلته اي ومن امثلة الانقطاع لغير الاختلاف
ويعني به القسم الثاني من كمال الانقطاع وهو انتفاء الجامع بعد اتفاق الجملتين في الخبرية
قوله ويقع في خاطرك بغتة اي في اثناء الحديث الذي تكون فيه قوله مثال باول كنت في حديث
اي مثال الاول على القصة قوله وان خاتمي هذا عطف على مقدر اي خاتمك على ما وصفت وان
خاتمي وترك العطف في قوله ان خاتمي ضيق لا يخلو عن نكتة قوله لبنو مقامك عن الجمع بين ذكر
الخاتم وذكر الخف فيه تنبيه على ان هذا الجامع قد يعتبر في بعض المقامات كان تكون مثلا في
تعداد الامور التي تتعلق بك وبيان احوالها فيقال كم ثوبي واسع وخاتمي ضيق وخفي كذلك

تحصيل لكن مقام اشتغال اهل المجلس بذكر الخواتم ينبو عن ذكر خفك مع خاتمك وكذا في قوله
قبيل هذا او منها جامع غير ملتفت اليه اشعار بما ذكرناه ايضا فان ما لا يصلح ان يكون جامعا في شيء
من المقامات لا يسمى جامعا وقد سبق منا كلام في تحقيق هذا المطلب فليكن منك على بال ولا
تلتفت الى ما يتوهم من ان قول المص ههنا صريح في ان الاتحاد في المسند لا يصلح جامعا بين
الجملتين اصلا بل لا بد من الجامع بين المسند اليهما ايضا قوله او يكون في حدث عطف على تكون
في حدث وقسيم له كما يشعر به قوله بغتة وقد تم والاقسام ثلثة الاول ان لا يكون بين الحديثين
تعلق اصلا الثاني ان يكون بينهما جامع غير ملتفت في ذلك المقام وقد عرفتهما الثالث ان يكون
بينهما تعلق ما لكنه لا يصلح جامعا اصلا كما يدل عليه قوله بعيد التعلق فيه وانما فصلها عنها لانه مقدمه لبيان
الفصل في قوله ان الذين كفروا قوله وكون ما عقيبه الظاهر وكونه الا انه وضع المظهر موضع المضمر
لا تعلق بين هذين الحديثين جامع هو ذكر العلوم والاساس في سياق كل منهما وكذا في الآية اي اصل
انه هداية للمتقين وغير نافع للذين كفروا الا انا نقول ان المقصود بيان حال الكفار مطلقا لا بيان حالهم
بالقياس الى كتاب سيبويه وكونه اساسا احكاما ولهذا اطلق الجملة قال وسواء ما انذرهم ولم
يكتف به واتحاد ذكر العلوم ومطلق الاساس فهو ذلك التعلق البعيد وكذا الحال في الآية المقصود ان
لا نفع في الانذار سواء بالقرآن او غيره قوله كلا فمتعلق بأخرج اي اخرج من زمرة العقلاء جلتنا بكلا
حال اي صل له اتركه وفي قوله هو ناشئا اشارة الى ان ذكر هذه الجمل معا بلا عاطف ليس بمستحسن
ايضا لكن الخطب في امثاله هين اذ هنالك جمعية في الذكر ولا اثر للاجتماع في نفس الامر بالواو وههنا مجرد
الجمع في الذكر قوله لا هو عام لكله والذي لا رد لما زعمته الحبيبة من انه ليس بهواه كما حكاه في البيت السابق
وزعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم والخطاب في هواك للنفس اي لما زعمت الحبيبة
ان هواك اندرس كما اندرس آثار ديارها بذلك الموضع وجواب القسم في البيت الذي بعده ما زلت عن سنن
الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم وفي قوله من مرارة النوى وكرم ابي الحسن اشارة الى انه من عطف
المفرد على المفرد وان الجامع شرط فيه ايضا كما مر وما يقال من ان كرم لما بالحسن احلاوة او ان مرارة النوى داء
كرمه دواء فمما لا يخفى سماجته قوله يعلم ما يلج هذا مثال للمتوسطة في المفردات لان كلها موصول لا استقلال بنفسه
الا ان توسط تلك المفردات باعتبار الجامع بين الجمل الواقعة صلاتها قوله ان الابرار مثال للمتوسطة الجمل
قوله وغير ذلك ايما رفع عطفا على ما يتلو واياه مجرور عطفا على قوله وانما نبه لان امثلة التوسط باعتبار الاختلاف
لانها قد تقدمت مستوفاة قوله واعلم ان الاصل بين محسنات ان يكون الجملتان متناسبتين بان

ان التوسط بين كمال الاتصال والانقطاع يصحح العطف بين الجملتين في فن البلاغة كما مر وان التناسب يعتبر بعد رعاية الجهة
زايدا على ما يقتضيه اصل البلاغة قوله وما شاكل ذلك يعني كونهما شرطيتين او ظرفيتين وكون الفعلين بحيث
يكون فعلاهما ماضيين او مضارعين وكون الجزء في الاسميتين اسما او فعلا ماضيا او مضارعا الى غير ذلك من تفاصيل
احوال الجمل قوله من غير التعرض معناه من غير ان يقصد التعرض لقيد زايد معين فيصح ما ذكره من الاشتراط فلا يرد انه
لما كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر عنه لم يصح نحو قام زيد لانه يفيد قيدا زايدا وتحقيقه ان النسبة يقصد على وجوه
ثلثة الاول ان يراد تجريدها عن الخصوصيات كما في قولك زيد منطلق لما قيل انه يدل على مجرد الاثبات بلا دلالة
على التجدد ولا استمرار ومعنى كونه للثبوت انه لا يدل على الحدوث لا انه يدل على عدمه او يدل على استمرار الانطلاق
ودوامه فانه يستفاد بمعونة المقام كما مر الثاني ان يقصد بهما خصوصية معينة فلا يجب حينئذ رعاية التناسب لما ربما
لا يتفق الجملتان في تلك الخصوصية كما اذا اريد باحديهما التجدد وبالاخرى عدمه الثالث ان يقصد النسبة على
اية خصوصية كانت فهنا يجب رعاية التناسب قوله ان تراعي بصيغة الخطاب في نسخة معتمد عليها وقد يروى بصيغة
الغيبة مبنيا للمفعول والاول انسب بقوله فتقول قوله وكذا زيد قام وعمرو قعد فصله لان الجزء في الاسميتين فعل
وما قيل من ان هاتين الجملتين تحتملان ان تكونا فعليتين ايضا فيجب ان تقدرا متناسبتين في الاسمية او الفعلية
لا مختلفتين فيهما انما يصح على مذهب الكوفية حيث جوزوا تقديم الفاعل قوله وان لا تقول عطف على ان تراعي ولو
ترك ان وعطف على فتقول لكان اظهر قوله وكذا قام زيد وعمرو قعد اي لا تقول ذلك ايضا للاختلاف في الاسمية
والفعلية وان اشتركتا في افادة التجدد والتغير فانه ان الثانية تفيد التقوى على ما سلف ولما وقعت احدى الاسميتين
في احدى الجملتين في باب الاضمار على شريطة التفسير وقعت الاخرى في الاخرى ولما نصبت نصبت رعاية للتناسب
ولا ينبغي لك ان ترفعها في احديهما وتنصبها في الاخرى لادائه الى الاختلاف في الاسمية والفعلية سواء كان الفعل
مشتغلا بالضمير مما اضمر عامله كقولك زيد لقيته وعمرو مررت به او بمتعلقه كقولك زيدا اكرمت اباه وعمرو
ضربت غلامه وقد نبه بما ذكره على ان التناسب في الاشتغال بالضمير والمتعلق يراعى في الجملتين ايضا وقوله اشباه ذلك
يريد به ما سبق في علم النحو من امثلة الاضمار على شريطة التفسير او اراد امثال ما ذكر من الامثلة مطلقا قوله والثبوت
في الاخرى اي او اريد عدم التجدد في الاخرى وفائدة لفظ بعد تقوية الثبوت المستفاد من قاعد دفعا لتوهم قصد الحدوث
وقيل دفع توهم كون الجملة حالا وعليه اي دعا على كون المراد باحديهما التجدد وبالاخرى الثبوت وان لم تكن العطف
بالواو هنا قوله سواء عليكم احدثتم الدعوة لهم ام استمر عليكم صمتكم اشعار بان الهمزة وام داخلتان بحسب المعنى
على المستويين وقد يقال المستويان هنا مضمونا الجملتين كانه قيل هذا وذاك لم ذلك طلب لتعيين ما
علم ثبوته على الابهام قوله ولهذا جرهم اي اصابهم مكروه ضرر فانه وقت الدعاء والالتجاء لكشف البلوى قوله احدثتم بالتخفيف

من الجد المقابل للعب وقد يروى بالتشديد من التجريد المناسب للاحداث وقوله استبعادا
مفعول له لما دل عليه الكلام اي قالوا ذلك استبعادا قوله وما اعظم كيد الشيطان للمقلدين فيه اشارة
الى ما هو المختار عنده من عدم جواز التقليد في الاعتقاديات والى انه يفضي الى التقليد في امور ظاهرة
البطلان كحال هؤلاء في تقليدهم آباءهم وقوله في عبادة تماثيل اشارة الى ما قبل الاية اعني قوله اذ قال
ابراهيم لابيه وقومه ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون قالوا وجدنا آباءنا لها عابدين قال لقد كنتم انتم وآباؤكم
في ضلال مبين قالوا اجئتنا بالحق ام انت من اللاعبين الاية قوله فالحري ان يلحق به الكلام في الحال قوله الجملة
بيان لوجه مناسبة الحال للفصل والوصل واللام متعلقة بخبر المبتدأ اي الحاق الكلام في الحال بالكلام فيهما ليس
بالحري بحسبها ومنع الواو فيه للعاطفة كما اشرنا اليه وسيصرح به ولفظ تارة اما ظرف او مصدر وقوله مع الواو حال
اي مقارنة لها وقوله لا معها معطوف على مقدر اي واخرى مجردة لا مع الواو وجعل لا بمعنى غير حتى يكون لا
معها حالا ايضا بمعنى غير مقارنة تكلف فيه ان ما بعد لا اعني معها لا يصلح ان يكون مضافا اليه قوله الكلام في ذلك
اي في الحال في اي موضع يجيء بدونها واراد بقوله حال بالاطلاق فانه لما اطلق لفظ الحال انصرف اليه وهو الحال
المنتقلة الكثيرة الاستعمال فاذا اريد به الحال الاخرى قيد بالمؤكدة واراد بالاصل في الكلام ما هو الراجح في الاعتبار
بحسب المناسبة وبالنهج في الاستعمال الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال ومن ثمة قيل الاصل مدلول
الدليل والنهج مختار الاستعمال وقد يقال الاصل ما تعلق بالمعنى والنهج ما تعلق باللفظ وفائدة لفظ معا ازالة
لو ما توهم ان لكل منهما نهجا واحدا كما في قولك لهما درهم ان لكل منهما ولما قيل معا تحقق وحدة النهج بلا شبهة
مع كون الاصل متعددا قوله فاصل النوع الثاني قدم بيان اصل المؤكدة بعد ما اخرها في الذكر لان المعتبر
في بيانها الثابت وفي بيان المنتقلة الانتقال قوله وصفا ثابتا اي لازما لا يتغير وذلك لان الحال المؤكدة
ما تقرر مضمون اسم واقع في الجملة السابقة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية فان المؤكدة قد تاتي بعد الفعلية
ايضا كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فان عربيا يؤكد مضمون الضمير الراجع الى القرآن الذي يفهم منه كونه عربيا و
كذلك قائما بالقسط يؤكد مضمون لفظ الله في شهد الله لانه يفهم منها القيام بالقسط ولا شك ان الوصف
انما يؤكد مضمون الاسم اذا كان من الاوصاف اللازمة ليدل عليه الاسم ضمنا فاذا صرح به اكد مضمونه وبما
قررناه تحقق ان الحال المؤكدة لا يجب كونها مقررة لمضمون جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما ولا يبعد ان حمل
كونها كذلك شرطا لوجوب حذف عاملها ولو فسر الحال المؤكدة بما يقرر مضمون الجملة السابقة مطلقا لزم
ان يكون نحو تولوا مدبرين ولا تعثوا في الارض مفسدين وتبسم ضاحكا فيمن لم يجعلها بمعنى المصادر
احوالا مؤكدة مع انها ليست صفات لازمة قوله ان يكون وصفا غير ثابت وذلك لان المقصود من

النوع الاول بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما
يعتد لفائدة اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيئات والصفات
اللازمة امر معلوم ولما كان الاصل في النوع الثاني هو الثبوت وجب ان يعبر عنه بعبارة تدل على
الثبوت واللزوم كالصفة المشبهة نحو بينا وشفيقا وشجاعا او بطلا شجاعا وما ليس بمشتق
كعربيا ونحو فانها انما تقع حالا موكدة لفائدة اقترن بها ما يدل على ثبوته كقوله بالقسط ولما كان الاصل في النوع الاول
هو اللاثبوت وجب ان يعبر عنه بما لا يدل على الثبوت واللزوم كاسم الفاعل والمفعول فانهما لا يدلان
على اللزوم معنى بهما موصوفهما بل يعبر بهما على الاطلاق عن الصفات المتبدلة وهذا لا ينافي ما تقدم من ان الاسم
سواء كان وصفا او غيره اصل ان يدل على الثبوت لان معنى ذلك انه لا يدل على الحدوث كما يدل عليه الفعل
فالثبوت هناك يقابل الحدوث والمراد به هنا اللزوم وقد تكون الحال المنتقلة اسما غير مشتق كرطبا وبسرا
لا تفهم منها منه غير لازمة قوله وعيتي ان يقال جاء زيد طويلا يريد ان هذه صفات لازمة لا فائدة في تقييد المجيء
بها والتاويل الذي اشار اليه مثل ان تكون زيد في سن النمو والانحطاط فيحدث له طول او قصر ومثل
ان تحدث له سواد او بياض بسبب من الاسباب الطارية قوله وفي عبارة الاستعمال ان يابيا عاريا بين
عن حرف النفي وذلك لان المقصود من الموكدة تقرير الصفة التي تضمنها الاسم ومن المنتقلة تقييد الفعل
بهيئة مخصوصة وما دخل عليه حرف النفي انما يدل على نفي الصفة والهيئة فان قيل الصور المنفية قد يراد بها التاكيد وكذا
قد يقيد الفعل بها قلنا المقصود من الحالين تقرير ثبوت الصفة والتقييد بثبوت الهيئة سواء كانت
حقيقة او اعتبارية فان انتفاء الصفات والهيئات مما لا ينضبط ولا ينحصل فلا بد ان يعبر عنهما بما
يدل على الثبوت فان قلت قد يفهم من نفي صفة او هيئة ثبوت اخرى كما يفهم من نفي الركوب
ثبوت المشي وبالعكس وح كان النفي منضبطا متحصلا قلت ذلك بطريق الالتزام والمختار في نهج
الاستعمال ما يدل صريحا على ثبوت الصفة او الهيئة المقصودة فلا يخالف هذا النهج في فن البلاغة و
ان جازت مخالفته بحسب النحو قوله لان بين الواو وتعليل لما ذكره من النظر الى كون اعرابهما غير
تبع تقتضي عدم دخول الواو وانما قال اصلها العطف لان واو الحال ليست بعاطفة قال في الكشاف
واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فان قلت قوله بين الحق بين يدل على ان فاعل الحال
هو الحق وليس كذلك بل هو عند الجمهور ضمير المفعول في العامل المقدر اي احقه او اثبته وعند الله
ضمير الفاعل فيما اختار تقديره في قسم النحو حيث قال احق التقديرات في زيد ابوك عطوفا احق عطوفا
وهو الحق بينا ايضا قلت لما كان ذلك الضمير عبارة عن الحق صح جعله ذا حال قوله والجمل ليس موصلة

يدخل الواو لانه متحد بالجملة كالوصف بالموصوف وقد سبق تقرير وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف
عليه في غير كلام اي قوله والحق فاي فيما ذكر من ان حق النوعين ان لا يدخلها الواو قوله الا بعد ان يكون هناك اي
في موضع انتظام الاعراب بالكلام تعلق معنوي ينتظم ذلك التعلق معاني تلك الكلمات وذلك لان البيان
الاعرابية وضعت دالة على معان معقودة تطرأ على مدلولات الكلم عند ضم بعضها الى بعض فاذا وجدت مدلول
تلك الكلمة المعربة متعلقا معنويا بمدلول غيرها من الكلم المنضمة اليها فلا يحتاج الى تكلف تعلق آخر كالواو مثلا والحال
كذلك فان لها اعرابا اصليا يدل على كونها متعلقة في ذي الحال وقيد العامل او موكدة لما دل عليه ذو الحال فحقها
ان تكون بلا واو مفردة كانت او جملة لان الجملة الواقعة حالا لها اعراب بالاصالة محلي قطعا وقوله لكن النظر اليها
اعتذار عن دخول الواو في الحال اذا كانت جملة بيان ذلك ان الجملة من حيث هي مستقلة بافادة فائدة هي النسبة
التامة بين طرفيها وان كانت غير مستقلة باعتبار ما عرض لها من وقوعها موقع المفرد وقيدا للفعل مثلا فالجملة
الحالية اذا لم تكن متحدة بالجملة السابقة عليها اي ذوالة اذا كانت حالا موكدة ولا شك انها غير منقطعة عنها بالكلية
لوجود الجهة الجامعة بينهما نزلت منزلة الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال والانقطاع فلا يبعد ان يدخلها الواو
الدالة على الاجتماع والاتصال لتقاوم استقلالها في نفسها وترتبطها بما قبلها زيادة ارتباط كما يدخل بين الجمل المتوسطة
بين غايتي الانقطاع والاتصال ثم انه جعل الادب في هذا حالا موكدة وجوز فيها عدم كونها حالا موكدة للجملة التي قبلها
ايضا ولا يخفى جريان هذين الوجهين فيه لا كشبهه فيه وانما قال لجهات جامعة بصيغة الجمع نظرا الى تعدد موارد الحال
كما في قوله كما ترى في نحو جاء زيد والجند تقاد والجنائب بين يديه فان هذه الجملة ليست متحدة بالاولى ولا منقطعة عنها لان
المجيء يناسب قود الجنائب والضمير في يديه يربطها بالسابقة وكذا الحال في قوله وسيفه على كتفه وقوله يبسط فان قلت
قلت ما ذكره يجري بعينه في الجملة الواقعة صفة فيلزم ان يجوز دخول الواو فيها قلت لا نسلم اذ ربط الصفة بالموصوف
لا شك انه اقوى فلا يلزم من الجواز هناك الجواز هنا وقد سبق تجويز بعضهم ادخال الواو لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها
الا انه لم يشتهر اشتهار كون الواو للحال وقد نص بانه بدليل ظاهر يكفي في مباحث الالفاظ والجملة اذا وقعت
حالا فالحكم في دخول الواو على قياس الاحكام الخمسة فقد يمتنع وقد يجوز اما مع التساوي واما مع رجحان احد طرفيه
فبعد تمهيد العمود شرع في تفاصيل ذلك قوله والضابط فيما يجئ بصدده اي من دخول الواو وعدمه في الجملة الواقعة
حالا منتقلة اذ قد ظهر ان الموكدة يمتنع فيها الواو وقوله لان الاسمية كما تعلم دالة على الثبوت انما يصح اذا لم يكن خبر
الاسمية جملة فعلية نحو زيد قام فانه كقام زيد يفيد التجدد كما مر فكانه بنى الكلام على ما هو الاعم الاغلب في الاسمية
فالجملة الفعلية وارده على اصل الحال بالاطلاق فاذا كانت على نهجها ايضا بان تكون مثبتة ليست في حكم المنفية
كالتي فعلها مضارع مثبت كانت متمكنة في الحالية قريبة من الحال المفردة جدا فالوجه فيها ترك الواو وجوبا على موجب الحال

من استغنائها عن دخولها وانما قلنا ليست في حكم المنفية احترازا عما كان فعلها ماضيا منفيا
فانه في حكم المنفي كما سياتي ولذلك لم نمثل ههنا الا بالمضارع وقد نبه بقوله او بعلوه قرينة الى ان دخول
الواو في المضارع المثبت كالممتنع على الحكم اذا اجري على ظاهره واما فقدر معه مبتدا او قد جعل الواو
المضارع المثبت كالممتنع لما جاز في مسموع كثيرا مثل قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون وقولهم قمت واصك
وجهه وقول الشاعر بخوث وانما نمي لها قوله وذلك ان تكون اسمية في الحال الغير المؤكدة انما
قيد بذلك لان الاسمية واردة على اصل الحال المؤكدة ضمن هذا التقييد بالاسمية ولم نقل فيما سبق
وذلك ان تكون فعلية في الحال الغير المؤكدة لان المؤكدة تقع اسمية ومفردة ولا تقع فعلية اصلا قوله
فالوجه الواو وذلك ان تكون فعلية لان جزء جامع اصل الحال يوهم انها ليست حالا فاحتيج الى رابط دال
عليه خصوصا اذا كانت الاسمية منفية خارجة عن نهج الحال ايضا وقوله ما جاء بخلاف هذا الا صور معدودة الحقت
بالنوادر يؤكد قوله فالوجه الواو يقرر ان المراد به رجحان دخولها حيث يكون تركه قريبا من المعدوم كان دخولها من
قبيل سنن الهدى والنجاة اختلافات تجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت في
تاويل مفرد نحو فوه الى في اي مشافها وبعضكم لبعض عدو اي متعادين وبعضهم اذا كان ضمير ذي الحال
في صدر الجملة كالامثلة المذكورة في الكتاب سوى الثالث منها الى غير ذلك ومعنى عوده على بدئه اي رجوعه
الى ما ابتداه على ان البدء مصدر بمعنى المفعول محصله انه رجع في الطريق الذي جاء منه وقد يتوهم ان عوده مرفوع
على انه فاعل رجع مجازا او بدل اشتمال من المستتر فاه منصوب على الحالية بمعنى عائدا او على المصدرية او على
انه مفعول به بان يحمل رجع على المتعدي والكل ضعيف واصلاح المنطق كتاب لابن السكيت في تصحيح اللغات
والاغفال كتاب لابي علي الفارسي في النحو قال المسيب بن علس نصف غواصا نصف النهار بنصب
النهار من نصفت الشيء بلغت نصفه والمراد طول مكثه تحت الماء وآخره رفيقه بالغيب لا يدري اي
لا يعلم ماذا حال الغواص وفي الصحاح برفع النهار من نصف الشيء بمعنى انتصف فالجملة الحالية خالية عن الضمير ايضا
فاحتاج الى ان قدر الواو بحذف وذا ان الماء غامره اي ساتره وحتان الليل ظلامه وسترة ما آب اي
ما رجع قوله مضوا هو من ابيات يرثي بها الشاعر بنيه ويذكر سرعة انتقالهم قبله والاكثر في وهم ولا من السير
سرا او النهار للتر ويقال راح اذا دخل في العشي وغالهم اي اهلكهم والقدر بسكون الدال وفتحها ما قدره الله
من القضاء قوله لارتعاج قبيله متعلق بخلوا والبيت لخالد بن يزيد بن معاوية والورق البيض الدراهم
المضروبة وكان تامة اي ولقد وجد فيما مضى حال كونه لا ينسب الى اب وقيل ناقصة والواو زائدة بين اسمها
وخبرها لتاكيد الثبوت كما في قوله لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها وكذا الكلام في وكنت وما ينهنهني الوعيد يقال

نهنهت الرجل اي كففته وزجرته قوله اقاده اي مكنه او لي القتيل من دم وجب على من اقاده
الامير مكنه من القود قوله ان ترك الواو ارجح متعلق بقوله فالوجه جواز الامرين معا وانما كان الترك
ارجح نظرا للاصل على النهج ما يؤيد الاصل بان موجب الحال ترك الواو قوله والفعل الماضي منفيا ومثبتا
مبتدا خبره منتظم في سلك المضارع فان قيل ذكر المنفي مستدرك لاندراجه مع المضارع المنفي فيما ورد على
على اصل الحال دون نهجها ومشاركته اياه في الحكم وهو كون الترك اولى اجيب بانه لم يمثل فيما سبق الا
بالمضارع المنفي فكانه اراد ان يجمع بين قسمي الماضي ولا يفرق بينهما ببيان حكمها قوله لوروده لا على نهج الحال
يعني مع وروده على اصلها الذي هو التجرد قوله قلنا قد وذلك لانه في حكم حرف النفي من حيث ان الفعل
الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي ولما دخل قد عليه قربه من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال قوله
حتى تصلح للحال منظور فيه لان كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم لا
بمعنى ما يبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها قد تكون ماضيا وقد تكون
حالا وقد تكون مستقبلا كما لا يخفى فما ذكره غلط نشا من اشتراك لفظ الحال والجواب ان الافعال
اذا وقعت قيودا بما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالقياس الى
ذلك المقيد لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما
ذكرناه فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا
بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاء زيد راكبا فهم منه تقدم الركوب على المجيء
فلا يقارن الحال عاملها ولذا قلت قد ركب قربه الى زمان المجيء فيفهم مقارنته اياه كما ان ابتداء الركوب
كان متقدما الا انه قارن المجيء في الدوام ولذا قلت جاءني زيد يركب دل على تقارنهما وفي نظيره كلام
القوم في هذا المقام وهو وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن
لانها لو صدرت بها تبادر منها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها وفي يجب ان ياول قوله
من زمانك بالزمان الذي اعتبره المتكلم في عامل الحال ولك ان تقول ان عاملها قد يكون
مقترنا بزمان التكلم فاشترط هناك لفظ قد للتقريب وفيما عداه طرد الباب فلا يحتاج الى
التاويل هذا واما ما يقال من انهم استبشعوا ان يقع الماضي الصرف حالا بهذا المعنى الذي نحن
بصدده للتنافي بين المضي والحال بمعنى اجزاء زمان التكلم فاحتيج الى لفظ قد المقرب الى الحال
لتنكسر سورة ذلك التنافي فمن قبيل الاستبشاع مما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم والانتظام في
سلك المضارع معناه جواز الامرين مع رجحان الترك كما سيصرح به وذلك للاشتراك في العلة

في دخول الواو على المضارع المنفي وعلى الماضي مطلقا لم له الكره . قوله فقد جبذه اليه يفتح العلا اتبعه واقعه في المنفي

قوله الا ان ترك الواو في النفي وفي الاثبات ارجح متعلق بقوله لك ان تقول وهذا المجموع بيان او تاكيد للانتظام

في سلك المضارع المنفي وكان التصريح برجحان الترك فيهما دفع التوهم عدم رجحانه في الماضي المثبت الابرى

الى اعادته حرف الجر في الاثبات قوله بحسب التقديرين يعني بتقدير الفعل لحصل فيكون الظرف جملة فعلية قطعا

وبتقدير اسم الفاعل كحاصل ففي ان لم يكن بعده اسم مظهر يصلح ان يرتفع به كقولك جاءني زيد على فرس كان

مفردا قطعا وان كان بعده ذلك احتمل ان يكون مفردا بان ينتصب اسم الفاعل على الحالية فيعمل الظرف

في الظاهر لاعتماده وان يكون هناك جملة اسمية قدم خبرها فعوله وان لا يكون شاملا للافراد ولكونه بتقدير

جملة اسمية ولا شك ان تقدير الاسمية مبنوع على تقدير اسم الفاعل فصحيح قوله وتردد لذلك بين ان يكون

واردا على اصل الحال وهو على تقدير الفعلية الاولى وغير وارد عليه وهو على تقدير الجملة الاسمية نعم يلزم حل كلام

على خلاف ظاهره في توزيع الورود وعدمه على التقديرين والمتبادر من قوله جاء الاحران انهما متساويان

كالمباح والمشهور ان ترك الواو ارجح قال الشيخ عبد القاهر لفاضل نحو على كتفه سيف جاء اكثر فيها ترك الواو

كقوله خرجت مع البازي علي سواد وقد يكون مع الواو كقوله وان اجر اسرى اليك ودونه من الارض

موماة وبيداء سملق والسر فيه علية ترك الواو امتناع دخوله على تقدير الافراد ورجحان الترك على تقدير الفعل

الماضي واما رجحان دخوله على تقدير الاسمية فقط ولو لم يكن بعد الظرف مظهر كان رجحان الترك اظهر كما في

قوله فخرج على قومه في زينته قوله ثم من عرف عقب الكلام السابق بهذا البحث لتعلقه بالجملة الحالية

المصدرة بالواو والمعنى من عرف ان السبب في تقديم الحال على النكرة دفع الالتباس بالصفة تنبه لجواز ايقاع

الجملة الواو حالا من النكرة بلا تقديم لولا الالتباس مهنا اصلا لامتناع دخول الواو على الصفة تحامل وتنبه

لمزيد جواز لما كانت تلك النكرة في سياق النفي فانها لعمومها كونها موصوفة بالمعرف في المعرفة فهذا

الاعتبار منضما الى اعتبار انتفاء الالتباس تعرف مزيد الجواز وتنبه ايضا لوجوب الواو في نحو جاءني رجل

وعلى كتفه سيف لما اريد الحال دفعا للالتباس ولوجوب تركه لما اريد الوصف لامتناع عطف الصفة

على موصوفها البتة وانما قال فتامل ليوقف به بطلان قول من لا يدعي خلافه وقد سبق منا تحقيقه قوله

واما ليس افرده بالذكر لانه ليس من قبيل الافعال الداخل عليها النفي مثل ما كان ولا يكون حتى

يكون ترك الواو ارجح ولا من قبيل الافعال المتضمنة للنفي كابي وامتنع حتى يلزم فيه قد مع كون

الترك ايضا ارجح بل هو فعل دال على نفي الحال صريحا فلا مجال فيه لقد لكنه لما قام في جزء مقام الفعل المنفي

لانه ليس في منطوقه قوة لا يتعلق زيد ثم ذكر الواو وتركه ايضا الا ان ذكره ارجح بحسب الدليل الا قدر في الاستعمار

على نفس الفعل المنفي ...

وذلك لان المجوز للواو هو النفي وعموه ليس ذاتي ورد الفعل المنفي بالاداة عارض وقد يقال ان ليس بمنزلة

حرف نفي والجملة بعده اسمية في التحقيق فلذلك كان ذكره ارجح لكنه يقتضي ان يكون الترك في صورة معدودة

ملحقة بالنوادر لانه صورة كثيرة كما دل عليه كلامه وقوله اذا جرى وصف بالحلاوة في الاستقاء بحيث

اذا اجري في كفة الرشاء لم يبق في البئر شيء من الماء بدا وقد قيل ان قوله ليس فيهما مفعول ثان

لخلى لا حال اي جعل القليب كذلك على قياس قولك تركت زيدا صريعا اي صيرته صريعا قال

واما الحالات المقتضية لطي الجمل عن الكلام ايجازا ولا طيها اطنابا اراد بالكلام الجنس وجمع الجمل

نظرا الى تعدد الموارد فان المطوي في موضع واحد لا يجب ان يكون جملا بل قد يكون جملة واحدة وقد يكون

جملتين واكثر وجمع الحالات نظرا الى اقسام الايجاز والاطناب بحسب مراتبهما وذكر الحالات

مجملة لانه احالها جميعا على علمك بما قد سبق فلا حاجة لذكرها مفصلة وخص بالذكر طي الجمل ولا

طيها لانها المعظم في وضع هذا الباب وان وجد الايجاز والاطناب بطي المفردات ولا طيها ايضا

بل قد يوجد الايجاز بلا طي اصلا ويسمى ايجاز القصر وكذا الايجاز والاطناب بالمفعول له وقيل جاء بناء

على انه فسر بما في صدر فانون الحذف بالطي واللاطي وانما لم يتعرض للمساواة لانه لا فضيلة لكلام الاوساط

فما يصدر عن البليغ مساويا لما لا يكون فيه نكتة يعتد بها كما سبق وكلمة ههنا قائمة مقام العائد

الى المبتدا اعني الحالات المقتضية كانه قال استغني بذلك اي بالعلم المحيط بما قد سبق عن

بسط الكلام فيها اي في تلك الحالات وذلك لانه قد ذكر فيما سبق طرق الايجاز على الاطلاق كطي

المسند اليه والمسند مفردا او جملة وطي المفعول ونحوه وكطي السؤال الذي هو جملة في نكتة لي

القرآن وذكر ايضا طرق الاطناب على الاطلاق كتذييل المسند اليه بالتوابع وتقييد الاسناد

بشيء من القيود وذكر متعلقات المسند وذكر الجمل المتعلقة بما قبلها تاكيدا او بيانا او بدلا فقد

سبق في الحالات بطي المفردات والجمل وقد سبق اطنابات بذكر المفردات والجمل ويعين ايضا

هناك حالات المقتضية اياها فمن ضبطها استغني عن البسط ههنا لانه يعرف ما عدا المذكور

بالمقايسة عليه قوله فكلمون فيهما نسبي لا يتيسر الكلام ههنا يريد ان الايجاز والاطناب امران

نسبيان ضرورة ان الكلام انما يوصف بهما بالقياس الى كلام آخر محقق او مقدر ولا شك ان الامر

النسبي لا تحدد ولا ينضبط الا بتعيين المنسوب اليه وليس لنا كلام على مقدار معين يجب بحسب نفس الامر

كونه منسوبا اليه لما بل كل كلام يعرض فانه يصلح لذلك فلا يمتاز الموجز عن المطنب بحيث يحكم على

هذا الكلام بانه موجز لا مطنب وعلى ذلك بانه مطنب لا موجز فان كلا منهما واحد اذا نسب الى آخر والتصف

بالايجاز فلا نعينه لقلة النسبة الى ما يتصف بالاطناب فعلم ان لا مجال فيها للضبط والتعيين مبنيا على التحقيق العرف بل لا بد من ترك التحقيق والبناء على امر عرفي هو جمل كلام اوساط الناس الذين ليسوا في مرتبة البلاغة لهم ولا فصاحة ولا عي ولا فهاهة منسوبا اليه ومقيسا عليه فانه وان لم يتعين لذلك بحسب التحقيق الا ان الاوساط لما كانوا اكثر من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفهم في تادية المعاني مشهورا بين الناس متواترا عرفا في معروف الوجه معلوم الطريق فيناسب ان يجعل اصلا يقاس عليه غيره فلا يكون البناء عليه ردا الا على جهالة كما توهم وبما ذكرنا اندفع ايضا ما يقال من ان كون الشيء نسبيا لا يقتضي ان لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق فان الاضافيات كثيرا ما يحقق معانيها الا انه يحتاج فيها الى التعرض لما اليه الاضافة على الوجه الذي قرر في علوم اخر قوله مثل جعل الحمل على انه بدل من البناء وقوله مقيسا عليه ثاني مفعولي جعل وقوله ولا بد من الاعتراف بذلك جملة معترضة اي لا بد للمصنف من الاعتراف بوجود كلام الاوساط بل لا وجه لانكاره لقوة اشتهاره فيما بين الناس كما مر فيصح البناء عليه وانما قال لا يحمد منهم ولا يذم لانه ليس لهم في ذلك اعمال روية ولا رعاية نكتة بل اكتفوا فيه بمجرد دلالات وضعية فلا يحمد لهم فيه ولا مذمة ايضا لكونه وافيا بما هو المقصود لهم من امور دينهم ودنياهم نعم لو انتسب ذلك الكلام الى مراتب البلاغة عد كاصوات الحيوانات ولو صدر مثله عن البليغ لداعي ضرورة داعية فيه تجريده عن النكت لمطابقة المقام وبذلك يرتقي تلك عن الاصوات كما سلف في صدر الفصل الاول وفي تسميته بمتعارف الاوساط تمييز له عن كلامهم الذي تكلفوا في تقليله او تكثيره وقوله باقل من عبارات متعارف الاوساط يتناول ايجاز الحذف وايجاز القصر الذي لا حذف فيه وفي قوله سواء كانت القلة او الكثرة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل تصريح بان الايجاز والاطناب لا يختصان بعدد الجمل ولا طيتها بل يكونان ايضا في المفردات ولا طيتها كما ذكرنا قوله وقد تبين عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يعني في الفنون الثلثة ومباحث الفصل والوصل اذ قد بين فيها طرق اختصار الكلام باطلاق الاسناد وحذف المسند اليه والمسند وغيرهما مفردا او جملة وبين فيها ايضا طرق تطويله بتاكيد الاسناد وتذييل المسند اليه والمسند بما يتعلق به وتعقيب جملة باخرى موكدة لها مثلا كما اشير اليه انفا واللام في لئن فهمتها موطئة وفي لتعرفن جواب القسم المقدر والمعنى لئن كنت فهمت تلك الطرق كما حقها فلا محالة تعرف كلا من الوجازة والاطناب متفاوتا زيادة ونقصانا على مراتب لا تكاد تنحصر وتوفر ايضا معنى ما قيل في وصف البلغاء من انهم ياتون تارة بالكلام في غاية الاطناب وتارة في نهاية الايجاز كانهم يرمزون الى المقصود رمزا خفيا لا يدركه الا اولو الاذكياء تشبيها برمز من يلاحظ محبوبه بمؤخر عينيه حذرا من الرقيب وقوله حق الملاحظة نصب على المصدر اي يوحون بمعنى يشيرون وكما تليت عليك فيما سبق تلك الطرق ذكرت هناك ايضا مقامات مقتضية اياها فقد ارشدت بذكرها الى مقامات اخر تناسبها في اقتضاء الاختصار والتطويل

فعليك برعاية المقامات ومقتضياتها فلا تكن انت كالاوساط الذين لا حاجة بهم الى تلك الرعاية ولا يلحق كلامهم مدح ولا ذم بل ما صادف من اختصار او تطويل موقعه اللائق به عد في باب البلاغة وما لم يصادف ذم وسمي الايجاز اذا كان بينا تقصيرا لانه قصر الكلام وقصره اي جعله قصيرا وسمي الاطناب اكثارا وتطويلا لانه اكثر كلامه وطوله بلا طائل فالتطويل ههنا محمول على المعنى الاصطلاحي وفي قوله طرق الاختصار والتطويل محمول على المعنى اللغوي قوله والعلم في الايجاز اي المثال المشهور في باب الايجاز قوله علمت كلمة يقال فلان علم في هذا المعنى اي مشتهر به فان قلت الايجاز والاطناب يقاس الى كلام الاوساط فكلامهم ههنا حتى يقاس هذا عليه قلت ذلك معلوم بحسب نوعه وان لم يكن معلوما بحسب شخصه فانا نعلم قطعا ان المعنى المنظور تحت قوله في القصاص حيوة بحيث لو اداه الاوساط اداه بعبارة اطول منه الا ترى ما كونه اوجز من اوجز كلام عند البلغاء في هذا المعنى قوله واصابته اي اصابة قوله في القصاص حيوة محز البلاغة بالايجاز الذي فيه لظهر تفضله وزيادته على ما هو اوجز كلام عندهم في هذا المعنى اعني قولهم القتل انفى للقتل وذلك من وجوه الاول الاول قلة الحروف فان الملفوظ في قوله عشرة لا يعتبر التنوين حرفا على حدة وفي قولهم اربعة عشر الثاني الاطراد لانه كل قصاص حيوة وليس كل قتل انفى للقتل فان القتل ظلما ادعى للقتل الثالث عدم الاحتياج في قوله الى تقدير بحسب المعنى فان تقديره متعلق الجار اعني في القصاص مجرد رعاية قاعدة لفظية فهو من قبيل ايجاز القصر ولا بد في قولهم ان يقدر انفى من تركه الرابع ما في تنوين حيوة من التعظيم او النوعية الخامس صنعة الطباق بين القصاص والحيوة والسادس النص على ما هو المطلوب بالذات اعني الحيوة فان نفي القتل انما يطلب لها لا لذاته السابع جعل نقيض الشيء منبعا له يا بوده لفظة في الثامن الخلو عن التكرار مع التقارب فانه لا يخلو من الاستبشاع فلا يعد في الاكثر رد العجز على الصدر حتى يكون محسنا التاسع عذوبة اللفظ وسلاسته حيث لم يكن فيه ما في قولهم من توالي الاسباب الخفيفة اذ ليس في قولهم حرفان متحركان على التوالي الا في موضع واحد ولا شك انه ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان العاشر ان كون القتل انفى للقتل من حيث انه قصاص لا من حيث انه قتل وقد صرح بهذه الحيثية في قوله دون قولهم قوله ومن الايجاز هذا ايضا من ايجاز القصر وقوله هدى اما حال من المستتر في الجار اي قوله هدى للمتقين كاين من الايجاز حال كونه هدى الى ان المعنى ما ذكره واما مفعول له لمضمون الكلام اي انما عد من الايجاز لذهاب الى المعنى على ان يكون المراد بالمتقين الضالين الصائرين الى التقوى بعد الضلال واحترز بذلك عن المعنى الاخر وهو ان يحمل المتقين على حقيقته ويحمل الهدى لهم من قبيل قولهم للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك على قصد الزيادة والثبات اذ ليس فيه على المعنى الاخر ايجاز يعتد به وقوله لان الهدى تعليل لكون المعنى ما ذكره وفسر الهدى بالهداية ليعلم ان المراد به معناه المتعدي اعني

الولالا لامعناه اللازم اعنى الاهتداء لانه لا يصح ان يقال الاهتداء للضال لا للمهتدي قال في الصحاح هداه للدين
هدى وهدى واهتدى بمعنى ووجه حسن الايجاز المذكور في الايتين ان قصد المجاز المستفيض اي المشهور
نوعه وهو وصف الشيء بما يؤول اليه فانه مجاز شايع منه قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولا يلدوا الا فاجرا كفارا وقوله
عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وقوله تعالى هدى للمتقين يفيد الضالين الصائرين الى التقوى
مستفيضا بحسب نحو الناس التوصل بهذا الايجاز المبني على ذلك المجاز الى تصدير اولى الزهراوين يعني سورة
البقرة وآل عمران سميتا بذلك لانهما من زهرات النار اضاءت بذكر اسم اولياءه وفي هذا التصدير تشويق
الى التقوى واشعار بالاعتناء بحال المتقين فانه في ما قيل من ان هذا التصدير انما يصح لو كان الضالون الصائرون
الى التقوى اولياء الله قبل ان يتصفوا بالتقوى بالفعل وليسوا كذلك قوله انظر من ان يخفى حاله في الوجازة فانه
ابلغ من ايجاز القصر ومن جوامع الكلم التي تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة اي غشيهم من اليم ما لا يعلم كنهه الا
الله فقد ناب ما غشيهم عن عبارة طويلة تقصر عنها البيان وكذا قوله ولا ينبئك مثل خبير انظر من ان يخفى
حاله في الوجازة نظرا الى ما ناب عنه اي لا يخبرك بالامر مخبر هو مثل خبير عالم به يريد ان الخبير بالامر وحده هو الذي
يخبرك بالحقيقة دون سائر المخبرين به والمعنى ان هذا الذي اخبرتكم به من حال الاوثان من انهم ما يملكون من قطمير ان
تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم هو الحق لاني خبير بما اخبرت به وقيل
حمل الاية على ان المراد به نفي المثل اي لو كان له مثل في ذلك اي في العلم المحيط بالاشياء كلها لاخبرك بحكم العادة
لكن الاخبار منتف فينتفي وجود المثل فعدم صحة هذا الحمل على ما يقتضيه نظم الآية ولا ينبئك مثل خبير قوله وانظر عطف على مقدر
اي تحقق ما ذكرناه وانظر قال صاحب الكشاف العلامة قوله فتوبوا للتسبيب لا غير لان الظلم سبب التوبة والاخرى للتعقيب لان المعنى فاعزموا على التوبة فاقتلوا انفسكم على ان الله تعالى جعل توبتهم قتل انفسهم
ويجوز ان يكون القتل تمام توبتهم فيكون المعنى فتوبوا فاتبعوا توبتكم القتل على ان القتل تتمة للتوبة فتاب عليكم واما الثالثة فهي
متعلقة بمحذوف فاما جواب لشرط مقدر اي فان فعلتم فقد تاب عليكم وان يكون الخطاب عليكم جاريا على
ظاهره داخلا في مقول موسى لهم واما عطف على مقدر اي ففعلتم فتاب عليكم وان يكون الخطاب من الله
على طريقة الالتفات من الغيبة في قوله واذ قال موسى لقومه وقال ايضا الفاء في قوله فانفجرت متعلقة بمحذوف
اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرناه في قوله فتاب عليكم وهي على هذا
فاء فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ انتهى كلامه والمختار في الايتين العطف لقلة التقدير ولان الفاء الجزائية
لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع لفظة قد واضمارها ضعيف فتوهم من ذلك ان تقدير الشرط ينافي عنده كون
الفاء فصيحة واورد بعضهم بالنقل عنه والصواب خلافه لان الفعل عنده في الفصيحة قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا

ثم القفول فقد جئنا خراسانا وهو بتقدير الشرط اي فان صح ما قالوا انه اقصى ما يراد بنا ثم القفول لانا جئنا خراسانا
قيل ولو ادعى اختصاصها بتقدير الشرط كما توهمه عبارة الكشاف لم يبعد وقد يقال هذا الايهام مدفوع
بقوله كما ذكرناه فانه اشارة الى الوجهين فقوله وهي على هذا اراد به ان الفاء على كونها متعلقة بسبب محذوف
شرطا كان او غيره تسمى فاء فصيحة وذلك اما لافصاحها عن محذوف واما وصفا لها بوصف صاحبها
واما لكونها مفيدة معنى بديعا واقعة موقعا حسنا اما على تقدير الشرط ففي الكشاف في سورة الفرقان
ان هذه المفاجاة بالاحتجاج والالزام حسنة رائقة وخاصة اذا انضم اليها الالتفات وحذف القول
في قوله تعالى فقد كذبوكم اذ تقديره قلنا او قال تعالى ان قلتم انهم معبودونا والهتنا فقد كذبوكم وفي لفظ المفاجاة
اشعار بان السامع كان غافلا عن هذا المترتب والنتيجة ففوجئ به واما على تقدير العطف ففي حذف المعطوف
عليه في قوله فانفجرت تنبيه على ان الموحى اليه لم يتوقف عن اتباع الامر وانه لا يحتاج الى الافصاح به لانتفاء
الشك عنه وعلى ان السبب الاصلي في الانفجار هو امره تعالى لا فعل موسى ولا شك انه لا يهتدي الى امثال
هذه الدقائق غير البلغاء قوله وفي قوله فقلنا اضرب عطف على في قوله فتوبوا اي انظر الى الفاء التي تسمى فاء
فصيحة في قوله فقلنا اضرب ومفيدة حال من الفاء كما ان قوله كيف افادت كذلك قوله وتامل
عطف على انظر وانما قال ذلك لان الفصيحة هنا مقدرة تحتاج الى تامل لظهور موقعها ولان المحذوف هنا اكثر من جملة
واحدة يدل عليه سياق الكلام اي فالفاء فيه في المقدر للمقدر الداخل على كذلك نحيي لعدها فصيحة بتقدير فضربوه
فحيي ولا يخفى عليك ان الايجاز مع الفاء الفصيحة ايجاز حذف مطلقا قوله وقدر صاحب الكشاف يعني ان جعل الاية من قبيل
الايجاز بالحذف ولم يجوز ان يكون وقالا عطفا على اتينا لان الموضع موضع الفاء يقال اعطيته فشكر ومنعته فصبر فقدر لقالا
معطوفا عليه مترتبا بالفاء على اتينا كما ذكره وكانه اشار بذلك الى ان تلك النعمة كانت عظيمة جدا فانفصلت عن المعطوف
الاخبار الشكر بانواعه فعلا بانواعه وعلانية شكر فعلي عرفا وقلبي وقال الباقي وبهذا وجه وجوز المصنف عطف
قالا على اتينا بان عوض ترتبه على ايتاء العلم وتسبيه عنه الى فهم السامع بشهادة العقل تفويضا مثل تفويض
الترتب هنا في قولك فان المعنى على السببية اي فانه بدعوك لكنه ترك ذكر الفاء واقتصر فيه على الاستئناف
كما اختير في الاية سمعنا بالواو تفويضا للترتب الى فهم المقام وانما جاز ترتب الدعاء على الامر مع كونه سببا
للامر بالقيام بناء على ما عرفت من ان ذكر المسبب يترتب على ذكر سببه وقوله تفويضا نصب على انه مصدر وعامله محذوف
اي قيل فهو في الاستئناف تفويضا وجاز ان يكون حالا من فاعل اجزاء وقال وان يكون مفعولا له لاحدهما والاستفادة
معمول لتفويضا ومثل صفة له واراد اي التفويض قوله ومن امثلة الاختصار فصلها عما تقدم للعموم لاندراج ما بنا في تحت انظر وتامل
مع ان طال الكلام بذكر تقدير الكشاف واباء ذلك الاضمار وزاد لفظ الامثلة تنبيها على ان للاختصار امثلة كثيرة والمذكوره

مناسبة كثيرة بعضها ابدل لفظ الايجاز بالاختصار لتغاير العبارة الابرى الى قوله وقد بليت عليك فيما سبق طرق
الاختصار والتطويل فلعل لفهمها تعرف الوجازة متفاوته ... وجيز او اوجز الى قوله وذكر لك ايضا الاختصار والتطويل
مقامات الخ فلولا ان الايجاز والاختصار متحدان لما عرف حال احدهما من ... ولما صح قوله وسمى الايجاز لفذاك عيانا
وقد تخايل بعضهم ان بينهما عموما من وجه لان مرجع الايجاز الى متعارف الاوساط كما مر وسيأتي ان الاختصار قد يرجع في
دعواه تارة الى المتعارف واخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر فيه ولانه لا يطلق الاختصار الا اذا كان في الكلام
حذف قوله لولا فالتسبب في فكلوا يعني انه انما يدل على ان الامر بالاكل تسبب على تقدم وليس في قوله لولا كتاب
من الله سبق لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ما يصلح ان يكون سببا له فدلت بشهادة سياق الكلام على تقدير
ابحت لكم الغنائم ويجب ان يقال لهذه الفاء فصيحة ايضا فالان المحذوف سبب عن شرط فكان الاولى ان ينظم في
في سلك قوله فتاب عليكم ومعنى الاية لولا حكم من الله سبق اثباته في اللوح وهو ان لا يعاقب المخطئ في اجتهاده
او ان اهل بدر مغفور لهم او ان لا يؤاخذ الا بعد التأكيد بتقدم النهي لمسكم فيما اخذتم من اسارى بدر من الفداء وما
تركتموه من الاثخان عذاب عظيم روي انه لما نزل امسكوا عن الغنائم ولم يمدوا اليها ايديهم فنزل فكلوا مما غنمتم اي
في الحرب وقيل المراد به الفدية المتوعد عليها لانها من جملة الغنائم وحلالا حال من المغنوم او صفة للمصدر اي اكلا حلالا
قوله فلم تقتلوهم لما انهزم اهل مكة يوم القبضة من الحصباء اخذ المؤمنون يقتلون ويأسرون فيفتخرون بذلك وكان
الرجل يقول قتلت كذا واسرت كذا فقيل لهم فلم تقتلوهم على انه جواب شرط مقدر وفي الحقيقة هو سبب الجواب اقيم
مقامه اي ان افتخرتم بقتلهم فعدوا عن الافتخار اي تجاوزوه لانكم ما قتلتموهم ولكن الله قتلهم وانما جعل الافتخار
مشكوكا مع كونه واقعا تنبيها على انه ينبغي ان يكون مفروضا لا محققا واما قوله فلم تقتلوهم انتم باظهار تاكيد ضمير المخاطب
ففيه نوع اشعار بان الكلام في الفاعل دون الفعل كما دل عليه ولكن الله قتلهم وقد يقال انما قال ... لا له
العابدون فالتسبب اشعار بانها ليست فصيحة عنده كما في الاية السابقة قوله وكذا اورد ثلثة امثلة مصدرة
بلفظ كذا يعني انها ... تقبل ... الشرط لولا الفاء كقوله فلم تقتلوهم اقوله فانما هي زجرة واحدة فان تقديره لما
كان ذلك اي البعث فما هي اي البعثة الا زجرة اي صيحة واحدة وهي النفخة الثانية فالحكم تقديره اذا كان ذلك اي
البعث وقيل هي ضمير مبهم يفسره خبره وجاز ان يكون الفاء تعليلا اي لا تستبعدوا ... فانها ... قدرتنا
من الا صيحة واحدة فاذا هم اي الخلائق كلهم احياء ... ينظرون قوله فالله هو الولي لقد تقديره ان ارادوا
اولياء بحق فالله هو الولي بالحق فليتخذوه وليا وقوله لا ولي سواه اشارة الى الحصر المستفاد من توسيط ضمير
الفصل فان قلت معنى الهمزة التي تضمنتها ام المنقطعة في ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ على ما كان ينبغي ان يتخذوا
من دونه اولياء فلا جعلت الفاء تعليلا حتى يستغني عن تقدير الشرط قلت لان قوله فالله هو الولي ليس على

152

على معنى المضي فلا يصح ان يعلق بما هو ماض وقد يقال انما يحسن التعليل في صريح النفي والانكار لما في الاستفهام
للتعظيم لما ... تشهد به الذوق السليم وكذلك لم يوجد نظيره في الاستعمال فما من في قوله فاياي فاعبدون لفا اصله فان
لم يتات اي وبيان ذلك ان وصف الارض بالسعة طلب الاخلاص في العبادة يعقب لما المعنى الذي ذكره فالفاء في
قوله فان لم يتات جزاء الشرط محذوف ايضا اي الفا كانت ارضي واسعة فان لم يتات ان تخلصوا العبادة لي في ارض
فاخلصوها لي في غيرها والفاء في قوله فاياي جواب ان لم يتات وهي في الحقيقة داخلة على العامل المحذوف المفسر بالمذكور
واما الفاء في فاعبدون فقيل مكررة كما قيل للعاطف المفسر المفسر من كل وجه وقيل عاطفة اي فاعبدون عبادة بعد عبادة وصحح
كون الثاني مغايرا الاول باعتبار الاتحاد في النوع وقيل التغاير بين المعطوف عليه والمعطوف من حيث الاختصاص مقصود في الاول
دون الثاني لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل بلا قصد الى بيان كيفية تعلقه بالمفعول والا يحصل بينهما معنى التعقيب لان مرتبة المفسر
في الذكر ان يقع بعد المفسر كما قيل في التفصيل بالقياس الى الاجمال قوله وعوض عنه اي لما حذف الشرط قدم المفعول على
عامله في الجزاء ليقع موقع الشرط كأنه عوض عنه على طريقة قولك اما اليوم فاني خارج وقد يقال موقع الشرط قبل الفاء
فالمفعول الواقع بعدها لا يكون في موقعه قال في الكشاف ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة
تقديمه معنى الاختصاص والاخلاص ومنه يظهر انه لا منافاة بين قصد التعويض وافادة التخصيص بتقديمه واما قوله و
قوله كلا ترك هنا لفظ كذا لانه مثال لمجرد الاختصار بلا تقدير شرط وانما لم يجعل كلا معطوفا عليه لانه حرف يدل على
معنى الردع لا اسم فعل بمعنى ارتدع وفي قوله فاذهبا انت واخوك اشعار بان الخطاب في فاذهبا انما هو لموسى
وله خل فيه هارون تغليبا كما يدل عليه صدر القصة اعني قول موسى اني اخاف ان يكذبون ويضيق صدري الخ
ولذلك قال اي ارتدع عن خوف قتلهم دون ارتدعا قوله لولا انه ... على ذلك بواسطة علم النحو هو ان ابهم يكفي
جزم جلا ... يقتضي محذوفا ... وذلك المحذوف يجب ان يكون مناسبا للمعنى ومعلقا عن العمل
وقد دل علم النحو على ان التعليق انما هو لافعال القلوب والمناسب للمعنى هو العلم ... اقلامهم في النهر
كان لذلك ... العلم بعد الالقاء فانهم لما ابصروا ان قلم زكريا ارتفع فوق الماء
دون اقلامهم علموا انه احق بها فكفلها قوله افعل ما فعل اي فعل ما فعل من اختيار ... ذات الشوكة لكم
مع ... تكون لكم ليحق الحق اي يثبته ويعدم سبل الباطل ... وانما ... المعلل
المحذوف موخرا تنبيها على قصد معنى الاختصاص اي ما اختارها لكم وما نصركم عليها الا لهذا الغرض الذي ...
الاعراض وقيل لا حذف هناك بل اللام متعلقة بيقطع وكذا قوله وليجعل تعليل معلل محذوف اي وليجعله
للناس فعلنا ذلك لحذف المعلل ... عاطفة ... على التعليل العام مقام المحذوف فيه وقول
العاطف عليه الابري اي صحة دخولها عليه مع كون المعلل مذكورا موخرا فكانه هو المعطوف وقيل هو

عطف على الفعل مضمرا اى لنبين به قدرتنا ولنجعله اية فعلنا ذلك وكثر الحذف فيه وكذا قوله ليدخل الله معلله محذوف
وهو ما دلت عليه الاية وسيقت له من كف الايدى عن اهل مكة والمنع من تعذيبهم وقيل صونا لمن بين اظهرهم
من المؤمنين اى ليدخل في رحمته اى توفيقه وزيادة الخير مؤمنيهم او ليدخل في الاسلام من رغب فيه من مشركيهم كان
الكف ومنع التعذيب قوله وقوله انا عرضنا ترك فيه لفظ كذا لانه لا يشارك ما تقدم في حذف متعلق الجار بل في مجرد
الاختصار قوله لقام بغير الحمل بمنع الامانة والغدر وقد يعبر بالحمل في الاول بمنع الامانة والغدر فيها بالامتناع عن لدائها من
قولهم فلان حامل للامانة ومحتمل لها اى لا يؤديها الى صاحبها حتى تخرج عن عهدتها كان الامانة راكبة عليه وهو حاملها
الا يريهم يقولون ركبته الديون ولى عليه حق فمعنى الاية انا عرضنا الامانة اى الطاعة فانها لازمة الوجود كما ان
الامانة لازمة الاداء على هذه الاجرام العظام فانقادت لنا انقياد مثلها واطاعت اطاعة تتاتى من الجمادات
حيث لم تمتنع عن مشيئتنا وارادتنا ايجادا وتكوينا وتسوية على خلق مختلفة وهيئات متفاوتة واشكال متنوعة
والانسان مع صغر جرمه وكونه حيا عاقلا صالحا للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه ويليق به من الانقياد لاوامرنا
ونواهينا كحال تلك الجمادات فيما يصح منها من الانقياد وعدم الامتناع بل ابى عن لدائها الامانة بحملها ايا ها وعلى
هذا النظر وصفه على طريقة المبالغة بالظلم لتركه لداء الامانة وبالجهل لاخطائه ما يسعده مع تمكنه منه وهو اداؤها والتشبيه
عليك ان تعرض الامانة على الجمادات وابائها واشفاقها عن تركها لدائها مجاز وقد يعبر بالحمل عن تحمل التكليف من حملت
الشئ على ظهرى ومعنى الاية ان ما كلف به الانسان بلغ من عظمه وثقل محمله الى انه لو عرض على اعظم الاجرام المخلوقة
واقواها واشدها تحملا للمشاق لابى حمله والاستقلال به واشفق منه وقد حمله الانسان على ضعف بنيته ورخاوة قوته
وعلى هذا فلابد ان يعتذر ثم خاش به اى عذر تحمل الامانة وضمانه فيها حتى يرتبط به قوله انه كان ظلوما جهولا فان مجرد
تحمل الامانة التالية لايناسب الوصف بالظلم والجهالة وليس على التفسير الاول هذا الحذف فلا اختصار فيه من هذا
الوجه وان اشترك في الاختصار لعلى عرضنا على الانسان وقد يحمل على التفسير الاول انه اختصار مخصوص لان تصوير
عرض الامانة والامتناع من تركه لدائها او من لدائها يقتضى تصوير القبول قطعا فالاولى ان لا يجعل قوله لقام بغير ظرفا
لكون الاية من الاختصار لانه يوهم الاختصاص بكسر ظاهره اوه كان اصل الكلام قوله فيه على صيغة المفعول حال من
اصل الكلام فالضمير في عليه له وقيل حال من ثم خاش بنا وبل هذا الكلام والذى ... يؤديه انه كان ظلوما
... وقوله الغالب متعلق بالظرف الواقع صلة في قوله ما عليه اى ما يثبت عليه الانسان في الغالب والوجه
عن الانبياء ومن يحذو حذوهم وانما اتى بكلمة الاستعلاء ... على تحمل الاستيلاء الذى يدل عليه صيغة
المبالغة في الاية قوله ثمرة ذهبت نفسك عليهم حسرة فكلمة من ... موصولة والمقدر خبرها واما شرطية والمقدر
جوابها وقوله عطف على الصلاة والشرط ولا يجوز ان يكون جواب الوجه الثانى في الماضى بدون قد وايضا لا معنى للانكار

وجه سوء العمل حسنا على تقدير تزيينه واما الفاء فانه ثمته لكن هذاه الشق موصولة والمقدر خبرها وانما قدم الوجه
الاول مع تاخر قرينته في نظم الكلام لانه اقيد وقال حسره دون حسرات مبالغة في الانكار اى ما كان ينبغى ان
يكون منك تحسر ما عليهم لانه لا ينفع ولا يجدى ان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء وما انت عليهم بوكيل والفاء
في فلا تذهب نفسك للسببية فان ما تقدم سبب للنهى عن التحسر ولذا قدر لكن هداه الله كانت الفاء لانكار الشاولى
كانه عليه اعتقد ذلك حيث يتحسر على تركهم الاسلام فالتحسر ولا يجدى مافيه من التكلف وقد صاحب الكشاف
مكذا افمن زين له سوء عمله من هذين الفريقين كمن لم يزين له وقال عجبا كان رسول الله عم قال لا فقال فان الله يضل
الاية ثم يلتفت اليه الملك من ظهوره لان في ترتب ما بعد الفاء عليه نوع خفاء وعليهم متعلق بتذهب كما يقال هلك
عليه حبا ومات عليه حزنا وحسرات مفعول له اى لا تهلك نفسك للحسرات وفي جمعها ايذان بتضاعف اغتمامه
على كثرة مساوى افعالهم قوله قوله قول الوجب مبتدا وابتارا للايجاز خبره وقوله في الجنة والنار بكله او اشارة الى
صح تقدير الموصوف مع ادا جمها وقوله نهيت على صيغة المبنى للمفعول هذه الجملة صفة مبلغا وانث الضمير العائد اليه
فيه معا لكونه عبارة عن عامل الشره والعظاء وحين لا يحيى بالذى فيه نسخة صحيحة عامل انهيتا انف مسبب على قبلا وبعيد
على جملة عامله انظر يقال جا احار ببنت شفا اى ما تكلم بكلمة قوله ومن الاكار قوله عز وجل قالما فصلة على تقدمه
لانه نوع من الحار القصر لضابط الخصوص هو ان ينفى اللازم او ما يجرى مجراه قصدا الى نفيه ونفى ملزومه معا قوله لا
علم الله به متعلق به جملة من مبتدا وخبر معطوفة على الجملة المنفية المركبة من اسم لا وخبرها وقوله نفيا حال متعلقه
بمعنى كلمة القسم اى اقسم ما لا يعلم مالا نبوت له ولا علم الله متعلق بحال كونه نافيا للملزوم الذى هو المنبئا به اعنى
كون الاصنام الهة شفعاء لهم عند الله بنفى لازمه وهو كونه معلوما لله وانما زاد لفظ الوجوب مع اللزوم
على انه لا شبهة فيه وانما قال للعالم الذات فاشار الى مذهبه مع الاشعار بانه يجب عموم علمه به للمفهومات كلها لان
نسبة ذاته الى الكل على السواء قوله باى اعتبار كان يعنى من الثبوت له لما او بغيره في الماضى او الحال او الاستقبال
والمقصود المبالغة في الانتفاء قوله ان الذين كفروا يعنى اليهود كفروا بعيسى والانجيل بعد ايمانهم بموسى والتورية ثم ازدادوا
كفرا بكفرهم بمحمد والقران وقبول التوبة لازم لها لا زوما عقليا على مذهبنا التحسين والتقبيح العقليين واما عند
الاشاعرة فلانه ... بل علم شرعا ان الله بفضله يقبل التوبة من عباده فلذلك قال منافلن يكون اى فلن
يحب قبول توبة تنبيها على ان عدم قبولها فرع لعدمها ولم تقل منا لكن فلا علم الله متعلق به للاتفاق على ان انتفا
له وقتى انما يكون لا بتغايه في نفسه وربما يقال قصد الافتنان في العبادة وقوله الواجب في حكمته اشارة الى
ما ذكروه من ان الحكيم يقبح منه عقلا ان لا تقبل توبة التائب ولا تقبل عثرته وان كان قادرا على ترك القبول
قوله لما اشركوا كلمة ما هذه مصدرية في قوله ما لم ينزل موصولة والمعنى سنلقى في قلوب الذين كفروا الرعب بسبب

اشراكهم بالله شركاء لا ثبوت لها اصلا اى من حيث كونها شركاء ولا انزل الله باشراكها حجة فدخل في الانزال الفرع
الذي هو انزال الحجة قصدا الى نفي الاصل الذي هو ثبوت الشركاء ايضا وفي الاية وجه وهو من هذا الاسلوب اعني ان
يقصد نفي الفرع والاصل معا بنفي الفرع وحده وذلك ان انزال الحجة فرع ثبوتها نفسها فنفي الانزال قصد نفي الحجة
والانزال معا قوله على اسلوب حال من حكمه منتف اى كائنا على طريقة قوله وسدا بيده ثم اناخ بسيرهم على لاحب
لا يهتدى بمناره وقوله لا يفزع الارنب اهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر السدو مد اليد الى الشيء وسدت الناقة
ونشعت خطوها واناخ الطليح اى اعيا واحنيف في عدوه واللاحب الطريق الواضح والمنار العلم في الطريق
والانجحار الدخول في الجحر وقوله اى لا ضب ولا انجحار رأسا اى ان قصد الشاعر نفي الانجحار لا نفي رؤيته اولى ان يهتدى
قوله وجعل من ذلك الاسلوب كانه الارفاق رؤيته الانجحار فرع ثبوته كما انه فرع ثبوت الضب فنفي الرؤية
وقصد بها نفي الاصلين جميعا وقوله نفيا للاصل والفرع يعني في الاية والبيت وهو نصب على الحال وفي التعبير
بالاصل والفرع تنبيه على ان ليس هنا لزوم عقلي كما في الاية والبيت السابقين بل لزوم عادي قوله وجه اى
ومما ورد على اسلوب القصد الى نفي الاصل والفرع معا بنفي الفرع وحده قوله ما ليس لك به علم فانه نفي فيه
العلم بالشريك وقصد به نفي الشريك والعلم معا وكذا قوله ولا شفيع يطاع لنفي الاطاعة لان النفي متوجه
الى القيد على ما عرف وقصد نفي الشفاعة والاطاعة معا وانما فصلهما عما تقدم لان الاصالة والفرعية فيهما
قد تجردتا عن اللزوم العقلي والعادي ايضا قوله ومن الايجاز نوع مخصوص من الايجاز الحذف حذف فيه المفعول
اما بواسطة او بدونها اعتمادا على اقتضاء الفعل اياه قوله لان الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به وقد ذكر المخلوط
وحده فكان المخلوط به مقدرا فان قلت جاز ان يكون من قبيل قولك خلطت الشعير والحنطة على معنى
خلطت كلا منهما بالاخر فيكون كل واحد من العمل الصالح والسيء مخلوطا ومخلوطا به فلا يحتاج الى تقدير قلت لا
على هذا المعنى المقدر لا المعنى خلطت الشعير بالحنطة والحنطة بالشعير وح يكون تقدير الاية هكذا خلطوا عملا
صالحا بآخر سيء والآخر السيء بالصالح ويكون المعنى مكررا واما على ما ذكره فلا تكرار في المعنى لان النكرة اذا اعيدت
كانت الثانية غير الاولى والى ذلك اشار بقوله اى تارة اطاعوا واحبطوا الطاعة بكبيرة واخرى عصوا وتداركوا
المعصية بالتوبة الا ان احباط الطاعة بالكبيرة مذهب طائفة من المعتزلة قوله اصله قيل لهم ... هذا مما حذف فيه
المفعول بلا واسطة اعتمادا على اقتضاء الفعل المذكور اياه وذلك لان قوله قل للذين كفروا امر له عليه السلام بخطابهم
في الظاهر فلولا ذلك التقدير لكان امرا بان يخاطبهم بصيغة الغيبة فلا يستقيم ولو اعتبر ذلك التقدير استقام الكلام
لان المراد قل لهم هذا القول المنزل عليك وقل معناه بعبارة الخطاب منك قوله فيمن قرأ بتاء الغيبة انما قال
ذلك لانه قرئ ستغلبون بتاء الخطاب وح لا حاجة الى تقدير وكذا لا حاجة اليه فيما قرئ قل للذين

كفروا ان ينتهوا يغفر لكم بتاء الخطاب والكاف كما في مصحف ابن مسعود ولا شك ان اللام في للذين صلة
القول في قراءة الخطاب فكذا على قراءة الغيبة لتتوافقا فالحمل على ان اللام بمعنى لاجل حتى لا يحتاج الى تقدير وجه
مرجوح جدا قال ومن امثلة الاطناب ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار اى تعاقبهما وما في
بما ينفع مصدرية اى تجري في البحر ملتبسة بنفع الجرى للناس او موصولة وبث عطف على انزل اى وما بث
فيها او على احيى اى وبث به وتصريف الرياح نحو مهابها جنوبها ... قوله ترك الاجازة بيان لما سبق من
كون الاية من امثلة الاطناب وهو اى ذلك الايجاز ان يقال ان في ترجح وقوع اى ممكن كان على
لا وقوعه لايات اى علامات دالة على وجود الصانع وصفاته لان ترجحه لما لم يكن من ذات الممكن
كان مستندا الى فاعل اما واجب لذاته او منتهية اليه دفعا للدور او التسلسل وقد تقرر في علم الكلام
ان وجوب الوجود يدل على الوحدانية والعلم والقدرة وعلى سائر الصفات السلبية وانما قال لايات نظرا الى
المقصود وهو ان في ترجح وقوع الممكنات لايات وقوله لكونه متعلق بترك وكلام صفة الكلام اى غير
كائن مع الانس فقط والقرآن اهل زمان واحد وقوله قرنا حال من القرون اى متدرجين في الوجود
متعاقبين فيه وقوله الى انقراض متعلق بمعنى التدرج والتعاقب في قوله وان فيهم بكسر الهمزة اى والحال ان في القرون
التي هذا الكلام معها من تعرف اى في الموجودين ومن تقدره اى في الاتين في الزمن المستقبل
وقوله من يرتكب التفصيل بيان لمن وقوله كذلك فقل بلا اى مقام للكلام ادعى لترك الاجازة الى الاطناب
اى لا مقام ادعى للاطناب من هذا المقام فان في ذكر الحوادث على سبيل التفصيل زيادة تحريك للسامع
على النظر لان كل واحد منها محرك ويبعثه عليه بخلاف ذكرها بجملة كيف وفي ملاحظة التفصيل ما ليس في ملاحظة
الاجمال قوله اوثر الاطناب فيه على الايجاز بيان لكون الاية من امثلة الاطناب في قبل استحقاق قوله كما كان
ظرف لاوثر وتقريعا منصوب على انه مفعول له وليبتهج عطف على تقريعا ووقع عطف على اوثر والخطاب
في قوله المؤمنين والمقصود امرهم بالثبات على ما لو امر كرامات الايمان ودخول من على احد لكونه
مما يعود الجماعة قوله لا تجزي اى لا تقضى والجملة صفة ليوما والتقدير العائد اى لا تجزي فيه وشيئا اما مفعول به
او مصدر اى شيئا من الحقوق او قليلا من الجزاء والعدل الفدية لانها تعادل المفدى اشتملت الاية على
الخلاص من جميع الوجوه لانه اما بنفسه بان يعطي بدلا او بغيره فاما ان لا يجزي شيئا او يشفع او يقهر وقد
ليهزم في نفي النصرة بالجملة الاسمية قوله لئلا كان متعلق بلم يوتر وكذا قوله لئلا يحفل المخاطبين اى من الامة وهو
... صورة ذلك اليوم في ضمائرهم بعضهم احد كالعالم والمعترف والمسترشد دون احد كغافلهم
ان لا يكون بحيث يناسب قوة سامع كالفهم دون سامع كالبليد وكذا المراد بقوله لحلف الى جهة بعض

دون بعض هو الفهم والبليد ولذلك عطف بالفاء دون الواو فان قلت اى فائدة فى الاطناب
بالنسبة الى العالم قلت زيادة التفصيل وتمكين النفس واما الفائدة بالنسبة الى الجاحد والمعاند فالزام
الحجة وازالة الاعذار قوله فليس احد من حملة العرش يرتاب فى ايمانهم وايضا تسبيحهم بحمد ربهم
يدل على ايمانهم وفائدة صيغة المضارع فى الافعال الثلثة الدلالة على الاستمرار والدوام قوله عطف يستغفرون
للذين امنوا على يؤمنون اعلام بان الاشتراك فى الايمان يوجب النصح والشفقة وان اختلفت الاجناس
وتباعدت الاماكن قوله لترك جواب لو او نحوه والمستتر فيه راجع الى والله يعلم انك لرسوله قوله فقوله انه الخ
تعليل للاعتراض الذى على طريقة الاعتراض بالفاء ولو اخر لكان انسب قوله ولكن ايهام يعنى لولا الفقرة
المذكورة فى البين لتوهم ان التكذيب راجع الى نفس الشهادة اى المشهود به وهو انك لرسول الله لا الى دعوى الاخلاص
على ما مر وقد نقل عن المصنف انه ضرب على قوله هذا الفصل كلها فقيل للاحتراز عن اطلاق الفصل على شىء من القران ورد
بانه لافادة فرع بتقييده الفصل فى البين وقيل لان الموضع موضع الاضمار لتقدم الذكر قوله وما لحكم مبتدا خبره فى
باب خبر لها قوله لكن عصاى الاولى ان يقول عصا لان فى عصاى اطنابا من وجه والتعرض على الامثلة المذكورة
للاطناب بانها انما تكون اطنابا ان لو كان متعارف الاوساط اقل منها وعلى ما ذكره من ايجازاتها بانها انما تكون
ايجازا ان لو كانت اقل من المتعارف واجيب عن الاول بان كون المتعارف اقل من تلك الامثلة معلوم عند المحرر
وعن الثانى بان ايراد ما للايجاز والاختصار فى مبحث امثلة الاطناب ما يقابل الاطناب وان كان على حد
متعارف الاوساط وكيف فان لو لم يكن اطناب لقيل كذا ومن ثم يثبت بنفيها الاطناب قوله وما بعد هذا الخ
بزيادة معا ليس كما على الايجاز والجحود بخلاف ما تقدم فلذلك قصده وانما قال بعد لاحتمال ان يقال زيادة لك
فى الكرة الثانية مما يوجد فى متعارف الاوساط ايضا وهو اى الاطناب فى موقعه وذلك لانه قال اولا حين
اعترض موسى وانكر عليه خرق السفينة الم اقل انك لن تستطيع معى صبرا تقريرا لما كان قد قدم اليه من عدم استطاعته
الصبر وترغيبا وحثا على الصبر والثبات وعدم الاعتراض فلما راه قد غفل عن ذلك وذهب عما هو
بصدده واعترض ثانيا بالانكار بقتل الغلام كان مقتضى المقام مزيد تقرير لذلك المفهوم فاقتضى ان يقول فى الكرة
الثانية الم اقل لك بزيادة لك استشعارا بان ذلك القول مختص به ولا يتعداه الى غيره فلا سبيل له الى
الغفلة والذهاب عنه قوله لاقتضاء المقام متعلق بزيادة لك وقوله لما قد كان متعلق بتقرير ولو قال لما كان
قد قدم لكان احسن فان كثيرا من النحاة يمنعون دخول قد على الماضى بدون قد اخر الكان قوله وكذا قول موسى الخ
انما بعد من الاطناب فمنه مرقوم قوله لك تاكيدا متعلق بزيادة لى قوله وان كان الطلب بنفسه
عطف على الكتاب وضمير منها للزيادة ومن تاكيد بيان ما لا يكون وضمير بدونه للزيادة الذى هو لى ولو قال بعد

اى بدون الزيادة لكان اظهر والحاصل انه زيد لى لمجموع امرين احدهما انه تعقد زيادة تاكيد الطلب لانشراح الصدر
لان الكلام معه بصيرا اجمالا وتفصيلا بخلاف قولك اشرح صدرى والثانى ان المقام كان مقام مزيد احتياج الى انشراح
الصدر فاقتضى تاكيد طلبه وذلك لان هذا الدعاء كان وقت ارساله الى كفرة مردة عتاة طاغين فلا بد
من انشراح الصدر لتحمل اعباء الرسالة ومطارح ايذاء الاعداء وضروب مشاق التكليف والتبليغ وقوله لتوارد
متعلق بمزيد احتياج قوله وارد على هذا اى على هذا الوجه من الاطناب وهو زيادة الجار والمجرور قوله قول البلغاء
مبتدا خبره فى موقعه ومن الاطناب حال من المستتر فى الخبر او بالعكس والاول اوفق بحسب المعنى والثانى بحسب اللفظ
ولفظ مثل لا يوجد فى بعض النسخ ولفا وجدت فان قعب كما فى نسخ صحيح كانت بدلا او بيانا بالقول البلغاء
وان نصبت كان مفعولا لاوله على التقدير من كناية تحية لان المضاف اليه وحلا فاحال من المفعول اعنى لا واصلحك
الله وانما جاز عطف الطلب اعنى الدعاء على الخبر الذى دل عليه بكلمة لا دفعا للايهام كونه دعاء عليه فى مقام يجب الاهتمام
بدفعه ومن ثمة قيل هذه الواو احسن من واوات الاصداغ على وجوه المرد الملاح قال وكان ان تعد باب
نعم وبئس لكن ان الاول ان يقال اوساط الناس فى تادية اصل المعنى المقصود فى هذا الباب ان يقولوا نعم
وبئس عمرو ولكنه بحكم الوضع غير جائز الاستعمال فبالنظر الى هذا الكلام المفروض للاوساط كان فى هذا الباب
اطناب الا انه لما لم يكن المقيس عليه هنا اعنى متعارف الاوساط محققا كما فى سائر الاطنابات
ولم يكن ايضا ذلك الاطناب بتصرف من المتكلم فوض عده من الاطناب اليك بالنسبة الى الوضع
قوله وان تجعل عطف على ان تعد واختار لفظ الحكم لانها انسب بالوضع من النكتة وظاهر قوله فى ذلك الى فى وضع
هذا الباب على الاطناب واللام فى لاقتضائهما متعلق بنوع جمع فيه لكونهما بالاقتضاء فى الضمير المثنى فيهما لنعم وبئس
والضمير لتحققهما للمدح والذم العامين والمراد بشيوعهما فى كل خصال ان قولك نعم الرجل زيد يفيد كونه محمودا فى جميع خصال
حمد الرجال وقولك بئس الرجل عمرو يفيد كونه مذموما فى جميع خلاف تلك الخصال وكذلك نعم الامير وبئس الامير
يفيد ان الممدوح جمع خصال حمد الامراء وخلافها وعليه فقس فى الكثير فى ذلك ان نعم وبئس لما لم يكونا مقيدين
بخصال مخصوصة كقولك كرم ولؤم وحسن وقبح افاد حال الاطلاق عموما يناسب المقام دفعا للتحكم ولا
ان كون الممدوح او المذموم متصفا بجميع صفات الكمال حسنا او نقصانه مستبعد جدا فاحتيج لذلك الى مزيد
فى الكلام قوله وتجعل عطف على ان تجعل قوله مريدا باللام الجنس دون العهد اى المختار ان اللام للجنس
لا لجنس المعهود كما فى المثال المذكور او حسن الشىء والجمع كما فى قولك نعم الرجلان الزيدان او الرجال الزيدون
وليس المراد الجنس حقيقة حتى يمتنع تعريفه بمعنى بل الجنس ادعاء فانه تدعى فى مقام المبالغة ان زيدا مثلا
هو جنس الرجل لكونه جامعا لكمالات هذا الجنس فكانه هو ولا شك ان هذا ابلغ من جعل اللام للعهد الخارجى

المشار به الى بعض لفوات الاجمال والتفصيل على هذا القدر مع فوات تلك المبالغة وان كان هناك
نكرة ولذلك لم نقل به احد في المشهور وكذا ابلغ من العهد الذهني المشار به الى واحد من الجنس لا بعينه فانه يفوت
في المبالغة بادعاء الجنسية ويظهر من ذلك ان الفرق بين كون اللام للجنس وكونه للعهد الذهني ليس قليلا على
ما توهم قوله لكونه من افراد ذلك الجنس اي بحسب الحقيقة وان كان بحسب الادعاء عينه حتى جاز تفسيره به قوله اولا قلت
شرط جزاؤه محذوف يدل عليه ما تقدم اي كيف توجه المدح لا زيدا اولا على سبيل الاجمال قوله فاضمر فيه اي اضمرت
زيدا والمراد اضماره على نعم بوضع المضمر موضع المظهر كان الاولى لما اضمر ذلك الفاعل من غير ذكر له سابق وفسر باسم
جنس زيدا اعني رجلا فان المراد بالجنس دون الفرد وفسر ذلك الجنس بزيد كما عرفت كان ذلك الضمير بهذا
الاعتبار لزيد وان لم يكن راجعا اليه حتى يمتنع في تفسيره الابهام فيه ويمتنع ايضا افراده في مثل نعم رجلين
الزيدان ونعم رجالا الزيدون قوله وان هذا الباب بكسر الهمزة استطراد في اثناء مباحث الاطناب قوله الواقع
في موقعه اشارة الى ما ذكره من ان مقام المدح والذم العامين يقتضي مزيد التوكيد قوله وفيه تقدير السؤال اطلقه ولم
[illegible] القول الاخر وهنا المخصوص على السؤال جملة مع مبتدأه المحذوف جوابا له وقد عرفت فيما سبق اي في مباحث الفصل
والوصل لطف هذا النوع اي البناء على السؤال المقدر فانه ذكر هناك ان السؤال بالفحوى لا ينزل منزلة الواقع الا لنكتة
لطيفة كتنبيه السامع على موقعه واغنائه ان يسأل الى غير ذلك ولا يخفى حسن موقعه اي موقع الاختصار بترك
المبتدأ في الاحتراز عن العبث واتباع الاستعمال الوارد وعدم ترك انتظار قوله والوهم يكون فرائد في هذا الباب
كما يدل عليه سوق الحديث لبيان ما تضمنه هذا الباب من اللطائف الايرادي الى قوله فيه من الاطناب وفيه تقدير
السؤال وفيه اختصار ويدل عليه ايضا عود الضمير في جمع بين الاجمال والتفصيل الى هذا الباب قوله سوى اي في هذا
الباب بروز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب والاختصار الموجودين في هذا الباب او سوى ايهامه الجمع
بين المتنافيين اعني الاطناب والاختصار ايهاما مثل ايهامه ذلك في الجمع بين الاجمال والتفصيل [illegible] ايهامه
الجمع بين المتنافيين لان الجهة مختلفة فلا جمع بينهما حقيقة بل ذلك ممتنع قطعا ولا شك ان ذلك الايهام يورث
الكلام غرابة ولطفا وقيل اسناد ابراز الكلام في معرض الاعتدال الى هذا الباب وان كان على سبيل المجاز
مما لا يستحسن بل هذا الباب لغيه بروز في ذلك المعرض والضمير في فيه وانه وايهامه للاختصار بترك المبتدأ
وتحمله اختصاره واطنابه وجمعه للكلام ورده بلزوم انتشار الضمائر مع التكلف في كون ذلك الاختصار
للاعتدال والايهام على ان قوله نظرا الى اطنابه من وجه والى اختصاره من آخر يأبى ان يجعل الاختصار [illegible]
في معرض الاعتدال كما يشهد به سلامة الفطرة وبما قصد اسناد الابراز الى هذا الباب فتم لنا اعتبر [illegible]
هذا [illegible] يقتضي اتصاف مطلق الكلام في جمله بصفة الاعتدال قوله لكن جواب لو لم يكن قوله حتى تعلل الشيء

وما في ذلك من السحر البياني والسحر الكلامي غرابته ولطافته المؤثرة في القلوب المحولة اياها من حال الى حال كالسحر قوله
على امثال ذلك اي امثال ما ذكر من اللطائف قوله وقد اطلعناك عطف على الشرطية اعني لو لم يكن لكفى
اي في هذه اللطائف التي كل واحدة منها كافية فيما ذكر وفي لطائف اخر لم نصرح بها اكتفاء باطلاعنا اياك في الفنون
الاربعة على كيفية استخراج جهات محاسن الكلام فعليك ان تفتش عنها في هذا الباب مملوا الى الكمال
من الحسن مما ذكرناه واحلنا به على تفتيشك بعد اطلاعنا اياك على كيفية التوصل لجهات الحسن مثل كون المسند
فعلا دالا على مدح او ذم عام وكون المسند اليه مظهرا معرفا بلام الجنس او العهد الذهني او
مضمرا مميزا بنكرة ففي ذلك نكت الاظهار والاضمار والابهام والتمييز وكتعقيب ذلك المسند اليه
بمخصوص تعيينا له ففي ذلك تشويق الى ذكر المخصوص وزيادة تقرير للمدح او الذم وكتقدير
السؤال وحذف المسند اليه في الجواب وبروز الكلام في معرض الاعتدال واشتماله
على الابهام من وجهين قوله وكنت عطف على جواب الامر اعني تر عدل فيه الى الماضي
قصدا الى تحققه قوله في اختيار المختار اي في اختيار ما هو المختار والراجح في نفس الامر
وقد اختار هو ذلك المختار فيما سبق حيث قال مريدا بها اللام الجنس دون العهد وحيث
قال وفيه تقدير السؤال قوله والفعل مع الذي يليه اي مع فاعله المظهر او المضمر مأخوذا مع
مميزه خبرا مقدما وفي هذا القول فوات نكت تقدير السؤال وحذف المبتدأ وفيه ايضا جعل
الانشائية خبرا للمبتدأ مع عدم ظهور تقدير القول وفيه تكلف في اعتبار العائد الى المبتدأ او
كون الجنس بمنزلة العائد وتعسف في اعتبار الابهام والتفسير الذي عليه مبنى الباب وهو ان يجعل اللام
بتقدم الخبر في الغالب ابهاما وذكر المبتدأ بعده تفسيرا وقد ان الضمير في نعم رجلين الزيدان ورجالا الزيدون
ان جعل راجعا الى المبتدأ المقدم رتبة وجب مطابقته اياه ولم يحتج الى تمييز وان جعل مبهما كان قطعا له عما
حقه للاحتياج الى العائد قوله على ما رايت يعني ما قرر من كونه في تقدير السؤال حذف مبتدأ وابتناء على السؤال
المقدر [illegible] اما اختيار كون اللام للجنس دون العهد فانت خبير بوجه ما قررناه لك في اختياره اما قال واعلم
ان باب التمييز باعتبار من جملة جهات الحسن في باب نعم وبئس طريق الاجمال والتفصيل ذكر ان من اللطائف
[illegible] ارتكب لسلوكها ازالة باب من الكلام كثير في الاستعمال عن اصله اعني باب التمييز
سواء كان عن مفرد اي ذات مذكورة باسم تام [illegible] الوجوه المشهورة او عن جملة اي عن ذات مقدرة [illegible]
[illegible] جملة او ماضيا [illegible] قوله طاب زيد علما معناه طاب شيء [illegible] زيد ثم فسر ذلك الشيء المبهم بالعلم قوله منكرا
[illegible] مفعول [illegible] وانما نادت على ان الاصل ما ذكره لان المقادير وما في حكمها من المقاييس [illegible] الصفات

عطف على مثل كون المسند فعلا مدحيا

لا جاس ما كونها مبينة لكيفية فحقها ان تجرى عليها والفعل في طاب زيد نفسا حقه ان يسند الى ما هو له اعني النفس وقوله وطير الفرح عمرا وملا الاناء اشارة الى ان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق مخالفا له في التعدي كما في المثالين المذكورين او في اللزوم كما في قوله وفجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونها فلا حاجة الى جعل المميز فيها مفعولا في المعنى قوله ولهذا ونحوه متعلق بقوله ترى ما ترى بريد ان هذا وفيها الموقع فيها اقوى لان مقام المباهاة اعنى اظهار الشكوى يقتضى زيادة التقرير والمقصود بيان مزيد حسن لطريق الاجمال والتفصيل في صورة جزئية من باب التمييز وصورة اخرى من غيره ولما كان كلا من التمييز والصورة المشتمل عليها على اشتعل الراس شيبا قال في هذه الجملة وفيها فيها لطائف وفي قوله اني وهن العظم مني وفيما بعده لطائف وان كلمة مبتداء خبره لا تحتوى والمعنى على انكار عدم احتواء كلمة من كلمات القران على لطائف اى ليس لا تحتوى الكلمة عليها فضلا عن جملة فضلا عما تجاوز الجملة والمقصود استبعاد عدم احتواء الكلمة واستحالة عدم احتواء الجملة بزيادة استحالة عدم احتواء ما تجاوز وفاعل الفعل الناصب لفضلا هو اسقاط عدم الاحتواء اى بعد اسقاط عدم احتواء الكلمة عن عدم احتواء الجملة اى ذهب هذا العدم بالكلية وبقى ذلك الاسقاط قوله لامرنا كلمة ما ابهامية تؤكد تنكير التعظيم واللام الجارة متعلقة بتلي وآمال الورى من البشر سكان الخيام واهل المدر سكان الابنية قوله بينا الى انه مقام تلاوة الآية عليهم والموصوف هو السورة والصفة كونها مثل المنزل في الفصاحة والبلاغة او كونها حاصلا من امى لم يخالط اهل الدراية وهذا يميل الى ان الظرف مستقر صفة لسورة لا لغو متعلق بفاتوا لركاكة المعنى اى لم يتعرضوا للمعارضة اصلا قوله على انهم حال من فاعل ما احاروا ولا صدروا او فايدتها دفع توهم عدم التفاتهم الى المعارضة قوله بان المقام لفتح الميم جمع معجزة وهى ما يعجز به والاعجاز المعجم اسم فاعل من فاخرته والشطط تجاوز الحد والامتهان الابتذال وقوله تابى لهم العصبية جملة موكدة لما عدم والعضب السيف القاطع والكهام الكليل والصيب فيعل من صاب المطر اى نزل والمراد هاهنا السحاب فاضافته الى المطرات بيانية والجهام سحاب لا ماء فيه قوله مفتقر الى اخذ اصل معنى الكلام وهى المرتبة الاولى اى واخذ مرتبة الاولى من اللفظ اعنى متعارف الاوساط الدال على اصل المعنى ثم الى النظر في التفاوت بين ذلك المطلق الماخوذ على اصل المعنى والمرتبة الاولى وبين ما عليه نظم القرآن من المعنى والعبارة الدالة عليه ولما النظر في ان احد الطرفين كم درجة متصل بالآخر ويرتبط به لان في كل درجة من تلك الدرجات نكتة يستدعيها قوله وفي كم درجة عطف على قوله في التفاوت وقوله يتصل صفة لكم درجة بتقدير العائد اى والنظر في كم درجات يتصل بها احد الطرفين بالآخر وقد يقال الجار اعنى في كم درجة متعلق بيتصل في التقدير والى السطر البعيد في كم درجة يتصل الطرف الادنى الماخوذ بالطرف الاعلى المذكور في القرآن على طريق قوله اقلاع

انهم يكفى من مهم قوله فان الشيخوخة مثلا مشتملة اى والا اجمالا على ضعف البدن وشيب الراس الذى تعرض لها في الاكثر لا الجملة على اجزائها اجمالا وم بيان كل واحد منها داخل في الشيخوخة لانها كبر السن وما بعدها فيه قوله ثم تركت اشارة الى تراخي الرتبة ولما قال لتوضح مزيد التقرير لو كان في المرتبة الاولى اعنى الاجمال تقريرا خصوصا لفظ انفهم الدلالة قد جاء بما لا يخفى من تاكيد لكن التفصيل ازيد تقريرا من الاجمال قوله ثم تركت في المرتبة الثانية يعنى في الجزء الاول الى ضعف بدنيا ولما كان وهن العظام من توابع ضعف البدن كان كناية عنه قوله فحصل اما ومنت عظام بدنى وفيه تقوى الحكم فان الكنى في افادة التقوى بطلق الضمير الراجع الى المبتدا كالا مرفا هر وان اشترطا كون ذلك الضمير مسندا اليه فعول هو انما يصح اناومنت واما توهم التقوى على راى الشيخ عبد القاهر فلا خفاء به قوله ثم لطلب تقرير ان الواهن عظام بدنى بريدان النسبة الاسنادية في انى ومنت عظام بدنى قد قررت بالبناء على المبتداء وكلمة ان ثم طلب تقرير النسبة الاضافية اعنى نسبة العظام الى بدنه بسلوك طريق الاجمال والتفصيل فان قوله ومنت العظام يدل على تلك النسبة اجمالا حيث احتمل ان يكون العظام من بدنه كما احتمل ان يكون من بدن غيره وقوله من بدنى يدل عليها تفصيلا بخلاف قوله ومنت عظام بدنى فانه يدل على تلك النسبة تفصيلا ابتداء كما ان قوله اشرح لي صدري اجمال وتفصيل اشرح صدري تفصيل فقط قوله لصحة حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد فرد وذلك لان الحكم المنسوب الى المجموع قد يقصد انتسابه الى كل فرد كقولك جاءني الرجال وقد لا يقصد كقولك حملت الرجال الخشبة فيصح ان يكون ومنت العظام من القبيل الثانى فلا يفهم منه شمول الوهن لكل فرد فرد بخلاف قوله وهن العظم فانه يدل على شمول الوهن لكل فرد وقد يقال ان الجمع المستغرق يتناول كل جماعة جماعة لا احادها فدلول الجمع كما ان المفرد المستغرق يتناول كل واحد واحد لا جماعة لما انه يتناول المستغرق الواحد والاثنان ولذلك قيل الكتاب اكثر من الكتب والملك اكثر من الملائكة وانضاف نسبة الوهن الى جماعة لا تستلزم نسبته الى احاد من الاحاد الداخلة في تلك الجماعة فليس ما عرف في النسبة الى المجموع قال في الكشاف وانما وحد العظم لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذى هو عمود البدن [illegible] قد اصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعنى فكان هناك من يطلع عدم الشمول فرد عليه وهذا احتمال ينافي ذلك المقام في كلام الشيخين واخرهما ما ثبت قوله وهكذا تركت الحقيقة عطف على تركت في المرتبة الثانية شرع في بيان مراتب الدرجات في الجزء الثانى اعنى شاب راسي فان شبه انتشار الشيب وبياضه في الراس من عته باشتعال النار كان اشتعل استعارة تصريحية تبعية وان شبه الشيب بالنار واثبت له الاشتعال كان هناك استعارة مكنية والاستعارة من حيث انها مجاز ابلغ من الحقيقة ثم ترك اى في المرتبة

التي ما ابلغ الى مرتبة ابلغ منها على طريقة التجريد قوله وكونها ابلغ مبتدا اخبره من جهات قوله والفرق بين لا يشهد به
كل ذوق سليم وقد اصاب بلفظ من تحيرة وكون التنكير لا رتقا التعظيم لا ساية قصد التعظيم وافادة المبالغة قوله
على نحو من العظم من بعيد من سلوك الا جمال التفصيل سنبه الوايس انه فان اشتعل الراس بعد ما جالا وهي
بعد ما تفصيلا قوله كون عطف تعليل لترك وقوله لم يرد من التقرير تعليل لذكا المعلل وقوله ومن اى زيادة
التقرير ايهام حوالة تادية مفهوم منه على العقل بقرينة العطف لا العوامكل يدل عليه وفي بعض النسخ وجود انما
قال ايهام ما ان حق العدول الى شهادة العقل انما هو على سبيل التحمل دون التحقيق ولا شك ان الايهام اعني
الايقاع في الوهم نوع من الافهام فجاز ان تكون مقصودا او موجبا لمزيد التقرير قوله واعلم ان الذي فتق اي
فتح دمشق والاكمام جمع كم بالكسر وهو غطاء النور ووعاء الطلع والازاهير جمع ازهار جمع زهر وهو نور الشجر ومن
الجهات اشارة الى اللطائف التي بينهما من ان الجلنجي قيل اراد ان المقدمة لما اختصرت وذلك الاختصار صار
مع قلة اللفظ مفيدة لكثرة المعنى فقد دلت على ان الكلام الذي هي اساس لشتمل على غاية الاختصار مع كثرة المعاني
واللطائف ولما كان من البين المكشوف ان هذا المتن الجلنجي طيا بالقياس الى متعارف الاوساط اعني قد
شحت اشار الى ان الاختصار فيها بمعنى آخر ورد ذلك بان الاختصار في المقدمة بالنسبة الى متعارف الاوساط
فكيف يوذن باختصار ما بعدها بمعنى آخر وايضا كيف فتق اكمام تلك الجهات عن ازاهير القبول المراد ان
اختصار المقدمة آذن باختصار ما بعدها وما ترك اختصاره دل على ان ذلك لما ينها من النكت فيقع لدى
القلوب قبولا على هذا فقوله ثم ان الاختصار تذييل لمباحث الايجاز والاطناب وقوله والذي نحن بصدده من
القبيل الثاني تنبيه على ان ما في الجلنجي توصفان بالاختصار بهذا المعنى مع كونها موصوفتين بالاطناب
بالمعنى الاول ويرد عليه ان مبنى بعض تلك الجهات على الحذف دون الاطناب ويمكن ان يقال اراد ان حسن
مطلع الكلام يوجب اللطائف المنطوية فيه قبولا فانه لما كان مستحسنا يلتفت الى محاسن ما بعده
وعلى هذا فقوله المقدمة للكلام شرح فيه شان وجه حسن وارتباط آخر وهو ان اختصار المقدمة يوذن باختصار
ما يرد بعدها وهذا الايذان معول به بهما الوجه الاختصار فيما بعدها ولا يقدح فيه ذلك كونه آه لان المعتبر
في المعنيين قد العبارة وانما الخلتان في المنسوب اليه فالاولى لو ان باختصار المقدمة هو ذلك المشترك
فان قلت اعتبار كون المقام خليقا بابسط مما ذكر رد الى جهالة قلت لا رد اليها بالقياس الى البلغاء العارفين
بمقامات الكلام ومقتضياتها كما لا رد اليها باعتبار متعارف الاوساط بالقياس الى الكل على ما مر لا يقال
لما كان المقام خليقا بابسط كان المبسوط الذي ذكر غير مطابق له لانا نقول مقتضى ظاهر المقام هو الابسط
لكنه عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة عن الاحاطة وصف اغراض الشباب والمام المشيب جاء اولى ان نحو

198

الكلام في هذا المعنى ولا يبسط كل البسط قوله من اغراض ايام متعلق باحق ومن المام المشيب عطف عليه وما اصدق
صفة ايام مقدر القول او نحن يقول استحضارا لصورة القول استحسانا او الكلام صفة تشبيه اضيفت الى فاعلها
والامر افعل تفضيل اضيف الى فاعله على طريقة اضافة الصفة المشبهة لا الى المفضل عليه فلا يلزم الجمع الممنوع
بين اللام والاضافة قوله ومن لي اى ومن يتكفل لي بعد ان المشيب مع كونه امرا معيبا اتمنى ان يبقى لي زمانا
وامتع به ولا يعيب عني لان مغيبه الموت وهو امر منه قوله فانه لا تكون الاماتات وقد انطقه الله بالحق حيث
حصر كون الاشياء في مشيته واسند الكل الى قدرته والله الموفق الى الصواب واليه المرجع والمآب
اعلم ان القصر في اللغة الحبس واصطلاحا جعل احد طرفي النسبة في الكلام سواء كانت اسنادية او غيرها مخصوصا بالآخر
بحيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق او بالاضافة بطريق معهود ومنه قوله كما يجري بين المبتدا والخبر يجري بين الفعل
والفاعل استعارة ارادا بالمسند اليه والمسند فيما سبق من قوله القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون
ايضا للمسند على المسند اليه ثم ليس هو مختصا بهذا البين المبتدا والخبر كما اراد بهما ايضا بالمسند اليه والمسند
في مواضع كثيرة من كلامه فيما سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصر فاعليته عليه اي قصر تعلق الفعل المنسوب
الى الفاعل على المفعول وقس عليه عكسه وما بين المفعولين ومعنى قصر ذي الحال على الحال ان زيدا مثلا في حالة المجيء
مقصور على صفة الركوب ومعنى قصرها على ذي الحال ان المجيء على صفة الركوب مقصور على زيد قوله وبين كل طرفين
اراد به الكثرة وذلك كالموصوف والصفة والتمييز ما انتصب عنه والفاعل وما على المفعول به من سائر المفاعيل لا
الاستغراق الحقيقي فلا يرد انه لا يجري في نحو من زيد وان عمرو ولا بين المعطوف والمعطوف عليه قال وانت اذا اتقنته
اراد به الاعتذار عن تخصيصه بالذكر شأن القصر في امثلة اكثرها من المسند اليه والمسند بالطرق التي يجمعه فقد جاز
ان تذكره فيما سواهما كالفاعل على المفعول قوله وحاصل معنى القصر يريد ان القصر منحصر في نوعين قصر الموصوف على الصفة
اى قصر المنسوب اليه على المنسوب وقصر الصفة على الموصوف اى قصر المنسوب على المنسوب اليه لا بد من اعتبار
النسبة بين طرفي القصر فيكون منسوب ومنسوب اليه يقصر احدهما على الآخر وان كل واحد من هذين النوعين
ينقسم الى قصر افراد وقصر قلب وقوله الموصوف عند السامع ليشير الى ان المراد هو القصر الغير الحقيقي كما يشير به ايضا
قوله لمن يعتقده شاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا
ولولا هذا الاشعار لكان يمكن باندراج الحقيقي فيه ايضا فان قوله ثان واخر يتناول الواحد وما هو اكثر منه ولا يخفى ان
تقسيم القصر لبعض اقسام غير الحقيقي ايضا وهو ان يكون القصر بالنسبة الى اوصاف او موصوفات اكثر
من اثنين قوله وصف وارد على الاستعمال الاصلي كما في غيره وقوله دون ثان فيه من موقع الحال اى متجاوزا وصفا
يصدق عليه انه ثان بالقياس الى الاول واحدا كان او اكثر قوله لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين اى يعتقده متصفا

بالجزء الوصفي مطلقا ويتردد بين الخصوصيتين قوله ويسمى هذا اي هذا المذكور المنافي للقالبين فادرج قصر التعيين
في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الا ان في قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية قوله او بوصف مكان آخر عطف على
قوله بوصف دون ثان ولفظ مكان منصوب على الظرف اي بوصف وقع في مكان وصف آخر واحدا كان
او اكثر وقوله ما زيد منجم بل شاعر وارد على اللغة التميمية لعدم الموافقة بين المعطوفين في الاعراب الظاهر وكانه اراد به
المثال من الشعر والتنجيم على انه لا اشتراط في قصر القلب تنافي الوصفين ولا لحرج المثال المذكور من اقسام القصر
انه نبه بايراد المثال في الافراد من القيام والقعود على انه لا اشتراط فيه عدم التنافي بين الوصفين لئلا يدخل فيه قصر المعنى
الجاري بين المتنافيين قوله ادى الى تخصيص الوصف بموصوف عطف على قوله الى تخصيص الموصوف عند السامع
بوصف وقوله اولا نصب على المصدر وقائم مقام دون موصوف ثان او قوله او قصر قلب عطف عليه وقائم
مقام مكان موصوف آخر وقوله ما شاعر الا زيد وكذا ما قائم الا زيد كلام مركب من مبتدا وخبر لكن قدم ما يتقدم
الخبر وانتقاض النفي بالا وتقديره ما شاعر او ما قائم احد الا زيد فزيد في الحقيقة بدل من المبتدا الذي هو احد
وفي الظاهر مبتدا قدم عليه خبره وجاز ان يكون زيد فاعلا لما شاعر او ما قائم على انه صفة رافع للظاهر وان كان
الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر ولو قال او قولك ما قائم الا زيد لمن يتوهم ان ... لكنه يتردد
بين شخصين لكان اظهر لانه يكون قد تعرض لقسمي الافراد معا وفي قوله او اكثر دلالة على انه لم يبال بقوله ثان امرا واحدا
وقوله في وجه من الجهات يعني بوجه مثل بلد او قرية او ما اشبههما وهذا قيد معتبر في المثالين معا ليكون القصر
هنا موافقا للاستعمال الشائع قال الشيخ عبد القاهر لو قلنا ما قائم الا زيد لم نرد ان ليس في الدنيا
قائم سواه لاستحالته بل نريد ما قائم حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك وانت خبير بانه لا فرق في ذلك بين الشاعر
والقائم كما يدل عليه تقييده الشاعر في مثال القلب بقبيلة معينة او طرف معين هذا وقد قال لا يحكم القصر فيما ذكرنا
ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل بما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده منجما وشاعرا او ...
على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او تردد في امره فيقول ما انت الا شاعر بناء على ظنه خطأ كان او صوابا
ومنه قوله ان انتم الا تكذبون ... واجاب عنه بانه لقلته لم يتعرض له ههنا ولهذا ... القصر
... فان احد قسميه اعني قصر الصفة على الموصوف وان كان ممكنا لكنه قليل وسيأتي مثال واما قسمه الآخر
اعني قصر الموصوف على الصفة فلا يكاد يوجد اصلا الا على طريق الادعاء اعني جعل ما عدا تلك الصفة ...
واعلم ان القصر الحقيقي على تقدير صحته لا يعتبر في الانقسام الى الافراد والقلب كما اشرنا اليه قال وللقصر طرق
يعني بطرق القصر طرقه العامة فلم يذكر ضمير الفصل وتوسط المسند لاختصاصها بالمبتدا والخبر مع تقدمها ايضا
بخلاف التقديم ... ان تقدم ذكره لكنه عام يجري في امور كثيرة واما التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فانه بعد من

القصر اصطلاحا قوله بحسب مقام السامع اشارة الى ان تعيين الامثلة المذكورة للافراد والقلب انما هو
بالنظر لحال السامع واعتقاده وايراد بل بعد النفي للقصر افرادا او قلبا مبني على مذهب طائفة من النحاة
كما مر واقتصر في ذكر لكن لقصر القلب على ما تقدم قوله بالاعتبارين يعني الافراد والقلب وقد اشار في امثلة القصر
بطريق العطف الى تقدم الاثبات تارة وتقدم النفي اخرى قوله تقدير لا غير زيد ح يكون من قصر الصفة على
الموصوف كما قصده ويجوز ان تقدر لا غير شاعر لكنه يكون ح من قصر الموصوف على الصفة وسيصرح باستعمال
لا غير في كلا القصرين قوله وتبنى غير بالضم على حذف المضاف اليه تشبيها بالغايات وذلك لكون المضاف اليه منويا كما في قبل
وبعد مع المشابهة في الابهام ولو اثبت غير لم تتغير حركته بتغير اعراب المعطوف عليه فيقول رأيت زيدا لا
غير ومررت بزيد لا غير وليس كذلك ليس غير وليس الا هنا فعلى سبيل الاستطراد للمناسبة لانه لا يخفى انهما
ليسا من طريق العطف بل من طريق النفي والاستثناء ولهذا قدر اسم ليس نكرة ليتم بالمعنى ويكون اخراج
المذكور من ذلك العام مفيدا للقصر عليه كما يفيده قولك ابتداء ليس شاعر غير زيد او الا زيدا فان قلت
قوله ليس شاعر الا المذكور يشتمل على تعريف المسند مع تنكير المسند اليه وقد منع في كلام العرب قلت
المسند في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف اي ليس شاعر احد الا المذكور قوله فيجعل النفي عاما ليتناول
كل شاعر يعتقد من عدا زيدا ولا شك انه يتناول زيدا ايضا والا لم يصح استثناؤه منه فكانه خص بالذكر من
عدا زيدا لبقائه على ذلك النفي دون زيد قوله وثانيها اي وثاني الطرق الاربعة النفي باداة كليس وما وان
المذكورة ههنا وكغير بامن كلمات النفي والاستثناء بالا او احدى اخواتها واما الاستثناء من الاثبات كقولك
جاءني القوم الا زيدا فلم يعده من طرق القصر فتامل وذكر الامثلة للصفة الثابتة كالشعر والمنتقلة كالقيام في صيغتي
الاسم والمضارع واورد لقصر الافراد امثلة اربعة من التنزيل ولقصر القلب مثالا واحدا قوله نزل المخاطبون يعني انهم وان
لم يعتقدوا البعد عن الهلاك الا انهم لما استعظموا عدم بقائه لهم نزلوا منزلة المعتقدين لهلاكه وجعلوا كانهم يعتقدون
فيه وصفين الرسالة والبعد عن الهلاك فرد عليهم بانه مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك فهذا من اخراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر ولا شك ان دعوى البعد عن الهلاك والتنزيل بمنزلة المعتقدين انسب بالصحابة من دعوى
التبرؤ عنه والتنزيل بمنزلة المنكرين كما زعمه بعضهم قوله مقصور على الاتصاف بمعنى ... اي مقصور على
الكون على ربه لا يتعداه الى الكون عليهم ولما لم يكن معنى الوصف في الظرف الواقع خبرا ظاهرا صرح بذكر الاتصاف
منبها على ان الظرف يتضمن معنى يتصف به المبتدا اعني الحصول والثبوت على ربه وكان هذه المبالغة منه
في توضيح المعنى دفعا لان يتوهم ان المقصود قصر الحساب على المجرور الذي هو الرب فيكون من قصر الصفة
على الموصوف دون عكسه الذي هو المقصود قوله انما انا مقصور على النذارة بكسر النون مصدر بمعنى الانذار وهذا ايضا

من افراد الكلام لا على مقتضى الظاهر لان القوم لم يعتقدوا جامعا بين وصفى الانذار والطرد ولا ترددوا بينهما لكن
نزل حالهم وحرصهم على ذلك منزلة اعتقادهم الجمع قوله فانهم لما لم يسلموا دعواهم للرسالة عندنا بين الصدق
وبين الكذب لا يخفى ان الرسل عليهم السلام كانوا جازمين بصدقهم فقول الكفرة ان انتم الا تكذبون يكون قصر قلب
لكنه حمل على قصر الافراد على قسمه المسمى بقصر التعيين وهذا مبنى على ما ذكرنا من ان المتكلم لما اعتقد ان السامع يعتقد
ترددا كان له ان يسلك معه طريق القصر وبيانه ان قوله عندنا ليس ظرفا للدعوى لفساد المعنى بل هو ظرف
للحكم اعنى بين الصدق والكذب فيكون التردد من المتكلمين لا منهم كانهم قالوا عندنا بين الصدق والكذب
والمعنى لسنا مترددين بين كونكم صادقين وكاذبين بل نحن جازمون بانكم كاذبون وعلى هذا يصح التشبيه
بظاهر حال المدعى فان ظاهر حاله ان يتردد السامع بين صدقه وكذبه فينطبق على ما ذكرناه غاية الانطباق قوله
بل انتم عندنا مقصورون على الكذب واما قوله لا تتجاوزونه الى الحق كما تدعونه فمعناه لا يمكن عندنا ان تكونوا
على الحق الذى تدعونه حتى نتردد بين صدقكم وكذبكم ومن زعم ان التردد من السامعين المخاطبين على معنى انه لا ينبغى
لكم ان تجزموا بصدقكم فى نفس الامر بل غاية امركم ان تترددوا كما هو ظاهر شان المدعى عند الدعوى فان
اراد التردد للمدعى بين صدقه وكذبه بحسب نفس الامر فهو باطل اذ ليس ظاهر حاله ذلك وان اراد ترددا
بين صدقه وكذبه عند السامع كان المعنى ينبغى ان تترددوا بين الصدق والكذب فى نفس الامر كما يتردد
المدعى بين صدقه وكذبه عند السامع وانه ركيك جدا اذ المقصود انكم مدعون فينبغى ان تقتصروا على ما هو
ظاهر حال المدعى وليس لك ان تقول مراده ان غاية امركم ان تترددوا ان صدقكم وكذبكم ما عندنا حتى
يناسب المشبه والمشبه به لانه لا يلائم الحكم بانه لا ينبغى لكم ان تجزموا بصدقكم فانه بحسب نفس الامر قطعا كما
نبهنا عليه هكذا حقق المقام الكلام والله الموفق للمرام قوله الا ترى الى ما قبله اى الى ما قبل قوله ما قلت لهم الا ما
امرتنى به وهذا انسب لكونه مشعولا لانه مقام اشتمل على المعنى الذى ذكره وذلك لان تقدمه انت قلت ...
والهمزة للتقرير فمقتضى جعل عيسى عليه السلام منزلة من قال للناس غير ما امره الله به وهو دعاؤهم الى عبادته وعبادة امه
ولم يقل لهم ما امره به من دعائهم الى عبادته وهذا توبيخ لاولئك الناس حيث تركوا عبادة الله واتخذوا ...
... كان عيسى دعاهم الا اليها وما امرهم الا بها فيكون فى قول عيسى عليه السلام قصر قلب قوله او منه قصر ... على الموصوف
على قوله قصر الموصوف على الصفة واورد هنا الجملة الفعلية لجريان قصر الصفة فيها دون قصر الموصوف ولم
... الافراد من ... الكفاء بالقدم وقد ولمن ترى ان زيدا ليس الا شاعرا وان زيدا ليس ...
شاعر وان عمرا جاء قوله وتحقيق وجه القصر فى طريق العطف ظاهر مكشوف لان كل واحد من المثبت والمنفى مذكور
فيه صريحا بخلاف طريق النفى والاستثناء فان المنفى ليس مذكورا فيه ... كان الاستثناء مفرغا بعد النفى ...

فى ذلك تعرض لتحقيق وجه القصر فيه قال وتحقيق وجه القصر فى الاول يعنى فى قصر الموصوف على الصفة قوله لابد علمك متعلق
بقوله قلت وهذه الشرطية ... وقوله وتحقيق ذلك يطلب من علوم اخر اى من غير علوم العربية جملة معترضة بين اسم ان
وخبرها قوله نقل عن المصنف ان انفس الموجودات التى من بعضها الاجسام فانها على ما قيل لا تحتمل النقصان لامتناع
الخلاء ولا الزيادة ايضا لامتناع التداخل وهذا مع كونه مبنيا على فاسد كما ترى لا يجدى نفعا لان القصر الواقع فى الاعراض
كقولك ان جاءهم الاعراس وقولك ما السواد الا عرض ... البصر خارج عنه والقول بان الاعراض تقاس على الاجسام
مما لا يلتفت اليه لان ... الحكم ... امتناع النفى ليست بمشتركة وذكر بعضهم ان المراد بالذوات حقائق الاشياء
سواء كانت جواهر او اعراضا وهى عند المعتزلة ثابتة متقررة فى انفسها ليست بجعل الجاعل فلا يمكن توجه النفى اليها
بل انما يتوجه الى الوجود وما يتبعه من الصفات كما حقق فى علم الكلام وهو ايضا باطل لان الملخص قد صرح فى مباحث
علم ان النفى والاثبات لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات ولا شك ان حقائق الاشياء
فى انفسها بلا جعل جاعل بالقصر يستحيل توجه النفى والاثبات اليها بمعنى جعلها منفية فى الواقع او ثابتة فيه واما
الحكم بانتفائها او ثبوتها فلا استحالة فيه نعم يكون الحكم بالانتفاء كاذبا فلا يقصد لذلك لكن الحكم بالثبوت صادق
ان يقال المراد بالذات ما يستقل بالمفهومية وهو الذى يصح ان يعلم ويخبر عنه وبالصفة ما لا يستقل كما مر فى مباحث
النعت ولا شك ان النفى والاثبات انما يتوجهان الى النسبة الحكمية التى لا تستقل بالمفهومية يعلم ذلك من علوم
بين فيها موارد السلب والايجاب بل نقول انه ارجع العاقل الى وجدانه ظهر له ذلك فانك اذا تصورت معنى زيد او
انسان مثلا ولم تتصور معه نسبة شئ من الوجود او غيره اليه ولا نسبته الى شئ لم يكن منك هناك نفى ولا اثبات
قطعا فاذا قلت ما زيد توجه النفى الى الوصف اعنى نسبة شئ اليه ولا يمكن ان يكون متوجها الى نسبة اى شئ كان
... لبعض الاشياء اليه ثابتة لا محالة بل الى نسبة الاشياء التى وقع التنازع فيها بين المتكلم والمخاطب فاذا
اخرج شئ منها بالاستثناء كان ثابتا وما عداه منفيا وهو معنى القصر وبما قررناه تبين امتناع قصر الموصوف على الصفة
بحسب الحقيقة قوله ... الانواع عند الشرط وتناول الاجزاء او ... فيه قوله وتحقيق وجه القصر فى الثانى اى ... قصر الصفة
على الموصوف قوله على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر مثلا لان مفهوم الشعر فى نفسه وصف قابل للنفى لانه
كذلك الاعتبار ... الذوات بالتفسير المذكور بل اريد به من حيث قيامه بالغير ونسبته اليه يطلق عليه الوصف
ان كان الوصف فى الحقيقة نسبة الى ذلك الغير فان هذه النسبة غير مستقلة بالمفهومية وقابلة لورود
النفى عليها او اريد بالوصف هنا معنى آخر اعنى القائم بالغير وقد سبق منه مثل ذلك فى مباحث الصفة واياما
كان فالشعر نفسه لا يقبل نفيا فاما ان ينفى نسبة الوجود اليه او ينفى نسبته الى الغير لكن الاول ليس بمراد فان ثبوته
فى نفسه مسلم فوجب ان يتوجه النفى الى ثبوته للمدعى الى الذى وقع النزاع بين المتكلم والمخاطب فى ثبوت الشعر له

قوله ان عاما اى ان كان المدعى هو تركه عاما توجه النفى اليه عاما وان خاصا فخاصا فالعام اما مطلق او مقيد
فيشتمل ما ذكر والاول منهما اشارة الى القصر الحقيقى فانه يمكن بل واقع فى قصر الصفة على الموصوف قوله فتناول عطف على
توجه قوله لذلك اشارة الى المدعى او انت خبير بان حاصل ما ذكره مع اطالته على علوم اخر هو ان النفى لما توجه
على المحكوم عليه كان متوجها الى نسبة شىء ما اليه ولما ورد على المحكوم به كان متوجها الى نسبته الى شىء ما ثم ذلك
الشىء يتعين بمعونة المقام وقرائن الاحوال سواء كان عاما او خاصا متحدا او متعددا فاذا اخرج منه بعضه كان
مثبتا وما عداه باقيا على النفى وهو معنى القصر وفيما ذكره من التحقيق تصريح بان الاستثناء من النفى اثبات عند
ارباب اللغة بلا شبهة قال وثالثها اى ثالث الطرق الاربعة استعمال انما ذكر الاستعمال ههنا دون سائر
الطرق لان الطريق ما يسلك ويشتغل به للتوصل الى المطلوب ولا شك ان العطف والنفى والاستثناء والتقديم
معان مصدرية يشتغل بها المتكلم للوصول الى معنى القصر بخلاف لفظ انما فذكر معها معنى مصدريا قوله انما زيد
جاء هو على صيغة اسم الفاعل ولو قال لمن يردده بين المجىء والذهاب او يراهما منه لكان تصريحا بالقسم الاول من الافراد
ايضا كما صرح بقسمية مقابله فى قصر الصفة على الموصوف حيث قال او يراه منهما وذكر الشيخ عبد القاهر ان قولك انما جاءنى
كلام مع من زعم ان الجائى عمرو لا من زعم انهما جاءاك وقال ان رغمت ان المعنى انما جاءنى زيد كلام مع من يبين القوم
زيد وحده كان تكلفا الا ان الملخص لم يلتفت اليه قوله وتضيف اليه الذهاب مستدرك قطعا والصواب ان يقال بدله
وتضيف المجىء الى عمرو لان الكلام فى قصر الصفة لا فى قصر الموصوف قوله السبب فى افادته انما كان فى افادة انما
معنى القصر نوع خفاء حتى تردد فيها جماعة اشار الى ان السبب فى تلك الافادة هو ان الواضع ضمن انما معنى ما والا ولما
لم يكن ذلك التضمين امرا جليا استشهد بما يدل عليه من قول المفسرين وقول النحاة وايده بما يناسبه المحسنة للتضمين وتنبيه
ايضا على تضمنه معناهما بجريان بعض احكام ما والا فيه قوله وهو المطابق اى ما قالوه من ان معناه ما حرم عليكم الا الميتة
هو المطابق لقراءة الرفع اى رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للفاعل فانها قراءة مذكورة فى بعض كتب التفاسير وتعليله
فيها ان يكون ما موصولة والعائد محذوف اى ان الذى حرمه الله عليكم الميتة ولم يرد رفع مع كون حرم مبنيا للمفعول
والا كان للتوضيح لبنائه له وانضمام يتعين فى كون ما موصولة لاحتمال ان تكون كافة كما اختاره الزجاج وان رجح
ابو على كونها موصولة لبقاء ان على عملها وايضا الآية فى قراءة صلة حرم عليكم مقيدة بالفتح فى سبع الموارد واما ما توهم
من جواز ان المحرم عليكم بمقتضى البناء للمفعول فجواز بيان للمعنى لا للتقدير ولا شك ان المحرم عليكم والذى
حرم الله عليكم سواء وبان فى المعنى ان المنطلق زيد والذى ينطلق زيد سواء وبان فى اقتضاء الحصر قوله ورد
عطف على تسمع وفى اختيار ترك مبالغة فى كثرة سماعه منهم حتى صار مرتبا مددا قوله يذكرون عطف على
يقولون لذلك اى لكون انما لاثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه مما يقابله وقيل عطف على قوله السبب هو ...

معنى والا فالضمير للعلماء وذلك اشارة الى تضمينه معناهما او الى ربيع منسوب الى ربيعة قوله لتاكيد اثبات
المسند للمسند اليه فاذا فرض ان المسند نفى كانت ان لتاكيد ثبوت ذلك النفى للمسند اليه كقوله ان
الله لا يستحيى قوله على ما يظنه حال من النافى اى كائنة على الوجه الذى يظنه وانما قال لعلم النحو على تضمين الوقوف
فى الاحاطة والمراد بين لا وقوف له على علم النحو هو الامام الرازى بناء على ان قولها النافية مع ما يتعلق به من
كلام السكاكى حيث جاء فيما اسند الى الربعى فانه ذكر فى المحصول ان كلا من ان للاثبات وما للنفى فاذا اجتمعا توجه
الى واحد للزوم التناقض فوجب ان يتوجه احدهما الى المذكور والاخرى الى غير المذكور وانما تعين كلمة ان
للمذكور لكونها اسبق وبالمحافظة عليها احق لكونها للاثبات الذى هو اشرف لكنه يلزم مما ذكره بطلان صدارة
ما ونحوها الى حرفى الاثبات والنفى ثم نقضهما بالمثبت فقط وجواز اعمالها فى انما وكل ذلك فاسد
كما ترى بل قد علم فى النحو انها كافة قطعا قوله ضاعف جواب لما وفاعله مستتر راجع الى مصدر اتصلت
وفاعل ناسب مصدر ضاعف بتاويل ان يضاعف او لفظ انما هو فاعل ان يضمن وانما قال ناسب
ان يضمن لان التاكيد على التاكيد ليس معنى القصر كما لا يخفى بل القصر مشتمل عليه على انه منظور فيه لان الموجود
فى القصر فيما اورده من المثال كما صرح به اثبات صريح معقب باثبات ضمنى فيتاكد الاول بالثانى ولم يكن
هناك تاكيد على تاكيد كما فى انما وقد يتكلف فيقال لما اعتقد المخاطب الشركة فى المثال المذكور كان الاثبات
الاول بعد اعتقاد الثبوت تاكيدا او تكررا والاثبات الثانى تاكيدا على تاكيد ما لها تردد فيه كما ذكره
فيجعل بجوز فى الساحة ان يكون الواقع هذا مع ملاحظة ذلك والتفاته الى نوع اثبات لهذا حتى يكون الاثبات
الاول تاكيدا له وانما فى صورة القلب فيجعل اثبات الاول تاكيدا لاعتقاد ثبوت المجىء فى الجملة وهذا التاويل
جار فى الكل وايضا ما ذكره من الاثبات الصريح والضمنى انما يظهر فى صورة العطف دون قولك ما شاعر
الا زيد ونحو انما وقد يجاب بان تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور ولك ان تقول ما ذكره الامام بيان للمناسبة
ايضا لا حكم باب الكلمتين باقيتان على حالهما ولا شك ان رعاية المعنى الاصلى بقدر الامكان اولى وان هذه المناسبة
اقوى قوله وبالعكس اى والقصر الكائن بالعكس وقوله ضمنا صفة اثباتا اى ضمنيا قوله وهما يشبه انما كان هذا منهما
لان اسباب انفصال الضمير معدودة ولا يتاتى ههنا شىء منها سوى تعذر الفصل لغرض بان يكون انما يضرب انا
فى ما يضرب الا انا فان قلت كيف سند الفعل الغائب اعنى يضرب الى ضمير المتكلم قلت هو
في الحقيقة مسند الى الغائب اعنى المستثنى منه المقدر اى ما يضرب احد الا انا فان قلت لما اريد حصر الفعل
والفاعل المضمر بطريق انما فهل يجب انفصاله او لا قلت ان ذكر بعد الفعل شىء من متعلقاته وجب انفصاله وتاخيره
لما لا التباس وان لم يذكر احتمل الوجوب طردا للباب وعدم الوجوب بان يجوز الاتصال نظرا الى المعنى

والاتصال نظرا الى اللفظ لانفصال لفظا فجوز صحة انفصال الضمير سواء ارد به ما لم الا ضرب وغيره الزائد الطارد في
زمار الرجل ما يتعلق به مما لو ما يحمى لم وعنيف من جاه وحرمه والحسب ما يعده الرجل من مفاخر نفسه وآبائه يقال
قطر الفارس القاه على قطره اى جانبه قوله تعالى ربما التقديم اى تقديم ما حقه التاخر جاز تعقد القصر على ما قدم سواء بقي
بعد تقديمه على حاله كخبر المبتدا والمفعول اولا كقولك انا كفيت مهمك ثم انه اقتصر في قصر الموصوف على احد قسمي
الافراد في صورة التردد دون قصر الصفة على قسمي الافراد في صورة الشركة قوله بالاعتبار يعني الافراد والقلب
قوله وكذا زيدا ضربت فصلا لانه من قصر العامل على المعمول بتقديمه على الفعل وعقبه بمثال النفي تنبيها على ان التقديم
في تعقد الاختصاص لا نفيه كما يتوهم الا ان الضرب يكون منفيا عن المذكور ومثبتا لغيره وليس ما زيدا ضربت
في افادة القصر كقولك في بذلك ما ضرب لان الاختصاص في الاول بغيره في الضرب وفي الثاني علامه يشهد بذلك
الفطرة السليمة قال وهذه الطرق تتفق من وجه وهو ان المخاطب معها يلزم ان يكون حاكما حكما مشوبا
بصواب وخطاء وانت تطلب بها تحقيق صوابه ونفي خطائه تحقيق في قصر القلب كون الموصوف على احد الوصفين
اوكون الوصف لاحد الموصوفين وهو صوابه ونفي تعيين حكمه وهو خطاؤه وتحقيق في قصر الافراد حكمه في بعض
وهو صوابه ونفيه عن البعض وهو خطاؤه وتختلف من وجوه فالطرق الاول الثلث دلالتها على التخصيص
بوساطة الوضع وجزم العقل ودلالة التقديم عليه بوساطة الفحوى وحكم الذوق والطريق الاول الاصل النص على
المثبت وللمنفي بالنفي كما ترى في قولك زيد شاعر لا منجم في قصر الموصوف على الصفة وزيد شاعر لا عمرو في قصر الصفة
على الموصوف لا يترك النص البتة الا حيث يورث تطويلا ويكون المقام اختصارا كما اذا قال المخاطب زيد يعلم
الاشتقاق والصرف والنحو والعروض وعلم المعاني وعلم البيان فتقول زيد يعلم الاشتقاق لا غير وليس غيره وليس
الا او كما اذا قال زيد يعلم النحو وعمرو وبكر وخالد وفلان وفلان فتقول زيد يعلم النحو لا غير والطرق الاخرة الاصل
فيها النص على المثبت دون ما ينفي كما ترى في قولك ما انا الا تميمي وانما انا تميمي في قصر الموصوف على الصفة وفي الصفة
على الموصوف ما جاء الا زيد وانما جاء زيد وهو جلي والطرق الاول لا يجامع الثاني فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد ولا ما يقوم
زيد لا عمرو والسبب في ذلك هو ان لا العاطفة من شرط منفيها ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي
نحو جاء زيد لا عمرو ويجوز زيد قائم لا قاعد او متحرك لا ساكن او موجود لا معدوم ويمتنع تحقق شرطها هنا لان منفيها الذي
قلت ما يقوم الا زيد لا عمرو او ما زيد الا قائم لا قاعد والذي سبق في تحقيق وجه القصر في النفي والاستثناء
يكشف لك الغطاء ويجامع الطريقين الاخيرين فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهي اما لا قيسي وانما يأتيني زيد
لا عمرو وجه صحة مجامعة لا العاطفة انما مع امتناع مجامعتها ما والا عند وجه صحة ان يقال امتنع عن المجي زيد لا عمرو
مع امتناع ان يقال ما جاء زيد لا عمرو وهو كون معنى النفي في انما ضمنيا فقولك امتنع عن المجي ضمنا لا صريحا كما في ما جاء

لا العاطفة انما جاز معها بشرط وهو ان يكون الوصف بعد انما مما له في نفسه اختصاص بالموصوف المذكور
كقوله عز اسمه انما يستجيب الذين يسمعون فان كل عاقل يعلم انه لا يكون استجابة الا ممن يسمع ويعقل
وقوله انما انت منذر من يخشيها فلا يخفى على احد ممن به مسكة ان الانذار انما يكون انذارا او يكون له
تاثير اذا كان مع من يؤمن بالله والبعث والقيمة واهوالها ويخشى عقابها وقولهم انما يعجل من يخشى الفوت فالمذكور
في العقول ان من لم يخش الفوت لم يعجل واذا كان له اختصاص لم يصح فيه استعمال لا العاطفة فلا يقال
انما يعجل من يخشى الفوت لا من يامن قال وهذه الطرق تتفق من وجه وقد سبق ان المخاطب بقصر القلب
حكم مشوب بصواب وخطاء فصوابه الحكم بثبوت الصفة لاحد الموصوفين او باتصاف الموصوف باحدى
الصفتين وخطاؤه تعيين احدهما او واحد منها والخطاء والصواب في قصر الافراد اظهر واما قصر التعيين
فلا خطاء فيه بل المقصود به تقرير صوابه ونفي تردده وقوله تحقيق في قصر الافراد حكمه في بعض وهو صوابه ونفيه
عن البعض وهو خطاؤه انما يصح في احد قسميه دون الآخر في قصر التعيين وقد سلف تحقيقه هذا كله فيما اذا كان
المخاطب ممن يصح عليه الخطاء والتردد لا في مثل اياك نعبد قوله وتختلف من وجوه عطف على يتفق من وجه قوله
بوساطة الوضع وجزم العقل اي بسبب الوضع وضعها لمعان تفيد القصر بحيث يجزم العقل بالقصر اذا نظر
الى تلك المعاني ودلالة التقديم عليه بوساطة الفحوى اي بسبب مفهوم الخطاب وحكم الذوق فان من له ذوق
سليم اي قوة ادراك لدقائق تراكيب البلغاء ولطائف اعتباراتهم فيها اذا نظر في مفهوم الكلام المشتمل على
التقديم فهم منه التخصيص واما من ليس له هذه القوة فربما انكره مع كمال قوة الادراك في المعقولات
والمنقولات روي عن بعض العلماء انه اذا سئل عن فائدة التقديم في التنزيل اجاب بانه جاء على مختار
فصحاء العرب وقال الشيخ ابن الحاجب وما يقال انه للحصر فلا دليل عليه قوله والطرق الاخرة الاصل فيها
النص على ما يثبت دون ما ينفي كما ترك الاصل المذكور في طريق العطف كراهة الاطناب على ما قرره في الكتاب
او صحح كذلك ترك هذا الاصل في مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذ المقصود به قصر الفعل
على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما اشرنا اليه فيكون النص هنا على ما ينفي دون ما يثبت قوله والطرق
الاول لا يجامع الثاني هذا هو الوجه الثالث من وجوه الاختلاف وهو ان العطف بلا لا يجامع الطريق الثاني
في النفي والاستثناء ويجامع الطريقين الاخيرين اعني انما والتقديم والسبب في انه لا يجامع الثاني هو ان لا انما
يصح لان ينفي بها على ما بعدها ما اوجب لما قبلها كما في قولك جاءني زيد لا عمرو وهو ظاهر في قولك زيد
شاعر لا منجم فانه قد نفي فيه عن منجم ما اوجب لشاعر وهو كونه مسندا الى زيد فمن شرط منفيها ان لا يكون
منفيا قبلها بغيرها اي بغير تلك العاطفة المخصوصة من كلمات النفي اي الكلمات الموضوعة له كليس وما وان

هذا الحكم حاصل في ضمن الحكم المعين وهو صواب
والمعين خطاء فالمتكلم يقرر هذا الصواب في ضمن
معين آخر وهو المعنى الاول

بل المعتبر في مثل ان المحل لو كان ممن يجوز
عليه الخطاء لكان ما ذكرنا واعتبار الخطاء
والصواب اما بحسب التحقيق او
بحسب الفرض والتقدير

تقدم م ٦

وما اشبهها واحترز بقوله من كلمات النفي عن ان يكون منفيا بحكم العقل او بمفهوم التقديم او بانما او بافعال
تتضمن معنى النفي كابى وامتنع فان المنفي بلا يجوز ان يكون منفيا قبلها بهذه الامور كما سيأتي وانما ورد
لتحقيق الشرط مثالا واحدا من قصر الصفة على الموصوف وثلاثة امثلة من قصر الموصوف على الصفة يتنافى فيها
الوصفان اما بالتضاد كالقيام والقعود او بالعدم والملكة كالحركة والسكون او بالسلب والايجاب كالوجود
والعدم فيكون المنفي بلا في هذه الثلاثة منفيا قبلها بحكم العقل قوله يكشف لك الغطاء وذلك لان الذي سبق
في تحقيق وجه القصر في النفي والاستثناء هو ان النفي في قصر الموصوف على الصفة او الصفة على الموصوف يتوجه
الى المتنازع فيه وصفا كان او موصوفا فاذا وقع بعد لا العاطفة شيء من ذلك المتنازع كان منفيا قبلها
باداة النفي فيمتنع لتحقق شرط منفيها لا اجامعت طريق النفي والاستثناء فلذلك لم يوجد مجامعتها اياه
في كلام عرب العرباء وان كثر في عبارة العلماء ففي الكشاف فما ارسلناك الا نذيرا لا حفيظا ومهيمنا عليهم
وما كان ذلك الاختلاف الا حسدا بينهم لا شبهة في الاسلام وغيرها من الامثلة لا عز وانما قلنا بوقع تلك
العاطفة المخصوصة دفعا لما يتوهم من جواز مثل ما جاءني الرجال لا النساء لا منه قوله وهو يأتيني لا عمرو فيه
يقال هذا المثال يحتمل التخصيص والتقوى على سواء فكان الاولى به ان يمثل بنحو زيدا ضربت لا عمرا قوله وهو
صح مجامعه لا لما كان انما بمعنى ما والا كان من المستبعد ان يصح مجامعه لا العاطفة احدهما دون الاخر فبين
ان الوجه في ذلك هو ان النفي في انما ضمني لا صريح كما في ما والا فانما في حكم الافعال المتضمنة للنفي لا في حكم اداة
النفي ولا العاطفة تجامع النفي الضمني دون الصريح لا لا شبهة في صحة قولك امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع امتناع
ما جاء زيد لا عمرو والسبب في ذلك هو انا اثبت في الاول الامتناع عن المجيء لزيد ونفي ذلك الامتناع بلا عن عمرو
فقد وجد فيها شرط منفيها وهو نفي الثاني المجيء عن زيد فلا يتصور تحقق ذلك الشرط قوله ضمنا لا صريحا يعني كما ان م
امتنع عن المجيء زيد يتضمن نفي المجيء عنه ويجامعه لا العاطفة كذلك انما جاء زيد يتضمن نفي المجيء عن عمرو ويجامعه
لا العاطفة بخلاف قولك ما جاء زيد فانه صريح في نفي المجيء عن زيد فلا يجامعه لا العاطفة وكذلك ما جاءني
الا زيد صريح في نفي المجيء عن عمرو فلا تجامعه ايضا فلا اشتراك بين انما وامتنع في مجرد كون النفي ضمنا اما راجعا
الى ما بعد لا كما في انما او الى ما قبلها كما في امتنع وكذلك الاشتراك بين ما جاء زيد وما جاءني الا زيد في مجرد
كون النفي صريحا اما راجعا الى ما قبل لا العاطفة كما في الاول او الى ما بعدها كما في الثاني واعلم انك اذا قلت انما
زيدا لا عمرا او زيدا ضربت لا عمرا كان القصر مستندا الى انما او التقديم لتقدمهما وكانت العاطفة موكدة معطية
قلت انما تميمي انا كان القصر مستفادا من انما وتقديم الخبر ههنا كتقديمه في قولك ما تميمي الا انا واذا قلت انما زيدا ضربت
كان القصر مستفادا من التقديم لعدم احتياج الى انما وهل حتى يكون المقصور عليه زيدا وكان انما موكدا لذلك القصر

الى ان زيدا هو الجائي لا الاخر ولا يمكن تقديره ما والا بان اخرج زيد كالاحق ومن البين في ذلك قوله انما
هو زيد وانما الذي ذكرنا قوله لكن استدراك من قوله يجامع الطريقين الاخرين وفاعل جامعت كلمة
لا العاطفة صفة انما ومعمولها انما وجامعتها جواب لما وقوله الشرط يريد انه شرط لصحة المجامعة كما يصرح به قوله ولما
كان الاختصاص لم يصح في استعمال لا العاطفة وفي صحح الشيخ عبد القاهر بانه شرط لحسن المجامعة ولعله اقرب
وانما لم يعتبر في مجامعة لا العاطفة التقديم بهذا الشرط اصلا لا وجه بان لا استحالة لكون دلالته على الاختصاص
اضعف من دلالة انما قوله الا من يسمع ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الآية ما يكون معه تعقل
المسموع كما ان قوله انما يكون انذارا ويكون لتاثيره اشارة الى ان المراد بالانذار هو التخويف مع تبليغ دعوة
حاله تاثيره المختص بمن يخشى الساعة اي عقابها وهذه الخشية موقوفة على الايمان بالله وبالبعث
والقيامة واهوالها ولما كان اختصاص الاستجابة بمن يسمع ويعقل في غاية الظهور جعله معلوما للكل على حال مطلقا
وحيث لم يكن اختصاص الانذار بمن يخشى كذلك جعله مما لا يخفى على احد ممن به ادنى قدر من العقل تمسك
واما اختصاص النجاة بمن يخشى الفوت فهو لا يزيد ورتبه منهما لانه قد يعجل من الالحاق الفوت فلذلك جعله بكونه
في العقول ثابتا بحكم العادة هذا مع ان التفنن في العبارة مطلوب وهذه الامثلة الثلاثة من قصر الصفة
على الموصوف اما الاول والثالث فلا خفاء فيهما واما الثاني فلان المقصود منه قصر الانذار فيمن يخشى لا ما ذكره
وانما يظهر ذلك على قراءة تنوين منذر كما في نسخ الرواية فان قلت لم لا كان الموصوف في الاختصاص حكما
الصفتين والذي ذكره امتناع المجامعة هناك ايضا فلا يقال لمن اشتهر بان امره التذكير لا السيطرة
انما انت مذكر لا مسيطر مع انه قد ورد انما انت مذكر لست عليهم بمسيطر قلت له ان يقول ليس
الاختصاص ههنا كالاختصاص فيما ذكرناه او يقول ان هذا الحكم مخصوص بلا العاطفة قال وطريق النفي
والاستثناء يسلك مع مخاطب يعتقد فيه انه مخطئ وتراه يصر كالقائل لغيره شبح من بعيد لم يقل ما ذاك
الا زيد لصاحبك الا وهو يتوهمه غير زيد ويصر على انكار ان يكون اياه وما قال الكفار للرسل ان انتم الا بشر
مثلنا فلان الرسل عندهم في معرض المنفي عن البشرية والمنسلخ عنه حكما بناء على جهلهم ان الرسول يمتنع ان يكون
بشرا او ما يتبعه موضع آخر كيف تجد ما يحكى عنهم هناك ترنيح عما يتلونه بما تلك من تقرير جهلهم هنا
وهو ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وما العجب من شأن المنكرين
حاولوا للنبي ان يكون بشرا او رضوا الا ان يكون حجرا واما قول الرسل لهم ان نحن الا بشر مثلكم
فمن باب المجاراة وارخاء العنان مع الخصم ليعثر حيث يراد تبكيته كما قد يقول من يخالفك فيما ادعيت
من مسائل كيت وكيت انت تقول نعم ان من شأني كيت وكيت والحق معي هناك ولكن كيف

بقوله في دعوى ما تيك وعلى هذا ما من موضع يأتي فيه النفي والاستثناء الا والمخاطب عند المتكلم
مرتكب للخطأ مع اصرار انما كقوله فاخرج الكلام على مقتضى الظاهر كقوله وما انت بمسمع من في القبور
ان انت الا نذير لما كان النبي عليه السلام شديد الحرص على هداية الخلق وما كان متمناه شيئا سوى ان
رجعوا عن الكفر فيملكوا زمام السعادة عاجلا وآجلا ومنتهى آماله ان يؤمنوا ولذا خاطبه الوجه الكائن فما كاد يبخع
له حتى قيل له فلعلك باخع نفسك على آثارهم ان لم يؤمنوا وينساقط حسرات على توليهم واعراضهم عن الحق
وما كانت شفقته عليهم بدع ملقى حبلهم على غاربهم ليهيموا في اودية الضلال بل كانت تدعوه ان يرجع الى تزيين
الايمان لهم عوده على بدئه عسى ان يسمعوا ويعوا الكلمة في ذلك كل صعب في لول ابرز لذلك في معرض من
ظن انه يملك غرس الايمان في قلوبهم مع اصرارهم على الكفر فقيل لست هناك ان انت الا نذير وقوله
قل لا املك لنفسي نفعا ولا ضرا الا ما شاء الله ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء
ان انا الا نذير وبشير لقوم يؤمنون مصبوب في هذا القالب وطريق انما يسلك مع مخاطب في
مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر على خطائه لا تقول انما هو اخي او انما هو اخي زيدا والسامع متلق كلامك
بالقبول وكذا لا تقول انما الله اله واحد الا و يجب على السامع ان يتلقاه بالقبول لان الاصل في انما ان يستعمل
في حكم لا يعور تحقيقه اما لانه في نفس الامر جلي او لانه تدعه جليا فمن الاول قوله انما انت منذر من يخشاها
وقوله انما يستجيب الذين يسمعون وقولهم انما يعجل من يخشى الفوت في قولك للرجل الذي ترققه على اخيه وتنبهه
للذي يجب عليه من صلة الرحم ومن حسن التحفي انما هو اخوك ولصاحب الشرك انما الله اله واحد ومن الثاني قول الشاعر
انما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء ادعى ان كون مصعب كما ذكر جلي وانه بحيث يدعون الجلايا في
كل جانب يلاحون به مجدوا وجههم الا ترى الى قوله ونعدلني انما سعد عليهم وما قلت الا بالتي علمت سعد والى قوله
لابي العلاء فضيلة حتى سلمها اليه عداه والى قوله قس لبيد ان كل امرئ له نظر وان حاز العضائل جل او حكى
عن اليهود في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون لادعوا على مجرى عادتهم في الكذب
ان كونهم مصلحين امر ظاهر مكشوف لا سترة به ولذلك اكد الامر في علامة تكذيبهم حيث قال الا انهم هم المفسدون
فجاء بالجملة الاسمية وعرف الخبر باللام وتوسطه الفصل وموكده بان ومصدره بحرف التنبيه قال وطريق النفي و
والاستثناء هذا هو الوجه الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب يعتقد
فيه المتكلم انه مخطئ ويصر على خطائه وطريق انما يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه مخطئ لا يصر على خطائه او يجب عليه
ان لا يصر عليه فدل على ذلك الاستعمال في ظهور المناسبة فينبغي ان لا يسلك طريق النفي والاستثناء مع المتلقي وان
جاز ذلك في القياس، واما العطف والتقديم فلا يعم فيهما الاصرار وعدمه قوله وما قال الكفار لرسلهم ان انتم الا بشر

انهم بشر وكان الكفار يعلمون ذلك فكيف خاطبوهم بقولهم ان انتم الا بشر مثلنا بطريق لا يخاطب به الا
من المخاطب فاجاب بسببه نقل الكفار للرسل هذا الكلام للاولى الحال ان الرسل عند الكفار في معرض من يدعي
انه مستقر ومنزه عن صفة البشرية ومنسلخ عنها لكونها لا تليق بذلك لان الكفار كانوا يعتقدون ان الرسول
يمتنع ان يكون بشرا فاصرار الرسل على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشرية عند الكفار فلذلك
جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم قوله بشرا مفعول المضمون ما تقدم او حال اي جعلوا الرسل
في ذلك المعرض للبناء او بانين وقوله ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا بدل من جعلهم فلا يجوز ان يكون مفعولا
جعلهم لفساد المعنى قوله او ما تسيح اي لا تنبه وما تسبح قولهم في موضع آخر مفعولا فيه حتى كيف يجد ما يحكي عنهم
مثال اي في ذلك الموضع وتريح ثاني مفعولي تجد وفاعله ضمير ما يحكي وفي تقرير بيان لما تلوث وكلمة هذا صفة
لجعلهم اي جعلهم الذي هو ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا اعني ما يحكي عنهم ما انتم الا بشر وانما
جعله مقررا لذلك الجهل تقريرا واضحا لانهم عقبوا انكار الرسالة مثال على طريقة الحصر في البشرية بانكار انزال الرحمن
شيئا وتكذيب الرسل تصريحا وعقبوه مثال بقولهم تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فاتونا
بسلطان مبين فكان تلك الآية في تقرير ذلك الجهل اقوى من هذه قوله واما قول الرسل لهم جواب عما يقال
من ان الكفار لما ادعوا منافاة البشرية للرسالة وقصروا الرسل على البشرية بمعنى انهم لا يتجاوزونها الى جانبها
اعني الرسالة ووافقهم الرسل على ذلك القصر بقولهم ان نحن الا بشر مثلكم لزم تسليمهم انتفاء الرسالة عنهم وكونهم
مقصورين على البشرية وتقرير الجواب ان قولهم هذا من باب المجاراة وارخاء العنان مع الخصم بتسليم بعض
مقدماته لكان حقا لعثر حيث يراد تبكيته والحامه باظهار بطلان مقدمته الباطلة وفي ذلك استدراج
للخصم الى ان يصير مسكتا لا يتشبث اصلا ومثاله ان تريد ان لا قصاص بينك وبين الارض المستوية
بما لو صلت لي من قال انا بشر فاذا جعل لكم لا انما انها لا تنافي الرسالة
فان الله يمن على من يشاء من عباده وانما اوردوا تسليم البشرية في صورة الحصر لتكون على وفق كلام الخصم في الصورة
فانه اقوى في المجاراة ولم يقصدوا بذلك تسليم الحصر واللام في لتعثر متعلقة بالمجاراة وحيث بدل ظرف لتعثر وهو من
العثار بمعنى الزلة قوله انما تحققا فاخرج الكلام على مقتضى الظاهر لكنه مثال الشيخ المرفوع لكنه بعيد بخلاف قوله ان انتم
الا بشر مثلنا فانه من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ايضا كقوله عز قائلا ان انت الا نذير اي ما انت نذير لا مسمع
في القبور الكفار المصرين على الكفر كانهم اموات في القبور قوله لما كان النبي عليه السلام حوالة ابرز لذلك قوله وما كان
همه وهو مبتدأ معطوفان على خبر كان اعني شديد الحرص لا على كان وتداخله جواب متى وبيان لما والوجد الحزن
والكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وهم كاد ويبخع للنبي وجعلها اي تداخله الوجد الذي كان النبي بسببه انتهى الى ان يهلك نفسه

وقيل عطف على تداخلوا ... تعقد الاستمرار ...

لذلك الوعد وبيت اسقط عطف على جاء متى راهم تداخلا اى كان الشئ ساقطا اى يلقى نفسه في السقوط والهلاك
لاجل الحسرات على توليهم وما كانت عطف على بات ساقطا ويلقى حال من مفعول تدعه واللام في لديهم اما متعلق بيلقى
بمعنى الى ام في الارض اى ذهب متحيرا او بل كانت اضراب من قوله وما كانت في لفظة عوجاء وقيدت في بعض النسخ بالنصب
وقلبه بحيث مستوفى وقوله على متعلق بمعنى ما تقدم اى كان يدعوهم ويريهم الايمان رجاء ان يسمعوا ويعوا اى يحفظوا
راكبا في ذلك اى في الدعاء وتزيين الايمان والصعب من الابل ما لم يذلل وقوله لذلك اشارة الى ما ذكر من
كونه مستهترا في الحرص وما عطف عليه قوله لست هناك اى في محل ان تملك غرس الايمان في قلوبهم فقوله ان انت
الا نذير قصر افراد اخرج على خلاف مقتضى الظاهر وقوله غير على مبتدا او خبر منصوب في هذا المقال اى في قالب قوله وما
انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير فكانه يحمد بواسطة قرب من للبلد واصابته في الامور وارشاده الى المنافع والمضار
اعتقد القوم فيه انه يملك لهم نفعا وضرا او انه يعلم الغيب فامر بان يقول لهم لست هناك بل انا على النذارة والبشارة ‏مقصوره
ولا انقلبتما الى تملك النفع والضر وعلم الغيب وانما قال القوم يوهمون ان التبشير والانذار انما يجدان بالقبس ‏ملك
اليهم ويتولان فيهم او ان انذر للكافرين ويبشر للمؤمنين فحذف للعلم به قوله في مقام صفة يخاطب الا مخاطب كان في
مقام وجد لا نص على خطائه وما عطف عليها صفة مقام يتعذر العاذل الابصر فيه وقد اورد لكل واحد من قصر الموصوف
على الصفة وعكسه مثالا فيما يتلقاه المخاطب لا بصر على خطائه وقوله انما الله اله واحد مثال من قصر الموصوف على الصفة فيما
يجب يتلقه على التسليم واما مثال قصر الصفة على الموصوف فيما يجب يتلقه عليه فقولك انما خالق الله فقوله والاصل في انما ‏كل شئ
هذا هو الخامس من وجوه الاختلاف فان كون الحكم يجب لا يعوز كل حقيقة اى يسهل عليك حقيقته معتبر في استعمال انما
بخلاف سائر الطرق فانه لم يعتبر فيه ذلك لانه اعتبر فيه علامة وقد يقال هو تتميم وتحقيق لما ذكره في طريق انما من انه
يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه الخ يقال اعوزه الشئ اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه وترقى الرجل جلده قشر القلب
شفيقا والتحقيق هو التعطف وقوله انما هو اخوك من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بخلاف قوله انما الله اله واحد
فانه مع كونه جليا في نفسه بالادلة القاطعة الظاهرة وقع فيه لصاحب الشرك خطا واما الامثلة الثلاثة التي في قوله فالظاهر
الاخراج لا على مقتضى الظاهر مع احتمال الاخراج على مقتضاه قوله ومن ذلك قول الشاعر هو ابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن
الزبير قوله شهاب اى كوكب ثاقب في رفع الحجب والاضاءة تجلت اى انكشف الظلماء عن وجهه فيهتدى الخامس والجلاء بالفتح
الوضوح وتعذلني اى يلومني والآفات الاخلاط والاوباش يقال هو من افناء الناس اذا لم يعلم ممن هو عليهم اى على
مدح ابائهم والعظم بمدحهم وما قلت اى مدحت ولا اتيت في مدحهم الا بالفضائل والكمالات التي علمت بها قبله
قوله لا الادعاء ذكر الادعاء ليناسب التسليم قوله ان كل امرئ فاعل الظرف الواقع صلة ... عن لديه ... اى سل للدوح
نظرا اى ظاهره لا نظير له قوله وما يحكى عطف على قول الشاعر اى ومن الشاهد ما يحكى عنهم في ... انما نحن مصلحون الاية

الثلاثة المتوسطة بينها ابيات شبهات على انهم الطيور في كل ما يلحقون بمحمد وجيهم وقوله ... لا يجوز ان يكون
الحكى من قبيل الكتابة وقوله على مجرى صفة للمصدر اى ادعاء كائنا على مجرى عادتهم او حال اى جاريا على ذلك المجرى
قوله ولذلك اى ولانهم ادعوا ذلك الادعاء المشتمل على التأكيد بايراد الاسمية وبالقصر وبايراد حلى الاضافة
في قوله ومعرف الخبر متوسط الفصل من اضافة اسم المفعول الى فاعله وتانيثهما باعتبار الضمير العائد منها الى ذى الحال
اعني الجملة وقوله قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه بالطرق التي مضت فقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما ‏قال
كالفاعل والمفعول والحال ونحن نذكره في ذلك بطريق النفي والاستثناء وطريق انما دون ما سواهما فلما
هناك عدة اعتبارات تراعى فلا بد من تلاوتها عليك واعلم انك اذا اردت قصر الفاعل على المفعول قلت
ما ضرب زيد الا عمرا على معنى انه لم يضرب غير عمرو واذا اردت قصر المفعول على الفاعل قلت ما ضرب عمرا الا
زيد على معنى لم يضربه غير زيد والفرق بين المعنيين واضح ... ان عمرا في الاول لا يمتنع ان يكون مضروب غير زيد ويمتنع
في الثاني وان زيدا في الثاني لا يمتنع ان يكون ضاربا غير عمرو ويمتنع في الاول ولك ان تقول في الاول ما ضرب
الا عمرا زيد وفي الثاني لا يمتنع تقدم وتاخر الا ان هذا التقديم والتأخير لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف
قل وروده في الاستعمال لان الصفة المقصورة على عمرو في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هي ضرب زيد لا الضرب مطلقا
والصفة المقصورة على زيد في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد هي الضرب لعمرو واذا اردت قصر احد المفعولين
على الآخر نحو كسوت زيدا جبة قلت في قصر زيد على الجبة ما كسوت زيدا الا جبة وفي قصر الجبة على زيد ما كسوت جبة
الا زيدا او ما كسوت الا زيدا جبة وفي نحو ظننت زيدا منطلقا تقول في قصر زيد على الانطلاق ما ظننت زيدا
الا منطلقا او ما ظننت الا منطلقا زيدا وفي قصر الانطلاق على زيد ما ظننت منطلقا الا زيدا او ما ظننت الا زيدا
او ما ظننت الا زيدا منطلقا واذا اردت قصر ذى الحال على الحال قلت ما جاء زيد الا راكبا وما جاء الا راكبا زيد
وفي قصر الحال على ذى الحال ما جاء راكبا الا زيد وما جاء الا زيد راكبا والاصل في جميع ذلك ان يلي الا في الكلام
الناقص يستلزم ثلاثة اشياء احدها المستثنى منه لكون الا للاخراج واستدعاء الاخراج مخرجا عنه وثانيها العموم
في المستثنى منه لعدم المخصص وامتناع ترجيح احد المتساويين ولذلك ترى علماء النحو يقولون بانث الضمير في كانت
في قراءة ابي جعفر المدني ان كانت الا صيحة بالرفع وفي قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم
برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير
لاقتضاء المقام معنى شئ من الاشياء وثالثها مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه ووصفه اعني الصفة
ككونه فاعلا او مفعولا او ذا حال او حالا او ما ترى كيف يقدر المستثنى منه في ما جاءني الا زيد مناسبا له في
الجنس والوصف الذي ذكرت نحو ما جاءني زيد كائنا على حال من الاحوال الا راكبا ومن المستثنى ... مات

فوجب جميع تلك الاحكام بيان ذلك انك لو قلت ما ضرب زيد الا عمرا تعين الاستثنى منه ليصح الاخراج منه ولزم ان يقدر عاما العموم المخصوص لزم ان يقدر مناسبا للمستثنى الذي هو عمرو في جنسه وصفه
وح يمتنع ان يكون صورة الكلام الا كذا ما ضرب زيد احدا الا عمرا واستلزم هذا الكلام قصر الفاعل على عمرو
ضرورة وكذا لو قلت ما ضرب الا عمرا زيد ولو قلت ما ضرب عمرا الا زيد لزم تقدير مستثنى منه من جنس
المستثنى ويتصف بالعموم ويوصف المستثنى وح يكون صورة الكلام هكذا ما ضرب عمرا احد الا زيد ويلزم ضرورة
قصر المفعول على زيد الفاعل ولو قلت ما كسوت زيدا الا جبة كان التقدير ما كسوت زيدا ملبسا الا جبة فيكون
زيد مقصورا على الجبة لا يتعدا الى ملبس آخر ولو قلت ما كسوت جبة الا زيدا كان التقدير ما كسوت جبة احدا الا
زيدا فيكون الجبة مقصورة على زيد لا يتعداه الى من عداه ولو قلت ما جاء زيد الا راكبا كان التقدير ما جاء زيد كائنا
على حال من الاحوال الا راكبا ولو قلت ما اخترت رفيقا الا منكم كان التقدير ما اخترت رفيقا من جماعة من الجماعات
الا منكم ولو قلت ما اخترت منكم الا رفيقا كان التقدير ما اخترت منكم احدا متصفا باي وصف كان الا
رفيقا وكذا لو قلت ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ان يقول ما اخترت الا منكم رفيقا لم يوجد فرق وهذا يطلعك
على الفرق بين ما قاله الشارح لوضح المعنى فيما هنا ما اختار الا منكم فارسا وبين ما لو قلت ما اختار الا فارسا منكم
ولو عرفت هذا ان النفي والاستثناء في جميعه انما لا تصح شيئا غير ما ذكر لك واعمض في الحكم عن الواقع
نزل العقد الاخير من الكلام الواقع بعد انما منزلة المستثنى فيقدر نحو انما يضرب زيد بتقدير ما يضرب الا زيد ونحو انما
يضرب زيد عمرا العبد بتقدير ما يضرب زيد الا عمرا ونحو انما يضرب زيد عمرا يوم الجمعة بتقدير ما يضرب زيد عمرا الا يوم
الجمعة ونحو انما يضرب زيد عمرا يوم الجمعة في السوق بتقدير ما يضرب زيد عمرا يوم الجمعة الا في السوق وكذا لو قلت
انما زيدا يضرب تقديره بتقدير ما زيدا الا يضرب ولا يجوز معه من التقديم والتاخير ما جوزته مع ما والا ولا نقص
في ذلك عليه فلذاك اصل في باب القصر وهذا كالنوع عليه في التقديم والتاخير هناك غير ملبس ومنها ما يؤدي الى
ذلك قد قدرنا انما هذا لك بتقدير ما هذا الا لك وانما لك هذا بتقدير ما لك الا هذا حتى لو اردت الجمع بين انما
وطريق العطف فقل انما هذا لك لا لغيرك وانما لك هذا لا ذاك وانما تاخر زيد لا عمرو وانما يأخذ زيد لا يعطي ومن
هذا اعرف الفرق بين انما يخشى الله من عباده العلماء وبين انما يخشى العلماء من عباده الله بتقديم المرفوع على المنصوب
فالاول يقتضي انحصار خشية الله على العلماء والثاني يقتضي انحصار خشية العلماء على الله واعلم ان حكم غير حكم الا في افادة
القصرين وامتناع مجامعة لا العاطفة فيقول ما جاءني غير زيد لا عمرو الا ان يقول جاءني زيد وجاء آخر ولا
لمن يقول ما جاءني زيد وانما جاءني مكان انسان آخر ولا تقول ما جاءني غير زيد لا عمرو وقال ولما ذكرنا القصر فيما
بين المسند والمسند اليه ذكر الامثلة التي ذكرها من باب المسند والمسند اليه من الطرفين واحد كما بينهما

ومنها امثلة كثيرة من الفعل والفاعل وقد ذكر ايضا مثال قصر الفاعل على المفعول كقوله تعالى ما قلت لهم الا
ما امرتني به وانما حرم عليكم الميتة وكقوله زيدا ضربت وما زيدا ضربت قوله ونحن نذكره اي القصر في ذلك
اي فيما بين غير المسند والمسند اليه فلها اي فلطريق النفي والاستثناء وانما مثال في القصر فيما بين غير
المسند والمسند اليه عدة اعتبارات لجواز تقديم الفاعل مثلا لو اريد قصر المفعول عليه في ما والا دون
انما قوله المقدم وتوجه بالنصب عطفا على يقول كان تفصيل اي لك ان تقدم المستثنى مع الاداة سواء كان فاعلا
او مفعولا وتوجه عنه غيره لان ما يلي لاداة الاستثناء هو المقصود عليه قدم او اخر فلا التبس هاهنا كما في انما الا
ان هذا التقديم والتاخير قليل الوقوع في الاستعمال لما ذكره قوله لان الصفة المقصورة على عمرو اي تصحيح بان المراد
من قصر الفاعل على المفعول هو قصر الفعل بقياس على المفعول هذا معنى ما قيل من ان المراد قصر فاعلية عليه وتصحيح
ايضا بانه من قصر الصفة على الموصوف وكون ذلك لانه لا شك ان ذلك الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول صفة له فهو اعني قصر
الفاعل على المفعول يكون راجعا الى قصر الصفة على الموصوف كما قيل ما مضروب لزيد الا عمرو وقس على ذلك قصر
المفعول على الفاعل وذهب جماعة من النحاة الى امتناع هذا التقديم والتاخير فلم يجوزوا ما ضرب الا عمرا زيد
وما ضرب الا زيد عمرا وهذا على تقدير جواز تعدد الاستثناء المفرغ مطلقا لا يلزم في الحصر في الفاعل والمفعول معا كما
قيل ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وما ضرب احدا احد الا زيد عمرا او اما على تقدير امتناع تعدده وهو الحق فلا ظهور
له بل الظاهر ما اختاره المصنف وتوسعه قوله وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي وقول الشاعر ولا استحى قوم
الا كان تمامه الامير ولا دفاع اي جواب قوله ما اختار الا منكم فارسا وقوله كان لم يلبث حتى سواك ولم يقم على
احد الا عليك النوائح واختيار التقدير فيها على ما ارتكبوه اي اتبعوك في بادي الراي واشتهر جاءت الامير واختار فارسا
فاتت عليك النوائح لما فيه من تعسف قوله ما كسوت زيدا الا جبة هذا ايضا من قصر الصفة على الموصوف كما قيل
ما تكسو زيدا الا جبة وما مكسوة جبة الا زيدا وكذا ما ظننت زيدا الا منطلقا اي ما مظنون في زيد الا منطلق وما
مظنون منطلق الا زيد وقد اشار في هذه الامثلة ايضا الى جواز تقديم المستثنى مع اداة الاستثناء قوله فاذا اردت
فيه اي الحال على الحال قلت ما جاء زيد الا راكبا هذا من قصر الموصوف على الصفة لان معناه لم يكن زيد في زمان المجيء
الا راكبا وقصر الحال على ذي الحال من قصر الصفة على الموصوف لان معناه في المثال المذكور ان المجيء على هيئة الركوب لم يثبت
الا لزيد وقد نبه فيهما على جواز التقديم ايضا والاصل في جميع ذلك مما مر من امثلة القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه
واما القصر بينهما فقد حققه فيما سبق وانما خص الكلام بالذكر لان البحث في الاستثناء المفرغ كما اشرنا اليه وبدل سياق
الكلام عليه ولم يرد بما ذكره من الاستلزام ان كلا لا يكون مستعملا بحيث لا يكون لغيرها مدخل فيها بل هو اعم منه
على عموم المستثنى منه المخصص وامتناع ترجيح احد المتساويين فلا يكون الا ... وهذا تمام التعموم

المستثنى منه المقدر يكون بحسب مناسبة المقام كأنه عليه بعيد بعدا بقوله لاقتضاء المقام معنى شيء من الأشياء قوله
ولذلك أي لاستلزام الا العموم في المستثنى منه المقدر قوله أنث الضمير الظاهر أن يقال تأنيث الفعل لحله الكشف
لا الضمير مثال بل الفعل مسند الى ما بعد الا وقد يقال نظر المص الى ان الفعل بحسب المعنى مسند الى ذلك العام ولم
يجز حذف الفاعل فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك العام على طريقة قولك لا كان غدا فاتني وجعل المذكور بعد الا بدلا
من ذلك الضمير كما يبدل منه في الكلام التام وهو مردود ويقوله المص التالي في اللفظ لا على تقدير الابدال لا يكون الفعل مسندا
في الظاهر الى المؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث للمسند اليه وقيل سمي علامة التأنيث ضميرا مجازا وقيد القرائن بالرفع لانه لا
صحيح فلو كانت مسندا الى ضمير العفو او الاخوة ولا انصب مساكنهم كان لفظ ترى مبنيا للفاعل مسندا الى المخاطب
وصدر بيت ذي الرمة طوى النحز والاجراز ما في غروضها فما بقيت الا الضلوع الجراشع النحز من السير والنخط طوى الخاصرة ويزاول النحز الضرب
بالاعقاب والحث على السير والاجراز الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات لها والغرض بوزن الفلس للرحل
كالحزام للسرج وقد يفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز والضلوع الجوانح الاضلاع العظيم القوي والجرشع من الابل هو العظيم
قوله الا الاصل التذكير وذلك لان الفعل وان كان بحسب الظاهر لما بعد الا لكنه بحسب الحقيقة لذلك العام المقدر وهو ههنا مذكر
لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء قوله بالنهاية مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه لم يرد بكونه مناسبا له في جنسه
مجرد كونه صادقا على المستثنى بل لا بد مع ذلك من مناسبة بخصوصه يقتضي المقام رعايتها فلا يقدر في ما جاءني الا زيد شيء
والجسم والحيوان بل يقدر احد وفي ما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفي ما صليت الا في المسجد يقدر في مكان
وموضع وعلى هذا القياس قوله هذه المستثنيات الى الامور الثلاثة التي استثنيتها كلها الا ان التعبير الناقص توجب
اي تثبت جميع تلك الاحكام المذكورة في القصر لطريق النفي والاستثناء فيما بين غير المسند والمسند اليه من الفاعل
والمفعول وغيرهما قوله استلزم هذا الكلام قصر الفاعل على غيره والمفعول ضروري فقد ظهر منه ان الكلام الناقص لا فائدة بالتقديم
الى التام كان افادته للقصر معلومة بالضرورة فلا حاجة الى البحث عن افادة التام للقصر فلذلك حصر البحث بالمفرغ وايضا
استعمال المفرغ في القصر اكثر من استعمال التام قوله وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمرو زيدا اشارة الى ان المقدر في صورة
التقديم كما ذكرنا في صورة التأخير بلا فرق قوله فيكون زيد مقصورا على الجبة يعني ان المكسو زيدا مقصور على الجبة وكذا اذا كسيا
الجبة مقصورة على زيد اراد به ان المكسوة جبة مقصورة على زيد كما حققه قوله ولذا قلت ما اخترت رفيقا الا منكم هذا ايضا من قصر
احد المفعولين على الآخر الا ان احدهما مفعول بواسطة حرف الجر قوله كان التقدير ما اخترت منكم احدا متصفا بأي صفة
كان الا قدر هكذا لان المستثنى اعني رفيقا موصوف كأنه قيل الا شخصا رفيقا فلا بد ان يكون احدا موصوفا على الاطلاق
ليكون جنسا مناسبا للمقام قوله وكذا اذا قلت يعني ان قولك ما اخترت الا رفيقا منكم فرع لقولك ما اخترت
منكم الا رفيقا وقولك ما اخترت الا منكم رفيقا فرع لقولك ما اخترت رفيقا الا منكم فكما انه اذا ذكرت احد الاصلين سابقا

في الاستعمال بدل الآخر كان بينهما فرق واضح كذلك اذا ذكرت احد الفرعين القليلين في الاستعمال بدل الآخر
لم يبق فرق بل كان بينهما ذلك الفرق بعينه ايضا وهو ان القصر في ما اخترت الا رفيقا منكم انما هو على الرفيق فيمتنع
ان يختار من المخاطبين غير الرفيق ولا يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم والقصر في ما اخترت الا منكم رفيقا انما هو على منكم
فيمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان يختار منهم غير الرفيق وذلك لان الفرعين
في تقديري الاصليين فلا تفاوت في المعنى بل في قلة الاستعمال وكثرته وكأنه انما قال لم يبق فرق لان ذلك الفرق بين
الفرعين يحتاج الى نوع تأمل بسبب توسط المقصور عليه بين اجزاء المقصور ولما كان ظاهر هذه العبارة مشعرا على ضعف
الفرق وكان ما ذكرنا . وقد يقرر كلام بعضهم بأن المراد انك لو قلت ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ما اخترت الا منكم
رفيقا بتقديم رفيقا وجعل منكم صفة له بعد ان كان في المبدل منه مفعولا ثانيا لاخترت كان بينهما فرق ضعيف لانهما
يدلان على قصر اختيار الرفيق على المخاطبين الا ان هذا القصر في الا منكم رفيقا قصدي وفي الا رفيقا منكم ضمني لزم من قصر
الرفيق بكونه منهم وذلك لانه لو اختار من غيرهم رفيقا لم يصدق انه لم يختر الا رفيقا موصوفا بانه منهم وانت تعلم ان سياق
الكلام في هذا المقام يأبى هذا الحمل على ان الفرق ايضا لا يمتنع في الا رفيقا منكم ان يختار غير الرفيق منهم ولا يمتنع ولكن
في الا منكم رفيقا بل يمتنع فيه ان يختار الرفيق من غيرهم قوله وهذا اي الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا منكم يطلعك على الفرق
بين قول السيد الحميري في مدح ابي العباس السفاح وبين قولك فان الاول يدل على المنع لاختيار الفارس اي الخطيب الا
منكم بعد ان يقصر رضا منه اختيار الخلفة عليكم في ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى والثاني يدل على انه لا يختار
منكم الا فارسا فلا يمتنع ان يختار من غيرهم ايضا فيختل المقصود من المدح قطعا قوله لا اعرف هذا اي القصر فيما
بين غير المسند والمسند اليه فانه المبحوث عنه ههنا وان كان لبعض الامثلة الاتية في انما من باب المسند والمسند اليه
على عكس ما تقدم او لان قوله لا تصنع على صيغة النهي بيان وتقرير لقوله اعرف وادهني عطف عليه وترك صيغة الامر بيان
لما ذكره لك والمراد بالقيد الاخير من الكلام ما يكون جزءا منه بالذات عمدة او فضلة لا ما ذكرنا في آخره فقط فان
الموصول مع صلته المشتملة على قيود متعددة قيد واحد وكذا الموصوف مع صفته فالمقصور عليه في قولك انما
جاءني من اكرمته يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل اعني الموصول مع صلته وفي قولك انما جاءني رجل عالم هو الموصوف
مع صفته قوله فقدر نحو انما يضرب زيد بتقدير ما يضرب الا زيد وذلك المقدر هو ما يضرب احد الا زيد فيختص الضرب في زيد وكذا
الكلام في التقدير الآخر قوله لك اذا قلت انما زيد يضرب فتقديره ما زيد الا يضرب وذلك المقدر هو ما زيد
يفعل فعلا الا الضرب وانما فصل لان من قصر المسند اليه على المسند قوله ولا تفضيل لك ولا التقديس انما في ذلك اي
في جواز التقديم والتأخير عليه الى على مادة الا وتوحيد ضميرهما باعتبار كونهما معا طريقا واحدا للقصر قوله كي ماولا
السؤال اذ هو القصر لا حاجة فيهما الى اعتبار تضمن معنى شيء آخر واعتبار مناسبة ايضا بعيد لانه بلا احتمال واختلاف

يفيده بخلاف انما فانه لا يعرج عليه في تلك الافادة وانما انفل فرع عليه ان افادة للقصر بالوضع انما هو بما ذكر من حديث التضمن والمناسبة انما هو لاظهار المعنى الوضعي الذي لطرق اليه خفاء واختلاف ولا شك ان ما هو الفرع ينبغي ان يكون اقوى من الاصل و ايضا التقديم والتاخير فيما والاخر ملتبس لان المقصور عليه هو ما يلي الاقدم او الاخر فيها انما يلتبس لو لا دلالة فيهما على تعيين المقصور عليه الا يكون هو الجزء الاخير فلو جوز تقديمه لالتبس بغيره وانما لم يعكس الامر فيه لان المقصور مقدم طبعا فقدم وضعا ولذلك كان تقديم المقصور عليه فيها والا نادرا وقد قال انما قال وفي الى لما الا البائس ولم يقل ملبس اشعارا بان الا البائس قد يرتفع بالنظر الى حال المخاطب قوله وكذلك قدر اي وقدر انما هذا لك تقدير ما هذا الا لك وانما لك هذا تقديره ما لك الا هذا يعتد ان مثل بعد كل من الامثلة المذكورة بعض قدر الاول ما هذا الا لك والثاني ما لك الا هذا افادة بفصل الذي عليه حرف الاجتماع مع لا العاطفة فلم فان قلت كون المقصور عليه انما الجزء الاخير مقصور بقولك انما قلت بهذا معناه ما قال الا انا بشهادة التقديم وبقولوا انما الذي ذكرنا ما لان المراد قصر الذكر على الذي قلت لا نقض انما بالمثال فلان التقديم المبتدأ فليس لقصر الخبر عليه حتى يكون معناه ما ذكرنا بل لقصره على الخبر بانما على طريقة قولك ما انا الا قلت هذا وانما بالبيت فلانه قد مر انه يجب فيه اعتبار التاخر الرتبي لانه لا يمكن تقديره الا بقولك ما ذكرنا بالاول وقس على ما ذكرنا نحو انما تشاء زيد وانما قيس انما فانما قدم فيه الخبر ليقصر بانما على طريقة ما تشاء الا زيد وما قيس الا انا الا ترى كيف قدرنا مالك ... هذا بمالك الا هذا ولو انحققت ما تلونا لخلصت من ورطة حيرة وقعت فيها جماعة قوله ولا تقول ما جاءني عمرو زيد لا ... والزوار في عمرو ... هو الرفع عطفا على عمرو وقياسه على ما جاءني الا زيد لا عمرو ونقيض جره عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وقيل ... تقدير لانه ... ما بعد الا وجره لضرورة اضافة غير اليه واستقال الاعراب الى غير فقوله لا عمرو عطف على زيد لانه في تقدير ... اعلم اني مهدت لك في هذا العلم قواعد متى بنيت عليها اتحت كل شاهد بناء و ... عرفت لك بكمال الحذق في صناعة ابناءها ونهجت لك مناهج متى سلكتها اخذت بك عن بعض الضيعة الى سواء السبيل ورفعت لك على الآجن المطروق الى النهر الذي هو شفاء العليل ونصبت لك اعلاما ... اتجهت ... على ... ووجدت لك منها ما ليست عند احد مجموعة ... خرجت عليها امثلة العبارة مظان الزلل لاثبت ان تتصرف فيما تبنى اليه عنايتك بلا خطل ثم اذا كنت ممن ملك الذوق الى الطبع وتصفحت كلام رب العزة اطلعتك على ما يورد لك مثال سوالف النفوس وكشفت لنور بصيرتك عن وجه اعجاز القرآن وفصلت لك ما اجملت اثارا ولتلك المصابيح على معارضة القرآن فان ملاك الامر في علم المعاني الذوق السليم والطبع المستقيم فمن لم يرزقهما فعليه بعلوم اخر ... ولم يحظ بطائل مما تقدم ... [illegible]

لما لم يكن للمرء على صحيح فلا ... الا برتابة في الصحيح سفر هذا وان الخبر كثير اما عزيز الا على مقتضى الظاهر وتكون المراد الطلب فتذكر ذلك في آخر القانون الثاني لله تعالى واعلم اني مهدت لك يروى بالتشديد من مهدت الامر سويته واصلحته وبالتخفيف من مهدت الفراش بسطته والشاهد ذي اكثر المعاني قوله نبهت اي البناء على تلك القواعد فالاضافة لادنى ملابسة والحذق بالكسر المهارة نهجت اي بينت واوضحت والمناهج الطرق الواضحة اخذت بك اي اخذتك والباء زائدة للتاكيد يقال اخذ الخطام واخذ به والجهل الغلاة لا علم فيها والتعسف ... موضع الاخذ على غير طريق اي غيك و ... تك عن الجهل ما يلائمك الى الطريق المستقيم ورفعتك اي تلك المناهج والآجن الماء المتغير لونه وطعمه والمطروق الذي بلغه الدواب وخوضت فيه والنمير ضد الآجن والغليل حرارة العطش اتجهتها قصدتها و الضوال جمع ضالة والمنشودة المطلوبة فالاصول المذكورة في هذا العلم من حيث انها مبنى واساس لفروعها سميت قواعد ومن حيث انها مسالك واضحة اليها سميت مناهج ومن حيث انها علامات لها سميت اعلاما فالمعبر عنه واحد واختلفت العبارات لاختلاف الاعتبارات قوله وخرجت على صيغة الحكاية في نسخة معول عليها اي جمعت لك منها اي من القواعد والمناهج والاعلام وقيل هي صيغة غيبة فاعلها ضمير الاعلام اي جمعت لك من الضوال المنشودة ما ليست عند احد مجموعة وبهذا السياق الكلام انسب ... اي قيست وقدرت عليها اي على تلك الامثلة وانت عطف على امنت وفاعله بلا خطل وفاعل تتصرف ضميرها او بالعكس اي لثبت بلا خطل وامتنعت من ان تتصرف فيما تبنى اليه عنايتك وعلى هذا فالضمير العائد من الجملة ... موصوفها اعني امثلة انما هو في ... اعني عليها لانه ... وقيل فاعل ... ضمير الامثلة اي منعت الامثلة تتصرف بلا خطل وهو الفساد والاضطراب في المنطق يقال خطل في كلامه بالكسر قوله ثم اذا كنت اي بعد تمهيد القواعد وبنائك عليها ونهج المناهج وسلوكك اياها ونصب الاعلام وانتحائك لها وتمثيل الامثلة وقياسك عليها اذا كنت ممن ملك الذوق السليم الحاصل بالتتبع منضما الى الطبع اي الفطرة السليمة وتصفحت كلام رب العزة اي نظرت فيه بتامل في نظمه ومعانيه اطلعتك اي تلك القواعد والمناهج والاعلام والامثلة على ما يورد لك ... اي في كلام رب العزة موارد العزة اي حركة السرور وكشفت الى تلك القواعد وما عطف عليها وفصلت هي ايضا لك ما اجملت اثارا ولتلك المصابيح فان احتياج الواصلين الى نهاية بلاغة البشر المقارعة على المعارضة حتى انتهى الحال بهم الى ملاكهم وسبي اولادهم ونهب اموالهم يدل اجمالا على ان القرآن معجز لا يمكن للبشر الاتيان بما يوازيه او يدانيه كما بين في علم الكلام قوله فان ملاك الامر مع تلك القواعد واخواتها الذوق والطبع لانها ملاك الامر في علم المعاني دون ما عداه من العلوم ... وان لم يكن علوم اخر بل اختار هذا العلم لم يحظ بطائل اي بفائدة مما تقدم ... ما ذكر من مسائل

هذا العلم ومن سنعيه وكدوا لاعزو ولا عجب والصبح يسفر لمن مضى متشرق قوله فسنذكر على سبيل
التفصيل مع بيان النكت فيه وان سبق في مباحث الفصل والوصل اشارة اجمالية معلومة مستغنية
عن التحرير فلا نتكلم هنا كرر انما نتكلم في مقدمة يستدعيها المقام من بيان ما لا بد للطالب منه ومن تنويعه والتنبيه
على ابواب الكلام وكيفية توليدها لما سوى اصلها وهي ان لا ارتياب في ان الطلب من غير تصور اجمالا او تفصيلا
لا يصح وانه يستدعي مما هو مطلوب ان لا يكون حاصلا وقت الطلب لكن هذا المعنى عندك فيستغنى عليه والطلب
لا اذا تاملت نوعان نوع لا يستدعي في مطلوبه امكان الحصول وقولنا لا يستدعي ان يمكن اعم من قولنا يستدعي
ان لا يمكن ونوع يستدعي فيه امكان الحصول المطلوب بالنظر الى ان لا واسطة بين الثبوت والانتفاء يستلزم
انحصاره في قسمين حصول ثبوت او انتفاء متصور وبالنظر الى كون الحصول ذهنيا وخارجيا يستلزم انقسامها الى
اربعة اقسام حصولين في الذهن وحصولين في الخارج ثم لما كان الحصول في الذهن على التصور والتصديق لم يتجاوز
اقسام المطلوب ستة حصول تصور او تصديق في الذهن وحصول انتفاء تصور او تصديق فيه وحصول ثبوت
تصور او انتفائه في الخارج وطلب حصول المتصور في الذهن لا يرجع الا الى تفصيل مجمل او تفصيل متفصل بالنسبة وجه
ذلك ان الانسان لا اذا صح منه الطلب بان لا ادراك اما بالاجمال كشيء ما او ما بالتفصيل بالنسبة الى شيء ما ثم طلب
حصوله لو لكن في الذهن وامتنع طلب الحاصل توجه الى غير حاصل وهو تفصيل المجمل او تفصيل المتفصل بالنسبة اما
النوع الاول من الطلب فهو التمني وما ترى كيف يقول ليت زيدا جاءني فيطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعا فيه
مع حكم العقل بامتناعه او كيف يقول ليت الشباب يعود فيطلب عود الشباب مع جزمه بانه لا يعود
او كيف يقول ليت زيدا ياتيني وليتك تحدثني فتطلب اتيان زيد او حديث صاحبك في حال لا تتوقعهما
ولا لك طماعية في وقوعها اذ لو توقعت او طمعت لاستعملت لعل او عسى واما الاستفهام والامر والنهي والنداء
فمن النوع الثاني والاستفهام لطلب حصول في الذهن والمطلوب حصوله في الذهن اما ان يكون حكما بشيء
على شيء او لا يكون والاول هو التصديق ويمتنع انفكاكه من تصور الطرفين والثاني هو التصور ولا يمتنع انفكاكه
من التصديق ثم المحكوم به اما ان يكون نفس الثبوت او الانتفاء كما يقول الانطلاق ثابت او منتف او موجود
كيف شئت او ما الانطلاق ثابتا فتحكم على الانطلاق بالثبوت او الانتفاء ما الانطلاق او ثبوت كذا او انتفاء
كذا بالمقيد كما يقول الانطلاق قريب او ليس بقريب فتحكم على الانطلاق بثبوت القرب له او بانتفائه
عنه لا جزء التصديق على هذين النوعين والنوع الاول لا يحتمل الطلب لانه التصديق والمنزل له لكون المحكوم به
هو نفس الثبوت او الانتفاء مستغنيا عن الطلب والثاني يحتمل في التصديق وطرده واما الامر والنهي والنداء
فللطلب الحصول في الخارج اما حصول انتفاء متصور كقولك في النهي للمتحرك لا تتحرك فانك تطلب بهذا الكلام انتفاء كذا

في الخارج واما حصول ثبوت كقولك في الامر قم وفي النداء يا زيد فانك تطلب بهذين الكلامين حصول
قيام صاحبك واقباله عليك في الخارج والفرق بين الطلب في الاستفهام والطلب في الامر والنهي
والنداء واضح فانك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق وفيما سواه
تنقش في ذهنك ثم تطلب ان يحصل له في الخارج مطابق فنقش الذهن في الاول تابع وفي الثاني
متبوع وتوقف هذه المباحث ما يستدعي بحثا لا غير بحثا ان هذا فليكتف بالاشارة اليها ومجرد التنبيه عليها قال القانون
الثاني من علم المعاني هو قانون الطلب قد تقدم في ذكر القانونين فقال هناك القانون الاول فيما يتعلق بالخبر والثاني
فيما يتعلق بالطلب فلهذا ان يقال هنا القانون الثاني فيما يتعلق بالطلب لكنه عدل لما جعل القانون الثاني اما مبتدأ محذوف الخبر
او خبرا لمحذوف المبتدأ اي القانون الثاني هذا او هذا القانون الثاني قوله يستدعيها المقام لان بيان احكام اقسام
الطلب يتوقف على تلك المقدمة اعني بيان ما لا بد للطالب منه وبيان تنوعه الى نوعيه والتنبيه على ابوابه
في الكلام والتنبيه على كيفية توليد ابوابه لما سوى اصلها الى اصولها لكنه وجه لعدم الالتباس على طريقة قوله كلوا في
بعض بطنكم تعفوا في المقدمة مقامات اربعة وهي اي المقدمة المشتملة على تلك المقامات الاربعة مبتدأ
خبره قوله ان لا ارتياب الى قولنا فلنفتح الكلام الى التصحيح لابواب الطلب فالمقام الاول اعني بيان ما لا بد للطالب
منه هو ان الطلب لا بد له من تصور اما اجمالا كتصور شيء ما او تفصيلا كتصور القيام على سنة مخصوصة مثلا لامتناع
توجه الطلب نحو المجهول المطلق ولا بد ايضا من مطلوب لانه نسبة بين الطالب والمطلوب وانما اخره بيان
الانسب تقديمه على التصور لربطه بانه يستدعي في مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب وبذكر عقيبه انه قد
لا يستدعي امكان حصوله وفيما يستدعيه قوله لكن هذا المعنى اي استدعاء الطلب ان لا يكون مطلوبه حاصلا
وقت الطلب فانه سيفرع على هذا في مواضع شتى منها قوله وامتنع طلب الحاصل توجه الى غير حاصل وقوله امتنع ان يكون
المراد الاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا الى غير ذلك مما نظائره في توليد النتائج ومنها قوله
في الباب الرابع ولا تظن هذا طلبا للحاصل فان الطلب حالة قوله يتوجه الى الاستقبال كما نبهت عليه في صدر
القانون قوله الطلب هذا هو المقام الثاني اعني بيان تنوعه الى نوعيه وانما قدم ما لا يستدعي لانه باب واحد وما يستدعي
ابواب اربعة فهو منه كالواحد من المتعدد قوله اعم لان عدم استدعاء الامكان يجامع استدعاء الامكان اعني الامتناع
ويجامع الامكان ايضا والتمني يجري في المستحيلات وفي الممكنات المستبعد وقوعها قوله ان لا واسطة بين الثبوت
والانتفاء فانهما نقيضان باتفاق وانما الخلاف في ثبوت الواسطة بين الوجود والعدم على ما قرر في موضعه وانما حصل
ان المطلوب اما ثبوت متصور اي مدرك مطلقا واما انتفاء متصور للحصر العقلي لا بد من اعتبار الحصول فيهما لان المقصود
بالطلب وما كان الحصول ذهنيا وخارجيا صار الاقسام اربعة حصول ثبوت او انتفاء في الخارج وحصول ثبوت او انتفاء

في الذهن ولانه حصول اسفاء القيام في الخارج لا اتصاف الذات بذلك الاسفاء في الخارج ولا يلزم منه كون ذ
اسفاء القيام موجودا او ثابتا في الخارج قوله ثم القائم به الحصول في الذهن على التصور و تصديق اي لم ينبه على جواز
المدرك التصوري وحصول المدرك التصديقي لم يتحاد واقسام المطالب ستة حصول ثبوت مدرك تصوري او مدرك تصديقي
في الذهن وحصول اسفاء مدرك تصوري او مدرك تصديقي فيه وحصول ثبوت مدرك تصوري او اسفائه في الخارج فاتما
قال لا يتجاوز لان المتبادر ان يكون الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب الاربعة الاولى في قسمي التصور والتصديق الا انك
تعلم ان المدرك التصديقي لا يطلب ثبوته ولا اسفاؤه في الخارج بل لا يتصور ذلك بخلاف المدرك التصوري
كالقيام مثلا فانه يطلب ثبوته وانتفاؤه في الخارج فظهر ان المراد بالمتصور كما اشير اليه هو المدرك مطلقا ولذلك
تحمل جميع الاقسام وان المراد بالتصور والتصديق هو المتصور والمصدق به اي من شانه ان يتعلق التصديق به
فلا غبار على عبارته قوله طلب حصول التصور جواب عما يقال كيف يصح طلب حصول المتصور في الذهن والحال انه
متصور حاصل فيلزم طلب تحصيل الحاصل وتلخيص الجواب ان تصور الشيء على مراتب متفاوتة في الاجمال فان الانسان
اذا لم يتصور شيئا اصلا لم يمكن منه طلبه قطعا واذا تصوره اما اجمالا بان ادركه من حيث انه شيء ما او تفصيلا بان
ادركه باعتبار مفهوم اخص من مفهوم شيء ما كالانسان مثلا فيكون تفصيلا بالقياس اليه امكنه ان يطلب حصوله
في الذهن ولم يكن ذلك الطلب متوجها الى ذلك الحاصل من مراتب تصوره بل الى مرتبة غير حاصلة تفصيلها ذلك
المجمل او يزداد بها تفصيل ذلك المفصل قوله او وجه ذلك اي وجه رجوع طلب حصول التصور الى تفصيل المجمل الخ
تفصيل المفصل وانما قال المفصل بالنسبة لان المفصل من كل وجه لا يطلب تصوره قوله اما النوع الاول من الطلب
فهو التمني هذا هو المقام الثالث وهو التنبيه على ابواب الطلب ولما حكم بان التمني لا يستدعي امكان المطلوب وكان
من المستبعد ان يطلب العاقل ما لا يمكن اشار الى جريان التمني في المحال العقلي كقولك غير الواقع في الزمان الماضي
واقعا فيه وفي المحال العادي كعود الشباب والى انه قد يجري في الممكن وجب ان يكون مستبعد الحصول لا متوقعا
يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطمع فيه يستعمل عسى والتوقع اقوى من الطمع ولذلك قال والا لكان ترجيا
واما الاستفهام المناسب لما تقدم ان يقال واما النوع الثاني فالاستفهام الى آخر الاقسام الا انه عدل عن ذلك لانه
لا دليل على انحصار النوع الثاني في هذه الاربعة سوى الاستقراء الذي لا يفيد غير الظن فاورد الكلام على وجه لا يتطرق اليه منع
لكن شبهة في ان بقية الاقسام الاربعة من النوع الثاني ولو سلك هذه الطريقة في التمني لاشعر بعدم انحصار النوع الاول
فرد قد يقال انا نعلم حال التمني بانه منحصر في النوع الاول بحق في من المخاطبين بادي الرأي مترددا في سائر الابواب لكنه
المذكورة في صدر الكتاب ان حالها ماذا فاورد كلاما تفصيلا لذلك المجمل وازالة الترديد فيه كونهما قسيما للاحاد الاولى
وهذا الموضع الا ان الاقتصار في ذكر النوع على خصوصه ايضا قوله والاستفهام لطلب حصول في الذهن المستفهم يتناول

اقساما
اد نوعين من تلك الستة المنحصر فيها اقسام المطالب التصور اما تصور مدرك ثبوتا كالقيام واما تصور انتفائه كاللاقيام
وكذلك التصديق اما بثبوت مدرك له وهو التصديق الايجابي واما بانتفائه وهو التصديق السلبي واختار ان
التصديق هو الحكم وحده كما هو مذهب الاوائل وقدمه في التقسيم لان مفهومه وجودي وامتناع انفكاك
التصديق عن تصور طرفيه حال لامتناع الحكم على شيء وبشيء من غير ان يتصور بوجه ما قوله ثم المحكوم به اشارة الى ما هو
المشهور من ان كل واحد من الوجود والعدم قد يجعل محمولا كقولك زيد موجود او معدوم وقد يجعل رابطا كقولك
زيد موجود الكاتب فالقسم الاول يسمى تصديقا بسيطا ويسمى هل الطالب له بسيطة والقسم الثاني يسمى تصديقا مركبا
ويسمى هل الطالب له مركبة قوله ثابت او متحقق او موجود كيف شئت تنبيه على انها الفاظ مترادفة خلافا لما عليه
الجمهور المعتزلة او جعل المحكوم به هنا الانطلاق ثابتا او انتفاء مطلقا لانه يصح قولك الانطلاق منتف وليس
الانطلاق بقريب انتفاء القرب لانه يصح قولك الانطلاق منتف عنه القرب قوله الا ان التصديق على هذين النوعين
وذلك لان التصديق متعلق بالثبوت والانتفاء قطعا فاما ان يتعلق بثبوت شيء وانتفائه في نفسه واما
ان يتعلق بثبوته وانتفائه عن غيره قوله لا يحتمل الطلب الا في التصديق لان التصديق بوجود شيء او بعدمه قد لا يكون
حاصلا فيطلب بهل البسيطة واما في المسند اليه لانه قد لا يكون متصورا فيطلب تصوره واما المسند في هذا النوع
وهو الثبوت والانتفاء على الاطلاق فتصوره بديهي حاصل لكل عاقل فلا طلب اصلا والنوع الثاني يحتمل الطلب في التصديق
وطرفيه معا انه يجوز فيه ذلك لا بمعنى ان كل فرد منه كذلك اذ ربما كان التصديق مع طرفيه في هذا النوع ايضا
بديهية ثابتة غنية عن الطلب بالكلية كقولك الواحد نصف الاثنين قوله واما الامر والنهي والنداء فهذه الثلاثة من
القسمين الباقيين من تلك الستة اعني الحصولين المنسوبين الى الخارج وقدم حصول الانتفاء في الخارج لانه مختلف فيه
وانما اختار مذهب ابي هاشم وذهب غيره الى ان المطلوب في النهي هو كف النفس عن الفعل لا عدم حصول
الفعل في الخارج وقد عرفت جوابه وقد يقال قدم النهي ليذكر الامر والنداء معا لانهما لطلب حصول ثبوت متصور
في الخارج كما ذكره وانما مثل للنهي بقولك للمتحرك لا تتحرك اذ الظهور ان جاز ان يقال للساكن لا تتحرك قصدا الى استمرار
سكونه كما سنحققه قوله الفرق بين الطلب في الاستفهام قد تبين ان الاستفهام لطلب الحصول الذهني
وان الامر والنهي لطلب حصول ذهني وان الامر والنهي لطلب الحصول الخارجي فاراد مزيد توضيح للفرق بين الطلبين فقال
انك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج اي تجعل طلبك متعلقا بما هو ثابت في الخارج كالانسان وقيام
زيد مثلا ليحصل في ذهنك نقش له مطابق اي صورة تصورية او تصديقية مطابقة لذلك المتصور او المصدق به
الثابت في الخارج فنقش الذهن في الاستفهام تابع لما هو في الخارج وفيما سوى الاستفهام متبوع له لانك تنقش
في ذهنك مطلوبا من ثبوت او انتفاء خارجي ثم تطلب حصوله في الخارج فيحصل فيه ولا خفاء في هذا الفرق لو لا كان

متعلق الاستفهام والمطلوب بالامر واخويه حاصلين في الخارج واما الثاني فلا يوجد كقولك ما العنقاء وقولك
اضرب لمن لا يضرب ففي كون ما في الخارج متبوعا في الاول وتابعا في الثاني نوع خفاء فان قلت نحو علمني وفهمني
معنى الانسان لكونه قائما للطلب حصول النقش الذهني لما هو في الخارج وليس بالاستفهام قلت المطلوب
الحقيقي في الاستفهام كقولك ازيد قائم مثلا هو العلم والفهم واما التعليم والتفهيم فهو وسيلة الى ذلك المطلوب فكونه
مطلوبا تبعا والمطلوب الحقيقي في نحو علمني هو التعليم وهو امر خارجي لا نقش في ذهن لما العلم فهو متفرع عليه تابع له في الحصول
فان قلت ماذا تقول في نحو اعلم انه قلت الاستفهام طلب حصول النقش في ذهن الطالب وما ذكرته طلب
لحصول النقش في خارج ذهنه اعني ذهن مخاطبه فلا اشكال ومن زعم ان المطلوب بالاستفهام ان يوجد الشيء في
ذهنك وجودا غير اصيلي وبالامر ان يوجد الشيء في ذهن المخاطب وجودا اصيلا فقد ابعد عن الصواب قوله وتوضيحه
هذه المغايرة بعد ما ارتسامها اسقاطش الاشياء في الذهن وكون تلك النقوش مطابقة لما في الخارج على الاتحاد في الماهية لا بحسب
آل حقها الى التصور والتصديق بالجزء بعد الاستدلال تستدعي علوما اخر قال ولو قد عثرت على ما رقم لك قبل الان
ان سمعت كيف يتفرع عن هذه الابواب الخمسة التمني والاستفهام والترجي والامر والنهي والنداء ما يتفرع على سبيل المجاز
لقلا يهمنا غير الفصول الآتية في علم البيان لتلاوتها عليك ما ترتب من التفصيل هنالك ضمنا فنقول قد يمتنع اجراء
هذه الابواب على الاصل تتولد منها ما يناسب المقام كما اذا قلت لمن تهمك همه ليتك تحدثني امتنع اجراء التمني والحال
ما ذكر على اصله فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله وتولد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال وكما اذا قلت
هل لي من شفيع في مقام لا يسع امكان التصديق بوجود الشفيع امتنع اجراء الاستفهام على اصله وتولد بمعونة قرائن
الاحوال معنى التمني في قولهم لعلي ساحج فازورك بالنصب مع بعد المرجو عن الحصول او كما اذا قلت لمن تراه لا تنزل
لا تنزل فيطلب نزوله امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك وتوجه بمعونة قرينة الحال
الى نحو الحث على النزول مع محبتنا اياه وتولد منه معنى العرض وكما اذا قلت لمن تراه يؤذي الاب اتفعل هذا امتنع
توجه الاستفهام الى فعل الايذاء لعلمك به وتوجه الى ما لا تعلم مما لابس من نحو الاستهجان وتولد الانكار والزجر
وكما اذا قلت لمن يهجو اباه مع علمك بان هجو الاب ليس شيئا غير هجو النفس هل تهجو الا نفسك او غير نفسك
امتنع منك اجراء الاستفهام على ظاهره لاستدعائه ان يكون المهجو حمل عندك توجه الى غيره وتولد منه بمعونة
القرينة الانكار والتوبيخ او كما اذا قلت لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا امتنع ان يطلب العلم بتاديبك فلانا
وهو حاصل وتولد منه الوعيد والزجر او كما اذا قلت لمن بعثته الى مهم وانت تراه عندك اما ذهبت بعد
امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال واستدعى شيئا مجهول الحال مما يلابس الذهاب
مثل ما يتبرك له الذهاب وتولد منه الاستبطاء والتحضيض او كما اذا قلت لمن [illegible] عندك وانت تعرفه الا تعرفه

سهو قولنا عن الاستفهام وتوجه الى مثل تطعمني لا اعرفك وتولد الانكار والتعجب والتعجيب او كما اذا قلت لمن
جاءك اجني امتنع الجهل بحال عن الاستفهام وتولد بمعونة القرينة التقرير او كما اذا قلت لمن تدعي امرا ليس في وسعه
افعله امتنع ان يكون المطلوب بالامر حصول ذلك الامر في الخارج لحكمك عليه بامتناعه وتوجه الى معنى ممكن الحصول مثل بيان
عجزه وتولد التعجيز والتحدي او كما اذا قلت لعبد يشتم مولاه وانك لا ترى حق التاديب له او وعدته على ذلك ايلم
اشتم مولاك امتنع ان يكون المراد الامر بالشتم والحال ما ذكر وتوجه بمعونة قرينة الحال الى ما عرف لازم الشتم
وتولد منه التهديد او كما اذا قلت لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري امتنع طلب ترك الامتثال لكونه حاصلا وتوجه
الى غير حاصل مثل لا تكترث لامري ولا تبال به وتولد التهديد او كما اذا قلت لمن اقبل عليك يتظلم يا مظلوم امتنع
توجه النداء الى طلب الاقبال لحصوله وتوجه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى بمعونة قرينة الحال وتولد منه الاغراء
والتخصيص فمن لم يستضيء بمصباح لم يستضئ باصباح ناقل الكلام الى الضيح لابواب الطلب اقول ولا قد عثرت
هذا هو المقام الرابع من الاربعة وهو التنبيه على كيفية توليد الابواب الخمسة لما سوى اصلها وتغليظا لا سمعوا المصنوع
جزاها على فالحري ان ننبه والمعنى يليق بنا لو ان نبين اذا عثرت اي اطلعت وتمرقع عبارة عن الامور الثلاثة التي
تيقنها وما يتفرع فاعلم كيف يتفرع وعلى سبيل المجاز متعلق ببيتي ولكن لا بد بعليل لعوزه فالحري وضمير منه للتبيين
الاجمالي قوله ثم الفصول يعني انا نبين هاهنا اجمالا انه اذا امتنع اجراء هذه الابواب على معانيها الحقيقية حملت بمعونة
المقام على معان اخر تناسب تلك المعاني وتورد لذلك امثلة ولا تتعرض ان افادتها لهذه المعاني على سبيل المجاز
او الكناية بل ذلك يعلم من القواعد البيانية المشتملة على بيان اقسام المجاز المرسل والمستعار الاصلي والتبعي
الى غير ذلك من تفاصيله وعلى بيان اقسام الكناية فاذا رجع الى تلك القواعد واستخرج منها احوال هذه الكنايات
المندرجة فيها صار البيان تفصيليا ومن هنا يظهر ان المطلع على الخواص معاني الكلام في العلمين معا والاكثار لتلاوتها
متعلقة بيقين) والضمير للفصول وما ترتب مفعول تلاوتها وهنالك اشارة اما الى علم البيان فيتعلق بالتلاوة او الى
باب كيفية التفرع فيتعلق بالتفصيل قوله كما اذا قلت تمثيل للمقدمة الكلية بالمقدمة الجزئية على انه تمثيل المفردات بالمفردات
فلا يتطلع ما كاف وقيل التقدير كما امتنع اجراء التمني اذا قلت قوله والحال ما ذكر يعني كون قولك خطابا لمن تمكنه
اي حزنك قصدا الى المجاوزة لا لزوال الهم قوله فتطلب بالنصب على انه جواب للنفي الذي تضمنه امتنع اي لم يمكن
اجراء التمني على اصله فتطلب قوله وتولد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال كانك قلت حدثني او هلا تحدثني الا انك
ابرزته في معرض التمني اظهارا لمحبتك الحديث حتى كونه مستبعدا غير مطموع فيه وابتهاء الى الشكوى من صاحبك وقلة
اهتمامه بما يهمك قوله في مقام لا يسع امكان التصديق بوجود الشفيع وذلك بان يكون لك هناك التصديق
بنفيه فائدة ابراز التمني في صورة الاستفهام اخراج التمني في معرض ما يمكن حصوله اعتناء بشانه قوله وكذا الفاء

وقال بالنصب

لو يا بيتي زيد ترك في العطف بالواو الى الواو واورد لفظة كذا بدل كما لانه ليس من ابواب الطلب لكنه ذكرها
باعتبار ان غير التمني ولكن التمني يعوز قرينه اي الا لولاه لامكن اجراؤه على اصله بان يجعل الجواب محذوفا ويحمل لفظ
المضارع على التصور او غيره مما يناسبه فلا نصب للمضارع بعد الفاء لانه جواب لو وجب ان يراد به معنى احد الاشياء
التي ينصب المضارع بعد الفاء في جوابها الذي يليق بالمقام هو التمني ووجه المناسبة بين لو والتمني ان لو لتقدير غير
الواقع واقعا والتمني طلب ما يستبعد وقوعه قوله فيما يفيد لو متعلق بالحصول اي طالبا لحصول الوقوع قوله وسبب
مبتدا خبره هو بعد المرجو وعز الاسلوب لان لعل في التمني ليس من الابواب الخ وقال بالنصب اي لولاه لم
يحمل على التمني فالمنصب هو القرينه وبعد المرجو عن الحصول هو المناسبة المصححه فان بعد المرجو منزلة الاحالة والاستبعاد
في التمني قوله او كما قلت هذا من جملة مثل ابواب الطلب فلذلك عادوا الى الاسلوب المتروك في
لو ولعل قوله لم تزاه لا تنزل اي تعلم منه ذلك بقرائن الاحوال قوله امتنع اي امتنع ان يكون مطلوبك بالاستفهام
في الا تنزل تصديقك بحال نزول صاحبك وجودا او عدما لكون التصديق بحال نزوله من حيث العدم حاصلا لك فرضا
وانما قال توجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الا تحب لنظر معنى العرض لانه ليس المقصود الحقيقي عرض النزول بل عرض
محبته للنزول قوله تحبسك بحاله اي بحال الايذاء وبحوانه واقع والصواب ان يقال توجه الى ما يلابس تحديد فعل لا يعلم
لانه لو كان الاستحسان مجهولا لكان الاستفهام على حقيقته الا انه استعمل الفعل اعني الايذاء هنا في استحسانه مجازا
وانما اعتبر هنا معنى الاستحسان لكون الانكار ابلغ والزجر اقوى فكانه قيل انت تستحسن هذا الفعل والا لما فعلته
ولم يعتبره في الهجو لان الهجو نفسه مستقبح جدا والوجه في انكاره والتوبيخ عليه ظ بخلاف الايذاء قوله مثل تهجو الا نفسك
او غير نفسك اي مثل تهجو غير نفسك انما مثلا لان ظاهر هما طلب التصديق بان بهجو الاب مثل هو بهجو نفس الابن
او غير فتكون بهجو الغير لكن التصديق بانه يهجو نفسه حاصل قطعا فوجب الحمل على ما يناسب المقام من
والتوبيخ قوله امتنع ان تطلب العلم بتأديبك قبل المناسب لعدم تاديبك والامر معين لان الاستفهام عن احد
طرف النقيض مثل لما قام زيد كان المطلوب العلم بقيامه اثباتا او نفيا لكن يذكر احد طرفيه لزيادة اهتمام به والا
بمساق كلامه ان يقول توجه الى نحو الست تأديبي فلانا وتولد منه الوعيد والزجر قوله امتنع الرها عن
توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال يعني ان الذهاب معلوم الانتفاء قطعا فيمتنع ان يتوجه اليه الاستفهام اثباتا
او نفيا قوله واستدعى شيئا مجهول الحال فيه ما قد عرفته من ان اعتبار شيء مجهول الحال يقتضي اجراء الاستفهام على
اصله قوله امتنعت معرفتك بمعنى الاستفهام اي امتنعت ان تستفهم عن وقوعها اولا وقوعها لا نها معلوم
الوقوع وانما قال تطنى لا اعرفك نه لما كان تحصيله محضا من المتكلم مع عرفانه به كان علامه لظنه انه غير عارف
والدلالة محضه كان الاقدام على الاساءة علامة نسيان التاديب قوله امتنع الخ اي عن الاستفهام لعلمه

ولا يجوز القرنت المعرفه اي بغير الحق وانه موقعه وقد يستعمل لانكار الحق الضار قوله توجه الى مطالب مقصود المتكلم
يمكن الحصول مثل بيان عجز المدعي وتولد منه التعجيز اي نسبته الى العجز وجعله ملزوما لتحدي اي الالجاء الى التسليم ومنه اللغة المبارزه المعاندة
والمبارزه بمعنى الغلبة قوله الى نحو اعرف لازم الشتم اي تذكره ولا تنسه وليس المراد التذكر والعرفان بل التهديد قوله توجه
الى غير حاصل بعد عليه مثل ما تقدم من انه يقتضي اجراء النهي على ظاهره وانما قال معنى الاكثرات بالغرض التهديد لان عدم المبالاة
بامره اقبح من عدم امتثاله قوله توجه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى ذكر عين الحاصل هنا والقرينة موقعه لا يخفى عليه ما قلناه
ثم ان هذه المعاني المتولدة المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية بينها وبين المعاني الاصلية للابواب الخمسه
يفهمها من له ذوق سليم وطبع مستقيم فلا يلتفت لانكار من يجحدها متمسكا بالاحتمالات العقلية طالبا البراهين
القطعية فكل علم له رتبة لا يتجاوزها عنها والا لبطلت العلوم الظنية باسرها وكان استعمال التوليد والتولد فيه هذه المعاني
اشارة الى ان هناك علاقة قطعا وان كانت خفية في بعض المواضع جدا قوله لتفصيل ذكر من المتولدات للتمني واحدا
وللاستفهام عشرة وللامر اثنين وكل من النهي والنداء واحدا ثم اشار الى ان ما ذكره من بيان المتولدات كاف للمستفيد
فان من لا يستهدي بهذا المقدار من البيان لا يستضيء ايضا بما هو اكثر منه كما قيل علبه المثل من لم يستضئ بمصباح
لم يستضئ باصباح قوله الباب الاول في التمني اعلم ان الكلمة الموضوعة للتمني هي ليت وحدها واما لو وهل في
افادتها معنى التمني فالوجه ما سبق وكان الحروف المسماة بحروف التندم والتخصيص هي هلا والا ولولا ولوما ماخوذة
منها مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني فاذا قيل هلا اكرمت زيدا
والا تقلب الهاء همزة او لولا او لوما فكان المعنى ليتك اكرمت زيدا متولدا منه معنى التندم واذا قيل هلا تكرم زيدا
فكان المعنى ليتك تكرمه متولدا منه معنى السؤال والتخصيص قوله الباب الاول شرع في تفصيل احكام الابواب
وقدم التمني لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي
لمناسبته الاخيرة احكامه قوله هي ليت وحدها قد اشتهر في كلامهم ان من مثلا موضوعة للابتداء ولم يريدوا
بذلك ان من موضوعة للمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه حتى يكون مترادفين بل ارادوا انها موضوعة لكل ابتداء
خاص متعلق بشيء مخصوص من حيث انه حالة لما رابطة احدهما بالاخر وعلى هذا القياس ليس معنى قولهم ليت موضوعة
للتمني انها مرادفة له بل معناه انها موضوعة لكل تمن مخصوص عارض لمتمنى مخصوص وسيأتي تحقيق ذلك على ما ينبغي
في مباحث البيان ان شاء الله تعالى قوله واما لو وهل كما قيل هما ايضا تفيدان بالوضع معنى التمني فلا يصح دعوى كون
وحدها موضوعة له اجاب بان الوجه في افادتهما معنى التمني ما سبق من انه لما امتنع حملهما على معناهما
الحقيقي تولد منهما بمعونة المقام معنى التمني فليستا موضوعتين للتمني كليت قوله كان الحروف اورد لفظ كان لعدم
الجزم من التركيب لجواز ان يكون كل منها كلمة برأسها فان التصرف في الحروف بعيد قوله ماخوذة منهما اي من هل

لانه لا يعلم يقع التركيب

ولو المستعملتين لافادة التمني ونحو قوله ركبوه هو خبر ثان لكان مما اوالظان يقال ركبتين حالا من ضمير منها او يقال ركبه منها ومن لا او ما وقوله تطلع باحال من ضمير ركبه والعائد محذوف اى بالتزام التركيب فهاو الحاصل ان هل ولو لما كانا مفردتين يعتدان بمجرد معنى التمني على سبيل الجواز ولفاذ كيتا مع لا او ما التزم معنى التمني لافادة بل ليتولد منه معنى التمني التندم في الماضي ومعنى التحضيض في المستقبل وانما لم يجعل التزام التركيب لافادة التحضيض والتندم ابتداء بل وسط معنى التمني رعاية للمناسبة بين المعاني وفيما ذكره تنبيه على ان التحضيض من فروع التمني المتولد من الاستفهام والشرط لا باب براسه كما يتوهم ومنها الباب الثاني الاستفهام للاستفهام كلمات موضوعة وهي الهمزة وام وهل ومن واي وكيف وان ومتى وايان بفتح الهمزة وكسرها وهذه اللغة اعني كسر همزتها تقوى ايانا ان يكون اصلها اي اوان وهذه الكلمات ثلاثة انواع احدها تختص طلب حصول التصور وثانيها تختص طلب حصول التصديق وثالثها لا تختص وقد نبهت فيما سبق ان طلب التصور رجع الى تفصيل المجمل او تفصيل المفصل بالنسبة وكذا اذا تاملت طلب التصديق وجدته راجعا الى تفصيل المجمل الضا وهو طلب تعيين الثبوت او الانتفاء في مقام التردد والهمزة من النوع الاخير تقول في طلب التصديق ءاحصل الانطلاق واز يد منطلق وفي طلب التصور بها في طرف المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل وفي طرف المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانت في الاول تطلب تفصيل المسند اليه هو المظروف وفي الثاني تطلب تفصيل المسند وهو الظرف وهل من النوع الثاني لا تطلب به الا التصديق كقولك هل حصل الانطلاق وهل زيد منطلق ولاختصاصها بالتصديق امتنع ان يقال هل عندك عمرو ام بشر بمتصلة لم دون ام عندك بشر بالمنقطعة وقبح هل رجل عرف وهل زيدا عرفت دون هل زيد عرف وهو يقبح ارجل عرف وازيدا عرفت لما سبق ان التقدم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيه وبين هل تدافع ولفا استحسنت ما سبق من التفاصيل في صورة التقدم عسى لك ان تهتدي لما طويت ذكره انا ولابد لهل من ان تخصص الفعل المضارع بالاستقبال فلا يصح ان يقال هل تضرب زيدا وهو اخوك على نحو اتضرب زيدا وهو اخوك في ان يكون الضرب واقعا في الحال لكون هل لطلب الحكم بالثبوت او الانتفاء وقد نبهت فيما قبل على ان الاثبات والنفي لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات ولا يستدعيانه التخصيص بالاستقبال لم يحتمل ذلك وانت تعلم ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا لاعيان الذوات لان الذوات من حيث هي ذوات فلا مضي فيها ولا حال ولا استقبال استلزم ذلك مزيد اختصاص لهل دون الهمزة بما يكون كونه زمانيا اظهر كالافعال ولذلك كان قوله فهل انتم شاكرون لدخل في الانباء عن طلب الشكر من قولنا فهل انتم تشكرون او فهل انتم تشكرون او فانتم شاكرون لما ان هل تشكرون مقيد للتجدد وهل انتم تشكرون كذلك وهي فانتم شاكرون وان كان ينبئ عن عدم التجدد لكنه دون فهل انتم شاكرون لما ان

ان هل ادعى للفعل من الهمزة فترك الفعل معه يكون ادخل في الانباء عن استدعاء المقام عدم التجدد ولكون هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ كالاحسن الاطير قوله البيك بزيد ضارع لخصومة من كل احد على ما سبق في موضعه والخطب مع الهمزة في نحو ازيد منطلق اهون ولعاما ومن واي وكيف وان واين ومتى وايان فمن النوع الاول من طلب حصول التصور على تفصيل ستعرف لابد من ابقافك عليه ليصح منك تطبيقها في الكلام على ما يستوجب فنقول اما ما فللسوال عن الجنس تقول ما عندك بمعنى اي اجناس الاشياء عندك وجوابه انسان او فرس او كتاب او طعام وكذلك تقول ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام وفي التنزيل فما خطبكم بمعنى اي اجناس الخواطب خطبكم وفيه ما تعبدون من بعدي اي اي من في الوجود تؤثرونه في العبادة او عن الوصف تقول ما زيد وما عمرو وجوابه الكريم او الفاضل وما شاكل ذلك ولكون ما للسوال عن الجنس وللسوال عن الوصف وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع لان فرعون حين كان جاهلا بالله معتقدا ان لا موجد مستقلا بنفسه سوى اجناس الاجسام هو وحين كان موسى عالما بالله اجاب عن الوصف تنبيها على النظر المؤدي الى العلم بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات فلما لم يطابق السوال في الجواب عند فرعون الجاهل عجب من حوله من الجهلة فقال لهم الا تستمعون ثم استهزا بموسى وجننه فقال ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون وحين لم يرهم موسى يفطنون لما نبههم عليه في الكرتين من فساد مسالتهم الحمقاء واستماع جوابه الحكيم غلظ في الثالثة فقال رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون ويحتمل ان يكون فرعون قد سال عن الوصف لكون رب العالمين عنده مشتركا بين نفسه وبين من دعاه اليه موسى في قوله انا رسول رب العالمين لجهله وفرط عتوه وتسويل نفسه الشيطانية ذلك الضلال الشنيع من ادعاء الربوبية وارتكاب ان يقول انا ربكم الاعلى ونفخ الشيطان في خيشومه بتسليم اولئك البهائم اياه ما ولا على انهم لم يزل كذلك وتلقينهم اياه برب العالمين وشهرة فيما بينهم بذلك الى درجة دعت السحرة لما عرفوا الحق وخروا سجدا لله وقالوا آمنا برب العالمين الى ان تعقبوه بقولهم رب موسى وهرون نفيا لاتهامهم ان يعنوا فرعون وان يكون ذلك السوال من فرعون على طماعية ان يجري موسى في جوابه على نهج حاظره لو كانوا المسؤلين في وجه بدله فجعل المخلص لجهله بحال موسى وعدم اطلاعه على علو شانه لما كان ذلك المقام اول اجتماعه بموسى بدليل ما جرى فيه من قوله ولو جئتك بشيء مبين قال فات به ان كنت من الصادقين فحين سمع المخلص لم يكنه تعجب وتعجيب واستهزاء وجنون وتفهيق بالفهق من للتي لئن اتخذت الها غيري لاجعلنك من المسجونين قال للاستفهام كلمات موضوعة وهي الهمزة قدم الهمزة لاصالتها في باب الاستفهام ووجه ما فيه من التصور والتصديق وعموم تصرفاتها وقرنها بام لانها قرينتها لكن معنى الاستفهام انما يظهر فيها اذا كانت منقطعة بعد الخبر كقولك انها لابل ام شاة فان الدال فيها على الاستفهام هو ام لا غير ومن لم يعدها في كلمات الاستفهام

الا مل

جعلها عائدة الى الهمزة داخلة في حكمها ولذلك لم يتعرض لها المص في تفصيل كلمات الاستفهام وعقبها بهل لانها
حرف مثلها وانما قال نقول بان يكون اصلها أيّ أوانٍ لانه لزم حذف همزة اوان وحذف احدى يائي أيّ وقلب
الواو ولا غاية في اليا مع كون الاسم غير متمكن بما ذلك الاصل فالكسر يقوي ذلك الاباء لانه تثقيل في مقام التخفيف
وقد يقال الكسر عوض عن اليا المحذوف واختلف في ايان انه فعال من أين او فعلان من اي فيختلف الحال الاخر
على قوله والنها لا يحصى اي لا يحصى طلب شيء من حصول التصور والتصديق بل بعينها وانما اخره عن المحقق بما حررنا لان فهمه
سلبي ثم عادته التفصيل في ترتيب الاجمال على على الكلمات قوله هو طلب تعيين الثبوت او الانتفاء في مقام التردد
وذكر لانك اذا تاملت لوقوع تامل ظهر عندك ان السائل يعلم قطعا وقوع احد طرفي النقيض وانما يسال عن التعيين
واشارة بها الى ما سبق من التنبيه على حال التصور ههنا تانيس بالتصديق وانما لم يذكر التصديق فيما سبق لان ازالة
هناك الجواب عن الاشكال يختص بالتصور يبتنى على ما ذكره اولا من ان الطلب لا يصح بلا تصور اجمالا او تفصيلا قوله
يقول في طلب التصديق بما قدم على طلب التصور لان طلب تصور المسند اليه او المسند من حيث انه مسند اليه
او مسند متاخر عن التصديق بالاستناد بينهما واورد للتصديق مثالين احدهما تصديق بسيط في صورة جملة
فعلية والاخر مركب في صورة جملة اسمية جعل الظرف مسندا بناء على انه متضمن معنى الكائن الذي هو المسند في الحقيقة
ثم ان قولهم ان مثل قولك ادبس في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما مبني على الظاهر
الا ترى ان تصور الدبس والعسل حاصل للسائل قبل الجواب وبعده على وتيرة واحدة لم يزدد بالجواب في تصورهما
شيء والتحقيق ان المط هو التصديق فان قلت هو حاصل فكيف يطلب قلت الحاصل هو التصديق بان احدهما
لا بعينه في الاناء والمط هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان
الاختلاف بينهما باعتبار تعلق المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا وحكموا
بان التصديق حاصل والمط هو تصور المسند اليه من حيث انه مسند اليه كما نبهنا عليه وبهذه الحجة اشارة
الى ذلك التصديق المط فتامل فيه قس عليه نظائره قوله هل حصل الانطلاق وهل زيد منطلق اشارة الى تعميم
التصديق في صورتين مختلفتين كما في الهمزة ولا يصح ان يقال هل بام المتصلة لانها لتعيين احد الامرين بعد حصول
اصل التصديق فيتنافيان فيها على الطالب وصنعا قوله بالاتصال ام اعترض عليه بانه لا سبيل الى اتصالها في قولك هل عندك
عمرو ام بشر وان اوقعت الهمزة موقع هل لان شرط المتصلة ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة واجيب بان
المتصلة لما وليها مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما يليها ويجوز المخالفة بين ما وليها نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد
عندك ام في الدار ولقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن فما ذكره المص من قبيل
الحسن دون الاحسن فلا اشكال ويصح ان تقابل هل بام المنقطعة لانها اضراب عن … وطلب لحكم اخر فلا منافاة

بينها فظهر ان ام في الاتصال لطلب التصور وفي الانقطاع لطلب التصديق اي كالهمزة قوله دون ام عندك
بشر بانقطاعها فان قيل المنقطعة يجوز ان يقع بعدها مفرد كقولك انها لابل ام شاء فيصح ان يقال هل عندك عمرو ام بشر
على الانقطاع فلا حاجة الى اعادة الخبر قلنا ذلك الجواز مشروط بكون المنقطعة بعد الخبر لئلا يلتبس بالمتصلة واما
عقيب الاستفهام فيجب ان يكون الواقع بعدها جملة فلذلك اعاد الخبر قوله وقبح عطف على امتنع اي ولاختصاص
هل بالتصديق قبح هل رجل عرف لما سبق من ان نحو رجل عرف يفيد التخصيص فيدل على حصول التصديق باصل الفعل
وان الكلام في جنس الفاعل او عدده فالاستفهام فيه انما يكون لتعيين الفاعل او تصوره فبينه وبين هل
تدافع وانما لم يمتنع لجواز ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف يفسره هذا المذكور فلا يكون هناك تخصيص وتدافع لكنه
بعيد مستقبح وكذا الحال في هل زيدا عرفت لان المتبادر منه التخصيص وان احتمل ان يجعل المقدم لغرض اخر او
يجعل زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشتغلا عنه لكن كل واحد من الاحتمالين بعيد قبيح
قوله دون هل زيدا عرفته فانه غير قبيح لان المحذوف المفسر جاز ان يقدر مقدما لانه عامل فاصله التقديم على معموله
وكذا لم يقبح ارجل عرف وازيدا عرفت لان الهمزة قد تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول فلا تدافع
بينها وبين التقديم وقوله لما سبق متعلق بيقبح قوله ولذا استحضرت ما سبق من التفاصيل في صور التقديم
يعني قد سبق ان المسند اليه المقدم في الذكر على المسند اذا كان منكرا كان للتخصيص قطعا واذا كان معرفا
مظهرا كان تقديمه اللفظي للتقوى فقط واذا كان مضمرا احتمل تقديمه التخصيص والتقوى على السواء وان المفعول سواء كان
بواسطة او بدونها وساير متعلقات الفعل كالظرف والحال اذا قدمت عليه افادت التخصيص اجادا وغالبا
فاذا استحضرت ذلك عرفت قبح هل بزيد مررت وهل يوم الجمعة خرجت وهل راكبا جئت وهل في المسجد
صليت وعرفت عدم قبح هل زيد عرف وهل هو عرف وهل انت عرفت واعترض بانها قبيحة ايضا اتفاقا واجيب بانه
اراد ان لا قبح من جهة التدافع ولا يلزم منه ان لا يقبح من جهة اخرى هي ان هل في الاصل بمعنى قد المقتضي للفعل
فلا تفارق الفعل الا اذا وجدته في الكلام كما في الجملة الاسمية بتجدده في الكلام نحو كانه هل زيد قائم نسلت عنه ذاهله وعرفت
ايضا انه لا يقبح شيء من الصور المذكورة مع الهمزة لكونها صالحة لطلب التصور فلا تدافع وليس فيها ايضا جهة اخرى
مقتضية للقبح فلا قبح اصلا وانما قال عساك ان تهتدي لانك بعد استحضار ما سبق تحتاج في استخراج
ما طوى ذكره الى تامل ما قوله ولا بد لهل من ان تخصص الفعل المضارع بالاستقبال هذا حكم ثابت له بحسب الوضع
كما في السين وسوف فكان الاولى بان يقول وهل تخصص المضارع بالاستقبال فان قوله لا بد يوهم ان لهل
معنى يقتضي ذلك التخصيص وليس هناك شيء سوى طلب التصديق وهو جار في الامور الواقعة في الحال والماضي والاستقبال
على سواء قوله فلا يصح اي لا يصح ان يراد بالمضارع الداخل عليه هل معنى الحال سواء قصد بالاستفهام حقيقة كقولك هل يضرب زيدا

ای الآن او قصد به الانکار کما فی المثال المذکور فی الکتاب والتقیید بالجملة الحالیة اعنی وهو اخوک تعلیل للانکار وفیه
لطیفة علی قصد معنی الحال بالمضارع لان مضمون تلک الجملة واقع فی الحال قوله ولکون هل لمزید اختصاص ما عطف علیه اعنی
ولاستدعاء متعلق بیستلزم والمقصود بیان ان هل ادعی للفعل واشد ارتباطا من الهمزة وان اشترکا
ان الاستفهام بالفعل اولی کما مضی وکونه ادعی له من وجهین احدهما ان هل لطلب التصدیق ای الحکم بالثبوت
او الانتفاء وقد نبهت فیما سبق ان الاثبات والنفی انما یتوجهان الی الصفات ای النسب دون الذوات
ای المفهومات المستقلة فی المفهومیة ولا شک ان النسب الصالحة للنفی والاثبات داخلة فی مفهومات
الافعال دون الاسماء فلذلک کان لهل مزید اختصاص ای ارتباط وتعلق بالافعال دون الهمزة والثانی ان هل
تستدعی بحکم الوضع التخصیص بالاستقبال وذلک انما یتصور فیما یحتمل الاستقبال وانت خبیر بانک اذا اعتبرت
مفهوما غیر النسب کزید مثلا لم یکن له فی نفسه احتمال تعلق بزمان ولذا اعتبرت معه نسبة الوجود او غیره
الیه جاء الاحتمال والتعلق والاختصاص بزمان فالذوات من حیث هی ذوات لیس فیها احتمال اختصاص
بالاستقبال ولا بغیره انما ذلک فی النسب والافعال تتضمن نسبا تحتمل الحال والاستقبال فیکون هل ادعی لها واقوی
تعلقا بها وکان یکفیه فی الوجه الثانی ان یقول هل تخصص المضارع بالاستقبال کما صرح به اولا قوله استلزم ذلک
یعنی استلزم ذلک المذکور وهو کون هل لطلب الحکم واستدعاء التخصیص کما علیه انه علل الاستلزام بهما فلا معنی
لاسناده الیهما فهو نظیر قولک لفضل زید استوجب الفضل لزید الاکرام واجیب عنه بان فی اعادة التعلیل طول
العهد الا انه اعاده بطریق الاسناد وهو رکیک جدا وقال ایضا ذلک اشارة الی هل ای للامرین استلزم هل
مزید اختصاص الا انه وضع لهل مکان لکان وضع ذلک موضع ضمیر هل قوله اظهر جزئیه وانما کان کون الفعل
اظهر لدخول الزمان فی مدلوله وضعا ودلالة بعض الاسماء المشتقة علی الزمان بطریق العروض دون الوضع قوله
لذلک ای ولان لهل مزید اختصاص بالفعل قوله ای طلب الشکر ای طلب حصوله فی الخارج لانه المراد دون حقیقة
الاستفهام لامتناعها من علام الغیوب قوله وهل انتم تشکرون کذلک ای مفید للتجدد ایضا سواء جعل اسم
فعل محذوف یفسره المذکور کما هو المختار او جعل مبتدا فان الجملة الاسمیة اذا کان خبرها فعلا دلت علی التجدد کما عرفت والفرق
بین الجملة هل انتم تشکرون زیادة تاکید اما بالتکریر لاجل فعله واما بتقوی الحکم اذا جعل اسمه ولیس فی هل
شیء من ذلک قوله فترک الفعل معه لاجل ذلک لان ترک الشیء مع ما یقتضیه اقتضاء اقوی یدل علی ان هناک ما یستدعی
ترکه فترک الفعل مع هل یکون لاجل ابراز ما عن استدعاء المقام عدم التجدد وعن کمال العنایة بافادة الدوام والثبات
قوله الا من البلیغ لانه الذی یعلم ان هل ادعی للفعل ویعلم نکتة العدول عن الفعل الی الاسم ویراعی مقتضیات المقام
فلا یقول هل زید منطلق الا لداع قوی یدعوه الیه ونکتة سریة یقصدها واما غیره فهو بمعزل عن ذلک فلا یحسن منه هذا

الترکیب کما لا یحسن الترکیب المشتمل علی بناء الفعل للمفعول واسناده الیه مع ذکر الفاعل مرفوعا بمقدر من کل
احد بل ممن یعرف تلک النکت المذکورة فیه علی ما سبق ذکره قوله والخطب مع الهمزة فی نحو ازید منطلق اهون
لان استدعاءها للفعل لیس فی تلک المرتبة من القوة فاذا ذکرت مع الاسمیة فکانه لم تعدل بها عن اصلها فاذا
صدر ذلک عن غیر البلیغ لم ینقص حسنه ذلک النقصان الکامل فان قلت لما دخل هل علی الجملة الاسمیة
وقصد بالاستفهام طلب الفعل کما فی قوله فهل انتم شاکرون عقیب قوله وعلمناه صنعة لبوس لکم لتحصنکم
دل علی الاعتناء بحصول الفعل ودوامه ولو قصد بالاستفهام الانکار دل علی زیادة التقریع بانه وقع علی سبیل
الثبوت والدوام ما کان ینبغی ان لا یقع علی سبیل التجدد والحدوث فاذا قصد بالاستفهام حقیقته فما ذا یکون
فائدة العدول قلت فائدته التنبیه علی ان ذلک الفعل کالانطلاق مثلا فی هل زید منطلق مظنة للاستمرار والدوام
قوله من طلب حصول التصور بیان للنوع الاول علی معنی من المختص بطلب حصول التصور وقوله علی تفصیل حال
من متعلق فی قوله فمن النوع الاول لیصح منک تطبیقها ای تطبیق تلک الکلمات فی الکلام علی ما یستوجب
ای یستوجبها والمعنی تطبیق تلک الکلمات علی الشیء الذی یستوجب ذلک الشیء تلک الکلمات فی المستتر فی
یستوجب عائد و ضمیر المفعول المحذوف للکلمات وقیل ای یستوجبه ای علی الوجه الذی یستوجب الکلام ذلک
الوجه باقتضاء المقام قوله تقول ما عندک یعنی ای اجناس الاشیاء عندک یعنی انک قد عرفت ان عندک جنسا
من اجناس الاشیاء علی الاجمال فتسال عن خصوصیة ذلک الجنس فاذا قال مثلا انسان فقد افادک تصور
ما لکن حاضر عندک وعرفت ایضا ان الکائن عند المخاطب انسان وهذا تصدیق آخر غیر اصل التصدیق الذی
کان حاصلا لک قبل الجواب هو ان جنسا من الاجناس کائن عنده قوله وکذلک تقول ما الکلمة فصلا عما تقدم
لوجهین الاول ان هذا سؤال عن مفهوم اعتباری اصطلاحی وما تقدمه سؤال عن موجود خارجی الثانی ان الاول سؤال عن
مبهم مطلقا والثانی سؤال عما له نوع تعین فی الجملة کان قیل ما مدلول هذه اللفظة ای جنس من اجناس المفهومات
هو فیجاب بما یرادف تلک اللفظة ان وجد والا فبمرکب یعین مفهومها ولا یکون فیه التفصیل الموجود فی ذلک المرکب
مقصودا بل یقصد مجرد تعیین خصوصیة مفهومها وقس علی ذلک قولک ما الغضنفر سائلا عن مدلوله لغة
فانه یجاب بالاسد مثلا ویسمی ذلک اعنی تعیین مدلول اللفظ حدا لفظیا واما نحو قولک ما الانسان سائلا
عن الحد ماهیته الحقیقیة بعد العلم بمدلوله الوضعی علی الخصوص وقولک ما الکلمة طالبا لحدها الاسمی الذی یفصل مدلولها الاصطلاحی
بعد معرفة خصوصیته اجمالا لکی یجاب بنحو حیوان ناطق ولفظ وضع لمعنی مفرد فهو بالعلوم الحکمیة انسب لانه یطلب
فیها تفاصیل الحقائق الموجودة والمفهومات الاصطلاحیة واما اهل اللغة والعرف فانهم یقنعون بالمعرفة الاجمالیة قوله
ای ای من هو الوجود تو ترد فی هذه العبارة ای ای جنس من اجناس الموجودات تو ترد فیها کما تقتضیه سیاق

وقد صح فيما بعد ان من الاستفهامية للسؤال عن الجنس من ذوي العلم ويعلم منه جواز استعمال من الموصولة في الجنس من ذوي العلم ومن غيرهم ايضا بطريق التغليب قوله او عن الوصف استعمال ما في السؤال عن وصف اولي العلم او غيرهم كثير في اللغة منه قولهم وما المؤذنون يا رسول الله وقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وكذا يستعمل ما الموصولة في ذوي العلم قصدا الى الصفة كقوله والسماء وما بناها اي والقادر الذي بناها قوله ولكون ما للسؤال عن الجنس وللسؤال عن الوصف وقع بين فرعون وبين موسى عليه الصلوة والسلام ما وقع لوقوع هذه الواقعة منها وجوه ثلثة مذكورة في الكشاف ان يكون فرعون قد اراد بالسؤال انه اي شيء هو من الاشياء التي شوهدت وعرفت اجناسها فاجاب موسى بما يستدل به عليه من افعاله الخاصة ليعرفه انه ليس بشيء مما شوهد وعرف من الاجرام والاعراض وانفق ايضا وهذا الوجه الا انه تصرف فيه باخراج الاعراض عن السؤال بناء على ظهور ان رب العالمين لا يكون الا موجودا مستقلا اي قائما بذاته لا بغيره وقال لما كان فرعون جاهلا بالله لا نظر له في معرفة الاشياء كان معتقدا ان لا موجود مستقلا سوى اجناس الاجسام كما هو اعتقاد كل جاهل لا نظر له فكون معنى قوله وما رب العالمين اي اي اجناس الاجسام هو ولما كان موسى عالما بالله تعالى اجاب عن الوصف اي عن سؤال الوصف فقال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين فذكر وصفا يدل على انه ليس من اجناس الاجسام بل حقيقة ممتازة عن حقائق الممكنات واشار الى ان ذلك الاعتقاد من فرعون ليس من الايقان وحث على ذكره على النظر المؤدي الى العلم اليقيني بذاته وصفاته فلما لم يطابق السؤال والجواب عند فرعون الجاهل عجب الجهلة الحاضرين عنده فعدل موسى الى وصف اظهر في الدلالة على وجود الصانع وصفاته لانه من الآيات المتعلقة بالانفس وما تقدم من الآيات المتعلقة بالآفاق فقال ربكم ورب آبائكم الاولين ولما رأى فرعون استمرار موسى ثابتا على جواب لا يطابق سؤاله استهزاء به وجننه قائلا ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون فعدل موسى الى وصف ثالث اظهر من الاولين لان الامور المتجددة ادل على صانع محدثها مما له نوع استمرار وعارض جنون فرعون واتباعه بقوله ان كنتم تعقلون تغليظا عليهم حين تغلظوا لما نبههم عليه مرتين من فساد مسئلتهم الحمقاء وحكمة سؤاله الكريم ولقائل ان يقول لا مدخل في هذا الوجه لكون ما للسؤال عن الوصف كما زعمه المص بل مبناه على عدم مطابقة الجواب للسؤال فلو فرض ان ما للسؤال عن الجنس فقط كانت هذه القضية باقية على حالها لا يقال ان جوابه بالوصف مبني على انه حمل كلامه على السؤال عن الوصف لانا نقول بل مبناه على التخطئة في السؤال والتنبيه على النظر المؤدي الى العلم بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات كما ذكره الوجه الثاني ان يكون فرعون قد سأل بما عن خصوصية ذاته كانه قال اي شيء هو على الاطلاق تفتيشا عن حقيقته الخاصة ما هي فاجاب موسى بالوصف تنبيها على ان خصوصية تلك الحقيقة محجوبة عن عقول البشر لا سبيل لها الى معرفتها انما الذي اليه سبيل هو معرفته بصفاته بالاستدلال بافعاله وعدم التطابق بين السؤال والجواب على هذا الوجه الذي لم يتعرض له المص ظاهر

ان جعل

الوجه

ان جعل هذا الوجه مبنيا على اشتراكها بين معنيين اولى الثالث ما اشار اليه بقوله ويحتمل وهو الذي مال اليه العلامة حيث قال في الذي يليق بحال فرعون ويعني لادعائه للربوبية ويدل عليه الكلام ايضا ان يكون سؤاله هذا انكارا لان يكون للعالمين رب سواه فلما انتسب موسى الربوبية الى غيره عجب قومه من جوابه فلما ثنى بتقرير قوله جننه الى قومه وطنز به حيث سماه رسولهم فلما ثلث بتقرير آخر احتد واحتدم وقال لئن اتخذت الها غيري قال وهذا يدل على صحة هذا الوجه الاخير قوله ان يكون فرعون قد سأل بما عن الوصف لما كان مقصوده ان يعرف موسى بربوبيته كان سؤاله عن الوصف ليذكر موسى صفاته المخصوصة بما عن الجنس قوله لكون رب العالمين عنده مشتركا وذلك اما لانه مع ادعائه الربوبية لنفسه كان معترفا بربوبية غيره واما لانه بنى الامر على زعم الخصم وتسليم قوله والظاهر انه لما سمع اطلاق رب العالمين في قول موسى على غيره سأل عن وصف رب العالمين ظانا منه انه يعني موسى اياه ولا حاجة في ذلك الى ثبوت الاشتراك عنده حقيقة او تسليما قوله لجهله متعلق بكونه عنده مشتركا والتسويل التزيين ونفخ الشيطان في خيشومه اي في اقصى انفه القاء الباطل في دماغه وتصويره في خياله والباء في قوله بتسليم متعلق بالنفخ وحمله لفرعون واباه الربوبية والاذعان هو الانقياد والاعتراف في ذلك اي بكونه ربا الى ان يعقبوه بقولهم اي يذكروا عقيب قولهم آمنا برب العالمين قولهم رب موسى وهرون قوله وان يكون ذلك السؤال من فرعون عطف على قوله ان يكون فرعون قد سأل قوله الطماعية بتخفيف الياء اي الطمع والضمير في جوابه وحاضريه وجهله لفرعون من بدل الموسى هو منصوب على انه ظرف تقول على ما سلف قوله فيجعل بالنصب عطف على يحرى اي فيجعل موسى فرعون مخلص جواره بان يذكر وصفا مختصا به وقيل اي يجعل فرعون جواب موسى لما جرى على نهج حاضر يخلصا من طعن الطاعنين قوله الجهلة متعلق بطماعية ولهذا كان متعلق بالجهلة لذلك المقام الذي حكم عليه بانه اول مقام وقع فيه اجتماع قوله لم يكن اي لم يكن المخلص فرعون كالطمع وتمكن اي لم يكن المخلص جواب موسى على نهج الحاضرين او لم يكن المخلص المخلص بحال في كلامه اي توسع فان قوله من المسجونين اي من الذين عرف حالهم في سجني كان يلقيهم في مهواة لا يرى فيها نور ولا يسمع صوت الى ان يموتوا واما من فللسؤال عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل ابشر هو ام ملك ام جني وكذا من ابليس عليه اللعنة ومن فلان ومنه قوله حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى اي ام ملك هو ام جني ام بشر منكرا لان يكون لهما رب سواه لادعائه الربوبية لنفسه ذاهبا في سؤاله هذا الى معنى الكتاب فاجاب موسى عم بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى كانه قال نعم لنا رب سواك وهو الصانع الذي اذا سلكت الطريق الذي بين بالجادة وجود تقويمه اياه على ما قدر واتبعت فيه الحجة الباهرة وهو العقل الهادي عن الضلال لزمك الاعتراف بكونه ربا وان لا رب سواه وان العبادة له مني ومنك ومن الخلق اجمع حق لا مدفع له واما اي فللسؤال عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها

في التوسع قال الله تعالى حكاية عن سليمان ايكم يأتيني بعرشها اي الانسي ام الجني وقال حكاية عن الكفار اي الفريقين
خير مقاما اي النحن ام اصحاب محمد عليه السلام واما كم فللسؤال عن العدد فاذا قلت كم درهما لك وكم رجلا رايت فكانك
قلت اعشرون ام ثلثون ام كذا ام كذا وتقول كم درهمك وكم مالك اي كم دانقا وكم دينارا وكم ثوبك اي
كم شبرا او كم ذراعا وكم زيد ماكث اي كم يوما او كم شهرا وكم رايتك اي كم مرة وكم برذونك اي كم فرسخا او كم يوما قال الله تعالى
قال قائل منهم كم لبثتم اي كم يوما او كم ساعة وقال كم لبثتم في الارض عدد سنين وقال سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة
ومنه قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري فيمن يروي بنصب المميز واما كيف فللسؤال
عن الحال فاذا قيل كيف زيد فجوابه صحيح او سقيم او مشغول او فارغ او شيخ او شاب [illegible] ينتظم الاحوال كلها واما اين فللسؤال
عن المكان فاذا قيل اين زيد فجوابه في الدار او في المسجد او في السوق ينتظم الاماكن كلها واما انى فيستعمل تارة بمعنى
كيف قال الله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم اي كيف شئتم واخرى بمعنى اين قال تعالى انى لك هذا اي من اين لك
هذا واما متى وايان فهما للسؤال عن الزمان فاذا قيل متى جئت او ايان جئت قيل يوم الجمعة او يوم الخميس او شهر كذا او
سنة كذا وعن علي بن عيسى الربعي امام النحو في عصره ان ايان تستعمل في مواضع التفخيم كقوله تعالى يسأل ايان يوم القيمة
يسألون ايان يوم الدين تعالى واما من فللسؤال عن الجنس المشهور انه للسؤال عن العارض المشخص لذوي العلم
فاذا قيل من جبريل اجيب بما يفيد تعيينه وتشخصه من انه ملك كذا وكذا واذا قيل من جاءك اجيب بنحو زيد مثلا وقد
يستدل على وروده للسؤال عن الجنس بقوله [illegible] انتم جئتم في الجن [illegible] جوابه [illegible] لا يقال ان الشاعر
ظنهم اناسي فسالهم عما يشخصهم فقالوا عليه بانا من الجن لا من الانس الذي ظننتنا منه قوله ومنه فصله عما تقدم لان
الاستفهام فيه للانكار لا حقيقة قوله الى معنى اكما ربك سواي يعني على طريق الانكار اي ليس كما ربك سواي على
هذا لو قال بلى بدل نعم لكان اولى قوله خلقه اول مفعولي اعطى وكل شيء ثانيهما اي اعطى خليقته كل شيء يحتاجون اليه
ويرتفقون به وجاز ان يكون خلقه ثاني المفعولين فالمعنى اعطى كل شيء صورته وشكله المطابق للمنفعة المنوطة به كما اعطى
العين الهيئة التي تطابق الابصار والاذن الشكل الذي توافق الاستماع وهكذا الحال في سائر الاعضاء قوله ثم هدى
اي عرفه كيف يرتفق بما اعطى يعني راه نمود او را بكيفيه استعمال آلات در تحصيل كمالات وما احسن هذا الجواب
كافيا شافيا وما اخصره قوله ولعدوه اياه على ما قدر يدل على انه جعل خلقه مفعولا ثانيا لاعطى قوله واتبعت عطف على
سلكت [illegible] اي في ذلك الطريق او السلوك والخريت هو الدليل الماهر الحاذق [illegible] جواب لما سلكت [illegible] يكون
اي يكون ذلك الصانع الذي وصفه [illegible] الوجه في لزوم الاعتراف يكون بان النظر والاستدلال بالمصنوعات واحوالها
يؤدي الى العلم بوجود صانع قديم متصف بصفات الكمال منزه عن سمات النقصان متوحد في ذاته متفرد في صفاته توجب
ان يكون هو الرب تعالى وحده وان يكون العبادة من الكل حقا له دون غيره وفيه وصف العقل بالهادي عن الضلال [illegible]

ان

على ان الضلال انما نشأ من اتباع التقليد وتوابع الاوهام قوله احد المتشاركين [illegible] ما قيل ما يتصور منه
التشارك يعني الاثنين [illegible] احد الشيئين المتشاركين او الاشياء المتشاركة في امر يعمهما ما اصيف
اليه اي وانما وصف الامر بعمومه للمتشاركين تاكيدا للتشارك وزيادة ايضاح له قوله فتطلب منه اي من ذلك القائل
وصفا يميزه اي يميز ذلك الشيء عندك عما يشاركه في التوبة وذلك الوصف المميز ككونه ناكثا او قطنا او حرا
الى غير ذلك من الاوصاف المميزة متعارف الناس قوله ايكم يأتيني هذا سؤال عما يميز احد المتشاركين في المحضور
والخطاب ولما كان المخاطبون هناك منحصرين في الثقلين آل معنى السؤال الى ما ذكره بقوله اي الانسي ام
الجني ولم يرد به ان ايا سؤال عن ذي العلم كمن الا يرى كيف نكر الجنس في تفسير من وذكر فيه الاجناس
الثلاثة فقال يعني ابشر هو ام ملك ام جني وعرف في تفسير اي بها واقتصر على ذكر جنس من تلك الثلاثة
على ان ما صرح به اولا بمعنى اي لدفع توهم هذه الارادة قطعا قوله فكانك قلت اعشرون ام ثلثون فيه اشارة
الى ان كم الاستفهامية محمولة على العدد الوسط في نصب المميز وافراده وهذا تفسير للمثال الاول فان المناسب
للثاني اعشرين ام ثلثين قوله وتقول كم درهمك الخ تنبيه على ان مميز كم يحذف كثيرا ويقدر بما يناسب المقام
وقوله عز وجل قال قائل منهم كم لبثتم يعني قال الله تعالى في قصة اصحاب الكهف والمميز محذوف على ما قدره وقوله وقال
كم لبثتم في الارض عدد سنين هذا في حق اهل النار في سورة المؤمنين والمميز هنا مذكور اعني عدد سنين والظ
ان كلمة قال بعض من كلام المص عطفا على قال عز وجل ويحتمل ان يكون من كلامه تعالى عطفا على قال قائل منهم فان الاية
في مصاحف الكوفة قال كم لبثتم والمستتر في قال لله او للمامور بسؤالهم من الملائكة وفي مصاحف الحرمين والبصرة والشام
قل كم لبثتم والخطاب للملك او لبعض رؤساء اهل النار وهكذا الاختلاف فيما بعدها اعني قوله قال ان لبثتم الا قليلا
قوله سل بني اسرائيل كم آتيناهم هذا السؤال للتقريع والاستفهام للتقرير ومن آية مميز كم قيل وانما فصل بين كم ومميزه
بفعل متعد نحو زيد في مميزه لفظ من دفعا لالتباس بالمفعول به ولم يسمع في غير مواضع هذا الفصل قوله فيمن يروي
بنصب المميز يعني بنصب عمة لانه يتعين ان يكون كم استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وعلى رواية جر عمة يكون
كم خبرية مرفوعة المحل على الابتداء ايضا واما على رواية رفع عمة فكم اما استفهامية او خبرية [illegible] وكم حلبة بالنصب او بالجر
[illegible] مبتدا لكونه نكرة موصوفة وكلمة كم اما ظرف او مصدر معمول لخبر المبتدا اعني حلبت قدم على المبتدا والخبر معا على نحو
قولك يوم الجمعة او مرارا شديدا زيد ضرب ومثل ذلك لا يعد فصلا بين العامل ومعموله بالاجنبي قوله [illegible] تابعه
بعينها احوالها الثلث يقال جمل افدع اي معوج الرسغ من اليد والرجل وامراة فدعاء قوله واما كيف فللسؤال عن الحال
اي عن وصف الشيء وهيئته التي يكون عليها فان كيف في حكم الظرف بمعنى في اي حال فتارة يكون في محل الرفع
على الخبر مكانه قولك كيف زيد واخرى في محل النصب على الحال كانه قال كيف جئت قوله [illegible]

حزن ومعناه والجذلان من الجذل بمعنى الفرح قوله يستطم الاحوال كلها اى لايختص ببعض دون بعض بل يعمها جميعا
وقد مر ان كيف يسأل بها عن الاحوال والصفات التى لها نوع استقرار قوله قال الله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم
كانت اليهود يزعمون ان من جامع امرأته وهى مجبية من دبرها فى قبلها كان الولد احول فنزلت الاية ردا لهم اى فاتوا
حرثكم كيف شئتم وعلى اى وضع اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث وهو القبل قوله اى من اين لك هذا وذهب
بعضهم الى ان كلمة انى وحدها بمعنى من اين واخرون الى انها بمعنى اين ومن مقدر فيقول واخرى اى وتستعمل اخرى بمعنى
من اين يتناول المذهبين ومعنى ايان يوم القيامة اى يوم الدين ايان ووقوعه فان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن غير
الحدث واعلم ان هذه الكلمات كثيرا ما يتولد منها امثال ما سبق من المعانى بمعونة قرائن الاحوال فيقال ما هذا
ومن هذا لمجرد الاستخفاف والتحقير ومالى للتعجب قال الله تعالى حكاية عن سليمان مالى لا ارى الهدهد ونحو التعجب
واى رجل هو كم دعوتك للاستبطاء وكم تدعونى للانكار وكم احلم للتهديد وكيف تؤذى اباك للانكار والتعجب والتوبيخ
وعليه قوله كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم بمعنى التعجب ووجه تحقيق ذلك ان الكفار حين صدور الكفر
منهم لابد من ان يكونوا على احدى الحالين اما عالمين بالله واما جاهلين به فلا ثالث فاذا قيل لهم كيف تكفرون بالله وقد
علمت ان كيف للسؤال عن الحال والكفر مختص بعلم بالصانع وما لجهل به دون الصحو والسقم وغير ذلك الى ما ساق
الى ذلك فاذا قيل ا فى حال العلم بالله تكفرون ام فى حال الجهل به ثم لما قيد كيف تكفرون بقوله وكنتم امواتا فاحياكم ثم
يميتكم ثم يحييكم فصار المعنى كيف تكفرون بالله والحال حال علم بهذه القصة وهى ان كنتم امواتا فصرتم احياء وسيكون
كذا وكذا صار الكفر ابعد شئ عن العاقل فصار وجوده مظنة التعجب ووجه بعده ان هذه الحال تأبى ان لا يكون للعاقل علم بان له
صانعا قادرا عالما حيا سميعا بصيرا موجودا غنيا من جميع ذلك عن سواه قديما غير جسم ولا عرض حكيما خالقا منعما مكلفا
مرسلا للرسل منيبا معاقبا وعلمه بان لهذا الصانع بأبى ان يكفره وصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوى مظنة
تعجب وتعجيب وانكار وتوبيخ فصح ان يكون قوله كيف تكفرون بالله تعجبا وتعجيبا وانكارا وتوبيخا وكذلك يقال اين
مغيثك للتوبيخ والتقريع والانكار حال تذليل المخاطب قال الله تعالى اين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون توبيخا للمخاطبين
وتبعا لهم لكونه سؤالا وقت الحاجة الى الاغاثة عمن كان يرتجى له انه يغيث وقال الله تعالى فاين تذهبون للتنبيه
على الضلال وتعالى لم تعتمد على ما خابر للتعجب للتعجب والانكار قال الله تعالى فانى تؤفكون انكارا وتوبيخا وقال انى لهم الذكرى
وقد جاءهم رسول مبين استبعاد الذكراهم وتقال متى قلت للتحرى والانكار ومتى تجيئ شأننا للاستبطاء وقد عرفت
الطريق فراجع نفسك ولك ان تسلكها فاسلكها عن كمال التيقظ لما لقنت فلا تجوز بعد ما عرفت ان التقديم يستدعى العلم
بحال نفس الفعل وقوعا او غير وقوع ازيدا ضربت سائلا عن وقوع الضرب ولا أانت ضربت زيدا بنية التقديم ولا
ترضى ازيدا ضربت ام لا ولا أانت ضربت زيدا ام لا بنية التقديم ولكن ان شئت ام فقلت ازيدا ضربت ام عمرا

وانت ضربت زيدا ام عمرا وان اردت بالاستفهام التقرير فاخذه على مثال الاثبات فقل حال
تقرير الفعل اضربت زيدا وتضربت زيدا وقل حال تقرير الضارب دون غيره انت ضربت زيدا كما قال
الله تعالى انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم او ان زيدا ضربت وانت زيدا ضربت وان اردت به الانكار
فانسجه على منوال النفى فقل فى انكار نفس الضرب اضربت زيدا او قل ازيدا ضربت ام عمرا فانك لا انكرت
من زيد والضرب منها تولد منها انكار الضرب على وجه برهانى ومنه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين وفى انكار
انه الضارب انت ضربت زيدا وفى انكار ان زيدا مضروب ازيدا ضربت كما قال الله تعالى اغير الله اتخذ وليا وقال
اغير الله تدعون ومنه ايضا قوله ابشرا منا واحدا نتبعه فيذكر ولا تغفل عن التفاوت بين الانكار للتوبيخ
على معنى لم كان او لم يكون كقولك اعصيت ربك او اتعصى ربك وبين الانكار للتكذيب على معنى لم يكن
او لا يكون كقوله تعالى افاصفيكم ربكم بالبنين وقوله اصطفى البنات على البنين وقوله انلزمكموها وانتم لها الى ان
يزل عن خاطرك التفصيل الذى سبق فى نحو انا ضربت وانت ضربت وهو ضرب من احتمال الابتداء
واحتمال التقديم وتفاوت المعنى فى الوجهين فلا تحمل نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن
ينكر من الله دون غيره ولكن احمل على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وانظم فى هذا السلك قوله افانت
تكره الناس وقوله افانت تسمع الصم او تهدى العمى وقوله اهم يقسمون رحمة ربك وما جرى مجراه ولا قد عرفت ان
هذه الكلمات للاستفهام وعرفت ان الاستفهام طلب وليس يخفى ان الطلب انما يكون لما يهمك وبعنيك
شأنه لا لما وجوده وعدمه عندك بمنزلة وقد سبق ان كون الشئ مهما جهة مستدعية لتقديمه فلا عليك
لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام ووجوب التقديم فى نحو كيف زيد وابن عمرو ومتى الجواب وما شاكل ذلك
قوله واعلم ان هذه الكلمات اه يريد ان هذه الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام كثيرا ما يتولد منها بمعونة قرائن الاحوال
ما سبق من المعانى المتولدة من حرف الاستفهام اعنى الهمزة وهل وذلك لما امتنع اجراؤها ايضا على حقيقة الاستفهام كلم
بما يناسب المقام قوله فيقال ما هذا ومن هذا لمجرد الاستخفاف والتحقير لا يخفى عليك كون التحقير مستفادا من
الاستعارة فيما ذكر من المثال لا بنائه استفاد من الاستفهام وقال مالى لا ارى الهدهد يفيد التعجب من حيث انه
كان على وصف مستبعد وهو عدم رؤيته للهدهد وفى الكشاف انه قال مالى لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر
ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غائب كأنه يسأل عن صحة ما لاح له
ويظهر مما ذكروا انه حمل مالى على حقيقة الاستفهام واما كلمة ام فهى منقطعة على الوجهين معا قوله وكيف تؤذى اباك للانكار
اى لانكار الايذاء والتعجب اى من ارتكابه والتوبيخ اى لفاعله قوله وعليه اى وعلى ما ذكر من الانكار والتعجب والتوبيخ
ورد بمعنى التعجب اى ملتبسا بمعنى التعجب حال من المستتر فى عليه الراجع الى المبتدا او من المفعول انما افرد التعجب

بالذكر مع الاستغنا عنه لانه الاصل الذي يتولد منه الانكار والتوبيخ فان ما تعجب منه امر مستبعد مستقبح
جدا كان انكاره منكرا وقوعا موتخا ولانه المحتاج الى التاويل برجوعه الى العباد لاستحالة التعجب منه تعالى قوله ووجه التحقيق ذلك اي تحقيق م
ورد قوله كيف تكفرون على ما ذكر من المعاني وتلخيص ما حققه ان كيف للسوال عن الحال مطلقا الا انه لما ادخل
على فعل كان سوالا عن الاحوال التي تكون لذلك الفعل مزيد اختصاص بها كقولك جئت اي راكبا ام ماشيا ولا
شك ان للكفر مزيد اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع وبالجهل به الا ترى انه ينقسم باعتبارهما فيقال كافر معاند وكافر
جاهل فاذا قيل كيف تكفرون بالله كان المعنى افي حال العلم بالله تكفرون ام في حال الجهل به ثم لما قيد كيف تكفرون
بالله بقوله وكنتم امواتا الخ يعني كيف تكفرون بالله ~~كان المعنى افي حال العلم بالله تكفرون ام في حال الجهل~~
وانتم عالمون بقصتكم هذه انتفى حال الجهل بالله ايضا وتعين حال العلم به لان العلم بهذه القصة يستلزم العلم
بصانع موصوف بصفات الكمال منزه عن النقصان وصار المعنى في اي حال تكفرون حال كونكم عالمين بهذا الصانع
الجامع للعظمة والجلال ولا شك ان هذا العلم صارف قوي للعاقل عن الكفر بالصانع وصدور الفعل عن القادر مع
مع الصارف القوي مظنة تعجب وتعجيب وانكار وتوبيخ فصح ان قوله كيف تكفرون الى آخر الآية وارد على ما ذكر
من المعاني قوله اما حين صدور الكفر ظرف لمعنى النفي في لا بدو [illegible] عالمين بل حين الظرف الواقع خبر ان يكونوا وقوله انه
جواب فاذا قيل اي انساق السوال الى ذلك اي الى كونهم عالمين بالله وهو واما حاملين [illegible] قوله والحال حال علم بهذه
القصة اشارة الى ان قوله وكنتم الخ في موضع النصب على الحال وليست هذه الواو داخلة على كنتم امواتا حتى يجب تقدير قد
بل على مجموع ما ذكر الى ترجعون اي كيف تكفرون بالله وقصتكم انكم كنتم امواتا اي نطفا في اصلاب آبائكم فجعلكم احياء
ثم يميتكم بعد الحيوة ثم يحييكم بعد الموت ثم يحاسبكم ولما كان بعض هذه القصة ماضيا وبعضها مستقبلا وجب ان يكون العلم بها
بالمقارن لعامل الحال اعني تكفرون وانما جعل الاحياء الثاني والرجوع اليه للحساب معلومين لهم بناء على تمكنهم
من العلم بهما بالنظر في الادلة الواضحة الموصلة اليهما قوله حين الكفر جواب لما قيد والمستتر فيه عائد الى مصدر قيد قوله
هو ان هذه الحال اي حالة العلم بهذه القصة وقوله عن سوا اي عن غيره قوله تعجبا وتعجيبا ذكر التعجب مع انه لا يتولد من
التعجب ايضا فان قلت كيف للسوال عن الحال فاذا استعمل للانكار كان انكارا للحال لا للفعل الذي هو الكفر
منه قلت حال الكفر [illegible] فاذا انكر كان انكار الذات الكفر على طريقة الكناية وذلك اقوى لانكاره قوله
للتوبيخ والتقريع والانكار اراد به الانكار بمعنى النفي اي لا ينبغي لك [illegible] قوله حال تذليل المخاطب اي اهانته ظرف لتقال
قوله لكونه سوال [illegible] قوله اين شركائي الذين كنتم تزعمون كان توبيخا للمخاطبين وتقريعا لهم لكونه سوالا في وقت الحاجة
الى الاغاثة عمن كان يدعي انه يغيث سوالا واستفهاما عنه على سبيل الانكار لمكانه فيلزم منه انكاره على وجه
برهاني قوله [illegible] ان قوله كان متعلق بالله فانه قوله الى تعتمد هو على صيغة الخطاب اي كيف تعتمد او [illegible] ان تعتمد فانه

يوفكون اي يصرفون يقال افكه يافكه افكا بفتح الهمزة اي صرفه انى لهم الذكرى اي من اين لهم الذكرى اي كيف
يتذكرون ويتعظون بهذه الحالة هي الدخان وكيف يفون بما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد جاءهم ما هو
اعظم من كشف الدخان وهو الرسول المبين بالآيات والمعجزات قيل وقع على قريش دخان من السماء
حين اخذوا بالسنين بدعائه فكان الرجل يكلم الرجل لا يراه فناشدوه لله والرحم وواعدوه ان يؤمنوا ان كشف
عنهم ثم لما كشف نقضوا وقيل هو دخان يأتي من السماء قبل يوم القيمة وهو من اشراط الساعة ومتى قلت هذا الخ قوله انكار زمانه بانكار م
فيكون انكارا له بالبينة قوله وقد عرفت الطريق اي طريق استعمال كلمات الاستفهام في غير معانيها الحقيقية وهو ما
عنها بمعونة القرائن الى ما يتولد منها من المعاني المناسبة للمقام فراجع نفسك في كل ما امكن حملها على حقائقها
فذاك والا فاحملها على ما يتولد لا بها واذا سلكت تلك الطريق فاسلكها على كمال التيقظ لما لقنت اي ما عرفته
وفهمته قوله وقوعا او عدم وقوع تمييز لحال نفس الفعل وانما قال لحال نفس الفعل لان حال مقيدات الفعل غير عن تعلق العلم م
معلوم والغرض بيان قوله او عدم وقوع مستدرك لان المقدم يقتضي العلم بوقوع الفعل كما مر واجيب بانه اشارة
الى صورة النفي كقولك انا ما شتمت زيدا فان المتنازع فيه هو عدم الفعل الذي هو الشتم وان العلم متعلق مذاه
الى ما ذا فالمعلوم من الفعل هو عدم وقوعه وقد يجاب ايضا بان العلم باحد طرفي النقيض يستلزم العلم بالطرف
الآخر فاذا علم مثلا ان وقوع الفعل حاصل علم ان لا وقوع ليس بحاصل فيجاز ان يحمل كلامه على انه كذلك لا اجعل كلمة
او بمعنى الواو قوله انه بل اضربت مفعول لا تجوز وسائلا حال من فاعله قوله عن حال وقوع الضرب اي عن انه واقع ام لا
وانما نهى عن ذلك التجوز لان التقديم يستدعي العلم بوقوع الفعل والسوال عن وقوعه يستدعي عدم العلم به
فيتدافعان قوله ولا انت ضربت زيدا بنية التقديم اي ولا يجوز هذا ايضا سائلا عن وقوع الفعل لان علة النهي
مشتركة بينهما وانما قال بنية التقديم احترازا عن اجرائه على الظاهر لا للتخصيص فلا تدافع ولم يعتبر المفعول ان لا
يكون تقديمه لمجرد الاهتمام لانه قليل غير ملتفت اليه بخلاف اجرائه على ظاهره فانه كثير يساوي اعتبار التخصيص
قوله ولا [illegible] من ازيدا ضربت ام لا وذلك لانه ان حمل على ان المعنى ام لا ضربت زيدا ام لا ضربت احدا كان
الشك في نفس الفعل فيدافع التقديم مع فوات المعادلة بين ام والهمزة قطعا وان حمل على ان المعنى ام لا زيدا ضربت
بل غيره كان ركيكا في الاستعمال بعيدا عن الافهام وكذا الحال في قولك انت ضربت زيدا ام لا فانه ان حمل على
ام لا ضربته او ام لا ضربه احد وقع التدافع وعدم المعادلة وان حمل على ام لا انت ضربته بل غيرك لزم الركاكة بعد
وانما قال هنا ايضا بنية التقديم لانه اذا اجرى على ظاهره جاز لا للتخصيص هناك فلا تدافع فان قلت هناك فوات المعادلة
قلت لما دخلت الهمزة على جملتين جاز ان يكون احديهما اسمية والاخرى فعلية على انك قد عرفت ان المعادلة احسن
وان لم [illegible] كما حسن قوله وان اردت بالاستفهام التقرير اراد بالتقرير معنى التحقيق والتثبيت ولذلك قال حال تقرر الفعل

[illegible] على المحقق البتة [illegible]

وحال تقريرك الضارب ولو اراد بالتقرير معنى الحمل على الاقرار كما شاع في الاستعمال قال التقرير بالفعل والتقرير بالضارب قوله فانه ان اخذه احدوث الفعل من الفاعل علة بعلي التضمين معنى الفلس او البناء قوله على منوال الاثبات يعني اثبات الفعل او قيد من قيوده كالفاعل والمفعول مثلا وذلك لان التقرير هو الاثبات بطريق المبالغة فلا بد ان يكون محذوا على منواله فكما لو اردت اثبات الفعل قلت ضربت زيدا كذلك لو اردت تقريره قلت اضربت زيدا ولو اردت اثبات الفاعل قلت انت ضربت فاذا اردت تقريره قلت انت ضربت زيدا وقس على ذلك حال المفعول وغيره قوله فانسجه على منوال النفي وذلك لان حال الانكار الى النفي فكما ان اداة النفي تدخل على ما اريد نفيه كذلك تدخل الهمزة على ما اريد انكاره من الفعل او متعلقاته قوله او قيل ازيدا ضربت ام عمرا المثال الاول نحو اضربت زيدا صريح في انكار الفعل وهذا المثال كناية عنه فانك لما انكرت من تردد المخاطب بينهما الضرب وتردد انه ضرب احدهما تولد منه انكار الضرب على وجه برهاني لان غيرهما ليس محلا للضرب بالاتفاق فاذا انكرتهما لم يبق له محل اصلا وانتفاء اللازم الذي هو المحل يستلزم انتفاء الملزوم الذي هو الضرب ومن هذا القبيل قوله قل آلذكرين حرم ام الانثيين اي لو كان حرم الله التحريم لكان متعلقا اما بالذكرين من جنسي الضأن والمعز واما بالانثيين منهما واما بما اشتملت عليه ارحام الانثيين وكذا الحال في الذكرين من جنسي الابل والبقر والانثيين منهما وما اشتملت عليه ارحامهما والمقصود انه لم يحرم شيئا منها كما كانوا يزعمون فانهم كانوا تارة يحرمون ذكور الانعام واخرى اناثها واخرى اولادها كيف كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وينسبون ذلك التحريم الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محل التحريم ومعنى قوله اغير الله اتخذ وليا انكارا لاتخاذ غيره وليا واثباتا لاتخاذه وليا كان معنى قوله اغير الله تدعون انكار دعائهم غيره عند اصابة الضر واثباته دعاءهم اياه عنده كما صرح به في قوله بل اياه تدعون قوله ومنها نصا فصل قبل الاخبار ان تقدير الفعل المحذوف مقدما فيكون انكارا للفعل للمفعول الا ان سياق الكلام دل على انهم انكروا ان يتبعوا واحدا من جنسهم وطلبوا ان يكون متبوعهم من جنس الملائكة فوجب ان يقدر الفعل مؤخرا ليعود الانكار الى المفعول وانما قالوا منا لان الاتباع منهم في ابعد وقالوا واحدا لاستبعاد اتباع الامة الكثيرين واحدا واحدا وانه واحد من افنائهم ليس من افضلهم قوله منذكر متعلق بما قبله اي قوله ابشرا منا اشارة الى ذلك الاضمار ونحو لا يفعل متعلق بما بعده والمقصود التنبيه على تفاوت الانكار فانه قد يكون الانكار للتوبيخ على معنى لم كان هذا الشيء في الزمان الماضي اي ما كان ينبغي ان يقع كقولك اعصيت ربك او على معنى لم يكون في الحال او الاستقبال اي لا ينبغي ان يكون وان يقع نحو اتعصي ربك وقد يكون الانكار للتكذيب على معنى لم يكن في الماضي كقوله تعالى افاصفاكم وقوله اصطفى اي لم يكن في الماضي الاصطفاء او على معنى ليس في الحال ولا يكون في الاستقبال كقوله تعالى انلزمكموها وانتم لها كارهون اي لا نكرهكم على قبول البينة الاستدلال قوله واياك ان تزعم خاطرك التفصيل الذي

ولا يخفى عليك ان ذلك التفصيل يقتضي ان يحمل نحو ارجل ضرب على انكار الفاعل فقط ونحو انت ضربت على انكار الفعل تارة وعلى انكار الفاعل اخرى ونحو ازيد ضرب على انكار الفعل فقط ثم ان قوله فلا يحمل نحو قوله آلله اذن لكم الاية يدل على انه يجوز اعتبار التقديم في نحو آلله اذن الا انه لا يناسب المقام لانه ليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره وذلك مناف لما تقدم من ان نحو زيد عرف حقه ان يحمل على وجه تقوي الحكم دون التخصيص وقد اعتذر عن ذلك تارة بان المراد ان في الاية مانعا آخر سوى ما تقدم واخرى بانه بني كلامه هنا على مذهب من يجوز اعتبار التقديم وافادة التخصيص في المظهر المعرف ايضا كالشيخ عبد القاهر وجار الله فهو في الحقيقة اعتراض على ما في الكشاف من ان هذه الاية من قبيل اغير الله اتخذ وليا في كون الانكار راجعا الى ما يلي الهمزة لا الى الفعل قوله لانه حال من مفعول احمل الراجع الى نحو آلله اذن وفي قوله تقوية حكم الانكار تنبيه على ان الكلام المشتمل على التقوي لما دخل عليه حرف الانكار افاد تأكيد الانكار لا انكار التأكيد كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين لتأكيد النفي لا لنفي التأكيد قوله وانظر في هذا السلك اي سلك نحو قوله آلله اذن لكم وهو الحمل على الابتداء لتقوية حكم الانكار دون التقديم ومن نظائره قوله افانت تكره الناس افانت تسمع الصم لان المقصود منها انكار صدور الفعل الذي هو من المخاطب لا انكار كونه هو الفاعل مع تقرير اصل الفعل واما قوله اهم يقسمون فالظاهر منه قصد التخصيص في قولهم لولا نزل هذا القران على رجل من القريتين عظيم والانكار لان يكونوا هم المدبرين لامر النبوة والمتولين لقسمة رحمة الله الابرى كيف عقبه بقوله نحن قسمنا بينهم وكان المعنى نظرا الى ان المخاطب لم يعتقدوا انهم مختصون بقسمة رحمة الله حتى يرد عليه فتامل واعلم ان امثال ذلك مما يختلف باقتضاء المقام وتفاوت الافهام ولا حرج فيما لم يخرج عن سنن القواعد وان ما يقتضيه ذوق طائفة لا تقوم حجة على اخرى فان قلت تقول حكم الانكار ... التقرير او مفعول فما معنى تقوي الحكم في حقيقة الاستفهام في نحو قولك انت ضربت محمولا على الابتداء قلت كان المتكلم يحاول ان يرى انه مستفهم عن تحققه وتقرره الا ترى ان كثرة التأكيدات في قوله ائنك لانت يوسف لظهور العلامات المحتملة كما يرشد اليه جوابه بقوله انا يوسف وهذا اخي قوله ولانه قد عرف هذا انما ... ما وجب تقديم المسند اليه الذي يتضمن الاستفهام لاقتضائه صدر الكلام الآن ما ذكره لا يفي بما وعده لانه يدل على ان المستفهم الذي هو المطلوب اهم لا على ان الاسم يجب ان يقدم المطلوب على اداة الاستفهام فان قلت المطلوب بالطلب والطلب بالاداة فيجب تقديمهما قلت الاهم الذي ... في نحو ذات المطلوب لا صفة كونه مطلوبا لا يقال نحن نقول ان الطلب اهم من غيره والاهم يعبر عنه فكذا الاداة لانا نقول هذا منقوض بالاخبار فلا بد ان يكون اهم من غيره والاهم يعبر عنه قطعا كما ان ما ذكره منقوض بالامر والنهي والقول بان الاستفهام للحصول الذهني الذي هو اشتغال اشرف الاجزاء وانتقاشه بالصورة الادراكية بخلاف الامر والنهي فانهما لحصول الخارجي فيليق بتلك المرتبة من الاهمية ما لا يلتفت اليه في الامور العرفية فان الحصولات الخارجية المطلوبة بالامر والنهي من الامور المتعارفة من اهل اللغة قوله فلا يعجبك صيغة خاب من التعجب وجاعل ... لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام للوجوب بصدر الكلام ... عدم معارضة ... والصواب في الاستدلال ان يتمسك بما اشتهر في كلامهم من ان كلمات الاستفهام

تغير الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمها ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهمه قوله ووجوب
التقديم عطف على لزوم بجري مجرى التفسير وتخصيص بالذكر هذه الظروف المقدرة ما جملة على الاصح كيلا يتوهم ان صدارتها
في جملتها كافية فلا يجب تقدمها على ما وقعت هي خبرا عنه وانما وجب ذلك لانها في صور المفردات وكذا الحال في ان وليان
لانها في معناها وصورتها كمعل السرة وجوب تقدمها ان الاستفهام في مثل اين زيد متوجه الى النسبة بين زيد والحصول
في مكان مخصوص على الاطلاق سواء قدر الظرف بالاسم او بالفعل فوجب ان تقع اين في صدر الكلام المشتمل على هذه النسبة
التي توجه اليها الاستفهام كانه قيل في الدار زيد ام في السوق بخلاف قولك زيد اين هو فان الاستفهام بها عن النسبة التي
في الجملة الواقعة خبرا عن زيد ومحتاج فيها الى تقدير القول لان الجملة الطلبية وقعت خبرا للمبتدأ اقلا بد ان يلاحظ فيها ما جعلها لا
من احواله على ما حققته ولا حاجة اليه في مثل اين زيد لان الاستفهام فيه عن نسبة الحصول في المكان الى زيد فلم تقع فجملة
طلبية خبرا للمبتدأ حقيقة فتامل ولا تغفل قوله او ما شاكل ذلك يتناول سائر كلمات الاستفهام ظروفا كانت او اسماء فان
قلت قد يدخل الجار والمضاف على كلمات الاستفهام كقولك بمن مررت وغلام من ضربت فتبطل صدارتها قلت
لا تبطل ذلك لشدة الاتصال بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف اليه حتى كانهما شيء واحد ولو لك بقدر الاستفهام
مقدما على الجار والمضاف واما ما روي عن بعض الثقات انه قال فعل ماذا فقد قيل ان ماذا فيه متعلق بمقدر محذوف يفسره
ما تقدم فيكون ماذا الباب الثالث في الامر للامر حرف واحد وهو اللام الجازم في قولك ليفعل وصيغ مخصوصة سبق الكلام في ضبطها
في علم الصرف وعدة اسماء ذكرت في علم النحو والامر في لغة العرب عبارة عن استعمالها اعني استعمال نحو لينزل وانزل ونزال
وصه على سبيل الاستعلاء واما ان هذه الصور والتي هي من قبيلها هل هي موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء ام لا فالاظهر
انها موضوعة لذلك وهي حقيقة فيه لتبادر الفهم عند استماع نحو قم وليقم زيد الى جانب الامر وتوقف ما سواه من الدعاء والالتماس
والندب والاباحة والتهديد على اعتبار القرائن واطباق ائمة اللغة على اضافتهم نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر
ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة ولام الاباحة مثلا ويؤيد ذلك لتحقيق معنى الحقيقة والمجاز موضعه علم البيان فنذكر مثال ان
شاء الله وكلا شبهة في ان طلب المتصور على سبيل الاستعلاء يورث ايجاب الاتيان به على المطلوب منه لتوقفه ... استعلاء
ممن هو اعلى رتبة من المأمور يستتبع ايجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة والامر يستتبعه فاذا صادفت هذه اصل الاستعمال
بالشرط المذكور افاد الوجوب والا لم تفد غير الطلب ثم انها قد تولد بحسب قرائن الاحوال ما ناسب المقام ان استعملت على
سبيل التضرع كقولنا اللهم اغفر وارحم ولدت الدعاء وان استعملت على سبيل التلطف كقول كل احد لمن يساويه في
المرتبة افعل بدون الاستعلاء ولدت السؤال والالتماس كيف عبرت عنه وان استعملت في مقام الاذن كقولك جالس
الحسن او ابن سيرين لمن يستاذن في ذلك بلسانه او لسان حاله ولدت الاباحة وان استعملت في مقام تسخط المأمور
ولدت التهديد على ما تقدم الكلام في امثال ذلك للامر حرف واحد ... الحرف ... على طريقة تعلق

مأمور في امر ايضا وقوله في ضبطها اي ضبط الصيغ اشارة الى ان تلك الصيغ المخصوصة مضبوطة بقواعد في علم الصرف واما
الاسماء المذكورة في علم النحو فيقسمه محتاج الى عدها اولا ضابط لها الا ما ذهب اليه سيبويه من ان فعال من الثلاثيات المجردة
قياسي قوله والامر يعني به هذا اللفظ المركب من ام ر وقيده بقوله في لغة العرب لان الامر في عرف النحاة عبارة عن الصيغة
المخصوصة كاضرب مثلا واما بحسب اللغة فهو عبارة عما ذكره وبهذا المعنى يشتق منه فيقال امره يأمره فهو آمر وذاك مأمور
وما آل الى ما قيل من ان الامر طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء فطلب الفعل بالاشارة مثلا على سبيل الاستعلاء
لا يسمى امرا حقيقة واورد من اسماء الافعال مثالين لما اشتهر البعض من نحو نزال قياسي عند تعين ... واعتبر الاستعلاء كما هو مذهب
ابي الحسين دون العلو الذي اعتبره جمهور المعتزلة لان الادنى اذا كان مستعليا عد في عرف اللغة امرا ... اسيئا للادب
ولما تبين ان معنى لفظ الامر بحسب اللغة هو استعمال الالفاظ على الوجه المخصوص شرع يبين معنى تلك الالفاظ بحسب اللغة
ايضا فقال واما ان هذه الصور اي الالفاظ المذكورة والتي من قبيلها يعني اخواتها التي لم تذكر هنا موضوعة لذلك وانها
حقيقة فيه اي في الطلب على سبيل الاستعلاء واستدل على ما اختاره بالتبادر الى الفهم حال الاطلاق بلا قرينة فانه من
علامات الحقيقة قوله الى جانب الامر اي الطلب الاستعلائي لا قد عرفت انه بالمعنى الذي فسر الامر به ولم ...
على ما ذكرنا قوله وتوقف ما سواه من الدعاء ... فان من المعاني ما يلزم للطلب الاستعلائي لا للاستعمال فيه لو حمل
لفظ الامر هنا على الاستعمال وجعل الضمير المذكور فيما سبق اغني في فيه لا جاليه كما هو مقتضى الكلام السابق لكان ركيكا جدا
وجعل اطباق ائمة اللغة على اضافة الصيغة والمثال واللام الى الامر دون ما عداه من المعاني التي تستعمل هي فيها مؤيدا لما
استدل به اولا بناء على ان المتبادر من اضافة الالفاظ الى المعاني كونها موضوعة لها لانها اخص النسب التي بينها وانما
جعله مؤيدا لا برهانا لاحتمال ان يقال المراد بالامر في هذه الاضافات نفس الصيغة على العرف النحوي فيكون الاضافة
بيانية لكن هذا الاحتمال ضعيف لان المتبادر من لفظ الامر هنا هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف
في الاعتداد به على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا وقد يقال تسمية الصيغة بالامر دون الاباحة مثلا يصلح للاحتجاج
ايضا ... قوله هل هي موضوعة جملة وقعت خبر القول ان هذه الصور وكلمة ان مع اسمها وخبرها مبتدأ خبره قوله فالاظهر
... والعائد محذوف اي فالاظهر فيه قوله ولا شبهة في ان طلب المتصور على سبيل الاستعلاء يورث ايجاب الاتيان
يعني قد عرفت ان تلك الصور والتي من قبيلها موضوعة لان تستعمل في طلب المتصور على سبيل الاستعلاء ولا شبهة
في ان هذا الطلب يورث ايجاب الاتيان بذلك على المطلوب منه وهو المأمور المقتضي قصد الزام الفعل عليه وجعله بحيث لا يكون
رخصة في تركه وقد يقوله يورث على ان الايجاب ليس معنى هذه الصور لكنه لازم لمعناها ومتفرع عليه ويعلم من ذلك ان الطلب
على سبيل الاستعلاء ليس قدرا مشتركا بين الايجاب والندب كما ذهب اليه بعضهم قوله يستتبع ايجابه وجوب
الفعل ... ذلك لان الفعل ... يكون تركه مظنة لتوقع مكروه ... قوله بحسب جهات مختلفة متعلق بوجوب

فيكون ماذا

قوله الى يجب الفعل بحسب جايات مختلفة كتوقع الايلام او الاستحقاق او الملامة الى غير ذلك مما يقصد هنا فالحسب احوال الامر او ابتلائه واحوال المامور ومناسبة المقام وقيل معناه يجب الفعل بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف الامر يستعمله

الى وان لم يكن الاستعلاء بحسب الواقع بل بحسب العرف ليستتبع الايجاب وجوب الفعل اصلا فان قلت تحقق الايجاب بلا وجوب كما في الكسر بلا انكسار وانه غير معقول قلت قد اشرنا الى ان المراد بالايجاب قصد الالزام حتى يصح ان يكون متفرعا على

الطلب الاستعلائي ولم يرد به حقيقة الالزام وتصيير الفعل بحيث لا يكون رخصة في تركه فلا اشكال قوله فاذا صادفت متفرع على ما سبق وفيه اشارة الى ان الفاظ الامر واصل استعمالها ان يستعمل في الطلب استعلاء والشرط المذكور هو كون

الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة قوله والا اي وان لم تتحقق في هذه الالفاظ اصل الاستعمال بالشرط المذكور وذلك اما بان يكون الاستعلاء من غير الاعلى فتفيد الطلب بلا استتباع وجوب كما مر واما بان لا يكون هناك استعلاء مع استعمالها في الطلب

فتفيد طلب الفعل مجردا عن الوجوب والايجاب والطلب واما بان لا تستعمل في طلب الفعل اصلا فتفيد معنى آخر كالتهديد والاباحة قوله ان استعملت بيان لتوليدها ما يناسب المقام والدعاء هو الطلب على سبيل التضرع والالتماس

هو الطلب على سبيل التلطف والتساوي واما الاباحة فظاهر انها ليست طلبا لانها تسوية بين الطرفين ولا بد في الطلب من ترجيح والتهديد ايضا بحيث لا يكون طلبا للفعل وكلامه مشعر بان فيها طلب الفعل وقد تعسف فيقال هناك طلب توصل به

الى تسوية الطرفين او التهديد على الفعل فكان الاولى بالمص ان يقول وان استعملت في مقام طلب الافضل او الادنى

قوله الباب الرابع في النهي للنهي حرف واحد وهو لا اي ذلك في قولك لا تفعل والنهي محذو به حذو الامر في ان اصل

استعمال لا تفعل ان يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور فان صادف ذلك افاد الوجوب والايجاد طلب

الترك فحسب ثم ان استعمل على سبيل التضرع كقولك المستهل لله لا تكلني الى نفسي يسمى دعاء وان استعمل في حق المساوي

الرتبة لا على سبيل الاستعلاء يسمى التماسا وان استعمل في حق المستاذن يسمى اباحة وان استعمل في مقام تسخط الترك يسمى تهديدا

والامر والنهي حقهما الفور والتراخي توقف على قرائن الاحوال لكونهما للطلب ولكون الطلب في استدعاء تعجيل المطلوب منه

في علوم الاستدعاء عند الانصاف والنظر الى حال المطلوب بالحوبها ومنها الاستفهام والنداء ... على ذلك صالح ... على

ذلك تبادر الفهم عند امر المولى عبده بالقيام ثم امره قبل ان يقوم بان يضطجع وينام حتى المساء الى ان المولى غير الامر دون

الجمع بينهما الامر وارادة التراخي للقيام وكذا استحسان العقلاء عند امر المولى عبده بالقيام او القعود او عند نهيه اياه لوم ... در

الى ذلك في هذا الكلام في ان الامر اصل في المرة ام في الاستمرار وان النهي اصل في الاستمرار ام في المرة كما هو مذهب

البعض فالوجه هو ان ينظر ان كان الطلب بهما جاء الى قطع الواقع للساكن كتحرك وفي النهي للمتحرك لا تتحرك فالانسب المرة

وان كان الطلب بهما جاء الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك وتعلقني بهذا طلبا للتحصيل وان الطلب حال وقوعه

ينوجه الى الاستقبال كما نبهت عليه ... القانون ولا وجه في الاستقبال فيرجح ... حالا وقولك في النهي للتحرك لا

ثالث ... فالاشبه لكن ... واعلم ان هذه الابواب الاربعة التمني والاستفهام والامر والنهي تشترك في

الاعانة على تقدير الشرط بعدها كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه على معنى ان ارزقه انفقه وقولك في الاستفهام اين

بيتك ازرك على معنى ان تعرفنيه او ان اعرفه ازرك واما العرض كقولك الا تنزل تصب خيرا على معنى ان تنزل تصب خيرا وليس

بابا على حدة وانما هو من مولدات الاستفهام كما عرفت وقولك في الامر اكرمني قال الله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني بالجزم واما

قراءة الرفع فالاولى حملها على الاستئناف دون الوصف لئلا يلزم منه انه لم يوهب من وصف لهلاكه يحيى قبل ذكريا وقال

الله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم ومنهم من يضمر لام الامر مع يقيموا الا ان اضمار الجازم نظير اضمار

الجار وقولك في النهي لا تشتم يكن خيرا لك على معنى ان لا تشتم يكن خيرا لك وتقدير الشرط بقرائن الاحوال غير ممتنع

قال الله تعالى فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم على تقدير ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم وقال فالله هو الولي على تقدير ان ارادوا وليا

بحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه وامثال ذلك في القرآن كثيرة وكذا تقدير الجزاء لما كذلك قال الله تعالى قل ارأيتم ان

كان من عند الله وكفرتم به وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم وترك الجزاء وهو الستم ظالمين لذكر الظلم

عقيبه في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين قال للنهي حرف واحد قد عرفت الخلاف في ان المطلوب بالنهي كف النفس

عن الفعل او ترك الفعل وقوله محذو به حذو الامر محمول على التفصيل الى مذهوب به مذهب الامر ولا تضمن معنى الذهاب

ليقبل يحذو حذوه وقد مر مثله والمناسب لما تقدم في الامر ان يقول في ان اصل استعمال لا تفعل ان يكون على سبيل الاستعلاء

فان صادف ذلك الى لا تفعل ذلك بالشرط المذكور افاد الوجوب الى وجوب الترك وانما قلنا المناسب ما ذكرناه لانه ليس كون

الاستعلاء من الاعلى معتبرا في اصل استعمال الامر بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء واما كونه ممن هو اعلى رتبة فهو شرط لافادته

الوجوب وخارج عن اصل استعماله فكذا الحال في النهي وربما يجاب بان قوله بالشرط متعلق بحسب المعنى بقوله اصل استعمال

لا تفعل على ما هو مثل الامر في اصل الاستعمال ملتبسا باعتبار الشرط المذكور في الجملة فلا يكون داخلا في الاصل واجيب

ايضا بان الاستعلاء معتبر في كونها حقيقة والعلو فيهما غالب فيكون ارجحيته في الاستعمال فلا يبعد له خاله في اصل الاستعمال

بهذا الاعتبار قوله والا اي وان لم يصادف لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد طلب الترك فحسب الى بدون وجوب

... تحصيل الكلام ههنا على قياس ما عرفته في الامر قوله وان استعمل في حق المساوي لو قال وان استعمل على

سبيل التساوي لكان اوفق لما سبق ولم يحتج الى نفي الاستعلاء وما يرد عليه انه يجب نفي التضرع ايضا وكذا لو قال

وان استعمل في مقام الاذن بدل قوله في حق المستاذن لكان اظهر فيما هو المراد فان قلت ما الفرق بين امر الاباحة ونهيها

هو ان الاول للمستاذن في الفعل ليكون الاذن في الفعل مقصودا اصالة وفي الترك تبعا والثاني بالعكس قلت اعلم انما اطلق الدعاء

واخواته في مباحث الامر على المعاني في مباحث النهي على الالفاظ تنبيها على انهما تطلق عليهما واعلم ايضا انه قد يستعمل لا تفعل

في ... طلب الافضل فيفيد ندبيته ... وكراهة الفعل ... الامر والنهي ... على انهما لفا ... القرائن قضيتا الاذان

بالفعل والترك في اقرب اوقات الامكان عقيبه ورود هما واختار جمهور طائفة من الاكثرون على انه لفظ تجرد
عن القرائن لم يدل على فور ولا على تراخ بل يستفاد كل واحد من الفور والتراخي من دليل خارجي ومذهب كثير في النهي
بناء على ان النهي عندهم يقتضي التكرار واستقرار الازمنة بخلاف الامر فانه لا يقتضي تكرارا او استقرارا بل يقتضي المرة او المطلق
الذي يتحقق في ضمن المرة قوله والتراخي اي جواز التراخي موقوف على قرائن الاحوال لفظية كانت او معنوية ولفظة توقف
صيغة مجهول ماخوذ من التوقيف بمعنى جعل الشيء موقوفا قوله عند الانصاف دفع لما يقال من ان مطلق الطلب لا يستدعي
تعجيلا ولا يجوز تاخيرا بل كل ذلك مفوض الى القرائن قوله والنظر مبتدا خبره منه وانما جاء منتهيا لا دليلا اما لا تزيدي بازاء
المدعى او لانه يحترز عن القياس في اللغة ولا نزاع لا حد في ان الاستفهام والنداء يستدعيان الفور والطالب منه الاستدعاء
انما هو لاقتضاء مطلق الطلب تعجيل المط وان احتمل ان يكون ذلك لخصوصية مذين الطلبين قوله ومما ينبه على ذلك
اي على ان الامر والنهي منهما الفور قوله الى ان الموصا متعلق بتبادر الفهم وقوله دون تقدير حال من الفهم او من مجرور لي
والمعنى تبادر الفهم متجاوزا تقدير الموصا بالجمع بين القيام والاضطجاع في الامر اي الطلب قوله وازاله مجرور معطوف على الجمع اي
تبادر الفهم الى ان الموصا غير امره بالقيام لا الى انه قدر الجمع بينهما الطلب مع اراده التراخي القيام وانما خص القيام بالتراخي لان
الامر بالاضطجاع يفيد الاستمرار الى المساء ولو لم يكن مقيدا به لاحتمل هو التراخي ايضا كالقيام وكذا الكلام فيما اذا قال المولى لعبده
لا تتحرك ثم قال لا تسكن الى المساء فانه يتبادر الفهم الى تغير النهي عن الحركة دون تقدير الجمع واراده التراخي في ترك الحركة قوله
وكذا استحسان العقلاء اي وكذا مما ينبه على ان حقها الفور استحسان العقلاء ذم العبد لعدم مسارعته الى ما امره به مولاه وانما
تم هذا التنبيه لو لم يكن هناك مع الامر قرينة للفور اصلا قوله واما الكلام في ان الامر هل يحمل في المرة قدم في الامر المرة لانه اشبه
بان يكون مرادا بالامر من الاستمرار وذلك اما لان الامر يدل على خصوص المرة كما ذهب اليه طائفة واما لان الامر يدل
على طلب الماهية مطلقا كما ذهب اليه الجمهور وماهية الفعل يتحقق بمره واحدة وهذان المذهبان يشتركان في ان المرة
الواحدة توجب الخروج عن عهدة الامر المطلق وانما يختلفان في التخريج وقدم في النهي الاستمرار لانه اشبه بان يكون
مرادا بالنهي من المرة وذلك لان المقصود به انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات ومن
ذهب اليه كثيرون واختار المص في الامر والنهي تفصيلا خارجا على الاكثر الذي لا يخفى وجه على في سلامته
وتطلق لما قوله قبل مجرور حالا اعتراض توسط بين المعطوف عليه اي كذلك بين المعطوف اعني وقولك
في النهي وقوله كما نبهت عليه في صورة القانون اشارة الى قوله هناك ان الطلب يستدعي فيما هو مطلوب ان
لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه لو كان الطلب مستدعيا لما ذكره فلا بد ان يكون الطلب حال وقوعه متوجها الى
ما يكون حصوله في زمان الاستقبال بالنسبة الى زمان وقوع الطلب ولا شك انه لا وجود لطلبه في الاستقبال قبل
حضوره الاستقبال حالا فلا يكون في الحال ولك المتحرك حاصلا في الحال فما يكون في اتحرك طلبا للحاصل وقوله

حل م

هذا نقل حاصل المعنى دون العبارة منه

الى الفهم

الاستمرار جزء الفور وان كان الطلب بها راجعا الى اتصال الواقع قوله تشترك في الامارة على تقدير الشرط بعدها يعني
انها تصلح قرائن لتقدير الشرط بعدها وذلك لانها تدل على الطلب و في الغالب ان المطلوب يكون مطلوبا لغيره ووسيلة الى حصوله
فاذا ذكر بعد الطلب ما يصلح توقفه على المط وترتبه عليه فهم ان المطلوب لذلك المذكور وان ذلك المذكور مسبب له
وهذا هو معنى الشرط فيستغنى به عن ذكر الشرط والجزاء مورست بالمضارع مجزوما على انه جزاء لذلك الشرط المقدر كقولك
زرني اكرمك فان تقديره ان تزرني اكرمك وقس عليه ما عداه قوله واما العرض الا لاعتراض توسط بين المعطوفين
وضعا لما يقال من ان الابواب المبنية على تقدير الشرط خمسة مشهورة في كلام النحاة قوله على حد اي على القول الراسخ بل هو
داخل في الاستفهام لانه من مولداته دخول الدعاء في الامر قوله لخو قولك فيه من لدنك وليس يرثني بالجزم وانما جاز ان
يكون الاستفهام قرينة لان تنزيل المنزه فرد للانكار وانكار المنفي اثبات فيتوافق الشرط المقدر مثبتا وقرينته كما هو المعتبر
عند الجمهور بخلاف قولك لا تدن من الاسد ياكلك على مذهب الكسائي فانه لا تتوافق هناك بينهما قوله وقراءة الرفع
المضارع بعد هذه الابواب بجزم اذا قصد السببية قدر الشرط واما اذا لم يقصد كان المضارع باقيا على رفعه اما حالا كقوله فذرهم
في خوضهم يلعبون واما وصفا كقولك اكرم رجلا يحبك واما استئنافا كقولك اكرمني اكرمك ثم الجمهور على ان يرثني بالرفع
صفة وليا وورده المص بانه يلزم منه ان زكريا لم يوهب من وصفه بالهلاك لحيي قبل ابيه وذلك باطل لما قيل من انه يجب ان يكون كل على
من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على انه اعطي
زكريا ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤول ووصفه قد اجيب عن رده بان الرواية متعارضة والاكثرون على ان ملكا زكريا
قبل يحيى واليه في الكشاف في تفسير قوله لتفسدن في الارض مرتين اولاهما قتل زكريا وحبس ارميا حين انذرهم سخط الله
والاخرة قتل يحيى بن زكريا لا يقال الاستيناف اخبار جازم بانه يرثه فيلزم الكذب في كلامه عز على ما اختاره فلا يجوز الحمل عليه
لانا نقول المقصود التعليل لا الاخبار كانه قيل لم تطلبه فقال لمرثني لا لاغتصاب عليه فيه علام ترتب لاصله على ما طلبه لا جله فان
قلت لا يختص عن الاخبار الكاذب على قرا الجزم قلت لعدم بني الاخبار على ظنه كانه قال ان تهب لي لي يرثني ولا كذب في ذلك
وبهذا وصل يندفع الاشكال عن قوله عز كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليدين مع وجود السهو قوله وقال الله قل لعبادي الذين
امنوا يقيموا الصلوة الاية ان لم تقل لهم اقيموا الصلوة وانفقوا يقيموا الصلوة وينفقوا فانه جعل فعلهم مرتبا على مجرد قوله عز اشارة على
حق العباد المشرفين بالاضافة الى نفسه الايمان ان يكونوا بحيث يترتب امتثالهم على مجرد امره عز كما ان ما فوق الكيفية حيث
صحت صلوتك اشارة الى ان الطهارة هي العمدة في صحة الصلوة حتى كانها مترتبة على الطهارة وحدها لم يترك هذه النكتة اختار اضمار
الجازم اي ليقيموا على طريقه قوله الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد واحتاج ايضا الى تقدير القول اي قل لهم قوما لكن ليقيموا
ولزمه حينئذ ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار محمد مثل قول رؤبة خير بالجر في جواب كيف اصبحت فان الجزم في الافعال نظير
الجر في الاسماء ولا شك ان اضمار الجار ضعيف فكيف يحمل نظم القرآن على ما هو ضعيف قوله فانظر اي تفكر حتى يتبين لك

بالرفع

لماذا

ثمانية اذا ما خفت من امر تبالا

رجحان ما اخترناه قوله وتقدير الشرط اه كلام استطرادي وفيه تنبيه على ان تقدير الشرط كثير جار في هذه الابواب
الاربعة ايضا فلا تترك لما اضمار الجازم النادر فيما هو افصح كلام وابلغ نظام قوله وامثال ذلك في القرآن كثير كقوله فاياي
فاعبدون وقوله افلا يتدبرون كقوله اي لو كان معه آلهة لذهب كل اله بما خلق قوله فاياي فارهبون اي ان كنتم ترهبون
شيئا فارهبون ولا ترهبوا غيري قوله وكذا بعد الجزاء اي لقران الاحوال كذلك اي كثيرة في القرآن الكلام ما قد
مر من قوله ولو ترى اذ وقفوا على النار ونظائره ومنه قوله ان كان اي القرآن من عند الله اي منزلا من عنده و
كفرتم به اي ان كفرتم كونه حقا وشهد شاهد من بني اسرائيل يعني عبد الله بن سلام على مثله اي مثل القرآن وكونه حقا
في الحكم لعظمة مثل تعظيم للقرآن كانه يقول شاهد بعظمته فآمن اي شهد فآمن به واستكبرتم عن الايمان به وهنا اقدم
الشرط والجزاء مقدر اي الستم ظالمين ومثل الهمزة لانكار النفي وتقرير المنفي كنتم ظالمين قطعا وقرينة الجزاء ما ذكره
على ما فهمه الشرط المذكور ويبني على هذا الجزاء اشد انباء قال الباب الخامس في النداء ما يتعلق بالنداء من حروفه وتفصيل
الكلام في معانيها سبق التعرض لذلك في علم النحو فلا نتكلم فيه ولكن ههنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس
بنداء فنبه عليه وتلك الصورة هي قولهم اما انا فافعل كذا ايها الرجل ونحن نفعل كذا ايها القوم اللهم اغفر لنا ايتها
العصابة بل هو بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى انا افعل كذا متخصصا بذلك من الرجال ونحن نفعل كذا
متخصصين من بين الاقوام واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قال سبق التعرض لذلك في علم النحو فانه
قال هناك الضرب الذي ينصب الاسماء اي النداء وفي ستة احرف يا وايا وهيا لنداء البعيد حقيقة كنحو يا عبد الله اذا كان بعيدا
عنك او تقديرا كبعيد كنفسك عنه تعظيما كنحو يا الله الخالق او لما هو بمنزلة البعيد من نائم او ساه تحقيقا او بالبت الى جد
الامر الذي ينادي له كنداء الله للتنبيه بيا واي والهمزة لنداء القريب وقد يطلق اي في جملة يا وا للندبة خاصة واعلم انه يقدر
البعد في يا الله الخالق انك تصور نفسك فيه كانها في مكان بعيد عن تلك الحضرة بخلاف النائم والساهي اذ لا تصور
هناك بعدا بل يجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعد في اقتضاء علو الصوت قوله ولكن ههنا نوع من الكلام صورته صورة
النداء وليس بنداء يقول نوع من الكلام على ان هذا مع كونه منقولا عن النداء باب برأسه لا مثل كثرة على ما في باب
التعجب المنقول عن الاخبار او الاستخبار والامر وباب التسوية المنقول عن الاستفهام وقد التزموا بهذا النوع
حذف حرف النداء كانهم التصريح باداة النداء افهام ان فيه معنى النداء اصلا بخلاف نحو قولك يا مظلوم ويا الله للمسلمين
ويا للماء ويا ايها الطلل ويا ناقة حيرى ويا ليلى بكي له فيه شائبة النداء ولو تقديرا قوله على معنى انا افعل كذا متخصصا بذلك من
بين الرجال اشارة الى ان نحو قولك ايها الرجل مع كونه صورة النداء وحكمه في الاعراب والبناء منصوب المحل على
الحالية والذي يكشف لك معنى هذا ان اصل النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال ثم جرد عن طلب الاقبال ونقل الى
تخصيص مدلوله لفظ المنادى من بين امثاله بما نسب اليه فاذا قلت انا اقرى الضيف ايها الرجل مخاطبا لمن لم تناده كان
تقصد بقولك ايها الرجل

ما دلت عليه بقولك انا وتعلقت اختصاصه بما نسب اليه اعني قرى الضيفان وصار مآل المعنى الى قولك انا اقرى
الضيف متخصصا بقراءه من بين الرجال وقس على ذلك سائر الامثلة واما نحو قولهم انا معاشر الانبياء لا نورث فيحتمل
ان يكون بتقدير ما قصد الى الاختصاص على ما حققه وان يكون منصوبا بتقدير اعني او اخص بخلاف نحو قولهم نحن العرب فانه
بتقدير الفعل الناصب قطعا وقد يتوهم ان قوله ايها الرجل خطاب لنفسه بطلب الاقبال منه على ذلك الفعل بعضها تنبيها على
انه امر معتنى به ولا ينبغي ان يكون متهاونا فيه ولا يخفى امتناع هذا التوهم في مثل قولنا اللهم اغفر لنا ايتها العصابة قوله واعلم ان الطلب
كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر وكذلك الخبر فيذكر احدهما في موضع الآخر ولا بصار لما ذلك الا لنوع نكتة قلما يتفطن لها من لا يرجع
الى دربة نوع ما هذا ولا يعرف به بحقيقة قاطع للكلام بذلك متى صادف متممات البلاغة فزلك عن السحر الحلال عاشيت
ومن المتممات ما قد سبق من ان نظم الكلام لفظ استحسن من بليغ لا يمتنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام لا
لاشتباه في صحة اختلاف النظم مقبولا وغير مقبول عند اختلاف المقام فلا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما لاجله يساق ومن
صاحب له عن جهات الحسن لا انحطاطها والا لامتنع حمل الكلام منه على غيرها وسعيه عن الحسن لا ثبات كسوته ولا بد مع ذلك
من الذوق لاقتباسات البلاغة مصروفة في الاقتباسات الكبرى لتلك الاقتباسات الامنة ضجيج بين لغتها تحلو فلا اتصل بذوق بها
كلام لا انحطاط بالذوق الثمين منحلهم جملتهم مجاهدة وقيمة المستجلب لا بر ما جاء القرآن متفاوت القدر ارتفاعا وانحطاطا بين العلماء في نوع ما هذا
ومن جملة جهات المحسنة استعمال الخبر في موضع الطلب فكثيرا ما يكون قصد التفاؤل بالوقوع كالفاء في قولك في مقام الدعاء على ذكر
الله من المشبه وعصمك من الحيرة ووفقك للتقوى لتتفاءل بلفظ الماضي على عدها من الامور الحاصلة التي حقها الاخبار عنها بافعال
ماضية وانه نوع مستحسن الاعتبار وقيل هذا الاحسن اعتبار ما هو ابعد كما في الكتاب في حق المخدرات لفعل اوامرها وما هو
ابعد وابعد كما اهل الظرف منه السفر جل لا الاجر لا لاستعمال اسمه لما فيه من الفرقة على حروف سفر جل في لطفك بالنوبة مثل خلع ترون
على كتابك اسال عن شيء فقال لا وايد الله امير المؤمنين الا الاسم ما عليه الاعتبار فمنهم من لا ايدك الله بترك الواو ولا عبرة دونها
حين خرج الانامية ملطالعة عبارتها وقد تواترت في طريقة تجره من بعد قال عنها كاتب فقال الكاتب تجره الوفاق بنادبا عن لفظ
الخلاف ونكسا في ذلك تعزماجن فرواه مثل حين غضب الداعي الى شاوه في مقابل المضرب حين افتتح موعدا صاحبك
بمعونة عند غضبه في غير معنى التفاؤل حين قال موعدا صاحبك يا اعمى وكذلك المثل السواد ومن خراجه ومن تسمية العرب الفلاة مفازة و العطشان
ناهلا والله يسلمها وما شاكل ذلك الامر من باب التفاؤل في المفازة بين المنجى والناهل الريان والسليم في السلامة وتارة لاظهار
الحرص في وقوعه فالطالب متى بالغ في حرصه فيما يطلب ربما انتقشت في الخيال صورته لكثرة ما ساوى به نفسه فيخيل اليه غير الحاصل حاصلا
لقاحكم الحس بخلاف غلط تارة واستحسن المحلا اخرى وعليه قول شيخ المعرة ما سرت الا وطيف منك يصحبني سرى امامي وتاويبا
على اثرى بقول لكثرة ما ناجيت نفسي بك انتقشت في خيالي فاعدك بين يدي حتى الليل بعد الظلام فاذا لم يدركك لسلا امامي
واوى كل حلق الظلام تسرى لفعلنا بين لا يدركك لسلا بين يدي نهارا وتارة يعتبر الكناية كقول العبد للمولى اذا حول عنه الوجه ينظر المولى

المذكور م

اقرى الناس م

الى اساءة ووجه هذا ما نص الكتاب ان شئت واما الاحتراز عن صورة الامر واما مبادرة لحمل المخاطب على الامور
ابلغ حملا بالطف وجه كالقاسمعت ممن لا احب ان ينسب الى الكذب تقول لك تأتيني غدا اولا تأتيني وتارة ما سبات
اجر فما ملاحظتها اكثر وما من آية من آي القرآن واردة على هذا الاسلوب الغدار ما على انتى من هذه النكت قال الله ولوا
اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم في موضع لا تسفكوا يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله
ورسوله وتجاهدون في سبيل الله في موضع امنوا وجاهدوا فان نظر من هذا القبيل قول كل من يقول من البلغاء في الدعاء
رحمه الله او يرحمه الله ومن اجابات المحبة لا يراد الطلب في مقام الجزم اظهار صيغ الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب اظهارا الى
درجة ما كان المرضي مطلقا قال كثير اسيئي بنا او احسني لا ملومة فذكر لفظ الامر بالاساءة ثم عطف عليه بلفظ الامر او بضد الاساءة
منبها بذلك على ان ليس المراد بالامر الايجاب المانع عن الترك لكن المراد هو الاباحة التي لا اساءة تحمل المخاطب بين ان فعل وبين ان
لا يفعل فاعلا كل ذلك لتوخي اظهار مزيد الرضا باي ما اختارت من الاساءة او الاحسان وتوخي اظهار ان سعادت
جوابه سعادته وقوعا وعدم وقوع كما تقول صم او لا تصم فاني لا اترك الصيام توهم من تخاطب انك تطلب منه ان يصوم ونظره
حالك ولا الصوم وسط للتنبيه تنبيهك على الصيام صام هو او لم يصم وعليه قوله استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن
يغفر الله لهم وكذا قوله انفقوا طوعا او كرها لن يتقبل منكم او ما شاكل ذلك من لطائف الاعتبارات والامر في باب التعجب من نحو
اكرم بزيد قول من يقول انه على الخبر اخرا هو من قبيل في كذا جعلا انبا به مبالغة كذا بالله منخرط في هذا السلك ولهذا النوع
اعني اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر اساليب متعددة ما على مقتضى كلام ظاهري الاول لهذا النوع من الكلام مدخل في كثير من جهات البلاغة
على ما تنبه على ذلك منها اعتنينا بشأن هذه الصنعة وترشدك اليه تارة بالتصريح وتارة بالتلويح ولكل من تلك الاساليب عرق
في البلاغة يتشرب من افانين سحرها ولا كالاسلوب الحكيم فيها وهو تلقي المخاطب بغير ما يترقب كما قال اتت تشتكي عندي مزاولة
القرى وقد رأت الضيفان ينحون منزلي فقلت كأني ما سمعت كلامها هم الضيف جدي في قراهم وعجلي والسائل بغير ما يتطلب كما قال الله
يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج قالوا انه السؤال ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى
يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا فاجيبوا بما ترى وكما ترى قال يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير
فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصرف تنزيلا
منزلة سؤال غير سؤال التوخي التنبيه له بالطف وجه على تعديهم عن موضع سؤال هو الليق بحالهم ان يسأل عنه او اهم لهم اذا تأملوا وان
هذا الاسلوب الحكيم لربما صادف المقام فحرك من نشاط السامع ما سلبه حكم الوقور وابرزه في معرض المسحور وهل الا
شكيمة الحجاج كذلك الخارجي وسل سخيمته حتى آثر ان يحسن على ان يسيء غير ان سحره بهذا الاسلوب اذ توعده الحجاج
بالقيد في قوله لاحملنك على الادهم فقال مثل الامير حمل على الادهم والاشهب مبرزا وعيده في معرض الوعد متوصلا
ان رده بالطف وجه ابهم امثلة في مسند الا لطفه خليق بان يصفد لا بان يصفد او يبعد لا ان يبعد ولكن هذا

الآن في علم المعاني مستقلا عنه الى علم البيان بتوفيق الله وعونه ولطفه حتى اذا قضينا الوطر من ايراد ما عنده طالحنا
استانفنا الآخر في النوعين المعليين ليتم المراد منهما بحسب المقامات ان شاء الله تعالى واعلم ان الطلب كما ذكر ان النداء
وهو طلب قد استعمل في غير معناه بان كل واحد من الخبر والطلب قد ذكر في موضع الآخر وراعى بذلك على ونه تعقيب الفصول
السابقة بذكر اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر قوله فلا تفطن لها اي لا يفطن لتلك النكت من لا يرجع الى دربة اي عادة في
نوعنا هذا اي في علم البلاغة والتعمق بفرس قاطع كناية عن الجد في الامر والبلوغ الى الكمال فيه كانه اخذ باطراف ليتمكن في اخذه
او قطعه بها حتى وصل لها غاية وادرك ما فيه من الطعم اللذيذ يقال عض وعضض بمعنى عليه ومنه الحديث عضوا عليها بالنواجذ فقوله
ولا تعض فيه من قبيل يجرح في عراقيبها وآتا الباء في قوله بضرس فللاستعانة والكلام بذلك اي التكلم بما جد ها في موضع الآخر
متى صادف متمانات البلاغة اي مكملاتها وما عبر به لتعلق ذاتها لا توابعها الخارجة عنها من المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية
قوله افتر لك اي كشف وابدى ذلك التكلم عن السحر الحلال المتبقي ما شئت منه اي بغاية ما امكن فان العاقل لا يرضى
من امثال ذلك الا بما هو الغاية والمنتهى قوله ان نظم الكلام اي من ان نظم الكلام يكون بيانا للقول ما قد سبق وهو اشارة الى
ما ذكره في مباحث ضبط القرائن وذيل بعقد السؤال عن المنوية بصيغة المتوسط قوله لا اشتبه تعليل لطريق العباسي كانه
قيل لا يمتنع ان يستحسن الكلام الواحد من متكلم دون آخر مع اتحاد المقام لان صحة كون الكلام الواحد مقبولا في مقام دون
آخر مع اتحاد المتكلم امر محقق عندك لا شبهة لك فيه اصلا مع تحقيق ان اختلاف المتكلمين كاختلاف المقامين فاذا
سلمت اختلاف حال الكلام في الحسن والقبول بحسب الاختلاف الثاني اعني اختلاف المقام فسلمه بحسب الاختلاف الاول
اعني اختلاف المتكلم لانه نظيره قوله فلا يحسن الكلام من انطباق لا على ما لاجله يساق تفريع على حجة اختلاف النظم مقبولا وغير
مقبول عند اختلاف المقام كان قوله ومن صاحب عراف الى ولا بد له ايضا من ذلك تفريع على امكان استحسانه من متكلم
دون آخر واراد بقوله ما لاجله يساق النكت والخواص المناسبة للمقام التي يساق لاجلها الكلام قوله الا لم يمتنع اي وان لم
يكن الكلام من صاحب عراف بجهات الحسن غير متخذ اياها لم يمتنع حمل الكلام الذي وجد منه على غير جهات الحسن وما يتوفى الكلام
عن الحسن لو نال كسوته الا مع قصد الانطباق على مقتضى الحال وتنزل منزلة اصوات الحيوانات ولا يعتد بما يتوهم فيه من الخواص
المناسبة للمقام لان المعتبر هو المعاني المقصودة للمتكلم لا ما يمكن استخراجه من الكلام مع عدم قصده اليه فان امثال ذلك المعاني
لا يلتفت اليها الحكام قوله ولا يتوهم ما ذكر من الانطباق على ما لاجله يساق والصاحب العراف من التسامح الحاذق في الكلام الفصيح
جمع الصياح وضمير غيرها للاقسامات والشرطية اعني قوله اذا اتصل صحة بيان لما تقدم من ان الاولى العطف على الجملة الكبرى من
تلك الاصح وضميرذوبها للاصح قوله لا ترى به الوراى لا ترى الدر الثمين بدله ولا بقاله بل تفضيله على الدر وسمي مصدر سمح وتفوقه
صفة له والعامة مجاز في اي يتوق الكلام سيبويه والمستخلص بفتح الميم وسكون السين وفتح الخاء المعجمة اي الحرز وانا قلها قيمة
ولا مزاحا لها الا ان تنكر الادعية وان كان معيشا معلوما حتى جراء ولهذا اي ولان تفاوت حال السامع فخبر

بعد ولو تأملت حال الكلام تحت القرآن متفاوت المقدار ارتفاعا وانحطاطا مع ما ترى في الطائفتين فإن علماء المعاني والبيان
لا يذكرون ان القرآن من بلاغة واشتماله على اللطائف واصل الى حد الاعجاز والجملة مؤذنة بكلام الناس والتفوه بصحة اللفظ
واستقامة المعنى الاصلي بل من الجمل المتمردة عن طعن ونفي جهتها ايضا كما فصل ذلك في دفع المطاعن قوله والجملة
المحتملة لاستعمال الخبر في موضع الطلب تكثير لاراده باستعمال الخبر في موضع الطلب استعماله في معناه الاصلي اذ جعل قيام
مثل رحمه الله طلبا يمتنع عطفه على الخبر الذي قبله على مات او نحوه وجعل مثل لا وايدك الله من عطف الطلب على الخبر دفعا لايهام
خلاف المقصود وقد توهم بعضهم ان الخبر المستعمل في موضع الطلب باق على معناه وخبريته وذلك بان يجعل ما هو متوقع
الحصول بمنزلة الحاصل فيخبر عنه واقعا قوله تارة تكون بيان لما تقدم اي تارة تكون الجملة المحتملة لاستعمال الخبر في موضع الطلب
قصدا للتفاؤل بالوقوع وقوله للتفاؤل على صيغة المبني للمفعول تعليل لقوله الا قيل لك وفي قوله بلفظ الماضي دون ان تقول
بجعله في حكم الماضي اشعار بان ذلك اللفظ مستعمل في معنى الطلب قوله وان اي التفاؤل نوع مستحسن الاعتبار في الكلام
قوله الا احسن اعتبار ما هو ابعد اي من التفاؤل بلفظ الماضي وذلك لا ابعد مثل اما الكتاب على ما ذكر كيلا يتوهم منه تصحيح
لم يستقيم وما هو ابعد من هذا الابعد مثل ابا وامل الظرف اي امل الكيس مع لطافة الطبع ابدا السفر جل كيلا يتوهم تعليم
بتصحيف اسمه في لغة العرب والعدول عن عبارة الاغنياء في قصة هرون الرشيد خامس الخلفاء العباسية دفع لتوهم التطير
واما ذكر الوفاق في قصة غيره معه احترازا عن التطير بلفظ الخلاف وتفاؤل بلفظ الوفاق اي اذ تمثل خلع غيره ما دون حين خرج الا الا
لانه لم يسمع ما عليه الاغنياء من نحو الخلاف قوله اي تغفل فطن ان خلع ما دون وغيره كان لامر غير ما نحن فيه من التفاؤل
والاحتراز عن التطير قوله حاشي عضب ظرف لاغضب وحين افتتح بدل منه والداعي العلوي هو الحسن بن زيد بن محمد الحسين
من اولاد زيد بن علي رضي الله عنه الذي استولى على طبرستان وما يليها من خلافة المستعين بالله وسمي بالداعي الكبير وشاعره
ابو مقاتل الرازي وقد تولى الامر بعده اخوه محمد بن زيد الى ان قتل بجرجان قوله غير معنى التفاؤل اي التطير لقد عرفت ان التفاؤل
بحسب معناه اللغوي يتناول التطير ايضا قوله هل تسمعه العرب يعني ان ما ذكره تفاؤل الاسمي واضع اللغة ومن اهل العرف العام
لا من المتكلم قوله تارة لاظهار الحرص في وقوعه الظاهر يترك اللام في هذه المعطوفات ويقال هكذا او تارة اظهار الحرص وتارة
قصد الكناية وتارة حمل المخاطب لتناسب المعطوف عليه اعني قوله تارة يكون قصد التفاؤل الا انه لاحظ في عطفها جانب
فان قولك الجملة المحتملة لاستعمال الخبر في موضع الطلب يكون كذا قوله غلط اي غلط الطالب الحسن في الحكم بخلاف ما حمل
التفاؤل تارة واستخرج الطالب لحكم الحسن محملا تارة اخرى قوله عليه اي وعلى ما ذكر من ان الطالب متى تبالغ حرصه في شيء
المعرة وهي من ديار بكر ابو العلاء صاحب السقط والسرى هو السير بالليل والتأويب السير في النهار وهما في موقع الحال
على ان المصدر بمعنى اسم الفاعل اي صحبني ساريا ومؤوبا او في موقع الظرف بتقدير مضاف اي وقت سرى قوله تارة لقصد
الكناية كقول العبد للمولى وذلك اي حصول ابدى من المهابة الاستقبال لازم لطلبه النظر فعبر بلفظ اللازم كما هو طريق الكناية

في حسن في نفسها وقوله فهم البهائم كناية اخرى في زمن حسنها وهي رعاية الادب مع المولى بترك صورة الامر قوله
في تارة لحمل المخاطب على المطلوب اي على المطلوب الذي ذكره فعلا كان او تركا وكون الاخبار حملا للمخاطب على المطلوب ابلغ حمل من حيث
انه يدل على تحقق الامتثال حتى صح الاخبار عنه من حيث الصورة واما كونه الطف وجه فمن حيث انه يدل على ان المخاطب
محبة الطالب بهذه المثابة اعني انه يحب لا يختار ان ينسب الطالب في كلامه الى الكذب بحسب الظاهر قوله كالا تأمل عن
من ان لا يختار ان ينسب الى الكذب بقولك تأتيني غدا او لا تأتيني بعد فيلزمك الاتيان على امارات والامتناع عما
نهيت كيلا ينسب مخاطبك الى الكذب في الظاهر ولو قيل الخبر ههنا باق على معناه لكنه استعمل في موضع الطلب لا بلغ حمل
بالطف وجه لكان في غاية الظهور قوله وتارة مناسبات اخر الرواية برفع مناسبات على معنى وتارة يقصد مناسبات
اخر غير ما ذكر ولو عطف على قوله قصد التفاؤل بالنصب مناسبات او على قوله الاظهار الحرص وما بعده لقيل وتارة مناسبات
اخر كان يقصد الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكرهه من عدم اتصافه بالتقوى مثلا لا اتقيت الله وفقك للتقوى
بخلاف ما لا اتقيت وفقك الله للتقوى لانه ليس فيه هذه النسبة نظرا الى ظاهر اللفظ او ان يقصد اظهار اعتقاد والا
كقولك اشتريت لي كذا بدل اشتر لي اظهارا لحسن اعتقاد المتكلم بكمال جود المخاطب كقولك اعطيتني في موضع
او ان يقصد لادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك زيد في مكان ليعطك الى غير ذلك مما يهتدي اليه بالتأمل
في المناسبات قوله وما من آية كلمة من زائدة لاستغراق النفي وآية مبتدأ ومن اي القرآن وواردة صفتان لها
والخبر الواقع بعد الا خبر وهذا الاسلوب اشارة الى استعمال الخبر في موضع الطلب والدليل على ان لا تعبدون
ولا تسفكون وتؤمنون وتجاهدون بمعنى الطلب هو ان اخذ الميثاق والدلالة على طريق النجاة انما يكونان في معاني
بالامر والنهي دون الاخبار والنكتة في العدول الى الخبر اظهار الرغبة في وقوع المطلوب وحمل المخاطب عليه ابلغ حمل بالطف
وجه ووصفه بتحقق الامتثال حتى صح الخبر بوقوعه ولو في الاستقبال قوله فانظر الى تفكر حتى يتبين لك ان ما ذكرناه من
ان هذه الاخبار في موضع الطلب احسن وابلغ من حمل لا تعبدون ولا تسفكون على حذف ان الناصبة ورجوع المضارع
الى الرفع بمعنى بان لا تعبدوا او بان لا تسفكوا ومن حمل تؤمنون على انه كلام مستأنف متأخر في النزول بناء على ما ذكر
من انهم كانوا يقولون لو نعلم احب الاعمال الى الله لعملناها فنزلت الآية السابقة فمكثوا ما شاء الله يقولون ليتنا نعلم
ما هي فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون وهذا الخبر هو ان تؤمنون سواء كان مقارنا في النزول او متأخرا بمعنى
الطلب بيان لما سبق سواء قدر هناك سؤال او لا فلا يكون حملا على التأخر وجاء ما يحتمل كاستعماله في موضع الطلب
فتدبر قوله ومن هذا القبيل اي من قبيل الخبر المستعمل في موضع الطلب وقوله من البلغاء اشارة الى ان رحمه الله او يرحمه الله صادر
عن غير البليغ محمل على نكتة وليس ما تقدم من قوله اعاذك الله من الشبهة وعصمك من الحيرة ووفقك للتقوى مغنيا عما ذكره
هنا لان ذلك مثال للدعاء بلفظ الماضي من غير نكتة وهذا استشهاد لذلك في البلغاء الوارد فيما بينهم والنكتة في رحمه الله

التفاؤل واظهار الرغبة في وقوع الرحمة والابناء عن استحقاقها ونحو ذلك لهذا احدى ما ذكر ان كانت في صيغة
الطلب قوله ومن ايجابات المحسن لا يراد الطلب في مقام الخبر ذكر لايراد الطلب في مقام الخبر نكتين ثم عمم بقوله وما شاكل ذلك
عطفا على النكتة الاولى كما ذكرنا ولايراد الخبر في موضع الطلب نكتا اربعا ثم عمم بقوله ونحوه مما يناسب المقام قوله اظهار الى درجة
اي اظهار معنى الرضا الى درجة كان المرضي في تلك الدرجة مطلوبا في ذلك ففيه غاية الرضا كما لا يخفى قال كثير يخاطب لعزة اسيئي
بنا او احسني لا ملومة لدينا ولا مقلية ان تقلت اي لا ملومة انت لدينا ولا مقلية اي مبغوضة من قلاه اذا ابغضه قوله ان تقلت
التفات من الخطاب الى الغيبة احترازا عن نسبة التقلي الى العشيقة بطريق المخاطبة قوله فذكر لفظ الامر بالاساءة ثم عطف عليه
بلفظ او الامر بضد الاساءة يريد ان المعنى على الاخبار اي انا راض بما تفعلين في حقي لا الومك اساءت او احسنت ولا ابغضك
وان ابغضت قوله تنبيها بذلك اي بعطف الامر بضد الاساءة بلفظ او على الامر بالاساءة على ان ليس المراد بالامر الايجاب
وذلك لان الامر بالشيء على وجه الايجاب المانع من الترك مع الامر بضده معطوفا احدهما على الاخر باو المقتضية للتخيير
مما لا يتصور قوله لكن المراد هو الايجاب لا انه كون الامر بمعنى الخبر بل هو تقرب له من المعنى الخبري في تبعده عن معنى الالزام
الذي لا يناسب هذا المقام وقوله فاعلا كل ذلك حال من قوله ذكر لفظ الامر مع ما فيه جزء وقوله مزيد الرضا اشارة الى
درجة مطلوبية المرضي كما مضى قوله او توقي اظهار ان يتفاوت جواز عطف على قوله لتوقي اظهار مزيد الرضا لكنه نكتة اخرى لان
الطلب في مقام الخبر ليست داخلة تحت النكتة الاولى اعني اظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب كما توهمه من جعل المعطوف
والمعطوف عليه تفصيلا للنكتة الاولى والمراد منه ان كلام كثير يحتمل اما على توقي اظهار معنى الرضا الى درجة المطلوبية واما على
توقي اظهار نفي ان يتفاوت جواب الداخل تحت لفظ الطلب اي الامر بغاية اي ان يتفاوت ذلك الداخل وقوعا كما
لفظ اساءت في عدم وقوع كما لو احسنت وذلك الجواب الذي لا يتفاوت هو انا لا الومك ولا ابغضك لم يثبت على
محبتك فكان يطلب منها ان تسيء وتنظر ما حاله او تحسن وتنظر ما حاله حتى يتبين لها انه ثابت على محبتها بحيث لا يتغير عن ذلك اصلا
وجعل ضمير يتفاوت راجعا الى ما اختارت مما لا وجه له قوله كما يقول تمثيل اخر للنكتة الثانية وحدها بخلاف البيت فانه داير
بين النكتتين كما عرفت وفي قول المتمني حين اتك على الصيام صام هو او لم يصم تصريح باب اظهار الثبات نكتة مستقلة برأسها ليست
داخلة في اظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب فلا تمكن ذلك عادة قوله وعليه اي وعلى توقي اظهار نفي التفاوت
وهو ... ان الله لا يغفر لهم قطعا بتفاوت الداخل تحت لفظ الطلب وهو الاستغفار وقوعا وعدم وقوع وكذا الحال في
عدم تقبل نفقاتهم سواء وجد الانفاق طوعا او كرها ولا يخفى ما في ذي صك انه لا معنى لاعتبار اظهار معنى الرضا ههنا بل الانسب
كل منها حقها من بصيرة قوله من لطائف الاعتبارات يعني مثل كون الداخل تحت لفظ الطلب محبوبا او مرغوبا فيه اذا كان حبيبا
او مستغربا فيه ... على ارادة حصول مدلول لفظ الطلب وكون الامر مبتدأ خبره محذوف اي الامر في باب التعجب منخرط في هذا السلك اي في سلك
ايراد الطلب في مقام الخبر والنكتة فيه بعض ما يشير اليه بلطائف الاعتبارات كما مر ... فهذا الانخراط انما هو على ...

نحو ... الكرم في معناه بحسب اصله اكرم زيد اي صار ذا كرم فزيد الباء في الفاعل ثم عدل الى صيغة الامر تنبيها على
ان ذلك الفعل اعني الكرم مثلا مما ينبغي ان يطلب فيتعجب منه واما على القولين الآخرين اعني ان يجعل اكرم بزيد امرا من اكرم
والباء زائدة في المفعول او يجعل امرا من اكرم اي صار ذا كرم على ان الباء للتعدية فليس الامر فيهما بمعنى الخبر بل هو على معناه كانه
قيل جره ذا كرم اي صفه بالكرم واعتقده انه كذلك ثم استعمل في معنى التعجب قوله الا فان مقتضى كلام ظاهري تعليل لكون
اساليب اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر متفننة اي كثيرة متنوعة جدا فان اساليب اخراج الكلام على مقتضى الظاهر كثيرة
بحيث لا تحصى كما لا يخفى فاذا كان للاخراج على خلاف مقتضاه مدخل في كل واحد منها كانت اساليبه ايضا كذلك قوله
تارة بالتصريح كما في اواخر فنون الاسناد والمسند اليه والمسند وتارة بالاشارة في بعض الحالات الماضية وتارة بالتحرير
كما في ايراده امثلة من خلاف مقتضى الظاهر بالتصريح بانها من خلاف المقتضى قوله عروق في البلاغة شبه اساليب الاخراج لا على
مقتضى الظاهر بالاشجار الطيبة لها عروق في نجيزة ارض البلاغة يتشرب تلك العروق من موارد سحر البلاغة الا انه اعذب في الكلام
فيعبر عن تلك الموارد ... الافانين اي الشعب المنتشرة فكانه جعل العروق منتشرا من الغصن على خلاف ما هو المعتاد ومن توهم ان
في كلامه قلب فقد سها لان ليست العروق والافانين ههنا منسوبا الى شيء واحد كما ترى قوله ولا كالاسلوب الحكيم اي والحال
انه لا اسلوب في تلك الاساليب مثل الاسلوب الحكيم اي هو افضلها وارجحها فيها واكثرها تنزها وهذا الاسلوب
فيها نوعان الاول تلقي المخاطب بغير ما يترقب والثاني تلقي السائل بغير ما يتطلب فمن الاول ما ذكره من قول الشاعر فانه
افتخر بسلوك هذا الاسلوب اي اتت المرأة مشتكية عندي مشافهة الي الهوى ومعالجة الاطعام للضيفان والحال
انها قد رأت الضيفان وهي الحال انها قد رأت الصيفان يقصدون من مربضها وكانت ... منه ... ان ... المساهلة في ذلك ... فتلقيتها بخلاف
ما ترقبته تجاهل بزيادة الجود والتجمل فقوله اتشتكي حال من ضمير اتت وقد رأت حال من ضمير تشتكي وكاسنا حال من ضمير
قلت والضيف في الاصل مصدر يطلق على الواحد والكثير ومن الثاني تلقي السائل بغير ما يتطلبه بسؤاله فقوله يسألونك
عن الاهلة فان المصنف حمله على انهم سألوا عن السبب الفاعلي للتشكلات النورية في الهلال فاجيبوا بما ترى من السبب الغائي
على ان السؤال عن الغاية والغائية هو الاليق بحالهم لان درك هذه الاسباب الفاعلية لتلك التشكلات بعيد عن ذلك
... هذا والاحسن ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان هذا السؤال كان عن الحكمة حيث قال
كانه قيل لهم هذا السؤال عن الاهلة والحكمة في نقصانها وتمامها معلوم ان كل ما يفعله الله عز وعلا لا يكون الا حكمة
بالغة ومصلحة لعباده فدعوا السؤال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها انتم مما ليس من البر في شيء وانتم تحسبونه برا
وعلى ما ذهب اليه لم تكن هذه الاية اخرجت الجواب على خلاف مقتضى الظاهر ولا شك ان هذا انسب بما روي من ان
السائل كان معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري ... اما عباره ما بال الهلال يبدو دقيقا الخ فكما يحتمل السؤال عن السبب
الفاعلي يحتمل السؤال عن السبب الغائي ايضا ومن الثاني ايضا قوله يسألونك ماذا ينفقون فانهم سألوا عما ينفقون فاجيبوا

بيان المصرف تنبيها على ان السؤال عن المصارف اهم لهم فان النفقة لا يعتد بها الا اذا صادفت موقعها على انه ...
في الجواب بيان المنفق حيث قيل من خير اي هو الذي يكون فيه خير ومنفعة قوله بتنزيل سؤال السائل هو على صيغة المجهول
بيان لكيفية تلقي السائل بغير ما يتطلب وقوله ان يسال مبتدأ خبره البيت والجملة خبر هو والمجموع صفة موضع لا صفة سؤال بناء
على انه غير المسؤول عنه والاضافة بيانية فانه مستبعد جدا او قوله البيت بحاله اي بحال السائل كما في الآية الاولى او اهم لهم
للسائل كما في الآية الثانية قوله وان بهذا الاسلوب الحكيم اشارة الى حسن هذا الاسلوب لا الى معنى جرى على
طريقة قولهم يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد ومثله قليل في الاستعمال ونظيره ان يقال هذا الحيوان
الناطق اشارة الى نوع الانسان ولو قال هذا الاسلوب اشارة الى الاسلوب الحكيم لكان اظهر وقد جعل
الحكيم صفة لهذا بعد ما وصف بالاسلوب فيرجع الكلام الى ذلك الاظهر قوله من قوله لما صادف المقام اي طابقه
مطابقة تامة وقوله من نشاط السمع بيان لما سلف قدم عليه وليست كلمة من ههنا تبعيضية كما في قولك ... عطفه
وحرك الساكن من نشاط الاثبان ... يتكلف كون ما سلف بدلا من المفعول الذي هو من نشاط ولو قوله الكلم الوزان
والمسحور من ازرفه السحر فجعله يتحير ... والشكيمة في الاصل هي الحديدة المعترضة في فم الفرس يقال فلان شديد الشكيمة
اذا كان قوي النفس ابيا وفلان لين الشكيمة اذا كان بخلاف ذلك والحجاج هو الثقفي كان من الذين خرجوا على
علي كرم الله وجهه حين رضي بالتحكيم والسخيمة الضغينة والغفلان اي الآن وسل بيان غاية الفاعل عن غفران بحرمه
والادهم القيد والفرس الاسود والاشهب الفرس الابيض من الشهبة وهي البياض الذي غلب على السواد متغابيا اي مظهرا من
نفسه الغباوة مبرزا اي مخرجا وهما حالان من فاعل قال ترك العطف بينهما لان التغابي باعتبار ما تقدم على قال من قول الحجاج
والابراز باعتبار ما تأخر عنه من قول الخارجي ولا اشتراك بين هذين القولين فناسب ذلك ترك العطف بين الحالين
وقوله متوصلا حال ثالثة معطوفة على مجموع الحالين السابقين اي ومتوصلا بما ذكر من مجموع التغابي والابراز الى ان يرى
الحجاج والامرة بالكسر الامارة ويقال اصفده اي اعطاه من الصفد بالتحريك وهو العطاء وصفده اي قيده من الصفاد
بالكسر وهو ما يوثق به والوعد عام فاذا قوبل بالايعاد اختص بالخير تعلق الحمد قوله وليكن عطف على مقدر اي خذ ما
ذكرناه وليكن ومتنقلين حال من ضمير كلامنا وقوله منه بيان لما في الحكم لتكون حالا من الحمد وقد تقدم عليه ...
الوطر من اربابنا ما نحن منتصبون له وبصدد بيانه من علم البيان واستثنا في الاخذ في التعرض للتعلق هو غرضه
الحصر من مقام الاستدلال وما يتعلق بالمنظوم من الوصل والفصل فانه استثنى في اخذ فيها نظرا الى تتميم المرام
منها بحسب المقامات ولذلك قد ختم الكلام في علم المعاني بالآن وقد فرغنا بحمد الله عن شرح فوائده ما بلغ تبيانا ومن
الله التوفيق وعليه التكلان في تيسير الكشف عن فوائد علم البيان فانه الموفق والمستعان تم علم المعاني

قال الفصل الثاني في علم البيان والخوض فيه يستدعي تمهيد قاعدة وهي ان محاولة
ايراد المعنى الواحد بطرق تختلف بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان بالدلالة الوضعية غير ممكن فانك لو اردت
تشبيه الخد بالورد في الحمرة مثلا وقلت خد يشبه الورد في الحمرة امتنع ان يكون كلام مؤد لهذا المعنى بالدلالة الوضعية
اكمل منه في الوضوح او انقص فانك اذا اقمت مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بكونها موضوعة لتلك
المفهومات كان فهمه لها كفهمه من تلك غير متفاوت في الوضوح والا لم يفهم شيئا اصلا وانما يمكن ذلك في الدلالات
العقلية مثل ان يكون لشيء تعلق بآخر وثان وثالث فاذا اريد التوصل بواحد منها الى المتعلق تفاوتت تلك الدلالة
في وضوح التعلق وخفائه وصاحبه في طرق افادته الوضوح والخفاء اراد ان هذا الفصل في ضبط معاقد علم البيان والكلام فيه على
قياس ما ذكر في فصل علم المعاني الا انه اختصر العبارة ههنا تعويلا على ما سلف منه كما اشير اليه في صدر الفصل الاول قوله والخوض
فيه اي في علم البيان يستدعي تمهيد قاعدة ليتضبط بها الجنس المعتبر في موضوع هذا العلم اعني التراكيب من جهة الطلب فانه من
حيث اختلافها في وضوح الدلالة على ما يفاد بها من المعاني موضوع لعلم البيان على ما مر في المقدمة وقد توهم بعضهم ان موضوعه
الدلالات المختلفة في مراتب الوضوح ليظهر كون معاقده مضبوطة في فصل كضبط معاقد علم المعاني فصلا وليس كذلك لان علوم الادب
باحثة عن احوال الالفاظ العربية كما يلوح لك ذلك فيما اوردناه في صدر القسم الثالث من تعريفها وتقسيمها الى اقسامها المشهورة
فيما بينهم ولا يجب ان يكون تمايز موضوعات العلوم بالذوات بل ربما يكتفى في تمايزها بالحيثيات وايضا علم البيان يبحث
عن احوال المجاز والكناية ولا شك انهما من قبيل الالفاظ دون الدلالات ولو ادعى ان التشبيه من مقاصده حقيقة كان
بحثه عن احوال ما يدل على التشبيه من الالفاظ قوله وهي ان محاولة ايراد المعنى الواحد ... معنى واحد مركبا وجها
فيه مطابقة مقتضى الحال اما باعتبار تركيب المعنى فلما عرفت من انه لم يجوز كون الالفاظ مفيدة للسامع معانيها الافرادية حذرا من لزوم
الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان علم البيان شعبة من علم المعاني باحث على وجه كلي عن كيفية
افادة التراكيب لخواصها التي يبحث في علم المعاني عن افادتها لها واكتفى في قوله بطرق متعلق بايراد المعنى وقوله بالزيادة
متعلق بمختلفة واقتصر على ذكر مراتب الوضوح زيادة ونقصانا لما مر في حد البيان من ان الخفاء عين هذه المراتب مردود في
... وقوله بالدلالات اما ان يتعلق بايراد المعنى ايضا فيكون الايراد المقيد بالطرق الاول اعني قوله بطرق عاملا
في الطرق الثاني اعني بالدلالات على طريقة قولك اكلت من بستانك من العنب اي الاكل المبتدأ من البستان
ابتدأ من العنب فلا يكون مما يمتنع فيه تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد بلا اتباع كقولك مررت بزيد بعمرو وان
يتعلق بممكن فان قوله غير ممكن بمعنى لا يمكن فكانه لا اضافة ولهذا جاز انا زيدا غير ضارب ... انا زيدا مثل ضارب لامتناع
عمل المضاف اليه فيما تقدم على المضاف ... وهذا الوجه بحسب المعنى وان اختلف الجار قوله فيما بعد وانما يمكن ذلك في الدلالات العقلية
وقد يحمل قوله بالدلالات ظرفا مستقرا حالا من ايراد المعنى واما تركه الثابت ... جواز المجاورة ان المقصود

کون الایراد المذکور غیر ممکن الا انه اتی بلفظ المجاز مبالغة وتنبیها على ان طلب المحال من العاقل کالمحال واما الان فانه تبیت مصادر قد لا یلتفت الیه لکونها ماولة بالفعل مع ان وانها لا یدخل لفظ ممکن فی عداد الاسماء قوله فانک لو اردت تشبیه الخد
تعلیل لقوله غیر ممکن فان قلت المثال الجزئی لا یثبت به قاعدة کلیة قلت بل القاعدة بدیهیة نبه علیها بالمثال توضیحا او ایضا
اسناد بقوله مثلا الى ان الحال فی جمیع الامثلة کذلک ولو اتی بحال مثال بوجه علم بانه فی جمیع الامثلة على السواء ثبتت القاعدة
الکلیة بلا شبهة وان کانت نظریة ومثل هذا یسمى فی النظریات تصویرا للبرهان الکلی فی مثال جزئی تانیسا به
قوله امتنع ان یکون الکلام اراد بالکلام المرکب مطلقا لان قوله خد یشبه الورد فی الحمرة ترکیب وصفی لا اسنادی وجاز
ان یحمل على مصطلح النحاة بان یقدر مبتدأ او خبر ای هذا خد او الخد خد وقوله الکل منصوب على انه خبر یکون وخبر منه مقول قلت على
خد یشبه الورد قوله فانک لو اقمت تعلیل لامتنع ای لو اقمت مقام کل کلمة منها ای من کلمات الکلام السابق ما یرادف
تلک الکلمة فالسامع ان کان عالما بکون المراد فی کل منها موضوعة لتلک المفهومات کان فهم ای فهم السامع لهذا المعنى
من المراد فاما کفهمه ایاه من تلک الکلمات بلا تفاوت فی وضوح الدلالة علیه فان قلت جاز ان یکون الف السامع
بعض الالفاظ المترادفة فینتقل ذهنه منها الى المعنى اسرع فیتفاوت الدلالات الوضعیة فی الوضوح قلت هذا التفاوت
انما هو لاجل التفاوت فی ذکر الوضع والمراد ان الدلالات الوضعیة بعد التساوی فی العلم بالوضع لا تتفاوت فی انفسها لا کان
جاز ان یکون بعض الالفاظ مشترکا دون بعض فیقع هناک تفاوت فی الدلالة مع التساوی فی العلم بالوضع لانا نقول لا تفاوت
هناک الحقیقة فی نفس الدلالة بل هناک مزاحم یحتاج فی دفعه الى قرینة فاذا دفع ظهر تساوی الدلالتین فی انفسهما قوله والا ای وان
لم یکن السامع عالما بکون المراد فات بازاءها موضوعة لتلک المفهومات لم یفهم السامع شیئا هو معنى ذلک الکلام اصلا
ای لا یفهم ذلک المعنى بالکلیة لا واضحا ولا اوضح ولا اخفى اما اذا لم یعلم وضع شیء من المرادفات فظاهر واما اذا علم وضع بعض
دون بعض فلانه لم یفهم تمام معنى ذلک الکلام لان الکل ینتفی بانتفاء جزء فلم یفهم ذلک المعنى بشیء من مراتب الوضوح ولا
بشیء من مراتب الخفاء ایضا وهذا معنى قوله اصلا وهو منصوب على المصدر ای انتفى الفهم انتفاء بالکلیة ووجه المناسبة ان الشیء اذا
اخذ مع اصله کان الکل وکذا حکم کل ما یراد ساقه قد یقال اراد به ان علم السامع وضع کل منها فهم المعنى بلا تفاوت والا ای وان لم یعلم
وضع شیء منها فلا فهم للمعنى اصلا ای لا کلا ولا بعضا فلا تفاوت فیظهر ما ذکره لان ان علم وضع بعض دون بعض لم یکن
تفاوت فی شیء من البعضین قوله وانما یمکن ذلک اشار بلفظ ذلک کما تقتضیه سیاق کلامه الى الایراد المذکور فانه المحکوم
علیه حیث فیما سبق بعدم امکانه بالدلالات الوضعیة لا الى التفاوت فی الوضوح ولا الى المحاولة قوله فی الدلالات
العقلیة متعلق بیمکن وانما عدل عما یقتضیه الباب المناسب لما تقدم من قوله بالدلالة الوضعیة الى کلمة فی مبالغة وتنبیها على ان
الدلالات العقلیة محیطة بامکان ذلک الایراد فلا یتعداها الى الدلالات الوضعیة قوله مثل ان یکون نصب على انه
مصدر محکی او حال من الدلالات العقلیة او نصب بتقدیر اعنی والاجب ان یکون المثل به هو معنى ما اضیف الیه لفظ مثل

بل قد ما یکون مستفادا منها فی جزء کانه قیل مثلا ممکن امکانا مثل الامکان الذی فی هذه الصورة قوله ولشان عطف
على الشیء ای یکون لشیء یتعلق بذلک الآخر ویکون للثالث ایضا تعلق به قوله فاذا ارید التوصل لا یخفى علیک انه لو حذف
کلمة لو مع شرطها واقتصر على الجملة الشرطیة التی جعلها جواب لو الشرطیة فی قوله فیتفاوت لکان استقام الکلام واتضح المرام
له متفاوتة تلک الثلاثة فی وضوح التعلق به وخفائه صح التفاوت فی طرق افادة ذلک المتعلق اعنی المعنى الآخر
الذی یتعلق به الاشیاء الثلاثة على تقدیر کونها کان الاوسط بان یقول فاذا ارید التوصل بها او فاذا ارید التوصل
بکل واحد منها لان التفاوت فی طرق افادة المتعلق ... لا توصل الى المقصود وکذا صح التفاوت فیما
یظهر ذلک لا بالتوصل الیه بواحد وقد یقال انه اراد فاذا توصل بواحد منها ثبت ... الطریق آخر
یمکن هناک ظهر صح التفاوت فی طرق افادة ذلک المعنى المتعلق به قوله وخفاء لخفائها اراد بها نقصان الوضوح اعتمادا
على ما مر من الاقتصار على مراتب وضوح الدلالة وتخفیف ما قرره فی امکان ذلک الایراد فی الدلالات العقلیة بیوانه
لا خفاء فی ان المعنى الواحد یتعلق به اشیاء متعددة یتفاوت تعلقها به فی مراتب الوضوح بان یکون تعلق بعضها بلا واسطة
وبعضها بواسطة واحدة او اکثر او یکون بعض التعلقات اقوى واوضح فی نفسه من بعض فاذا توصل بهذه الاشیاء
الى ذلک المعنى الواحد کان طرق تعلقه فی وضوح الدلالة علیه فان کان ذلک الواحد مرکبا فذاک وان کان مفردا
ثبت التفاوت فی طرق افادة معنى واحد مرکب من ذلک المعنى مع غیره ضرورة ان التفاوت فی بعض
مفردات الکلام یوجب التفاوت فی نفس ذلک الکلام فقد ظهر امکان ایراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فی مراتب
الوضوح فی الدلالات العقلیة قوله ولما عرفت هذا عرفت ان صاحب علم البیان افضل احتیاجه الى التعرض لانواع
دلالات الکلام فصول انه شبهة فی ان اللفظ متى کانت موضوعة لمفهوم امکن ان تدل علیه من غیر زیادة ولا نقصان
بحکم الوضع وسمی هذه دلالة المطابقة ودلالة وضعیة ومتى کان لمفهومها ذلک ولو نسبة اصلیة تعلق بمفهوم آخر امکن ان
تدل علیه بوساطة ذلک التعلق بحکم العقل سواء کان ذلک المفهوم الآخر داخلا فی مفهومها الاصلی کالسقف فی
مفهوم البیت ویسمى دلالة التضمن ودلالة عقلیة ایضا او خارجا عنه کالحائط عن مفهوم السقف ویسمى هذه دلالة الالتزام
ودلالة عقلیة ایضا ولا یجب فی ذلک التعلق ان یکون مما یثبته العقل بل ان کان مما یثبته اعتقاد المخاطب بالعرف
او لغیر عرف امکن المتکلم ان یطلع من مخاطبه ذلک فی صح ان ینتقل ذهنه من المفهوم الاصلی الى الآخر بوساطة ذلک
التعلق بینهما فی اعتقاده ولما عرفت ان ایراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا یتأتى الا فی الدلالات العقلیة وهی الانتقال
من معنى الى معنى بسبب علاقة بینهما کلزوم احدهما الآخر بوجه من الوجوه ظهر لک ان علم البیان یبحث عن اعتبار الملازمات
بین المعانی قال ولما عرفت هذا ای لما عرفت ان ایراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فی وضوح الدلالة علیه انما یمکن فی
الدلالات العقلیة دون الوضعیة عرفت ان صاحب علم البیان افضل احتیاجه الى التعرض لانواع دلالات الکلم لیتمیز عنده

ما علمى فى الاختلاف من تلك الانواع مما لا يمكن فيه ذلك فضبط عنده موضوع هذا العلم بانضباط ما هو قيد الاذى
الدلالات المجملة وانما قال فضل احتياج لان صاحب علم المعانى مثلا يبحث عن خواص تستفاد من التراكيب بالدلالات
مختلفة فلا حاجة به الى معرفة انواعها التى هى بصدده لكنه لا حاجة له الى بيانه وضبط ما هو موضوع لعلمه وصاحب البيان
يحتاج اليها فيها معا وقوله فنقول شروع فى الغرض لبيان انواع دلالات الكلم واعتبار الوحدة فى اللفظ اشارة الى
ان الوضع عنده انما هو للمفردات فيكون وضع المركبات راجعا اليه حتى لو اقسم دلالتها الى الانواع الثلثة كان ذلك
فى الحقيقة راجعا الى دلالة مفرداتها ويترك تفسير مطلق دلالة اللفظ اعتمادا على الشهرة وانسياق الذهن الى انها كون
اللفظ بحاله يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وكانه قال المفهوم ولم يقل المعنى اشعارا بان الوضع يتوقف على كون المعنى
مفهوما للواضع واما كونه معنى فهو باعتبار ملاحظة الوضع واقتصر على ذكر احكام الدلالة حيث قال الحكمى اى يدل لان تجرد
الوضع لا يحققها بالفعل بل لا بد معه من استعمال المتكلم وعلم السامع بالوضع وفيه تامل يستغنى فى قوله من غير زيادة ولا
نقصان اشارة الى انه لو اعتبر زيادة لازم مع ذلك المفهوم او نقصان جزء من اجزائه منه لم يكن الدلالة مطابقة لعدم
تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذى اعتبر فيه الوضع وقوله لحكم الوضع متعلق بيدل والمراد ان المقتضى لهذه الدلالة هو الوضع
من غير احتياج الى امر يتعلق بالعقل ولذلك سميت وضعية وتقييدها لحكم الوضع تنبيه على اعتبار قيد الحيثية فى تعريفها كانه
قال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه كذلك فلا يستقض حدها بدلالتى التضمن والالتزام فيما اذا كان اللفظ
مشتركا بين الكل والجزء وبين الملزوم واللازم كما هو المشهور وانما سمى المعنى الموضوع له اصليا لانه المقصود بالوضع اصالة
وما عداه من الجزء او الخارج تابع له فى ذلك وقوله لحكم العقل متعلق بيدل ايضا يشير الى قيد الحيثية فى حدى الدلالتين على قياس
ما مر فى المطابقة ومعنى كون الدلالة لحكم العقل ان للعقل مدخلا فيها لا انه مستقل باقتضائها فان الدلالة على الجزء يتوقف على الوضع
للكل وعلى امر آخر يتعلق بالعقل وهو استلزام فهم الكل فهم جزئه وكذلك الدلالة على الخارج اللازم يتوقف على الوضع للملزوم
وعلى امر آخر عقلى هو ان فهمه يستلزم فهم لازمه ومن هنا ترى جماعة يسمون هاتين الدلالتين العقلية ويخصون الدلالة
العقلية بما لا مدخل فيه للوضع ولا للطبع كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وذكر لفظ ايضا فى تسمية كل واحد
من الاخيرتين بالعقلية دون تسمية الاولى بالوضعية بناء على ان العقل ليس كافيا فيهما وليس تسميتها بالعقلية كتسميتها بالتضمن
والالتزام بل الاولى منها بخلاف الاول فان الوضع كاف فى اقتضائها فتسميتها بالوضعية كتسميتها بالمطابقة
على سواء ولم يرد تسمية كل منهما بالعقلية ان اطلاقها عليهما بالاشتراك اللفظى بل اراد ان ذلك بالاشتراك المعنوى كما
يقال الانسان والفرس يسمى كل منها حيوانا اى يطلق عليه الحيوان قوله ولا بد فى ذلك التعلق اى التعلق الذى بين
المفهوم الاصلى ومفهوم آخر ان يكون مما يثبته العقل اى ان يكون لزوما عقليا بحيث يمتنع ان يدرك المفهوم الاصلى
بدون المفهوم الآخر كانه دلالة التضمن مطلقا وبعض الالتزامات كدلالة الاعدام على الملكات وانما تعرض لبيان حال

التعلق دفعا لان يتوهم من تسمية دلالة الالتزام بالعقلية كونها مشروطة باللزوم العقلى كما ذهب اليه جماعة وذلك
لانهم اعتبروا فى الدلالة الكلية حيث قالوا دلالة اللفظ على معناه بالوضع كونه بحيث كلما اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع
فاضطروا فى الالتزام الى اشتراط اللزوم العقلى لزمهم خروج اكثر المجازات المستعملة فى متعارف اللغة عن الدلالات
الثلث فالتزموا ذلك وقالوا دلالة لفظ الاسد وحده على الرجل الشجاع بل الدال عليه هو المجموع المركب منه ومن القرينة المنضمة
اليه واما علماء العربية فقد اكتفوا فى الدلالة بالجزء وقالوا هى كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع فلم
عندهم فى ذلك التعلق المقتضى لفهم المعنى الآخر ان يكون عقليا بل يكفى هناك ان يكون مما يثبته اعتقاد المخاطب اما لعرف
عام اى لامر معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجراة او لعرف عام سواء كان عرفا خاصا كما بين النسل والبطلان
عند المتكلمين او لم يكن عرفا خاصا كما بين اقدام زيد على امر مهيل وجراته وبين احجامه عنه وجبنه وكما بين البخل والجود فى مقام
التمليح او التهكم الى غير ذلك من التعلقات المعاونة والتقابل لان يعتقد المخاطب بين المفهومين ارتباطا يصحح الانتقال منه
من احدهما الى الآخر سواء كان ذلك الارتباط مستندا الى العقل او العرف او غيرهما فاذا امكن المتكلم اى جاز وتيسر ان يطلع
من مخاطبه ذلك اى مخاطبه الذى يعتقد ذلك التعلق المصحح للانتقال مطابقا كان اعتقاده للواقع او غير مطابق يقال امكنني
الشئ اى قدرت عليه قوله ولما عرفت ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة اى على تراكيب متفاوتة فى وضوح
الدلالة عليه جعل التراكيب كالمركوبات فادخل فيها كلمة على واطلق عليها الصور بناء على ان نظم الكلام كالصياغة والمعنى بمنزلة
ما يقع فيه الصياغة من الذهب والفضة فكما ان حسن المصوغ يظهر بصورته كذلك حسن المعنى يظهر بتركيبه ولم يعرف الصور
مع تقدمها معنى لانها ذكرت هناك بعبارة اخرى فكانها غير مذكورة ومن زعم ان المراد بالصور ههنا هو المعانى الاول التى يتوصل
بها الى المعانى الثوانى التى هى مقاصد الاغراض فان المراد بالطرق فيما سبق هو التراكيب اللفظية قطعا فقد ابعد عن رعاية
الملايمة مع قوله ولما عرفت قوله وهى الانتقال اى الدلالة العقلية فانها الانتقال من معنى الى معنى وجوز عود الضمير الى الدلالات
العقلية بناء على ان الانتقال مصدر يتناول القليل والكثير وان الفظ معنى فى الاصل مصدر فيجوز اطلاقه على متعدد وكان قيل
هى الانتقالات من معان الى معان قال قيل المقصود ههنا هو الدلالة العقلية للالفاظ وما ذكرته تفسير لها فيتحقق من غير
ان يكون هناك لفظ اصلا اجيب بان المراد انها الانتقال من معنى الى معنى متعلق باللفظ فلا اشكال والاظهر ان يقول فقد تفسر الدلالة اللفظية
بالانتقال من اللفظ الى المعنى وتفسر ايضا بفهم المعنى من اللفظ ويفهم السامع منه المعنى وكل ذلك من المسامحات التى لا تخل بالمقصود
وذلك لانه لا اشتباه ان تلك الدلالة صفة اللفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن واذا فسرت بالانتقال
او بما حد الفهمين لم يلتبس على ذى مسكة ان الانتقال فى فهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفة قائمة باللفظ لكنها منشأ انها ظاهرا
من حالة قائمة به هى كونه بحيث يترتب عليها ما ذكر قوله كلزوم احدهما الآخر فى الكاف متحمل بحسب المعنى على طريقة ما نقل العضد
التحقيق مطلق كان اراد تقصد ان العلاقة بين المعنيين هى لزوم احدهما الآخر بوجه من الوجوه اى سواء كان لزوما عقليا

او عرفيا عاما او خاصا او اعتقاديا محضا كما مر وقد تنكر علاقة ذات رها الى هذا التعميم ايضا كما قيل بسبب علاقة من العلاقات
ولو حمل الكاف على التمثيل وجعل اللزوم اخص من العلاقة لم يترتب الجزاء الذي هو قوله ظهر لك ان علم البيان مرجعه الى اعتبار
الملازمات على الشرط الذي رتب عليه اعني قوله ولما عرفت الخ معنى جزئه واراد بالملازمات بين المعاني اللزوم التي بينها يشهد
لذلك انه قسم اللزوم عقلية بل انما يكون من الجانبين او من جانب واحد واطلاق الملازمة والتلازم ايضا على اللزوم كثير منه ما قال
بان هذين الشيئين ملازمة متعاكسة او غير متعاكسة كما كان الجزء لازما للكل حقيقة وان لم يسم لازما اصطلاحا كان التضمني والالتزامي
معا داخلين فيما صنع نظرا اعتبار الملازمات بين المعاني وان كان اختلاف اللزومات في الالتزام اظهر فان قلت الذي عرفت
فيما سبق هو ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتاتى في الدلالات الوضعية بل في العقلية واللازم من هذا ان لا يعتبر الوضعية
وحدها لكنه جاز اعتبارها مع العقلية بان يكون شيء منها مرتبة من مراتب الوضوح فلم يظهر ان مرجع البيان اعتبار الملازمات قلت
قد سبق ان التراكيب التي يدل بها على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية وحدها ولا مع غيرها
وقد مر هنا اشارة الى ذلك في حد علم البيان فتذكر ثم لما عرفت ان اللزوم لا يتصور بين الشيئين ما لم يكن من الجانبين
كالذي بين الامام والخلف بحكم العقل او بين طول القامة وطول النجاد بحكم الاعتقاد او من جانب واحد كالذي بين العلم والحيوة بحكم العقل
او بين الاسد والجرأة بحكم الاعتقاد ظهر لك ان مرجع علم البيان الى اعتبار ما بين الجهتين جهة الانتقال من ملزوم الى لازم وجهة الانتقال
من لازم الى ملزوم ولا يريبك نظاهره الانتقال من احد لازمي الشيء الى الاخر مثل ما اذا انتقل من بياض الثلج الى البرودة فرجعه
ما ذكر ينتقل من البياض الى الثلج ثم من الثلج الى البرودة فتامل ولما ظهر لك ان مرجع علم البيان ما بين الجهتين علمت انصباب
علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية فان المجاز ينتقل فيه من الملزوم الى اللازم كما تقول رعينا غيثا والمراد لازمه وهو النبت وقد سبق
ان اللزوم لا يجب ان يكون عقليا كان اعتقاديا او مالوفا او لغير عرف صح البناء عليه واما نحو قولك امطرت السماء نباتا اي غيثا
من المجازات المنتقل فيها عن اللازم الى الملزوم فمتجوز فانه سلك رعينا الغيث وفصل ترجيح المجاز على الحقيقة والكناية على التصريح لما ينهينا
اليه نطلعك على كشف انخراطه في سلكه باذن الله والمط بهذا التكليف هو الضبط فاعلم ان الكناية ينتقل فيها من اللازم الى الملزوم كما تقول
فلان طويل النجاد والمراد طول القامة الذي هو ملزوم طول النجاد فلا يصار الى جعل النجاد طويلا او قصيرا الا لكون القامة طويلة او قصيرة فلا
عليك ان تجعلهما اصلين ولما لا يخفى ان طريق الانتقال من الملزوم الى اللازم واضح بنفسه ووضوح طريق الانتقال من اللازم الى الملزوم
انما هو بالتفرد هو العلم بكون اللازم مساويا للملزوم او اخص منه فلا عتب في تاخير الكناية لكونها بالنظر الى هذه الجهة نازلة من المجاز
منزلة المركب من المفرد ثم ان المجاز اعني الاستعارة من حيث انها من فروع التشبيه كما ستقف عليه لا تتحقق بمجرد حصول الانتقال
الملزوم الى اللازم بل لا بد فيها من المقدمة تشبيهية بذلك الملزوم له لازم لم يستدعي تقديم التعرض للتشبيه فلا بد من ان تاخذه
اصلا ثالثا وتقدمه فهو الذي اذا مهرت فيه ملكت زمام التدريب في فنون السحر البياني وهو المراد في قال ثم لما عرفت الخ
ما فرع من تحقيق ما هو فيه لموضوع البيان اي على الدلالة المختلفة في الوضوح وهي الدلالة العقلية [illegible] شرع في ضبط محالات اصول هذه

يزداد بصيرة الطالب في التحصيل كما فعل مثل ذلك في اوائل الفصل الاول قوله كالذي بين الامام والخلف بحكم العقل اراد ان
العقل يحكم بان ما اذا احدى ما بين الجهتين من الاجسام كانت الجهة الاخرى قطعا ولم يرد ان تعقل كون الشيء اماما او يستلزم
تعقل كون الاخر خلفا وما يرتبط الاثر ان التخصيص المشار اليه بين كل منهما اماما للاخر ثم تعقل كون الشيء متقدما على غيره يستلزم
تعقل كون ذلك الغير متأخرا عنه لانهما متضايفان فيتلازمان وجودا او تعقلا واما الامام بمعنى الجهة فانه متضايف
لذي الامام لا للخلف المتكيلان موجودا فقط وانتقال الذهن من الامام الى الخلف كانتقاله من السواد الى البياض قوله
بحكم الاعتقاد اي بحكم الاعتقاد الناشي من العرف العام اذ جرت عادة الجمهور وتعورف فيما بينهم ان طويل القامة لما كان
النجاد اي علاقة السيف كان طويلا او بالعكس والعلم يستلزم الحيوة استلزاما كليا بحكم العقل دون العكس والاسد يستلزم
الجرأة استلزاما كليا بحكم الاعتقاد الناشي من تعارف الناس بلا عكس قوله ظهر لك ان مرجع علم البيان اعتبار
الجهتين هو جواب لقوله ثم لما عرفت ويرد عليه انه لا مدخل لمعرفة انقسام اللزوم الى قسميه في هذا الظهور بل يكفيه ان يقال
لما تصور لزوم بين شيئين كان احدهما ملزوما والاخر لازما فالانتقال اما من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى
الملزوم فظهر ان مرجع اعتبار ما بين الجهتين وقد يجاب بان الانتقال من اللازم انما يمكن لما كان ملزوما ايضا كما سنذكره
فكانه قال هنا وجه الانتقال من لازم هو ملزوم الى ملزوم فيثبت لذلك التقسيم مدخلية ما في هذا الظهور قوله ولا
يريبك المشهور في النسخ المعول عليها ضم الياء من اراب بمعنى رابه اي اوقعه في ريبة وشك وقد يروى بفتحها ايضا والمقصود ان النظر
الى ظاهر الانتقال من احد لازمي الشيء الى الاخر كما في المثال المذكور يوهم ان هناك جهة ثالثة فلا تحصر مرجع البيان في تينك الجهتين
لكنك لما تاملت عرفت ان مرجع هذا الانتقال الى ما ذكر من الانتقالين المتركب منهما فانه لما شبه لفظ البياض مطلقا تنبه
الفهم الى اكمل انواعه فينتقل منه الى ملزومه الذي هو محله اعني الثلج ثم ينتقل منه الى لازمه الاخر اعني البرودة فليس للانتقال الواحد
فرد سوى ما ذكرناه ولقائل ان يقول لما اجتمع هذان الانتقالان في لفظ واحد في اطلاق واحد لزم ان يجعل مجازا وكناية
معا فان التجأ الى تكلف تاويل يدرج في احدهما فقط فقد امعل في ذلك التاويل المهم له حجاجا واكتفى في قوله فرجعه ما ذكر تعليل
عن الاراء اي لا يريبك لان مرجعه ما ذكر قوله وقد سبق ان اللزوم وقع لان يتوهم ان النبات ليس لازما للغيث
اي هو لازم بوجه من الوجوه التي اشرنا اليها وذلك كاف لنا في ارادته بلفظ الغيث وان لم يكن لازما له لزوما عقليا
ولما كان المثال المذكور اعني قوله رعينا غيثا توضيحا للقاعدة القائلة بان الانتقال في المجاز انما هو من الملزوم الى اللازم صحيحا ولا نعم
اشار الى دفع ما يرد على القاعدة بقوله واما نحو قولك امطرت السماء نباتا اي غيثا واراد بقوله وفصل ترجيح المجاز الكلام
المشتمل على بيان ترجيح المجاز على الحقيقة والكناية على التصريح وان لم يكن معنونا بالفصل ومحصول ما نطلعك عليه ذلك الفصل
من كشف الانخراط هو ان الانتقال من اللازم الى ملزوم معين عند مساواته اياه اذ لا يتصور انتقال من العام باقيا على
عمومه الى الخاص بل لا بد ان تعتبر معه ما يصيره مساويا له وعند التساوي يكون منتقلا من الملزوم الى اللازم الى

الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فيخرج بهذا الطريق نحو امطرت السماء نباتا فى ملكك رعينا الغيث فى جعله نحو
امطرت السماء نباتا من المجازات المنتقل فيها من اللازم الى الملزوم لا من المجازات التى ينتقل فيها من الملزوم الى اللازم
تنبيه على انه يريد بالملزوم المستتبع وباللازم التابع بالملزوم التبعى اذ لو اريد باللازم امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة
كان النبات ملزوما لما هو فيه للغيث كما انه لازم ايضا كذلك فلم يتجه السؤال ولا احتيج الى ما اعترض بانه تكلف انكروها
للضبط بان الانتقال فى المجاز دائما من الملزوم الى اللازم وفى الكناية بالعكس ولو اعتبر اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك فى الجملة يحكم
بان الانتقال مطلقا من الملزوم الى اللازم واقتصر فى الفرق بين المجاز والكناية بان المجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى دون الكناية
كما فعله غيره لكان اقرب قوله ان الكناية بكسر الهمزة عطف على قوله فان المجاز وقوله فلا يصار ريان لكون طول القامة ملزوما
لطول النجاد وفيه ايضا تنبيه على ان الملزوم واللازم هما المستتبع والتابع الا يرى ان طول النجاد اولى بان يكون ملزوما لطول
القامة من عكسه لو اريد باللزوم امتناع الانفكاك فى الجملة قوله فلا علينا اى لا كان انصباب علم البيان الى التعرض للمجاز
والكناية المتمايزين بان الانتقال فى احدهما من الملزوم وفى الاخر من اللازم فلا باس علينا ان نتخذ كلا منهما اصلا على حدة فانه
الانسب بذلك التمايز والاليق بحسن التعليم قوله ولا نحو شرط جواب فلا عتب بالثاء الفوقانية اى لا عتاب ولا لوم والمط
بيان وجه تقديم المجاز على الكناية فى تقرير حبنهاد هو ان الكناية نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد وذلك لان الانتقال
فى المجاز من الملزوم الى اللازم وهذا طريق واضح بنفسه لا يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امر زائد على اللزوم الذى باعتباره كان الملزوم
ملزوما واللازم لازما والانتقال فى الكناية من اللازم الى الملزوم وهذا طريق غير واضح بنفسه بل يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امر
زائد على ذلك اللزوم وهو كون ذلك اللازم مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصير كانه ملزوم لملزومه لما عرفت ان العام ما بقى عاما
لا يتصور منه الانتقال الى خاص معين وفى قوله وهو العلم بكون اللازم مساويا مسامحة لان الكلام هناك هو المساواة او الاخصية
لا العلم باحدهما وانما جوز كون اللازم اخص بناء على ما مر من ان المراد باللازم هو التابع وقد يكون اخص من متبوعه ولا يخرج
بذلك عن كونه لازما بوجه من الوجوه المعتبرة فى باب اللغة لا يقال لما كان اللازم اخص كان الملزوم اعم فلا يكون طريق الانتقال
فى المجاز واضحا بنفسه بل يحتاج فيه ايضا الى اعتبار امر زائد بجعل الملزوم مساويا او اخص لانا نقول المتبوع هو الاصل فاذا حصل
فى الذهن فالغالب ان يلاحظ معه تابعه وان كان اخص منه بخلاف التابع فانه فرع فقد لا يلاحظ معه متبوعه المعين الا اذا
كان مساويا له او كان المتبوع اخص منه فان قلت قد يكون الانتقال فى المجاز من التابع كما فى امطرت السماء نباتا
فلا يكون واضحا بنفسه قلت قد عرفت انه تكلف فى مثل ذلك لادراجه فى التابع فى حكم ما هو متبوع هذا وقد قيل كون
اللازم اخص انما هو فى اللزومات التى بحسب الادعاء دون الكلية وربما لم يعتبر اللزوم الجزئى فيما تقدم حيث لم يجعل العلم لازما للحيوان وقيل
والاصوب ان يتمسك فى تقديم المجاز على الكناية بانه ينافى ارادة المعنى الاصلى دونها فنزل منها منزلة المفرد من المركب قوله ثم ان
المجاز يريد به بيان ان التشبيه اصل ثالث من اصول هذا العلم وجب تقديمه على الاصلين الاخرين وهو لما كان احد

الاصلين الاخرين ولما كان احد الاصلين المذكورين هو المجاز الا الاستعارة وكان المبنى على التشبيه هو الاستعارة
دون المجاز مطلقا صدر الكلام بذكر المجاز وعقبه بان المراد به الاستعارة فالضمير فى قوله من حيث انها للمجاز بتاويل
الاستعارة وقوله من فروع التشبيه خبر انها وقوله لا تحقق بتانيث الضمير خبر ثان او بيان للخبر الاول وقوله يستدعى
بتانيث الضمير خبر ان المجاز وقوله من حيث تعليل ليستدعى قدم على معلوله وانت خبير بان ما قرره يستدعى تقديم
التشبيه على الاستعارة وجوبا وعلى المجاز مطلقا استحسانا كيلا يقع الفصل بين انواع المجاز واما اخذه اصلا مالنا فلا
يستدعيه اصلا بل الواجب ان يجعل مقدمة خارجة عن مقاصد هذا الفن ويؤيده ما قيل من ان دلالة التشبيهات
من حيث هى تشبيهات دلالة وضعية لا عقلية واعتذر عن ذلك بانه وان كان فى الحقيقة مقدمة خارجة لكنه لكثرة
مباحثه واقسامه وعموم تفاصيله واحكامه وتشعب فروعه كما اشار اليه بقوله من فروع التشبيه وقوة نفعه فى المطالب
البيانية كما سيشير اليه قد ارتقى ان يجعل مقدمة فلهذه الضرورة اتخذه اصلا لا عاشا لا حقيقيا ولا يذهب عليك
ان هذا تكلف بارد لا يلائمه وجه تاملا نعوذ به العبارة حيث قال هنا فلا بد من ان نتخذه اصلا ثالثا مع انه قال
فى الاصلين الحقيقيين فلا علينا ان نتخذهما اصلين والصواب فى هذا المقام ما حققه بعض مشايخنا وهو ان اللفظ
بتوسط الوضع انما يفيد المعنى الموضوع له او ما له علاقة معه بحيث ينتقل الذهن منه الى الموصول اليه فى الجملة وهو المسمى عندهم باللازم
فاللفظ ان استعمل فى الموضوع له كان حقيقة وان استعمل فى لازمه فاما ان يكون هناك علاقة المشابهة او غيرها على
الاول ان كان معه قرينة تنافى ارادة المعنى الموضوع له كان استعارة وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثانى ايضا ان كان
معه تلك القرينة المانعة كان مجازا مرسلا وان لم يكن كان كناية فاصول علم البيان اربعة فاذا ضمت الاستعارة
الى المجاز المرسل لاشتراكهما فى مطلق المجاز صارت ثلاثة ويظهر من هذا ان التشبيه اصل حقيقى من اصول هذا الفن
الا ترى ان المراد به منه فى الموضوع وان فيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى كما يشهد له قوله فهو الذى
لا مهرت فيه ملكت زمام التدرب فى فنون السحر البيانى ومما يدل على ان المقصود الاصلى فى التشبيهات هو
المعنى الوضعى فقط ليس شىء فان قولك زيد كالبدر مثلا لا يريد به ما هو مفهومه وضعا بل يريد به ان ذلك الوجه
غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافى ارادة المفهوم الوضعى ولا شك ان التشبيه مع كونه اصلا حقيقيا
مقدمة للاستعارة ايضا فيستحق التقديم قطعا قوله الاصل الاول من علم البيان فى الكلام فى التشبيه لا يخفى عليك
ان التشبيه يستدعى طرفين مشبها ومشبها به واشتراكا بينهما من وجه وافتراقا من اخر مثل ان يشتركا فى الحقيقة
ويختلفا فى الصفة او بالعكس فالاول كالانسانين اذا اختلفا صفة طولا وقصرا والثانى كالطويلين اذا اختلفا حقيقة انسانا
وفرسا والا فانت خبير بان ارتفاع الاختلاف من جميع الوجوه حتى التعين يابى التعدد فيبطل التشبيه لان تشبيه الشىء
لا يكون الا وصفا لمشاركته المشبه به فى امر والشىء لا يتصف بها كما ان عدم الاشتراك بين الشيئين من وجه من الوجوه

يمنعك من محاولة التشبيه بهذا الرجوع الى طلب الوصف حيث لا وصف وان التشبيه لا يصار اليه الا لغرض وان
حاله تتفاوت بين القريب والبعيد وبين المقبول والمردود وهذا القدر المجمل لا يحوج الى دقيق نظر انما المحوج هو تفصيل
الكلام في مضمونها وهو طرفا التشبيه ووجه الشبه والغرض في الشبه واحوال التشبيه لكونه قريبا او غريبا مقبولا او مردودا
فعلم من هذا انه لا بد من النظر في هذه المطالب الاربعة فلنتوغل ارجاء انواع قال الاصل الاول قد ذكرنا انفا ان كل واحد من
المجاز والكناية والتشبيه اصل من علم البيان ومقتضى ذلك ان نقول هنا الاصل الاول من علم البيان هو التشبيه
او نقول البحث عن الاصل الاول هو الكلام في التشبيه لكنه لما جعل مقاصد المفتاح اصولا ثلثة جعل ايضا عبارته
سوى المقدمة اصولا ثلثة بمنزلة الفصول والابواب في الكتب اطلاقا لاسم المدلول على الدال على قياس ما سبق من ان
الفنون الاربعة كانون [illegible] فلذلك قال الاصل الاول من علم البيان اى من فصوله الكلام في التشبيه قوله واشتراكا عطف
على طرفيه وقوله معنى بالنصب صفة لاشتراكا ماخوذا مع قوله وافتراقا قوله او بالعكس اى ان يكون الامر بعكس ما ذكر
وهو ان يشتركا في الصفة ويختلفا في الحقيقة اما في تمامها كطويلين حجر وخشبة او في بعضها كطويلين انسان وفرس
واقتصر على ذكر [illegible] الاول من ان يعد اختلافا في الحقيقة وليس فيما ذكره على سبيل التمثيل دعوى
حصر [illegible] بالاشتراك في بعض الذاتيات والاختلاف في الحقيقة وقوله صفة تمييز وطولا بدل منه او نصب
بتقدير اعني وكذا الحال في حقيقة وانسانا قوله والا اى وان لم يكن بين الطرفين اشتراك من وجه وافتراق
من آخر لم يصح التشبيه لانك خبير بانه يدل على عدم صحته ومن ان ارتفاع الاختلاف الخ ثم انه قدم في البيان التشبيه
بطلان عدم الافتراق وقابله على بطلان عدم الاشتراك لان الاشتراك داخل في مفهوم التشبيه فبطلان عدمه
اظهر من بطلان عدم الافتراق الذي هو لازم للتشبيه خارج عن مفهومه وحاصل ما قرره ان ارتفاع الاختلاف
بين الطرفين من جميع الوجوه حتى التعيين [illegible] يأبى التعدد ولذا لم يكن هناك تعدد لم يكن هناك الا شيء واحد
يبطل التشبيه الذي هو وصف الشيء بمشاركة المشبه به في امر لان الشيء الواحد لا يصح ان يقال انه شارك نفسه في امر
ضرورة ان المشاركة في امر تقتضي [illegible] فذلك الامر ايضا وان ارتفاع الاشتراك بينهما يقتضي
ان يكون التشبيه طلبا لوصف الشيء بالمشاركة حيث قيل لا محال للوصف بها اصلا فيكون باطلا ايضا قوله وان التشبيه
عطف على فاعل الخفي اعني قوله ان التشبيه مستدع وكذا وان حاله عطف عليه ايضا وقوله هذا القدر المجمل لا يحوج
جملة مقررة لقوله لا يخفى مقررة بما يبتنى عليه قوله انما المحوج الخ والمعنى ان هذا القدر المجمل وان استغنى عن دقيق
النظر وكفاه لانه تنبيه على بعض ما احتاج فيه الى توضيح كما مر ولكن تفصيل مضمونه ما عدا الافتراق يحوج الى الانظار
الدقيقة وهو اى ذلك المضمون طرفا التشبيه وما عطف عليه واما قال الغرض بدل او معيدا [illegible] على ان ترجع التشبيه
بحسب غرابته كما ان قربه بحسب ابتذاله وشهرته وجعل النظر في كل واحد من المطالب الاربعة نوعا على حدة رعاية لحسن البيان

وجوده التعليم النوع الاول النظر في طرفي التشبيه المشبه والمشبه به اما ان يكونا مستندين الى الحس
كالخد عند التشبيه بالورد في المبصرات وكالاطيط عند التشبيه بصوت الفراريج في المسموعات وكالنكهة عند التشبيه
بالعنبر في المشمومات وكالريق عند التشبيه بالخمر في المذوقات وكالجلد الناعم عند التشبيه بالحرير في الملموسات واما
ان يستندا الى الخيال كالشقيق عند التشبيه باعلام ياقوت منشورة على رماح من الزبرجد فهو في قرن بالحسيات
ملحق تقليلا للاعتبارات تسهيلا على المتعاطي واما ان يكونا مستندين الى العقل كالعلم اذا شبه بالحياة واما
ان يكون المشبه معقولا والمشبه به محسوسا كالعدل اذا شبه بالقسطاس وكالمنية اذا شبهت بالسبع و
كحال من الاحوال اذا شبهت بناطق او بالعكس من ذلك كالعطر اذا شبه بخلق كريم واما الوهميات المحضة
كالفاقد [illegible] صوره وهيئة محضة من المنية مثلا ثم شبهناها بالمخلب او بالناب المحقق وجعلنا افترست المنية فلانا بشيء
هو لها شبيه بالمخلب او بشيء هو لها شبيه بالناب ومن الحال ثم شبهناها فقلنا نطقت الحال بكذا بشيء هو لها شبيه باللسان
فلحقه بالعقليات وكذا الوجدانيات كاللذة والالم والشبع والجوع فاعرفه قال النوع الاول النظر في طرفي التشبيه
قدم هذا النظر على الانظار الثلاثة الباقية لان المشبه والمشبه به هما العمدة في التشبيه فان وجه الشبه يكون امرا
مشتركا بينهما والغرض منه يعود اليهما وحال التشبيه صفة له وهو متفرع عليهما وحصر هذه اقسام اربعة الاول ان يكونا
مستندين الى الحس اى مدركين باحدى الحواس الخمس الظاهرة المشهورة واورد لها امثلة بعدد تلك الحواس وقوله
كالخد عند التشبيه بالورد اراد به كالخد والورد عند تشبيه الاول بالثاني وقس على هذا سائر الامثلة والاطيط صوت
القتب والفراريج جمع فروج [illegible] قوله بالعنبر اى برائحة العنبر وكالريق اى وكطعم الريق عند التشبيه بطعم الخمر وكالجلد
[illegible] تسامح في العبارة لظهور المراد وجاز ان يقال في الكلام على ما هو [illegible] من التلمس
من قولهم نممت العنبر وذقت ريقه [illegible] جلده واكثر [illegible] فقد عرفت هذه الاجسام محسوسة بالشم والذوق واللمس
مع ان المحسوس بها ما حل فيها من الكيفيات قوله واما ما يستند الى الخيال المستند الى الخيال هو المعدوم الذي تركبه المتخيلة من
المحسوسات المتادية من الحس الى الخيال فهو وان لم يكن محسوسا بتمامه الا ان كل واحد من الامور التي ركب هو منها
محسوس كاعلام ياقوت منشرة على رماح من زبرجد فانها ليست محسوسة بذواتها بل بموادها واما الشقيق
فهو بسيط حقيقة فليس الكاف في قوله كالشقيق داخلة على الممثل به وانما ذكره اشارة الى البيت الذي سياتي والقرن
بفتح القاف في الراجل [illegible] بالبعيران والمقرون المشدود [illegible] ولذا الزمت الحسيات [illegible]
الحسيات فسر الحسي بما يدرك هو او مادته باحدى الحواس الظاهرة وانما اورد كلمة اما لانه لما ذكر الحسي وكان المستند
الى الخيال قريبا منه كان مظنة ان يتردد السامع ان حاله ماذا هل يعد قسما براسه اولا وقد نبه على ذلك فيما سبق على مثله
[illegible] ان يكونا مستندين الى العقل اى مدركين به وانما اورد له مثالا واحدا الثالث ان يكون المشبه معقولا والمشبه به

محسوسا واورد له مثالا لانه اشد اشتهارا لكنه تشبيه للمعقولات الخفية بالمحسوسات الظاهرة والرابع عكسه واقتصر في
على مثال واحد تنبيها على قلته نظرا الى اصله قوله واما الوهميات اراد بالوهمي ما لم يحس به ولا بمادته وصفه بكونه مخترعا
اعلاما بانه صورة يخترعها الوهم من عند نفسه باستعمال المتخيلة من غير ان يركبها من المحسوسات كما في الخياليات فان
المنية حيث كانت مهلكة بلا تفرقة بين نفاع وضرار شبهت في ذلك بالسبع فاخترع لها الوهم صورة تكون آلة لها في
هذا الاهلاك شبيهة بالمخلب او الناب المحقق للسبع وكذا الحال في تشبيه الاشياء او تدل عليها كالانسان فيخترع لها الوهم
صورة هي آلة لها في ذلك شبيهة باللسان ولقد احسن من قال الوهمي ما لم يدرك هو ولا مادته باحدى الحواس
الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها فخرج بذلك عن العقلي المحض وعن الوجداني وفيه اشعار بان ليس المراد بالوهميات
المعاني الجزئية المدركة بالوهم كما انه ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال ولا بالوهميات والوجدانيات المدركة
بالقوى الباطنة وبالعقليات فالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بالحس الظاهر فيقابل به الحسي المفسر بما تقدم وتقسيمات
المدركات باسرها فبطل انحصار الطرفين في تلك الاقسام الاربعة قوله فاعرفه اي فاعرف كون الوهميات والوجدانيات ملحقة
بالعقليات كما عرفت كون الخياليات ملحقة بالحسيات والفائدة في ذلك تقليل الاقسام وتسهيل امر الضبط
على المتعاطي للمرام قال النوع الثاني في المطلب وجه الشبه لما الخ التشبيه بين ان يكون الاشتراك بالحقيقة والافتراق بالصفة
تارة مثل جسمي اسود وابيض وكذا مثل انف ومرسن فهما مشتركان بالحقيقة وهي العضو المعلوم وانما يفترقان بالصفة
احدهما بالاختصاص بالانسان واتصاف الآخر بالاختصاص بالمرسونات وما جرى مجراها نحوه
ومن ان يكون الاشتراك بالصفة والافتراق بالحقيقة مثل طويلين جسم وخط الوصف حينئذ الخ بين ان يكون مستندا
الى الحس كالكيفيات الجسمية مثل الاتصاف بما يدرك بالبصر من الالوان والاشكال والمقادير والحركات وما يتصل بها
من الحسن والقبح وغير ذلك او بما يدرك بالسمع من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين او بما يدرك بالذوق من انواع الطعوم
او بما يدرك بالشم من انواع الروائح او بما يدرك باللمس من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة واللين
والصلابة ومن الخفة والثقل وما يضاف اليها ومن ان يكون مستندا الى العقل والعقلي ايضا لما الخ بين حقيقي كالكيفيات
النفسية مثل الاتصاف بالذكاء والفطنة والمعرفة والعلم والقدرة والكرم والسخاء والحلم والغضب وما جرى مجراها من الغرائز
والاخلاق ومن اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او بكونه مطلوبا عنده او بعيدا عن
الطبع او شيء تصوري وهمي محض ومن المعلوم عندك ان الحقائق منقسمة الى بسائط وذوات اجزاء مختلفة وان الصفات
ما وجها امر واحد وما وجها امر واحد وما وجها اكثر فظهر لك بما ذكرنا ان وجه التشبيه يحتمل ان يتفاوت فنقول وبالله التوفيق
وجه التشبيه اما ان يكون امرا واحدا او غير الواحد واما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا
مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد فهذه اقسام ثلاثة (النوع الثاني وجه التشبيه قدمه على

على الطرفين الغرض لان وجه الشبه داخل في مفهوم التشبيه كالطرفين دون الغرض واشار قبل الشروع في تقسيمه
الى مقدمة نافعة فيه وهي ان وجه الشبه يحتمل تفاوتا كثيرا ومحل هذه المقدمة ان وجه الشبه اما حقيقة للطرفين سواء كان
تمامها او بعضا منها او ما صدق لهما والصفة اما حسية اي مستندة الى الحواس الظاهرة واما عقلية وهي ما عدا الحسية والعقلية
اما حقيقية اي موجودة في الخارج واما اعتبارية لا وجود لها في الحقيقة اما ملتئمة من اجزاء مختلفة واما بسيطة ليست كذلك
والصفة ايضا اما امر واحد واما امور واحد او اكثر ولنرجع الى تفصيلها فنقول قوله لما الخ التشبيه جار مجرى الشرط وجوابه ما سنعرفه
وضمن الخبر معنى الشرط فلذلك قال بين ان يكون الاشتراك بالحقيقة وبين ان يكون الاشتراك بالصفة بترك لفظ
في اللفظين ولا يخفى انحصار التشبيه في الاشتراك بالحقيقة والاشتراك بالصفة بناء على انه اراد بالحقيقة ههنا معنى الذاتي
مطلقا اي ما لا يكون خارجا فيقابل الصفة قطعا ولذلك مثل بجسمين ابيض واسود على الاطلاق فان الجسمية بعض من تمام حقائق
الاجسام والاشتراك في الحقيقة المذكورة في صدر الاصل الاول اراد به الاشتراك في تمامها فلذلك مثل هناك بالانسان
والفرس المختلفين في الحقيقة ولفظ مثل نصب على انه حال من فاعل ان يكون اي مثل اشتراك الجسمين في الجسمية وافتراقهما
في البياض والسواد قوله وكذا مثل انف ومرسن لما كان في الاشتراك بهما في حقيقة واحدة نوع خفاء فصله وبين ان
حقيقتهما هي العضو المخصوص الذي هو طريق الشم وان افتراقهما بوصفين اعتباريين هما الاختصاص بالانسان والاختصاص
بالمرسونات اي الحيوانات التي يجعل الرسن في انوفها وصرح بلفظ الاتصاف تنبيها على ان الاختصاصين خارجان
عن حقيقتها المذكورة لا يقال قد علم مما ذكره في فصل المجاز الذي لا يعتبر ان الانف في الشفة والرجل مطلقة يتناول الانسان
وغيره وان المرسن والجحفلة والحافر مختصة بغيره من الدواب فالصواب ان يقال وانما يفترقان بالاختصاص بالمرسونات وعدمه لانا نقول
ما ذكره هناك من الاطلاقات انما هو بحسب اصل الوضع وما ذكره ههنا من الاختصاص بالانسان انما هو بحسب عرف الاستعمال
الطارئ على اصل الوضع فلا منافاة وفيه تمثيل للافتراق بالحقيقة بجوهر وعرض لاشتراكهما في شيء من الذاتيات اعني الجسم والخط
تأييد لما ذكرناه من انه اراد بالحقيقة معنى الذاتي مطلقا قوله والوصف ابتداء تقسيم الوصف وقدمه في الذكر لكونه اوفق بما
واكثر وقوعا ووجه الشبه في هذا الكلام حذف تقديره وحينئذ الخ الوصف فحذف ودل عليه بما ذكر بعد الوصف اعني قوله
الخ وكذا الحال في قوله والعقلي ايضا لما الخ اي ولما الخ العقلي فهما شرطان معطوفان على الشرط الاول اعني قوله لما الخ التشبيه
وجواب الكل واحد اعني قوله ظهر لك بما ذكرنا فلا اختلال في عبارته اصلا قوله كالكيفيات الجسمية اراد بها الاوصاف الجسمية
لا المصطلح عليها اعني ما هو من مقولة الكيف ولذلك عد منها ما ليس من تلك المقولة كالمقادير والحركات
ولفظ مثل مجرور وبعضها انه بدل من الكيفيات وقيل منصوب على انه حال منها وذكر لفظ الاتصاف تصريحا بانها اوصاف وقدم الالوان
لاجل ان يكون عين ما اضيف اليه مثل وقدم الالوان لكونها مبصرة بالذات كالاضواء وكان جعلها داخلة في الالوان كما زعم
ثم لم يصرح بها وذكر الاشكال والمقادير والحركات على سبيل في كونها الابصار من المبصر بالذات والتشكل مستعرض

ماينقسم

للمقدار من حيث انه يحاط بحد واحد او اكثر والمقدار اما ذو جهة ويسمى خطا او ذو جهتين ويسمى سطحا او ذو ثلث ويسمى جسما والاجزاء
يعرض لها الشكل دون الاول فان طرف الخط اعنى النقط لا يتصور احاطته بشئ او ما يتصل بها اى بالمذكورات من الحسن
والقبح التابعين للخلقة المركبة من الالوان والشكل وغير ذلك كالاستقامة والانحناء والاستدارة العارضة للمقادير
وكالسرعة والبطؤ والتوسط العارضة للحركات قوله من الاصوات الضعيفة وصف الاصوات بعوارض مقابلها انما
علله واحداه يختلف بامور خارجة عن ماهيتها وذكر لفظ الانواع فى الطعوم من الزاج اشارة الى ان كلا منها حقائق متنوعة
واكتفى فى تعدادها بالنهر عند الجمهور وقدم فى الملموسات الكيفيات الاربع المسماة باوائل الملموسات اعنى الحرارة
والبرودة المسماتين بالفاعلتين والرطوبة واليبوسة المسماتين بالمنفعلتين واعاد لفظ من فى قوله ومن الخفة والثقل لمكان الاختلاف
لان الفقه يغيران بالملاسة الصلبة والملاسة اللينة كالرق المفرج فلا يسكن تحت الماء [illegible] المشكك فى الهواء فى كانا
[illegible] وقد فسر ان [illegible] المدافعين فبقى الاشتباه فى ملموسيتها وادرك بالقياس الى الملموسات الكلية
مثل اللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة قوله وهى ان يكون مستندا الى العقل يريد به ان لا يكون الوصف مستندا
الى الحس كما عرفته فيكون انحصار الوصف فى الحسى والعقلى ظاهرا قوله والعقلى ايضا كما ان مطلق الوصف ينقسم الى الحسى والعقلى
كذلك الوصف العقلى ينقسم الى حقيقى اى موجود فى الخارج واعتبارى لا وجود له فيه ولفظ مثل [illegible] من الكيفيات والموجود
متعلق بالمقرر والعلم ادراك متعلق بالنسبة التامة الخبرية والكرم ايثار الغير [illegible] والسخاء افادة ما ينبغى لا لعوض والغريزة ما جبل عليه
الانسان من الاوصاف والخلق ملكة تصدر بها عنه افعاله بسهولة وانما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب
والاضافات باسرها لا وجود لها فى الخارج [illegible] الاعتبارى عطفا [illegible] العطف التفسيرى واورد فى
[illegible] كون الشئ مطلوب الوجود [illegible] عند النفس [illegible]
بها [illegible] الاعتبارى الذى ليس نسبيا بقوله او نفى تصورى وهمى محض وعطف على قوله بكونه مطلوب الوجود لكن مثل اسلف
[illegible] كل ما هو علم ما يتخيل فيها البياض والاشراق واتصاف البعد وكل ما هو جهل ما يتخيل فيها السواد والاظلام
وبهذا التمثيل ظهر ان العقلى فى وجه الشبه يتناول الوهمى كما يتناوله فى الطرفين على ما مر قوله ومن المعلوم عندك [illegible]
ليست الواو فيها للعطف لان ما تقدم من كلام اعنى الشرط وحده فكيف يعطف عليه كلام تام [illegible] الحال فقيل من قوله
ايضا الى الحصر والاولى ان يكون حالا من قوله لما الحصر التشبيه وما عطف عليه اى لما الحصر التشبيه وما عطف عليه اى لما
الحصر التشبيه فى الحقيقة والوصف والحصر الوصف مطلقا فى الحسى والعقلى والحصر الوصف العقلى فى الحقيقى والاعتبارى والحال
ان من المعلوم عندك ان الحقائق تنقسم الى البسائط وذوات الاجزاء المختلفة وان الصفات ايضا كذلك وكان
الانسب بسياق الكلام ان يقول والحقائق حين انحصرت بين كذا وكذا الا انه تجنب الافتنان فى العبارة قوله و
ذوات اجزاء المختلفة يدل على انه لم يرد بالبسيط ما لا جزء له اصلا بل ما ليس له اجزاء متخالفة الماهية سواء لم يكن له جزء اصلا

او كان له جزء متفق الحقيقة وفائدة قوله ما ذكر ان تحقق الانحصارات السابقة فى نفس الامر لا يستلزم ان يطلع
للمتطلب احتمال فى وجه الشبه للتفاوت بل المستلزم له ذكر ما ذكر فتذكر قوله فمعول شرع فى التقسيم بعد التنبيه
على احتمال التفاوت فى الانقسام قوله وجه التشبيه اما ان يكون امرا واحدا [illegible] بكونه واحدا ان لا يكون له جزء اصلا
بل ان لا يكون بحيث يعد فى متعارف اللغة امرا واحدا سواء كان حقيقة لا جزء لها كمفهوم الجوهر مثلا او لها اجزاء لكن اعتبر اجزاؤها
منضما بعضها الى بعض ووضع بازاء مجموعها لفظ مفرد فانها بهذا الاعتبار تعد امرا واحدا كمفهوم الجسم والحيوان والانسان
او كان وصفا واحدا على احد هذين الوجهين قوله اما حقيقة مليس اى حقيقة للطرفين [illegible] النيابة بحسب اعتبار
المتكلم انضمام بعضها الى بعض وقصدا الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالاخرة كشئ واحد وقد صرح بهذا المعنى فى الوصف
حيث قال وانما اوصافا مقصودا من مجموعها الى شئ واحد وانما حمل الالتيام الحقيقى على ما ذكرناه لانه لا شبهة
زيد بعمرو فى الانسانية مثلا كان وجه الشبه امرا واحدا فى حكم الواحد كما انه لا شبهة فى الخد بالورد فى الحمرة كان وجه
الشبه وصفا واحدا مع تركبه من جنس وفصل والظاهر انه لا يكون للحقيقة بسيطا او ذات اجزاء مختلفة ويكون وجه الشبه
امرا واحدا او اكثر على ما ذكره اولا مما فصلناه ههنا من معنى الوحدة والالتيام من الكثرة وقد يظهر انه باطل التقسيم
المقدم هذا وانحصار وجه الشبه فى هذه الاقسام الثلاثة ظاهر لانه اما واحد او كثير والكثير اما ان يقصد اشتراك الطرفين فى
مجموع من حيث هو لا فى كل واحد او يقصد اشتراكهما فى كل واحد وقد قسم الاول منها الى [illegible] لان الواحد اما
حسى طرفاه حسيان قطعا واما عقلى وطرفاه اربعة اقسام والقسم الثانى الى قسمين لان ما فى حكم الواحد اما حسى واما عقلى
والقسم الثالث الى ثلثة اقسام لان المتعدد اما كله حسى او كله عقلى واما بعضه حسى وبعضه عقلى فالاقسام التى ذكرها عشرة
اما الاول فاما ان يكون حسيا او عقليا ولابد للحسى من ان يكون طرفاه حسيين لامتناع ادراك الحس من غير
جهة دون العقل فانه يعم انواع الطرفين الاربعة المذكورة لصحة ادراك العقل من المحسوس جهة ولذلك تسمع علماء هذا الفن
يقولون التشبيه بالوجه العقلى اعم من التشبيه بالوجه الحسى فالحسى كالخد اذا شبه بالورد فى الحمرة وكالصوت الضعيف
اذا شبه بالهمس فى الخفاء وكالنكهة اذا شبهت بالعنبر فى طيب الرائحة وكالريق اذا شبه بالخمر فى لذة الطعم
على زعم القوم وكالجلد الناعم اذا شبه بالحرير فى لين الملمس ههنا نكتة لابد من التنبه لها وهى ان التحقيق فى وجه الشبه
يابى ان يكون غير عقلى وذلك انه متى كان حسيا وقد عرفت انه يجب ان يكون موجودا فى الطرفين وكل موجود
فله تعين فوجه الشبه مع المشبه متعين فيمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به لامتناع حصول المحسوس
المتعين [illegible] كونه بعينه هناك بحكم ضرورة العقل بحكم التشبيه على امتناع ان يشتمل [illegible]
حمرة الخد دون حمرة الورد او بالعكس كون الحمرة بعينه موجودا فيهما وهكذا فى اخواتها بل يكون مثله مع المشبه به
لكن المثلين لا يكونان شيئا واحدا ووجه الشبه بين الطرفين كما عرفت واحد فيلزم ان يكون امرا كليا مأخوذا من المثلين

يجرد عن التعين لكن ما هذا شانه فهو عقلي ممتنع ان يقال فالمراد بوجه الشبه حصول المثلين في الطرفين فان
المثلين متشابهان فهو وجه تشبيه فان كان عقليا كان المرجع في وجه الشبه العقلي في المآل وان كان حسيا استلزم
ان يكون مع المثلين مثلان آخران وكان الكلام فيهما كالكلام فيهما وهلم جرا ويلزم التسلسل وتمام التحقيق موضعه علوم اخر والعقلي
كوجه الشبه القديم المنفي لا شبه بعدم منة القرائن الفائدة او كالعلم إذا شبه بالحيوة في كونهما جهتي ادراك فطرفاه معقولان
وكالرجل إذا شبه بالاسد في الجراة او كالسحاب التي عم إذا شبهوا بالنجوم في مطلق الاهتداء بذلك فطرفاه محسوسان
وكالعلم إذا شبه بالنور في الهداية وكالعدل إذا شبه بالقسطاس في تحصيل ما بين الزيادة والنقصان فيهما المشبه معقول
والمشبه به محسوس وكالعطر إذا شبه بخلق كريم في استطابة النفس اياهما او كالنجوم إذا شبهت بالسنن في عدم
الحاجة فيهما المشبه محسوس والمشبه به معقول وبذكر من الامثلة في مع وجه فاعرف قال اما الاول
قوله لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس اي معنى يجعل وجه الشبه سواء كان حقيقة او صفة وهذا حكم بديهي فان حالا
الحس مقصورا على الجزئي فقوله اما العقلي فانه يدرك من المعقولات والمحسوسات معاني معقولة فوجه الشبه العقلي يعم
انواع الطرفين الاربعة المذكورة فيما سبق اعني كونهما حسيين او عقليين او كون المشبه عقليا والمشبه به حسيا
او بالعكس وهذا معنى قول علمائنا هذا الفن التشبيه بالوجه العقلي اعم اي اعم وجودا وتناولا وليس البيان قوله بالوجه صلة
للتشبيه بل هي للملابسة والظرفان في موضع الحال العامل فيهما اعم اي التشبيه كاينا بالوجه العقلي اعم منه كاينا بالوجه
الحسي قوله فالحسي مثل لوجه الشبه الحسي ما يحس باحدى الحواس الخمس الظاهرة والمعنى كالمحمل إذا شبه الخد بالورد فهو وكذا
الحال في ساير الامثلة والهمس هو الصوت الخفي همس الاقدام اخفى ما يكون من صوت القدم والمراد بالخفاء ما يقابل
الجهر فيكون مشيه عاسلة وفي قوله على زعم القوم اي المولعين اشارة الى ما يقال من ان طلب الجهر مكروه قوله وهب مكنة النكتة
هي اللطيفة المستخرجة بالفكر المؤثرة في القلب من نكت الارض بكنا الا اثر فيها بحو وقيل كلمة برحج السني الى
حقيقة بحيث لا يشوبه شبهة قوله بابه ان يكون غير عقلي اي باب ان يكون حسيا لما ذكره من ان وجه الشبه
لا بد ان يكون امرا كليا مشتركا بين طرفيه فلا يكون مدركا الا بالعقل لان الادراك بالحس مشروط بكون المدرك
جزئيا ماديا حاضرا عنده بالضرورة قوله ذلك اذ متى كان حسيا او رد تحقيقه على طريقة البرهان الحكمي في فرض
كون وجه الشبه حسيا ثم بين انه على ذلك المقدار يجب ان يكون عقليا لا حسيا فبطل الخلف قوله قد عرفت اشارة
الى ما سبق من ان التشبيه التي لا يكون الا وصفا له بشاركه المشبه به فلا يجب ان يكون موجودا في الطرفين قوله
وكل موجود اي وكل موجود محسوس لان الكلام فيه لامر ولقوله لامتناع حصول المحسوس المتعين فله تعين اي تشخص بمار
في حسه ما عداه وتعين بحيث يمتنع فرض اشتراكه ومثل هذا المتعين الموجود في شيء سواء كان هذا المتعين جوهرا او عرضا
يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا في شيء آخر بحكم ضرورة العقل فانه مضطر الى هذا الحكم لا يجد الى الانفكاك عنه سبيلا وحكم التنبيه على هذا

الامتناع ان شيت ان تنبه عليه لنوع خفاء فيه بالقياس الى عقلك وانت خبير بان الاعتراض على
التنبيهات مما لا يجري نفعا فلا انجاح لا يقال من المحال كون الحمرة المتعينة موجودة معدومة معا في حالتها
وليس هذا لازما مما ذكره انما الذي يلزم منه ان يكون الحمرة المتعينة موجودة في محل معدومة عن الآخر ولا
استحالة فيه قوله وكذا في اخواتها اي اخوات الحمرة كالسواد في تشبيه شيء بخافية الغراب وكالبياض في
تشبيه ثوب بالثلج الى غير ذلك قوله بل يكون مثله متعلق بقوله فيمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع
المشبه به اي بل يكون مثل وجه الشبه الموجود في المشبه موجودا مع المشبه به فلا بد ان يجرد
هذان المثلان عن التعيين حتى يحصل امر واحد كلي مشترك بين الطرفين هو وجه الشبه بينهما ولا شيء
من الكليات بمحسوس فوجه الشبه الذي فرضناه حسيا لم يكن حسيا بل عقليا هذا خلف وان كان
قوله وكل موجود فله تعين على اطلاقه وتمام الحكم بذلك اي بان كل موجود له تعين مانع عن فرض اشتراكه
خفيا جدا او مستلزما لامتناع وجود الكلي الطبيعي في الخارج ودال على ان وجه الشبه يجب ان يكون
موجودا خارجيا وكل ذلك مما لا حاجة اليه في تحقيق ما هو بصدده قوله ويمتنع ان يقال بالنفي في بطلان
هذا القول حتى جعله ممتنعا واتى بالفاء في قوله فالمتعلق ان ترتيبه على ما سبق اي إذا تحقق ان ليس الحاصل
من وجه الشبه المحسوس في طرفيه الا المثلين فلا نحن نقول مراد القوم بوجه الشبه الحسي حصول المثلين في الطرفين
وهذا كلام ركيك جدا لانه ان اريد به ان وجه الشبه هو المثلان المحسوسان الحاصلان في الطرفين فقد
تبين بطلانه بما مر من ان وجه الشبه شيء واحد مشترك والمثلان ليسا كذلك وان اريد ان وجه الشبه
حصولهما فليس حصول المحسوس امرا محسوسا ولئن سلم ذلك فليس قطعا فيكون عقليا لا حسيا
والاظهر ان لا ... بما ذكره غيره من ان المراد يكون وجه الشبه محسوسا او معقولا كون افراده كذلك
ويجاب عنه بانه تسامح واعتراف بان التحقيق في وجه الشبه هو انه عقلي لا حسي قوله فان المثلين متشابهان
وذلك لان المثلين مما المتشارك في امر واحد صارا متشابهين فيجمع المثلين الحاصلين في الطرفين
وجه شبه قطعا فان كان عقليا اي امرا واحدا كليا مشتركا بين المثلين المحسوسين كان المرجع في وجه
الشبه الذي جعلناه حسيا هو العقلي في المآل لظهر انه كان عقليا لا حسيا لان ذلك الامر الواحد
الكلي هو الذي كان مشتركا بين الطرفين في الحقيقة دون المثلين وان كان حسيا بان يكون مع المثلين
الاولين مثلان آخران محسوسان ايضا نقلنا الكلام اليهما فيلزم اما التسلسل في الامور الموجودة المحسوسة
واما الانتهاء الى امر واحد كلي مشترك هو وجه الشبه في الحقيقة بين الكل وتمام التحقيق موضعه علوم اخر بين
فيها بطلان التسلسل مطلقا سواء كانت الامور المتسلسلة مترتبة او غير مترتبة ومجتمعة في الوجود او

او متفاوتة وسواء كان التسلسل من جانب العلة او المعلول قوله والعقلي كوجه المثل عطف على قوله
فالحسي كالحذف وقد عرفت حال الكاف هناك وقد مثل لكل واحد من الاقسام الاربع بحسب طرفيه مثالين
وفيه باول الامثلة على ان تشبيه الوجود بالعدم في قولك وجود زيد كعدمه تشبيه حقيقي لا كما زعمه الشيخ
عبد القاهر من ان المقصود به نفي وجوده كانه قولك هو ليس بشيء هو معدوم فلا يعد من التشبيه الا
بحسب الظاهر واراد بالعلم الملكة التي يتوصل بها الى ادراك تفاصيل المعلومات فانها جهة وطريق الى
ذلك الادراك على وجه المبالغة في الجملة كما ان الحيوة طريق اليه على وجه الشرط ولو فسر العلم بنفس الادراك
لم يكن لكونه جهة لادراك معنى واشار بقوله مطلق الاهتداء بذلك اي بما ذكر من الاصحاب والنجوم الى ان الاهتداء
باحدهما الى الطريق الشرعي وبالاخر الى الطريق الحسي لكنهما يشتركان في مطلق الاهتداء المشترك بين
الامتزاج والقيحان فقد يستعمل لمعرفة المقدار وقد يستعمل للاحتراز عن الزيادة والنقصان والعدل
يشبه في الثاني فلذلك صرح به والمراد بالسنن الطرق المسلوكة في الدين لا احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم
تكون محسوسة ولو اشبه المحسوس بالمعقول فقد لا يعني ان المعقول تنزل منزلة المحسوس المشاهد وصار
مشاهدا فصح لذلك تشبيه المحسوس به فبطل ما قيل من انه لا يجوز لاستلزامه جعل الاصل فرعا والعكس
قوله وفي الكثير هذه الامثلة اي امثلة وجه الشبه الواحد وقوله في معنى وحدتها اما بدل من قوله في الكثير او متعلق
بقوله تسامح وذلك لثبوت نوع من التركيب في الواحد في العادة وفي كونها جهة للادراك وفي تحصيل
جابين الزيادة والنقصان وفي استطابة النفس في عدم الخفاء وكذا فيما سبق في الحسي من طيب الرائحة ولذة
الطعم ولين اللمس مشابهة تركيب بخلاف الحمرة والخفاء والجرأة والاهتداء فانها واحدة حقيقة لكونها مدلولة
لالفاظ مفردة تفهم منها واما تلك الامثلة فانما عدت من قبيل الواحد لانه لم يقصد اشتراكها في هيئة
منتزعة من معان عدة بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بعضها اخر جعل كالعارض له كما في
سبيله في طرف التشبيه من تقييد المفرد فاعرف ذلك قال واما القسم الثاني فقد سبق انه هو
في حكم الواحد اما حقيقة للطرفين حاصلة من كثرة واما اوصاف لها قصد من جمعها الى هيئة واحدة كما
ههنا القسم بوجه اخر وهو انه اما ان يكون مستندا الى الحس او الى العقل واجزائه تمثيل الحسي بما يكون
او حاصلا عن عدة قصد من مجموعها الى هيئة واحدة ثم حقيقة بما يكون حقيقة ملتئمة وحال الكاف في قوله كسقط
النار مما عرفته غير مرة والمنور اسم فاعل من نورت الشجرة تفتح نورها اي زهرها واراد بالهيئة الحاصلة من
تقارن الصور الهيئة الحاصلة من صفاتها المذكورة اعني البياض والاستدارة وصغر المقادير وتقاربها كائنة
على كيفية مخصوصة فيما بينها الاعضاء متلاصقة ولا متفرقة متباعدة متى تلك الكيفية المخصوصة الى معنى مخصوص

للمجموع في الطول والعرض وانما قال في المراتى لان كواكب الثريا كبار المقادير في انفسها والتاء في البناة
للوحدة الفارقة بين الواحد والجنس فتطلق على الذكر والانثى وتوثق بالصفة فيقال شاة حبلى وشاة
جبلية على ما ليس قولهم حامة ذكر وحامة انثى والمراد ههنا الذكر والابتر مقطوع الذنب والغضا شجرة معروفة
ولم يذكر ههنا وجه الشبه لظهوره مما ذكره في المفصل بحكاية قال الفاضل المحقق كرره في الهيئة الحاصلة من كونه
ابتر متفوق الشفة ثابتا على راسه شجر تا غصنا واركه يا باشل الرتبغى لفظ كيف تتوي المراة الهيئة المقصودة
وانما قال مع الاشراق دون والاشراق تصريحا باعتبار الهيئة الاجتماعية لان بذلك يظهر صحة وقوع قوله من
الاستدارة مع ما في حيزه بيانا للهيئة التي تقدمها قوله ولو اشبهها عطف على والسعادة ان التشبيه
الشمس بكل واحد من المراة والبوتقة مثال لما فيه على حدة ولو اعاد ذكر الشمس لعطف بالواو وهكذا
وكالشمس لو اشبهتها بالبوتقة والمراة حال المنا وفي العمل يقال الوح يبني دجلية لو قام نارة على حدة
ونارة على الاخرى كان المتحرك هناك يتناوب من الانبساط والانقباض قوله وذلك اي وقولنا ان الشبه
في تلك الهيئة لان البوتقة وقوله تلك الحركة العجيبة مصدر تحرك وقوله كانه بيان لتلك الحركة العجيبة والتموج
اللين والتلاحم تداخل الاشتباك ثم يبدو له اي ينوم ويظهر له راي اخر ويقال بدا له اي ينوم وفاعل
بدا ضمير راجع الى الراي المعلوم بدلالة المقام والواو في قوله والبوتقة ضمير ذلك اي في ضمن تحرك الذهب
تلك الحركة العجيبة بين الانبساط والانقباض للحال معمولة جزء لقوله لان البوتقة وعامل في ولا احيت و
ناصب لقوله الهيئة المذكورة وقوله فان الشمس تعليل لمعنى الكلام اي تشبيه الشمس بالمراة والبوتقة فيما
ذكر من الهيئتين الحاصلتين فيهما لان الشمس معهما في تلك الهيئتين انما يظهر ذلك لمن احد النظر اليها
قوله وكوجه الشبه بين ههنا شرع في تمثيل الحسي بما يكون حقيقة ملتئمة فان المشبه والمشبه به فيما
يذكره ههنا ان مخصوصتان حاصلتان من امور عدة مخصوصة وجه الشبه بينهما هو الهيئة المشتركة
التي هي حقيقة لتينك الهيئتين واقتصر في ذكر هذه الحقيقة المشتركة التي هي وجه الشبه بينهما على لفظ الوجه
الدال عليها اجمالا لان الطرفين المذكورين يدلان على تفصيلها فقوله وكوجه الشبه عطف على قوله كسقط النار
نظرا الى ان معناه بوجه الشبه في سقط النار قوله كان مثار النقع النقع الغبار والمثار المرفوع من ثار الغبار
ارتفع واثاره غيره واسيافنا متعلق بمثار على انه مفعول معه وجوز ان يكون عطفا عليه وتهاوى كواكبه
اي تساقطت وانما عبر في الكواكب التساقط لان المتشابه انما هو فلعل المراد تعليل لمعنى الكلام
اي وجه الشبه ههنا كيف فيه ليس مراده النار تشبيه النقع بالليل في السواد وتشبيه السيوف بالكواكب
في البياض على الشرق بل جزاه تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الاسود والسيوف البيض متفرقات فاي

اى في التقييد بالهيئة الاخرى الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المنتشرة في جوانبه فوجه الشبه
هو الهيئة التي من شأنه كونها وحقيقته لما ملته من امور متعددة وما بينه على انه لم يرد تشبيها مفرقا فان قوله
تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على وجه ينبئ عن اعتبار الانضمام دون الافتراق و
الاستبداد حتى يكون بمنزلة ان يقال ليل وكواكب فلذلك كان الاولى ان يجعل واسيافنا مفعولا معه
لينبئ عن اعتبار الانضمام ايضا ولا شك ان تشبيه الهيئة المركبة من النقع المرفوع فوق الرؤس ومن السيوف
المتحركة في جوانبه حركات مختلفة متداخلة ومضطربة متصادمة بهيئة الليل والكواكب المتساقطة
فيه على الجهات شتى وجوه متفاوتة فيه من البهجة والروعة ما ليس في تشبيه المفردين وان كان صحيحا ايضا
قوله لوامع حال والعامل فيها معنى كان والمتلالئة من تلألأ البرق لمع ولام السماء وجهها والملتف صفة للسماء
والمستطرفة المستحدثة التي تعد طريفة اى جديدا وقوله دون شيء آخر متعلق بقوله منثورة على بساط اى منثورة
على بساط ازرق لا على شيء آخر مناسب للدرر في الحسن والقيمة وانما قال ذلك لان الاستطراف انما نشأ
من نثرها على البساط الا بينها كما لا يخفى قوله والمشترى قدامه حال اسمه وقعت حالا والعامل فيها معنى
كان في قوله شامخ الرفعة اى محل على الرفعة حال من المستترة قدامه الراجع الى المشترى والمراد رفعته في
المنظر بان يكون في منتصف السماء ويكون المريخ اقرب الى المشرق وقد اسرجت صفة للمنصرف
قال الغزالي سكنى الميم تحمد [illegible] من كلام المولدين والاصل فيها الفتح ولما كان من اليقين انه لا يصح تشبيه
المريخ بالمنصرف وان صح تشبيه المشترى بالنجم المسرج لم يبالغ فيهما باعتبار التشبيه في التفريق كما بالغ
في البيتين السابقين بل اقتصر على ان قال فالمراد ايضا تشبيه الهيئة وقوله سراج النجم حال من المنصرف
و[illegible] دونه قدامه [illegible] مكان قريب منه قوله وفي امثال ما ذكر من الابيات مع الابيات المذكورة بعد
قوله وكون الشيء لا يجمع الابيات فان قوله والشمس من [illegible] الابيات
واما تسميته تشبيه المركب بالمركب فلما صرح من ان كل واحد من المشبه والمشبه به فيهما منتزع من
متعدد كما ان وجه الشبه فيها ايضا مركب والمذكور قبل هذه الابيات يسمى تشبيه المفرد بالمفرد لان كل
واحد من طرفي التشبيه فيه مفرد وان كان بعض تلك المفردات مقيدا وبعضها غير مقيد ووجه التشبيه
في الكل مركب كما فصل هناك ثم ان سقط النار وعين الديك مفردان والاضافة لتعيين المراد والزجاج المعقود
بلا شبهة والمعقود مفرد مقيد بتقبيح نوره والظاهر ان الجلي صفة للمراد لا قيد له وان الكون في الكأس قيد
للمراد وان ماذكر مع الجار والبوتقة قيدان لها وقد يظن انهما مركبان فيعد التشبيه فيهما من تشبيه المفرد بالمركب فيكون
هذا قسما ثالثا كان عكسه قسم رابع من الاقسام الاربعة الحاصلة من اعتبار التركيب والافراد في طرفي التشبيه والله اعلم

ان التركيب في الطرفين او احدهما يستلزم تركيب وجه الشبه بلا عكس كلي قوله وهذا اى تشبيه المفرد بالمفرد
والمركب بالمركب في انه فصل احتياجه الى سلامة الطبع من الآفات وصفاء القريحة عن الكدورات لان الحاكم
في هذا الباب عين الاذواق او في التشبيه سوى ما ذكر من السلامة والصفاء فاذا التبس القصد بالتركيب فان كان
هناك امر واحد هو الاصل فيما قصد من المشبه والمشبه به وكان ما عداه تبعا وتتمة له في الاعتبار كان مفردا
مقيدا والا كان مركبا ولما التبس التركيب بالتفريق اى تشبيه الاجزاء بالاجزاء فان لم يصح التشبيه لبعض
الاجزاء بالبعض قوله كانما المريخ علم انه يتعين التركيب وان حصل من اعتبار الاجتماع مستحسنة كما في
قوله كان قلوب الطير يتعين التفريق والاصح احمل على كل منهما مع رجحان التركيب كما في قوله كان مثار النقع
وكان اجرام النجوم قوله وهي تشبيه المفرد بالمفرد قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا يصف عقابا بكثرة
اصطيادها للطيور وانها قلوبها لدى وكرها وقيل انها لا تأكل قلب الطائر فشبه الرطب الطري من قلوب
الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف اى اردأ التمر وانما اورد هذا البيت لكون مثالا لما لا يحتمل
في التمييز بين التركيب والتفريق اذ لا تشتبه على ذي حس انه ليس لاعتبار الاجتماع فيه معنى يعتد به ويقصد في
تشبيههما انما الفضيلة في هذا البيت من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب قوله واما ان يكون مستندا
الى العقل عطف على اما ان يكون مستندا الى الحس [illegible] نوعي ما يكون في حكم الواحد ومثل له بثلاثة امثلة الاول
منها ماخوذ من قوله تعالى كسراب بقيعة والثاني من قوله عليه السلام اياكم وخضراء الدمن قالوا وما خضراء الدمن قال
المراة الحسناء في منبت السوء والثالث منقول من قول من قال في جماعة متناسبة في خصال الكمال هم
كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها [illegible] قول من وصف بني المهلب للحجاج وقيل قول الانمارية فاطمة بنت
[illegible] حين سئلت ايهم افضل واشار بلفظ مع ثمة المثال الاول بلفظ المنضمة المثال الثاني الى اعتبار
التركيب في وجه الشبه واستغنى عنهما في المثال الثالث لظهور التركيب فيه بعنوان الممتنعة لذلك الى لاجل التناسب
في الخصال والمنتفع [illegible] على النظر من الظاهر والمطمع من الطمع او في الطمع والمخبر ما يعلم من الباطن بالخبرة والموس
من الياس وقعة البلقع [illegible] ومنبت السوء هو الاصل الردي واضافته كاضافة حاد سوء ورجل صدق في افادة المبالغة
وخضراء الدمن ما ينبت على المزابل والدمن آثار الدار واضافة اثمار خضر من اضافة المصدر الى المفعول من قولهم
اخضرت الشجرة كذا قوله [illegible] بالرفع عطفا على الحسناء ولما ترك هنا عبارته وكما انه [illegible] اختار العطف بالواو
تنبيها على ان كلا منهما مثال على حدة فيغني عن الآخر لا يقال حسن منظر الحسناء والخضراء محسوس قطعا فكيف عده
عقليا لانا نقول لما كان سوء المخبر عقليا كان المجموع المركب منه ومن حسن المنظر عقليا فان المركب الحسي لابد
ان يكون كل جزء منه محسوسا بخلاف المركب العقلي فلا يجب ان يكون كل جزء منه عقليا ولهذا الحكم ما هو في حكم

في هذين النوعين اعني الحسي والعقلي واعتبار تركيب وجه الشبه في المثال الثالث من حيث انه اعتبر
فيه تناسب الاجزاء مع امتناع اظهار تفاوت فيما بينها ولما وصف كلا من طرفي التشبيه في هذا المثال
بما يدل على وجه الشبه لم يحتج الى التصريح به وقد يتوهم ان مثال الحسنا من تشبيه المركب بالمركب والحق انه تشبيه
مفرد مقيد بآخر مثله قال واما القسم الثالث اي ان يكون بعض تلك الامور اي الامور التي فهمت من قوله
ان لا يكون وجه الشبه امرا واحدا ولا في منزلة الواحد وانما كان لكل واحد من تلك الامور فقد اعتبر ان يكون
بين الطرفين على حدة ما اعتبر كونه حسيا او عقليا فصارت الاقسام ثلثة بلا شبهة بخلاف ما هو في حكم الواحد فانه
منحصر في قسمين كما عرفت والكسف في تذكير الذكر على الانثى ولم ير في ذلك الغراب وقيل انه تحقيقه وقيل ليس الا
المطالع وحسن الطلعة حسي ونباهة الشان وعلو الرتبة عقليان قوله واعلم انه ليس بملتزم فيما بين اصحاب
علم البيان اي فيما بين ارباب البلاغة المكتسبة بالمعنى في موارد الكلام ومصادره وارباب البلاغة السليقة
ان يتكلفوا التصريح بوجه التشبيه كما بنا على الوجه الذي هو ملتبس به بل قد يذكرونه على سبيل التسامح والتجوز
مكان وجه التشبيه ما يكون مستتبعا له مستلزما اياه على طريقة ايراد الملزوم وارادة اللازم فانه مجاز مستفيض
وانما قال ما يكون وجه التشبيه في المآل لان المستتبع المذكور وجه التشبيه في ظاهر الحال والتابع المتروك
وجه التشبيه في الحقيقة والمآل قوله فلا بد من التنبيه عليه اي على ما ذكر مكان وجه التشبيه تسامحا فاورد له مثلا
قوله فاوجدوا ما لا تتقل بدله او وجدوا ما فصح الالفاظ عبر عن فصاحتها بالسلاسة على تخيل الفصاحة قوله لا
تكد عطف تفسيري لقوله لا تتقل اي لا تتعب اللسان بتنافر حروفها كما في الهعخع والمستشزرات
ولا بتكرارها كما في قوله وليس قرب قبر حرب قبر وقوله انشا ومثل شلول شلشل شول قوله ولا يكون
غريبة اي ولا يكون حين يحتاج الى معرفة معناها الى التنقير عن الكتب المبسوط كقوله تكأكأتم وافرنقعوا
اي اطلم وجحنت اي نحيف اولى التخريج بوجه الى النظر كقوله وفاحما ومرسنا مسرجا وقوله شكسكر لكن غير مالوف
كاستعمال الوحشي في التقسيم وفيها دلالة على ان الكرامة في السجع داخلة تحت الغرابة المذكورة قوله ولا مما يشتبه
معانيها اشار الى التعقيد اللفظي والمعنوي فيصعب النصب على انه جواب النفي في تشتبه اي تنقيض عطف عليه
وضمير عنها للالفاظ كما ان ضمير عليها للمعاني وقوله هي كالعسل مقول لقولهم معلومة ان لم اي المقدمات
اما ضرورية او اما استدلالية بنية التالية بان يكون تاليفها مما يفيد اليقين كالقياس لا ما يفيد الظن
كالاستقراء والتمثيل قطعية الاستلزام بان يكون مشتملة على شرائط الانتاج قوله فيذكرون متعلق
بقولهم في الالفاظ وقولهم في الحجة هو تفصيل لها قوله على ان وجه التشبيه في المآل اي في الحقيقة التي يؤول اليها
الظاهر هنالك اي فيما ذكر من تشبيه الالفاظ وتشبيه الحجة شي غير ما اي غير الحلاوة وما عطف عليها وذلك اي وذلك

الغير لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في تشبيه الالفاظ بالعسل والماء والنسيم ولازم الظهور
في تشبيه الحجة وافادة النفس من اضافة المصدر الى المفعول الاول ونشاطا هو المفعول الثاني والفاعل
المتروك هو كل واحدة من السلاسة والرقة وقوله في ان النفس بيان لحصول كون لازم الحلاوة ولازم السلاسة
والرقة في الالفاظ الموصوفة بتلك الصفات يجوز على صيغة المبني للفاعل ويرفع ط هو الراء لكن المشهور
هو المتعدي يقال لزوت الطعام بالكسر الزه وجدته لذيذا مستفيدا اي تعدل الماء الذي يسانح ويتحدر
بسلاسته والنسيم الذي يتخلل برقته قوله ولازم الظهور عطف على لازم الحلاوة والضمير في كونهما وحالهما
للبصير والبصر وفي معها للشبه في ظهورها لان يقال مطلق الظهور معنى مشترك بين الشمس والحجة فلا حاجة
الى جعله من قبيل التسامح لانا نقول هو وان كان مشتركا بينهما لكن لم يقصد تشبيه الحجة بالشمس
ظهورها في نفسها بل قصد ظهور المطلوب بها كظهور المحسوسات بالشمس وهذا معنى ازالة الحجاب
التي هي لازمة وتابعة لظهورها في حد ذاتها غاية الظهور قوله كالذي نحن فيه فان ازالة الحجاب امر اعتباري
لا تحقق له في ذات الحجة ولا في ذات الشمس وكذا كون الشي بحيث ينشرح عنه الصدر ويستفيد
منه النفس نشاطا وكونه بحيث يميل الطبع اليه ويجد وجده عليه من الاعتبارات التي لا تحقق
لها في انفسها قالوا ولعل السر في تخصيص التسامح بالاعتباري هو انه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه ما هو
موجود في مستتبعه قوله واقول اشبه ان يكون تركهم اي ترك اصحاب علم البيان التحقيق في وجه التشبيه
هو انهم لم يحصروه في العقلي كما يقتضيه تحقيقه على ما هو عليه من كونه امرا كليا مشتركا على ما سبق التنبيه
عليه بل قسموه الى حسي وعقلي من تسامحهم هذا اي من قبيل تسامحهم بذكر مستتبع وجه الشبه مكانه
وذلك انهم جعلوا ههنا وجه الشبه بين الخد والورد الحمرة المحسوسة وهي جزئية مستتبعة مستلزمة لما هو
وجه التشبيه في الحقيقة اعني الحمرة الكلية المشتركة التي هي معقولة قطعا كما جعلوا ههنا وجه الشبه بين
الالفاظ والعسل ما هو المستتبع المستلزم لما هو وجه الشبه في الحقيقة الا ان التابع هناك محمول
على مستتبعه وليس امرا اعتباريا والتابع ههنا غير محمول على متبوعه وامر اعتباري وانما قال اشبه لاحتمال
انهم لم ينتبهوا للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض
مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وقد جارينا هم نحن اي وافقناهم
وسرنا معهم في ذلك اي في تركهم التحقيق حيث قسمنا وجه الشبه الواحد وما هو في حكم الواحد الى حسي وعقلي
والمتعدد الى عقلي وحسي اما كلا او بعضا قوله واعلم هذا وان كان معلوما مما سبق من ان تشبيه الشي
ليس الا وصفا له بمشاركته المشبه به في امر لكنه اراد ان ينبه ههنا على انه قد يشتبه الحال في بعض المواضع

فيجعل وجه الشبه فيه ما ليس في الحقيقة مشتركا بين طرفيه قوله فاذا صادف اي صادف وجه الشبه حقيقة صح كما ذكره فان مطلق الصلاح بالاستعمال في الكل بالاهمال اعم من ان يكون حسيا او عقليا مشترك بين الملح والنحو كما ان مطلق الاهتداء مشترك بين النجوم واصحاب النبي عم قوله فلم يرتفع الفاعل بالفصل لعدم استعمال النحو في الكلام والعنت الوقوع في امر شاق والعنت ان يتكلف في ذلك الوقوع والصحيح قول المتعنتين ان يعال المقلل في النحو ان يقتصر في الكلام على استعمال الوجوه القوية الظاهرة التي تفهمها العارفون باحوال اللغة المعاني المقصودة بلا تكلف والتكثير فيه ان يرتكب استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة التي تخل بفهم ما قصد بالكلام واما تكثير قواعد النحو في انفسها فلا يجري نفعا ههنا لان الكلام في الاستعمال لا في معرفة القواعد النحوية قوله السبب ههنا الان بل المهم لنا ان لا نصحح بهذا الطابع المثال ما قصدناه من كون وجه الشبه غير شامل لطرفيه واعلم ان الظرفين اعني قوله في الكلام وفي الطعام حالان عاملهما معنى المشابهة المستفاد من الكاف الى النحو في الكلام وستعلمه فيه كالملح كائنا في الطعام قال النوع الثالث النظر في الغرض من التشبيه قدمه على النظر في احوال التشبيه لان الغرض اهم ولما كان التشبيه عند العباس في ابتنائه على امر كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذلك كان من عوده اليه اغلب واكثر لكنه قد ينقلب القضية في التشبيه فيعود الغرض منه الى المشبه به وحيث كان هذا مغلوبا مكثورا بالاول اشار بلفظة ثم الى تراخيه رتبة وليس المستتر في تكون في قوله فاما ان تكون لبيان حاله راجعا الى الغرض كما يتبادر الى الوهم من سياق كلامه لان الغرض هو نفس بيان حاله لا انه لبيان حاله وكذا الكلام في اخواته بل هو راجع الى التشبيه كما يدل عليه قوله فيتبع التشبيه لبيان امكانه ولا يذهب عليك ان قوله ما لون عمامتك سؤال عن لونها ليعرف كونه بياضا او خضرة او صفرة فقوله كلون هذه محمول على ظاهره والمقصود اللون بالذات لا التشبيه العمامة بالعمامة في اللون والغرض بيان حال اللون المشبه اعني كونه من الالوان المخصوصة ليتبين ما هيته قوله بيان مقدار حاله يعني ان حاله معلومة فاريد بيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك وفي قوله كما في الغراب اي سواده مسامحة لان المراد كالغراب يدل على ذلك قوله هو في سواده وحيث جعل المشبه ذات الشيء وجعل السواد وجه الشبه الا انه اتم لفظ الحلك يريد انه اشد في مقدار سواد المشبه في الشدة قوله لبيان امكانه وجوده اي بيان امكان وجود المشبه امكانا ظاهرا لا يتعلق به شائبة الامتناع اصلا قوله الى حد يوهم اي يوهم ذلك الحد اخراج ذلك الواحد عن جنس البشر مثلا الى نوع اخر اشرف من البشر وانه راجح لما دل عليه معنى الكلام اي وان كان ان وصول ذلك الواحد في الفضيلة والكمال الى حد يوهم اخراجه عن جنسه امر شبيه بالممتنع مشابهة ظاهرة في كونه مستبعدا غاية الاستبعاد فانت

في ذلك التفصيل الذي رمته عرفتني لامر كالممتنع فيتبين ذلك الامر التشبيه يتبين تحقيق ازالة الاستبعاد واظهار الامكان بحيث لا يحوم حوله ~~امر شبيه بالممتنع مشابهة ظاهرة وكونه مستبعدا غاية الاستبعاد~~ شبهه فانها حال كحال المسك اي حال ذلك الواحد هو وصوله الى حد يوهم اخراجه بل اخراجه عن الجنس كحال المسك وهو وصوله الى حد اوجب اخراجه كما هو المشهور فقد انكشف بهذا التشبيه امكان وجه المشبه الذي هو حال ذلك الواحد انكشافا بلا شبهة قوله لتقوية شانه اي شان المشبه كعدم اشتماله على فائدة في المثال المذكور وزيادة تقريره اي ثباته عند السامع وفي قوله انك في سعيك هذا كمن يرقم على الماء تشبيه المراد ان سعيك كرقم في قوله فانك تجد لتمثيلك هذا من التقرير ما لا تجد فان تصوير المعقول بصورة المحسوس تقرير له في ذهن السامع تقريرا كاملا خصوصا اذا احضر ذلك المحسوس حتى شاهده فكانك في تمثيلك هذا جعلت السامع مشاهدا لكون سعيه غير مشتمل على فائدة قوله لابرازه اي ابراز المشبه الى السامع وارائه بما يشاكل في ذلك مثل الترغيب والتعظيم والاهانة والتشويق وحسن الاعتقاد وضده وما يناسبها قوله ابتغاء تزيينه اي تزيين الوجه وهو تعليل كافرا غاد وتشبيهه بعد تعليله في اعا والمجدور وهو الذي اصابه الجدري والسلخ القرزة والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك والظاهر ان يقال في صورة شوهاء لانه تركيب وصفي لا اضافي فيكون فعل انشوه افعل تفضيل من العيوب الشذوذ كابيض واسود في الالوان في قوله فانت ابيضهم سربال طباخ وقوله لانت اسود في عيني من الظلم وآرائه تعليل لاظهار او لتشبيهه على قياس ابتغاء قوله تعالى الى المعنى نحو قد عن صحة الوقوع الا امتناعه عادة حسن صورته بصورة البحر المذكور الممتنع عادة لا عقلا لا مكان ذوبان المسك مع كثرته جدا حتى ... اليه استنادا الى البحر امرا طريفا جديدا قوله وجاء عن النقل من الشقل صحة الوقوع المعتاد الى الامتنع العادي قوله كالذي عن جهة البحر المذكور فاذا احضر اي المشبه به في الذهن استطرف لندوره فيستطرف تشبيهه لا قرانه بما هو نادر وبروزه في صورته وهذا الاستطراف الراجع الى المشبه هو المتفرع على التشبيه وهو الغرض منه دون استطراف المشبه به فقط ما ذكر من تشبيه الفحم بالبحر استطراف المشبه من وجهين قوله واما من حضور المشبه عطف على اما نفس الامر وضمير فيه للذهن اي مع حضور المشبه في الذهن او ان الحديث وقوله مثل حضور مصدر المقدر في المعنى اي واما ان يكون نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه فيه نذرة مثل نذرة حضور النار والكبريت مع حدوث البنفسج قوله ولازوردية بكسر الزاي هو الظاهر الثابت في نسخ الرواية والمراد البنفسج نسب الى الحجر المعروف لكونه على لونه تزهو اي تتكبر من زيادة نموها تتكبر وافقت حمر اليواقيت

شقائق النعمان في القامات سابقات البنفسج قوله فاذا حضر اي اتصال النار باطراف الكبريت احضار امر المشبه
التام الذي منها استطراف المشبه لشاهد عناق اي معانقة من صورتين متباعدتين في الغاية وفي بعض
النسخ احضارا مع المشبه اي البنفسج وهو ظاهر لانه الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة بين الطرفين معا الا انه قول
لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتد به ههنا استطرافه قال الشيخ عبد القاهر ولا استطراف
في تشبيه البنفسج باوائل نار الكبريت وجه آخر هو ان الشاعر اراك شبها لنبات غض يرف واوراق
رطبة من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس ومبنى الطباع وموضوع الجبلة على ان الشيء اذا ظهر من مكان
لم يعهد ظهوره منه كان صبابة النفوس به اكثر والشغف به اجدر قوله الا العنبر ما نحن فيه يعني الاستطراف الناشي
من كون المشبه به نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه وتمام بيت المطلع قوله من بعد ما شمل البلى ابلادها
اي عرف هذا الرجل اراد نفسه ديار الاحبة معرفة توهم او متوهما الا تيقنا لاندراسها او شمول البلى ابلادها اي
مواضعها جمع بلد فاعتاد الديار اي اتخذها عادة رعاية للحقوق السابقة ترتج اي تسوق الطيب ولذا الغين صفة
صوته غيلة قلت فذو قد اي عاد في معضلة اعياه اي شيء عاد ان يقوله ويورده لشبه به هذا المشبه
الذي ذكره اعني ابرة روق الاعنق والحال ان عديا اعرابي جلف جاف غليظ الطبع بعيد عن ادراك البنايات
الدقيقة فكيف يهتدي الى ما يصلح ان يكون مشبها به لما ذكره لانه ليس يظهر له نظير يصلح ان يشبه به فذكر
رجعه ولما راه اتى بما يندر حضوره مع حضور ذلك المشبه واصاب حيث جاء باقرب صفة من ابعد
موصوف وظهر الاستطراف استحالت الى حسنا قال واما الغرض العائد الى المشبه به فحصل
ان يرجع الغرض العائد الى المشبه به الى ايهام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه لان هذا الايهام
الكثير الشائع فيه وغيره نادر كما في تشبيه الروعة الصباح اول ما يبدو … في قوله … وله
على كمال الممدوح في كرمه وهو فقد حق المادح … بعاده بالبشر والطلاقة وكان النجوم
بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة القمر لليلة او للنجوم والظاهر ان يقال … بين ابتداع اي بين
احداث بدع الا ان الشاعر قلب … فيها على كثرة السنن وقلة البدع والنعت بين تشبيه المركب
بالمركب كما يدل عليه ذكر لفظ بين هذا الطرفين قوله حين راي شعرا جاء قصد به تشبيه هذا وآراء ذلك بالذكر
اصول الدين وبالكثرة فروعه وخص السنن بالذكر لان الكلام فيه … وكل ما هو علم وان جاء
البدعي علما مع انه معتد لكان مشبها بالمشي في النور والاستضاءة قوله الجعل صاحبها المعتد المسلوك المذلل من عثر
من العثور وهو بمعنى السقوط على الوجه وهو منصوب على انه جواب النفي يقال تلاله في البئر اي سقط فيها
والمهواة موضع الهوي اي السقوط والضلالة تقابل الهدى فيحمل على العقائد الباطلة او على البلغ المصدري او

تقابل السنة وقد طوى ذكر ما تقابل الشرع اعني الطريقة الباطلة وكل الظلماء ظلم ولم يرد بقوله تفصيل السنن
في الوضوح على النجوم وتنزيل البدع في الاظلام فوق الدياجي اي جنادس الليل كما توهمه … ان البيت من
التشبيه المفروق بل اراد ان تفضيل السنة على الظلمة في هذا المثال راجع الى تفضيل الاجزاء على الاجزاء قوله
وصفت بالسواد على سبيل التوسع المشهور واراد بقوله اعرف واشهر بالسواد من الظلام ان الاعرفية والاشهرية
باعتبار الامة لكون مثال الايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه ولكن ان تحمل معنى كونه اتم في وجه الشبه
اعم من كونه اقوى فحينئذ يتناول ايضا كونه اعرف واشهر فلا احتياج الى تاويل قوله اي اشبه البالي الظلام
بيوم النوى لما ذكر من انه علم كونه اعرف واشهر ثم عطف على يوم النوى قوله من لم يعشق اظهار اللظراف فان الغزل
بكسر الزاء هو المائل الى النساء يدعي قساوة قلب من لا يعرف العشق ولا شك ان القلب القاسي
يوصف بشدة السواد كانه حجر اسود في الغاية فنظم الشاعر القلب القاسي في سلك يوم النوى فاوهم
انه اتم في السواد من الظلام قوله كان انتضاء البدر اي اخراجه من الصباح نضا سيفه وانتضاه
اي سله والنجاء بالمد الخلاص والباساء الشدة والانحسار الانكشاف يقال حسرت كمي عن ذراعي اي
كشفت ولا شك ان انتضاء البدر من تحت غيمه انتقال من حالة غير ملائمة الى حالة ملائمة وكذلك النجاء
من الباساء فوجه الشبه بينهما داخل فيهما لان كل منهما انتقال مخصوص والانتضاء مشكور على الحس واما كون
اعرف واشهر في نفسه وبما فيه من الانتقال المذكور فاذا قلب التشبيه كان ايهام ان في النجاء في نفسه وبما
فيه من ذلك الانتقال ظاهرا واما ايهام كونه اتم ما فيه من ذلك الانتقال اعني وجه الشبه فانما نظهر لو كان الانتضاء
اتم في نفس الامر من النجاء في ذلك الانتقال اذ حمل الاتم على ذلك المعنى الاتم قوله فشبه هذا اي صورة
… بصورة النجاء قوله وقد لاح الليل السماك … كان لمعان الكواكب في الليل المظلم قوى جلو الظلام
كانه تحل … ابصرت وانسرقت … الاخلاق بالضيق والسعة متعارف … على سبيل الاستعارة
… بالاعمى … والواسع تخيل الشاعر ان اخلاق الكرام شيء له سعة جعلها اصلا في السعة
الارض الواسعة قوله ومن الامثلة لما كان عود الغرض من … ايهام المشبه به فما يرى مستبعدا
عقب امثلة الايهام … امثلة من الايات … بالغير كون الايات … هذا القبيل بان كررها الله
لفظين في الامثلة وحكم على الثالثة … هذا القلب قوله لان الكلام في الربوا اي في حله لا
في البيع فالمناسب ان يقال انما الربا مثل البيع كما يقال انما النبيذ مثل الخمر وذما بمفعول له القوله
وانما زعموا كون الربوا اقوى واعرف في الحل بناء على ان الزيادة التي هي المقصودة من المبادلة محققة
فيها دون البيع قوله في مقام التوبيخ متعلق بقال صحه فذ راجع الى افمن يخلق كمن لا يخلق وانما كان التوبيخ فذ ايد

لدلالته على انهم جعلوا غير الخالق اقوى واتم في استحقاق الالوهية والعبادة وقوله لكونه تعليل للقضاء
المقام بنظائره اياه والضمير راجع الى من لا يخلق كمن يخلق اى هذا الكلام الزام لاولئك الذين عبدوا الاوثان
ولا شك ان المقصود في هذا المقام الزامهم فهذا الكلام مقتضى المقام بنظائره وقوله شبهها بالله اى شبهها
للاصنام به في استحقاق العبادة واسم الالوهية بالحق وانما عبر عن الاصنام بمن لا يخلق اما لمشاكلة من
يخلق واما لانهم عبدوها وحق المعبود ان يكون من اولى العلم قوله وعندى ان الذى يقتضيه البلاغة القرآنية
هو ان يكون وذلك لان لفظ من يكون حينئذ باقيا على حقيقته ويكون انكار تشبيه الاصنام بالله على ابلغ وجه
واكده فانه لما لم يصح تشبيه الحى العالم القادر من الخلق به فكيف يصح تشبيه الجمادات العارية عن تلك
الصفات به تعالى عن ذلك علوا كبيرا فيكون الانكار في اشد والتوبيخ اكثر وينضم الى ذلك حسن التوبيخ
ولا يخفى جريان ما ذكره في اصل التشبيه المذكور وقلبه وقوله توبيخا تعليل لكون الانكار متوجها الى ما ذكره
خبر به للانكار المتوجه وكلمة من متعلقة بتوبيخا على تضمين معنى الكشف ويكون عطفه على ان يكون وعلى
بقوله تنبيه توبيخ نبهها قصد به التوبيخ وعلى مكان متعلق بتنبيه في اختيار افلا تذكرون على افلا تعقلون
اشعار بان كون تشبيه الجمادات منكر الذى ان تشبيه الحى العالم القادر منكر امر معلوم غير محتاج الى
تفكر بل الى تذكر وتنبيه ولا تذكرون قوله منصوب خبر مبتداه قوله عز وعلا وانما غير الاسلوب لانه على
طريقة زيد اسد مع فعل يبنى عن التشبيه اعنى الجزء والمعنى جعله هواه مثل اله اى هو مطواع لهوى النفس
يتبع ما يدعوه اليه فكانه يعبده كما يعبد الرجل الله وهذا القالب اشارة الى عود الغرض الى المشبه به اعنى
ايهام كونه اتم في وجه الشبه ولذا احسنت التامل عرفت ان تقدم المفعول الثاني الذى هو المشبه به
جعله شبها بالمفعول الاول قد اصاب موقعه حيث دل على انهم جعلوا الهوى اتم … مما هو به
الشبه عن الطاعة والانقياد فتصير الانكار اكد والتوبيخ اشنع … مجزوم على انه جواب … فنتوهم انهم
انه لا تشبيه في هذه الاية لان ليس المعنى انهم … هواهم بالله وسموه الها بل جعلوا هواهم الها اى
معبودا يعبدونه فحق الله ان يكون مفعولا ثانيا لكنه جعل مفعولا اول على طريقة القلب بين اجزاء الكلام …
سيما قوله هذا القالب … الى مطلق القلب المذكور في ضمن التشبيهات المقلوبة السابقة وليس
لان لفظ اله ان قصد به مفهومه عن مفهوم معبود ثم … ان جعل معولا اول ويحكموا عليه بالهوى …
وان قصد به الذات كان الكلام على التشبيه قطعا ولا يجب ان يكون المشبه به ماخوذا
باعتبار كونه خصوصية ذاته بل يكفى هناك مطلق معبود الرجل ولا يجب ايضا كون التشبيه قوليا بل
يكفينا كونه فعليا فانه تشبيه ضمنى وقوله وهو ما ذكر تابع ايهام كون المشبه اتم في وجه الشبه من المشبه

152

قوله لان المشبه به ارله جنسه الاكل فرد منه كما يستوذ في بعض النسخ واخص بناى بجهة التشبيه
على تاويل الوجه ولم يذكر بيان الحال لقربه من بيان المقدار وقد ذكرهما معا قبله وفيما سيأتى ايضا و
قوله لعله تعليل لقوله شبهته بسلخ اعتبر الزيادة من الاستقباح دون الاستحسان لان الوجه المجدور
مستقبح في نفسه فاريد ان ينقل الى مزيد استقباح السلخ بخلاف الوجه الاسود فان المطلوب
فيه على اصل الاستحسان وقوله الامتناع تعليل لقوله لم يصح ثم ان امتناع تقرير الشئ بما يساويه في التقرير
الابلغ مخصوص بما اذا اريد بالتشبيه التقرير فيجب ان يكون قوله الامتناع توقف المجهول بالمجهول مثبا ولا ما عدا
التقرير بما ذكره والاظهر ان يتناول ايضا النتيجة لتظهير مع ما عداه في سلك الذكر معا واكتفاء في ذلك ظهر لك
انه انما ادعى كون المشبه به اخص بوجه الشبه واقوى حالا معه فيما اذا قصد بالتشبيه التقرير لا في جميع
ما عداه حتى يرد عليه انه ناقض كلامه حيث صرح فيما بعد بانه يكفى في بيان المقدار كون المشبه به على حد
مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص وظهر ايضا انه لم يدع الا في ذلك جميع ما ذكره لا فيما عدا
التقرير منه وقد صرح فيما سيأتى بان الاعرف معتبر في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان الامكان وفى
التزيين والتشويه وان لم يصرح باعتبار الاتم التقرير لكنه بين اشتراط الاتمية هناك فان قلت ما وجه اقتضاء
التزيين والتشويه كون المشبه به اعرف بوجه الشبه مع ان كون المشبه به مستحسنا او مستقبحا
كاف هناك قلت وجهه ان يقال ليس وجه الشبه بين الوجه الاسود ومقلة الظبى مطلق السواد والا
فات التزيين بل السواد المخصوص اللطيف الذى من شانه ان يميل الطبع اليه ولا شك ان مقلة الظبى
… بهذا … اشهر وكذا ليس وجه الشبه بين الوجه المجدور والسلحة المنقورة مطلق السنة المشتركة والا فلا
… بل خصوصية منفرة فيكون السلخة اعرف بها قوله او معنى الاستطراف عطف على
عرض التزيين … ولا ابراز في معرض … طراف والمعنى ولم يصح ايضا ان يذكر المشبه به لابراز المشبه
في معرض الاستطراف … لنقلا تعليل لقوله … ستبحر ولا امتناع مفعول به لنقلا واللام في عامه
للاستطراف تعليل لقوله الامتناع وقوله او للوجه الاخر معطوف على الامتناع اى او نقلا للوجه
الاخر الذى للاستطراف … المذكور على ما تقدم هو ندرة حضور المشبه به في الذهن مطلقا فكانه
قال او نقلا لندرة الحضور … بالجمر … الى ذلك … للاستطراف واما الاستطراف الناشئ من ندرة
حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث البنفسج فلا نقل فيه اصلا لا الصورة الممتنعة الى الواقع ولا الصورة
النادرة الى كثير الوقوع فلا تعرض له ههنا واما قوله لمثل ما ذكر فقيل تعليل لنقل الوجه الاخر واقع بازاء الاستطراف
فيكون المعنى ان نقل الوجه الاخر للاستطراف استطراف النوادر كما ان نقل الامتناع للاستطراف استطراف

المتنعات العادية

بكونا

ورد بانه يلزم في ان علم صحة الابراز في معرض الاستطراف يقع خاليا عن التعليل وان لا يقع شي باذا
قوله لامتناع توقف المجهول بالمجهول و ايضا ليس بحسب اللفظ في قوله الاستطراف يقصد بكونه نقيا
الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل ما ذكر من الاستطراف لا يخلو عن مناقشة
وقيل تعليل لعدم صحة الابراز في معرض الاستطراف والمراد مثل ما ذكر من امتناع توقف المجهول بالمجهول و
توقف الشي على نفسه او ساو فالمعنى لم يصح الابراز في معرض الاستطراف لامتناع بيان استطراف الشي بما لا
يكون اعرف منه بالاستطراف واقوى منه واخص به ورد عليه بان الاستطراف غرض من التشبيه كما
والكلام في وجه الشبه وكون المشبه به اعرف واقوى فيه وايضا الاستطراف المذكور مترتب على
ابراز الواقع في صورة الممتنع او الكثير الوقوع في صورة النادر فيكون مختصا بالمشبه فلا يتصور كون
المشبه اقوى فيه وان ذهبت الى ان المراد مثل ما ذكر من امتناع توقف المجهول الخ على ان لفظ المثل
مقحم لزمك ان يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اما اعرف بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف
يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حضورا في الذهن كان الاستطراف اقوى لا يقال جاز ان يكون
اندر حضورا من المشبه مع كونه اعرف منه بوجه الشبه او اقوى فيه لانا نقول من المعلوم ان ليس البحر
المذكور اعرف بالنسبة المشبه اكثر واقوى فيها من الفحم فيه جمر موقد فان قلت قد حكم بانا جعلنا الغرض العائد
الى المشبه به ايهام كونه اتم منه على ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه واخص به واقوى حالا منه وهذا البناء
انما يصح لو وجب في كل مشبه به ان يكون اقوى في وجه الشبه بحسب اصله حتى يتوهم من التشبيه المقلوب
كون المشبه به فيه اتم وليس الامر كذلك لما نبهنا عليه قلت قد نبهناك ايضا على جواز تغيير الاتم بما يكون
الاعرف وان يكتفى في ذلك الايهام بكون المشبه اقوى في غالب الاستعمال
وهوان مساق كلامه يقتضي كون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اعرف واقوى في وجه الشبه
لان قوله او معرض الاستطراف داخل في حيز قوله ... في الاسفار كون المشبه به اعرف واخص واقوى
وهذا الاقتضاء لا يختلف بخلاف ... المثل بما ذكروا اعلم انه جمع فيما بعد بين التوفير وتنزيل الناقص
منزلة الكامل في اقتضاء كون المشبه به اتم في وجه الشبه فلو ذكره هنا الاعتبار من التشبيه الحاق
الناقص بالكامل لكفاه في ذلك الايهام مع قلة المؤنة وترك التوضيح لهذه الاقسام التي ذكرها مهما امكنه
سيما في تفاصيل احوالها وقوله وربما كان اشار بلفظ ربما الى قلة هذا الغرض كما اشار الى كثرة الغرض
الاول بجعله مرجع الغرض العائد الى المشبه به كما مر وقوله عند المشبه بكسر الباء وهو فاعل التشبيه قوله التشبيه
ماذا اقول سبق انه وجد نظيره في كلام الثقات وانه يحمل على الحذف اى تشبيه ماذا المشبه فيكون ماذا

ابدو جهه مفعولا به للنداء المحذوف لكون الاول والاخر عليه والتثني هو التيسير والتسهيل قال
حسناه لقابيته والصاحب هو اسمعيل بن عباد صاحب ابن العميد في وزارته وتولاها بعده ولقب
بالصاحب الكافي توفي في سنة خمس وثمانين وثلثمائة قوله واحد الابعد واحد اى متعاقبين انتهى ابدا
النفس من الخبر اى هو كالخبر في كونه منتهى بل هو ازيد منه في ذلك قوله ليكون كل واحد تعليل
لاختيار الحكم بالتشابه فانك لما قلت هما متشابهان او تشابها كان كل منهما بالنظر الى المعنى
مشبها ومشبها به بالقياس الى الاخر وقوله تقاد يا تعليل للمعنى قوله فالاحسن ترك التشبيه
اى ينبغي ان يترك التشبيه احترازا من ترجيح احد المتساويين على الاخر بجعل احدهما بعينه مشبها والاخر
بعينه مشبها به مع تساويهما في استحقاق ما بين الصفتين فتظهر من هذا اى من كون كل واحد من
كون كل واحد الطرفين في باب التشابه مشبها ومشبها به من حيث المعنى فان قلت كيف يمنع
التشبيه في هذا الباب مع استلزامه ما ذكر من الترجيح المحال قلت ذلك الاستلزام من
حيث النظر الى التساوي في وجه الشبه وقد يعرض هناك ما يرجح جعل احدهما مشبها كون الكلام
مسوقا لبيان حاله كما اذا لقيت فرسك فقلت به غرته كالصبح او طلع الفجر فقلت بدا كغرة الفرس
قوله صح فيه العكس اى من غير ان يعد تشبيها مقلوبا وكذا ذلك اشارة الى وقوع التشبيه في باب التشابه
قوله غير ما نبى عليك يعني به ما مر من ان حقه ان يكون اعرف بوجه التشبيه واخص واقوى ما اقلت لون
هذه كلون تلك على انه بيان حال المشبه او مقداره حتى يجب كون المشبه به اعرف بل اردت
الحكم بالتشابه فقط او مطلوب ايضا الا انك اديته في صورة التشبيه وقوله متى كان ظرف لان
يقال ... وجه الشبه هذا النوع فقط كان الطرفان متساويين فيه وجاز العكس واما اذا
لم يكن كذلك ... في السواد كان ... في ذلك وكذا الحال في الشمس والمرآة والدينار فان لفظ
... وجه التشبيه على ما ذكر ... الاشراق مثلا كانت الشمس اقوى فيه منهما
والمراد بخصوص في اللون خصوصية الصفرة الممتنع وقوله ... وجه التشبيه تعليل لقوله فصح ان يقال
لون هذه ... احد ... وجه التشبيه ... يكون الامر يتعلق في الثنائية
الا احدهما كالنجاة ... وجه ... واعلم ان التشبيه متى كان وجهه قد اشتهر اطلاق
لفظ التمثيل على مطلق التشبيه في عبارة الكشاف وغيره الا انه قد يختص بقسم من التشبيه وهو ما
كان وجهه وصفا غير حقيقي اى غير متحقق حسا ولا عقلا وكان مع ذلك منتزعا من عدة امور اى من
عدة امور وهو ... الامر من عدة امور يتركب هو منها فان المتبادر من انتزاع وجه الشبه انتزاعه

من طرفه لا انتزاعي من اجزاء التي تركبت هو منها فعلى ما ذكرنا يكون كل واحد من طرفي التشبيه
مركبا كان وجه الشبه فيه ايضا مركبا وتوهم بعضهم ان المراد انتزاع وجه الشبه من عدة امور يعني انه
ثم اكتفى في التمثيل بتركب وجه الشبه وحده فعد منه تشبيه الثريا بالعنقود وتوسل بعض المتفقين
بذلك الى تجويز اوله الطرفين في الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي لو ترك فيه التشبيه لما
الاستعارة صار استعارة تمثيلية فاذا كان الطرفان مثال مفردين كان ما ذكرنا كذلك مع ان
هذا التجويز مناف لما سيأتي من تصريح المفتاح بانحصار الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب من الطرفين
ثم ان قد يكون الوصف غير حقيقي مطلقا كما تقرر في المعنى واما الشيخ عبد القاهر فقد اكتفى بان لا يكون الوصف
متحققا حيث قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور ولما لم يكن التشبيه عقليا لم يقال اي يسمى التشبيه
ولا يقال انه تمثيل او ضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا
ومعنى قوله خص باسم التمثيل انه ميز بهذا الاسم عما عداه من اقسام التشبيه حيث اطلق عليه وحده المفصل
وجه المصيبة قوله فان تشبيه الحسود بهذا التشبيه ضمني يقتضيه معنى الكلام وقد اعتبر فيه كل من طرفيه امور
عدة امانة جانب المشبه فالحسود ومقصده وتطلبه لكيفية التوصل بها الى التشفي عن وجه باطنه
وصبركم على مقصده وتركك لمقاولته مع علمك بتطلبه اياها وامانة جانب المشبه به فالنار المفضية
بطبعها للالتهاب وعدم امدادها بالحطب واسراع الفناء فيها بسبب ذلك فالمشبه حالة مخصوصة للحسود
مركبة من امور والمشبه به حالة مخصوصة للنار مركبة ايضا من امور ولا شك ان التشبيه والحالة المشتركة
بين هاتين الحالتين منتزعة عن عدة امور وانها امور وهمية فان تلك الحالة هي كونها مفضية الى ما
تسرع فيها الفناء وحيرة الحسود وقطع الامداد لا ما خرج فيه مقصدا المقصد ... هو الذي
بالنفث وقوله من قيامه بيان ما توهم فقد تقرر في ... شبه في المشبه ... شبه به لظهوره
فيه وقد اشار الى تركب المشبه به في قوله ... حيث قال بالعرض ... او ان ... المونق
بادوا ... بنظر ... الى تركب المشبه ... حيث ذكر كون الصبي ...
الاخلاق ... على خلاف ذلك ولى تركب وجه ... المشبه حيث قال من تمام الحسن
البادي من كونه جملة ... وتستحسن حالة ... كونه على تلك الصفات بعد
كونه على تلك الصفات بعد كونه على خلافها وسكت عن بيان وجه الشبه في المشبه به لظهوره فيه
قوله كالذي اي كوجه التشبيه الذي في قوله عز من قائل مثلهم اي حال المنافقين وقصتهم العجيبة الشان
المذكورة فيما سبق كمثل الذي اي كحال الجمع الذي او الفوج الذي استوقد نارا عظيمة اي طلب وقودها وهو

طلوعها وارتفاع لهبها فلما اضاءت النار ما حول المستوقدين من الاماكن والاشياء واضاءت
الاماكن والاشياء بالنار ذهب الله بنور المستوقدين اي اخذ نورهم وامسكه ومضى بعودهم وما يمسك الله
فلا مرسل له فهذا ابلغ من ان يقال اذهبه وانما وحد الضمير في استوقد وحوله وجمع في قوله بنورهم وما بعده
نظرا الى جانبي اللفظ والمعنى قوله الى تسنى مطلوب اي تيسره وتسهله وهذا المطلوب ظاهر في المشبه وكذا
اسبابه القريبة وانقلابها وامانة المشبه فالمطلوب الخلاص من التعرض لهم والفوز فيهم ودخولهم في عداد
المومنين ليشاركوهم في حظوظهم واسبابه القريبة الايمان باللسان واتباع المومنين في ظواهر احوالهم و
انقلاب تلك الاسباب اطلاع الله المومنين على اسرارهم وافتضاحهم بين المومنين واتسامهم عندهم
بسمة النفاق قوله كالذي اي كوجه التشبيه الذي في قوله ايضا اي هو ايضا مثال لما نحن فيه كالذي في الاية السابقة
والعطف بأو في قوله او كصيب تنبيه على ان كلا من القصتين كاف في تحصيل المقصود من التشبيه فبايتهما
شبهت حال المنافقين وقصتهم فقد اصبت وان جمعت بينهما فقد بالغت في توضيح ما قصدت والصيب
فيعل من صاب يصوب اي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا فان اريد به السحاب فعنه ظلماته تجمعه
وتطبقه منضما اليها ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب ظاهر وان اريد به المطر ففيه ظلمات تكاثفه
وانتساجه بتتابع القطر وظلمة اظلال غمامه مع ظلمة الليل واما الرعد والبرق فحيث كانا في اعلاه ومصبه
ملتبسين به في الجملة فهما فيه ايضا ويجعلون استيناف كانه قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل
وفي اطلاق الاصابع على الانامل مبالغة ... الا نحمل ومن الصواعق متعلق بيجعلون على معنى
... من اجل الصواعق والصاعقة قصفة رعد ينقض معها شقة من النار لا تمر بشيء الا
اتلفته و... حذر الموت على انه مفعول له للجعل المعلل فوله الاصل النظم او كمثل ذوي صيب
لا تشبيه ... وهي ... بحسب اللفظ فلولا ان الضمائر في يجعلون اصابعهم
في آذانهم للمشبه ... لم يحتج الى تقديره في نظم ... وانما احتيج الى تقدير مثل ليكون المعطوف
على وفق المعطوف عليه في كمثل الذي استوقد نارا لا ... لكان المشبه به ذوات
ذوي الصيب كما توهم ... المشبه به لما كان مركبا ولفظ الكاف كان بحسب المعنى
ناء على الهيئة المنتزعة من مجموع الكلام لا على المفرد الذي يليه الا يرى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا
كماء انزلناه لانه ليس المقصود منها تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره ومن البين فيما
ذكرناه قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع فانه لم يشبه الناس
بالديار بل شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم عنها بحلول اهل الديار فيها وسرعة ارتحالهم عنها

وتركها خلاء خاو قوله لا تخفى اما تعليل لقوله واصل النظم كمثل ذوي صيب باعتبار ان ل
على تقدير مثل او تعليل لقوله دل عليه واراد بقوله ان التشبيه تشبيه حال المنافقين والمعزاة
يخفى ان ليس تشبيه حال المنافقين كاينا ما كان ابدا بكلا او بين مثل المستوقدين وبين ذوات ذوي
الصيب يعني لو لم يقدر لفظ مثل لزم ان يكون قصة المنافقين دايرة بين كونها مشبهة بقصة
المستوقدين ودايرة بين كونها مشبهة بذوات ذوي الصيب وقد عرفت انه بطلان
هذا اللزوم قوله وانما التشبيه اي تشبيه حال المنافقين داير بين صفة اولئك اي المستوقدين
وصفة هؤلاء اي ذوات ذوي الصيب اي تارة يشبهت حالهم بصفة اولئك واخرى بصفة هؤلاء
بالترديد على سبيل التسوية فلا بد من تقدير لفظ مثل فيما من قوله او موصفهم العجيب الشان اشارة
الى ان لفظ المثل مستعير من القول السائر المثل مضربه بمورده للقصة او للحال او للصفة اذا كان لها شان
وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم لم يستعيروا امثلا ولا اراده امثلا للتشبيه الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه
ونظيره قوله اي ونظير قوله او كصيب من ان تشبيه المشبه داير بين الشيئين من حيث ان المشبه به
ههنا في الظاهر شي وفي الحقيقة شي آخر مقدر على صورة المضاف والمضاف اليه ومعنى من انصاري الى الله
من جندي متوجها الى نصرة لله فلا اضافة في انصاري اضافة احد المتشاركين الى الآخر كانه قيل من الانصار
الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة لله ولو كان معناه من ينصر مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم
نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون لله اللهم الا ان يقدر ههنا مضاف اي نحن انصار نبي الله قوله فانه
تعليل لكونه نظير القول او كصيب اي هو نظيره لانه وقع التشبيه اي تشبيه كون الحواريين … داير
داير بين كون الحواريين وهم اصفياء عيسى عم وخلفائه انصار الله كما يفيده استفهام … بين نحن
انصار لله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله … بحسب ظاهر النظم لكن المراد … تشبيه الاول
رعاية لما تقتضيه سوق المعنى وانت خبير بان … الدور ان انما يصح ان لو كان على ما اقتضاه ظاهر النظم
وجه صحة هذا الجواب وليس الامر كذلك … قال بعضهم لفظ بين ههنا داخل على المشبه والمشبه به على
طريق قولك بين زيد كالاسد … التشبيه بين زيد وبين الاسد … على امرين زيد وشيء من ثالث
بينهما كانه قوله لا تخفى ان التشبيه ليس بين مثل المستوقدين … ما قال ان لفظ الحواريين
الكتاب اما ماخوذ من القلم او … المومنون لانهم حواريو احمد كما ورد في حق ابي الزبير انه ابن عمي
وحواري من امتي ولاي ذلك الى ان غير لفظ الحواريين في بعض النسخ بلفظ المومنين وعلى هذا القول يكون
ما نحن فيه نظير القول او كصيب في ان تشبيه شي باخر في الظاهر مع ان المراد تشبيهه بمقدر على صورة المضاف

والمضاف اليه لانه دوران التشبيه بين شيئين شبه بها المشبه كما في قوله او كصيب وقوله مستعمل صفة
لمصدر اي ومسند الى ما قال فيكون العايد الى الموصوف محذوفا بالمعنى مستعمل هو مع لفظ قال
الآن … فاوقع ما قال فاعلا للمستعمل ومقدم الحاج … بالنصب على الحكاية وهو مصدر وقع ظرفا بتقدير
الزمان اي زمن قدوم الحاج ويجوز ان يجعل مقدم اسما للزمان فلا يحتاج الى تقدير الزمان فكان الاولى
ان يمثل ما قال عيسى نحو اتيتك خفوق النجم قوله ثم نظير المذكور اي نظير ما ذكر من الابيتين ولفظ ثم للتراخي في الرتبة
ولو قال ثم نظيره لتبادر منه نظير او كصيب كما يشهد به قوله ونظيره عند كل ذي فطنة ولا شك ان البيتين يشاركان
الآيتين فيما ذكره من حذف المضاف والمضاف اليه ولا يقدح في ذلك ان المضاف اليه المقدر في الآية الاولى
والبيتين يكون مضافا الى ما هو مذكور فيها اما في الآية فالى مجرور الكاف اعني الصيب واما في البيتين فالى
الاصبع وضمير البرق بخلاف في الآية الثانية لا يحتاج فيها الى تقدير امر مضاف الى مجرور الكاف اعني الوقت
الذي اضيف الى ما قال وصدر البيت الاول الا من رأى برقا … اي من ابصر بارقا … شرقي
الى شرقي تجاه … بمعنى انه عقيب … لكثرة … سال التجار بكسر الباء … فتحها … ثم موضع بنجد
فانحى اي قصد للعقيق وهو موضع يجري اليه ميا نجد وصدر البيت الثاني فاذهب كل ابقى العولة ظلفها
العوادة اسم قربة وهي في الاصل الجراد الانثى والوشن العتيق المجرب لا يعطي غدوة بتمامه بل يبقى منه شيئا
لوقت الحاجة والظلع العرمة المثنى لوجهها الرجل اي اصابت العاء العولة ذخيرة عمرو اغير مشتهاه و
الحال انها قد جعلتني من حزيم بن طارق بفتح الحاء المهملة وكسر الزاء على مسافة قربة جدا فلولا ظلها ادركته
قوله … ما قدرا اي هذان القولان نظيران للمذكور في حذف المضاف والمضاف اليه كلا … على الوجه الذي
قدروه … ابو علي الفارسي … من اسالة … المقدر … من سند المقدر الى من يوثق بقوله
منع التقدير … الاول بان حمل على المجرور … الاسالة الى البرق وفي الثاني يحمل الاصبع مجازا عن المسافة
العرفية … المقدار … فلا يحتاج الى تقدير … وكان الشيخ الفارسي لم يلتفت الى ذلك
لبعده والسقيا اسم من سقاه الله الغيث واسقاه … السقيا سحابه اي سحاب البرق فحذف
المضاف الاول فصار سال سحابه ثم حذف المضاف الثاني وكذا الحذف … وصار تدريجا انتصب
اصبع على انه مفعول … ان … الناس بحذف المضافات من الكلام فلعل التوهم الاستبعاد
فقال هو سايغ اي جائز في الكلام … فكان قاب قوسين لو فيه حذف ثلث مضافات
متتالية اعني مقدار مسافة قرب وحذف مضاف آخر على حدة اعني مثل ذلك ان جبريل كان اي جبرئيل
ليس هو قاب قوسين اي مقدار قوسين بل اصل الكلام ما ذكره فحذف لفظ مثل من كان وحذف

الصفات الثلث على الترتيب من اسمها فانقلب الضمير المجرور الراجع الى جبرئيل مرفوعا مستكنا وكان
قوله او كصيب فيه يروى بفتح الهمزة عطفا على ان التشبيه فيكون المعنى ولا يخفى ان قوله او كصيب
من باب التمثيل لان وجه الشبه فيه امر توهمي منتزع من عدة امور وليس فيه ما يلزم منه الخلط
في سلك ما حمل عليه لكون اصل النظم على حذف المضاف الذي هو لفظ مثل فالصواب هو الرواية بالكسر عطفا
على قوله واصل النظم او كمثل ذوي صيب آه فبعد ما حقق اصله شرع في تحقيق ما هو بصدده من بيان كون
وجه الشبه امرا وهميا منتزعا من عدة امور في طرفه والكفر في بينهم لذوي الصيب في انهم اما لهم او للمنافقين
اولهما جميعا والمقام المطمع للمنافقين هو ايمانهم ظاهرا واتباعهم المؤمنين صورة ومقاساتهم الاهوال اقتحامهم
بنزول الوحي الكاشف عن اسرارهم وما انطوى عليه ضمائرهم ووقوعهم بذلك في تخاوف بلية قوله وكذا
الذي في قوله عز وعلا مساق كلامه يقتضي ان يقال وكالذي في قوله على ما تقدم من نظائره لكنه عدل عنه
واورد جملة هي مبتدا هو الموصول مع صلته وخبر هو لفظ كذا فوجب ان يعطف على مقدر كانه قال فالوجوه
في تلك التشبيهات السابقة كما بيناه اوصاف غير حقيقية ومنتزعة من امور عدة وكذا الذي في قوله
عز وعلا مثل الذين حملوا التورية ولا يجوز عطف على قوله وانه مجازي بما نحن بصدده اي غير حقيقي منتزع من امور
لانه جزء تمة بيان الآية السابقة اعني او كصيب ومعنى حملوا التورية انهم كلفوا علمها والعمل بها ثم لم يحملوها اي لم يعملوا
بها فكانهم لم يحملوها اسفارا اي كتبا كبارا من كتب العلم فهو يمشي بها ولا يدري منها الا ما يمر بجنبيه وظهره من الكد
والتعب قوله فان وجه التشبيه تعليل لكون الآية من قبيل التمثيل والرواية في لفظ الاسفار النصب
على انه مفعول الحامل والجار بالانتفاع متعلق بابلغ على تضمين معنى جاوز وضمير كونه راجع الى الحمار
مع ما قيد به وقد يتوهم من قوله وتركبا من عدة معان ان تركيب وجه الشبه وحده …
فان وجه الشبه ههنا مع كونه مركبا منتزعا من عدة امور … هذه العبارة … كما سبق الكلام
من امور متعددة في الطرفين واكتفى ههنا بالتركيب … ولو … منتزع … على صفة
للوصف اما على انه نعت النكرة … الا ان غير انه وصف بهما بالاضافة … الوصف الذي
فيه مجاز الحقيقة وحاز … وقد منع النحاة من توصيف غير بالا … وان كان نكرة
ولم يوجد ذلك ايضا … كلام العرب بل في عبارات بعض العلماء … المغاربة والاكثر …
ناقدة بالفاء والذال المعجمة ويوجد في بعض النسخ بالقاف والدال المهملة قوله لالتباسه اي لالتباس الذي
بصدده من الوصف غير الحقيقي في كثير من المواضع بالوصف العقلي الحقيقي له ليس لشيء منهما الحقيقي حسن
فقد يكون للعقل الحقيقي نوع خفاء في تحققه فيظن انه وهمي وقد يكون للوهمي نوع ظهور ووضوح لا…

الباعثة على توهم وظن انه عقلي حقيقي فالتمييز بين كون الوصف المعتبر في التشبيه المنتزع من عدة امور وهميا
حتى يكون التشبيه تمثيلا او عقليا حتى يكون التشبيه غير تمثيلي يحتاج غاية الاحتياج الى تامل صادق
يعني ذكره حتى يزول الالتباس الثابت في تلك المواضع وكان هذا ارتباطا قوله لا سيما بما قبله من تاويل
وهو ان يقال انه بعد ما ذكر التباس الوصف الوهمي بالعقلي الحقيقي كانه قال يقع فيه الالتباس من هذه
الجهة ومن جهات اخر لا سيما في المعاني التي ينتزع هو منها فربما انتزع الوصف من ثلثة معان فاورث
ذلك الانتزاع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر ولا يخفى على ذي مسكة انه صرح في هذا المقام بانتزاع وجه الشبه
من معان متعددة من اجزاء المشبه به لا اجزاء وجه الشبه فكن مني على بينة فيما حققناه لك في تعريف التمثيل
من ان انتزاع وجه الشبه فيه انما هو من امور عدة في طرفيه يقال ابرقت السماء صارت ذات برق وقوما
نصب بنزع الخافض اي للقوم اقشعت اي تفرقت يقال قشعت الريح السحاب فاقشع اي صار ذا قشع
كما يقال كبه فاكب اي صار ذا كب وتجلت انكشفت متحيرا اي مقصده قوله يوجب انتزاع وجه الشبه من مجموع
البيت وذلك لان المنتزع من المصراع الاول هو الابتداء المطمع وحده واما الانتهاء المؤيس فمنتزع من المصراع
الثاني قوله فشا اي انتشر واشتهر استعماله على سبيل الاستعارة في ان يذكر اللفظ الدال على هيئة
مركبة من امور متعددة وتراد به هيئة اخرى مثلها مشبهة بها كالمثال الذي تقرره واراد بقوله لا غير انه صار بحيث لا
يستعمل على سبيل التشبيه اصلا وذلك مثل قولهم لذوات سوار لطمتني فدون ذلك خرط القتاد و
بالصيف ضيعت اللبن قوله لا تغير اي لا تغير الفاظها عما وردت هي عليه في اصلها من تذكير او تانيث او افراد
او تثنية او جمع الى غير ذلك لان الاستعارة كما ستعرفها ان يذكر اللفظ الذي هو بازاء المشبه به ويراد به
… على طريق الاستعارة فاذا اردت التمثيل تقول بالصيف ضيعت اللبن
في المذكر لم … التاء وان غير … ماخوذ منه والا عليه وعلل صاحب الكشاف عدم التغير
بان الاحتمال … الا قول الاقول فيها غرابة في بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ
عن التغير قال النوع الرابع النظر في احوال التشبيه من … او غير … هذا ينقسم على حدة وقوله
مقبولا او مردودا … آخر ولذلك لم يقل ومقبولا بل ترك الواو … اشعارا بالاستقلال قوله
والكلام في ذلك اي في بيان احوال التشبيه هنالك اشارة الى الغرض واحواله والى الكلام في بيانها
وحصر منها لا لحصول وكلمة عسى مقحمة لافادة عدم القطع بالاخذ وما قبله يصلح صلة وصفة وما ادراك الشيء مجملا مثل
ان يدرك الانسان من حيث انه شيء او انسان بلا تفصيل وادراكه مفصلا مثل ان يدرك الانسان
من حيث انه حيوان حساس متحرك بالارادة ناطق قوله وقد سبق تقريره في باب الفصل والوصل وذلك انه يتبع

هناك الجامع بين الجمل مطلقا الا سيما النوع الخيالي منه فانه زلة قد تقرر بابراد امثلة وحكايات قوله ومنها
ان استحضار الامر الواجد ليس هذا الاصل الرابع يقرب من الاصل الاول الا ان ذلك فيه ادراك الامر الواحد
المركب ادراكا من وجهين اجمالي وتفصيلي وهذا فيه ادراك الامر الواحد في المتعدد قوله اتم منه اي من ميل النفس
الى العقليات فالجار اعني منه متعلق بمعنى التفضيل دون الاستبعاد فيه قوله واعني بالحسيات ذهب الى ان المراد بالحسيات
الظاهر يوهم انه يمتنع ادراك النفس الناطقة للجزئيات المادية المكفوفة بعوارض مشخصة من المقادير المتفاوتة
والاوضاع المختلفة فاحتاج فيما ذكره من ان ميل النفس الى الحسيات اتم من ميلها الى المعقولات كما هو المشهور
الى تاويل فلذلك قال المراد بالحسيات ههنا هو المعقولات التي تجردها النفس عن المحسوسات الحقيقية فان
ميل النفس الى هذا النوع من المعقولات المسمى بالحسيات ازيد من ميلها الى المعقولات الصرفة كمفهوم الممتنع
والواجب والممكن وذلك لوجهين الاول زيادة تعلق النفس بهذه الحسيات بسبب تجريد النفس اياها
بقوتها العقلية عن المشخصات الممتنع الارتسام فيها ونظمها لهذه الحسيات في سلك ما عداها من المعقولات
حيث صارت بالتجريد كليات مثلها ولا شك ان النفس لما زاد تعلقها بشيء كان ميلها اليه اتم واكثر والثاني
زيادة الف النفس بهذه الحسيات ايضا اي مع زيادة تعلقها بها واتمامها القيام بها لكثرة تادينها الى النفس بسبب
كثرة طرق التادي والامر بين ان زيادة الالف يقتضي كمال الميل فقوله وزيادة ميلها مبتدأ خبره لزيادة تعلقها
وقوله لزيادة الفها عطف على لزيادة تعلقها واما قوله على ما نبهت عليه فاشارة الى ما ذكره من النكتة التي اوردها
في وجه النسبة من انه لما كان محسوسا كان جزئيا قطعا ولما جرد حتى صار كليا كان عقليا فنسبة ادراك الجزئي
الى الحس وادراك الكلي الى العقل تنبيه منه على ان النفس العاقلة لا تدرك الجزئيات الحسية الا لكان
ايضا منسوبا الى العقل فيفهم منه ان عليه دليلا في الحكم وان لم يكن مذكورا [illegible]
لكن التحقيق ان المدرك للكليات والجزئيات هو النفس [illegible] الجزئيات [illegible] ذاتها
فنسبة ادراكها الى الالات اعني الحواس كما [illegible] القطع الى السكين [illegible] والحكم بالكلي على الجزئي
في مثل قولك زيد انسان وهذا [illegible] يقتضي حضور المحكوم عليه والمحكوم به عند الحاكم ولا يجوز ان يكون
الحاكم هو الحس لامتناع [illegible] فهو النفس فلا بد ان يكون مدركة للجزئي ايضا [illegible] واما ما يقال في تزييف
هذا الوجه بناء على ما ذهب اليه من امتناع ادراك النفس للجزئيات واما في تحقيق [illegible]
وجه لان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها ثم انها تستعمل حواسها فتدرك المحسوسات وتتنبه
لما ذكرت بينها ومباينات فتنتزع منها علوما كلية ولا شك ان الالف بالاقدم اكمل فيكون الميل
قوله فبعد تقرر هذه الفاء جواب اما وفي الحقيقة واحد على جزم ما يقال اعني في وبعد ظرف [illegible] الظرف

الواقع صفة لشيء اعني معزول وما عطف عليه عن افادة متعلق بمعنى معزول لانه اسم مكان من عزلة وبالامنزل
عطف على بمعزول عن تحقيق متعلق بمعنى البعد المستفاد من كونه بالف منزل ومتعلق الرؤية كما ترى كونه
في ذلك الوصف اعني كونه بمعزل وبالف منزل المقصود بقوله كما ترى ان اتصافه بذلك الوصف واضح
صفة اخرى لشيء مناف لحسب المعنى عن ذلك الوصف كما ترى وانما بالغ في تزييف هذا القول هذه المبالغة
لان المحسوسات التي تقدم ادراكها على ادراك المعقولات ليست مدركة للنفس على ما اختاره فلا يتصور
ميلها اليها فضلا عن كمال الميل نعم يكون للحواس المدركة اياها الفة بها كما يدل ميل النفس اليها تام قوله لحبها العلم
طبعا الا ترى ان كل احد يحب الادراك طبعا ويميل اليه من غير ان يكون هناك سبب خارج يدعوه اليه وانه
لا يرضى احد بان ينسب الى الجهل ولو في امر خسيس وانه لا اعرض عليه علم وسعه ان يدركه اقبل عليه بمجامع همته
كانت تجد من العوام بالفتنة لا كلمات الوعاظ وحكايات القصاص في انه اسمع ما لا يصل اليه فهمه كالمسائل
الدقيقة من العلوم الجليلة اشمأزت عنها نفسه واعرض عنها جانبا قوله اكره من معاد اي من حديث معاد كما
في بعض النسخ وهذا المثل يدل على ان مشاهدة المعاد مكروهة كما ان المثل الثاني يدل على ان تجدد الصورة
مثلا ومما يستفيد من هذين المثلين معا هو كون المتكرر ولذة المتجدد اقوى وابلغ مما لا عادة اولا من ان
تجدد صورة عندها احب اليها والذي من مشاهدة معاد قوله لعمري ان التوفيق بين حكم الالف وهو كونه
موجبا للميل على ما مر في بحث الحسيات من ان زيادة الف النفس بها يقتضي زيادة ميلها اليها وبين
حكم التكرار وهو كونه موجبا للكراهة كما ذكره في هذا الاصل احوج شيء الى التامل وذلك لان الالف مع الشيء
[illegible] الا بتكرره فلو كان التكرار مقتضيا للكراهة لكان المالوف اكره شيء وامتنع في النزاع اي الاشتياق
[illegible] الوجدان يشهد بكون الالف موجبا للميل والاشتياق لا المالوف بكذب كونه مكروها
لا اشتياق [illegible] ان لا يكون [illegible] الاعادة موجبا للكراهة والتامل الذي يجب ان يفعل حتى
يظهر [illegible] والتكرار ويزول [illegible] بعينها ان يقال تكرار ما يكون نافعا لنا يوجب الالفة
والميل وتكرار ما ليس كذلك يوجب الكراهة وعدم [illegible] ان التكرار والاعادة توجب الكراهة
والنفرة ليس [illegible] مما يحتاج الى الصحة ان يجامع كون الالف موجبا للميل [illegible] من اسباب قرب التشبيه
ذكر لقربه اسبابا منها قال [illegible] اعني ان يكون وجه امرا واحدا مبني على الاصل الرابع ويقرب من هذا السبب
ان يكون وجه الشبه امرا جمليا لا تفصيل فيه وهو مبني على الاصل الاول الذي يقارب الاصل الرابع كما
مر والسبب الثاني اعني كون المشبه به مناسبا للمشبه مبني على الاصل الثالث والسبب الثالث اعني كونه
لمشبه به غالب الحضور في خزانة الصور اي القوة التي تجتمع فيها المدركات مبني على الاصل الثاني فقد فرغ

ههنا على اصول اربعة من تلك الاصول السبعة ثم هي اسباب البعد المقابلة لاسباب القرب على
تلك الاربعة ايضا وتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز انما هو في الشكل والمقدار وكذا الحال في تشبيه الجرة المذكورة
بالنخل وامان تشبيه العنبة الكبيرة السوداء بالاجاصة ففي الشكل والمقدار واللون قوله جملة من الحجات اي من الحجج
المقتضية لعدم الحضور كالتكرر على الحس في الليل والبدر وكثرة الحاجة في الروح قوله وتشبيه نحو قوله كان مثار
فاء لفظ نحو ههنا لانه تشبيه مركب بمركب كما سبق بخلاف تشبيه السقط وتشبيه الثريا فان وجه
الشبه فيهما مركب فقط وانما قال فيل تشبيه احدهما بالاخر في اللجاج لان بعد التشبيه في ذلك لا يبقى بعد التشبيه
بينهما فيه المثل اي الامر ما تخيله انه كلما زيدت على صوب عادت اليه الا انه في وجه فانها لا تعود كما له
قوله قبل تصور التشبيه بين الطرفين ملونة انفا قوله لكونه شيئا وهميا فيستقر ان المراد بالوهمي ما لا تحقق له اصلا
لا ما هو ماخوذ من امور كل واحد منها تحقق في نفسه كانياب الغول مثلا فان الانياب لها تحقق ان تسمع ان هناك نوعا من
الحيوان يهلك الناس ويسمى بالغول اخذ الوهم منه انياب الة للاهلاك لذلك الحيوان على صورة الناب وصدر البيت
ايقتلني والمشرفي مضاجعي يقال سيف مشرفي اي منسوب الى المشارف وهي قرى من ارض العرب تدنو من
الريف والمسنونة النصال المحددة والزرق جمع ازرق وتحمر الشقيق شقائق النعمان وفي الصحاح ان الشقائق
تطلق على الجمع والواحد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا يكثر فيها ذلك قوله تصوب اي مال الى السفل او
تصعد اي مال الى العلو ومما ذكر من اعلام ياقوت انها ماخوذة من مفردات كل واحد منها موجود محسوس
وان لم يكن المركب الماخوذ منها موجودا اصلا قوله كماء قوله عز من قائل انما مثل الحيوة الدنيا فان المشبه به فيه مركب
من عشر جمل تداخلت عليه حتى صارت كانها جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض
يأكل الناس والانعام من الزرع والبقول والحشيش حتى اذا اخذت الارض زخرفها اي ما يتزين به وازينت
وازينت اي تزينت وظن اهلها اي اهل النبات ... الناس ... قادرون
عليها اي على حصدها ورفع غلتها فجعلناها اي النبات ... حصيدا اي شبيها بما حصد من بالاسمس اي
لم تنبت ولم يكن قبل ذلك ... يقال غني بالمكان اقام به وجاز ان يكون الضمائر الثلاثة
في اهلها وما بعدها للارض ... فشبه في الاية مثل الحيوة الدنيا ... ما الحيوة الدنيا التي
هي تقضيها بسرعة وانقراض نعيمها بالكلية بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات
فجاة وذهابه حطاما لم يبق له اثر اصلا بعد ما كان غضا طريا قد التف بعضها ببعض وزين الارض بالوانه وحراره
وتقوى بعد ضعف بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه سلم من الجوائح فان قلت قد نظن ان المشبه ههنا مفرد
قلت ذلك ظن فاسد لان ليس المشبه مفهوم مثل الحيوة الدنيا على اطلاقه بل هو حالة مخصوصة مركبة من معان

ملحوظة مركبة من معان في ضمن الفاظ متنوعة مراداة كما اشرنا اليها ههنا سواء قلنا انها مقدرة في نظم الكلام
اولا وانما نشاء ذلك الظن من حيث ان مفهوم لفظ المثل امر مبهم يتحد بالقصة المخصوصة المفهومة من الفاظها
اما مذكورة معه كما في قوله كمثل الذي استوقد نارا او مقدرة منوية كما في قوله ومثلهم مثل الحيوة الدنيا لكن
هذا الاتحاد انما هو من حيث الذات لا من حيث المفهوم على طريقة قولك كل القوم وما يشبه ذلك فان المراد
نحو لا يكون بعض الفاظه مذكورة مع كونها مرادة قطعا قوله وما الناس الا كالديار وسيرد عليك ان شاء الله
مزيد تفصيل لهذا المعنى قوله خياليا كان او عقليا لا يخفى ان المعنى في مثل هذا التركيب على التسوية اي سواء كونه خياليا
وكونه عقليا وقد مر انه يجب فيه تقديم الخبر وتاخير المعطوف عليه وكان في موقع الحال وقوله من امور خبر كان الاول
وخبر حال الثانية وقوله في البعد متعلق بحاله لانه كالقصة في الشبه والحديث يصح على الطرف قوله واما كون التشبيه
مقبولا فالاصل فيه هو ان يكون الشبه اي الاشتراك في بعض النسخ صحيح وقد تقدم معنى صحة التشبيه وهو ان يكون
وجه الشبه شاملا للطرفين والابتذال الامتهان وذلك بان يكون كثير الاستعمال فيما بين الجمهور لظهوره
وقوله مثل ان يكون مثالا لكون التشبيه كاملا في تحصيل ما علق به الغرض وانما قال محسوسا لان الاصل
في المشبه به ان يكون محسوسا وان كان المشبه محسوسا او معقولا وقوله لون مخصوص بيان الامر ومن حيث
متعلق ببيان حال المشبه وقوله فالنفس تعليل لمعنى الكلام اي لما كان المشبه به محسوسا اعرف شيء بما هو وجه
الشبه في بيان الحال او المقدار كان التشبيه وافيا بالغرض مقبولا لان النفس الى الاعرف عندها اميل وهذا
مبني على القاعدة السابقة وعلى الخاصة ايضا كما اشار اليه بقوله لا سيما فيما لم يكن اي لا سيما القبول في الاعرف
... ميل النفس اليه اكمل وهو المحسوسات والطرف اعني قوله فيما القصد اكمل صلة للموصول في لا سيما قوله لكن
... حال المشبه على ما هو عليه في نفس الامر كون المشبه به مع ما ذكر اي مع كونه
اعرف ... المشبه ... مثل ان يكون المشبه به اتم محسوس في وجه الشبه وهو وجه
... ان الاصل فيه ان يكون محسوسا وتنزيل المشبه
الناقص منزلة الكامل يتناول التشبيه المقلوب ايضا ... الكمال هناك بحسب الادعاء كما يرى في
قوله وبدا الصباح ... قوله المثل ما تقدم المراد مما تقدم هو ان النفس ... اميل وهي صادقة اقبل
المراد ... الاكمل اميل واقبل قوله اسم الحكم موصوف كامل فان خروج عن مرتبة الرجال
بواسطة الفضل امر مستغرب فاذا شبه بحال من فاق نوعه بحيث يعد نوعا اشرف كان ذلك التشبيه
كاملا فيما قصد به من بيان امكان المشبه قوله او بحاول التزيين بالنصب عطف على بيان امكان الوجه وقد سبق
بيان كون المشبه به في التزيين والتشويه اعرف بوجه الشبه واما كونه مسلم الحكم معهودا في التزيين والتشويه على

ما توهم فلا يجدي نفعا لانهما من الاغراض والكلام في وجه الشبه وقد يسبق مثل هذا التوهم في الاستطراف قوله البعد
عن التصور في هذا الجنب المعنى تمام مقام مطلقا ومن ثم حسن عطف قوله او نادر الحضور مع المبني على قوله نادر
الحضور في الذهن ولم يكن من عطف الخاص على العام بلا نكتة قوله يطلع عليهما اي يطلع ذلك النادر على النفس لما تتصور
اي لما تتصور النفس لو رأى لوني النادر من لزوم التجدد وتمثل اي ولما تمثل اي تتصور النفس من قوى النادر عن
كراهة معاد وقد وجد في نسخة مصححة هذان الفعلان اعني تتصور وتمثل بالتذكر على انهما لازمان مسندان الى ضميرها و
حاصل المعنى على التقديرين ان النفس تميل الى النادر ولا تنفر عنه لاشتماله على لذة التجدد وتورية عن كراهة الاعادة
وهو التفريع على القاعدة السابقة قوله هذا اي هذا كما ذكر وضمير سلكه للقرب وقوله من القبول صفة لمحذوف
اي لما انحط فيه شيء من القبول وقوله سلكه اي سلك القبول بيان لذلك المحذوف قوله تفطنت لاسباب
بعده هذا التفطن انما هو لمكان التقابل فاذا عرفت اسباب القرب عرفت ان اضدادها اسباب البعد
والغرابة ولما عرفت اسباب القبول عرفت ان اضدادها اسباب الرد والرداءة فلذلك طوينا ما ذكر
اسباب الرد واعتمدنا انه سوقهما على تفطنك لا يقال فعلى هذا كان ينبغي ان لا تتعرض هناك لاسباب البعد
بعدم التعرض لاسباب القرب لانا نقول كان في ممكنة ذلك الا انه ترك هنا على ان البعد والغرابة في التشبيه
اهم والتعرض لاسبابه اولى ولم تترك اسباب القرب بل تعرض لذكرها هناك الضما ان التشبيه القريب
تشبيه صحيح وقد يكون مقبولا ومطلوبا بخلاف المردود فانه انما يعرف ليتحرز عنه لا ليطلب فاستحسن ان يفوض
معرفة اسبابه الى معرفة اسباب ما يقابله قوله ولن يذهب عليك لا يقال ذهب عليه كذا اذا فاته بسبب التغفل
عنه قوله وجرى الى التشبيه لذلك لتفاوت الاسباب في شأن قبوله ورده على [...] التشبيه [...] ان قربه
وبعده يعني انه متى كان اسباب القبول او الرد اقوى كان [...] سببها اكمل وان [...] تفاوت
القرب والبعد نقصانا وكمالا بحسب تفاوت الا[...] قوة وضعفا قوله واعلم ان جنس من الواجب التشبيه
ذكر كلا التشبيه عبر عن لفظة التشبيه [...] منبها على انها قد تكون حرفا نحو كان زيدا اسد وقد يكون فعلا نحو زيد
يشبه الاسد وقد يكون [...] مثل الاسد وقد يكون دائرة بين الاسمية والحرفية [...] الاسد قوله على انك
على قولك زيد اسد تشبيها مثل التشبيه في قولك كان زيدا اسد اللازم كون زيدا اسد ابلغ لانه قد ها كان فيه
نظرا الى الظاهر بانه هو هو وحكم فيه بان زيد الاسد وكم بينهما قوله ولا ذكر المشبه لفظا اي ذكرا لفظيا وانما اعتبر هذا
القيد لان المشبه المحذوف قد يكون مذكورا تقديرا الا ان استقامة التركيب في زيد اسد تتوقف على تقدير زيد كان
الاداة المحذوفة في زيد اسد فانه يحتاج اليها لتصحيح المعنى دون التركيب قوله ولان الاسد معناه الكامل في الاسدية وهو غير

على اسد عطف الخاص على العام وقوله لكفى جواب لما لو كان وفاعله مستتر عائد الى كون المشبه محذوفا حذفا
مثل حذفه في قولك اسد والقصر بكسر القاف وفتح الصاد مصدر قصر فهو قصير لشرائط اي شرائط الحذف اعني قيام
القرائن الحالية او المقالية موجبة كانت للحذف او مجوزة وقوله في قوة الافادة ظرف لكفى اي كفى ذلك الحذف الذي
هو ذكر تقديري في قوة افادة التشبيه على الوجه الابلغ كما كان الذكر اللفظي مفيدا له كذلك وانما كفى لان مساواة القائل
في المشبه بين الملفوظ والمحذوف في ذلك الحذف قصيرة لا تفصل [...] في قوة تلك الافادة تحلي بها والسر في ذلك ان
مناط تلك القوة هو الحمل بالمواطاة وهو مشترك بينهما قوله وانما الواجب يعني ان الواجب في التشبيه
ليس هو ان يذكر المشبه ولا ان ترك ذكره اصلا بل الواجب فيه انه اذا ترك المشبه لم يكن متواضعا على اضمار الكلمة
مثل الاعراض في هذه الامثلة المشتملة على المرفوع والمنصوب والمجرور فان مثل ما ذكر من الامثلة لا يعد تشبيها بل
استعارة وسيأتيك بيان حاله فان قلت ما معنى الاعراض عنه بالكلية قلت هو ان لا يكون المشبه مقدرا
لاتمام الكلام به ولا منويا لغرض ايضا وقد عرفت مثال المقدر لتصحيح الكلام واما مثال المنوي المراد من غير احتياج الى
اتمام الكلام لفظا فهو الذي ذكر في الكشاف انه مطوي على سنن الاستعارة كقوله وما يستوي البحران هذا
عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر على سبيل الاستعارة بل اريد
البحران حقيقة كما يشهد بذلك سياق الاية قوله وترى الفلك فيه مواخر عند من له ذوق سليم فهناك قطعا واريد
تشبيه الاسلام والكفر بهما فكانه قيل الاسلام كعذب فرات والكفر كملح اجاج فلفظ المشبه منوي الا
غير مقدر في نظم الاية لكونه مغيرا لنظمها وفي مثل هذا الموضع يلتبس التشبيه بالاستعارة فيفرق بينهما بان اسم المشبه
في الاستعارة يكون مستعملا في معنى المشبه بحيث لو اقيم اسم المشبه مقامه لا يستقيم الكلام الا انه يفوت المبالغة
[...] في الاستعارة وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي فلا يستقيم اقامة اسم المشبه
مقامه قطعا [...] لكن يعرف [...] منويا وان لم يكن مقدرا في نظم الكلام كما في هذه الاية ولولا تحقق
ما عرفت [...] تصحيح [...] عرفناه من ان التركيب [...] التشبيه التمثيلي قد يكون بالفاظ مقدرة في الكلام
او منوية فيه فتذكر قوله وقرينة المحذوف المبتدأ اراد بقرينة [...] اسد وانما قال غير محلا اشارة الى ان
الجملة لا تتحد بالمبتدأ قوله مستدعي اي ايقاعك اسدا خبر الزيد ان يكون هو [...] اياه اي الخبر الذي هو اسد
كونا مثل كون زيد [...] الخبر في زيد منطلق يعني فيما كان الخبر المفرد صفة قوله [...] الذي ظرف لمعنى المماثلة والا
[...] وان يكن هو اياه كان زيد واسد مجرد تعديد بلا اسناد بينهما ولا استحقاق اعراب لهما والمقدر خلافه قوله فيلزم
يعني لا بد في تصحيح معنى هذا الكلام من احد الامرين اما جعل اسم الجنس الذي هو اسد وصفا بمعنى شجاع واما تقدير حرف
اداة التشبيه والاول يمتنع فوجب المصير الى الثاني فان قلت لا امتناع في ان يستعمل اسد بمعنى شجاع مجازا قلت

لا يشتبه عليك انه لو استعمل اسد في مفهوم الشجاع كان مجازا مرسلا من باب اطلاق اسم الذات
على الصفة الكائنة فيها لا استعارة اذ لا تصور تشبيه مفهوم الشجاع بذات الاسد ولو حمل اسد بهذا المعنى
على زيد لم يتصور التشبيه لكنا نعلم قطعا ان هناك قصدا الى التشبيه في الجملة فامتنع جعله وصفا امتناعا عرفيا
واما تعلق الجار به في مثل قولهم اسد علي وفي الحروب نعامة فليس لان اسم الجنس اخرج عن معناه الحقيقي و
استعمل في معنى جري او جبان على ما توهم بل لانه لوحظ مع معناه الحقيقي على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم
منه في الجملة وهذا القدر كاف للاعمال في الجار فاذا قلت رايت زيدا اسدا ابوه جاز وكان ابوه مرفوعا بمعنى التشبيه
اي مشبها بالاسد ابوه قوله ولما عرفت ان وجه طرق التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه وذلك
لانك لما عرفت ان المشبه ما لم يكن متروكا بالكلية حقيقة وباعتبارها صح لم يخرج الكلام عن التشبيه الى
الاستعارة لان الكلام حينئذ مشعر بالقصد الى اثبات المشابهة وذلك مناف للمبالغة المطلوبة في
الاستعارة بجعل المشبه عين المشبه به على ما يذكر هناك عرفت بذلك ان وجود طرفي التشبيه سواء كان
وجود المشبه هناك لفظيا او تقديريا او معنويا يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه اي الاستعارة لما عرفت
هذا فقد عرفت ان فقد كلمة التشبيه مع وجود الطرفين لا يؤثر في اخراج الكلام عن التشبيه الى خلاف الظاهر
فيجب ان يظن ان مثل زيد اسد ليس بتشبيه بل استعارة لخروجه عن الهيئة الاصلية للتشبيه وعرفت
ايضا ان كل هذه الامثلة المشتملة على وجود الطرفين صريحا من باب التشبيه دون الاستعارة سواء حمل
المشبه به هناك على المشبه او لا فقولنا رايت بفلان اسدا او لقيني منه اسد كلاهما من التجريد ومعناه
ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل
في هذين المثالين بلغ فلان في الاسدية مرتبة صح معها ان ينتزع منه اسد آخر ويحكى تقديره ...
وقد يجيء التجريد في غير التشبيه كقولك لي من فلان صديق حميم ... صداقة مبلغا صح معه ... تخلص
صديق آخر وقوله وهو اسد في صورة الانسان ... بل بما حمل فيه على المشبه ... تشبيه بانه في صفة
ما يلائم المشبه به كقولهم هو بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب ومثل ذلك لا يحسن فيه تقدير اداة التشبيه
الا بتغيير صورة كان يقال ... الا انه في صورة الانسان وهو كالبدر الا انه يسكن الارض وقوله
ولو اظهرت الى ما تر الاسد اقرب من هو اسد مع زيادة جهرية الاسد ولا بعد في تقدير الاداة كان
يقال لم تر الا مثل اسد فقوله وان رايته عرفت جبهة الاسد يدل على لزوم الاسدية له او تقدير الاداة بعيد في
قوله ليلقينك منه الاسد والا على لزوم ذلك اللازم مع التجريد وقوله فعليك بفلان يدل على لزوم المشبه للمشبه به
كان الاسد منحصر فيه وقوله وليس سواه ما بال هو الاسد ... فقوله انما هو اسد في افادة حصره في الاسدية وعنا

مبهج بالملتحق انما هو اسد يحتمل ان يكون شيئا آخر غير الآدمي من الحيوانات التي توصف بالجراءة وقوله
من تشبيهات حلاسية وقعت في القول ان لحو رايت بفلان اسدا قوله لا فرق بين هذه الامثلة
في التشبيها وبين قولك هو كالاسد الا في شان المبالغة فانها ابلغ منه او ارادوا انه لا فرق بين هذه الامثلة في انفسها
الا ان يكون بعضها ابلغ من بعض وانها لم يندرج شيء منها في الاستعارة لاقتضائها كون المشبه به المذكور في الكلام
مستعملا في غير معناه الحقيقي وليس الامر في شيء من هذه الامثلة كذلك فهي من باب التشبيه لا واسطة بينه
وبين الاستعارة عنده وان ذهب جماعة الى ان التجريد الواقع في صور التشبيه واسطة بينهما ومن الناس
من قال ان نحو زيد اسد من قبيل الاستعارة لانه اجرى فيه اسم المشبه به على المشبه مع حذف كلمة التشبيه وهذا
خلاف لفظي راجع الى تفسير الاستعارة والتشبيه بحسب الاصطلاح قال الشيخ عبد القاهر فان ابيت
الا ان يطلق عليه اسم الاستعارة فهو حقيق اذ دخلت ادوات التشبيه لم يحسن اطلاقه كقولك زيد كالاسد وهو
شمس النهار وان حسن دخول بعضها دون بعض هان الخطب في اطلاقه كقولك زيد اسد له لا يحسن
ان يقال زيد كالاسد ويحسن ان يقال كان زيدا اسد وان لم يحسن دخول شيء منها الا بتغيير صورة الكلام
كان اطلاقه اقرب قوله فالخيط الابيض هذا تفريع على ما تقدم اي لما كان وجود الطرفين مانعا من الحمل
على غير التشبيه كان الخيطان في الآية معدودين من باب التشبيه اذ اول ما يبدو من الفجر المعترض في
الافق بالخيط الابيض وشبه ما يمتد معه من ظلمة الليل بالخيط الاسود وقوله من الفجر بيان الخيط الابيض صريحا
وعلم منه بيان الخيط الاسود ضمنا كانه قيل من الفجر وما يمتد معه من غبش الليل ولولا بيانهما لكانا من
الاستعارة لا يدل بها المشبهان على تقدير عدم البيان فان قلت هلا ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة
التي هي ... ادخل في الفصاحة قلت لما في هذه الاستعارة من نوع خفاء لاحتمال توهم القصد الى المعنى
الحقيقي ... ان هو من الاحكام التي يحتاج اليها كل احد الا يرى الى ما نقل
من استنباط الحال ... على عدي بن حاتم ... الى عقالين ابيض واسود وجعلهما تحت
يقوم بالليل وينظر اليهما ... رسول الله ... فضحك وقال ... ان ذلك بياض
النهار وسواد الليل وقيل هذا ... بل في نزول البيان بعدها من الفجر ... يحاصل من مراتب التشبيه
في صدر الاصل ان التشبيه يستدعي طرفين ووجه شبه وانه لا يصار اليه الا لغرض وانه كان حاله
متفاوتة بين قرب وبعد وقبول ورد ويعلم منه ان الطرفين مع الوجه اركان له لتوقفه عليها دون الغرض فان
فائدة الشيء خارجة عنه مترتبة عليه بحسب الوجه وكذا حال الشيء صفة لها فرعه وقد نبه عن قرب على ان
... الناقص في التشبيه ذكر كلمة التشبيه ولا ذكر المشبه لفظا ويعلم منه ان لولا التشبيه

ايضا ويؤيد ذلك انه لما عرف التشبيه بقال هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في شيء بالكاف ونحوه ولما قصد
بالمثال قيل زيد كالاسد في الشجاعة فصارت اركانه اربعة واشار الى انه قد يحذف اداة التشبيه فناسب
ان يذكر مراتب التشبيه في القوة والضعف بحسب اركانه الاربعة ذكرا وحذفا وبنى الكلام على ان ذكر
المشبه به لازم قطعا وحينئذ اما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين اما ان يذكر وجه الشبه
او يحذف صارت الاقسام اربعة وعلى التقادير اما ان تذكر الاداة او تحذف صارت الاقسام ثمانية
والضابط في القوة والضعف ان حذف الاداة يفيد قوة من حيث انه جعل المشبه كانه نفس المشبه به وان
حذف وجه الشبه يفيد قوة اخرى من حيث انه يعم المشابهة بحسب الظاهر فالمشتمل على هذين الحذفين جامع
لهاتين القوتين كالسابعة والثامنة والمشتمل على حذف الاداة وحده فيه القوة كالثالثة والرابعة والمشتمل
على حذف الوجه وحده فيه القوة الثانية كالخامسة والسادسة وما ليس فيه شيء من هذين الحذفين لا قوة له
اصلا كالاولى والثانية وقد اشار بقوله ثم يليها في القوة الى ان القوة الحاصلة بحذف الاداة اكمل من القوة الحاصلة
بحذف الوجه وانما قال في مترك الاداة وفيها نوع قوة بزيادة لفظ نوع لانه لم يصرح هناك بحقيقة القوة فاشار اليها اجمالا
بانها نوع من القوة ومن قال انه زاد لفظ نوع ايماء الى ان هذه القوة اقل من القوة الحاصلة بحذف الوجه فقد وهم
فان قيل حذف المشبه به جائز كما في قولك نعم الاسد جوابا لقول القائل من نشبه بالاسد فانه تشبيه قطعا لان
معناه نشبه بالاسد زيدا فلا ينحصر المراتب في تلك الثمان اجيب بانه ليس بتشبيه لانه لم يقصد به بيان
اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل وان سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم
يوجد مثله فيها قوله واعلم ان الشبه اي التشبيه التضاد يقال بينهما شبه اي تشابه وتماثل ولم يرد بما ذكره الجعل
التضاد الذي هو كون الشيئين متنافيين بحيث لا يجتمعان [illegible] اشتراكهما [illegible] على تقدير
صحته لا تمليح فيه ولا تهكم بل اراد ان الوصفين المتضادين [illegible] صفة المضاد [illegible] يجعل احدهما
عين الآخر بحسب الادعاء فيشبه احد موصوفيهما بالآخر قصدا الى تمليح اي اتيان [illegible] او الى تهكم اي استهزاء
وسخرية مثلا يجعل الجبن شجاعة فيقال [illegible] للجبان ما اشبهه بالاسد ويجعل البخل سماحة فيقال للبخيل انه حاتم
ثان وكل واحد من المثالين [illegible] للتهكم والتمليح بل قد يقصد [illegible] ثم نزل منزلة التناسب
ما جعل احد المتضادين عين الآخر حتى تحصل هناك معنى واحد مشترك بين موصوفي المتضادين على قياس
التشبيه في صورة التناسب والتناسق ما تقدم تقريره لهذا التنزيل ومعنى قوله انه حاتم ثان انه واحد آخر مشارك له
في الجود حتى كانه مسمى بحاتم وتقدير اداة التشبيه فيه ليس بمستحسن لانه يريد انه كحاتم ثان فالاصل
اعلم ان علم البيان [illegible] المجاز [illegible] التعرض للحقيقة بحسب التبع [illegible]

[illegible] بالتقابل وقد اعتبر في مفهوم الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي مفهوم المجاز الاستعمال في غير الموضوع
له ولا شك ان تعقل غير الموضوع له متوقف على تعقل الموضوع له واما تحقق المجاز وان لم يتوقف على الحقيقة
ولم يستلزمها ايضا الا انه متوقف على المعنى الحقيقي قطعا فناسب ان يذكر الحقيقة فيه اصالة ضمنا وتقدم في
الذكر عليه ايضا قوله والكلام في ذلك اي في بيان المجاز متضمنا لبيان الحقيقة مفتقر الى تقديم التعرض لوجه دلالات
الكلم على مفهوماتها وذلك التعرض هو بيان ان سبب دلالتها ما ذا هل هو الوضع او ذات الكلم ومفتقر
الى تقديم التعرض لمعنى الوضع بتفسيره وللواضع بالاشارة الى ان من هو وان كانت على طريق التردد وانما
افتقر الكلام في ذلك الى ما ذكره لان من اخذ الوضع والدلالة في تعريف الحقيقة والمجاز ومن تقسيمهما الى
اللغوي والشرعي وغيرهما قوله في تحققها اي في ثبوته للفظ لانه وجه منفصل الا خصوص امر اعتباري قوله
بحكم التقسيم اي العقلي الحاصر [illegible] اما الذات اي ذات اللفظ قوله من حكي عنه اراد عباد بن
سليمان الضيمري واشار بلفظ حكي الى ان اختياره للاول ليس بثابت نقلا لما سيذكره من احتمال التاويل
والاستاذ وكثير من المحققين اختاروا الثاني والشيخ اختار الثالث قوله لكان يمتنع نقله اي لكان
يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب
قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز او لما بوضعه له كما في العلم المنقول لكن نعلم قطعا انه لا يمتنع النقل الى المجاز والعلم
في شيء من الالفاظ قوله على معنى الهندية اي اللغة الهندية لانتقال العلم بها شرطا فقدم في حقها قلت ذلك امتنع لانها
ابدا على معانيها لانا نقول [illegible] لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كدلالته على اللافظ
[illegible] الى الاشارة الى ما ذكره من ان الناهل اسم للريان والعطشان [illegible] على العطشان من باب التفاؤل
قوله لا يشترط ثبوت المعنى [illegible] وانتفائه [illegible] من قولك هو جون ان يكون ذلك التعقل
في نفس الامر [illegible] على ثبوت السواد [illegible] وان لزومه باطل قطعا لانه لم يقل احد بان تحقق الالفاظ
في انفسها يستلزم تحقق معانيها المفهومة منها كما ان [illegible] اللفظ في نفسه يستلزم تحقق اللافظ بل اراد انه يلزم
ان يفهم منه ثبوت السواد وانتفاؤه عنه معا لامتناع انفكاك [illegible] عن ذات اللفظ كما يمتنع
ان تنفك عنه دلالته على وجود اللافظ [illegible] بخلاف ما اذا كانت دلالته على [illegible] المتنافيين بالوضع لجواز
[illegible] الدلالة عن اللفظ [illegible] وقد يقال يجب دلالة اللفظ بذاته على المعنيين المتنافيين لامتناع مناسبة ذاته
لهما معا وهذا مع كونه غير قطعي اقرب مما ذكره المصنف ان يجعل اللفظ المشترك بين المتنافيين اسقط منه دعوى
بالملاحظة الجزم بانه ليس مراد المتكلم معا في مثل قوله هو ناهل ولا شك ان الدلالة الناشئة من ذات
اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم فقد [illegible] قوله ان للحروف في انفسها خواص الظاهر ان

ان القايل بهذه الخواص ائمة علم الاشتقاق والقايل بخواص الاوزان ائمة علم الصرف وتلك تنبيها
الى الكل والجهر اشباع الاعتماد في مخرج الحرف ومنع النفس ان تجري معه والهمس ما يقابله فالمهموس
ان النفس الخارج الذي هو وظيفة حرف لا يتكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف
مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموسا والحروف المهموسة هي المجموعة في قولك
ستشحثك خصفه وما عداها مجهورة هذا هو المشهور واختار المص ان المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا قد ذل
ارز جم وتطايب وان ما عداها مهموسة والشدة ان ينحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري كما في حروف
اجدك قطبت والرخاوة ان يجري الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار ولا الجري كما في حروف
لم يروعنا قوله وغير ذلك يريد به الاستعلاء والانخفاض والاطباق والانفتاح والقلقلة وغيرها من الصفات
المذكورة للحروف في مباحثها ويستدعيه صفة خواص ضمير منها ومنها للحروف في المعنى وقوله ان يهمل التناسب دال على
ما هو عامل فيه لفظا حذو مثل ما يرى جعلا فقط وما بينه اي منسوب الى ما بين اي بين الشدة والرخاوة
قوله وان للتركيبات عطف على ان للحروف في تحريك العين من الفعلان والفعلى يناسب ان يكون معناهما
ما فيه حركة كالنزوان وهو ضراب الفحل والجبري وهو الحمار الذي يحيد اي يميل عن ظله لنشاطه وقوة الفهم في فعل
يناسب ان يوضع لافعال الطباع اللازمة فلهذا لم يجز التعجب في مضارعه لان افعال الطبيعة ثابتة والتشديد في
فعل يناسب لتلك التكثير في معناه قوله وفي ذلك نوع تاثير لا نفس الكلم في اختصاصها بالمعاني ولا يخفى عليك
ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتاتى في بعض الكلمات كما ذكروا اما
اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات قوله والحق
بعد اي والحق بعد ما اشرنا اليه من ان لا نفس الكلم باعتبار خواص حروفها واوضاعها نوع تاثير في اختصاصها
احد المذهبين الاخيرين لا المذهب الاول لان ذلك ... الناشي ليس كافيا في ... للمقتضي
لا لاله بل هو كما صرح به باعث على تعيين بعض ... الالفاظ بازاء بعض المعاني من جهة ترجيحه ... من غير
المذهبين الاخيرين يميل منه الى ... معارض الاول من الجانبين كما بين في موضعه والتوقيف من الله
اما بخلق علم ضروري بان ... الالفاظ وضعت بازاء تلك المعاني واما بالوحي الى واحد او جماعة واما بالالهام
على احد الوجهين وما كان الالهام اقرب هذه الوجوه اختاره وعطفه على التوقيف كانه تفسير له وعطف
في المذهب الثاني ليعطف عليه الاصطلاح وتيسير لانه لا يتاتى من واحد بل لا بد فيه من توافق جماعة
يصح ههنا بطريق الاعلام لظهوره بالترديد والقراين كما في الاطفال بل صرح به في المذهب الاول النوع
فيه وضعا في الوضعين منصوب على انه مصدر موكد لنفسه قوله والوضع عبارة اراد به الوضع المتعلق بالكلم لا مطلق الوضع

ان الكلام في هذا الوضع دون الوضع الشامل للدوال الاربع واختار اللفظ على اللفظ اشارة الى
خواص اللفظ الوضع بالمفردات عنده وقال معنى في التنكير اي اي معنى كان وتعيين اللفظ بازاء المعنى
بنفسها قد يكون على وجه جزئي كتعيين لفظ الضرب بازاء معناه ويسمى وضعا شخصيا وقد يكون على
وجه كلي كما وضاع المشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول والمصغر والمنسوب في فعل الامر والفعل المبني
للمفعول وغير ذلك مما يتعلق بالاشتقاق فانها ليست موضوعة بخصوصها بل بقواعد كلية كان يقال
مثلا اسم الفاعل من كذا على صيغة كذا ويسمى هذا وضعا نوعيا وليس في المجاز وضع بالتفسير المذكور لا شخصي
ولا نوعي لفظا بد فيه تعيين المجاز بازاء معنى ثم اعتبار قرينة لعا تخصصه وهو ظاهر ولا كلي لكنه اعتبار واضع اللغة
انواع العلاقات المجازية فانه لم يكتف باعتبار نوع واحد بل اعتبر معها ان يكون هناك قرينة دالة على
المعنى المراد ومن قال في المجاز وضع ثان لم يعتبر في تعريف الوضع قيد بنفسها فوجب عنده ان يكون اعتبار
الواضع للعلاقات في وضعا نوعيا لكنه متفرع على وضع سابق فيكون وضعا ثانيا قوله لفا عينته بازاء ما
اي ارادته مما اريد من المعاني اي معنى كان لكن يجب ان يكون تعيينك هذا على قانون العلاقات المعتبرة في اللغة
قوله وان الوضع تعيين الكلمة ابدل ههنا اللفظ بالكلمة اشارة الى ان اللفظ بما ذكره من التعيين صار كلمة
مع ان المذكور في تعريفات الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظ وما شرع فيه الان تمهيد للشروع في تعريفهما
قوله غير ممنوع وذلك لجواز ان يكون بينهما مناسبة مصححة لاستعمال الاسم في المعنى الاول الى الثاني كما نبهت
عليه في صدر فصل علم البيان قوله على ذلك اي على ما ذكر من ان الكلمة المستعملة يطلب بها بازاء معناها فيكون
حقيقة او في غير معناها فيكون مجازا اوانما لم يذكر الكناية لدخولها في الحقيقة كما سيصرح به حيث يبين خلاصة
اصطلاح المجاز ... في مبني ... الحقيقة ان يجعل ارادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه اي في الحقيقة
اعم من ان يكون ... كما في التصريح او مع ارادة ... المعنى كما في الكناية واما ارادة معنى المعنى على الانفراد ففي
المجاز وحده قوله فالحقيقة قد سبق توجيه التعرض لهما ... المجاز وتعريفهما عليه في التاويل في الوضع هو ان لا
يكون وضعا حقيقيا بل لم ... لا بد ان يكون مبنيا على تاويل ... في الوضع التاويلي انما يوجد في
الاستعارة بان يستعار المعنى الموضوع له لغيره بطريق الادعاء بالقوم ثم يطلق ... اللفظ فيكون مستعملا فيما
وضع له ادعاء لا تحقيقا كما سيرد عليك في مباحث الاستعارة وتحقيق ... ومن الذي هو مبني في تلك الادعاء
... انه لا يقتضي كون المستعار مجازا عقليا وحقيقة لغوية بل هو مجاز لغوي ثم ان الاحتراز بهذا القيد عن
الاستعارة مما لا حاجة اليه في صحة الحد لان لفظ الوضع وما يشتق منه لو اطلق يتبادر الفهم الى ما هو التحقيقي دون
التاويلي لكنه اراد دفع الوهم لمكان الاختلاف في الاستعارة هل هي مجاز لغوي او حقيقة لغوية ونظيره في دفع الوهم

الاحتراز عن صورة الفاعل بتقدير تقدم الفعل عليه عن المبتدا في زيد قام وعن صورة النعت عن الحال المفرد الاطلاق
وقوله على اصح القولين لا يجوز ان يتعلق بقوله يعد لان اصح القولين هو ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز عقلي
لغوي بناء على ذلك الادعاء فكيف يصح ان يعد الاستعارة مستعملا فيما هي موضوعة له على القول الاصح بل هو متعلق
بقوله ليحترز اي انما يحترز به عن الحقيقة عن الاستعارة على القول الاصح الذي هو انه مجاز لغوي واما على القول الاخر
وهو انه مجاز عقلي وحقيقة لغوية فلا يجوز الاحتراز عنها لكن الانسب ان يقدم قوله على اصح القولين على قوله في
الاستعارة لئلا يقع فاصلا بين يعد وما عطف عليه اعني ولا نسبها واعترض على هذا الحد بانه لا بد فيه من التقييد
باصطلاح التخاطب كما هو المشهور في الكتب لئلا ينتقض بلفظ الصلوة مثلا اذا استعمل المعنى في الاركان
المخصوصة لاشتمالها على الدعاء فانه مجاز قطعا مع دخوله في الحد ودفع بان الحيثية مرادة اي المستعمل فيما هي
موضوع له من حيث انه موضوع له وما ذكرتم من المثال ليس كذلك ومن اورد قيد اصطلاح التخاطب
في حد الحقيقة اراد به زيادة التوضيح او توهم ان الحيثية لا تعتبر في الحدود قوله ولك ان تقول في هذا الحد ايضا
تدل عليه بنفسها موضع ما هي موضوعة له في الحد السابق بناء على ان الوضع اعني تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها
يستلزم دلالتها بنفسها عليه بل هما مثلا زمان لو تخصصت الدلالة بالوضع يدخل فيها وقع الفائدة في هذا الحد
قوله لا انه ظاهر موضع قوله من غير تاويل في الوضع في الحد السابق واحترز به ايضا عن الاستعارة فورد عليه
ان الاستعارة وان فرضنا انها مستعملة فيما هو موضوع له بناء على ان الوضع اعم من التحقيق والتاويل ليست
مستعملة فيما يدل عليه بنفسها لاحتياجها في الدلالة على ما اريد بها الى القرينة كما سبق في بحث الاستعارة
وجوابه انه يحتمل ان من جعلها مستعملة فيما وضعت له فقد جعلها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على ان لزوم
الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة عنده كقرينة المشترك ... الادعاء ... ودفع مزاحمة
المعنى الاخر لتحصيل الدلالة على المعنى المراد لكن يحتاج ... ودلالة المشترك ... القرينة دلالة ظاهرة
حاصلة بنفس اللفظ كما في الاستعارة ... على احد ... ويمكن ان يدفع بان ذكرها في الاستعارة
لقد ... وفي المشترك تحقيق ... من عدم الظهور في الاستعارة عدم الظهور في المشترك قوله او القرء ... قوله
المشترك في الحد الاول ... ظاهر بخلاف دخوله في الحد الثاني فلذلك تعرض لبيانه فزعم بعضهم ان معنى قوله او
القرء اما قوله منسوبا الى الوضعين هو ان القرء مثلا لما وضع لكل واحد من معنييه صريحا لزم ضمنا ان يكون
موضوعا للقدر المشترك اعني مفهوم الاحد الدائر بينهما وذلك لان تعيين اللفظ لكل واحد بخصوصه تعيين اللفظ
للاحد المطلق لا لمجموع المعنيين من حيث انه مجموع فانه غير لازم فاذا استعمل لفظ القرء مطلقا الا غير مقيد بالنية
لا احد وضعيه كان مستعملا في الاحد المطلق الدائر بين معنييه فان الاحد المطلق الدائر معناه يدل عليه

بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين فقوله في ان لا يجاوز اما بناء على صيغة الفاعل اي وكما استعمال
القرء في غير المتجاوز وهو الاحد الدائر واما بتقدير مضاف اي وكاستعماله في ذي ان لا يتجاوز وهذا كما ترى
مردود وجوها اما اولا فان الوضع لكل واحد منهما بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك
بينهما وهو ما لا ستره به ولو صح ذلك لامتنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ولوجب في اطلاق
لفظ القرء ان يكون وضع بين معان ثلثة اعني ذلك المفهوم الكلي وفرديه واما ثانيا فانا نعلم قطعا انه اذا اطلق
لفظ القرء فقد اريد به احد معنييه بعينه الا انا لا نعلمه فكيف يقال ان المقصود به ذلك المفهوم الكلي وان
اللفظ مستعمل فيه واما ثالثا فان الحكم بكونه موضوعا للقدر المشترك يستلزم كونه متواطئا بالقياس
الى معنييه مع كونه مشتركا بينهما وذلك مما لم يقل به احد ولا يرضى بالتزامه من له ادنى معرفة باللغة فالصواب
ان يقال اراد ان القرء الذي لم يخص باحد وضعيه يتبادر منه الى الذهن ان المراد اما هذا بعينه او ذاك بعينه
وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له بخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه لما عرفته من ان
الوضع يستلزم دلالة اللفظ بنفسه ولا شك ان هذين المعنيين متساويان في التبادر اجمالا و
ان اللفظ لا يتجاوزهما الى معنى ثالث فيكون دلالته على ذلك المعنى المراد ظاهرة لانها ليست مرجوحة
بالقياس الى الدلالة على المعنى الاخر مع كونها راجحة بالقياس الى دلالة ذلك المشترك على معانيه المجازية
فقوله في ان لا يتجاوز لم يرد به ان اللفظ مستعمل في عدم التجاوز بل اراد انه في ذلك الاستعمال لا يتجاوز
كانه مستعمل في عدم التجاوز واشار بقوله غير مجموع بينهما الى ان المشترك لا يصح استعماله في جميع معانيه
... كما ذهب اليه الجمهور واما على الخصوص اعني اذا كانت المعاني ... كما في لفظ القرء ونظايره قوله
... عينه بواحد ... في قول القرء بمعنى الطهر ظاهر واما في قول القرء لا بمعنى الحيض فلانه لا بالت
للمعنيين ... تعين للطهر قوله كانا ... عينه بازائه بنفسه يعني ان تعيين لفظ القرء بازاء
الطهر بنفسه يقتضي ان يكون هو دالا عليه بنفسه ... ذلك التعيين الاجدى بحيث يدل عليه
بنفسه وانما احتيج الى المخصص ... لدفع المزاحم فالقرينة في المشترك ... الدلالة لا لتحصيلها وفي المجاز لتحصيل
الدلالة فيكون من مقتضى الدلالة مهما ولا اشارة الى هذه التدقيقات ... واوضحها قال وانه اي ما
... حال المشترك مخصصا باحد وضعيه وغير مخصص لفظ فصل تام من هنالك فاحتفظ اي الاستعمال
الا انتفاط في التامل قوله المستعمل في معناها بالتحقيق خرج بقوله معناها ما عدا الاستعارة من المجاز
ان المتبادر من لفظ المعنى اذا اطلق هو ما وضع اللفظ بازائه وخرج بقيد التحقيق الاستعارة فانها مستعملة
فيما هو معناها بالتاويل ولكنه داخلة في الحدود السابقة كما نبهناك عليه ولا بد في الحد من الاحتراز ايضا

للحقيقة

من اعتبار قيد الحيثية او التصريح باصطلاح التخاطب قوله وهذا الماخذ يريد به ما ذكره من انه متى نعني
عند كل صاحب الوضع نسبة الحقيقة الى نوع كذلك اي كحملك على قياسه كان انقسام الحقيقة الى اكثر
من تلك الثلثة وذلك بان يتعين مثلا ان الوضع من النحاة او المتكلمين فيقال حقيقة نحوية او كلامية وقد
يسمى امثال هذه اصطلاحية وعرفية خاصة قال واما المجاز ذكر ههنا كلمة اما اهتماما بان المجاز لكونه مقصودا اصليا
اورد له حدودا ثلثة مقابلة لحدود الحقيقة على ترتيبها قوله التحقيقي متعلق بموضوعا اي هي مستعملة في غير
الموضوع له التحقيقي فيتناول الاستعارة المستعملة في الموضوع له التاويلي ولما لم يمكن اعتبار الحيثية ههنا
كما اعتبر في حد الحقيقة اذ لا معنى للاستعمال في غير الموضوع له من حيث انه مغاير له احتاج الى ذكر قيد آخر
يقوم مقام قيد اصطلاح التخاطب المشهور ولذلك اعتبر كون المعنى المستعمل فيه غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة
تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا وجب ان تكون تلك الكلمة مستعملة في معنى مغاير لما وضعت
له في اللغة مطلقا وجاز ان يكون ذلك المعنى المغاير عين معناها الشرعي او العرفي مثل ان يستعمل صاحب
اللغة لفظ الصلوة في الاركان المخصوصة ولفظ الغائط في قضاء الحاجة فانهما مجازان داخلان في الحد وانما قلنا
مطلقا احترازا عن المشترك المستعمل في بعض معانيه الحقيقية فانه مستعمل فيما يغاير الموضوع له معينا لا مطلقا
وكذا لو كان نوع حقيقتها شرعيا وجب ان تكون تلك الكلمة مستعملة في غير معناها الشرعي مطلقا مع جواز
كونه عين معناه اللغوي مثل ان يستعمل الشارع لفظ الصلوة في الدعاء وقس على ذلك لو كان نوع
حقيقتها عرفيا والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير وكانه اعاد لفظ الغير ليظهر تعلق هذا الجار به واما ذكر
استعمالا فيها لتبعية اظهار المتعلق الجار الداخل على الغير وقوله احترازا ان لا تخرج اما محمول على حذف اللام
عن اي احترازا لئلا تخرج واما محمول على زيادة كلمة لا كما في لئلا يعلم اي احترازا عن … تخرج وقوله … احتراز
ولا بد في قوله احترازا على الاتفق من تقدير مضاف اي عن … على الاتفق وقوله بالنسبة معطوف على
محذوف اي فيما تكون موضوعة له بالنسبة … نوع حقيقتها لا بالنسبة الى نفسها وانما جعل اطلاق
لفظ الدابة في العرف على الحمار … مجازا بناء على انه في العرف مخصوص بالفرس والبغل قوله فيقع
اي الكناية مستعملة في جزء ما هي موضوعة له وذلك لانها ليست موضوعة للمكنى عنه بل للمكنى به وهي مستعملة
في المكنى عنه لان المقصود الاصلي من الكناية لا الموضوع له اعني المكنى به فانه مراد على انه وسيلة لا انه المقصود
الاصلي ومنهما بحث وهو ان الموضوع له وان لم يكن مقصودا اصليا في الكناية لم يكن مستعملا فيه كما سبح
به فلا يندرج الكناية في حدود الحقيقة اصلا ويكون تقييده فيما سبق الحقيقة بالتي ليست بكناية لغوا ويمكن
ان يجاب عنه بانه صرح في آخر بحث الكناية بان اللفظ اذا استعمل فاما ان يراد به معناه وحده وهو الحقيقة اي التي

ليست بكناية او يراد به غير معناه وحده وهو المجاز او يراد به معناه وغير معناه معا وهو الكناية وعلى هذا فقال
فقال الكناية مستعملة في مجموع المعنيين وذلك ظاهر ويقال ايضا انها مستعملة في كل واحد منهما لكونه داخلا
في الغرض الاصلي ولا استحالة في كون احد جزئي الغرض الاصلي وسيلة الى الجزء الآخر فبهذا الاعتبار يدخل الكناية
في حد الحقيقة ويحسن تقييد الحقيقة بالتي ليست بكناية هذا وانت تعلم انه قد لا يقصد بالكناية معناها الموضوع
له اصلا كما في قولك طويل النجاد لمن لا نجاد له طويل النجاد قصدا الى طول قامته واعلم ما قال من انه لا بد في الكناية من ان يقصد
تصور المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل منه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصور
دون التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي لينهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة
المصحح للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا بالتصور في الكناية دون المجاز تحكم فالاولى ان يقتصر في
الكناية على جواز ارادة المعنى الموضوع له لعدم وجوب القرينة المانعة عن ارادته في الكناية بخلاف المجاز فان
هذه القرينة واجبة فيه ولم يجعل الكناية قسما ثالثا على حدة قوله مع معناها التحقيقي هذا الظرف اعني قوله التحقيقي
متعلق بمعناها حال منه والعامل فيها معنوي كانه قيل المستعمل فيما يناسب معناها حال كونه التحقيقي و
فائدة قيل لا تخرج الاستعارة عن الحد فانها ليست بمعنى معناها بالتاويل قوله استعمالا في ذلك اي
في غير معناها والجار اعني بالنسبة متعلق بمعنى المغايرة المستفادة من غير معناها وقوله في ذلك النوع
متعلق بمعناها اي ما يكون معناها في ذلك النوع واعترض على حدود المجاز بانه يجب ان يزاد فيه قيد ليخرج
الغلط كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب … فان ذلك القيد مثل قولهم لعلاقة بينهما او قولهم
على وجه … واجيب بان عبارة الحدود مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر الغلط وهو غلط
مراد به ما … عن اللسان بل ما يكون خطاء في اللغة صادرا عن قصد قوله واعلم ان له
بحث … استعمال الماخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز وهو كلام حق لان مستتبعات التراكيب
ليست مما يستعمل فيها الالفاظ واما كون هذا التعريف … لادراج الكناية في حد الحقيقة فقد اشرنا اليه الى
حاله وما عليه قوله وهي حق الكلمة في الحقيقة بيان سبب … الحقيقة عن القرينة وتقييدها بعدم الكناية لان
الكناية يفتقر في دلالتها على المكنى عنه الى قرينة وان لم يفتقر اليها في دلالتها على … الاصلي والباء في بنفسها
متعلق بان تستغني وقوله لتعينها تعليل للاستغناء بنفسها عن غيرها فان تعين الكلمة بنفسها للمعنى بحكم الوضع
يقتضي ذلك الاستغناء قوله واما ما ظن بالمشترك يعني قد يظن ان المشترك مع كونه حقيقة غير كناية
محتاج الى قرينة فلا يصح الحكم بان الحقيقة غير الكناية على الاطلاق مستغنية بنفسها عن الغير وذلك ظن
فاسد … المشترك اذا دار بين وضعيه يتبادر منه الفهم الى الموضوع له وان لم يعلم تعيينه لكن لما لم يعلم تعيينه

الفهم لا غير الموضوع له كان فيه دلالة على الموضوع له اجمالا تستغني عن القرينة فاذا خصص باحدى صيغه انتصب
دليلا او لا ينصرف على معين وذلك التخصيص لدفع المزاحمة لا لتحصيل الدلالة واقتصارنا كما مر قوله وحق الكلمة
في المجاز وبالغ في احتياج المجاز الى القرينة حيث قال وحق المجاز بترك لفظ من فكان حقه مختص في عدم الاستغناء
عن القرينة قوله ليعينها على صيغة المضارع تعليل لعدم الاستغناء اي ليعين ذلك المعنى الكلمة لما بد له منها قوله
وسميت الحقيقة حقيقة اراد بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي قوله لمكان التناسب
اي لوجوده على ان المكان مفعل بمعنى الكون اي الثبوت والوجود وجاز ان يكون لفظ المكان مقحما لا ل
التفخيم اي للمنزلة التناسب قوله اذا وجب اي ثبت ولهذا فسر الواجب بالثابت لئلا يتوهم منه
معنى اللازم عقلا او شرعا قوله واجب لما ذلك اي ثبوتها في موضعها وقد اكده بقوله ثابتة في موضعها الاصلي
رعاية لما تقدم من قوله حقفتها الواجب قوله فهو عندي للتأنيث في الوجهين اما على الوجه الثاني وهو
كونها فعيلا بمعنى فاعل فظاهر لانها في الاصل صفة للكلمة فلا بد من التأنيث واما على الوجه الاول وهو كونها
فعيلا بمعنى مفعول فيحتاج الى التكلف وهو ان يقدر لفظ الحقيقة في الاصل صفة لمؤنث غير جارية على
موصوفها اعني الكلمة فيجب التأنيث كما يقال مررت بقتيلة بني فلان وانما ارتكب هذا التكلف
جريا على ان الاصل في التاء هو التأنيث وذهب الجمهور الى ان التاء على الوجه الاول للنقل من
الوصفية الى الاسمية كما في الاكيلة والذبيحة والنطيحة قوله لان المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه مصدر بمعنى
بمعنى اسم الفاعل اي الجائز بمعنى المتعدي ثم نقل الى الكلمة التي تعدت مكانها الاصلي اي جائزة وانما فسر قوله
غير ما هي موضوعة له بقوله وهو ما لا يدل عليه بنفسها لمزيد اظهار تعديها عن مكانها الاصلي ولما كان جعل
المجاز مصدرا بمعنى الفاعل مستبعدا ذهب بعضهم الى انه من قولهم جعلت [illegible] اي الى حاجتي طريقا
الى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه [illegible] سلك اليه قوله واعتبار التناسب لما
ذكر انه روعي التناسب في تسمية الكلمة بالحقيقة والمجاز [illegible] اشار الى ان اعتبار التناسب [illegible] اقدام لاشتباه
الاسم الذي روعي فيه التناسب بالعلم [illegible] اقوام بسبب اعتبار المعنى العام بالوصف كل منهما ثم بين الفرق
وازال الاشتباه بان اعتبار المعنى في التسمية ليرجح ذلك الاسم على غيره فاذا سمي انسان له حمرة باحمر كان
المسمى بذاته المخصوصة وكان اعتبار الحمرة لترجيح تسميته باحمر على تسميته باصفر فيكون الحمرة خارجة عن المسمى
حتى لو زالت الحمرة كان العلم باقيا على حاله والاعلى خصوصية ذاته بحيث لا يصح اطلاقه بهذا الوضع على
انسان آخر له حمرة واعتبار المعنى في الوصف لتصحيح اطلاقه على ما قام ذلك المعنى به فلفظ احمر اذا كان
وصفا لم يعتبر في مفهومه خصوصية ذات اصلا بل اعتبر ذات ما مع خصوصية معنى الحمرة فالحمرة داخلة في مفهوم

لفظ الاحمر وصفا بلا خصوصية ذات فيصح اطلاقه على كل ما قام به الحمرة مطلقا وكذا الحال في لفظ الحقيقة فانه اذا
كان اسم جنس للكلمة المذكورة كان الثبوت او الاثبات خارجا عن مفهومه غير مصحح لاطلاقه بذلك الوضع
على غير تلك الكلمة فاذا كان صفة صح اطلاقه على كل ما هو ثابت او مثبت بوضع واحد فان قلت ماذا تقول في
كتاب والاله امن قبيل الاسماء ام الصفات قلت بل هما من قبيل الاسماء الا انه اعتبر في مفهومهما مع خصوصية
الذات خصوصية المعنى ايضا وصار بذلك اقرب الى الصفات من نحو احمر علما فظهر ان اعتبار المعنى في الاسماء
على وجهين احدهما ان يكون خارجا عن المسمى كما في المسمى من له حمرة باحمر اي جعل علما له والثاني ان يكون داخلا فيه
مع خصوصية الذات كنحو كتاب والاله وان اعتبار المعنى في الصفات على وجه واحد وهو ان يكون داخلا في المفهوم
ماخوذا مع ذات ما مبهمة في الاطلاق والضابط ان ما اعتبر فيه ذات مع خصوصية المعنى فهو وصف يصح اطلاقه على
جميع محال ذلك المعنى وما اعتبر فيه خصوصية الذات فهو اسم سواء لم يعتبر فيه معنى كالفرس والجدار او اعتبر على انه خارج
عن المسمى سواء كان اسم جنس كالحقيقة او علما كاحمر او على انه داخل فيه ككتاب والاله والمعبود [illegible] الاسماء التي ذكر
في مفهومها المعاني عن الصفات ان يوصف ولا يوصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا الله واحد قديم
ولا يقال شيء اله وتعالى كتاب كريم ولا يقال شيء كتاب قوله وان نزل مفعول له بتقدير مضاف اي اتقى التسوية
مخافة ان نزل قوله ليصح اطلاقه عليه اي على الانسان الذي وصف باحمر قوله على الاخر متعلق بما فيه من معنى
البعد قوله وان كثر [illegible] التسمية باعتبار المعنى وبين الوصف قوله لكونه مجازا معقول الاشتقاق من كذا اي من اله
بالكسر اذا حار واصله وله قوله او لكونه معبودا الاشتقاق من كذا اي اله بالفتح الاهة اي عبد والمقصود
ان لفظ الله علم لخصوصية ذاته تعالى وان اعتبر المعنيين [illegible] في ترجيح التسمية به سواء قيل انه خارج عن مدلول العلم كما هو الظاهر
[illegible] اختلاف [illegible] على جواز زوال الحمرة عن مدلول العلم ان كانت الحمرة داخلة
في مدلوله قوله لظنونها اسماء اي حيث [illegible] بسبب هذا الاشتقاق واعتبار المعنى فيه من قبيل
الصفات التي يجب اطرادها فيخرج عن كونه اسما [illegible] اطلاقه على غيره [illegible] والحال
ان موضع البيت مكانه الذي هم فيه ليلا ونهارا قوله غفرا لهم اي اغفر [illegible] انما صدر عنهم من نسبتها الى
الباطل وسبهم اياها قوله وحد الحقيقة والمجاز عند اصحابنا في هذا النوع اي في علم البيان وهو ظرف لاصحابنا
[illegible] كلمة كل في الحدود وشاع في عبارات الادباء لان ذلك اقرب الى افهام المتعلمين واضبط كانه قيل كل
كلمة اريد بها كذا في حقيقة ولا شك انهم يفهمون منه المعنى المشترك الصادق على كل فرد من الحقيقة اعني الكلمة التي
اريد بها كذا فحصل المقصود بالحد مع قرب الى الفهم واشارة الى الضبط فقولهم كل كلمة اريد بها ما وقعت له في
وضع [illegible] بجزء له ان يقال اي الكلمة المستعملة فيما وضعت له فيخرج عنه المجاز المستعمل فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب

بقيد الحيثية كما في حده وخروج الاستعارة ايضا بقيد الوضع لان المتبادر من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق
كما مر فلا حاجة الى التقييد بعدم التاويل كما ارتكبه في حده وخروج باقي المجازات بقيد الوضع ظاهر فقد ساوى
حدهم حده قوله كالمعيم واضع اللغة وغيره وذلك لان في تنكيره وابهامه دلالة على انه اريد به واضع ما اي واضع كان ولو عرّفه
لتبادر الفهم الى واضع اللغة لان الاصل السابق في الاعتبار هو وضعه وباقي الاوضاع متاخرة عنه لان
اصحابها يقلون الفاظا موضوعة في اللغة الى معان اخر قوله وانما يذكرون هذا القيد تقرير للمعنى الاول فان قلت
هلا حمل على الاحتراز عن المجاز مطلقا فان المعنى المجازي يستند وقوع اللفظ الى غير الوضع اعني العلاقة المصححة
لاطلاقه عليه مع استناده الى وضعه لما هو موضوع له قلت انما لم يحمل عليه لان معنى وقعت له في وضع انها
وضعت له فلا يتناول من المجازات الا المجاز الذي اخرجناه بقيد الحيثية ولا يمكن اخراجه بعدم الاستناد
في الوقوع الى غير ذلك الوضع قوله والذي يفهم الكلمة في غير الوضع هو ما يتناوله عقلا بواسطة الوضع لا يقال هذا تغيير
للاعم بالاخص فان الكلمة قد تقع في غير الوضع لما ليس لازما عقليا بل عاديا او اعتقاديا لانا نقول قد تسامح في
العبارة فذكر ما هو المعتبر في الدلالة عند الكل على قصد التمثيل دون الحصر ولا باس عليه في ذلك لانه بصدد بيان
ما ذكر تقريرا للمعنى الاول وكذلك ان تقول اراد بالتناول العقلي ما يعم العادي والاعتقادي ايضا قوله فانها تكون
واقعة في خمسة وخمسين ان اراد به وقوع العشرة لكل واحد من الخمستين على الانفراد فالامر ظاهر والدلالة تضمني
وان اراد به وقوعها في مجموعها كان الامر مبنيا على ما قيل من ان العدد لا يتركب من الاعداد التي تحته وكانت
الدلالة التزامية قوله في حد المجاز كل كلمة اريد بها غير ما وقعت له في وضع واضع يتناول الاستعارة لانها
لم توضع لما اريد بها في وضع واضع تحقيقا ويتناول المجاز المستعمل فيما وضع له بوضع اخر وقولهم لملاحظة بين
والاول اي لملاحظة علاقة بينهما يخرج الحقيقة المستعملة في غير ما هي موضوعة له [illegible] الفاظ الى [illegible]
حدهم الكناية لانه لم يقيد بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له [illegible] على حده الغلط فعرفت ان في هذا الحد
ايضا لم يحصل مقصوده بقول فتامل قوله وقوله [illegible] من قوله واعلم ان الكلمة حال وضعها اللغوي الكلمة اسم
ان وخبره الجملة الاسمية قوله حقيقة لا الاسم والظرف اعني حال وضعها معمول الا انه بحسب المعنى في اللام في
لما عرفت متعلق انه متضمن معنى الفعل وجاز ان يتعلق به ايضا حال وضعها فيقدر الكلام هكذا حال وضعها
ان لا يسمى لما عرفت والحاصل ان الاستعمال معتبر في حدي الحقيقة والمجاز ولا استعمال حال الوضع
ولا مجاز قوله كالجسم حال من المستتر في ان لا يسمى وحال الحدوث ظرف لقوله لا يسمى ساكنا ولا متحركا
لم يسم بذلك لان السكون هو الكون الثاني في المكان الاول والحركة هو الكون الاول في المكان الثاني
والجسم حال الحدوث في الكون الاول في مكان اول فلا حركة له ولا سكون قوله واما حال الوضعين الاخرين

اي الشرعي والعرفي فحكم الكلمة كذلك اي لا يسمى حقيقة ولا مجازا لكن حقيقة في حال الوضع الاول اللغوي ان لا يسمى
على الاطلاق اي لا يكون لا حقيقة ولا مجازا اصلا وحقيقة في حال الوضعين الاخرين اي المتاخرين عن الوضع
اللغوي ان لا يسمى بهما مع تقييد الحقيقة بنوعيها اي لا يكون في حال الوضع الشرعي حقيقة شرعية ولا مجازا للحقيقة
الشرعية ولا يكون في حال الوضع العرفي حقيقة عرفية ولا مجازا للحقيقة العرفية ولما اكتفى بذكر تقييد الحقيقة بنوعيها لانها
الاصل ذكر المجاز بطريق الاضافة الى الحقيقة ولم يقل ولا مجازا شرعيا ولا مجازا عرفيا قوله وان كان الاطلاق
قد يحتمل في ذلك بان يفرض نقل الشارع او العرف اللفظ الى معنى اخر بعد وضع اللغوي وقبل استعماله
في معناه فحينئذ لا يكون الكلمة حقيقة ولا مجازا اصلا ولا حاجة في اثبات هذا الاحتمال الى فرض فرض
الشارع او اهل العرف لفظا لم يوضع في اللغة اصلا قوله في الاصلين اي المجاز والكناية وقد اشار بلفظ
التلخيص الى انه كان في كلامهم انغلاق وتعقيد كما صرح بالشمالة على الحشو ايضا قوله وان نسوقها اي نسوق
ما عند السلف ونرتبها حال منه وكذا قوله مقررا والاوابد الوحوش يقال ابدت البهيمة تابد وتابد بالضم
والكسر اي توحشت والاماطة الازالة واللثام ما على الفم من النقاب وفاعلين حال من فاعل نسوقها
كما ان منبهين كذلك قوله اجرر والإباء وكابي افكارهم والة في الغار انا اخوا اي اخوا تلك الركاب
لوية فاوا استنباطها اي ما برز وما خفي نراه على الخصوص في حجبها اي وسط وزراه اي ذرى تا ملك في هو يجيه
بالفتح الكنف والستر وبالضم جمع ذروة بضم الذال وكسرها وهي اعلى الشيء عن استطلاع طلعتها اي عن طلب
الاطلاع على حقيقة ما برز منه وما خفي نراه قوله اعلم ان المجاز يعبر به ما يطلق عليه لفظ المجاز لا المجاز المفرد فيما سبق
فانه في المفرد والكلام لا يتناول المجاز العقلي الذي هو في الجملة والنسبة قوله واللغوي فتسمى الظاهر انه اراد باللغوي
[illegible] ان الراجح لا حكم الكلمة لا يندرج في اللغوي المفسر بما تقدم اصلا وقد اجيب
بان اخص [illegible] معرف بان حده للمجاز اللغوي غير متناول للمجاز الراجح الى حكم كلمة معرف ايضا بانه ليس
بمجاز بل ملحق به فيكون هذا التقسيم على راي السكاكي كالتقسيم الاول لكن يرد ان حدهم المذكور للمجاز
اللغوي لا يتناوله ايضا فالاولى ان يقال اراد بالمجاز اللغوي الكلمة مقسما ما يطلق عليه المجاز اللغوي
واما الاعتراض بان الاستعارة التمثيلية كقولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى لا يندرج في المجاز اللغوي ايضا
لاختصاصه بالمفرد فلا يحتاج في دفعه الى التاويل بما يطلق عليه المجاز اللغوي بل يكفيه ان يقال قسم الشيء قد يكون
اعم منه من وجه كالابيض في احد قسمي الحيوان قوله ولها انقسامات اي وللاستعارة انقسامات
كثيرة ومباحث جمة كما سيرد عليك قوله مجاز لغوي قدم اللغوي على العقلي لان الاول في المفرد والثاني في
الجملة وقدم اللغوي الراجح الى المعنى على الراجح الى حكم الكلمة لان الثاني ملحق بالمجاز وقدم من اقسام المجاز الراجح الى

عن المفيد لان المتضمن للمبالغة بمنزلة المركب بالقياس اليه وكذلك المتضمن للمبالغة في التشبيه بمنزلة المركب

بالقياس الى الخالي عنها مع ان مباحث غير المفيد اقل من مباحث المفيد الخالي عنها وهي اقل من مباحث

الاستعارة فقدم ما كان مباحثه اقل تفريغا للخاطر والتوجه الى الاكثر قوله وسلوه الكلام اي سلوه المجاز العقلي

الكلام في الحقيقة العقلية اي تبعه في فصل كما هو حق التابع بالقياس الى متبوعه لانه فصل على حده ولما تقدم

الحقيقة اللغوية على المجاز با فلانه اخذها في حدوده قال الفصل الاول المجاز اللغوي الراجح الى معنى الكلمة

ان تجعل قوله المجاز اللغوي خبر الفصل الاول كما يقتضيه عده للفصول الخمسة وكان الظاهر ان يجري في جميع

الفصول على سنن واحد الا انه تفنن وعدل عن ذلك في الثلثة الاخيرة فاستعمل فيها كلمة في بناء على

التاويل الذي عرفته في الاصول والفنون وذلك انه جعل الخبر في الفصل الاول والثاني محذوفا وقال لقرب العهد بلفظ

عليه فقدره هكذا الفصل الاول في المجاز اللغوي الراجح الى معنى الكلمة غير المفيد ويكون قوله المجاز اللغوي الى اخره

مبتدا خبره ما بعده على قوله وان يكون الكل الى ساقه وفي محل ان يكون على ما هو سابحة تشابه في الكلام

ولا بد من تقدير مضاف يصح به الحمل اي هو ذو ان يدل على اعتبار هذا القيد في مفهوم المرسن مع اشتقاقه

من الرسن مع ان نقل اهل اللغة وتبادر الفهم من موارد الاستعمال يشهدان به باعتبار قيدي المشفر والجحافل

في مفهومهما ايضا وقد سبق منا ان ما ول عليه كلامه مما من ان الانف والشفة والرجل مطلقة لا تختص

لا بانسان لانه لما ذكره في مباحث حد التشبيه من اختصاصها بالانسان قوله استعمال الانف من

غير زيادة قيد اي استعمله في معنى الانف الذي هو معرى عن ذلك القيد فهو مطلق وصدر البيت وفقا ومقلة وحاجبا

مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كانه فحم واحفى ان مرجا ماخوذ من السراج لانه على وجه

اي حسنه وبهجته فيكون معناه كالسيف السريجي في الدقة والاستواء

بغضه بها والقرينة الدالة على كون المرسن في البيت مطلقا نسبته الى الانسان لا يقال ذلك

مقيد بقيد اخر لا مطلق لانا نقول المستعمل هو في ... عضو الانسان بل في المطلق الموجود في ضمنه

قياس قولك رايت رجلا ... زيد في خصوصيته زيد مثلا قوله ومثل المشفر اي مثل ان يستعمل المشفر

استعمال الشفة بان يجرده من قيد كونه شفة البعير ويكون المراد منه مفهوم الشفة مطلقا وانما احتاج قولك

فلان غليظ المشفر مع استعماله في الانسان لا قرينة دالة على ان المراد هو الشفة لا غير طول ... له

من تشبيه شفته بشفة البعير في الغلظ فيكون المشفر فيه استعارة لا مجازا غير مفيد ولا مجال لهذا الا

في قوله ومرسنا قوله سمي هذا القسم بهذا الكلام لبيان وجه التسمية قوله لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم الوضع اي

وضعي كان فيكون التصرف في امر وضعي وهو المراد بكونه لغويا على ما يقابل المجاز العقلي لكون

اختصاصه بمكانه الاصلي بحكم العقل فيكون التصرف في عقليا قوله عند المصير اليه لقيامه مقام احد

المترادفين مع انه لا فائدة ... اما اريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكان احد

المترادفين ... مقام الاخر يقصد به معنى اخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر اذا

اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعني العضو المخصوص وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه

تابع عارض لها كان بمنزلة امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على اقامته مقام الشفة فائدة بخلاف

اطلاق الاصابع على الانامل في يجعلون اصابعهم في اذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على

القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهر لها وايضا في كل من هذين الاطلاقين اثبات الشيء ببينة

كما ستاتي وليس ذلك في المشفر لا تحاد المعنى حقيقة نعم لو اريد تشبيه انف الانسان

وشفته ورجله بمرسن الدواب ومشفرها وحافرها واستعمل هذه الالفاظ في تلك المعاني المشبهة

بمعانيها الاصلية كانت مجازات مفيدة من قبيل الاستعارة ولا استحالة في كون لفظ واحد بالقياس

الى معنى واحد صالحا لان يكون باعتبارين مجازا من نوعين متباينين قال الفصل الثاني المجاز

اللغوي الراجح الى المعنى اي الى معنى الكلمة لا الى حكم لها قوله وان يعدي الكلام يذكر في هذا التقسيم ما يميز هذا

القسم عن غير المفيد والاستعارة اما اعتبارا على ما تقدم في تقسيم المجاز الى اقسامه واما نظرا الى انه لا تعرية

في الاستعارة بناء على ان الادعاء كون المشبه عين المشبه به ولانه غير المفيد ايضا الحقها بما هو اصل المعنى

والكلام في قوله لتعلق الشيء بما يتعلق بان يراد وما بينهما اعتراض في قوله تصدر عن اليد اشارة الى ان اليد

بمنزلة السبب الفاعلي للنعمة واشتهار الايادي بمعنى النعم لا ينافي كونها في الاصل مجاز النعم باقيا حقيقة عرفية قوله

... اي بلفظ اليد القوة او القدرة كانما اريد بهما معنى واحدا كما يشهد به قوله لان القدرة او المشهور

في القوة صفة يتمكن بها الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة والقدرة صفة تؤثر على وفق الارادة واستعمال

اليد في المعنى المشهور للقوة غير معروف واشار بقوله اكثر ما يظهر سلطانها في اليد الى ان اليد كالسبب المادي للقدرة

ولو قال لانها بها يكون البطش ليكون تعليلا لظهور سلطان القدرة في اليد لكان اظهر لشهادة الفطرة

السليمة قوله ولذلك اي ولان ارادة النعمة او القدرة بلفظ اليد مبنية على تعلق بين المعنى المراد والمعنى الاصلي

هم لا يطلقون لفظ اليد على ما لا ملابسة بينه وبين الجارحة لا بد من العلاقة المصححة في المجاز المتعدي

من معناه الحقيقي قوله وان يراد المزادة بالراوية في المزادة ظرف الماء الذي يستقى به

على الدابة التي تسمى راوية قال ابو عبيدة لا يكون المزادة الا من جلدين تقام بجلد

ثالث بينهما لتتسع وجمعها المزاد والمزايد واما الظرف الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ

للسفر فهو المزود وجمع المزاد و قوله وان يرله النبيع لم نذكر ههنا لفظ نحو لقربه مما تقدم له مثال اطلاق اسم الحال
على المحل بهما على وله العطف بالواو وقال بنحو من الجهة المذكورة اى المحمولية التي هي قريبة من الحاملية
والحفض بفتح الحاء المهملة والفاء اسم لاثاث البيت و اسقاطه في الاصل ثم اشتهر في البعير الحامل له حتى
انه مشترك ... عبارة الصحاح والربيئة الطليعة من ربات القوم اذا كنت طليعة لهم في المكان
العالي والمبالغة ... وعلامه ولم يره نقول كانها الشخص كان مثال تشبيها حتى توهم انه استعارة
الايرى انه لو حمل على ظاهره الذي هو التشبيه لكان من قبيل اطلاق اسم المشبه على المشبه به حقيقة لا لانه
كان الاستعارة المكنية بل اراد تحقيق العلاقة وتاكيد الاشارة الى ان اسم الجزء لا يطلق على الكل الا اذا كان
لذلك الجزء مزيد اختصاص وارتباط به حتى كانه الكل بعينه قوله لكونه من جهتها اى لكون الغيث من جهة
السماء فالسماء للغيث بمنزلة المحل والسبب قوله وبالسنام عطف على بالنبات اى اوان يرله الغيث
بالسنام فانه ايضا من اطلاق اسم المسبب على السبب كاطلاق النبات على الغيث الا ان الغيث
سبب قريب للنبات وسبب بعيد للسنام وصدر البيت اقبل المستن من ربابه يصف
غيثا يقال استن الفرس اذا رفع يديه وطرحهما معا وعجن برجليه والرباب السحاب الابيض قوله ومن
هذا اى ومن اطلاق ... الابال على الغيث او من اطلاق اسم المسبب على السبب البعيد بعرف ورد
تفسير من فسر انزال الازواج بانزال الماء فانه جعل لفظ ثمانية ازواج من الانعام مطلقا على السبب البعيد
الذي هو الغيث وجعل الانزال باقيا على حقيقته ومنهم من عكس فجعل انزل مجازا بمعنى قضى او قسم لان
قضاياه وقسمه توصف بالنزول من السماء من حيث انها كتبت في اللوح قوله كما سيأتي انه او
ورد ... انه لا ... ورد في الحديث كان وجه ذلك ... بالنظر اليه يظهر الامر
على الانزال الظاهر من السماء ونزول ما يتوهم ... بنبات ليس من ماء السماء بل ...
والصخرة ... للقدس ... جبل قوله وقيل هذا اى ما ورد في الحديث من انزال
الماء الى الصخرة ثم قسمه ... ان الماء النازل من السماء الى الصخرة فسلكه ينابيع في الارض اى
عيونا ومسالك ومجاري في الارض كالعروق في الاجساد يقال سلكت الشيء في الشيء فانسلك فيه قوله
وما ... ومن اطلاق اسم المسبب على السبب قوله رزقا اى مطرا هو سبب الرزق
رزقكم في السماء المطر الذي هو سبب رزقكم وقال بعضهم يجوز ان يثبت التلبس الذي بين الرزق
والسماء بتلبس الظرف وكون الرزق في السماء فيكون مجازا حكميا لا لغويا الا انه لما كان الذي ... اكثر كان
الحمل عليه اجدر ... سهولة ... مجاز لغوي ايضا الا انه ... على طريق الاستعارة وانما يكون

التبعية

ان لو نسب ظرفه غير السماء للرزق لما السماء فتدبر قوله وثمانية ... وافضله ... حتى لا انه قد ذكر فيه التجوز في الفعل
اعني في هداه الله واضله لدفع الاختلاف لانهما على حقيقتهما عند اهل السنة وهذا السلك اشارة الى اعتبار
علاقة السببية المشار اليه لاطلاق اسم المسبب على السبب كما في اكثر الاسناد وعكسه كما في مثال الاكاف
لوم ومعنى اللطف ... اللطف يقال لطف الله ... اى بره فهو متعد بنفسه وفسر الهداية باللطف دون
خلق الاهتداء رعاية لما هو مذهبه من استحقاق المكلف ... ثوابا فلا بد ان يكون فعلا اختياريا
وفسر الاضلال بالخذلان لا بخلق الضلال لمثل ما ذكره وللاحتراز عن نسبة القبيح اليه قوله اى العناد المستلزم
للنار هذا تصريح بان اسم النار المسبب عن العناد اطلق على سببها اعني العناد وعند صاحب الكشاف
ان اتقاء النار كناية عن ترك العناد فلا مجاز هنا وقوله كاستلزام اموال اليتامى اياها اى النار دال على
ان اسم النار اطلق على سببها اعني اموال اليتامى فيكون المعنى انما ياكلون في بطونهم اموال اليتامى المؤدية
الى النار فاندفع توهم التكرار وفي بعض النسخ لاستلزام اكل اموال اليتامى اياها بزيادة لفظ اكل اشعارا بسببية
تلك الاموال للنار واول البيت ان لنا احمرة عجافا فالاحمرة جمع حمار والعجاف جمع اعجف على غير قياس حملا
له على سمان وقوله اى علفا بثمن الاكاف للعلف كان قوله للتعلق بين ذلك العلف وبين الاكاف اشارة
الى علاقة المسببية الثابتة للعلف وقد يتوهم ان قول القائل مبتدا وللتعلق خبره وكذا قوله مبتدا وللتعلق
بينهما اى لتعلق سببية الدية للدم خبره وعلى هذا يصح ان يغير قوله هذا السلك باطلاق اسم المسبب
على السبب لكنه كما ترى بعيد عن سياق الكلام قال ومن امثلة المجاز لما كان التعبير بالفعل
عن ارادته نوعا كثير المواد وشائع الاستعمال فصله عما قبله مع انه من اطلاق ما وضع للمسبب
على السبب ... استعملت على صيغة المبني للمفعول مع النائب مسندا الى قرات ...
اللفظ واحد وانما ذكر المصدر اعني استعمال الاظهار متعلق الجارة قوله بقرينة الفاء وصف بمجازيا
ليتم ... قوله استعمال مع ... خبره ... امثلة المجاز قوله فاذا قرات قوله والسنة الصحيحة
عطف على الفاء يعني ان القرينة مجموع الفاء والسنة المستفيضة ذلت على تقدم الاستعاذة على
على نفس القراءة فلا بد ان يجمع بينهما بان يراد بقرات معنى غير نفس القراءة ولا شيء يراد ههنا سوى
ارادة القراءة قوله ولا يلتفت ... فقد نقل ان القراء ان قوما ذهبوا الى تاخير الاستعاذة عن القراءة
... ابو هريرة والنخعي وابن سيرين وليس في ذلك مخالفة للمعقول لان فيه احترازا عن الوسوسة المؤدية
الى العجب بالقراءة والاعتداد بهذه الطاعة الا ان الجمهور على التقدم طلبا للحضور المهم في حال القراءة فلذلك نهى
عن الالتفات الى من يوخر الاستعاذة وعذر تاخيرها في ضيق مجال الوهم في اساليب الكلام وعدم احاطته

بانواع المجازات و قد اعتداه .. لا المشهوره قوله لقرينه فقال رب قد يقال جاز ان يكون فقال
تفصيلا لنادى على قياس حاقيل فاقتلوا انفسكم على تقدير كون القتل نفس التوبه بناء على ان حق التفصيل
ان يعقب الاجمال في الذكر ولذا حمل مجيء الباس على قياس الاملاك كان امكننا ما يعني اردنا املاكها فجاءهم
مجيء الباس بعد ما اريد بالاملاك وقد مر انه عد من باب القلب وانه فسر مجيء الباس على باب القلب
وانه فسر مجيء الباس بالحكم بمجيئه في استشهاده واما حمل الباس على عذاب القبر او عذاب الآخرة فلما لا يصح
لان الحال اعني قوله بياتا او هم قائلون يا باه كل الاباء وانما خص وقت البيات ووقت القيلولة لمجيء الباس
لانهما وقت الغفلة والدعة ... ول العذاب فيهما اشد وافظع قوله لقرينة انهم لا يرجعون قرئ ان هذه بالفتح
على ان لا زائدة والمعنى وحرام انهم يرجعون اي ممتنع رجوعهم عن معاصيهم ط لان الابدا مراد وعلى ان مثال
مبتدا محذوف اي وحرام عليهم ذلك اي المذكور في الاية السابقة من العمل الصالح والسعي المشكور لانهم لا يرجعون
عن معاصيهم فيكون اللام محذوفا عن ان حذفا مطردا وقرئ بالكسر فلا بد من حذف المبتدا وعلى التقادير
كلها هو قرينة على ان اهلكنا ما بمعنى اردنا اهلاكها لان الرجوع عن المعصية لا يتصور فيمن اهلكوا حقيقة بل
فيمن ازيد اهلاكهم قوله ومنه ما امنت فصله عما قبلها لما لحقه قرينة واحتياجه لا زيد بيان واما لان صاحب
الكشاف حمله على حقيقته حيث قال انهم يؤمنون يدل على انهم اعتى من الذين اقترحوا على انبيائهم الآيات
وعهدوا انهم يؤمنون عندها فلما جاءتهم نكثوا وخالفوا فاهلكهم الله فلو اعطيناهم ما يقترحون لكانوا
انكث وانكث الا ان ما ذكره المصنف الحق معنى وابلغ في الوعيد وذلك لان ترتب انكار ايمانهم على ما
يقتضي ان يكون الموصوف بالاملاك مدخلا فيه وذلك بان يحمل الاملاك على ارادته ويقدر في الكلام ارادة
اهلاك هؤلاء فيكون معنى الآية كل قرية اردنا اهلاكها لم تؤمن واحدة من تلك القرى افهؤلاء ...
على ان نهلكهم وفيه هذا من الانباء عن اصرارهم على عدم الايمان في الوعيد بارادة اهلاكهم حالا
الامتناع اي امتناع من نوع الاستعاذة ... من كون قرات بمعنى اردت القراءة
العطف اي ضيق مجاله في فنون المجاز ومهرة الاصل من كل الابل حول الا التقرب علاقة بعد ... لانه اي الا
التجوز بالفعل عن الارادة متى جرى فيما هو ابعد من كون قرات بمعنى اردت القراءة جريا مستفيضا مشهورا
يكاد اي ذلك الجري المستفيض وقوله من لفظ انكلم مفعول ثان لير بك وكله لفظا معجمة وجاز ...
صلة للموصول اي من يكون في زمان تكلمه وكمن صلى لغيره قبله مفعول ثاله
له اي يكاد يريك المتكلم بخلافه كمن خالف السنة المرضية التي ... تيها ادلوه
بالقبول الاترى انك اذا قلت احدث فم الركية ضيقا كان ... منكرا

جدا المخالفة ذلك الاستعمال المشهور المقبول قوله اليس كل احد يجري بالجريان التجوز
بالفعل عن الارادة فيما هو ابعد جريا مستفيضا فان قوله وعليه فقس
اشارة الى ان له نظائر كثيرة لان كل احد يقول للبناء وسع البيت وللخياط
ضيق الكم وطول الثوب وللكاتب دور الميم وفرج السنين الى غير ذلك
مما لا يحصى وانما قال كما يشهد له عقلك مع ان اختصاص الالفاظ بمعانيها
انما هو بحكم الوضع دون العقل لان مفهوم التضييق بحسب وضعه جعل الشيء
ضيقا وانما اقتضاء هذا المفهوم ان يكون هناك سعة سابقة فبشهادة العقل
تعلم ما اراد بقوله التوسعة ملحظ السعة تجوزا قوله فيتنزل اي لكل احد
يدوي بصيغة الخطاب ايضا وكذا الحال في تمامن قوله مجوز مراده اي
مراد المجوز المعنى مراده يجب تجويز ارادته وهو السعة والحاصل انه
جعل السعة المجوز ارادتها كالواقع ثم امر بتغييرها فقد تجوز بالتضييق الموضوع
لتغيير السعة المحققة عن تغيير السعة المقدرة هكذا قيل وليس بشيء
اذ لا يكون المثال حينئذ من قبيل التجوز بالفعل عن الارادة اصلا فلا نظار كونه
ابعد من التجوز في قرات فالحق ان يقال نزل الارادة المتوهمة المتعلقة بالسعة منزلة السعة فعبر عنها بالسعة
... هذه العبارة في ضيق لا فوقك غير السعة غير ارادة السعة لا ارادة عدمها وبهذا ينكشف كونه ابعد من
التعبير بالفعل عن ارادته المحققة والى ما ذكرنا اشار بقوله انما الذي هناك هو مجرد تجويز ان يريد
التوسعة اي هناك ارادة مجوزة متوهمة ثم قال فنزل تجويز مراده وارادته السعة منزلة ارادة السعة لا معناها
... ذلك القائل بني عليه كلامه مع كونه معترفا بان ضيق فم الركية من تنزيل ارادة الشيء منزلة
... والتعبير عنها وقد يقال حدوث الشيء ضيقا من توابع معنى التضييق اعني التعبير من السعة الى الضيق
فلتستعمل اللفظ فيه مجازا فانه اقرب كثيرا مما تكلفه المص ... جواب متى جرى على معنى يجب
ان يكون ذلك التجوز في الاقرب الذي هو قرات اجرى واجري وما ذكر اجرى مع العطف نظرا
الى استفاضة جريانه في الابعد كانه قال يجب ان يكون في الاقرب اولى بالجريان واكثر استفاضة
استعمال قوله امثال ذلك بالرفع عطف على المرفوعات السابقة اي ومن امثلة المجاز امثال
ما ذكر من الامثلة المتقدمة قوله مما تعدى بيان للامثال ولفظ الكلمة مظهر وقع موقع العائد الى الموصول
كانه قيل من ... الكلمة التي تعدى عن معناها الاصلي قوله التعلق منها متعلق بتعدى وقد بالغ في تعميم التعلق بقوله

قوله كان الحكم ارادة انه متروك ... لا يكون نوع معتبر في اللغة الا ماله شيئين الا وعنها تعلق به ومانع
القطع بانه لا يصح التجوز من جميع الاشياء قوله للتعلق هذا تعليل لقوله يحمل على صيغة المبني للمفعول والمراد ان مذهب
الجمهور هو ان كلمة لا في ان لا تسجد صلة اي زائدة كما في قوله لئلا يعلم وذلك لانه لا يشتبه على احد ان المانع انما منع
ابليس عن السجود لا عن تركه فالمعنى ما منعك عن ان تسجد وعندي انه يجوز ان لا يكون كلمة لا زائدة بل تكون
للمجازية منعك وبيان ذلك ان بين المانع الصارف عن الفعل وبين الداعي الى تركه تعلقا معتبرا وهو ان
الى الترك يستلزم كونه صارفا عن الفعل فجاز ان يستعمل منعك بمعنى دعاك فيكون المجاز في كلمة اي
دون كلمة عن اي ما دعاك الى ان لا تسجد والظاهر ان يقال ما دعاك الا انه تسامح في العبارة فذكر بدل ما دعاك
ما دعاك لعدم الالتباس ويجوز ان يقال اراد بالعبارة لفظ منعك المقرون بكلمة ما فكانه قال ما منعك
بمعنى ما دعاك قوله ونظيره ما منعك اذ رأيتهم ضلوا فعند الجمهور لا زائدة اي ما منعك عن ان تتبعني وعنده منعك بمعنى
دعاك اي ما دعاك الى عدم اتباعي في الغضب لله وشدة الزجر على المعاصي والمقاتلة لمن اتى بها من كفر او ال
عدم لحوقك بي لتخبرني بما وقع من الفتنة ولا تكون فيما بينهم قوله ومن امثلة المجاز المستثنى منه فصل لمكان الاخراج
منه ولانه باب على حياله قوله وتحقيق الكلام في كونه مجازا مفتقر الى التعرض للتناقض وذلك لان قولك له علي عشرة
الا واحدا كلام متناقض ظاهره لاقتضاء اوله ثبوت الواحد في ضمن العشرة واقتضاء آخره نفيه وقد افترق في التفصي
عن هذا الاشكال فرق فمنهم من زعم ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة حتى كان
الواضع وضع لمعنى واحد كقول التسعة مثلا عبارتين احديهما مختصرة وهي لفظ تسعة والاخرى مطولة وهي
وضعفه ظاهر ومنهم من اختار انه اريد بلفظ عشرة مثلا آحادها باسرها واخرج باداة الاستثناء بعضها عن تعلق
النسبة الذي تقتضيه العبارة نظرا الى انه حكم بالثبوت او الانتفاء فعلى هذا لفظ عشرة باق على معناه
الذي يدل عليه حال افراده وقد اخرج بعض احادها عن الحكم فلا تناقض اصلا ومنهم من ذهب
الى كون المستثنى منه مجازا فيما بقي بعد الاستثناء فالعشرة مثلا مستعملة في التسعة وقرينة المجاز قوله
فيكون من باب اطلاق الكل على الجزء فان قلت لما اريد بلفظ العشرة التسعة لم يدخل الواحد فيها فلم يكن
الا واحدا اخراجا اذ لا يتصور الاخراج الا بعد الدخول مع اتفاق الادباء على ان الاستثناء المتصل اخراج الشيء
مما دخل فيه غيره قلت قد اجاب عنه في فصل الاستثناء بان دخول الواحد في حكم العشرة ليس ... امر قبل
السامع لتناول العشرة للواحد بحسب الوضع فظهر ان تحقيق كون المستثنى منه مجازا مبني على الاحتراز
عن لزوم التناقض فالاولى ان يؤخر الكلام في الاستثناء الى الفراغ عن العلم الباحث عن التناقض من مباحث
والجواب عما يتوجه عليه من الشبهات قوله لما تقدم يعني ان تسمية هذا النوع من المجاز مجازا لعلة ... على مكانه

الاصلي ولغويا لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم الوضع لا بالحكم العقلي ... او ما لتعلق بمعنى المحل لا لحكمها و
واما تسميته معقولا فلتضمنه شاهدا لتحقق المعنى الذي اريد به كما سيأتي في آخر بحث الكناية من ان مبنى
المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم ولا شك ان تحقق الملزوم شاهد لتحقق اللازم مثلا اذا كانت النعمة
والقدرة من لوازم اليد فاذا ذكر لفظ اليد فقد اثبت بينة لما اريد به من النعمة والقدرة بمعونة القرينة وانما
قال شبه شاهد لان المعنى الاصلي ليس مرادا حتى يكون شاهدا حقيقة نعم لفظه مذكور فهناك شبه شاهد
ولما كان حقيقة اصل المعنى هي المراد في المفهوم تصور فيه شبه شاهد لتحقق المعنى الذي اريد به قال
الفصل الثالث في الاستعارة فسر الاستعارة بالمعنى المصدري وذكر احد طرفي التشبيه على اطلاقه
ان تناول المشبه به كما في الاستعارة التصريحية والمشبه كما في الاستعارة بالكناية واراد بالتشبيه
التشبيه المعنوي وهو ان لا يصرح هناك بما يدل على جعل احد طرفيه مشبها والآخر مشبها به مع كونه
مقصودا قوله ويريد به الطرف الآخر اراد بالطرف الآخر اما على سبيل التحقيق كما في الاستعارة المصرح بها
حيث ذكر لفظ المشبه به واريد به ما هو المشبه حقيقة واما على سبيل الادعاء كما في الاستعارة المكني عنها
حيث ذكر لفظ المشبه واريد المشبه به ادعاء لا حقيقة قوله مدعيا حال من فاعل يريد وقوله الا على الكل
اي في الادعاء المذكور حال من فاعل مدعيا واراد بما يخص المشبه به ما يخصه اما مطلقا او بالقياس الى
المشبه فيتناول الاسم جنسه كما في التصريحية وما يكون من لوازمه كما في المكنية والمقصود بذكر الحالين
ان مدعيا والا لحق ما يبنى عليه الاستعارة لا الاحتراز عن شيء قوله بما فرادة في الذكر يعني بذلك ان
اسم المشبه ليس مذكورا معه لا لفظا ولا تقديرا اولا بنية على ما هو تحقيقه قوله ان المنية انشبت اي علقت
اظفارها هذا المثال موزون واشارة الى البيت المشهور لابي ذؤيب قوله بادعاء السبعية لها
... بان المراد من لفظ المنية هو السبع الادعائي اعني المنية المصورة بصورته لا السبع الحقيقي
قوله بروز جواب متى او عيّنا وعرض ظرف لبروز بعد تقدير بالظرف الاول اعني فيما صادف وقوله نظرا
تعليل لبروز على معنى حكم ببروزه نظرا الى ظاهر الحال قوله ظهرت مع ذلك اي ظهرت المنية مع المخلب
او الناب المثبت لها ظهور نفس السبع مع المخلب او الناب في ان السبع كذلك ينبغي وهو ان
يكون المخلب او ناب ولفظ كذلك حال من المستتر في ينبغي وانت خبير بان ما ذكره لا يدل
على ... الاستعارة في لفظ المنية كما يقتضيه مذهبه في الاستعارة بالكناية بل يدل على ثبوت معناها
في اثبات المخلب للمنية وهو المسمى بالاستعارة التخييلية عند غيره كما ستعرفه قوله وكذلك الصورة المتوهمة
على شكل المخلب او الناب يشير به الى الاستعارة التخييلية على مذهبه وسيرد عليك تحقيقه وانما قال في تسميتها

ای فی صيرورتها مستعارة دون تسميتها لان البروز بواسطة التسمي الذي هو بمنزلة الكتابة الشجاع اسم الاسد
لا بواسطة التسمية الا ان يجعل مصدرا من المبني للمفعول وقيد عدم الفرق بالنظر الى الدعوى لانه لو انظر فی
الحقيقة كان الفرق ظاهرا قال المحقق مسمى باسم المخلب وضعا دون المتوهم قوله وههنا سؤال وجواب
ذكرنا فی باب الاستعارة بالكناية ان الاصرار على ادعاء كون المشبه كالمنية صار داخلا فی جنس
المشبه به كالاسد بناء فی الاعتراف بحقيقة المشبه والاعتراف بها اقوى من التصريح باسم حيث فيه
الجمع بين الانكار البليغ والاعتراف الكامل واجاب عنه بالتاويل فی اسم المشبه كما ستعرفه قوله ويسمى
المشبه به سواء كان هو المذكور كما فی الاستعارة المصرح بها كقولك فی الحمام اسد او المتروك كما فی المكني
عنها كما فی قولك اظفار المنية مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به كلفظ الاسد فی المثال الاول ولفظ
فی الثانی مستعارا وهو اعتراف منه بان المستعار فی اظفار المنية لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية
المذكور وهو مخالف لما اختاره من ان الاستعارة فی لفظ المنية لكنه هو الحق الذي لا محيد عنه كما ستعرفه
تحقيقه فی مباحث الاستعارة بالكناية والاولى بظاهر عبارته ان يقول المشبه مستعارا له الا
انه راعى لطيفة فعبر عن المشبه بالمشبه به قصدا الى ان اسم الفاعل مستترا راجعا الى الموصول وان الضمير
المجرور فی به راجع الى المشبه به المذكور سابقا ومن المعلوم انه لا مستتر فی السابق بل الجار والمجرور العائد
الى الموصول فاعل لاسم المفعول وقد نقل عن المصنف انه قال الالف واللام فی قولي المشبه به مستعارا
لاسم موصول بمعنى الذي بخلاف قولي يسمى المشبه به ولا حاجة الى ارتكاب ذلك فی توجيه كلامه
مع ابتنائه على ان يجعل لفظ المشبه به فی عداد الاسماء من غير قصد الى معنى الفعل كالمؤمن والكافر فيكون
الضمير فی به راجعا الى الموصوف المقدر كما فی المنكر اعني قولك مشبه به ... اذ فی المشبه
بمعنى الوصف دون الاسم او يحمل الاول على المذهب المازني والثاني على مذهب الجمهور قوله ...
من ان الاستعارة تعتمد ادخال المستعار له فی جنس المستعار منه هو الفرق فی امتناع دخول الاستعارة
فی الاعلام وذلك لان مبنى الاستعارة على المبالغة فی حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك
انما يحصل لو كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لائقة
ان اسمائها تنبئ عن اوصافها اشياء تاما واما الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف كذلك فلا تقع الاستعارة
فی الاعلام الشخصية الا نادرا كما اذا تضمنت نوع وصفية اي دلت عليه التزاما اما بسبب اشتهاره اي علم
قلا سفق عن وضع فيستعار الاعلام فيقال رايت اليوم حاتما او مادرا وقوله وماجرى مجراها علم لغة سحبان
الفصاحة وباقل العي والفهاهة قوله اما على هذا النوع لغويا بين وان الوجه فی تسميته استعارة و ...

تسمية مجازا وجعلوها مقبلا ومتضمنا للمبالغة فی التشبيه لظهوره ... المقدم بل نوضح لكونه لغويا وفيه
خلاف قوله احدهما انه لغوي نظرا اي قال بعضهم انه لغوي نظرا الى ان لفظ الاسد مستعمل فی غير ما وضع
له عند المحقق وقوله فانا وان ... الى بيان لكونه مستعملا كذلك والفاء فی قوله فلانتجاوز زائدة لانه جزاء
مع جزاء ان ... وتجوز ان يجعل جزاء فيكون الواو الداخلة على الشرط معترضة بين المبتدا والخبر على قياس ما قيل
قوله او كنت وما بينهما فی الوعيد والصورة اشارة الى هيئة المجموع من حيث هو مجموع والمراد بالهيئة هيئة بعض
اجزائه بالنسبة الى بعض وعبالة العنق غلظته ومن سائر بيان ماله ومن الصفات بيان لسائر اي وما
للاسد من باقي جنس ذلك المذكور من الصفات التي لا تشك فی ثبوتها للاسد لكونها ظاهرة لحواس الابصار
ويدرك بها والاهمة ولئن كانت ابتدائية لا موطئة وجواب الشرط مقدر يدل عليه قوله لكن اللغة اي وان كانت
الشجاعة من اشد اوصاف الاسد اختصاصا به ومن امكنها اي اقواها تمكنا فيه لم يتجرد ذلك نفس المعنى
الحقيقي للاسد وانما يكون كذلك ان لو كانت اللغة وضعت اسم الاسد لها لكنها لم تضع الاسم لها وحدها بل
وضعته للشجاع كائنا فی مثل تلك الجثة الاسدية وقد تسامح فی هذه العبارة فالمقصود ان الاسم موضوع
لتلك الجثة الموصوفة فی الواقع بالشجاعة لا انه موضوع للشجاعة المخصوصة او لهما مع تلك الصورة حتى يدل الاسم عليها مطابقة
او تضمنا وكذا قد تسامح فی قوله لو كانت وضعته لتلك الشجاعة اي الكاملة التي لا وجود لها او لو كانت وضعت
لمفهوم الشجاع لزم امور اربعة ان يكون لفظ الاسد صفة كلفظ الشجاع لا اسما وان يكون استعماله فی
الانسان الواصل الى غاية الشجاعة من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه لانه فرد من افراد مدلوله والجراءة
بالمد وفتح الجيم بمعنى الشجاعة يقال جرؤ جراءة فهو جرئ والمقدم مصدر ميمي من الاقدام وان لا يكون فی الاسم الاسد
المطلق على الانسان الشجاع شائبة استعارة لان الاستعارة مبنية على التشبيه ولا تشبيه على ذلك
التقدير ... المطر بالقرينة معلوم انه وجه لو كان المطرح بها مانعة الكلام عن حملها على ما وضعت له فقد صار
... الان الجانب حملها على ما وضعت له واللوازم منتفية اتفاقا فكذا الملزوم قوله وثانيهما انه ليس بلغوي
الا بل هو مجاز عقلي على معنى ان التصرف فی امر عقلي وذلك الى المتكلم قد اثبت الاسدية للرجل الشجاع بطريق
الادعاء فكان لفظ الاسد باقيا على معناه اللغوي الا ان ثبوت ذلك ههنا بتصرف من العقل على جهة
الاستعارة فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا قوله ومنبه فاعل ان يكون اطلاق اسم الاسد ولفظ ذلك اشارة
الى الرجل وهذا الى الصبيح وقوله للقدح وذلك فی المتوي تعليل للمنع ولفظ ذلك اشارة الى كون الاطلاق عن اعراف
وقوله اني يكون متعلق بقيل اي قيل له جواب هذا الاستفهام وهو موضع تعجب خبر يكون واسمه لفظ قوله اي قول
ابن العميد وقد عطف على خبره واسمه مع رعاية ترتيبهما بعاطف واحد حيث قال وهو موضع نهي عن التعجب قوله لا تعجبوا

وانما وضعه لمفهوم الشجاع فلم يذهب اليه وهم اصلا

بنصب موضع وفيه قوله والحاصر لا معنى للتعجب من تظليل انسان صبيح الوجه لآخر بل انما يتعجب من تظليل
الشمس الحقيقة وكذا قوله لا معنى للنهي عن التعجب من بلى الكتان بملابسة الانسان المحمل بل انما ينهى عن التعجب
من بلاه بملابسة القمر والبدر الحقيقي والتعلالة استعار يلبس تحت الدرع او الثياب فيكون من الملاصق للبدن
يقال زر القميص اذا شد ازراره ولمحاء اى ابعده بنظر خفيف والمعجر بكسر الميم ما تشده المراة على راسها ... ورد مع الاصرار
قد نبه ان المتكلم بالاستعارة يدعى للرجل سلامة الاسدية فلا يعترف اصلا بانه رجل فهو مصر على انه اسد وعلى
انه شيء غير الاسد ومع هذا الاصرار يمتنع ان يقال لم يستعمل الكلمة فيما وضعت له بل يجب ان يقال انه استعمل فيه
فلا يكون اسم الاسد مجازا لغويا بل عقليا بالمعنى الذى عرفته وانما عطف قوله وانه ... انه لو ... اعتاد واعلى
ظهور المراة ما سبق من العطف بادعت قال او اطلاق اسم الشمس او القمر قوله ومدار ... الامام هذا مصدر ...
ومبتدا خبره على هذين الوجهين وليس يجوز تارة واخرى ظرفا للترديد لانه ليس الترديد حاصلا في كل منهما بل هو
ظرف للقول المستفاد منه اى يقول تارة انه لغوى واخرى انه عقلي والمراد بهذين الوجهين هو النظر الى كونه مستعملا
في غير ما هو له عند التحقيق والنظر الى الدعوى المذكورة والاصرار عليها قوله الا بالوجه اى لا يترك من الاول وهو
النقص ويقال لا ابالوك نصحا اى لا امسكك قوله لكنك لو وقفت لما بين وجه كل واحد من القولين شرح في نظره
القول الاول اعنى كونه مجازا لغويا فاشار الى ان بين اصرار المستعير على ادعاء الاسدية للرجل وبين نصب
قرينة دالة على انه ليس الهيكل المخصوص منافاة ظاهرة فاذا عرفت وجه التوفيق بينهما كشف لك ذلك الوجه
الغطاء عن هذين القولين وادراك ان الصواب هو القول الاول لانه يظهر بذلك الوجه ان الاسد المدعى
للرجل راجع الى غير المتعارف ولا شك ان لفظ الاسد موضوع للمتعارف فقط فاستعماله في غير المتعارف ...
على سبيل المجاز اللغوى وقوله مصدق على صيغة المفعول صفة لقرينة ومعناه مسلم عنده اى عند المستعير
وانما اعتبر التسليم عنده لانه منشأ ابهام التنافي والمنافاة قوله على نحو ما ارتكب من تعليق ... على
ان افراد جنس الاسد قسمان بطريق التأويل والمعنى على انما ... ذلك ... ارتكبه كما بنا على الجواز ...
هذا الادعاء في نفسه واصحابه قوما من الجن ... واسود غريبة هائلة منهم ... على جاله من جنس الطير ...
من عنقاء في السير فانه جعل كل واحد من الجن والطير قسمين متعارفا وغير متعارف الا ترى انه ليس المعنى على تقدير
اداة التشبيه لانه لا يصح ان يقال نحن كقوم من الجن في زى ناس فوق ما هو كطير لما ... الجمال وقوله مستقبلا حال
من فاعل ان تتبنى وحاتيك صفة عواك والمراد بالمخيلات العرفية الفضائل التى توقع في النفس خيالا مقبولا في
العرف ولا تصدق بها وقوله من نحو حكمهم بيان للمخيلات ... بعض التأويلات المناسبة لما يكمل الدعوى من ...
الاسد لا يهرب من الذئب وان الانسان لا يكون بحيث لا يفارقه معاصره والرواية بانه ليس بانسان في المرة

اى من نحو حكمهم بانه ليس باسد وكذا الحال في انه ليس بانسان وانما ... اسد وقد يروى انما بالكسر
والمحل من القبول في الكل بناء على تضمن الحكم معنى القول قوله وان تخصيص عطف ... ان يبنى يعني ان وجه التوفيق هو بناء
دعوى الاسدية على التقسيم الى المتعارف وغيره وتخصيص القرينة المصدقة بنفيها المتعارف قوله ومن البناء على هذا
التنويع اى من ... افراده في ... متعارف وغير متعارف فان الاخبار عن التحية بالضرب الوجيع يدل على ان التحية
نوعان متعارف كسلام عليك وحياك الله اى ملكك قال ... التحيات لله اى الملك لله وغير متعارف
هو الضرب الوجيع في اول التلاقي لانه لا يحتمل حمل الكلام على تشبيه التحية بالضرب ... بينهم ضرب
وجيع والبيت ... وخيل قد دلفت لها بخيل تحية ... كذا الاخبار بالسيف عن العتاب يدل على انه نوعان متعارف
ومخاطبة الادلال ... والموجدة وغير متعارف وهو اعمال السيف وليس المعنى على تقدير اداة التشبيه
في عتابك وتقدير ملء السيف ... قطعا واما قوله عز وعلا الا من اتى الله بقلب سليم ... على ان تقدير
الكلام الا سلامة من اتى الله بحذف السلامة على الابدال كان مبنيا على ان في قوله المال والبنين ... نوعان متعارف
وغير متعارف لانه ليس المعنى على قصد التشبيه وتقدير الاداة اى يوم لا ينفع كمال وبنين ... قوله لا ينفع
مال ولا بنون يعني لا ينفع شيء فيصح ابدال السلامة بلا تنويع ولكن ... بنصب السلامة المقدرة
يجعل الاستثناء منقطعا وان لا يقدر ... اصلا ويجعل من ... منصوب المحل ... لا ينفعان احدا الا سليم
القلب الذى انفق ماله في سبيل الله ودل ابناءه على طريق الرشاد قوله ومنه قوله وبلدة ليس ... احتمال
ان يقال لا ادخال المستثنى في المستثنى منه ههنا ليس مبنيا على التنويع المسلم وجوده بل على التعليق
بالمحال كما صرح به في الكشاف اى انما يكون فيها انيس ان لو كان هذه الاشياء انيسا وحمل الاية السابقة
على هذا التعليق ... نظيرها ... اى احد واليعفور ولد الظبية وولد البقرة الوحشية ايضا
... يخالط بياضها من الشقرة ... واحدها اعيس والانثى عيساء فالشاعر جعل افراد الانيس
نوعين متعارفا وغير متعارف اى ... فكان ... انيس الا هذه الوحوش والابل قوله
تفارق الدعوى الباطلة اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التى لا يطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد
مطابقتها لانه لا يتصور من صاحبها قصد التأويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره
واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة
كما ان ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعى في التبرى عن قصد التأويل
لان المقصود ترويج ما دل عليه كلامه بظاهره ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التأويل بل نصب القرينة فلذلك
اكتفى ههنا بان نفى نصب القرينة وقصر في الدعوى الباطلة على ذلك التبرى ولا نزاع في ... تبرى عن التأويل كان على

نصب القرينة اشد تبريدا فقد ظهر ان التخصيص في كل واحد من التبرء و نفي نصب القرينة لمن كان قبلها
قوله سيان وصف الاستعارة اراد به وصف الاستعارة حدا فانه قال في اول علم الاستدلال الحد وصف
الشيء وصفا مساويا قوله اما حسيا واما عقليا اي لتحققا حسيا او تحققا عقليا وقد عرفت معنى الوهمي المحض
و هو ان يكون صورة تخترعها المتخيلة باستعمال الوهم اياها كصورة الناب والمخلب في المنية المشبهة بالسبع فوله
ثم يقسم كل واحد يعني ان كل واحد من الحقيقية والتخييلية يقسم الى قطعية واحتمالية الا ان الاقسام الحاصلة من تقسيمها
موانية لان الاحتمالية المندرجة في كل منها قسم واحد في الحقيقة ولا اختلاف الا بالعبارة والاعتبار فلذلك
قال فهذه اقسام اربعة ولم يقل خمسة وقد اشار الى اتحاد العبارة ايضا بقوله الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال للتحقيق
والتخييل فان قلت لما ذا لم يعتبر التحقيق والتخييل في الاستعارة المكنى عنها اما باعتبار المشبه به المتروك واما
باعتبار المشبه المذكور على قياس اعتبارهما في المصرح بها اما بحسب الصورة واما بحسب المعنى قلت لانه لم يوجد
بهذا الانقسام فيها ورد في استعمال البلغاء من الاستعارة المكنى عنها قوله ربما قسمت كلمة رب اشارة اما
الى قلة وقوع هذا التقسيم في كلامهم او الى مخالفته لما هو المختار عنده من رد التبعية الى الاستعارة بالكناية قوله
والمراد بالاصليات ان يكون مع التشبيه في اجزاء المستعار وخولا اوليا وذلك بان يكون المعنى الاصلي المستعار
صالحا للموصوفية كالمصادر وسائر الاسماء الاجناس واما الافعال والصفات المشتقة منها وما في حكمها من اسماء
المكان والزمان والآلة والحروف فلا يدخلها معنى التشبيه الا تبعا اما المصادر كما في الافعال و ما اشتق منها
واما المتعلقات معانيها كما في الحروف وسيأتيك تحقيق ذلك في مبحث الاستعارة التبعية قوله وربما الحقها او
كما لتقليل لان اكثر الاستعمالات خالية عن التجريد والترشيح واشار بذكر اللحوق الى انهما انما يعتبران بعد تمام
بقرينتها ولم يذكر الاستعارة الخالية عنهما ولا الجامعة بينهما لانه لم يشتهر شيء منها باسم على حدة ولا حاجة لشيء منها الى بيان
فلذلك قال وهي اي الاقسام الحاصلة من الانقسامات ثمانية وان كانت الانقسامات اربعة انقسامها
الى المصرح بها والمكنى عنها وانقسام المصرح بها الى الحقيقية والتخييلية والاحتمالية وانقسام الاستعارة الى الاصلية والتبعية
وانقسامها ايضا الى المجردة والمرشحة قال القسم الاول في الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع قدمها على
سائر الاقسام لانها العمدة في باب الاستعارة وقد سبق هنا غرره وجابر له كلمة في اشتمال على العبارة قوله
لما وجدت جهول لقوله ان تدعي على التوسعة بتقديم الظرف على عامله الواقعة في خبر ان وارد بالحقيقة ما يعم
الكلية والجزئية فيرد حاتم يتحققان في الحقيقة التحقيقية اعني الهوية المخصوصة ولما لم يكن للامور الوهمية حقيقة لاحقا
بما لحقق كانت التخييلية خارجة عن الحد المذكور ولذا اعتبر ثبوت الحقيقة بطريق القطع كانت الاحتمالية ايضا خارجة
عنه قوله على وجه التشبيه بينهما اي من الوصف الاضعف والاقوى وقوله ان تدعي خبر لقوله هي ومثل هذا المسامح لعدم اللبس

في المراد كثرة في عباراتهم والضمير في باقراره راجع الى اسم ملزوم الاقوى و وصلا لتعليل التدعي وبذلك اشارة
الى اطلاق اسمه عليه والمط هو الاطلاق على وجه التشبيه وفاعلا وبانيا حالان من المستترة في تدعي و ذلك اشارة
الى الاطلاق المذكور قوله كيلا يحمل اي المفرد بالذكر و هو اسم المشبه به عليه اي على ما سبق منه والتاويل المذكور
هو جعل افراده الشيء قسمين متعارفا وغير متعارف واللام في ليمكن متعلق بيانيا ولفظ المتنا نعتين صفة لدلالة
لا افراد بالذكر ودلالة القرينة لان كلا من الشيئين يتحد فالعامل في الدلالتين واحد فلا يلزم تعدد العاملين في الصفة
و وجه التمانع بين الدلالتين ان الافراد بالذكر مع قطع النظر عن القرينة يدل على ان المراد باسم الاسد مثلا هو المحقق
والقرينة تدل على ان المراد به غير ذلك المدلول وانما خص الامتناع عن الدعوى الباطلة بالذكر لزيادة قبحها
في دعواك فيكون الامتناع عنها اهم من الامتناع عن الكذب قوله مثال ذلك اي مثال ماذكرناه في تفريع الاستعارة
التي نحن بصددها وقد اكثر من الامثلة روما لزيادة التوضيح وتنبيها على ما بينها من الاختلاف فان المستعار منه
والمستعار له في الامثلة الثلاثة الاول حسيان الا ان وجه الشبه في المثال الاول عقلي متعدد اعني الجراءة
والقوة وفي الثاني حسي متعدد اعني الاشراق والاستدارة المليحة وفي الثالث عقلي واحد اعني كثرة المنفعة والمستعار له
في المثال الرابع عقلي والمستعار منه حسي ووجه الشبه عقلي مركب وهو الاباء عن قبول الزيادة والنقصان
قوله قصدي عن الاسد به بالنصب عطفا على ان يكون لا على ان يلحق الف المعنى وقوله فتقول بالنصب عطفا
على ما يجري منه مجرى التفسير وفي الثلاثة المتعاطفة مع ما في حيزها خبر للمبتدأ الذي هو مثال ذلك وقوله او ان
ماء وعندك عن وجه جميل هذا مع ما عطف عليه اعني فيه عيه ماخوذين مع ما يتعلق بهما خبران لذلك المبتدأ معطوف
على الخبر الاول بالفاء فوقي نكالا حال من فاعل فيه عيه وقوله بعد ماجرت العادة اشارة الى ان تشبيه العالم بالبحر الماثل
.... احسن الحسن البليغ بناء على ما اشتهر من تشبيه فوائده بفوائده في كونها حسنة
بهية مرغوبا فيها ولولا هذا التشبيه والاشتهار لم يحسن ذلك التشبيه الاستحسان الكامل وقد يقال
ما لم يعتبر كون الفوائد والفوائد كشيء واحد لم يحصل هناك معنى مشترك هو وجه الشبه بين العالم والبحر وسلوكه
في ذلك المسلك المعهود هو مثل ان تقول لقيت بحرا يتكلم والقسطاس هو القرسطون اعني القبان قوله
ومن الامثلة انما فصله لانه نوع من الاستعارة التي هو بصددها مبني على انتزاع شبه التضاد والحاقه
بشبه التناسب وهذا النوع يختص باسم الاستعارة التهكمية او التمليحية وله امثلة كثيرة كقولك رايت حاتما
اي بخيلا او حاتما اي جبانا وبحتاما اي ذا لكنة وعي وذلك لا ينافي كونه مثالا لما هو فيه اعني كونه جزئيا
اضافيا له وقد مر تحقيق انتزاع الشبه من نفس التضاد في اواخر مباحث التشبيه الا انه اقتصر هناك على ذكر
الضدين المتشاركين في التضاد واراد بهما المتنافيين المتشاركين في التنافي على الاطلاق وعطف ههنا

قوله

النقيضين على الضدين فاراد بالضدين ما وراء النقيضين من المتقابلين لكنه اراد بالتضاد ههنا ايضا التنافي مطلقا ثم اراد على عطف على بوساطة وشروع في اعتبار الاستعارة بعد اعتبار التشبيه وانما اورد لفظ ثم لان الدعاء كون احد الضدين او المتناقضين من جنس الآخر اشد استبعادا من انتزاع الشبه من نفس التضاد قوله تواترت عليه البشارات اي الانذارات قوله ربما كانت معنى واحدا كما في قوله رايت الاسد المذكورة يعني به ما مر من يرمي في الحمام ويبتسم وتكلم الاصافة في ميزان امير نا وكذا قوله نقتلهم اموالهم ويسبي اولاده فان كل واحد من هذه الثلاثة قرينة على حدة للاستعارة البشارة للانذار قوله ربما كانت معاني مربوطا بعضها بالبعض يريد ان مجموع تلك المعاني المربوط بعضها ببعض يكون قرينة واحدة كانها خاصة مركبة للمستعار له بالقياس الى المستعار منه وتمع تنكفي تنقلب من كفات الاناء اي قلبته والباء في به اي تقلبها جمس سحائب والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفو في الحرب وقوله انظر شروع في بيان تركب القرينة وحين اراد ظرف لما ذا اصنع مع تقدمه عليه وقد سبق له نظائر وتفرعا جمع مفرعة حال من مفعول اراد اعمى استعارة السحب فان استعارة خمس سحائب للانامل المدوح انما حسنت لما جرت به العادة من تشبيه الجود بالسحاب الهطال اي المتتابع قطره وبالبحر الفياض اي الكثير ماؤه والقرينة المذكورة المركبة في هذا المثال من عدة معان هي ثبوت الصاعقة وكونها من نصل سيفه وقلب خمس سحائب ايايها على رؤوس اقرانه وهي هذه القرينة الملتئمة من تلك المعاني التي شبهه في استعارة السحب للانامل وكانه اورد تقسيم القرينة لا بهذين القسمين في القسم الاول من الاقسام الثمانية للاستعارة لظهور تركب القرينة في هذا المثال الذي هو من القسم الاول من اقسام الاستعارة فجعله من الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين هذا نوع آخر من الا المصرح بها المحقق مع القطع لا يكون الا مركبا وهو ان ينتزع صورة من امور متعددة و... دخول الصورة الاولى في جنس الصورة الثانية الاخرى وهو مبالغة في التشبيه فيطلق على الصورة المشبه اللفظ المركب الدال على الصورة المشبه بها فيكون التجوز فيه في مجموع ذلك اللفظ المركب لا في شيء من مفرداته بل هي باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونها حقيقة او مجازا فاذا شبهت مثلا صورة تردد المفتي بصورة تردد من قام ليذهب وادخلت الصورة المشبهة في جنس الصورة المشبه بها وقلت اراك ايها المفتي تقدم رجلا وتؤخر اخرى لم يكن في تقدم وتؤخر استعارة تبعية ولا في رجلا استعارة اصلية لم يقع بهذا التجوز تصرف في شيء من الالفاظ بل هي باقية على حقائقها التي كانت عليها قبل هذه الاستعارة المتعلقة بمجموعها من حيث هو مجموع لما عرفت هذا فنقول اراد بالوصف في قوله استعارة وصف احدى صورتين اللفظ الدال على الصورة المشبه بها وهو المستعار وهو لفظ المشبه به ابدا خصوصا في الاستعارة المصرح بها وانما عبر عنه بالوصف لان اللفظ كونه

بمعنيه المعنى ولم يعبر باسم احدى صورتين لان المركب من الاسم والفعل كما في المثال المذكور لا يكون اسما واراد بالوصف في قوله لوصف الاخرى معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى والاعلى العرضية لا صلة للاستعارة ولو ترك لفظ الوصف في الآخر لكان اوضح اخرى كان تشبيها قوله فتكسوها اي صورة المشبه وصف المشبه به اي لفظه واضافة الصورة الى المشبه والمشبه به بيانيه كما دل عليه قوله فتشبهها بصورة تردد انسان وهو يقدم رجلا ويؤخر اخرى اذ يقدم رجلا تارة ويؤخرها اخرى فان هيئة المتردد في الذهاب هكذا ومنهم من قال المراد بالرجل الخطوة فان المتردد يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف قوله وهذا هو الذي نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة وكلام صاحب الكشاف يصرح بها على ان الاستعارة التمثيلية منحصرة فيما ذكر من ان الصورة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف الاخرى ولا يخفى على ذي بصيرة ان الصورة المنتزعة من امور عدة يجب ان يلاحظ فيها كل واحد من تلك الامور على حدة حتى يعبر منها بالآخرة صورة وحدانية منتزعة منها ولا اشتباه عليه ايضا ان ملاحظة تلك الامور على الوجه المذكور لا تكون الا بالفاظ متعددة اما مذكورة او مقدرة في نظم الكلام او منوية في الارادة فوجب ان يكون كل واحد من طرفي الاستعارة التمثيلية مركبا على احد هذه الانحاء وكذا يجب ان يكون كل من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كذلك لان كل تشبيه تمثيلي فهو بحيث لو اسقط فيه التشبيه لكان استعارة تمثيلية فان قلت ماذا تقول في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فانه يعد تشبيها تمثيليا مع ان طرفيه مفردان قلت اذا جعل هذا تشبيها تمثيليا فلا شك ان المشبه هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم من الآيات والمشبه به قصة المستوقد المخصوصة المذكورة عقيبه وليس شيء منهما من القصتين مخصوصتين مفهوما من لفظي المثلين اعني مثل المشبه ومثل المشبه به فظاهر واما في المعنى فلان مثلهم في اظهار الايمان وابطان الكفر الى آخر قصتهم فتلك الالفاظ منوية في الارادة تدل على ان صاحب الكشاف جوز ان يكون في الآية من التشبيه المفرق وجعل ذكر الاشياء المشبهة مطويا على سنن الاستعارة كما سلف تحقيقه بما لا مزيد عليه ولا شك ان لا فرق بين المفرق والمركب الا بان تلك الاشياء في المفرق يعتبر كل واحد منها على انفراده ويشبه بما يناسبه فيكون هناك تشبيهات متعددة وفي المركب يعتبر مجموعها من حيث هو ويشبه بمجموع آخر يناسبه فيكون هناك تشبيه واحد ولما كان تلك الاشياء في المفرق منوية لا محالة كانت في صاحبة المركب كذلك فان قلت فعلى ما ذكرت لا يكون المجاز في قوله كمثل الذي استوقد وكمثل الحمار داخلا على المشبه به حقيقة كما لم يدخل على نظيره في قوله كما

كما انزلناه من السماء قلت نعم من قال امانة في الآتين الاول ليس داخلا على المشبه به دون الآية
الاخرى فقد توسع نظرا الى ان المثل بهم متحد بالقصة المخصوصة من حيث الذات بخلاف الآية فانه لا
يتحد بقصة اصلا قوله ولكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة لم يذكر فيها ضد فشوا الاستعمال
اعتمادا على ما سبق في اواخر مباحث التشبيه التمثيلي وقد تحقق السبب في عدم وجدان نحو البهائم
سبيلا قال القسم الثالث قوله تقديرها اي تقدير الصورة الوهمية المحضة وتفرضها شبيهة بها اي بالصورة
المحققة وفي الجملة صفة بالنية فان محض صفة الوهمية ومفردا على صيغة اسم الفاعل حال من المستتر في
ان تسمى حال اخرى لا كل لاسم المحققة في الذكر واستحسن بعضهم جعله على صيغة المفعول حالا من اسم صورة
ولقد تسامح المصنف في بيان ما سبق بقوله من كون مسماه شيئا اي من ان يسمى محققا لان الظاهر ان يقال من
مسماه المحقق والاغتيال الاهلاك ومنه مسلس بقيا بفتح الميم وضم الباء مثل قدر يسير من الرحمة
والشفقة تقول ابقيت على فلان اذا رحمته وتشبيها مصدران تشبه كانها اي كان المنية قوله
فاخذ بالنصب عطف على تشبيه وما يكون عطف على ما يلازم والجار في على الخصوص حال مما يكون
الا انها توسطت بينه وبين عاطفه ومن الانياب ما له وتمام عطف على قوام يقال فرس
الاسد وافترسه اي دق عنقه وهو الفريسة قوله ثم تطلق بالنصب عطف على فياخذ وثم للتراخي
لا التراخي رتبة اي للانفكاك عن اخذ الوهم في التصوير قوله على سبيل الافراد اي على افراد اسامي
المحققة وان تضيفها عطف على الافراد قوله ما قوام كلام المتكلم به مفعول فيعمل ولو قال و
موصورة اللسان بترك لفظ التصوير لكان احسن بحسب المعنى واوفق لقوله فيما بعد وهو
صورة الزمام واما صرح بالتشبيه في الامثلة الثلثة التي اوردها للاستعارة المصرح بها التخييلية
القطعية حيث قال التشبيه بالسبع والتشبيه بالمتكلم والتشبيه بالناقة ليظهر ان الاستعارة في
الانياب واللسان والزمام لا في المنية والحال والحكم فيختص المثال بالتخييلية ويتضح انفكاك
التخييلية قد توجد عنده بدون الاستعارة بالكناية لكن يتجه ان يقال ان هذه الامثلة التي صرح
فيها بالتشبيه لم توجد في تراكيب البلغاء انما الذي وجد فيها قولهم اظفار المنية وانيابها ولسان
الحال وزمام الحكم ونظائرها ولا حاجة في توجيه ذلك الى ما ارتكبه من اخراج صورة وهمية محضة فانه
تعسف محض بل يكفيه ما ذهب اليه غيره من ان في الالفاظ الاظفار واخواتها لم ينقل معانيها
الاصلية حتى يندرج في المجاز المفرد بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بل هناك تصرف
عقلي هو اثبات معانيها الاصلية للامور المشبهة بالسبع والمتكلم والناقة وهذا التصرف العقلي

هو المسمى بالاستعارة التخييلية على سبيل الاشتراك اللفظي في الاستعارة ولذا افردوا التخييلية
بجعل الشيء للشيء والتخييلية بجعل الشيء للشيء قال القسم الثالث قوله مما ذكرنا ان يكون المشبه
المتروك قد تسامح في جعل ان يكون خبر القول مبنيا على ما مر وفي بعدم كما ذكرنا وهو مصدر لان يكون على
عاملة وقد يحمل ما ذكرنا خبرا اول وان يكون خبرا ثانيا وقوله من وجه متعلق بصالح لا بالتحقق ولا بالحمل
القضاء اي هو صالح من وجه للحمل على المحقق تارة ومن وجه آخر للحمل على ما لا تحقق له اخرى قوله ونظيره
ومثال ما نحن فيه من الاستعارة المصرح بها الاحتمالية قول زهير صحا القلب اي افاق عن
سكره بهوى سلمى واقصر باطلا اي امتنع وعري من عريته جعلته عريانا والصبي اصله من قولهم صبا
يصبو صبا بالكسر والقصر والصباء بالفتح والمد واصله الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة
ومنه التصابي والراحلة ما تركب من الابل ذكرا كان او انثى قوله وقع النفس اي قهرها ومنعها
عن التلبس بذلك اي بما كان يرتكبه اوان الصبي ومعرضا حال من امسك وقوله فعال عطف
على ارادة ان يبين واما اقتصر على ذكر المطلع الثاني لانه الدال على الاعراض الكلي والمشتمل على الاستعارة
المطلوبة والضمير في الاتيان للافراس والرواحل وارادة بالركوب ركوبها وبالارتكاب ما كان يرتكبه
اوان الصبي وقايد خبر بعث اي ما بقيت على صفة القيام فهي مهملة من الافعال التي قصدها وقوله
حد فيه بيان لنوع والظرف اعني حد وطنت معمول لما دل عليه الكلام اي كعدم بقاء الالات
حد اي نوع فرضته مع وطنت النفس على اجتنابه وقوله فيعطل مترتب على وطنت ما عطف عليه
ما عطف عليه اعني رفع وقطع قوله ادواتها اي من تلك الالات والادوات والعثير بالكسر
الغبار فوقعت عطلت على ما بقيت اي بعث الافراس والرواحل لذلك اي لعدم بقاء آلة
من الالات معراة لا آلة ولا اداة لها قوله نحو قوله اي لا كان مرادفه بيان ما ذكرناه فالذي نحو
ذلك يقول افراس الصبي ورواحله ان يعد استعارة تخييلية وذلك لان المتبادر الى الفهم
في تنزيل الافراس والرواحل منزلة انياب المنية ومخالبها بان يشبه الصبي بمعنى الصبوة او يشبه
ما يرتكب اوان الصبي اي الصغر من التصابي بجهة من جهات المسير المحتاج الى افراس
ورواحل كالحج والتجارة فيخترع له صورة كالافراس والرواحل ويطلق عليها اسماء الامور
المحققة ثم لما اعرض عن ذلك التصابي الاعراض الكلي صار كتلك الجهة التي قضى منها الوطر
ورواحلها فاهملت الاتها حتى تعطلت بالكلية قوله وان كان اي وان كان قوله افراس
الصبي ورواحله يحتمل احتمالا بعيدا لجعل الافراس والرواحل استعارة لامر محقق اما عقلي كدواعي النفوس وشهواتها وقواها

واما حسي كالاموال والخدم والاعوان والى هذا اشار بقوله ومن الاسباب ما لك فلما تاخذ اى تعادل ما
في اتباع الغي والجهالة وجد لذات الضلالة والبطالة الآوان الصبى واول العمر وعلى التقديرين
يكون الاستعارة في الافراس والرواحل تحقيقية لا تخييلية والبطالة بالكسر عدم الاشتغال بالمهمات
قوله وكذلك اى ومثل قول زهير في احتمال التخييل والتحقيق قوله علت كلمة فان الذي ... من لفظ
اللباس عند الاصحاب بما علم منه هو احمل على التخييل بان يشبه الجوع في التاثير بذي لباس قاصد للتاثير
مبالغ فيه فيخترع له صورة كاللباس ويطلق عليها اسم الموضوع لما هو متحقق وان كان لفظ اللباس
يحتمل عند المص ان يحمل على التحقيق وذلك بان يستعار لما يحيط بالانسان عند جوعه من انتقاع لونه
اى تغيره ورثاثة هيئته فيكون من قبيل استعارة المحسوس للمحسوس هذا وانت خبير بان الحمل على التخييل
لا يلايم بلاغة القرآن لان الجوع لا اشبه بالمؤثر القاصد الكامل فما لولاه ناسب ان يخترع له
صورة ما يكون آلة التاثير لا صورة اللباس الذي لا مدخل له فيه واما التحقيق الذي ذكره فانه يخل
بحسن ايقاع الاذاقة على اللباس فالاولى ان يحمل اللباس مستعارا لامر متحقق معقول هو ما يدركه
الانسان من الضرر عند الجوع والخوف وذلك الضرر من حيث انه يغشى الانسان ويلازمه كانه
محيط به شبه باللباس فاستعير له ثم من حيث انه مستكره منفور عنه شبه بطعم المر والبشع فاوقع
عليه الاذاقة المنبئة عن شدة الاصابة لان الادراك بالذائقة يستلزم الادراك باللامس من
غير عكس فمعنى اللباس استعارة مصرح بها ومكنى عنها وقد يقال لباس الجوع من باب التشبيه
كلجين الماء اى اذاقها الجوع الذي هو في الاحاطة كاللباس واختير لفظ الاذاقة على كساها المناسب
للمشبه به تقوية لمعنى الاصابة قال الفصل الرابع في الاستعارة بالكناية قد اختلف فيها على اقوال
اما ما ذهب اليه الجمهور وهو ان المستعار في مثل قولك اظفار المنية نشبت بفلان هو اسم
المشبه به المسكوت عنه اعنى لفظ السبع مثلا وما اثبت للمشبه المذكور الذي هو المنية من
لوازم المشبه به اعنى الاظفار كناية عن لفظ السبع وكونه مستعارا للمنية قال في الكشاف من
اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من لوازمه
وروادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه فاذا قلت شجاع يفترس اقرانه وعالم يغترف منه
الناس فقد نبهت على ان الشجاع اسد والعالم بحر وهذا القول هو الصواب الذي لا خلاف فيه
لفظا ولا معنى بخلاف ما ذهب اليه بعضهم وهو انه قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء
من اركانه سوى لفظ المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه

المضمر استعارة بالكناية ويرد عليه انه لا مناسبة في تسميته استعارة ... على القولين لفظ الاظفار في المثال
المذكور باق على حقيقة معناه واثباتها للمنية استعارة تخييلية كما صرح به وما ذهب اليه المص من ان الاستعارة
بالكناية هو لفظ المنية المستعمل في السبع مثلا فانه ادعى للمنية السبعية ومع ذلك اطلق عليها اسمها
ويرد عليه ان لفظ المنية في المثال المذكور مستعمل فيما وضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة
التي هي مجاز مستعمل في غير ما وضع له واما ادعاء السبعية للمنية فلا يجدي نفعا لان ذلك لا يخرجها
عن كونها موضوعا لها لفظ المنية تحقيقا كما ان ادعاء الاسدية للشجاع في الاستعارة المصرح
بها لا يجعله موضوعا له لفظ الاسد وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع
له اذا اعتبر هو امر خارج صار خارجا عنه ويعين العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع
له ولا يكون لفظ الاسد مستعملا في ما وضع له فتامل ويرد عليه ايضا ما مر من انه ينافيه ما قد
صرح به فيما سلف من ان المستعار هو اسم المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك وقوله
ان ما ذكره المص تفسير للمعنى المصدري للاستعارة بالكناية ومنه يعلم قطعا ان الاستعارة
يعني المستعار هو اسم المشبه كما علم ذلك ايضا من تحديده مطلق الاستعارة الشاملة
للمصرح بها والمكنى عنها وقوله بنصبها صفة مؤكدة لقرينة نحو اظفار نصب اليها وقيل المعنى
نصب القرينة للاستعارة قوله ان ينشب ويضيف بالواو ويروى بالواو والتشبيه كما في
مثل قولك رايت شجاعا يفترس اقرانه والاضافة كما في قولك مخالب المنية ولسان
الحال وزمام الحكم وانما وجب ان يطوى ههنا في الامثلة الثلاثة تشبيه المضاف اليه و
... ليكون مثالا للاستعارة المكنية كما ان المضاف ايضا مثال للتخييلية وفي قوله
وهو قولك المشبه بالسبع وهو قولك المشبه بالمتكلم مسامحة ظاهرة لان ضمير هو راجع
الى المشبه به فينبغي ان يقال هو السبع وهو المتكلم وقد يقال ضمير هو راجع الى ذكر المشبه به
ولفظ قولك محمول على معناه المصدري قوله لا تنفك من الاستعارة التخييلية اى لا توجد
الاستعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية وذلك لان الاستعارة المكنية على ما ذكره
لا بد فيها من ان يثبت للمشبه شيء من اللوازم المساوية للمشبه به وهذا الاثبات لا يتصور
الا بطريق التخيل واختراع صور وهمية تشبه تلك اللوازم وفيه بحث لان التخيل عند
الاصحاب كما هو المشهور اثبات تلك اللوازم بعينها للمشبه من غير ان يخترع هناك صور
يشابهها ويطلق عليها اسماؤها فلا يكون التخيل بالمعنى الذي ذكره ... واما التخييل ... اثبات اللوازم بعينه فستعرف انه

لازما

انضالف لا زما للمكنية عندهم فلا يصح قوله بهذا ما عليه مساق كلام الاصحاب اى عدم انفكاك
الاستعارة بالكناية عن الاستعارة التخييلية يقتضيه مساق كلامهم قوله وستقف اذا انتهينا الى
اخر هذا الفصل يعنى به الاصل الثالث الذى عنونه المجاز على تفصيل فيها اى فى قرينة الاستعارة
بالكناية فانه ذكر هناك ان قرينتها قد تكون امرا مقدرا وهميا كانياب المنية وقد تكون امرا
محققا كانيات الوسع فيعلم من هذا انفكاك المكنية عنده عن التخييلية وقد يبين منه انفكاك
التخييلية عن المكنية فى نحو انياب المنية الشبيهة بالسبع فلا لزوم بينهما عنده اصلا واما عند غيره
فالتخييلية لا تنفك عن المكنية وقد تنفك المكنية عنها كما فى قوله تعالى ينقضون عهد الله فان العهد
فيها مشبه بالحبل والنقض مستعمل فى ابطال العهد كما صرح به فى الكشاف فيكون النقض
استعارة تصريحية حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه به فى المشبه
على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية فههنا استعارة مكنية فى العهد وليس معها تخييلية فان قلت
اذا كان النقض مستعملا فى ابطال العهد فلم يدل على ان فى العهد استعارة مكنية قلت بلى
يدل على ذلك من حيث ان استعارته للابطال انما ساغت من حيث تشبيههم العهد
بالحبل فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقض للابطال فالحاصل
فى قرينة الاستعارة بالكناية عند غيره ان يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه لازم
المشبه به كان ذلك اللازم اذا اثبت للمشبه باقيا على معناه الحقيقى وكان اثباته استعارة
تخييلية كما فى اظفار المنية وان كان له تابع كذلك كان اسم ذلك اللازم مستعارا لذلك
التابع استعارة تصريحية كالنقض المستعمل لابطال العهد وكالافتراس المستعمل
لبطش الشجاع وفتكه وكالاغتراف المستعار لانتفاع الناس بالعالم فقد ظهر ان
المكنية لا تستلزم التخييلية عندهم اصلا وقد يقال ان المراد انه لا ينفك عن الاستعارة
التخييلية ان الاستعارة بالكناية لازمة للتخييلية لا يفارقها عندهم اصلا وح يصح الحكم وكونها
قوله وستقف اشارة الى ما ذكره فى اخر فصل الاستعارة من ان التخييلية قد توجد
بدون المكنية حيث قال ان حسن التخييلية بحسن المكنية اذا كانت تابعة للمكنية
كانياب المنية وقلما تحسن الحسن البليغ اذا لم تكن تابعة لها كما فى الملام لكن يكاد
بهذا الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من نحو انياب المنية الشبيهة
بالسبع فلا فائدة فى هذه الحوالة قوله وكانه بك شروع فى السؤال والجواب المشار اليهما

اوائل فصل الاستعارة بعد السؤال ان مبنى الاستعارة مصرحة كانت او مكنية على ادعاء ان المستعار
له داخل فى جنس المستعار منه دعوى اصرار ولا شك ان مثل هذا الادعاء يأبى الاعتراف بحقيقة
المستعار له بل يوجب انكارها وقد ذكر المستعار له فى الاستعارة المكنية باسم جنسه وهذا اعتراف
تام بحقيقته فيلزم الجمع بين انكار حقيقته انكارا تاما بليغا وبين الاعتراف بها اعترافا تاما والجواب
انا نفعل باسم المشبه فى المكنية ما نفعل بمسماه فى التصريحية فان الادعاء دخول المشبه فى جنس
المشبه به كما يأبى فى التصريحية نصب القرينة المانعة عن ارادة حقيقة المشبه به فجمعنا بينهما بان
جعلنا مسمى المشبه فردا غير متعارف من افراد حقيقة المشبه به ورجعنا بالقرينة الى
المتعارف منها كذلك يأبى ذلك الادعاء فى المكنية ذكر اسم المشبه فنجمع بينهما بان نجعل اسم
المشبه اسما للمشبه به غير متعارف وننزل منزلة اسم المتعارف مبالغة فى الادعاء فلا يكون
التصريح باسم المشبه اعترافا بحقيقته فقوله لما قدمت متعلق بيتعجب وقوله حال من الكاف
اى كانه ملتبس بك حاجات فى ضميرك وقوله والادعاء انه كذلك مرفوع على الابتداء وما بعده
خبره وكذا قوله والاستعارة بالكناية وقد تكلف نصبهما عطفا على الاستعارة وهو بعيد وقوله
الوجه فى نصب ولا اعترافا بحقيقة الشئ انه مشبه بالمضاف وتعديه فلا ترى اعترافا تعسف
وقوله كما انا ندعى هناك متعلق بقوله ندعى ههنا وقوله بالطريق المعهود اشارة الى طريق
التأويل المذكور سابقا قوله ان يضع اسمين لحقيقة واحدة فان المنية اذا دخلت فى جنس
السباع كان اسمها موضوعا لذلك الجنس كلفظ السبع الا ان وضع احدهما لذلك الجنس
وضع الاجزاء على فيكونان اسمين له متعارفا وغير متعارف فهما كالمترادفين قال
القسم الخامس فى الاستعارة الاصلية من ان يكون المستعار اسم جنس اراد باسم الجنس
اسما دالا على مفهوم كلى غير مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل واسد من الاعيان
ونحو قيام وقعود من المعانى ويخرج عنه الصفات واسماء الزمان والمكان والالة المشتقة
من الافعال قوله والاصل فى الموصوفية من الحقائق اى الاجناس التى هى مدلولات
اسماء الاجناس بالمعنى المذكور وذلك لان الحروف والافعال بمعزل عن الموصوفية واما الصفات
فهى بحسب مفهوماتها تقتضى ان يوصف بها فحقها ان لا توصف وسيرد عليك اتمام هذا الكلام
فان قلت اصالة الاجناس فى الموصوفية تقتضى اصالتها فى كونها مشبهة لما ذكره من ان
المشبه موصوف بمشاركة المشبه به والمقصود بيان اصالتها فى كونها مشبها بها ليكون مجازها استعارة اصلية قلت

وصف المشبه بمشاركته للمشبه به في وجه الشبه يتضمن ملاحظة وصف المشبه به بمشاركة المشبه
في ذلك الوجه فاصالة الاجناس في الموصوفية تقتضي ايضا اصالتها في كونها مشبها بها قوله فصار المشار
له على القول بعدم المعقولية في السؤال بهذه الاسئلة فيحتاج الى ان يجاب بان الكلام
الموصوف الاول لا الى الاجل الا انه لما لم يجز تقدمه عليه للاداء الى صيرورة الاول لغوا لاشتماله على معناه
مع زيادة توهم انه وصف للاول واما على القول بالاصالة فلا ورود لهذا السؤال لان خلاف الاصل
جائز بل واقع كثيرا قال العلامة الشارح في الاستعارة التخييلية ما يقع في غير اسماء الاجناس
اراد باسماء الاجناس ما ذكرناه آنفا لكن الاعلام المتضمنة لنوع وصفية ملحقة باسماء الاجناس
لا بالاوصاف فالاستعارة الواقعة فيها اصلية ايضا وكذا الحال في اسماء الاشارة المستعارة للمعقو
له اذ لم يجعل داخلة في اسماء الاجناس المذكورة فانها قريب بالافعال والصفات المشتقة منها
لان التبعية في الكل من وجه واحد وعلم بذكر اسماء الزمان والمكان والآلة انها في حكم الصفات
واما الكاف في الحروف لان التبعية فيهما من وجه آخر قوله والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا
معنى ويتضمن ملاحظة وصف المشبه به كما قررناه فما لا يقع موصوفا كالافعال والصفات والحروف
لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان الاستعارة فيها اصالة واما صح موصوفية المشبه دون
المشبه به بناء على ما مر من ان تشبيه الشيء ليس الا وصفا له بمشاركته المشبه به في امر
... ان ذلك يستلزم وصف المشبه به ويتضمن ملاحظته منتهى به مقصوده قوله واما المحتاج
لهاتين الافعال والصفات المشتقة منها مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها توضيح المقام
يتوقف على تحقيق معنى الحرف والفعل وقد بسطنا الكلام فيه في بعض ... انما
فها كاشارة خفية هي ان الناظر في المرآة ربما جعلها آلة لمشاهدة الصورة المرتسمة فيها بحيث
يستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت الى المرآة قصدا فلا تقرر في هذه الحالة ان يحكم على المرآة
بشيء مع كونها مبصرة قطعا وربما جعلها منظورة بالذات ملحوظة قصدا فيتمكن في هذه الملاحظة من
الحكم عليها بالهامش لطافة جوهرها وصقالة وجهها وعلى هذا فقس المعاني المدركة بالبصيرة
فالابتداء مثلا معنى متعلق بغيره فاذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولذا لاحظه
العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما وارتباط احدهما
بالآخر خرج عن الاستقلال بالمفهومية وعن صلاحيته لان يحكم عليه او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من

كقولك سرت من البصرة فلفظ الابتداء موضوع لمطلق الابتداء ولفظ من موضوعة للابتداآت المخصوصة
لا بان وضع لها اوضاعا متعددة حتى يلزم كونها مشتركة بل بوضع واحد عام كان الوضع فان عينت لفظ من
لكل واحد من الابتداآت المخصوصة وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع
من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر
متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما
يتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله فقد ظهر لك مما قررناه وستزداد بيانا بما نقلناه ان ذكر متعلق
الحرف انما هو لقصور في معناه لامتناع حصوله في الذهن بدون متعلقه ومن ثم قيل الحرف
ليس مستقلا بالمفهومية وقيل ايضا الحرف ما دل على معنى في غيره واما ما يقال من ان لفظ من
مثلا موضوع لما وضع له لفظ الابتداء الا ان الواضع اشترط ذكر المتعلق في دلالته من دون
دلالة الابتداء فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه اذ لا فائدة لهذا الاشتراط ولا دليل عليه سوى التزام
ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة للاضافة والفرق بان ذكره في
الحروف لتتميم دلالتها وفي تلك الاسماء لتحصيل غاياتها تحكم وايضا يلزم ان يكون معنى من صالحا
في نفسه لان يحكم عليه وبه الا انه ليس مفهوما من لفظه فاذا ضم اليه ما تم به دلالته كان صالحا
لذلك ولا نقول به من له ادنى معرفة بحال اللغة هذا واما مفهوم الفعل كابتداء مثلا فيشتمل على
معنى مستقل بالمفهومية وهو معنى الابتداء مطلقا وعلى نسبة مخصوصة من حيث انها حالة بين
ركنيها وآلة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالآخر وحال هذه النسبة الداخلة في مفهوم الفعل
كحال النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية والاحتياج الى ذكر
المنسوب اليه ومن ثم قيل وضع الافعال بالقياس الى ما اعتبر فيها من النسب وضع عام
وجب ذكر الفاعل وجوب ذكر متعلق الحرف فظهر ان مجموع معنى الفعل غير مستقل
بالمفهومية فلا يصح ان يقع محكوما به فضلا ان يقع موصوفا محكوما عليه ضرورة ان كل
واحد من المحكوم عليه وبه يجب ان يكون ملحوظا بالذات وقصدا حتى يمكن ان يتصور النسبة
بينهما وكذا النسبة الداخلة في مفهوم الفعل لا يصلح للموصوفية واما الحدث المعتبر فيه فهو
وان كان مستقلا الا انه اعتبر في مفهوم الفعل من حيث انه منتسب الى الفاعل فلذلك وجب
كون الفعل باعتبار الحدث المأخوذ في مفهومه مسندا دائما فلا يصح ملاحظته في ضمن الفعل
من حيث انه موصوف بغيره نعم هذا الحدث من حيث انه مدلول المصدر كلفظ القتل مثلا يصلح لان يكون موصوفا في مشبه الضرب الشديد

بالقتل مثلا فيستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا واما الصفات المشتقة من
الافعال فلانها انما تدل على ذوات مبهمة باعتبار معان متعينة هي المقصودة منها فقائم مثلا معناه
ذات ثابت لها القيام وهذا معنى قوله الا بحسب العقل طلب ما يربط به ويجريه عليه لتعيين عينه فلذلك
كان حقها ان لا يقع موصوفة بل صفة وايضا الذوات المبهمة ليست مشتهرة بصفة تصلح وجها
في الاستعارة فلا يتصور جريانها في الصفات الا باعتبار معاني مصادرها المتعينة على قياس
ما عرفته في الافعال واما اسماء الزمان والمكان والآلة المشتقة من الافعال فهي وان
دلت على ذوات متعينة بوجه ما الا ان المقصود الاصلي منها ايضا معاني مصادرها الواقعة
فيها او بها فيكون الاستعارة فيها ايضا تبعا لها ولو اريد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات
المتعينة المعبر عنها بالعبارة الدالة عليها مطابقة فذلك اذا قيل مثلا للقبر مرقد فقد شبه الموت بالرقاد
لا ذات القبر بذات مكان الرقاد قوله فيقع الاستعارة هناك اي في المصادر ومتعلقات
معاني الحروف ثم يسري فيها اي في الافعال والصفات والحروف ففي المصادر بتقدير كما اشرنا اليه
ان معانيها شبهت بها معان اخرى واستعير للمعاني المشبهة اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت
منها الافعال والصفات وفي متعلقات معاني الحروف بتقدير انها شبهت بها معان اخرى
واستعيرت لتلك المعاني الاخرى اسماء المتعلقات ثم سرى التشبيه والاستعارة في الحروف
كما ستعرفه قوله لان الكلمة لما سميت اسما سميت لمعنى الاسمية لها فان الكلمة اذا كان
معناها بحيث يصلح لان يحكم عليه وبه سميت اسما ولما كان معناه بحيث لا يصلح لشيء من
ذلك سميت حرفا فالاسمية والحرفية من صفات الكلمات بحسب معانيها لا بحسب خصوصيات
الفاظها فاذا اتحد معنى كلمتين وكان احديهما اسما كان الاخرى اسما ايضا فلو كان معنى من
معنى لفظ الابتداء الذي هو اسم قطعا لكان من ايضا اسما فقس على ذلك حال سائر الحروف
وما يعبر به عن معانيها قوله وانما هي متعلقات معانيها قد عرفت ان معنى لفظ الابتداء هو الابتداء
مطلقا وان معنى من هو كل واحد من الابتداآت المخصوصة المتصورة بين اشياء معينة
فاذا اريد التعبير عن تلك الابتداآت عبر عنها بالابتداء المطلق الذي هو مشترك بينها
لازم لها تسهيلا على المتعلمين فيقال معنى من هو ابتداء الغاية ومعنى كي الغرضية ومعنى
الظرفية ومعنى اللام الاختصاص ومعنى الباء الالصاق الى غير ذلك مما ذكر في تفاسير معاني
الحروف فمراده بمتعلقات معاني الحروف هي هذه النسب المطلقة المشتركة بين معانيها المخصوصة

المستلزمة لتلك النسب المطلقة والى هذا اشار بقوله اي اذا افادت هي الحروف معانيها رجعت
الى معانيها التي هي اي الى تلك المعاني التي ذكرت في تفاسيرها بنوع استلزام وهو استلزام المقيد
للمطلق فظهر ان متعلقات معاني الحروف معبر بها عن معانيها وانما جعلها معبرا عنها حيث قال
متعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها نظرا الى الالفاظ المذكورة عند التفسير
كالابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات فتدبر ولا تغلط قوله فالاستعارة متفرع على قوله
فيقع الاستعارة هناك ثم يسري فيها قوله والحاق ايضاح دلالة الحال للمعنى بايضاح نطق الناطق
له يعني ان وجه الشبه بين دلالة الحال ونطق الناطق هو ايضاح المعنى وانت تدري ان تلحق
الايضاح في المشبه اعني الدلالة بالايضاح في المشبه به اعني النطق وجعلهما محسوبا في
عداده قوله وكذا قوله عز سلطانه فبشرهم هذا امثال للتبعية التهكمية من الفعل وما قال قوم
شعيب مثال لها من الصفة فانه وان احوالهم دلت على انهم ارادوا بالحليم الرشيد السفيه
الغوي قوله وما نحن اي ومن قبيل الاستعارة التبعية في الصفات هي المتضادين فان
الجون والاعور صفتان استعير بالضد بهما تمليحا لا تهكما قوله وعلى هذا اي وعلى قياس ما
ذكر من انك لا تستعير الفعل والصفة الا بعد تقدير الاستعارة في مصدرهما لا تستعير الحرف
الا بعد تقدير الاستعارة في متعلق معناه قوله فاذا اردت استعارة لعل لغير معناها
من ما قررته ههنا هو انك اذا قلت مثلا خلق الله الخلق لعلهم يعبدون او لعلهم يتقون لم
يمكن كلمة لعل فيه محمولة على معناه الحقيقي الذي هو الترجي المخصوص على الوجه الذي عرفته في معاني
الحروف لامتناع الترجي في حق علام الغيوب بل مستعارة للارادة المخصوصة المتعلقة بفعل
المكلف المتمكن من الفعل وتركه وكان المعنى الحقيقي لكلمة لعل غير مستقل بالمفهومية ولو
اريد ان يعبر عنه بالترجي كذلك معناه المجازي المراد بكلمة لعل في المثال المذكور
غير مستقل بالمفهومية واذا اريد ان يعبر عنه بالارادة فلا يتصور تشبيه احد هذين
المعنيين الغير المستقلين بالمفهومية بالآخر ابتداء وذلك بان يقدر تشبيه ارادة الفعل
من المكلف بالترجي من المترجي منه في ان متعلق كل منهما متميل بين اقدام واحجام
ويرجحان تاللاقدام ثم يدخل المشبه في جنس المشبه به مبالغة حتى كانه صار لفظ الترجي
مستعارا للارادة بذلك يصير تلك الارادة المخصوصة بمنزلة ذلك الترجي المخصوص
فيستعار لها منه كلمة لعل ولما كان المستعار منها الارادة تعبيرا على قواعد الاعتزال اوردها طلب فهمها بما هو بسط الكلام

الكشاف ثم ذكر المقصود واقتفى فيه كلامه ايضا قوله مثل ان تبني على اصول العدل لم يتعرض لذكر التوحيد لان
مقصوده ههنا لم يتوقف على اصوله تعالى وتقدس صفاته بحكيم وقوله ان يكون اي من ان يكون قد
تنازع فيه بذاك الفعلان قوله وما خلق الانسان خبر ثان لان الصانع وما اوقع عطف على ما خلق في
حين ركب ظرف لما اوقع فلما قدم الظرف توسعا على عامله كان العاطف داخلا عليه والظاهر
واوقع عطف على ركب ومضادة العقل لحكمي الشهوة والنفرة الذي يصرف الانسان عما لا
عليه حجة تنازعته اي الانسان ايدي الدواعي النفسانية من الشهوة والنفرة والصوارف
العقلية فوقفت تلك الايدي بالانسان حيث الحيرة حاصلة لا متقدم اي لا تقدم للانسان
عن موقف الحيرة ولا تاخر له عنه والمقصود تاكيد حيرته وثباتها وقوله بحلها الحيرة حال من ضميره
ويروى شددا وتخفف الضاد وما لا بورية ثاني مفعولي بحله وقوله اذا اتبع العقل الخ مقرر و
مبين لعدم ابرازه الا العناء ولا مخلص هناك اي في ذلك المقام موكدا لما قبله قوله وانما فعل ذلك
اي ايقاعه في ورطة الحيرة ونصب الاعيان بالتكليف لانه وسيلة الى ذلك التعظيم والتمتع واللام
في ليتمكن متعلق بالتكليف وقوله ما لا يحسن فعله في حقه ابتداء اشارة الى ما ذهبت المعتزلة
من ان التفضل بالنعم العظيمة المقيمة جائز دون التفضل بالتعظيم فلا بد من التكليف ليكتسبوا
باختيارهم استحقاق الثواب الذي هو منفعة دائمة مقرونة بالتعظيم خالصة عن شوب كل منقص
حتى الامتنان قوله من التعظيم اي من حصول التعظيم مصاحبا للدوام كائنا في ضمن التمتع
بما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على بال احد من انواع المشتهيات والمستلذات
والمشهور في الرواية ولا خطر على قلب بشر وتحلقه صيغة مفعول بالتشديد والتخفيف ايضا
وقعت حالا من ما لا عين رات او من انواع المشتهيات وقوله فيكتسب عطف على ليتمكن
والمستتر فيه للانسان والبارز لما لا يحسن فعله قوله لا بالقسر معطوف على ما دل عليه ان يكتسبه
اعني بالاختيار ولذلك اي ولان الغرض من التكليف سواء تمكن فيكتسب بالاختيار وقوله
ممكنا مريدا مختارا اي مزيلا احوال متداخلة في ذلك اي فيما اراده اعني اختياره لما يتم له تلك
السعادة جميع علله اي اعذاره التي من شانها ان يتمسك بها فانه تعالى نصب الادلة عقلية ونقلية
ووعد واوعد ولطف بما لا يحصى فلم يبق للمكلف عذر اصلا وصار حاله في رجحان اختياره
للطاعة مع تمكنه من المعصية كحال المرتجي منه في رجحان اختياره لما يرتجى منه مع تمكنه من
خلافه وصار ارادته تعالى لعبادته اياه واتقائه منزلة الترجي على تحقيقه وفيه عطف على ان تبني وكان الظاهر ان يقول في حال

180

الله كحال المرتجي على صيغة الفاعل لان المشبه ههنا هو المعنى المجازي لكلمة لعل الذي يعبر عنه بالارادة وهو
حال قائم بالله متعلق بالمكلف والمشبه به هو معناه الحقيقي الذي يعبر عنه بالترجي وهو حال قائم بالمرتجي متعلق بالمرتجى
منه الا انه عدل عن ذلك الظاهر رعاية للادب فانه ترك التصريح بتشبيه حاله تعالى بحال غيره اعني الترجي وذكر
تشبيه حال المكلف بحال المرتجي على صيغة المفعول ووصف كلا منهما بما يدل على وجه الشبه بين حاليهما وهو
ان كلا منهما مخير بين ان يفعل وان لا يفعل لو لا يشتبه انه يظهر من التشبيه المذكور وجه ذلك التشبيه
المقصود وجه اعني تشبيه ارادته تعالى بالترجي في ان يتعلق كل واحد منهما بمترجح بين ان يفعل وان لا يفعل
مع رجحان ما لجانب الفعل كما اشرنا اليه وقوله العالم بالذات اشارة الى مذهبه والمقصود ان شمول العلم
تبيانه حقيقة الترجي له لا يتصور الا ممن لا يعلم حال الامور المستقبلة قوله وعلى اي وعلى ما ذكر من كون لعل
مستعارا لمعنى الارادة قوله رب العزة علام الغيوب فان قوله لعلكم تتقون حال من فاعل خلق بناء على تلك
الاستعارة اي خلقكم مريدا منكم الاتقاء وجعله حالا من مفعوله ليبقى لعل على حقيقة الترجي اي خلقكم راجين
للتقوى غير سديد لانه لا معنى ههنا لرجاء العباد فيما يبتنى عليه اعني التقوى وايضا يحتاج الى جعلها حالا مقدرة لان
رجاءهم انما يحدث بعد تكامل العقل والتكليف وكذا الافادة في جعله حالا من فاعل اعبدوا اي اعبدوه راجين
ان تبلغوا غاية العبادة اعني التقوى وقد صرح في عبارته بان معنى لعلكم تتقون لكي تتقوا فتوهم بعضهم
ان لعل ههنا بمعنى كي وليس بشيء بل ما ذكره بيان للمعنى الحاصل من كيفية ربط لعل بما قبله بعد الاستعارة
لا في حقيقتها بهذا وقد تخيل لبعضهم من عبارة الكتاب ان الاستعارة المذكورة في لعل تبعية مبنى
على ذلك جواز اجتماع التبعية والتمثيلية وهذا تخيل فاسد جدا لانه قد صرح المصنف في صدر كلامه بان المشبه
والمستعار منه اصالة هو معنى الترجي ويعلم من ذلك مع بيانه كلا من المشبه والمستعار له هو الارادة
ثم يتبين التشبيه والاستعارة فيما بين معنى لعل حقيقة ومعناه المراد مجازا على ما هو حقه ولا شك ان كل واحد
من الترجي والارادة والمعنى الحقيقي والمجازي لكلمة لعل معنى مفرد كمعنى الانسان والاسد فلا يكون شيء من
طرفي الاستعارة في لعل صورة منتزعة من امور فلا يكون استعارة تمثيلية لانحصارها فيما بين صور منتزعة
من امور عدة على ما مر ودعوى كون الاستعارة في لعل تبعية تمثيلية ناشية من سوء الفهم والقصور في قانون
الصنعة وعدم رعاية قواعدها وكذا الحال في استعارات ساير الحروف كاللام وفي وعلى وغيرها فان معاني
الحروف ومتعلقات معانيها كلها معان مفردة بلا اشتباه على ذي مسكة بل الحال في استعارات الافعال
والصفات ايضا كذلك فان معانيها مصادرها معان مفردة قطعا ولعلك تشتهي الان مزيد تحقيق في
وتوضيح لما نحن فيه فنقول وبالله العصمة لا يراد بالمفرد في طرفي التشبيه وجهه ان لا يكون له جزء اصلا فان

فان الاف ان لما شبه بالاسد في النفي عن شبه مفرد بمفرد في معنى واحد بل يراد بالمفرد ما دل عليه بلفظ
مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه وهذا مما لا يشتبه على من له في جزء بعلم البيان وفي تكون المترجي والموضع
والظرف والاستعلاء والابتداء والانتهاء ونظائرها معاني مفرده وكذا جزئياتها المخصوصه التي هي مدلولات الحروف
المشهوره وكذا الحال في الضرب والقتل والحلم وسائر المصادر فاذا اجري فيها استعارة تبعية كان المستعار منه
معنى مفرد الا صورة منتزعة من امور متعدده فلا يكون تلك الاستعارة تمثيلا فاذا حققت ذلك فاعلم ان قوله
اولئك على هدى يحتمل وجوها ثلثه الاول ان يشبه الهدى بالمركوب في الايصال لما المقصود فيثبت له بعض
لوازمه وهو الاعتلاء على طريقة الاستعارة بالكنايه وهو الذي اختاره السكاكي حيث رد الاستعارة التبعية
الى المكنية الثاني ان يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب على مركوبه في التمكن والاستقرار ثم يستعار
كلمة على فيها على الطريقة التي قررناها لعلى فيكون استعارة تبعية الثالث ان يشبه صوره منتزعه من المتقي و
الهدى وتمسكه به ثابتا مستقرا بصوره منتزعه من الراكب والمركوب واعتلائه عليه متمكنا منه وعلى هذا ينبغي
ان يذكر جميع الالفاظ الداله على الصوره الثانيه ويراد بها الصوره الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيليه
ولا يكون في شيء من مفردات ذلك المجموع تصرف بحسب هذه الاستعاره بل يكون هي باقيه على حالها كما عرفوا
في كلهم في تقدم رجلا وتؤخر اخرى فلا استعاره في كلمة على حتى يكون تبعية كما لا استعاره تبعية في تقدم مثلا
الا انه اقتصر من تلك الالفاظ على ذكر كلمة على لان الاعتلاء هو العمده في الصوره المنتزعه من الراكب والمركوب
واستقراره عليه فيدل بمعونة قرائن الاحوال على ان سائر الالفاظ الداله على سائر اجزاء هذه الصوره منويه
في الاراده فيكون في حكم الملفوظ كما عرفته فيما سلف ولا مساغ لان يقال استعيرت كلمة على وحدها من هذه
الصوره لان هذه الصوره ليست معنى على والمتعلق معنا ما فكيف يستعار منها كذا القول ختم الله على قلوبهم
ان قصد فيه انه شبه قلوبهم باشياء مختومه في امتناع نفوذ شيء فيها وجعل اثبات الختم لها تشبيها على ذكره
كان من قبيل الاستعاره بالكنايه وكذا اذا حمل على ان المشبه به هو المعنى المصدري الحقيقي للختم والمشبه
احداث حالة في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين والاستعاره تبعية وان جعل
المشبه به صوره منتزعه من الشيء والختم الوارد عليه ومنعه صاحبه عن الانتفاع به والمشبه صوره منتزعه
عن القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبه ان ينتفع به في الامور الدينيه كان طرفا التشبيه مركبين منتزعين
من امور عده وكانت الاستعاره تمثيليه والمستعار مجموع الالفاظ الداله على الصوره المشبه بها الا انه اقتصر
منها على لفظ الختم الدال على ما هو العمده في هذه الصوره فلا يكون لفظ ختم استعاره تبعية ومن فوائد الاختيار
جواز الحمل تارة على التبعية واخرى على التمثيلية وقد ذكر في الكشاف هذان الوجهان ويسمى اولهما استعاره والثاني

تمثيلا واراد بالاستعاره ما كان في المفرد وبالتمثيل ما كان على سبيل الاستعاره في المركب ولما
تحققت ما اوضحناه لك فاجز على هذين المثالين ما اشتبه في الحال من الحروف والافعال واخرى من
الوجوه المذكوره ما كان انسب بالمقام وادخل في تحصيل المرام وكن ممن امرك على بصيره ولا تتبع اهواء
الذين لما سمعوا قلدوا ولما فكروا خبطوا قوله فقررت الاستعاره في معنى الغرض بحيث ما قرره في اللام انها موضوعه
لغرضيه ما بعدها لما قبلها اعني الغرضيه المخصوصه المتعلقه بها فاذا قلت احسن اليه ليؤذيه لم يكن اللام باقيه على
معناها الحقيقي لاستحالة كون الايذاء غرضا للعاقل من الاحسان بل يكون استعاره للترتب المخصوص الذي
بين الايذاء والاحسان فمعناها المجازي المراد ههنا كمعناها الحقيقي في عدم الاستقلال بالمفهوميه فلا قصور
في جريان التشبيه والاستعاره فيها اصالة وابتداء بل لا بد ان يشبه اولا ترتب ما ليس مطلوبا من
الفعل عليه بالغرضيه في مطلق الترتب ويدخل المشبه في جنس المشبه به حتى كانه صار لفظ الغرض
مستعارا للترتب ما ليس مطلوبا وغرضا وبذلك يصير الترتب المخصوص الذي هو الايذاء على الاحسان
بمنزلة الغرضيه المخصوصه فيستعار اللام منها لذلك الترتب المخصوص على قياس ما عرفته في استعارة لعل
قوله فتشبيهه ترتب وجود بين امرين مطلوب بالاول منهما الثاني اي تشبيهه بالغرض التي هي
مطلوب به الثاني بالاول في الترتب الا انه نشأ في العاده قوله ومن ذلك قوله علت كلمة فالتقطه وذلك
لانه استعير فيه اللام من الغرضيه لترتب العداوه والحزن على الالتقاط قوله وقد ظهر مما نحن فيه من جريان
الاستعاره في الحروف تبعا وفي اسماء الاجناس اصالة مع ما علم من جواز جريان التهكم والتمليح في التبعيه
والاصليه معا وانما كان حق كلمة على ان يعد استعاره تهكميه من حيث انها استعيرت للتكثير المنزل منزلة
التقليل تهكما بهم وقد ذكر في قسم النحو الاظهر عند الامام ما ذهب اليه الاخفش من كون رب اسما لا التفاتا
للزم حرف الجر عنه وهو التقدير ولكونه في مقابلة كم وعلى هذا فالمختار عنده ان يعد استعاره اصليه لا تبعيه
قوله واعلم ان مدار قرينة الاستعاره التبعيه في الافعال وما يتصل بها انما قيد الاستعاره التبعيه بكونها
في الافعال وما يتصل بها من الصفات لان قرينة التبعيه في الحروف غير مضبوطه وقال مدار قرينتها
على النسبة لما الفاعل او ما عطف عليه لان هذه النسبه هي العمده في قرينتها وقد يكون القرينه غيرها كما في
قوله تقتلت زيدا لما كان حيا حاضرا اي ضربته ضربا شديدا قوله اوالى المفعول الاول اطلق الاول
على ما لا ثاني له ليحسن مقابلته بقوله اوالى الثاني قوله مثل بيت ابن المعتز جمع الحق لنا في امام اي جمع
العدل والانصاف والداعية امام قتل البخل اي اذاله وافناه واحيا السماح اي اعتنى به وابداه فنسبة
كل واحد من هذين الفعلين الى المفعول قرينة للاستعاره فيه قوله صبحنا البيت كعب بن زهير اي جعلنا مكان الصبوح بالرب

ما لغزاه يقال صبحته صبحا والخزرجية القبيلة المنسوبة الى خزرج بن حارثة بن ثعلبة من اليمن والاوس اخوه
والمرهفات السيوف المحددة المرققة فقرينة الاستعارة ايقاع الصبح على المفعول الثاني اعني المرهفات
وتمام البيت ابار ذوي ارومتها ذوو هاماي اهلك اصحاب اهل الخزرجية اصحاب السيوف المرهفات
وبيت القطامي هكذا نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد استعار القرى لايصال الاسنة
اليهم واعمالها فيهم والقرينة ايقاع القرى على اللهذميات وهي الطعنات المنسوبة الى اللهذم وهو القاطع من
الاسنة او هي الاسنة انفسها بان يجعل الياء للمبالغة كاحمري ودواري نقد اي نقطع والزراد من يصنع الدرع من الزرد وهو السرد وهو خال الحلق بعضها في بعض قوله او الى المجرور اي الى
المجرور والتبشير مستعار للانذار والقرينة الشبه الى قوله بعذاب اليم قوله او الى الجميع يعني بالاكثر فان
اسناد القرى الى الرياح يدل على انه مستعار لهبوبها كما سيأتي كما يدل عليه ايقاعه على المفعول الاول اعني
الرياض وايقاعه على المفعول الثاني اعني الايقاظ والحزن بلا للهبوب وهو في الاصل ما غلظ من الارض
وزهرة حال من الرياض يقال زهر النبت اذا ظهر زهره ولذا سرى ظرف لتقرى وفي الاجفان متعلق
بسرى وقد يقال حقيقة السرى هو السير بالليل فيدل كل واحد من اسناده الى النوم وتعليقه بالاجفان
على انه مستعار للجريان والحصول في الليل وعلى هذا كان لفظ الجميع محمولا على حقيقته لان النسبة الى المجرور قرينة للاستعارة
مهنا ايضا وفساده ظاهر لا يخفى على ذي فطانة ان معنى قوله او الى الجميع هو ان النسبة اليه تكون قرينة لاستعارة
واحدة لا لاستعارات متعددة لما قد علم ذلك من الامثلة التي اوردها لكل واحد من الجميع والاقرب من
ما توهم من ان قوله في الاجفان يتعلق في المعنى بالفعلين على التنازع وان اختلف معناهما بحسب التعليق
قوله في هذا الفصل بحث في قسم الاستعارة التبعية قوله ولو انهم جعلوا يريد انه يمكن ان يحكم بانتفاء الاستعارة
التبعية بالكلية ويجعل ما يتوهم انه منها داخلا في الاستعارة بالكناية وما للضبط بتقليل الاقسام فاورد
امثلة من الاستعارة التبعية في الافعال بين كيفية ردها الى الاستعارة المكنية بان قلب فجعل قرينة التبعية
استعارة بالكناية وجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وهذا القلب ظاهر الجريان فيما ذكره وكذا في نحو قوله فبشرهم
بعذاب اليم بان يجعل العذاب الاليم استعارة بالكناية عن النعيم المقيم على طريقة التهكم ويجعل نسبة
التبشير اليه قرينة لها وكذا في مثل قوله ليكون لهم عدوا وحزنا بان يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية
عن العلة الغائية اللائقة كالمحبة والتبني ويجعل ادخال اللام قرينة لتلك الاستعارة وكذا في مثل قوله
لاصلبنكم في جذوع النخل بان يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف ويجعل ادخال في عليها قرينة
لها واما مثل قوله لعلكم تتقون فلا يتصور فيه القلب لان القرينة هناك استحالة الترجي عليه تعالى بل يجعل الانتقاء

الاستعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وكذا الامر في رب الوان القرينة فيه مناسبة حالهم لكثرة
الودادة بل يجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن العلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة لها وكان
حق العبارة ان يكتفي بحرف الشرط في قوله ولو انهم جعلوا ويقول وكذا جعلوا النحل استعارة و
جعلوا ايضا اللهذميات استعارة ليكونا معطوفين على فجعلوا وداخلين معه في كلمة لو بالعطف
ومن ثمة ذلك الشرط الذي جزاؤه قوله لكان اقرب الى الضبط قوله فهو يرد عليه فعرفنا ان رد التبعية
الى المكنية مطلقا مردود بما ذكره بعض الفضلاء من انه قد يكون التشبيه في مصدر الفعل مثلا هو المقصود
الاصلي والواضح الجلي ويكون التشبيه في متعلقاته تابعا مقصودا بالعرض فيجب ان يكون الاستعارة
هناك تبعية لا مكنية كما في قوله تقري الرياح رياض الحزن فان التشبيه في هبوب الرياح عليها
وتحركها لا زهارها تحريكا موجبا لحسن حالها ونمائها تشبيه حسن في نفسه وليس يحسن التشبيه ابتداء
بين الرياح والضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور
تبعا لذلك التشبيه فلا يصح فيه جعل التبعية الى المكنية وقد يكون الامر بالعكس في ينقضون عهد الله فان
تشبيه العهد بالحبل مقبول مستحسن وتشبيه ابطال العهد بنقض الحبل تابع للتشبيه الاول ففي مثله يصح
الاكتفاء بالمكنية دون التبعية وقد يكون جريان التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية فيجوز اعتبار
كل من التبعية والمكنية كما في قولك نطقت الحال بكذا وايضا يرد عليه انه صرح فيما بعد بانه لو جعل الحال
استعارة بالكناية كانت في سياق نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي
وبين النطق الحقيقي ليست الا المشابهة فلزمه القول بثبوت الاستعارة المصرح بها في الفعل وبطل
ذلك الا ان يلتزم فلم يتم ما رامه وقد يجاب عن هذا بان مقصوده تقليل التبعية لا نفيها بالكلية
والتبعية لان الاقرب الى الضبط انما يحصل بنفي التبعية راسا لا بتقليلها الا ترى كيف اسقط التبعية بالكلية في ضبط
اقسام المجاز على رايه كما اسقط منها المجاز العقلي كذلك قوله هذا عند بعضهم تعليق العبارة بهذا الحد يتناول العبارة
المفردة والمركبة فيندرج فيه الاستعارة التمثيلية والاستعارة في الالفاظ المفردة وقوله على جهة النقل لانه يه
يخرج ما استعمل في غير ما وضعت له في اصل اللغة اذا كان استعمالها فيه بوضع آخر كالصلاة في الاركان المخصوصة
ويخرج المجاز المرسل ايضا لانه لا ابانة فيه لان المقصود بها جعل ما نقل الموضوع له بحيث يقوم مقامه نائبا
منابه بادخاله في جنسه ان دل بها القرينة التشبيه ويخرج الكناية عن الحد ايضا اذ لبس فيها الابانة بهذا
المعنى فلا حاجة الى ان لا ما رمز اليه المصنف بقوله ولا ازيد على الحكاية من وجوب تقييد النقل بالنسبة لا نوع الحقيقة
لتخرج عن الحد مثل لفظ الصلاة مستعملا في معناه الشرعي بوضع وبين وجوب اعتبار القرينة المانعة لاخراج

الكناية واما تقييد الوضع بالتحقيق فقد عرفت انه يستغنى عنه في حده ايضا ولا شبهة في ان الاستعارة
المكنية على راى مولانا داخلة في حدهم لان لفظ السبع المذكور بطريق الكناية في اظفار المنية قد علق على غير ما
وضع له واما حد الاكثر للاستعارة المصرح بها بجعل الشئ الشئ لاجل المبالغة في التشبيه فقد اورد عليه
نحو زيد اسد من التشبيهات التي حذف فيها الاداة واورد النقض على حدهم للتخييلية بجعل الشئ للشئ لاجل
المبالغة في التشبيه اذ لا يتناول التخييلية لا يكون تابعة للمكنية كقولنا اظفار المنية لم يقصد تشبيه الملابس الشئ
له ما هو ثابت به هذا عليهم ان لو عدوا امثال ذلك من التخييلية واما الاعتراض بان هذا الحد ليس فيه استعارة استعمال
اللفظ في غير الموضوع له فانما يتجه عليهم لو ذهبوا في التخييلية الى اختراع الصورة الوهمية لكن من مخترعات السكاكي
فظهر ان قوله ولا ازيد على الحكاية ليس فيه مزيد فائدة قوله القسم السابع والقسم الثامن انما قرن بين هذين القسمين
لجواز اجتماعهما في استعارة واحدة وليشار كهما انهما ذكرهما بلا ابهام احد طرفي الاستعارة وقد يقال ان في قوله اعلم
ان الاستعارة في نحو عندي اسد الى اشعارا بانهما انما يجريان في الاستعارة المصرح بها دون المكنى عنها لكن
المطلوب كما ستعرف ان ما ذكره في المكنية من قرينتها اعنى اثبات لازم واحد بعد ترشيحا لها فينبغى ان يذكر التعقيب
واللحوق على ان اعتبار التجريد والترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا يعد قرينة المصرح بها تجريدا ولا قرينة المكنى
عنها ترشيحا فقولك رايت بدرا يتكلم وتنشبت اظفار المنية استعارة مطلقة لا مجردة ولا مرشحة وكانه جعل العقاب
نظرا الى تعدد موارد الاستعارة في الا الصفة الواحدة كافية قوله اذا عقبت بذلك اي بما ذكر او باحد
الامرين المذكورين قوله ومتى عقبت بصفات ادلة بصفات ملائمة الا انه اختصر في العبارة اعتمادا على ما
سبق وقد يتوهم ان قوله ملائم للمستعار منه صفة للمعطوف والمعطوف عليه بالتاويل كانه قيل ومتى عقبت بواحد
منهما ملائم … ساورت بالشين المعجمة في الموضعين هو الرواية المعول عليها وكذا ساورت بالحاء المهملة فيهما فكل
منهما قرينة الاستعارة وما عداهما تجريد في المثالين الاولين وترشيح في الاخيرين ويجوز ان يجعل القرينة حالية
فيصح ساورت بالمهملة اي واثبت وجاورت بالجيم والشوكة شدة البأس والحدة في السلاح ويقال هو
شاك السلاح وشاكي السلاح على القلب وقد تحذف الياء ويجرى الاعراب على الكاف والصقيل
المصقول والعضب السيف القاطع وقوله ما اكثر علومه من قبيل تفريع الكلام وقد يجعل من قبيل الصفات
بتقدير القول قوله لا يزال يتلاطم … لنجاره وقد يتكلف جعله من تفريع الكلام والعمر الكرم واللبدة بالكسر الشعر
المتراكب بين كتفى الاسد والبراثن للسباع كالاصابع للانسان والمخالب اظفار البراثن والزبرة
الاسد في صدره ونحر زاخر اي ممتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا يقال غاض الماء وقل
وغار في الارض وفاض الماء فيضا اي كثر حتى سال قوله بل الوصف المعنوى وحده انما نبهنا على ان الصفة الواحد

كالذى كان مرتا الى وامارغابة لكونه في الاصل ظاهرا في المصدرية قوله كيف كان وصفا نحو باكيا او
حالا كقولك ساورت ذلك الاسد شاكيا لسلاحه او فعلا مستندا اليه كقولك امتلا وتكرم
البحر درا او موقعا عليه كقولك قد ملا الله ذلك البحر بزواهر الفرائد واعلم ان ترشيح الاستعارة
باق على حقيقته فلا يعتبر فيه تشبيه واستعارة ولذلك قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او ترشيحا لاستعارة الحبل
بما يناسبه فاوقع الترشيح في مقابلة الاستعارة هذا وقد اعترض على السكاكي بانه لما اعتبر في نحو اظفار المنية
صورا وهمية شبيهة بالاظفار لزمه ان يعتبر مثل ذلك في ترشيح الاستعارة لان كل واحد من الاستعارة
التخييلية والترشيح فيه اثبات بعض لوازم المشبه به للمشبه فلا فرق بينهما الا ان التعبير عن المشبه
في التخييلية باللفظ الموضوع له وفي الترشيح باللفظ الموضوع للمشبه به وذلك لا يجدى فرقا معنويا واجيب
بان اللازم في التخييلية قد اقترن بلفظ لا يلائمه بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم امر يمكن اثباته له بخلاف الترشيح
فانه قد قرن بلفظ يلائمه فلا يحتاج فيه الى ذلك فهذا القدر من الفرق الناشى من اللفظ كاف فيما ذهب اليه قوله
ومبنى الترشيح على تناسى التشبيه كون الترشيح مبنيا على تناسى التشبيه لا ينافى اجتماعه مع التجريد المبنى على
تذكره لجواز ان يتناسى التشبيه في بعض الصفات دون بعض قوله … على العلو المكانى … عليه فهو
مسوق لتبنى وجاز ان يكون مصدرا والمفعول به متروكا قوله ويصعد استعار الصعود من الارتفاع المكانى
لعلو المرتبة في مدارج المعالى ثم بنى عليه ما يبنى على الارتفاع المكانى من ان يظن ان له حاجة في السماء وخص هذا
الظن بالجهول لانه الذى يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله قد اغناه عما سواه فلا حاجة
له في شئ اصلا فلا يظن به ذلك الظن واللام في ليظن لام الابتداء دخلت على الماضى بتقدير قد ويروى يحسب وان
اريد والتشبيه التى في يصعد الى المكنية قيل بتقدير الكلام ويصعد في المكارم فيجعل المكارم استعارة بالكناية
عن الامكنة المرتفعة ونسبة الصعود اليها قرينة لاستعارتها وبنو نوبخت قوم اشراف كانوا ماهرين
في علم النجوم وعلا مصدرا علمه بانهم بالحساب اي ليس علمهم بالنجوم واحكامها مستندا الى الحساب
المتداول فيما بين المنجمين بل انه … من السماء وما فيها من النجوم وما لها من الحركات والخواص والاحكام فالاستعارة
في قوله سموا اي صعودا وهو منصوب على الحال اي سامين صاعدين والباء في قوله بترق في المكرمات الصعاب
التى يصعب الوصول اليها متعلقة بسموا والترشيح هنا مناسبة السماء واحوال النجوم بمنزلة الظن المذكور
في استعارة الصعود قوله يبلغ الى السماء موضع بلوغه … يبلغها احد مبلغ باعتبار المعنى وتلكم الاسباب
اشارة الى المكرمات الصعاب لا عدمتكم اي لا فقدتكم ولا … بدلا ولا رايت من يقوم مقامكم

بعدكم ومنه قوله ما سواكم نوع تواسى بمن سواهم اتحل اى نسب الى نفسه الحسن والاستعارة منه رقى من قربه
في السلم بالكسر والفتح لغة من يعقول في بقى يبقى قوله اعلاكم في السماء ترشيح وكذا قوله فهتيم البدر وهو بيان لكيفية
ترجيحهم في السموات والترقى من لوازم السيارات لما اعلاها يعنى زحل قوله ونلزم من الالزام عطف على ان تبنى قوله
ما لا يليق بيان لغير التعجب او لوازم للتعجب اى الضابط ان يلزم المستعار له ما لا يليق الا بالمستعار منه وهو في البيت
الاول التعجب وفي الثاني النهى عن التعجب وفي الثالث البراح اى الزوال والذهاب عن الفلك وفي الرابع استبعاد المضى
نحوه وتمامه وهم ارفعهم مقاما قوله وما ترى اى انرتاب في جواز تناسى التشبيه وما يتفرع عليه من البناء والالزام
المذكورين وما ترى هولاء الشعراء كيف تركوا فيما فعلوه امر التشبيه غير ملتفت اليه وكيف نسوا حديث الاستعارة
بالكلية حتى زعموا ان المستعار حقيقة المستعار منه فالزموه ما لا يليق الا بتلك الحقيقة قوله ولهذا كان هو القصير
للبلغاء مطلقا لا لهولاء الشعراء فقط واراد بالاصل المشبه لانه المقصود في الكلام ظاهرا واليه يعود الغرض غالبا
كما مر وبالفرع المشبه به وذلك لا يسلم كونه اصلا او كون المشبه فرعا نظرا الى وجه التشبيه وتقولوا عطف على ان لا
يبنوا قوله الشمس تشبيه عند الجمهور ولا شك ان في قوله البدر استعارة الا ان المقصود التمثيل هو البيت الاخير وانما اورد
الاولى لتوقف المعنى عليها ولولا التنبيه على مكان التشبيه كان قيل لا عجب تغيير من فلما يدور رسم كل بدر ان يطلع ليلا
ذكر قوله انا قيل ان يطلع الشمس يرجح المشتمل على المقصود لكن ظهور معناه يتوقف على ما اورد قبله في قوله فقد زر
جواب لما كانوا يتبعون الاعتراف بالاصل في التشبيه يجوزون ان لا يبنوا فيها الا على الفرع كما في الامثلة المذكورة فهم حينئذ
الاصل في الاستعارة لا يجوزون ان لا يبنوا فيها الا على الفرع او الحاصل انهم في التشبيه معترفون بمغايرة المشبه للمشبه
ومع ذلك يجرون عليه احكام المشبه به وفي الاستعارة منكرون لمغايرته اياه فيكون الاجراء تلك الاحكام عليه اولى
قوله قد عرفت اقسام الاستعارة قوله الا اى وان لم تصادف الاستعارة تلك الشروط عريت عن الحسن وربما
اكتسبت لفقدان الشروط قبحا وجهات حسن التشبيه ما في الاصل الاول من شرائط كونه مقبولا وهي صحة التشبيه
وكمالها في تحصيل ما علق به وسلامته عن الابتذال وانما خص رعاية جهات حسن التشبيه بالاستعارة المصرحة
بالتحقيقية والاستعارة المكنية لان التخييلية لا ينظر فيها بحسب نفسها الى تلك الجهات كما سيذكره قوله وان لا تشمها من
الاشمام عطف على رعاية اى وان لم تشم الاستعارة واما قال من جانب اللفظ لان المعنى على التشبيه قطعا
وقال رايحة بتنكير الفعل لانه لو زيد عليها بان يبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كانه الخيط
الابيض من الاسود او بان يذكر وجه التشبيه كانه قوله والحبت من بروج البدر بعدا اى من قصور يمشى بمرمن ومن في البعد
والعلو لم يبق هناك استعارة بل يعد مثل ذلك تشبيها اولا يبعد ان يقال ان قوله قد زر ازراره على القمر اشمام
من رايحة التشبيه فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج بذلك عن باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه يشعر

وبيان الخيط الابيض صبح وبيان الخيط الاسود ...

استعارة لكونه مشبها بل فيه رائحة الاشعار بذلك قوله ولذلك اى ولان من شرائط حسن الاستعارة الا
لا تشم رايحة التشبيه من جانب اللفظ نوصى اى نحن وانما خص هذه التوصية بالاستعارة التصريحية لان المذكور
فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين الاقوام ظهر قصد التشبيه
وادرك ان المراد هو المشبه والكلام يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه
واثبت له شي من خواص المشبه به فدل بذلك على التشبيه فلا ضير في خفاء وجه الشبه مثال يقال اثبت مجنح
البيت نعمة له الخفقة ومن المعمى والغريبة كلامه لغامض مراده والاسم اللغزي على وزن الرطب قوله كما لو قلت
مثال من الاستعارة التمثيلية قد ترك فيها ذكر القرينة ولا بد منها كان يقال في الحكام مثلا وان قيل
ماخوذ من قول الشاعر وان من ادبته في الصبى كالشاعر تماما وزدته قوله عم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة
اى الخيار فيهم قليل جدا قوله ولما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة
لها ليس الا ايها انما كانت صورة مخترعة عند تصوير المشبه بصورة المشبه به في الاستعارة المكنية كان حسنها ايضا
تبعا لحسنها ثم لما انضم اى التخييلية اليها بولكمية المشاكلة وهي ذكر الشي بلفظ غيره لوقوعه في صحبته الذي حسن التخييلية
والمراد بانضمام المشاكلة اليها ان يجتمعا في لفظ واحد كما في قوله يد الله فوق ايديهم بعد قوله انما يبايعون الله
فلفظ الله في يد الله استعارة بالكناية على مبايعة الذين يبايعون بالايدي ولفظ اليد استعارة تخييلية
دريدها الصورة المخترعة الشبيهة باليد مع ان ذكر اليد في حقه تعالى لاجتماعه مع ذكر الايدي في حق الناس اولها
فيها حسن التخييلية قوله قلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها لحكم بالقلة دون النفي لانها قد تحسن الحسن البليغ على
قلة لما لم يكن تابعا للمكنية كان يقال اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظائرها على ما سبق ذكرها واما قول الطائي اعني
ابا تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي فليست التخييلية فيه تابعة للمكنية ولا هي من ذلك
القليل الذي يستحسن لانه ليس يظهر للملام شبه يثبت له ما يع مستكره كالحنظل والحوض الاجاج ماؤه حتى يشبه به ويتخيل
له صورة شبيهة بالماء فكانه توهم للملام بلا ملاحظة تشبيه بشي ما يع مستكره شيا رقيقا يقوم سرايته
النفس وتاثره فيها واطلق عليه اسم الماء ورشح هذا الاطلاق بذكر السقي والداعي فيه المشاكلة والازدواج بماء البكاء
وذلك كله لا يحقق كونه مستهجنا فقوله ولذلك استشاره ليان التخييلية قلما يحسن غير تابعة لكن لا بد في الاستهجان
تلك التخييلية من اعتبار قيد اخر وهو انها صادرة عما ضاعف القليل الذي يستحسن فهي عارية عن جهات الحسن كما انها
مكتسبة للقبح كما عرفت وليس قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من قبيل لا تسقني ماء الملام كما توهم الطائفة
على ما نقل عنه لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه وعند
والانسان عند تواضعه يطاطئ راسه ويخفض من يديه فشبه ذلة وتواضعه بما يجرى حالة الطائر على طريقة الاستعارة

ما لكناية وبعضاف الجناح اليه قرينة انها فانه من الامور اللازمة للمحال المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الذل على
الاستعارة التمثيلية هذا واما ما يقال من ان ماء الملام كلجين الماء ففيه ان تشبيه الملام بمطلق الماء مستقبح
جدا قوله ولما كان الاستعارة مبنيا على التشبيه وان مطلق الاستعارة لكونها مبنية على التشبيه انقسمت
مثل انقسام التشبيه باعتبار حال طرفيها والجامع بينهما الى ستة لان الحسي او العقلي فكان الاولى به ان يقول تنوع
الاستعارة انواع الآن ان يذكر بها طرفاه حسيان والجامع بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا اى انسانا
مشبها بها في حسن الطلعة ونباهة الشان اما النباهة وفي عدمه الاستقلال في عدم وجدان مثال له في التنزيل
والمثال النادر اجرا باعتبار فيها وجه حسي وباعتبار آخر فيها وجه عقلي مثل النوع الاول اعني استعارة محسوس لمحسوس
بوجه حسي بقوله تعالى واشتعل الراس شيبا فانه استعير فيه النار للشيب بطريق الكناية حيث اسند الاشتعال
الذي هو من خواص النار الى الشيب والجامع بينهما الانبساط مع البياض والكل محسوس ثم الاشتعال
كون قرينة الكناية مستعارا لانتشار الشيب بجامع السرعة مع تعذر التلافي فيكون استعارة تصريحية من محسوس
بجامع عقلي فيكون من قبيل النوع الثاني ومثال النوع الاول من الاستعارة المصرحة بها قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا
له خوار فانه استعير فيه لفظ العجل من ولد البقرة للحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط بجامع الشكل قوله فالمستعار له
الريح يريد ان شبه الريح الخالية عن انشاء المطر والقاح الشجر بالرجل الذي لا يولد له واطلق لفظ المشبه اعني الريح
واريد المشبه به ادعاء على طريقة الاستعارة بالكناية ودل على ذلك بان وصف الريح بالعقيم الذي هو من
المشبه به بالنظر الى المشتبه يقال رجل عقيم كما يقال امراة عقيم فالطرفان حسيان والجامع اعني عدم ظهور النتيجة
والاثر عقلي هذا ما ذكره واحسن منه ان يقال في العقيم استعارة مصرح بها تبعية فالمستعار منه ملكة الرجل من الصفة
التي تمنع من الاحبال والمستعار له ما في الريح من الصفة التي تمنع من الانشاء والالقاح والجامع المذكور والطرفان
ايضا عقليان فيكون من قبيل النوع الثالث قوله وكذلك وآية لهم الليل نسلخ منه النهار مثل قوله الريح
العقيم في انه استعارة محسوس لمحسوس بجامع عقلي فان المستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته والمستعار له
ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار لفظ السلخ الموضوع للاول فالطرفان حسيان والجامع ما يعقل من ترتب
امر على الآخر فان ظهور النهار مترتب على ازالة ظلمة الليل كما ان ظهور المسلوخ مترتب على كشط الجلد و[illegible]
على ذلك بان سلخ النهار من الليل انما سبب ظهور النهار بل ظهور الليل ... فاذا هم
مظلمون لان المترتب على ظهور النهار الابصار لا الاظلام اعني الدخول في الظلام فالصواب لان ما
عنده من ان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له ازالة الضوء عن مكان الليل وملقى ظله فان الظلمة
هي الاصل والنور طار عليها يستر بضوئه فاذا غربت الشمس فقد كشط النهار عن ظلمة الليل فظهرت ظهور المسلوخ بعد سلخ

اما يعنه والجامع ما ذكر من ترتب امر على آخر واجيب عنه بان السلخ يستعمل تارة بمعنى النزع والكشط كقولك
سلخت الاهاب عن الشاة اى نزعته منها واخرى بمعنى الاخراج والاظهار كقولك سلخت الشاة من الاهاب
اى اخرجتها منه فالمصنف وافق الشيخ عبد القاهر في حمل الآية على المعنى الثاني لان كلمة المفاجاة اعني اذا انما تحسن
موقعها على هذا المعنى كما يقال اخرج لنا النهار من الليل ففاجانا الانكسار واما لفظ الفاء فانها تستعمل للتعقيب
العرفي وذلك مما يختلف بحسب الامور والعادات فربما يطول الزمان المتوسط واما لفظ الفاء فانها يستعمل
في شيئين ولا يعد ذلك في العادة مهلة كما في هذه الازمان مقدار النهار وان توسط بين اخراجه من الليل وبين
دخول الظلمة لكن لما كان دخول الظلام الذي هو عبارة عن زوال الضوء بالكلية بالضوء العام امرا عظيما ينبغي ان لا يحصل الا بعد
اضعاف ذلك المقدار لم يعتد به ولم يعد مهلة بل جعل دخول الليل مفاجئا لاخراج النهار منه لانه في قوله فاذا هم
مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار واضاءته للعالم يشتمل على نوع غرابة ومفهومه مزيد اقتدار فيكون لها دخل في كونها آية من
مفاجاة ظهور الليل بعد انقضاء النهار وبان ظهور النهار المشرق من الليل المظلم اشبه بظهور المسلوخ الابيض
من الجلد الساتر من ظهور الليل كما لا يخفى فقد انكشف ان ما توهم من جعل عبارة الشيخ في المستعار له على القلب اى
ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار قلب مموه وان الانسب بهما ان يقولا اظهار النهار واظهار المسلوخ بدال لفظة
الظهور بالاظهار في الموضعين قوله فالمستعار له الارض المزخرفة المتزينة هذه استعارة بالكناية شبهت الارض المزخرفة
المتزينة التي ورد عليها الامور المزيلة لزينتها بالنبات المونق الناضر الذي ورد عليه ما يزيله ويفنيه واثبت لها الحصيد
على انه استعارة تخييلية وقد عد هذا في الكشاف من باب التشبيه حيث قال فجعلناها فجعلنا زرعها حصيدا شبيها بما يحصد
من الزرع في قطعه واستيصاله كان لم تغن زرعها اى لم تنبت قال ولا بد من تقدير المضاف في هذه المواضع و
الا لم يستقم المعنى والامس مثل في الوقت القريب فكانه قيل كان لم تغن آنفا قوله وكذلك قوله حصيدا
خامدين فقد جمع فيها استعارتان بالكناية في لفظ واحد اعني لفظ هم في جعلناهم حيث شبهوا بالنبات
وبالنار في الهلاك والزوال واثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات والخمود المخصوص بالنار وجاز ان يجعل حصيدا من
باب التشبيه في الكشاف اى مثل الحصيد في القطع والاستيصال جعلناهم مثل الحصيد كما تقول جعلناهم رمادا اى مثل
الرماد ولا يجوز ذلك في خامدين لانه ليس لنا قوم خامدون حتى تشبه بهم مولا لكن جاز ان يجعلا من
الاستعارة التبعية التصريحية في الصفة بان شبه هلاك القوم بحصاد النبات في خمود النار في القطع و
الاستيصال قوله ومن الثالث قوله تعالى من بعثنا من مرقدنا الى جعل المرقد مصدرا بمعنى الرقاد ففيه
استعارة تصريحية اصلية وان جعل اسم مكان ففيه تصريحية تبعية وقرينة الاستعارة صدور هذا الكلام من الموتى
وليس البعث قرينة لانه لو لغال يبعث من نومه اى ايقظه يقال بعث الموتى الى حشرهم قوله والجامع عدم ظهور الافعال

دخول الليل ولا يحسن ان يقال نزع عنا ضوء النهار ففاجانا دخول الظلام لانه بمنزلة ان يقال كسرت الكوز ففاجاءه

يرد عليه ان هذا الجامع لا يصلح جامعا لانه في المشبه اعني الموت اقوى واشهر فالاولى ان يقول الجامع هو انما البعث فانه في النوم اظهر واعرف قوله وهو مجي المسافر بعد مدة هذا القيد جعل القدوم امرا عقليا والافالمجي من قبيل الحركة المحسوسة قوله والجامع وقوع المدة في البين ولا شك ان هذا الجامع في قدوم المسافر اشهر وهو به اوليا ومن الاحوال في الجزا بعد الامهال ان الاستعارة فيه قد جعلت تصريحية تبعية طرفاها والجامع منها كلها عقلية ويرد عليه انه لو كان قدمنا بمعنى اخذنا بانه جوا على عالم بعد الامهال فالجامع لتعدية بالى فالصواب ان يجعل من قبيل الاستعارة التمثيلية قال في الكشاف ليس هنا قدوم ولا ما يشبه القدوم ولكن مثلت حال هولاء واعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم واغاثة ملهوف وقرى ضيف ومن على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اشيائهم وقصد الى ما تحت ايديهم فافسدها ومزقها كل ممزق ولم يترك لها اثرا ولا عثيرا وقد اشار في اول عبارته الى ان مفردات الاستعارة التمثيلية للاستعارة فيها تشبيها بل هي باقية على حالها من حقيقة او مجاز وهذا آخر ها الى ان القدوم مجاز مرسل عن القصد الموصل الى المقصد لانه مقدمة القدوم والثقلان الانس والجن سميا بذلك اما لانهما ثقلا الارض وهي كالحمولة لهما واما لانهما مثقلان بالتكليف واما لرزانة آرائهم واقدامهم قوله فالفراغ مبتدا خبره وقع مستعارا والجملتان الاسميتان بينهما اعتراضان لبيان المستعار منه والقرينة وعدم سلطانه اعتراض في اعتراض ولفظ ذلك اشارة الى الخلاص عن المهام اي هو امر عقلي وقد سبق ان الاخذ في الجزا عقلي فالطرفان لذلك عقليان هذا على الرواية بالعاطف في قوله فالطرفان عقليان كما صححت في النسخ المعتمد عليها واما على تقدير رواية الواو فيجعل ذلك اشارة الى الجامع الذي يدل عليه لفظ وحده اعني انفراد الفاعل عن المهام للاخذ في امر واحد قال في الكشاف سنفرغ لكم مستعار من قول الرجل لمن يتهدده سافرغ لك يريد ساتجرد لك للايقاع بك من كل ما يشغلني حتى لا يكون لي شغل سواه والمراد التوفر على النكاية فيه والانتقام ويجوز ان يراد ستنتهي الدنيا وتبلغ آخرها وتنتهي عند ذلك شئون الخلق التي ارادها بقوله كل يوم هو في شان فلا يبقى الا شان واحد وهو جزاؤكم فجعل ذلك فراغا لهم على طريق المثل قوله تكاد تميز من الغيظ والتغيظ مستعار ان يريد ان جهنم لشدة غليانها باهلها وقوة تاثيرها فيهم شبهت بالانسان المغتاظ على غيره المبالغ في ايصال الضرر اليه فتوهم لها صورة كصورة الحالة المحققة الوجدانية اعني الحالة الغضبية الباعثة على تلك المبالغة واستعير منها لفظ الغيظ والتغيظ لتلك الحالة المتوهمة فكل منهما استعارة مصرح بها تخييلية تابعة للاستعارة بالكناية يقال فلان يتميز غيظا اي يتقطع من شدة غيظه ومعنى سمعوا لها تغيظا سمعوا لها صوت تغيظ فان الحالة الغضبية لها اشتداد لا يخلو عن صوت قوله فالمستعار منه هو امساك اللسان عن الكلام اراد انه شبه سكون الغضب وانكساره عن الحمل على الانتقام بسكوت اللسان وامساكه عن الكلام والجامع بينهما الانتقال من

حالة مشتملة على نوع حركة الى حالة اخرى مشتملة على نوع سكون ففي سكت استعارة مصرح بها كما حقق في محله وجاز ان يجعل الغضب استعارة بالكناية فيكون سكت تخييلا قرينة للمكنية وقد تسامح في قوله والجامع هو ان الانسان مع الغضب اه حيث لا حظ في بيان الجامع جانب المستعار له وحده قوله وهو من الرابع اي ومن استعارة المحسوس للمعقول قوله عز اسمه بل نقذف فان القذف هو رمي جسم صلب كالحجر مثلا امر محسوس وايراد الحق على الباطل معقول والجامع هو التاثير المؤدي الى الاهلاك وكذلك الدمغ وهو كسر الراس بحيث يصل الى الدماغ وشق غشائه امر محسوس فاذهاب الباطل امر معقول والجامع الاهلاك ومعنى الآية بل نقذف هو الاضراب عن اتخاذ اللهو وتنزيه ذاته عن اللعب اي ليس من شاننا ذلك بل هذا وهو ان نغلب الحق الذي من جملته الجد على الباطل الذي من عداده اللهو ليمحقه وبقيته قوله فاصل الصدع هو بالفتح الشق وهو ان ينفصل جسم عن جسم بحيث لا يكون بينهما فاصل وهذا امر محسوس شبه به امر معقول هو ابانة الشدة ومقاساتها والجامع الوصول التام قوله والمستعار له التبليغ اي تجشمت الله على وجه الاحاطة بهم كانه قيل انه تعالى محيط بهم احاطة الحائط بصاحبه وقيل المستعار منه ضرب الطين على الحائط فالجامع على القول الاول هو الاحاطة وعلى الثاني اللزوم قوله ثم وقع مستعارا لشدة ما نالهم اي وقع مستعارا لازعاجهم ازعاجا عنيفا بسبب شدة ما نالهم واصابهم والجامع الايقاع في الاضطراب قوله مستعار لتبليغ الرسالة ببذل الامكان والجامع التاثير التام كانه قيل ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة قال الفراء اراد فاصدع بالامر اي اظهر دينك يقال صدعت بالحق لما تكلمت به قوله وقع مستعارا للذكر الايات اي لذكرها على وجه التكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها والجامع التوغل في التلبس قوله فهو من هذا القبيل اي من استعارة المحسوس للمعقول قوله فالولاية مستعار للامر اي للامر الذي يشتغل بالكلام فيه من انواع الامور والجامع كون كل من الولاية وذلك الامر منطة الحيرة والهيمان مقصودا بالتام على وجه ذهب من العشق او غيره وقد استعير للاشتغال بالامر على سبيل التجوز والجامع بينهما الحيرة وقوله الاشتغال اشارة الى الخوض والولاية الهيمان قوله ومن الخامس اي ومن استعارة المعقول للمحسوس يقال ريح صرصر اي باردة والعتو تجاوز الحد من ذوي العقول كالطغيان فاستعير العتو لكثرة الريح كما استعير الطغيان لكثرة الماء وايراده قوله فتشديده في النوع الخامس فهو ظاهر لانه من النوع الرابع اعني استعارة المحسوس للمعقول كما صرحت به عبارته قوله ولعل ما في البعض نظرا وذلك لان الاستعارة التبعية عنده مردودة الى المكنية ولذا ردت الى البهة فرما يبق المثال مطابقا لما مثل له كجارية طغى الماء فانه لو ارد الى المكنية كان طرفاه محسوسين وايضا جعل ظهور النهار مستعارا لانخلاع عبد القاهر كما اشار اليه فمعنى انا نختار هو ان المستعار له ازالة ضوء النهار من ظلام الليل كما ذهب اليه غيره وايضا جعل قدمنا لما عملوا من باب الاستعارة التمثيلية اظهر من اعتبار الاستعارة

في القدوم كالحقيقة وكذا حصول نحو انبت زيد ورا ظهور بهم وقوله في محل فلا يعون من باب التمثيل على سبيل الاستعارة اذ ذكر
وحصل القدوم الذي هو مجيء مخصوص بواسطة قيده امر اعتقادي متعمد وا اظهار النبات والاشجار والاثمار امر عقلي متعلق
بامور محسوسة ونحو الثمار وانعدام ضوئه فيكون امرا عقليا لا حسيا وان كان شي من ذلك تفصيل فعليك بالتفتيش
عن سائر الامثلة قال الفصل الرابع قيده بقوله من فصول المجاز يذكر لذلك السبب بعد الحمد لطول فصل
الاستفادة وقوله عند السلف حال من المبتدا اعني كلمة هو والعامل فيه الحال ثبوت الخبر للمبتدا فان معنى فعل يصح ان
يكون عاملا فيها وجد فرق الاظهر قوله اما الزوفي اي حكم مجازي لكلمة بسبب عزله المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما ان
الحكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك واما المجاز فهو كلمة بسبب المجاوزة بها حكمها الاصلي لها حكم آخر يدل على ذلك قوله وهو ان
يكون الكلمة منقولة او لا ترى لها قوله في المجاز غير المفيد هو ان يكون الكلمة موضوعة لا حقيقة الخاص عن المبالغة في التشبيه
هو ان يعدى الكلمة عن مفهوم جامع ان المجاز في هذين هو الكلمة بلا شبهة ويشهد ايضا لما ذكرنا قوله فيما بعد وهو اشتراكهما في
التعدي عن الاصل الى غير اصل قوله فالاصل وسئل القرية وذلك لان الجماد لا يسأل طلبا للجواب وانما خلق الله في الجماد
الشعور والتكلم فهو وان كان جائزا الا ان ذلك انما يكون عند خرق العادة لاظهار المعجزة او الكرامة وليس هذا الكلام في ذلك
المقام قوله فالاصل ليس مثله شي لان المقصود نفي ان يماثله شي لا نفي ان يماثل مثله شي فالكاف زائدة وقد يقال لا زيادة فيها
اصلا بل قصد نفي مثله بطريق برهاني بيان ان وجوده في قطعا فلو كان له مثل لكان لذلك المثل مثل هو ذاته فثبوت مثله
مستلزم لثبوت مثل مثله فنفى اللازم قصدا لانتفاء الملزوم وجاز ان يجعل الكلام على طريق الكناية في افادة نفي المثل عن مماثله
ويكون على اخص اوصافه كان ذلك نفيا للمثل على طريق المبالغة الا ترى انك تقول مثلك لا يبخل تريد به نفي البخل عن
مخاطبك بلا قصد لما يماثله سواء امكن او لم يمكن قوله استغنائه اي اضحى هو ان لا يظهر لتلك الكلمة في ذلك الكلام معنى كالباء في
قولك بحسبك زيد وكفى بالله وكالكاف في كمثله ... واما الباء في خبر ليس وما فلتأكيد النفي فلا يعد مثله مجازا قوله
والحق ان هذا النوع انما سمي مجازا هو الذي نقلناه من كلام السلف ولا يخفى ان الكلمة المنقولة عن حكمها الاصلي الى غيره يطلق
عليها المجاز لتعديها عن ذلك الحكم الاصلي الى غيره وهذا معنى آخر للمجاز غير الذي فسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فيكون لفظ
المجاز عندهم اما مشتركا بينهما واما مجازا في المعنى الآخر لاجل المشابهة في التعدي من امر اصلي الى امر غير اصلي وكان المصنف
لم يذكر حد المجاز شاملا لهذا المعنى الآخر كذلك السلف لم يذكروه شاملا له على اختلاف عباراتهم التي نقلنا عنهم فيما سبق
وتقسيمهم المجاز الى ما هو راجع الى المعنى وما هو راجع الى حكم الكلمة باعتبار ما ذكر انما يطلق عليه لفظ المجاز كتقسيمهم اياه الى
اللغوي والعقلي فليس هناك عنده مجال بها على السلف سوى اطلاق لفظ المجاز وذلك مما لا يناقش فيه اصلا هذا وقد
فهم من كلام بعض الاصوليين ان لفظ القرية بعد حذف الاهل صار مجازا لغويا وان لفظ مثل مستعمل في معنى مثل وانهم يسمون كل
ذلك مجازا بالنقصان والزيادة قال الفصل الخامس في المجاز العقلي قوله هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم

اي خلاف ما ثبت في اعتقاده بحسب ظاهر حاله من الحكم فيه اي النسبة في ذلك الكلام سواء كانت تامة او غير تامة
لضرب من التاويل اي لنوع من تطلب الموضع الذي تؤل اليه ويرجع تلك النسبة من موضعها الاصلي وانما اعاد لفظ
الخلاف ليظهر تعلق ما بواسطة فلا يعدم عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة ليتعلق به اللام في الخلاف والمعنى افادة لما
هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة وضع قوله لئلا يمتنع طرده اي طرد الحد بدخول ما ليس من المحدود
فيه وذلك لان المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده وبخلاف ما عند العقل ما يمتنع عنده بل على ذلك قوله فيما بعد لانه ليس
في العقل امتناع ان يكون الخليفة نفس الكعبة ولا امتناع ان يهزم الامير وحده الجند ولا ان يكون انبات الربيع للبقل غير
ممتنع عند العقل اللازم بعقده عاقل فلا يدخل في قول الجاهل في خلاف ما عند العقل كما يدخل في خلاف ما عند المتكلم
فينتقض طرد الحد به لا انا نقول الانبات من الربيع ممتنع عند العقل بالنظر الصحيح لا بالبداهة فالجاهل لتقصيره في النظر
غلط فيه والى هذا المعنى اشار بقوله وان كان كلام الجاهل من حكمه بخلاف العقل في نفس الامر اي هو مخالف للعقل
في نفس الامر لكنه لم يدرك العقل بداهة مخالفته اياه فقوله في نفس الامر ظرف للمعنى المخالف هذا وقد اعترض بان قول
الجاهل خارج عن الحد بقوله لضرب من التاويل لانه انما يقوله عن اعتقاد لا عن تاويل فلو قيل خلاف ما عند العقل لم
ينتقض طرد الحد به واجيب عنه بان اخراج شي واحد عن الحد بقيدين جائز فما عند المتكلم لقصد اخراج قول الجاهل
واخراج الكذب كما سيأتي فقد تعدد كل من هذين القيدين لفائدة ويشترك كل فائدة اخرى يجوز اسنادها الى كل
منهما الا ان اسنادها الى السابق اولى فلذلك اسندها اليه بقي ههنا شي وهو انه كان حق العبارة ان يقول ليخرج عن
الحد قول الدهري بدل قوله لئلا يمتنع طرده فان امتناع طرد الحد لا يفهم من المعنى الذي ذكره اصلا قوله ولذلك اي ولان المعتبر
في المجاز خلاف ما عند المتكلم لا خلاف ما عند العقل قوله او بغيب ما جزم عطف على يعلمون داخل معه في حيز النفي الذي عم المعطوف
والمعطوف عليه كما في قولك ما جاءني زيد وعمرو اي ما جاءني واحد منهما والمعنى لا يحملون كلام شاب الصغير على المجاز ما انتفى العلم
والظن معا بكونه مخالفا لاعتقاد القائل بل يحملونه عليه لما ثبت احدهما اي لما علموا او ظنوا ان ما قاله غير اعتقاد
جعل على المجاز ولما علموا او ظنوا انه قاله عن اعتقاد حملوه على الحقيقة ولما لم يعلموا او لم يظنوا شيئا منهما تردد في كونه
مجازا صادقا او كونه حقيقة كاذبة قوله كله لم اصنع الظاهر ان ينصب كله لعدم الاحتياج الى تقدير ضمير المفعول في لم اصنع
مع استقامة الوزن الا انه يفيد نفي العموم لان كلمة كل داخلة في حيز النفي معمولا للفعل المنفي فعدل الشاعر الى الرفع ليفيد عموم
النفي المناسب لغرضه وحكاية قال لم اصنع شيئا من ذلك الذنب والفزع واحد القنازع وهو الشعر حوالي الراس
وعن في قوله عن قنزع بمعنى بعد كما في نظره اي ميز عن الراس قنزعا بعد قنزع وجذب الليالي مضيها واختلافها في الجذب
السير اي سير عاجلة قوله ابطئي او اسرعي اما حال من الليالي بتقدير القول اي مقولا لها ذلك اي يجعل الامر بمعنى الخبر
اي تبطئي او تسرعي فيفوت في معنى المخاطبة واما خطاب لها على طريقة الالتفات اي الليالي ان شئت ابطئي او اسرعي

له لا يتفاوت الحال لدي بعد ذلك قوله حين نسب ظرف لقول ابا النجم والانخار الاتكث في يقال جرت
كمي عن ذراعي فاخر وقوله الكوذبي زابول استعمال بعادة اي من قول القول ابا النجم والباء في بما اتبعوه متعلق بتدلوا
والمستتر في اتبعوا لابا النجم والبارز عايد الى الموصول والمفعول الثاني محذوف اي اتبعوا اياه اي جعلنا تابعا القوله
قوله ميز عنه قنزعا عن قوله بيان لما والضمير في افناه لابي النجم او لشعرائه ومعنى ادراك سترك والتامد صفة
لقوله المذكور من قوله افناه قيل الله قوله للا امتنع عكسه عطف على للا امتنع طرده ولا يقدح ذلك اي ولا يقدح
استقاء الامتناع في كون كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند من المجاز العقلي قوله التحرز به عن الكذب اي عما يقوله
المتكلم قاصدا به صدور الكذب عنه فلا يكون مطابقا لاعتقاده بل مخالفا لما عند المتكلم الا انه بعد ذلك تجبر
فلا يرتكب فيه ولا اصلا فيخرج عن حد المجاز بقوله الضرب من التاول وجاز مع ذلك ان يكون صادقا مطابقا
للواقع قوله وهي اي الاقا عن ان انبت موضوع بريد انه لو قدر ان النسبة لا القادر المختار داخلة في مفهوم انبت
مثلا بحسب الوضع في اصل اللغة او بحسب وضع اخر طارئ على الوضع اللغوي كان استعمال انبت في غير القادر المختار
كما في انبت الربيع اخراجا له عن معناه الموضوع هو الى معنى اخر فيكون كلمة انبت في مجاز اللغوي اي وضعيا منسوبا
الى الوضع مطلقا ولم يكن مجازا عقليا مع ان قولك انبت الربيع يصدق عليه على ذلك التقدير انه كلام مفاد بخلاف
ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول هو نسبة تلبس الانبات بالربيع بتلبسه بالقادر المختار فوجب ان يحترز
عنه بقيد هو ان يقيد الخلاف بان يكون خلافا يكون بوساطة العقل لا بوساطة العقل ووضع من الاوضاع فقوله او
وضع عطف على له اي على ان انبت موضوع في اصل اللغة لا استعمال في القادر المختار او لو وضع في ذلك الاستعمال
في عرف عام او خاص والتنكير في قوله وضع يفيد شمول الاوضاع كلها لان النكرة في سياق النفي تعم افراده ولو
عرف باللام لتبادر منه الوضع اللغوي لانه الاصل السابق على ما عداه وانما قال في وضع اللغة لانه لو عي ان طائفة
من الناس قد ذهبوا اليه فيه وضع غيرها ان ارتكب لانه لجوزان يرتكب ذلك في الاصطلاحات وان لم يذهب
اليه احد قوله ولاجل هذه الصور اي ولاجل انه قد يدعي كون انبت مثلا موضوعا في اللغة للاستعمال في المختار
او قد يرتكب وضعه لذلك بعد وضع اللغة احتاج في الحكم بكون نحو انبت الربيع البقل مجازا عقليا الى بيان ان
المقيد بالقادر المختار ليس بمعتبر في شيء من الاوضاع فان قلت لا حاجة في ذلك الحكم الى بيان عدم التقييد له
قد ثبت عند العقل ان الانبات لا تصدر الا عن المختار فاذا اسند الى غيره فقد تعدى عن مكانه الاصلي بحكم العقل
فيكون مجازا عقليا له لا ينافاه منها قلت ان المجاز انما ينسب الى العقل لو لم يكن مثاله تصرف في امر لغوي الا ترى
انهم جعلوا المجاز العقلي مقابلا للغوي في الاصطلاح فاذا في اعتبار المجاز العقلي على حدة مع اندراجه في اللغوي قوله فليس
براخل في مفهوماتها وضعا يعني ان الذي يتعلق بما وضع هو ان نثبت مثلا الانبات لا الانبات الضرب وانه
لا ثبات في زمان ماض لا الاثبات في زمان مستقبل او حاضر واما ان المثبت له قادر او غير قادر فلا
دخل له بالوضع قوله انما نقل عن احد من رواة اللغة خص اللغة بالذكر لانها العمدة في الوضع والتخاطب مع ان الوجوه
المذكورة جارية ايضا في سائر الاوضاع بلا خلاف قوله وحكم العقل بان لا بد لها من موثر قادر كان سائلا قال فان
العقل حاكم بان الافعال لا بد لها من موثر قادر فوجب ان يكون صيغها موضوعة للاسناد الى القادر ليكون
الوضع مطابقا للعقل وتمام تقرير الرواة ليقبل هذا القدر اعتمادا على اشهاد العقل فاجاب بان حكم العقل
بذلك على تقدير تسليمه يقتضي ان يترك تقييد الافعال به في الوضع استغناء عنه باشهاد العقل فان لم يجعل حكمه
بذلك دليلا على ترك التقييد فلا اقل من ان لا يجعل دليلا على وجوده وانما قلنا على تقدير تسليمه لانا لا نسلم ان العقل
يحكم بما ذكرتم لانه لا شبهة في ان العقل يجوز صدور الافعال عن القادر بوساطة موثر لا يوصف بالقدرة اصلا
كالافعال المتولدة من افعال الاخر صادرة عن القادر مثل حركة الخاتم بوساطة حركة اليد على ما تقرر في علم الكلام على
مذهب المعتزلة ولنا جوز العقل ان تمن القادر تبعا فلم لا يجوزه منه استقلالا قوله منها ان فعل الانشاء عليك
ان لفظ فعل جار في الاستعمال في جميع الافعال ثم انه مستعمل كثيرا في غير القادر المختار كما اشار اليه فلذلك حققه
بالاستدلال وذكر ان التفاوت بين الفعل ومصدره بمجرد الاقتران بالزمان فلو كان موضوعا للاستعمال في القادر
لكان مصدره ايضا كذلك فيلزم ان يكون قولنا فعل النار في الاحراق والتسخين وفعل الماء في التبريد وفعل المقونيا
البدن واسهال الصفراء مجازا لغويا معلوما مجازيته لكل احد من العارفين بوضع اللغة واحكامه لكن ادعاء ذلك بموضع
لبعيد عن الانصاف بخلاف ادعائه في انبت الربيع واحيا الارض واشباهه كثرة الغداة ونظايرها فانها ليست بتلك
المرتبة من البعد عن الانصاف فتامل قوله منها ان نحو خلق يعني ان هنا افعالا يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها
الا بالاختيار وافعال اخر يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بغير اختيار فلو اعتبر في الوضع انتساب الاولى الى المختار
لاعتبر في انتساب الاخرى الى غير المختار لعدم الفرق بينهما في رعاية مطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار الانتساب الى غير
المختار في مفهوم تلك الافعال لم يقل به احد من السلف فلزم ان لا يكون الانتساب الى المختار معتبرا في الافعال الاولى
قوله لتعدي الحكم فيه عن مكانه الاصلي اراد بالحكم الاسناد بمعنى النسبة في قوله فالحكم في انبت الربيع اي تسامح لا للخفاء
لان الظاهر ان يقال فالحكم في انبت الربيع مكانه الاصلي هو الله عز وجل وفي هزم الامير الجند عسكره وانما قال ههنا عند
العقلاء ولم يقل عند العقل كما قال في المثال الاول لما سيأتي من ان العقل غير كاف لتعيين المكان الاصلي في هزم
الامير الجند كما هو كاف في تعيينه في انبت الربيع وقرينة بقوله انما هو بالعدم رجوعا للوضع على ان المراد بالمجاز اللغوي
ما ينتسب الى الوضع مطلقا قوله وكثيرا ما اي وفي كثير من الازمان يسمى هذا النوع مجازا حكميا لتعلقه بالحكم اي الاسناد
بمعنى النسبة وذلك لان المتعدي عن مكانه الاصلي في مثل انبت الربيع هو الاسناد لا شيء من تلك الكلمات ولذلك

جعل بعضهم المجاز والحقيقة العقليين صفتين للاسناد دون الكلام قوله ومجازية الاثبات اى نفى الاسناد الثبوتي
واما نحو ما ربحت تجارتهم وما نام ليلي فانما يعد مجازا بناء على قصد اثبات النفي لا على قصد نفي الاثبات بمعنى نذكر
الى ما ذكرنا انهم خسروا وما خسرت وسهر فعلى هذا لو قيل ما نام الليل بل صاحبه وما ربحت تجارتهم بل ربحوا في تجارتهم
لم يعد مجازا اصلا قوله كما في انبت الربيع البقل فان العقل بنفسه يحكم باستحالة صدور الانبات عن الربيع
وبان مكانه الاصلي هو الفاعل المختار ولا تفوح في استقلال العقل بعلمه بالمكان الاصلي مهنا انه ينظر فيما عنده
من المقدمات التي تقتضيها لبيوت كاسرو امانة لهزم الامير الجند وكسا الخليفة الكعبة فان العقل يحكم بصدور
الفعل عما اسند اليه ولكن انه علم بان مكانه الاصلي هو جند الامير واتباع الخليفة الى الاستعانة بالعادة
لكن ذلك لا يخرج المجاز عن كونه عقليا لانه ليس معنى كونه عقليا انه علم بنفس العقل وحده بل معناه انه ليس متعلقا
بالوضع فلا يجوز الاستعارة فيه كذلك بالوضع وجاز ان يعتبر نحو اطلاق اسم العقلي على الاول البيق لكونه اقوى في
الانتساب الى العقل واطلاق اسم الحكمي او الاثباتي على الثاني البيق لمجرد تمييزه عن القسم الاول قوله لا يزال يتوقف على
صور اربع لا مزيد عليهن اورد عليه انه جعل المجاز العقلي صفة للكلام والمحكوم به فيه يجوز ان يكون جملة كما في قولك زيد
صام نهاره او نهاره صائم والجملة لا توصف عنده بكونها حقيقة وضعية ولا مجازا وضعيا لانه اخذ في تعريفهما الكلمة
فلا ينحصر المجاز العقلي باعتبار المحكوم عليه والمحكوم به في تلك الصور الاربع واجيب عنه بانه اراد بالكلمة في تعريف
الحقيقة والمجاز اللفظ الواحد وما في حكمها واحرى بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره
او اسناد اسم الفاعل الى ضميره لا الاسناد لجملة الفعلية او الاسمية ليان زيد ومن ثم ترى بعضهم يجعلون المسند في المجاز
والحقيقة العقليين الفعل وما يشبهه من الصفات والمصادر حتى ان نحو زيد انسان لا يوصف بكونه حقيقة
ولا مجازا فان قلت الانحصار في الصور الاربع باطل قطعا لجواز كون طرفي الاسناد او احدهما كناية قلت قد عرفت
انها في حكم الحقيقة فلا يبطل الانحصار بها قوله كثير الوقوع في كلام رب العزة يرد على [illegible] السلف وقد رد على من
انكر وقوع المجاز في القرآن عقليا كان او لغويا هربا من لزوم كونه متجوزا او فاده ظ قوله باسناد الفعل [illegible]
الجار متعلق بقال الاول مع ما عطف عليه اى قال هذه الاقوال متلبسا باسناد الافعال في هذه الآيات كلها الى
غير الاشياء التي هذه الافعال لها عند العقل وانما ذكر العقل مع ان المذكور في الحد هو المتكلم تنبيها على ان العقل
مهنا مستقل بمعرفة المكان ومعرفة كما ترى كانه وانما اسند الى الحكم العقلي ومنصوب على انه حال من هذه الافعال
الى ذي الحال ضمير فيها قوله له في مكانه الاصلي اسناد الربح الى اصحاب التجارة يريد ان المكان الاصلي لاسناد الربح انما
هو اصحاب التجارة وكذا الحال في اسناده نفيا لا كان مؤولا بالخسران كما مر وانما اسند الى التجارة لتلبسها بالفعل
الحقيقي او لكونها سببا فيه ومن جعل العلم بالايات فاعلا حقيقيا لزيادة الايمان وعارضه لمن ادعى والحق ان فاعلها حقيقة

هو الله والايات سبب بعيد والعلم بها سبب قريب والنتج كالمادة لا سيما الثمرة والفاعل الحقيقي هو الله
والحرب كالعلة الصورية يوضع اوزارها اى اثقالها من الآلات والاسلحة والارض مكان لاخراج اثقالها
من الدفائن والاموات وبالجملة كل ما اسند الفعل في هذه الايات له تلبس بالفاعل الحقيقي في ملابسة
الفعل قوله ولا تكلف فيه ومنك يعني ان المجاز ان كان لغويا فلا بد له من معنى حقيقي لو استعمل هو فيه كان حقيقة
وذلك لان الاستعمال في غير الموضوع له فرع لتحقق الموضوع له وان كان عقليا فلا بد هناك من شيء لو اسند
اليه كان [illegible] فعلان الاسناد الى غير ما هو له فرع لتحقق ما هو له واما تحقق الاستعمال في المعنى الموضوع له فليس
بواجب كما اشتهر في اصول الفقه وكذا لا يجب تحقق الاسناد الى ما هو له كما اشار اليه بقوله فاعل في العقل
لو انت اسندت الفعل اليه وجدت الفعل واقعا في مكانه الاصلي قوله يكون متعديا عنها صفة لحقيقة وفي
بعض النسخ يكون متعديا عنها اى يكون المجاز متعديا عن تلك الحقيقة فالجملة ايضا صفة لها الا انها صفة سببية
قوله فلا تجوز نهي بصيغة الخطاب من التجوز معطوف على لا تختلج اى لا تجوز في نحو بل الامثال لا يكون لكل واحد
من هذه الافعال فاعل في التقدير وقد رد بهذا الكلام على الشيخ عبد القاهر حيث ادعى ان ليس من الواجب ان
يكون للفعل في المجاز العقلي فاعل في التقدير لا تستطيع ان تقول هنا فاعل يقع عنه الفعل واسند الى الحق او الهوى
او الوجد قوله وبيا الحسنى هذه الواو داخلة على المفعول الثاني لصيرني اعني يضرب المثل وفائدتها تاكيد لصوق الثاني بالاول
على قياس ما قيل في الصفة والجار اعني الباء واللام متعلقان بيضرب اى صيرني هواك بحيث يضرب المثل بالحسى
اى اهلاكي بسبب هواك ويروى لحسنى فيكون بدلا من به وقيل الواو عاطفة لاحد الظرفين على الآخر الا انه قدم المعطوف
اى يضرب المثل بحسنى وبانه قوله ولكن حكم ابو من الحكم معطوف على لا تجوز فهاى في هذه الامثلة وقوله فيا ما شيء
منصوب في نسخ الرواية على انه مفعول له ويجوز الرفع على حذف الضمير اى ارتضاه وعلى التقديرين فالمعنى اى
شيء ارتضاه العقل لصحة اسناد هذه الافعال اليه قوله اى الذي ارتضاه العقل اى المكان الاصلي وقوله فاذا ارتضى
تفصيل للمجمل الذي قبله وقوله فعل جواب لما قوله ولما ارتضى في اقدمني قد عطف عليه قوله ولما ارتضى في وصيرني
وقوله ولما ارتضى في يزيدك وجواب الكل قوله فعل فاعل اقدمني ذلك اى المذكور اولا وهو النفس وفاعل صيرني
ويزيد هذا اى المذكور ثانيا وثالثا وهو الله سبحانه ولقد بالغ المص في بذل جهده في تعيين فاعل اقدمني وما يات
[illegible] فان نفسك هي ذاتك بعينك في متعارف اللغة فكيف يكون مقدمة لك حقيقة بل هي قادمة
لاجل الحق واما قولك حملتني نفسي فمن المجاز اى حملتني خطراتها وارادتها وكذلك قولك حدثتني نفسي حيث ضمنها
[illegible] الا ترى كيف اضطرب حيث فسر معنى اقدمني نفسي لاجل حق ما على فلان بقوله قدمت لذلك
وفسر معنى حملتني نفسي على الطاعة بقوله اطعت وحيث قال [illegible] اصل يرجع المعنى اقدمني قدرتي على القدوم والكلام

اليه الخالص اي عن الصوارف مع ان القدرة والداعي لا يصلح شي منهما فاعلا حقيقيا لا وحده ولا مع صاحبه
انما الفاعل الحقيقي هو القادر ذو الداعي كما صرح به والصواب ان يقال ان الواقع ههنا ليس الا قدوما
صادرا عنك بقدرتك ودواعيك لكنك اخرجت الفعل عن الاقدام واسندته الى الداعي فان اردت
بأقدمني معنى حملني على القدوم كما هو الظاهر كان لفظ اقدم مجازا لغويا ولا مجاز في الاسناد اصلا وان اريد
معناه الحقيقي فلابد من تاويل واما ان يقال اسند الحق بمعدم متوهم في هذه الصورة وبولغ فيه حتى لا دخل
الحق في جنس المقدم وجعل نسبة الاقدام اليه قرينة لذلك فيكون استعارة بالكناية
ولم يكن هناك مجاز عقلي ايضا وبعده ظاهر واما ان يقال قصد المبالغة في مدخلية الحق
في وجود المقدوم ففرض هناك اقدام من فاعل حقيقي متوهم ثم اسند الى الحق فان
نقل الاسناد من الفاعل المتوهم الى الفاعل المجازي كنقل الاسناد من الفاعل المحقق اليه فانهما يفيدان المبالغة
في ملابسة الفاعل المجازي للفعل فيكون المجاز في الاسناد لا في الفعل ولا شك ان هذا الفعل ليس له مكان اصلي يجوز اسناده
اليه حقيقة لا فائدة لاسناده الى الفاعل المتوهم بخلاف اسناده الى الحق فانه يفيد المبالغة في ملابسته المقدوم
المحقق كانه موثر فيه وقس الحال على ذلك في صيرني زيد كرم لقاء الشيخ ان هذه الامثلة ليس فيها فاعل
يصح ان يسند الفعل اليه لان بناء الافعال كلها مقدرة من فاعل متوهم للعادة المذكورة كان المحقق هناك هو القدوم
والصيرورة والزيادة بالحسن مع ما فات من به لكن الامام الرازي لم يطلع على مراده فطعن فيه بان الفعل لابد له
من فاعل وتبعه السكاكي وايده بان المجاز فرع فلابد له من اصل قوله كونهما حقيقيين منصوب على انه مفعول القول والظن
باقدمني قوله نوع من العلوم يريد علم الكلام فانه حقق فيه ما لحاجة اليه الفعل من مباديه وان لا بد له عند المعول
في صدوره عن الفاعل من داع يدعوه اليه فلا يتصور كون الداعي اليه فاعلا له وقوله متى تاملت وتا نقت
ظرف ليزول لاالاول واما الحقيقة العقلية قوله ما عند المتكلم اي ما عنده بحسب اعتقاده نظرا الى ظاهر حاله سواء
اعتقده في الواقع او لم يعتقده وحاصله انه يفهم من ظاهر حاله انه يعتقده فيدخل في الحد نحو قولك جاء زيد وانت تعلم
انه لم يجئ اذا قصدت ترويجه بحسب الظاهر لغرض لك فيه وكذا يدخل فيه نحو زيد انسان مما ليس المسند فيه فعلا
ولا ما هو بمعناه فيبطل به طرد الحد لان الامثلة لا يسمى حقيقة كما لا يسمى مجازا ايضا ويخرج عنه نحو زيد عدل
اذا قصد به انه عدل مجسم واما اذا قصد به انه ذو عدل او عادل فهو داخل في الحد قوله مع كونهما غير معتقدين للعقلاء
في الحكم فيهما وذلك لان العقل بنظره الصحيح كما اشرنا اليه يحكم باستحالة صدور الانبات عن الربيع وصدور الشفاء
عن الطبيب قوله استتبع منهما اي استتبع فيهما منهما ان يقصد باللفظ في مقام التعريف ما لا يدل عليه اصلا ومنها
ان ذلك الحكم ليس مما يقبله عقل الدهري او غيره بل قد يدعيه الذي غلب على عقله او اخذه بتقليده لغيره ومنها

190

ان يسمى كل ما يعتقده مبطل حقيقيا مقبولا عند العقل وان لا يسمى به الا ما عند العقلاء قوله ومن حق هذا
المجاز الحكمي تقديم هذا الكلام المتعلق بالمجاز العقلي على تعريف الحقيقة العقلية اولى الا انه اخره ليربط به جواز
نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بعد فراغه من تقرير الكلام في هذا الفصل على راي الاصحاب
قوله فانه اي فان هذا المجاز لا يكون الا لذلك اي النوع تعلق وشبه بين الفاعل المجازي والحقيقي في ملابسة
الفعل بوجه يعتد به وقد يكون ملابسة للفعل بتوسط حرف كما في الضلال البعيد والاسلوب الحكيم
لا يعا... يد في ضلاله وحكيم في اسلوبه فولهي دوران الانبات بول من قوله من نوع شبه او بيان
له وقوله دوران الفعل اي مثل دوران نقض على المصدر في المصدر قوله لنسبت اسماء ما تكره اي من الحاقه
ومجنون بناء على ظهور انه لغو محض لا وجه لنفي حقيقية ولا مجاز او كلما في قوله ولا تسمع مصدره والمعرفة والكرم
مما عك منهم في المجاز العقلي انه مجاز في الانبات ربما اوهم مما عك اختصاص المجاز الحكمي بالخبر لان لفظ
الانبات يتبادر منه الايجاب الذي في النسبة الخبرية لكن لا تخصص بالخبر لان المراد بالانبات كما مرت
اليه الاشارة هو النسبة التبويبية سواء كانت تامة خبرا او انشاء او غير تام كالنسبة الاضافية في
مكر الليل والنهار والنسبة الوصفية في جاءني رجل عدل والنسبة التعلقية كما في قوله يا سارق الليلة اهل
الدار وقولك اطعت امر فلان وكالنسبة التي بين الاسم المشتق وفاعله نحو صام في نهاره صائم
وكذا قوله شر مكانا واضل سبيلا فان التميز ههنا فاعل بحسب المعنى وقوله بعد ما اقنعت منزل منزلة الشرط
بجوابه فليفعل الوبر والتلازم هو التوارك فرط يعسق وقوله ان هذه الاوامر مفعول قل قوله ولذا تامل
المجاز العقلي وجودت الحاصل منه انه يجب عليه ان يقال فالاولى ان يجعل المجاز العقلي صفة للاسناد
لانه المتعدي عن موضعه الاصلي عند المتكلم وانما يوصف الكلام بالتعدي تبعا للاسناد وكذا القول في الحقيقة
العقلية وايضا نسبتهما الى العقل بلا واسطة قول والنهي مثلا ان تقول بعدما جرى هذا فلا تنبت
الربيع بسنادو لا ثمر الانجار غدا فان قلت هل نقول النهي ههنا بالامر كما اولت النفي بالانبات تماما
لنيل قلت لا حاجة الى ذلك لان النهي يدل على تاتي الفعل ممن نهي عنه فيتضمن نسبة ثبوته في غير موضعها
بخلاف النفي لا يدل عليه فلا بد ان يلاحظ معه ثبوت النفي للمنفي عنه فيرجع ما نام الى سهر وما رحت
في خرت كما قوله وبني الوزير وبناء القصر اي مثل النسبة بين الوزير وبناء القصر في ذلك اي
فيما ذكر من الخبر وما عطف عليه قوله والا اي ان لم تبن تقرير الكلام على راي الاصحاب فالذي ثبت وتقرر
عند هو نظم هذا النوع اي المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية فيل ان ما ثبت اختياره هذا النظم
من عبارة الكشاف حيث قال وقد يسند الى هذه الاسماء على طريقة المجاز العقلي المسمى استعارة

وذلك لصفا انها القاعل على نحو مثلا بنسبة الفعل كما يفهم من الوصل الاسد في جراة فيستعار له اسمه الا ان صاحب
الكشاف ابى ان هناك استعارة في شيء من طرفي الاسناد بل اراد تشبيه انتقال الاسناد من محل الى
المحل الآخر بالاستعارة الاصطلاحية فقول الشيخ استعارة اراد به استعارة عقلية كالغلطة قال الشيخ شبه الربيع
بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها
المتكلم حتى اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا تشبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فقد
ظهر من كلامه هذا ان في المجاز العقلي تشبيها للفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي لكن ليس هو التشبيه الذي يبنى عليه الاستعارة
لان المقصود الاصلي في انبت الربيع مثلا هو الاسناد الى الربيع لا كونه بمنزلة القادر داخلا في جنسه بطريق الادعاء
كما زعم المص وجعل نسبة الانبات اليه قرينة لذلك الى دخول الادعاء فانه ركيك كما لا يخفى وكذا جعل الامير داخلا في
جنس الجند مستبعد جدا نعم لان المسند فعل الامير لا بعض خواصه بعد ان يقصد هناك المبالغة في تشبيهه بالآمر
حتى كأنه هو الآمر اختار درك المجاز العقلي مطلقا الى الاستعارة بالكناية كما اختاره في التبعية اقتصارا منه الى تقليل
الضبط بتقليل الاقسام هذا وقد اعترض عليه مهنا بانه ذكر فيما سبق ان المراد من المنية المذكور في الاستعارة في
المكنية هو المشبه به فيلزم المجاز العقلي في مثلها لزمه ان يكون المراد بعيشة في قوله عيشة راضية صاحبها وفي قوله
من ماء دافق فاعل الدفق وان لا يصح الاضافة في نهاره صائم لاستحالة اضافة الشيء الى نفسه وان لا يكون للامر كلا يقال
لهامان في قوله ابن لي صرحا لبانيا ان وان يتوقف جواز نحو انبت الربيع ما يكون الفاعل الحقيقي هو الله على الاذن الشرعي
واللوازم كلها منتفية اتفاقا واجيب بان المراد بالمنية في الاستعارة بالكناية هو المشبه به لا على الاحقيق على ما عليه
من كلامه صريحا فالمراد بعيشة حقيقة العيشة لكن مصورة بصورة صاحبها وادخلة في جنسه ادعاء بطريق المبالغة
ونصب القرينة وكذا الحال في غيرها وعلى هذا فقد اندفع المفاسد كلها بالقسام ما ذكرها قوله واقسمه جزء اجمل وما عطف
عليه عطف وتقسيم عنوي وجلها اما حال اما مفعول لا جاز واياما كان فهو متعلق بها معا اى اجد المجاز كله لغويا وعقليا
هكذا بانها اوبها ولفظ هذا صف لقوله او اشارة الى المجاز العقلي بالواو اما المكنية ايضا ولو قال في قولي ابن المجاز
الواجب احكم الكلام انه لا يقيد الذي توسط ذكره بين ذلك التنفيس لكان احسن وتقفط هكذا النصب على المصدر
اى معقد بدل منه او بيان لها اى القسام ما الى مفرد وغير مقيد وقوله المقيد عطف على المستتر في ينقسم لوقوع الفصل
وقد عطف عليه قوله والاستعارة واحوالها ولم يتعرض في هذا التقسيم للتجريد والترشيح لانهما في الحقيقة من احوال
الاستعارة واحوالها لا من اقسامها بالذات في قدر الاشكال الوارد عليه فقطعت الحال وقوله تحصل اقسام ثلثة
متعلق بمحذوف اى وينقسم كل من الحقيقة والمجاز الى قطعية واحتمالية انقساما مترتبا لتحصيل اقسام ثلثة
لا تحصل اقسام اربعة كما يتوهم لان الاحتمالية منهما ... واحد كما عرفت وقوله الحقيقة بالقطع مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف

والطرف الواقع في الكلام على قوله على ما هو عليه خبر لان الحكم اى كان على الوجه الذي هو اى الحكم عليه اى على ذلك
الوجه وقد عطف على هذا الحكم قوله واقع موقعه وقوله فاحترز بهما شئت كانه اشارة الى ان حدهم للحقيقة غير جامع
لخروج مثل قول الدهري انبت الربيع البقل وقول الجاهل شفى الطبيب المريض منه لان الحكم هنا ليس على ما هو
عليه في العقل وقد يجاب عنه بان قوله وواقع موقعه عطف تفسيري لما سبقه يدل عليه فقدان العاطف
في بعض النسخ ولا شك ان الحكم في هذين القولين واقع موقعه في زعم القائل اذ انبت خبر بان الاولى ان يترك
السابق ويكتفي بالمفسر ويقيد بقولنا عند المتكلم وانما قال من انه اشاره ايضا الى ان مثل قول المعتزلي خلق الله
الافعال كلها بناء على انه سبب لعبد لخلق وقولنا اضل الله الكافرين بناء على ان تمكينه للشيطان من اضلاله
داخل في حد الحقيقة فلا يكون مانعا وخارج عن حد المجاز لان الحكم المفاد به ليس بحجاز من موضعه اى محله في
العقل فلا يكون جامعا ويتجه عليه ان هذا لا يطابق مذهبه فالاولى ان يقال بان القائل بالعدل لما قال خالق العبد
لافعاله وهو عنده مجاز جامع حده داخلا في حد الحقيقة على زعم المص قال الاصل الثالث من علم
البيان في الكناية الكناية هي ترك التصريح فسر الكناية بالمعنى المصدري ويعلم منه الكناية بالمعنى المقابل للمجاز كما فسر
الاستعارة ايضا بمعناها المصدري ويعلم منه الاستعارة التي هي قسم من المجاز واخره في تفسيرها ترك التصريح اشارة
الى تقابلهما والى ان الاصل في الكلام هو التصريح وان في الكناية معنى خفاء وقد مر ان المراد بلازم الشيء ما يتبعه ويردفه
ويلزمه اياه ان يكون له تعلق ما به يصح الانتقال منه الى متبوعه سواء كان لزومه عقليا او عاديا او اعتقاديا او ادعائيا
... من قوله الى هذا ليتنقل من المذكور الى المتروك ان اللازم مراد في الكناية لكنه ليس مقصودا اذ الغرض بل المقصود
ان ينتقل منه الى ملزومه الذي ترك التصريح بذكره وهذا اجتناب لما سيأتي فيما بعد من ان الكناية يراد بها معناها وما يحتمل
معناها معا ومن ان الكناية من قبيل الحقيقة ويحتمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور مستعمل في معنى الملزوم المتروك
ذكره صريحا ... اذ اراده معنى اللازم ايضا وهذا موافق لما سبق من ان اللفظ انما يكون مستعملا فيما هو الغرض
... وما سيذكره عن قريب من ان الكناية لا تنافي اراده الحقيقة وقد سلف منا كلام متعلق بهذا المقام
في اوائل الاصل الثاني قوله لينتقل منه اى من طول النجاد او من اللفظ المذكور الى طول القامة وانما خص نساء العرب بالذكر
لانه وقع في كلامهم فلا نؤوم الضحى كناية عما ذكر من كونها مخدومة غير محتاجة الى السعي فالمتكلم نؤوم الضحى لم ينتطق
... تفضل اى لم تشد نطاقها للخدمة بل هي مخدومة وربما جعل نؤوم الضحى في كلامهم كناية عن الغفلة والكسالة قوله من
احتفاء وجه التصريح اى اخفاء طريق التصريح ولو قال بدله من اخفاء وجه الدلالة لكان اظهر قوله ولا انكر عطف على قوله
لانه ... ذلك اشارة الى اخفاء وجه التصريح وقوله كيف ما تركبت اشارة الى الوجوه الاربعة من التراكيب الستة المتصورة
من تأليف الحروف الثلاثة له فتأمل ههنا انسان تقدم ... ثم الياء بالتاء الكاف او النون والكنية علم صدر

بام او ابن او بنت واكثرها طارئ على مسمياتها لم توضع لها ابتداء وفيها نوع خفاء ويقابلها الاسم العلمي الذي
وضع علما لصاحبه ابتداء بلا خفاء فاذا ذكرته كان تصريحا بذكره فلذلك قال من اخفاها ودخل التصريح باسمائها الاعلام
واما اللقب فهو علم يقصد به حال اطلاقه مدح او ذم وقد اشرنا في مباحث التعريف بالعلمية الى هذه الاقسام الثلثة
قوله ومنه ومن قبيل نكي في العدو والجوائح جمع جائحة وهي الداهية المستاصلة يقال جاحه واجتاحه اذا استاصله والملمة
النازلة من الم بالمكان نزل به ولتضمنه معنى الاستعلاء قال على سنة اي بني الزمان والمستبطنة على صيغة المفعول
من استبطنت الشيء دخلت المراة على وزن صوفر جاه وقيل هو مستعار لهذا المعنى واصله الخشب المثقوبة التي
يجعل فيها اي تلك اللحمة حين ينسج ويقال لها بالفارسية مكوك قوله واحترز بهم ان يصرحوا بلفظ قد احترز بهم صيانا
عن التصريح بلفظه حيث عبر عنه بمقلوب الكينس قلب الكل قوله ثم ان الكناية يعني ان مطلق الكناية وان
معنى الخفاء في الجملة كما ذكرنا لكن ليس جميع افرادها في ذلك على سواء بل ربما تضعف بعضها بالقياس الى بعض بالوضوح
كما سينكشف لك ذلك في آخر بحث الكناية حيث في تقسيمه هذه الاقسام باسمائها وان وجب كون الكل من
مراتب الوضوح بالنسبة الى الخفاء المطلق على تحقيقه فكانه اختار لفظ التفاوت استشعارا بهذا التفاوت
وان ضمنه معنى الانقسام حيث عداه بالى قوله احدها ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة اي لا تنافي ارادة المعنى الحقيقي
للفظ الكناية وهذا الفرق اعني جواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية دون المجاز هو العمدة في الفرق بينهما الا ان بعضهم
اكتفى بجواز ارادته في الجملة وان امتنعت ارادته في المحل الذي استعملت فيه وعلى هذا يكون قوله تعالى الرحمن على العرش
استوى كناية عن الملك والسلام بقصود هنا قصود على سرير وكذا يكون قوله ولا ينظر اليهم يوم القيامة كناية عن
اهانتهم وترك الانعام عليهم وان لم تكن النظر مستحيلا وقال في الكشاف ان هذا الكلام في حق من يجوز عليه النظر
كناية وفي حق من لا يجوز عليه ذلك مجاز على سبيل الكناية فاعتبر في الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال
فاذا لم يصح مجاز استمر على الكناية لان اللفظ قد يستعمل في المكنى عنه كثيرا حتى قطع النظر عن المعنى الحقيقي فاستعمل
في محل يمتنع ارادته فيه فصار مجازا لوجود القرينة المانعة عن ارادة المعنى الاصلي كما في المجاز المرسل في جوز
الغيث والمجاز المستعار في نحو رايت في الحمام اسدا قوله وان المجاز وكيف لا سيما في المجاز ارادة المعنى الحقيقي
والحال ان المجاز ملزوم لقرينة معاندة لارادته اي منافية لها وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء اي مناف له
قوله والثاني ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ارادوا باللازم التابع والرديف كما ترى ان الانتقال
من اللازم الى الملزوم يحتاج الى كونه مساويا للملزوم او اخص منه كما سبقت الاشارة اليه وستحققه في توجيه
الكناية على التصريح لكنه مع ذلك لا يخرج عن كونه تابعا رديفا وقد عرفت ان كون الانتقال في المجاز من الملزوم
الى اللازم يحتاج الى التكلف الذي ارتكبه في صدر الفصل قوله ولا يخرج عن اقسام ثلثة وذلك لان ما قصد اليه بالكلام

اما منسوب اليه باي نسبة كانت واما منسوب واما نسبة فالاول يسمى موصوفا والثاني صفة
والثالث تخصيص الصفة بالموصوف اي اثباتها او نسبتها اليه فلا يطلب بالكناية الا احد هذه الثلثة
وذلك بان يذكر لازمه الذي يرد فينتقل منه اليه ولفظ الطلب في قوله طلب نفس الموصوف وطلب
نفس الصفة مقحم لان المطلوب بالكناية نفس الموصوف ونفس الصفة لا طلبها
ولهذا تركه في تفصيل هذين القسمين وفايدة لفظ النفس فيهما ان تخصيص الصفة
بالموصوف امر يتعلق بهما معا فكل منهما مطلوب في الجملة لكن ليس المطلوب منه نفسه والمراد بالوصف
هو المعنوي لا النعت النحوي قوله القسم الاول في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف ولا يخفى
عليك ان انقسام المطلوب الى اقسام ثلثة في قوة انقسام الكناية الى اقسام ثلثة يطلب بها تلك
الاقسام وان المراد بقوله القسم الاول والثاني والثالث اقسام الكناية وقد عرفت الوجه
في ايراد كلمة في في نظيره وقوله عارض صفة للاختصاص وانما وصف بالعروض لان الصفة
من حيث هي صفة لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما واراد بالاختصاص
ما يعم الحقيقي كما في غيره وانما حكم بان الخاصة المفردة تكون كناية قريبة لانها بسهولة الماخذ غير محتاجة
في جعلها كناية عن موصوفها الى تصرف واعمال بخلاف الخاصة المركبة المحتاجة في ذلك الى ان يتكلف
اختصاصها بما ذكره من الضم والتلفيق فلذلك كانت بعيدة وقوله آخر مفعول تضم اي بان
يضم الى لازم لازم آخر وآخر قوله عن دخول كل ما عداه اي عن دخول كل ما عدا المقصود كما
فيه الى في ذلك المجموع ولا شك ان كلا واحد من الحي ومستوى القامة وعريض الاظفار مشترك
بين الانسان وغيره والمجموع مختص به ولم يعتبر في هذا القسم وجود الواسطة وعدمها بين الموصوف
والصفة كما في الفصيح والناطق بالقياس الى الانسان بل اعتبر في القسم الثاني الواسطة وعدمها
بين الكناية والمطلوب بها لظهورهما فيه وجعلهما مناط القرب والبعد هناك وصدر الكلام بكلمة
ان حيث قال ان الكناية في هذا القسم ايضا تقرب تارة وتبعد اخرى بناء على انه مظنة لتردد
السامع في قبوله الانقسام الى القريبة والبعيدة كالقسم الاول قوله فالقريبة هي ان ينتقل الاولى
المعنى ان يقرا لفظ ينتقل بالياء على صيغة المبني للمفعول لان المقصود انتقال السامع
من الكناية الواقعة في متنه وبين ملزومه واسطة اصلا ووصفها بالقريبة بناء على انه ما بين
كما لا يخفى الى مطلوبك لا انتقالك وفي بعض نسخة مصحح بتاء الخطاب قوله من اقرب لوازمه اراد بالاقرب
ما ليس بينه وبين ملزومه واسطة اصلا ووصفه بالقريبة على انه ما من شيء الا وله لوازم كثيرة

متفاوتة في القرب والبعد بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة وبعضها باكثر على درجات مختلفة
يقال رجل مضياف اى كثير الضيافة حسن القيام بامرها ويلزمه بلا واسطة كثرة الاضياف كما يلزم طول
النجاد طول القامة كذلك قوله وهو اى ذكر الفرق هو ان قولنا طويل نجاده كناية ساذجة اى خالصة
ليس فيها شائبة تصريح لان الطويل مسند الى النجاد ظاهرا وحقيقة فليس فيه ضمير قطعا وقولنا طويل
النجاد كناية مشتملة على تصريح ما وذلك لان الصفة لما اضيفت الى ما بعدها وهو النجاد لا بد لها من فاعل يرفع
وجب ان يكون مسنده الى ضمير يعود الى فلان وهذا نوع تصريح بنسبة الطول اليه الا يرى انك اذا قلت
هند حسن وجهها لم يؤنث الصفة لاسناده الى الفاعل الظاهر المذكر واذا قلت هند حسنة الوجه
انثتها لاسناده الى ضمير هند وكذا الحال في تثنية الصفة وجمعها في قولك هما طويلا النجاد وهم طوال
النجاد وتركهما في قولك هما طويل نجادهما وهم طويل نجادهم وقوله وباستحضار ما تقدم عطف
على بالبحث ووجه الاستعانة في درك ما قاله من السذاجة والاشتمال على التصريح بما تقدم في الاية
ان يقال كما ان قوله من الفجر اخرج الخيط الابيض والخيط الاسود من باب الاستعارة لا باب التشبيه كذلك
اعتبار الضمير حال الاضافة اخرج الكناية المذكورة عن كونها ساذجة الى كونها مشوبة بشئ من التصريح فان قلت لما
كان في الطويل ضمير يعود الى زيد مثلا كان ذلك تصريحا بطوله لا كناية عنه والقياس على الاية يقتضي ذلك ايضا
قلت ان اعتبار الضمير مراعاة لحكم لفظي هو احتياج الصفة الى ما ترتفع به وهي في المعنى مستندة الى ما اضيفت
اليه ومن ثم قيل المسند الى الضمير هو طول النجاد لا الطول مطلقا فلا تصريح حقيقة بل هناك شائبة منه واما الى
في الاية اعني قوله من الفجر فقد اقتضى لا ذكر الطرفين على وجه ينبئ عن الحمل على التشبيه فلذلك اخرجا عن الاستعارة
بالكلية قوله تارة تكون واضحة وذلك بان ينتقل الذهن من اللازم بلا واسطة المطابقة الا ان نوع تامل فلا يتيسر
لكل احد بل لمن له ذوق كناية الكناية بعرض القفا عن البلاهة وكناية الكناية بعرض الوسادة عن عرض القفا
بلا واسطة شئ من ما بين الكنايتين مع قلة الوضوح واما الكناية بعرض الوسادة عن البلاهة فانها تكون
كناية بعيدة بواسطة واحدة فلا يكون مما نحن فيه وانما يحسن الكناية عن الكناية لاذا كانت الثانية مشتهرة
بان يلحق بالصريح كعرض القفا فانه باشتهاره بكونه كناية عن البلاهة نزلت منزلة البلاهة كذلك كثرة
الاضياف منزل منزلة المضياف فيحسن ان يكنى عن كثرة الاضياف بكثرة الرماد ولا يحسن ان يكنى
الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر قوله بواسطة لوازم متسلسلة اعتبرت البعيدة بتوسط لوازم متعددة
متسلسلة مع تحقق البعد بواسطة واحدة ايضا نظرا الى كثرة الاول في الاستعمال كالامثلة التي يوردها وفي
الثاني كالمثال الذي اشرنا اليه فلا يلزم في ان يكون ... انه متوسط بين القريبة والبعيدة قوله ثم كثرة الضيفان الى

المضياف اوردكله ثم في الانتقال من الوسيلة الى المقصود لعلو رتبته ولم يورد ثانية الانتقال من
بعض الوسائل الى بعض قوله مستوصلا بذلك اى بقولك جبان الكلب او مهزول الفصيل لان كل واحد منهما
كناية عن كون من اجري عليه مضيافا قوله وما يك في من عيب كلمة ما شرطية في محل الرفع على الابتداء وخبرها الجملة
الشرطية مع جوابها لان العائد اليها في الشرط وحده والمرصد موضع الترقب اى من دار تختفي في تلك الشخص بمكان
الترقب لان تعين الكلب اى يطوف دون الدار وآخر من صوت الكلب دون نباحه من قد صبغ
على الاذى من ابن او غيره وقيل هو من صوته للعض وبباحه صوته للاعلام ولفظة مذكوره بعد لفظ الدر وبعد
قوله طبيعها الضاد وقد كتب في بعض النسخ على انه علامة التصحيح ففيها توهم الزيادة سهوا وقوله مشعر باستمرار
ذلك اذ جزمان جبن الكلب وحمر ساحته راجع الى من هو مرصد وكذا حمرة كونه اي وكون من هو مرصد
كذلك اى موصوفا بكون ساحته مقصدا دانيا واقاص مشعر بكمال شهرته بحسن القرى وقوله صاحب الساج
مظهرة موضع المضمر ومثليات على صفة الفاعل النوق التي تتلوها اولادها اى صنعها من انثت الناقة صارت
ذات تلو اى تبع والصرف الى الطابخ علة عادته للنحر فيكون داعيا الاتلاف الى القرب وقوله انزال الحاجب
لغو والله لا داعى قوله ومن هذا النوع اى من البعيد قوله فانك من قبيل الالتفات اسهل من حيث الوصول و
الدخول لانه لا حاجب يطرد الناس عنه ماتموله اى ذات مال ويقال ايضا دار آهلة بها اهلها وعرت الخراب
اخصها عمارة فهو عامر اى معمور كذا افيق بمعنى هو فوق قوله والاتصال اياه به لذى القرب ضمن
الاتصال معنى التولي والالقاء بالقرب وقوله ذلك الانس اشارة الى الانس الذي هو فوق انس
الام بالابنة الزائرة وهو مصدر آنسا ولفظة ذلك بعد انس صفة له والسدة باب الدار على تسنى مباغيهم اى
تيسر مطالبهم وهناك اشارة الى سدة عبد العزيز على ما اراده من وفور احسان عبد العزيز
اليها و... الكلب وكذا المستتر في تكلمه البارز للضيف في ... جملة حالية والوجه في زيادة اللطف اى تكلمه
دنا من اجل جره لرمح الله ليس في شانه الكلام فيه غرابة مستملح ودلالة على ان الامر بالضيف كان لديه
ما ذكره تصيب قوله ومتأتي ومن هذا النوع البعيد قول ابن هرمة لا امتع لتقال امتع لتسد بكذا لا اجله متمتعا به
والعوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج من الابل والخيل والظباء والفصال جمع فصيل وهو ولد الناقة اذا فصل
عن الام وقربة الاجل كناية عن سرعة النحر فتستغني بالنصب عطف على جواب النفي والمستتر فيه للعوذ والباء
بها صلة الاتفاع والضمير للفصال وما يستملح عطف على اياها وما يستملح العوذ من حركات الفصال لديها قوله ويحتمل
ان الظاهر كون الثانية بالفصال صلة لا امتع فيكون عبارة عن نحر الفصال كما مر ويحتمل الكلام ان يجعل الى السبب
على معنى لا ابقي العوذ بسبب فصالها فيكون عبارة عن نحرها ... قوله نظرا الى اى للفصال وفي بعض النسخ نظرا

من جهة مسلما منها عن النحر قوله ودل بمعنى انه لا ينفعها بنا على الوجه الاول ثم لقول لا ينبق لها فصالها فالضمير لا يبقيها وما بعده للفصال وعلى الوجه الثاني تتمة لقول الا ينبق العود فالضمائر للعود قوله القسم الثالث في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بموصوفها تخصيصها في الثبوت اعني الحصر بل تخصيصها في الاثبات اعني اثبات الصفة للموصوف وتقييده بها سواء كان هناك قصد الى حصر او لم يكن وقد سبق نظيره في علم المعاني في اثبات المسند اليه اعني ذكره وبيتهم لما ذكرناه انه جعل من جملة الطرق اي طرق تخصيص الصفة بالموصوف التصريح نحو قولك سمح ابن الحشرج وحصل السماحة وابن الحشرج سمح والاشبه في انه لا حصر في شيء من هذه الامثلة قوله تقول بالنصب على انه جواب النفي والمعنى ان لا يكون تصريح متسبب لان تقول ولا يجوز ان يكون منصوبا معطوفا على لا تصرح لفساد المعنى وقوله فان الطريق تعلل لاقتضاء التصريح بالتخصيص ان يقال السماحة لابن الحشرج والمروة والندى له او يقال مثل ذلك مما سيذكره ومعنى حصل السماحة هو معنى سمح فلذلك عده من قبيل الاسناد الا يرى انما قولهم معنى ضرب فعل الضرب واما جعل الصفة المشبهة ومانحن فيه داخلا في معنى الاسناد لان تضمنها للضمير يوسطه مشابهتها للفعل وفي قوله نعم ابن الحشرج في سمح العائد الاسناد ومالي ان التصريح المعتبر في هذا المثال نسبة السماحة الى الضمير لا نسبة الخبر الى المبتدا وقوله كما هو شائع يقولون ان لا يصح وان الحشرج ما نعلم من الامثلة امثلة القسم الثاني من الكناية فان الوصف في تلك الامثلة مذكور بطريق الكناية الا ان نسبته الى موصوفه مصرح بها كما في قولك او ماترى اي ولم يتعرض لامثلة القسم الاول لان الصفة الاولى هناك كالمجد مصرح بها وكذا نسبتها الى موصوفها الا انه عبر عن الموصوف بطريق الكناية فلا اشتباه فيها اصلا ولم يرد بطول النجاد خصوصه بل العبارة بل اراد به ما يذكر في الكناية عن طول القامة مما يدل عليه كطول النجاد لذلك بين الحال في طول نجاده وطويل النجاد ففي الاول اضيف النجاد والذي نسب اليه الطول الى زيد وذلك بحسب المعنى اضافة طول النجاد اليه وحيث كان طول النجاد عبارة عن طول القامة كان نسبة طول القامة مصرح بها وفي الثاني المسند بحسب المعنى طول النجاد الى ضمير زيد كما حققته فيكون تصريحا بنسبة طول القامة اليه ايضا ولما اسند الاشتياق بحسب المعنى الى الكلب الذي اضيف الى عبد العزيز الى طب فقد اضيف اليه انس الكلبية وذلك تصريح بوفور احسانه وقوله ماذا صنع جواب حين اراد وعلم يعتقد هنا معنى استفهام جاز ان يكون حينئذ مفعولا لصنع اي فانه حين اراد ان لا يصرح بتخصيص السماحة والمروة والندى صنع صنعا عجيبا وقوله جمعها بيان لذلك الصنع العجيب والاشتياق في كون الصفات مجموعة في قبة لموصوفها فلذلك كان الكلام محمولا على الكناية دون المجاز وقوله ان محلها ذو قبة ومنه اكثر النسخ ان محلها محل ذو قبة والمقصود الاشعار بفوز ان محل تلك الاوصاف حجا والا ينكر اي طالب يكون محلها ذا قبة اختصاص الاوصاف بابن الحشرج لكونه في ان من القسم ولما تم عرضه بما ذكره جعل الفيه مضروبة عليه في ... الى تمام تلك الصفات في قوله ومنها اي ومن امثلة القسم

بالموصوف لم يرد تخصيص الصفة م م

الثالث قولهم وهو ايضا لطيف كالمثال الاول في المجد هو الشرف ويقال هما بالاباء والكرم والحسب للرجل في نفسه ولا يستعمل فيه ان يكون الصفة من التوابع تبعا لموصوفها كما مر ومن الظن الذي ذكره ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم من بردية يشتمل على ضمير الموصوف كاشتمال طول نجاده عليه وهو فاسد لان الوصف اعني المجد والكرم مصرح به في قولهم ولكن عينه في طويل نجاده وقد عرفت ان نسبة طول القامة الى الموصوف مصرح بها في طويل نجاده كما فصل فيها وليس في قولهم تصريح بنسبة المجد والكرم الى زيد مثلا لانهم لم يسند المجد الى ثوبيه والكرم الى بردية حتى يكون اضافة الثوبين والبردين الى ضمير نظير كاضافتها اليه كما في طويل نجاده ولو كان في النسبة في قولهم مصرحا بها لخرج قولهم عن باب الكناية بالكلية لانه ليس للثوب مجد يكنى به عن مجد صاحبه كما يكنى بطول النجاد عن طول القامة فلا كناية في الصفة ولا في النسبة ولو صح ان يقال زيد ماجد برده لكان اسنادا مجازيا لا كناية قوله وهو لطف من ذلك لاشتماله على امر زائد مبالغة في مجده بالطف وجه قوله انت لان التعميد مساعي لان اضافة المساعي في المكارم اليه يفهم منها ثبوتها له واما جعلها نظام عقد فمستفاد من حمل النظم على المساعي مع اضافته الى عقد وكون مناط العقد جيد المجد يعلم من اسناده الى المجد دوامه لجيده فانه يفهم منه ثبوته له باستشهاد النحوي قوله فنبه بذلك اي بما ذكر من اثبات المساعي وما يعقبه على اعتناء بتزيين المجد وبتزيينه اياه على اعتنائه بشانه وعلى محبته له فان الاعتناء بشأنه واحتياجه بذلك على انه ماجد لان غير الماجد لا يعتني بشان المجد ولا يحبه وقيل لان الرجل مساعيه انما تزين المجد غيره قوله ولم يقنعه ذلك اي لم يقنعه في مدحه بالمجد ان جعله بالطريق المذكور والظاهر عبارته ان هناك كنايتين احدهما اثبات المجد له كما قرر والاخرى عن اختصاصه به وهي انه جعل حقيقة المجد بل جميع افراده كما يقتضيه المقام الخطابي واعيته لان يدوم ذلك العقد لجيده فنبه بذلك الدعاء على طلبها دوام بقاء ابن العميد لان نظام ذلك العقد مساعيه فلا يتصور دوامه الا بتبعيته دوام بقائه دوام بقائه على اختصاص تزيينه والاعتناء بشأنه فدوا الا لاستغني عنه بغيره فلم يطلب دوام بقائه قوله حتى اكم متعلق بقوله جعل المجد الموف اي حتى احكم بما ذكره بخصيص المجد بابن العميد اي بعقيدة بما اثبته له واكده ابلغ تاكيد حيث حصره فيه بعد تخصيصه قوله وحاصله يعني ان حاصل معنى البيت وما يتضمنه ما ذكره وانما قال في المآل لان تزيين في الظاهر بحقوق مساعيه الا انه لو احقق رجع الى تزيينه به ولا شك ان تزيينه به من روله في حصول فخار كناية عنه كانه قال ان تزيينه الوزارة بعقلان للا حصلت له وهذا اي حاصل الذي قرره يدل على ان المقصود الاصلي اثبات المجد له لا حصره فيه قوله لو امايوت بالملاية حلت فيه قلب افتضاه جعل شنها المصرح الاول كلكوما عليه واصله لو اما حلت الملاية بيوت وقد يتوهم ان المذكور في الكتاب هو ان العيتونة ... الكناية عن صفة العفة واختار ... في تخصيص تلك الصفة بها في نسوها كما كانت ...

على طريقة قولك كثير الرماد في ساحة عمرو وكما في قوله جعل الكمال بحيث يتبع اين ما كان مقصودا اصليا
من الكلام على سبيل الكناية واوصله اليه وانه قال اخفا تخصيصا للنجاة عن اللوم بها فظهر ان ليس هناك كناية الا عن
تخصيص الصفة بها وان ما ذكره اولا من عفافها اشارة الى معنى كمال النجاة ولذلك عطف عليه براءة ساحتها وكمال
كانه على طريقة التفسير فتبصر واستمع في ذلك بقول قصدا الى نفس النجاة عن اللوم اي قوله على سبيل الكناية متعلق
بان يسمع قصد جواب جبن ارله وقول ابن هانئ عطف على قول الشنفرى قوله فانه اراد ان يجمع الجود صرح بان
في البيت كناية في المصراع الاول كناية عن الوصف اعني اجتماع الجود وعدم التفرقة فان هذا الاجتماع يستلزم
ان لا يجوزه جود ولا يحل دونه والا لكان متفرقا لا مجتمعا فعبر بهذا اللازم عن ملزومه واسنده الى الجود دالا على عدم [illegible]
وفي المصراع الثاني كناية عن تخصيص الجود بالممدوح بجعله كانه شخص حيث انه يصير الجود حيث يصير الى يسير حيث
يسير وكيف في الاول كناية عن اتصاف الجود بانه لم يجزه ولم يحل في مكان دون مكان كان معه في مكان واحد
وفي الثاني كناية عن لزوم الجود للممدوح ومعه الاستدراك فع توهم المفارقة عنه قوله ممنوع على العموم في جزء هذا وجه هذا لكن
هذا بيان لمعنى التوزيع الذي نفاه ولا شك ان تنكير الجود في سياق النفي هو المناسب للمقام لاقتضائه ان لا يجوز
ممدوح فرد من افراده ولا يحل ايضا دونه وقوله تنبيها تعليل لنفي وبذلك اشارة الى نفي ان يجوز ممدوح الموضع
لم يجزه شيء من افراد الجود والا لكان فيما يحل هناك مخالف لمحل سائر الافراد فيلزم التوزيع وكذا لم يحل شيء من افراده
دونه لمثل ما ذكر فيكون عدم توزعه مستلزما لكل واحد من عدم الجواز وعدم الحلول لكن بمجموع العدمين عن عدم توزعه
ونقيضه ولك ان تقول بعدم توزعه يستلزم انتفاء المجموع المركب من الجواز والحلول دونه فكفى عنه بنفي هذا المجموع
قوله كناية مفعول له اي نفي ان يجوز ممدوح للتشبيه المذكور ونفي ان يحل دونه لمثل ذلك التشبيه كناية بهذا اي بما ذكر
من النفيين قوله ثم خصص اي خصص الجود من بعد اي من بعد ان نفى عنه توزعه وقوله بعد ان عرف اي بعد ما خصص
وافادة اللام للاستغراق انما هي بمعونة المقام المشتمل على نفي التفرق بين افراده قوله كناية عن ثبوت الجود بأسره
للممدوح وحده وهو من تخصيص الصفة بجعله مختصا بشيء ليكون كناية عن ثبوتها له ومظنة الشيء موقوفة مكانه الوثيق
لظهور انه فيه قوله وليس ذلك اي ليس المظنون بالذي ظن اي قسما رابعا للكلام في كناية واحدة وقد يجتمع كنايتان
من قسمين في المثال المذكور اجتمع اقسامها الثلاثة في مثل قولك كثير الرماد في ساحة العالم اي زيد اذا كان مشتهرا
به قوله والثالثة تقصد بها اي يقصد كثرة الرماد في ساحة عمرو فانه كناية عن النسبة الى [illegible] قوله واعلم ان الكناية في القسم
الثاني والثالث خصها بالذكر لان الكناية في القسم الاول انما هي عن الموصوف فوجب ان يكون مذكورا كناية او
صريحا وقوله فلان يصلي ويزكي من القسم الثاني [illegible] القسم لا يجري الموصوف مذكور لانه كناية بالتصلية [illegible]
عن الايمان والمقصود ان فلانا مؤمن [illegible] الموصوف مذكور هو فلان [illegible]

بالامثلة ما تقدمت في القسم الثاني من قوله ان السماحة والمروءة فانها كلها مسوقة لموصوفات مذكورة وقوله
المؤمن هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم لما صرح فيه بذكر الايمان لم يكن يصلي ما عطف عليه كناية
عن الايمان بل كناية بها عن الايمان في غير المؤذي عن ملزومه الذي هو انتفاء الايمان عن المؤذي مطلقا وقصد
به التعريض بمؤذ معين فهو كناية من القسم الثالث مسوقة لموصوف غير مذكور ونظيره هدى للمتقين لا افتراء
العيب بالمعنى المصدري اي غيبة عن حضرة النبي عم او عن جماعة المسلمين لو قد كنى فيه اختصاص هداية الكتاب
بالمتقين الموصوفين عن ملزومه الذي هو انتفاء هدايته عن غيرهم مطلقا وقصد به التعريض بالمنافقين وامثالهم
غير العيب بمعنى الغائب عن الحواس كالصانع وصفاته وافعال المعاد وغيرها فلا تعريض هناك فان قلت
مثال القسم الثاني الموصوف غير مذكور قلت فلان الذي لا يؤذي هو الذي يصلي ويزكي قاصدا لحصر الايمان
في الذي لا يؤذي اي نفيه عن المؤذي مطلقا معرضا لمؤذ معين وانت تعلم ان الموصوف لما لم يكن مذكورا لم يتصور
كون النسبة اليه مصرحا بها فتلزمه القسم الثاني هي الكناية القسم الثالث منها قوله متى كانت الكناية عرضية
اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور على ما عرفت كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا لان المقصود منها هو
التعريض بما لم يذكر قوله وان كانت ذات مسافة قريبة سواء كانت لا واسطة فيها او واسطة واحدة والرمز الاشارة
بالشفة او الحاجب واستشهد بالبيت لان المحاذ تقتضي الخفاء الدال على قرب المسافة والضمير في اين للمتوقف
وحسبك اي كافيك في انهم لا يرزون سوى كريم قوله غير خاف جبر فانه من خفي بالكسر واما الخفي فهو من اخفاه
قوله كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا اما لانه لما لم يكن قيدا زائدا كانه التلويح والرمز تعين
الاسم الدال على مطلق الاشارة واما لان هذا الاسم اذا اطلق تبادر منه القرب والظهور وقيل الاولى ان يخص
الايماء بما فيه شائبة الخفاء فيبقى اسم الاشارة للبيت فيه قوله كقول البحتري عطف على قول ابي تمام مع تخلل الفاصل
[illegible] جواب الشرط ولا يخفى ان قوله ظاهر اقوى من قوله غير خاف والبكري الغيث ما يأتي بكرة تعال اتحل البلد لوا
انقطع مطره ورجل [illegible] من الكلأ فهو ماحل قال ابن سكيت ولم يقولوا محل وربما جاء ذلك في الشعر قوله كما ترى اقوى في
الظهور من قوله ظاهر قوله اطرح الجميع وذلك لانه جعل فيه وجه [illegible] فهم على الوجه الكريم فهم فلذلك انكر حلومهم
جهة مع كونه منهم واما في الاول فقد دل على كرم ابي سعيد بالزيادة المقترنة بحرف الاستقبال وفي الثاني حالة على رؤية
[illegible] القائل طلب سعة ارزاق بني جنبل على طريقة الدعاء فان لم يرد لو طلب جعلهم من الكرام
[illegible] واما قوله انما فضل على قوله لان تخصيص الوصف فيه على ابلغ وجه واكده فلانه من الظهور بحيث لا ينسبه الجميع اليه
والندى هو العطاء والجود صفة الذي تقتضي افاضة ما ينبغي [illegible] فهما متغايران فلذلك خوطب خطاب الاثنين
يقال [illegible] الشيء [illegible] المفعول [illegible]

جلة على الهواء وهو الصبر ومسافة يوم اي مقدار مسافة من المكان وثم تتلوه عطف على اتمنا وقوله
اي وهو متعلق من حيث المعنى بالظرف الواقع في حيز ابعد الفاء التي وقعت جوابا لاما اعني قوله على ما ترحمله واعلم
ان التعريض تارة يكون الكلام به لقوله واردت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر وبقوله وان لم ننته
الاعن المخاطب انه يجوز لك ان تريد تارة بقصد المخاطب به لئن لم تنته فستعرف المخاطب وغيره معا فيكون
كناية وتريد به اخرى غير المخاطب وحده فيكون مجازا لا لبس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية والمجاز بل لدلالة ان
قولك لئن لم تنته فستعرف كلام يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فاذا
اريد به تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا ولم يتعرض ههنا
للقرينة في المجاز لشهرة امرها بل تعرض لها في الكناية حيث قال معتمدا على قراين الاحوال لان هذه الصورة ظاهرة ظهورا
تاما في تجرد الحقيقة الصريحة عن تهديد المخاطب وحده. فقد ظهر ان التعريض يجامع في الصدق كلا من الكناية والمجاز الصادق
بدونه فبينه وبين كل منهما عموم من وجه هذا ما فهموه من كلامه وان شئت حقيقة الحال فاستمع لما نذكره قال صاحب الكشاف
فان قلت اي فرق بين الكناية والتعريض قلت الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به
على شيء لم تذكره كما تقول للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك وكانه امالة الكلام الى عرض يدل على الغرض ويسمى التلويح لانه
يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما
ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح
والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة
ولا مجازا وانما فهم المعنى من عرض اللفظ اي جانبه هذه عبارتهما فنقول المقصود مما ذكره الكشاف هو الفرق بين الكناية
والتعريض كما صرح به في السؤال فلا يتناقض ما ذكره من حصر الكناية بالمجاز وقد علم من كلامه في الفرق ان الكناية
مستعملة في غير ما وضعت له وان اللفظ في التعريض مستعمل في معنى دل بذلك المعنى على معنى آخر فقد يكون
اللفظ هناك مستعملا في المعنى الآخر الذي هو المعرض به والا لكان المعنى الآخر مذكورا بذلك اللفظ المستعمل فيه بل
دل على المعنى الآخر بذلك المعنى المذكور بمعونة السياق ولذلك قال وكانه امالة الكلام الى عرض اي جانب واشار
الى وجه اشتقاق التعريض ولا شك ان المعنى المستعمل فيه يكون واقعا تلقاء الكلام على طريقة الاستقامة لا في
جانب منه حتى يمال الكلام اليه وكذا كلام ابن الاثير يدل بصريحه على ان المعنى التعريضي لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول
عليه اشارة وسياقا فاذا الصواب ما لخصه بعض الفضلاء من ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة
المجردة ويسمى بلا مجاز واما الكناية فيستعمل فيما لم يوضع له اصالة وفي الموضوع له تبعا والتعريض يجامع في الوجود كلا
من هذه الثلاثة وذلك بان يقصد بنفس اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية ويدل بالسياق على المعنى المعرض به فلا يوصف

اللفظ

بالقياس الى المعنى التعريضي بحقيقة ولا مجاز ولا كناية لفقدان استعمال اللفظ فيه مع كونه معتبرا في حدود هذه
الثلاثة فقد يكون اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقي او المجازي او المكنى عنه تعريضا بل لا بد ان يكون هناك معنى
معنى آخر فاذا قلت المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ولذا اردت به التعريض فالمعنى الاصلي
انحصار الاسلام فيمن سلموا منه والمعنى المكنى عنه المستلزم للمعنى الاصلي هو انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا وهو
المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين
وقس على ذلك حال الحقيقة والمجاز اذا قصد بهما التعريض ثم ان المجاز قد يصير حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال ولا يخرج
بهذا عن كونه مجازا بحسب اصله وكذلك الكناية قد يصير بكثرة الاستعمال في المكنى عنه بمنزلة التصريح كان اللفظ موضوع
بازائه فلا يلاحظ هناك المعنى الاصلي بل يستعمل حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلي اصلا كالاستواء على العرش وبسط
اليد اذا استعملا في شانه تعالى ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في اصله وان سمي مجازا متفرعا على الكناية وكذلك التعريض
قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كانه المقصود الاصلي الذي استعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك
عن كونه تعريضا في اصله كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فانه تعريض بانه كان يجب عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى
المعرض به هو المقصود الاصلي هنا دون المعنى الحقيقي ولذا حققت ما تلوناه علمت ان قوله التعريض تارة يكون
على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز يريد به ان اللفظ في المعنى التعريضي قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما توهموه
وشيدوه بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد ان يكون حقيقة فيه او مجازا او كناية فان تشييده منقوض
بخصوصيات التراكيب المستفادة منها على سبيل التبعية كما عرفت في منقوض ايضا بالمعنى المعرض به فانه وان كان
مقصودا اصالة الا انه مدلول عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه كما عرفته بل اراد ان التعريض قد يكون على طريق
الكناية بان يقصد به المعنيان معا وقد يكون على طريق المجاز بان يقصد المعنى التعريضي وحده فقولك لئن لم تنته فستعرف
لو اردت تهديدهما معا كان على طريقة الكناية الا ان تهديد المخاطب مدلول باللفظ استعمالا وتهديد غيره مدلول
سياقا فاذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا
كما حققته والتنبيه على هذا المعنى المرموز اليه عبر بلفظ على سبيل في الموضعين فتثبت قوله فتامل اي تامل المثال الذي اوردنا
للتعريض وقس على هذا الذي ذكرناه فيه حال ساير الامثلة وفرعها عليه فقد نبهتك على ما هو الاصل من ان التعريض
قد يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز قال واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة للمعاني
مطبقون في الاطباق على ما ذكره الى ارباب البلاغة المكتسبة يعني علماء البيان فهو ظاهر واما ارباب
البلاغة السليقية فهم ايضا مطبقون على ذلك بحسب المعنى لانهم كانوا يعقلون هذه المعاني مجملة ويعبرون عنها
في موارد الكلام وان لم يعرفوا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها اي المبالغة من البلاغة اي المجاز اكمل واقوى في الدلالة

على ما اريد بها معنى او قع اشد تمكينا و تاثيرا في النفس قوله ذاكرا حال من ضمير قولك و الملزوم الذي هو ... شاهده
وان لم يكن مرادا بحسب المعنى الا ان اللفظ مذكور فاذا قلنا رعينا الغيث فكانه قيل هنالك غيث نباته
نباتات رعيناه و انما قال باعتبار واحد لانه قد لا يعتد والاعتبار كالعادة و العقل مثلا لم يكن هناك استحالة
بل جاز ان يكون ملزوما بحسب احدهما و غير ملزوم بحسب الاخر قوله ان في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه
اكمل في الوجه وليس في الاستعارة هذا الاعتراف بل فيها ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به و المجاز ان يكون
شيئا غيره فلا يتصور تفاوت في وجه الشبه قوله نظرا ما تقدم حكم اولا بان السبب في كون الكناية اوقع من
الافصاح هو نظير ما تقدم في المجاز نظرا الى ان الانتقال في الكناية من اللازم ثم اضرب عنه بقوله بل
نظرا الى ما عقبه من بيان ان الانتقال فيها ايضا من الملزوم نوع تصرف و ذلك لان اللازم ما لم يعتبر معه
ما يصيره مساويا للملزوم المعين لم يتصور منه انتقال اليه لاستحالة الانتقال من العام بما هو عام الى
الخاص وقد سبق في تتمة الكلام فيما سلف و الواو في قوله و من الافصاح للعطف قوله مدعى لا بينة على قوله مدعى ببينة
و اللطف فان ابلغ منها و من الافصاح معمولان للمعطوف عليه المعطوف قوله في هذين الاصلين اي المجاز و الكناية
و خصهما بالذكر لانه قرر فيها كلام السلف ورتب فيها الانواع و ذيل الانواع بما كان يليق بها و طبق بعضها بالبعض و نسق
كل واحد من المقرر و الترتيب و التذييل و التطبيق على الوجه الذي يوجبه مقتضى صناعة البيان و لم يكن له امثال
بهذه التصرفات في اصل التشبيه لان مباحثه كانت مستوفاة مرتبة على مقتضى ما ينبغي في كلامهم فاشار الى ان
ما اورده في هذين الاصلين محمود عند ذوي البصائر و صاينهم ان لا يتخذوا ذلك اي ما ذكره [illegible]
نوع استمالة و قواية في كلامهم مفيدا للسلف اي موضع قدح و طعن فيهم و لا فضلا عليهم لانهم كانوا مجرى على السبق
فعلوا ما تفي به القوة البشرية مهدوا [illegible] ابوابهم فلا منا ان نعرف ما احسن تعريف و نزينها ابلغ تزيين
و نطبقها افضل تطبيق و نضيف اليها ما يزداد به حسنها و رونقها فالفضل لهم و نحن [illegible] من بعدهم
بهداياتهم قوله حتى كانوا ظرف لقوله ان نزل من ذلك منزلة التي لا فائدة فيه و انما يستبدع ذلك اي [illegible]
التشبيه ممن رجح غيره اي ما يقتضيه على منهاج [illegible] ما يليتهم قوله ثم لم نقل استبعاد في اصول الفن
ما يبتني عليه جزئياته في قواعد الاصول ما يبتني عليه اصوله جمع في ابوابها و فصولها او تفاريعها للاصول
و في اصلها [illegible] بالتفاريع و حدها او من الاصول في تلقيها [illegible] للامتثال و للتصديق [illegible]
مستقب متعلق بقوله [illegible] ما عطف عليه و ضمير نقشها للتشبيه ولهذا النوع باعتبار ما وقع حالا منه اعني في فاتحته
و قوله فعلوا [illegible] كانوا مع [illegible] لفظ [illegible] لقوله [illegible] اي لانا لا نخرج حاصل قوله و اما بعد
فان خلاصة الاصلين هذا ضبط يتعلق بالفصاحة [illegible] مباحث الاصلين [illegible] فذلك [illegible] الخطاب و لم يعرض

التصويري

ههنا ايضا بخلاصة التشبيه لكونها مضبوطة و قوله لا تغفل البتة الا بالوضع اشارة الى رد الدلالة الذاتية
قوله فالاول هو الحقيقة في المفرد المراد به ما يقابل الحقيقة في الجملة اعني الاسناد و كذا الحال في قوله و الثاني هو المجاز
في المفرد قوله ولا بد اي للثالث الذي هو الكناية من دلالة الحال ليعلم بها ان معنى ما يراد ايضا و لولا ذلك لم
يعلم بالا قصد معنى واحد فاذا قلت مثلا فلان كثير الرماد في معرض المدح كان كناية عن كونه مضيافا بخلاف
ما اذا قلته في [illegible] و اولا الحقيقة في قوله يشترك في ان كونها حقيقتين ما يتناول الحقيقة التي اريد بها معناها
وحده اعني الحقيقة التصريحية و ما يراد به معناها مع معنى اخر الكناية فانها داخلة في الحقيقة المفسرة بما يراد بها
معناها الاصلي بلا تقييد بعدم ارادة غيره كما اشير اليه في حد الحقيقة و قد صرح ههنا بان المعنى الاصلي مراد في الكناية
قطعا و قد مر فيه كلام و المجاز المرسل هو الخالي عن المبالغة في التشبيه لكون غير المقصود خلافه كما سيصرح به و
اثبات ما هو مختص بالمشبه به للمشبه مثل قولك نطقت الحال لا احد على الكناية و نسبته اليه في مثل قولك
[illegible] قوله دون [illegible] اشارة الى ما اختاره من رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية فليس عنده مجاز
عقلي بل المجاز كله عنده لغوي و قوله على وفق عقلك و علمك اشارة الى ان المعنى موافق ما عند المتكلم كما
كان حرفيا عبارته اشعارا بان الاسناد هو المتصف بالحقيقة و المجاز العقلي اصالة و قوله بافادة مستلزم على
صيغة اسم المفعول هو الرواية و معناه اللازم و في بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل و معناه الملزوم و كلاهما صحيح
بحسب المعنى فان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم و ما لها الانتقال من الملزوم الى اللازم قوله الا او
[illegible] حقيقة في الجملة المفرد بافادة لازم داخلة في الكناية لانها تكون كناية عن النسبة فاذا قلت نحيت بها عن اللوم
فاصابه افادة لتجارتها منه كان كناية عن النسبة و اذا قلت بحث عن اللوم كان تصريحا بها فالحقيقة في الجملة على
[illegible] الحقيقة في المفرد تنقسم الى التصريح و الكناية قوله و اذ قد عرفنا [illegible] انه [illegible]
بالتخفيف [illegible] المفرد كما يشهد له قوله و حصل لنا العلم بتفاوت التشبيه قوله و قضينا الوطر عن كمال الاطلاع
لغة و مقصوده بهذا الكلام تمهيد ضبط يتوصل الى شروعه في تعريف البلاغة كانه قال لما فرغنا عن مقصود
علم البيان بعد فراغنا عن معرفة خواص التراكيب في علم المعاني حان لنا ان نبين و نوضح البلاغة التي يوصل
بهذين العلمين الى تحصيلها و هي المقصودة منهما قوله و عرفنا فيها اي في الحقيقة في المفرد و الحقيقة في الجملة التصريح و الكناية
[illegible] من الاصلية و التبعية على [illegible] الاصحاب دون رايا اشارة الى ما اختاره من رد التبعية و قوله الى الضعف
و القوة اشارة الى المراتب الست المذكورة في مباحثه و انما تعرض للتشبيه في هذا الضبط لكونه مذكورا في حد
البلاغة و بهذا يعلم ان من مقاصد علم البيان حقيقة لا الدعاء و التشبيه المرسل ما ليس تمثيلا و التمثيل الشائع
ما ليس على سبيل الاستعارة قوله بقول البلاغة هي بلوغ المتكلم هذا التوقف لبلاغة المتكلم لا لبلاغة الكلام اي [illegible]

بلوغ المتكلم هذا تعريف للبلاغة في المتكلم والبلاغة في الكلام اي هي بلوغ المتكلم في تادية المعنى بتراكيبه حدا له اختصاص
بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان
على وجهها فالمراد بالتراكيب التي تضاف اليها الخواص ههنا ما فسر به صدر المقدمة بالتراكيب الصادرة عمن
له فضل تمييز ومعرفة بعد اضافة الخواص اليها وليس قوله هناك وهي تراكيب البلغاء داخلا في تفسيرها بل هو حكم على
تلك التراكيب بانها يصدق عليها تراكيب البلغاء بمعنى انهما متساويان صدقا لا انهما متحدان مفهوما
فلا يلزم منه ان يكون مفهوم البلغاء ماخوذا في تعريف البلاغة حتى يرد عليه انه تعريف دوري ضرورة ان معرفة
البلغاء يتوقف معرفته على معرفة البلاغة فيحتاج الى ان يجاب عنه بان معرفة البلغاء يتوقف على معرفتهم بلا
بوجه ما لا على معرفتها بهذا الوجه وقد يجاب عنه ايضا بان المراد بالتراكيب ههنا تراكيب المتكلم وليس يعني انه
لم يعرف لها خواص حتى يضاف اليها لا يقال كيف يتصور توفية المتكلم خواص تراكيب غيره حقها لانا نقول الاولى
بها ان يوفيها حقها بحسب اختصاصها بل بحسب انواعها على معنى انه يورد تراكيبه على امثال تلك الخواص الموجودة في
تراكيب غيره اشتمالا على ما هو حقها هناك وكذا الحال في ايراد تلك الانواع على وجهها في تراكيب المتكلم
قوله تادية المعاني كما اشرنا اليه لا من قوله خواص التراكيب قوله اما على البلاغة يريد بها بلاغة الكلام الموقوفة من جهة
بلاغة المتكلم اعني كون الكلام بحيث وفي فيه خواص التراكيب حقها واورد فيه انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها
وعدم تراخي ذلك طرفيها عبارة عن غاية البعد بينهما وما ذكر من التباين بين الطرفين والتفاوت في البلاغة
على مراتب بينهما يفوت الحصر انما هو بحسب التفاوت في معرفة كيفيات الاحوال ومقتضياتها ... القدرة
على رعايتها كما هو حقها وبحسب التفاوت في معرفة انواع التشبيهات والمجازات والكنايات والقدرة
على ايرادها على وجهها وقد اشير فيما سبق الى ان مجرد الاحاطة بقواعد هذين العلمين لا يفيد ذلك بل لا بد معها
من فضل الهي ودرجة تبلغ ... وفي ذلك الفضل مراتب في الرعاية والايراد المذكورين ... علم البيان
اصلا ولا يدخل تحت قدرة قطعا وهي المسماة بحد الاعجاز اي المرتبة التي يعجز البشر عن الاتيان بمثلها ... تريد
تشتمل على شيئين احدهما الطرف الاعلى من البلاغة اعني ما ينتهي اليه البلاغة ولا يتصور تجاوزها اياه والثاني ما يقرب
من الطرف الاعلى من المراتب العلية التي تتقاصر القوى البشرية عنها ايضا الا ترى ان ايات الكلام المجيد باسرها
في مرتبة الاعجاز مع كونها متفاوتة في طبقات البلاغة ولقد احسن من قال ... بيان ودر فصاحت كي
يكسان بحن كرجه كويند هه جون جاحظ وجون اصمعي در كلام ايزدي بيچون وحي منزل است ... بود
بوا ما يتقدما ارض ابلعي واما الطرف الادنى من بلاغة الكلام فهو قدر من البلاغة اذا انتقص منه شي التحق
ذلك الكلام باصوات الحيوانات كما ذكره في الكتاب فهو ما يعرف منه من المراتب النازلة داخلة

تحت قدرة البشر فقد ظهر مما تقرر انه لم يرد بتوفية الخواص حقها وبايراد تلك الانواع على وجهها توفية المجوز
باسرها وايراد الوجوه بتمامها بل ما يصدق عليه في الجملة انه توفية الحق وايراد الوجه فوله يدرك ولا يمكن وصفه
يريد ان الاعجاز مع كونه مدركا لا يمكننا ان نصفه ونعبر عنه بما يدرك به عيانا سواء كان تعبيرا بحد او
بغيرها وذلك لغاية لطفه ودقته وشبهه في قصور الوصف عنه بامرين احدهما وجداني اعني استقامة
الوزن في الشعر فانا ندركها وجدانا بلا شبهة ونقصر عبارتنا عن كشف حقيقتها والثاني حسي اعني
... نحن نعجز عن وصفها تعبيرا قوله ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق اي ما يدرك به الاعجاز هو
القوة الذوقية التي يدرك بها دقائق الكلام ووجوه محاسنه اللطيفة لا التحديدات النفس على وجه التنبيه
للاعجاز من توصل به الى لطائف الاشياء ثم الذوق ان كان فطريا سليقيا فذاك والا احتيج في اكتسابه
الى طول خدمة هذين العلمين ولذا تاييد العطرى بقواعد الاكتساب فهو الغاية في ادراك الاعجاز قوله نعم للبلاغة
... ان الاعجاز نفسه وان لم يمكن وصفه وكشف بحيث يدرك به لكن الامور الموصلة الى كون الكلام معجزا اعني
وجوها من البلاغة قد تحجب عنك ملتبسا بها وربما تيسر كشفها واماط اللثام عنها التعبير بجلوة عليك فتتقوى بذلك
... على شان الاعجاز وقد اشار بما ذكره الى ما اختاره في اخر التكملة من ان وجه الاعجاز هو امر من
جنس البلاغة والفصاحة كما يجده ارباب الذوق لا ما ذهب اليه بعضهم من الصرفة اي صرف الله سبحانه دواعي
العرب عن معارضته مع قدرتهم عليها او حسن وروده على اسلوب مباين للاساليب كلامهم في خطبهم واشعارهم
... مطالع السور ومقاطع الاي مثل يؤمنون يعقلون يفقهون او من سلامته مع طوله جدا عن التناقض
... من اشتماله على الغيوب فهذه اقوال خمسة في وجه الاعجاز لا ساداسي لها والصواب منها ما اختاره
في ... هناك قوله واما الفصاحة فلما بين البلاغة واشار الى طرفيها والمراتب التي بينهما كان مظنة ... السامع
... واما الفصاحة ... فيه ... لك انه يصدق ... اما ما ثم انه قسم ما يطلق عليه الفصاحة بالاشتراك
الى قسمين وفسر كلا منها على حدة وجعل خلوص اللفظ عن التعقيد راجعا الى المعنى لانه بالنظر الى افادته اياه
قوله خلوص الكلام اشارة الى ماخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي يقال فصح اللبن
اذا اخذت رغوته وذهب لباؤه وفصح الاعجمي اذا انطلقت عبارته عن اللكنة واللحن وقيد الكلمة
... الفصاحة الراجع الى اللفظ بكونها عربية لان الكلام في فصاحة العاظيم وذكر لكونها عربية اصلية
علامة يتوقف بها وارادوا به يكون الكلمة ... على السنتهم واكثر في استعمالهم كثيرة ودورانها واستعمالها الا ان
... هناك كلمة اخرى مما قل منها دورانا واستعمالا اعز وليحب وكذا اراد بقوله اجرى ان يكون الكلمة جارية
جريانا تاما على قوانين اللغة سالمة عن مخالفة القياس اللغوي ... الا ادغام في الاجلل مثلا والمولدين لا يكون

عربيا محضا وما احدثه المولدون كالقميد والقلوب للآجر الذي هو موت وما اخطات فيه العامة
كثيرة مشهورة وسلامة الكلمة عن تنافر الحروف ان لا تثقل على اللسان التلفظ بها منتابعة نقلا متناهيا
او غير متناه كامرة المرجع في هذا الى الذوق السليم لا الى قرب مخارج الحروف وبعدها ولا الى ترتيبها
في الصعود والنزول والسلامة عن تنافر الكلمات جزء من فصاحة الكلام ومرجعه الذوق ايضا وهو كالاول
ينقسم الى ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر والى ما هو غير متناه فيه كقوله كريم متى امدحه
امدحه والورى معي فان هذا التكرار مع الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر بخلاف قوله فسبحه قوله كان له صاحب
فكرك اى يجعل فكرك عاثرا من الغبارة متعثرا اى في موضع تعثر فكرك وينبسط بعثك اى يجعله واشوك وبوعر متعبد
اى يجعل موضع ذهابك نحو المعنى وعرا اى صعبا شديد المسلك حتى يقسم اى صاحب الكلام بافعل فكرك ويوزعه ويشعب
ظنك بما هو مراده بحث تجربة التوصل الى المعنى الذي اراده قوله وما مثله ممدوح به ابراهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي
خال هشام بن عبد الملك بن مروان ومحصل معناه ليس مثل الممدوح في الفضل والكمال الا ابن اخته هشام الخليفة
فمثله اسم ما والناس خبره وحي بدل من مثله وقد فصل بينهما وهو اجنبي والا مملكا استثناء من حي قدم عليه فوجب
نصبه وابو امه اى ابو ام المملك مبتدا وابوه اى ابو الممدوح خبره وقد فصل بينهما بحي كما فصل بالخبر بين حي وصفته
اعني يقاربه فبما جمع من الامور المخالفة للاصل مع جوازها اتفاقا صار الكلام معقدا بحيث لا يفهم معناه من لا يعلم
قصته قوله كقول ابي تمام هو شاعر ماذ يارا وابنه بابك خرجا في زمن المعتصم بالله فصلب بابك بعد صلب ابيه فقال وقد
شق الاحشاء من برجائها ان صار بابك جار ماذ يار ثانيه اى هو مع بابك ثاني المصلوب الاول بلدة
اى جوار لم يكن ذلك الثاني كالنبي ثاني اثنين اى كما ثاني اثنين تحذف المضاف وجعل ثان بدلا من ذلك المحذوف فلا يكون
من تقديم المضاف اليه على المضاف الا انه صار الكلام معقدا والمراد بثاني ما في الغار النبي عم وابو بكر رضي وانما
نفى المماثلة قصدا الى اثبات المضادة لانهما كانا على نقض احكام الدين وهذين قد اجتمعا على المسلمين
والمعاطف جمع معطف وهو موضع العطف اى الميل عن سواء الطريق ومنه معطف الوادي والمنار العلم المنصوب
علامة للطريق يقال تبينت سناه اى علمته يقينا والوجه بكسر الواو وضمها الجهة التي تتوجه اليها والطية النية والمنزل
الذي يطوي اليه الطريق يقول مضى لطيته اى لنيته التي انتواها وبعدت عنا طيته اى المنزل الذي انتواه قوله ولا قد
وقفت على البلاغة وعلى الفصاحة المعنوية واللفظية فانا لا نذكر الظاهر ان يقال فاني لا اذكر جواب زيد
وقفت علما بما ذكر النسج والانموذج سوء بب نموذج وقد فصل المص في هذه الابيات ما ذكره صاحب الكشاف
مجملا ودله عليه نكتة وما حكى مفعول الكشف والسرا يعلمها اى الكشف لك في هذه الاية الحجاب الذي يستر
وجوه البلاغة والفصاحة حتى ذكره حكى مفعول اسعارا بان كون تلك الوجوه مستورة عنك بحجاب امر محتمل

في الجملة لانك بعد احاطتك بقواعد هذين العلمين ينبغي ان تجلى تلك الوجوه بلا حجاب قوله ثم ان ساعدك
يعني انك بعد مشاهدة الوجوه ان ساعدك اى اعانك الذوق لادركت من هذه الاية الاعجاز الذي ادركه
من تحدوا بها وهذا اشارة الى ما سبق من ان للبلاغة وجوها يمكن كشف اللثام عنها واما نفس الاعجاز فلا يدرك
الا بالذوق روي انهم كانوا اذ علقوا القصائد السبع على باب الكعبة ويقولون لا ننزلها حتى نطلع على ما هو افصح
منها وكانوا يعاندون في افصح ما نزل من آيات القرآن حتى نزلت هذه الاية فلم يبق لهم طريق الى العناد
ولا عنوا لما نقولها فقد ادرك من تحدوا بها اشارة الى هذه القصة قوله اما النظر فيها من جهة علم البيان قدم النظر فيها
من جهة لان ما فيها من اللطائف البيانية اشرف ولذا وقع الطرف قوله وما يتصل بهما اى بالمجاز والاستعارة
والكناية من القرينة والترشيح والتعريض والظاهر انه عطف على ابعدهما وقيل هو عطف على ما فيها قوله فيقول خبر
لقوله اما النظر وفي تشاح لا تضر بالمقصود قوله ان يبني معنى اردنا ان نجعل هذا الكلام الخ وقوله فاذ تداعى من
ان يقال فردوا ما وقس على ذلك فانقطع فغاض فغضى واستوت والطوفان المطر والماء الغالب يعني
كل شيء يقال غاض الماء اذا قل وغاره غاضه لفظ يتعدى ولا يتعدى والجودي جبل بالموصل وقوله البقينا عطف
على اردنا وقوله بني الكلام جواب لما ارادوا قوله على تشبيه المراد اى المراد منا يعني الذي اريد منه ان يتعلق به فعل وهو
هو ههنا الارض والسماء فحذف الجار واوصل الفعل الى الضمير فاستتر فيه كانه لفظ المشترك فان اصله المشترك فيه والمعنى
انه شبه الارض والسماء بالامر الذي لا شأن له لكنه الآخر في الامر العصيان وهذا التشبيه هو المصحح للنداء كما
سيأتي قوله وقيل تكون المراد والمراد بلفظ المراد منه ما هو الظاهر يعني جاء دون المراد منه وهو الذي عبر عنه بالبلع
والاقلاع ولم يخالف معنى المراد منه الموضوع له اى الظاهر هذا التشبيه الثاني مصحح لايراد صيغة الامر وتتمة للتشبيه الاول كانهما
تشبيه واحد كما نبه عليه قوله تكون المقصود متعلق بالنداء واشارة الى وجه الشبه وهو كون المقصود ما تعلق
به دعا مع غاية سهولة على القاصد وقوله تصويرا تعليل لبناء الكلام على التشبيهين اى بني الكلام عليهما تصويرا
لاقتداره العظيم ولان السموات اى واشباح عطف هذه الاجرام على السموات والارض لتغاير المفهوم اي كان
الذات متحدة وقوله كانها عقلاء في موضع الحال من المستتر في تابعة وقوله بذل المجهود عطف على وجوب الانقياد
وتصورا عطف على قوة الضمير فيه او في النهاية والافنية جمع فناء الوارد الكافي في كتابه وكتاب الله للقرآن
متعلق بالجد وتفرد بما تقدمه وقوله لا اشارة ليس هو لا للنفي والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل
هو حرف لا وهو الا معناه متعلق بالجر قوله ثم بني على تشبيه هذا المراد بمجموع التشبيهين المذكورين وليس
بلازم من بناء نظم الكلام عليهما ان يكون جميع ما فيه من قوله بني اعني قوله فقيل الخ وعلى ما مبنيا عليهما بل يكفي بناء
البعض عليهما لانه لم يكن الكلام ملتبسا بقوله قيل بمجاز مرسل من الارادة كانه قيل اريد ان يرتد ما انفجر من الارض

دان ينقطع طوفان السماء وصح هذا التجوز لان المراد بسبب لوقوع القول فيها مجازا وليس هذا المجاز مبنيا على ما ذكر من التشبيهين كما لا يخفى وقرينة هذا المجاز كون المقول خطاب الجماد لانه لا يصح ان يراد حصول شيء متعلق بالجماد وه لا يصح ان يقال يقول وخطاب الارض والسماء بطريق النداء على سبيل الاستعارة بالكناية مبني على التشبيه الاول اعني تشبيه المراد منه بالمأمور الموصوف بتلك الصفة فانه اثبت ههنا للمشبه بعض ما هو من خواص المشبه به اعني الخطاب والنداء وقد يقال ان في الاستعارة ههنا تصريحية تبعية في حرف النداء بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه بتعلق النداء والخطاب بالمنادى الحي ... وليس ببعيد لولا ان هذا التشبيه انما هو ابلغ ... التشبيه الاول فكيف يحمل اصل المتبوع على ان قول التشبيه المذكور يدفع الحمل على هذا المعنى قوله ثم استعار لغئور الماء النقص على فقال او ثم قال ... ثم استعار الماء مبنيا على احد التشبيهين المذكورين كما ان قوله فقال كذلك على ... ولا يجوز ... لولا الباس ... منها كاترى ولا يجوز عطفه على ... الكلام ... لان قوله ثم اخر على سبيل الاستعارة للتشبيه المقدم ذكره ... فانه ... جعل البلع مستعارا لنشف الارض الماء كلمة الكشف اولى مما ذكره ... للارض ... كالتسخير البلع وانما قيد بقوله الطعوم لان البلع حقيقة فيه واما قولك بلعت الماء وابتلعت الريق فمن قبيل المجاز ثم ان هذه الاستعارة على مذهب السلف فيكون ابلعي استعارة تصريحية تبعية ومع ذلك يكون بحسب اللفظ قرينة للاستعارة بالكناية في الماء كانه يقضون عهد الله ... فينبغي ان يكون البلع باقيا على حقيقته كالانبات في انبت الربيع ... بعيد او يجعل مستعارا للامر متوهم كانه نطقت ... فلزمه القول بالاستعارة التبعية كما ... جعل قرينة الاستعارة ... للفظ ابلعي باعتبار اصل وضعه لان معناه المراد منه ... فانه ليس من خواص المشبه به اعني الغذاء قوله للتشبيه المقدم ذكره اي التشبيه الثاني وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجازم النافذ في لفظ ابلعي باعتبار جوهره استعارة لغئور الماء وباعتبار صورته ... اعني كونه صيغة امر استعارة اخرى لتكوين المراد ... كونه امر خطاب ترشيح لاستعارة النداء يعني الاستعارة المكنية التي في المنادى فان قرينتها النداء وما زاد على قرينة المكنية يكون ترشيحا لها كما ... وان جعل النداء استعارة تصريحية تبعية حتى يكون خطاب الامر ترشيحا لها فقد عرفت ما فيه قوله تشبيها لاتصال الماء بالارض باتصال الملك بالمالك ففيه تصريح بان المجاز فيها في ... النسبة الاضافية الدالة على اختصاص الملك لا على ... النسبة الاضافية كما توهم ولهذا جعل الخطاب في ماءك ترشيحا ... من حيث ان الخطاب يدل على صلوح الارض للمالكية قوله للتشبيه بينهما في عدم ما كان يعني ما كان من المطر او الفعل قوله مثل ما تقدم في ابلعي من ان الامر النافذ ... على سبيل الاستعارة للتشبيه المقدم ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجازم النافذ وان الخطاب في الامر ترشيح لاستعارة النداء قوله ثم قال وغيض الماء

ان الفعل اذا تعين لفاعل بعينه استتبع ذلك ان يترك ذكره ويبنى الفعل للمفعول او يذكر ما هو اثر لذلك الفعل على صيغة المبني للفاعل ويسند الى ذلك المفعول فيكون كناية عن تخصيص الصفة التي هي الفعل بموصوفها قوله وقال يا ارض عطف على سوى السفينة وقوله ليسلكوا ... مفعول له لتقدم التصريح اي ترك التصريح بفاعل هذه الافعال كلها ليسلكوا وقوله ان تلك الامور الى بيان سبيل الكناية او تعليل ليسلكوا بتقدير اللام اي سلك سبيلها لان تلك الامور العظام لا تتاتى الا من فاعل معين فلا مجال لذهاب الوهم الى غيره قوله او يكون تسويته في بعض النسخ او ان يكون وهو عطف على ان يكون وانما غير الاسلوب حيث لم يعطف على استوت السفينة لان الفعل ههنا كان مبنيا للفاعل بخلاف ما تقدم والاضافة فيه واقرارها اي جعل السفينة قارة ... الى المفعول وهو اقرارها الى الفاعل اي الغير ... ثم عطف على ثم قال يريد انه عرض بدعاء الهلاك على قوم نوح بان تسالكي ... لا يستحقون مثل هذا الاهلاك والدعاء عليهم وانما قال لانفسهم لا غير لان مضرة التكذيب راجعة اليهم لاحقة بهم لا متعدية الى غيرهم قوله ختم مصدر ختم وانما كان ختم اظهار لمكان السخط ولبيان استحقاقهم اياه اي السخط لان الدعاء بالهلاك بعد هلاكهم والوصف بالظلم يدل على السخط العظيم واستحقاقهم اياه لكونهم ظالمين قوله وان قبيله عطف على مكان السخط اي واظهار لان قيامة الطوفان وتلك الصورة الهائلة ... ما كانت الا لظلمهم كما يشعر به تعليق الحكم بوصف يناسبه قوله وهو النظر في ... من جهة ... الاية والمراد بيان الخواص المستفادة من مفرداتها باعتبار انها واقعة فيها فكثيرة ... بسبب لا اختيارها على اخواتها كلها ... ولا لنهاية بعد المنادى بسبب لا اختيارها على اي والهمزة والعزة والعظمة والجبروت والكبرياء والقهر وهو اي الامر الذي يستدعيه مقام اظهار العظمة يقال تهاون به اي استحقره و ... في ... الى نفسه تقتضي تشريفا للارض وتكريما لها فتركها ... التهاون ولم يقل يا ايتها الارض ... تركه هنا ... الاجناس قصدا الى الاختصار ... والاحتراز عن تكلف التنبيه المشعر بالغفلة التي لا تناسب في ذلك المقام ولفظ الارض اخصر واد ... الاستعمال من الغبراء والمقلة ولفظ السماء من الخضراء والمظلة وفيه اختيار لفظ السماء ... للمطابقة ايضا لانها بهذا الاسم اشتهرت مقابلة للارض ... من حط التجانس بين ابلعي واقلعي او ولان همزة الوصل ان اعتبرت تساويا في عدد الحروف وللانقياد ... بخلاف ابتلعي ولا شبهة على ذي خبرة بقواعد البلاغة ان ذكر التجنيس والمطابقة ... لنكت علم المعاني قوله لان لا يستلزم اي لان لا استلزام قوله نظرا الى مقام ورود الامر يعني ان اطلاق البلع عن ذكر المفعول في مقام عظمة الامر المهيب كان انقيادا للامور لتقتضي ان تبتلع الارض

كل ما كان عليه من الجبال وغيرها ولما علم ان المراد بلع الماء وحده علم ان المقصود بالاقلاع امساك
السماء عن ارسال الماء فلم يذكر متعلق اقلعي اختصارا واحترازا عن الحشو المستغنى عنه قوله وهو اى الاختصار
للاحتراز عن الحشو هو السبب في ترك ذكر حصول المامور به بعد الامر لان مقام الكبرياء وكمال الانقياد
يغني عن ذكره الذي ربما اوهم امكان المخالفة قوله والاستغناء بحرف التعريف عن ذلك اما لان اللام بدل
من المضاف اليه كما هو مذهب الكوفيين واما لانها يغني غناء الاضافة في الاشارة الى المعهود واختير
استوت على سويت في كونه انسب بجواز المبنية للمفعول اعتبارا لكون الفعل المقابل للاستقرار
اعني الجريان منسوبا الى السفينة على صيغة المبني للفاعل في قوله وهي تجري بهم مع ان استوت اقصر من
سويت واختير المصدر اعني بعدا على ليبعد القوم طلبا للتاكيد مع الفعل بالمصدر مع الاختصار في العبارة وهو
نزول بعدا وحده منزلة ليبعدوا بعدا مع فايدة اخرى هي الدلالة على استحقاق الهلاك بذكر اللام واطلاق
الظلم عن مقيداته في مقام المبالغة يفيد تناول كل نوع فيدخل فيه ظلمهم على انفسهم لزيادة التنبيه على ان
قطاعة سوء اختيارهم في التكذيب من حيث ان تكذيبهم للرسل ظلم على انفسهم لان ضرره يعود
اليهم قوله جر بالتعليل لقدم النداء وقصد تعليل جريا ولقدم مقيدا بالتعليل الاول وفي ذلك اشارة الى
الجري على مقتضى اللازم فمن كان مامورا احق والمقصود ترشيح الاستعارة المكنية في الارض
والسماء حيث شبهتا بالمامور سلك فيهما الطريقة التي سلك معه قوله لابتداء الطوفان منها اي من
الارض حيث فار تنورها اولا قوله ثم اتبعها اي جمل قوله وغيض الماء تابعا لامر الارض والسماء
بنقص الماء كما بينه وانما قيد الماء بالنازل من السماء وان كان في الاية مطلقا لان ابتلاع الارض ماءها
فهم من قوله ابلعي ماءك ثم اتبعه اي اتبع غيض الماء ما هو المقصود الاصلي من القصة ثم اتبع ذكر المقصود
حديث السفينة لتاخره عنه في الوجود ثم ختمت القصة بالتعريض الذي سبق ذكره قوله من
جانبي البلاغة اي علم المعاني الباحث عن خواص التراكيب وعلم البيان الكاشف عن انواع التشبيه
والمجاز والكناية قوله ملخصة مبينة بما على صيغة المفعول في نسخ الرواية والالتواء الاعوجاج وانشاك الطرف
جعله اشوكة والمرتاد المطلوب من رواد الكلاء وارتاده طلبه وقوله بل الفاوت اضراب عن قوله
لا تعقيد ولفظ تسابق في موضعين بفتح الباء هو المطابق للدراية والرواية المعول عليها وجعله
بحذف احدى تائي المضارع وهم وقوله تسبق الى قلبك اشارة الى ان المعنى يصل الى القلب قبل
استقرار اللفظ في الاذن قوله عربية اي اصلية مستعملة استعمالا كثيرا على السنة فصحائهم
مما احدثه المولدون او اخطات فيه العامة جارية على قوانين اللغة سليمة عن تنافر الحروف والكلمة

بعيدة عن البشاعة اي الكراهة في السمع يقال شيء بشع اي كريه الطعم ياخذ باللسان بالتحريك
طرفه والاسلة المستدق من اللسان قوله ولله در شان التنزيل يتعجب من شانه واشتماله
على نكت لا تحصى ولذلك نبه بقوله لا تتامل العالم الجواد له بالتنبيه على ان كثرة اللطائف ليست مخصوصة
بهذه الاية بل هي عامة لاياته وان الاية المذكورة ليست مقصورة على ما ذكره من النكت قوله لا تسع
اي تلك اللطائف الحصر بسبب الحصر ويروى برفعه وتذكير الفعل اي لا يسع الحصر تلك اللطائف قوله الا ان
المقصود اعلم يكن الا ذكر جميع ما ادركت من لطائفها لان المقصود لم يكن الا الايجاز والارشاد لكيفية اي كيفية
وجدان نكات العلمين قوله لا ان لا علم في باب التفسير بعد علم اصول الدين اي الكلام لانه لا بد منه في تاويل
المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن اقرا منهما اي من هذين
العلمين ويروى منه اي من علم المعاني والبيان والطرفان اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان
باقرا على معنى انهما اقرا من كل علم في باب التفسير بعد علم الاصول وجاز ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد
من لا علم ولفظ اقرا وما عطف عليه يروى مرفوعا على انه خبر لا او صفة لاسمها محلا والخبر محذوف كما على
رواية النصب بالوصفية قوله ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه اراد به كشف القناع عن وجوه البلاغة
القرآنية جعلها في يتوصل بها الى ادراك نفس الاعجاز بالذوق فلا ينافي ما مر من ان الاعجاز لا يمكن وصفه
بحيث يدرك به خصوصيته ويعرف حقيقته قوله وهو الذي هو حد الضمير لانه راجع الى علم المعاني فان البيان شعبة
منه اولى بلم المعاني في البيان اعني ان تقدير لفظ العلم مفردا مضافا اليهما كما قررنا وانفع على رواية منه
بدل منهما وتوفية كلام رب العزة حقه من البلاغة من حيث انه يعرف به كونه في اعلى طبقاتها والتاويل صرف
اللفظ عن ظاهره لمرجح قوي والتفسير الكشف عما دل عليه اللفظ بظاهره وقيل التاويل والتفسير واحد وهو الكشف
عن ظاهره او باطنه وقيل التفسير ما يتعلق بالرواية والتاويل ما يتعلق بالدراية قوله رونق السيف ماؤه وحسنه
ومنه رونق الضحى قوله ضمنت شرعتها اي حرمته ومنعته يعني ضامنة حوزتها اي ظلاله وتقصد استلبت على صيغة
المبني للمفعول من استلبت الشيء اذا اخذته منه بغتة قوله ان وقعت بفتح الهمزة اي لان وقعت او بان
وقعت في خذولها اي مسلكها في مآخذها اي مسالك مردودة وحملوها على محامل اي معاني غير مقصودة
والعويل رفع الصوت بالبكاء والويل مثل ويح الا انها كلمة عذاب يقال فلان عليه ويل من كذا اي يقول
يا ويلي من امر كذا كان الايات لسبب ما اخذتهم ترفع اصواتها بالبكاء بسبب محاملهم تقول يا ويلي من محامل
الجملة قوله كتتبع متعلق بلا تزري اي تم مع ما اثبت الله القلم اي علم البلاغة المتداول للعلمين من الشرف
الطور الفضل الباهر اي الغالب على كثير من العلوم لا تفي بكشف الغطاء عن وجوه الاعجاز المودعة في

النبي عم المشتمل على سعادة الدارين لا تزى على اسوء حال امته وذلك لقلة المعتنين بشانه وذكره الشاهد
من جوانب دراكها والضم الظلم متنى اى ابتلى وساته خسفا اى اولاه ذلا وكلفه مشقة واشار الى قلة من يعتني
بعلم البيان الذى مهدت قواعده واسس عليها ورتب له شواهد اى امثلة يستشهد عليها بها وبين له حدود او رسوما
يكتسب بها تصورات النظرية ووضع له اصولا وقوانين يبنى عليها مسائله الفرعية وجمع له حججا وبراهين قطعية يستدل بها
على احكامه الكسبية واشار الى كثرة تفرقه فى ايدى المتعلمين بقوله وشمله الرجل جمع راجل والخيل الفرسان قوله علم
اى هو علم وايادى سبا او لاد سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان ارسل الله عليهم سيل العرم فتفرقوا فى البلاد
ولحق غسان بالشام وانمار بيثرب والازد بعمان وصاروا امثالا فى التفرق فقال ذهبوا ايدى سبا وتفرقوا
ايدى سبا والصبا ريح تهب من مطلع الشمس والدبور ما يقابلها قوله تصفح اى انظر صفحات اكثر ابواب
اصول الفقه من الحقيقة والمجاز والتصريح والكناية وغيرها فانها من هذا العلم وقد تولاها صاحب الاصول وغيره
وعداى عد ما ذكرناه مرة بعد اخرى فانك تجد كثيرا من مباحث هذا العلم متفرقة فى كتب النحو والتفسير
قوله ولكن الله استدرك على ما ابتلى به هذا العلم من الضيم والتفرق اى لم يوفق لله سبحانه لجمع متفرقاته واصلاح شانه
احدا قبلى لكنه عيننى ان الجملة خبر لكن وان تعطى فى صحيح فى بعض نسخ الرواية على صيغة المبنى للفعول فى المثل
اعط القوس باريها اى ناصحها ومصلحها يضرب فى تفويض الشىء الى من يعرفه ويقوم باصلاحه والحول
الحيلة والقوة ايضا قوله كذلك قد تقرر ان مرجع البلاغة على المعانى والبيان وبنوعى الفصاحة المعنوية
واللفظية والحلة ازار ورداء ولا تطلق على ثوب واحد قوله القصد لتحسين الكلام يريد ان تلك
تفيد الكلام حسنا تابعا للبلاغة والفصاحة خارجا عما هو حسن ذاتى للكلام البليغ الفصيح
يدل على ذلك قوله وبرقيه اعلى درجات التحسين فى قوله فلا علينا اى لا باس علينا ولا نصحه
على ان الوجوه المخصوصة لا مدخل لها فى الاحتراز عن الخطاء فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال كما ذكره فلو
كانت كذلك لوجب علينا ان يفصلها كسائر اجزاء علم البلاغة فلا يجوز ان يجعل الاستحسان
علم المعانى على المحسنات البديعية كما حققناه هناك فذكره للمطابقة والتجنيس فى انما يكون لا من حيث
النظر فى علم المعانى على سبيل الاستطراد والتبعية كما اشرنا اليه قوله وهى ان يجمع بين متضادين اى
متقابلين فى الجملة وانما سمى الجمع بينهما مطابقة لانه فى اللغة ايقاع توافق وتطابق منها طابقت بين الشيئين
لو جعلت احدهما على طبق الاخر اى وفقه فبين الابكاء والاضحاك مطابقة وكذا بين الاماتة والاحياء وبين
الاسادة والنزع وبين الاعزاز والاذلال وبين الضحك والبكاء وبين القلة والكثرة وبين الايقاظ والرقود فلم
ان الجمع بين شيئين متوافقين لم يطلق التوافق ههنا مناسب بل خلاف التضاد سواء كان هناك تقابل او لا كما بين

الضحك والقلة وبين البكاء والكثرة مثلا ولابد فى الكلام من تقدير معطوف يقع فى مقابلة او اكثر اى ومن
ضديهما او ضديه ما قوله ثم لما شرطت هنا اى لما اعتبرت فيما بين المتوافقين او اكثر شرطا اى فقد اعتبرت
ضد ذلك القيد هناك اى فيما بين ضديهما او ضديه ما وعلى هذا يخرج عن المقابلة نحو قولنا ما احسن الدين والدنيا
لو اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل لانه لم يعتبر فى الكفر والافلاس ضد الاجتماع بل المعنى على اعتبار الاجتماع
ويدخل فيها نحو قوله فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اذ ليس هناك شرط فى شىء من الطرفين فقد قوبل
واحد بين مجموع الضحك والقلة بمجموع البكاء والكثرة وان كان فيه مطابقتان كما عرفت قوله اعطى اى
حق ماله واتقى لله فلم يعصه وصدق بالملة الحسنى اى دين الاسلام او المثوبة الحسنى وهى الجنة فسنيسره
اى سنهيئه لليسرى اى سنلطف به ونوفقه حتى يكون الطاعة ايسر الامور عنده قوله واستغنى اى زهد
فيما عند لله كانه مستغن عنه فلم يتقه او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتقه وبهذا الاعتبار
اعنى كون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء كان الاستغناء ضدا للاتقاء فسنيسره للعسرى اى
سنخذله حتى يكون الطاعة اعسر شىء عليه او سمى طريق الخير باليسرى لان عاقبتها اليسرى وطريق الشر بالعسرى
لان عاقبتها العسرى قوله وهو التعبير اشارة الى ان التيسير للعسرى تعبير فى المعنى قوله وهى ان تذكر الشىء
بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته فان كان بين ذلك الشىء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا
اشكال وكون المشاكلة سوجبة لمزيد الحسن كما بين السلمة جدا فيها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا
بد ما يجعل الوقوع فى الصحبة علاقة مصححة للمجاز فى الجملة والافلا وجه للتعبير به عنه والاقتراح السؤال عن الاحوال
ونحوه بجزوم جوابا للامر من اجاد الشىء حسنه اطبخوا اى خيطوا اعبر بها عنه لوقوعه فى صحبته تحقيقا واما قوله
صبغة الله اى تطهير لله على انه مصدر مؤكد لقوله آمنا بالله فقد وقع فى صحبة الصبغ تقديرا وذلك ان النصارى
كانوا يغمسون اولادهم فى ماء اصفر يسمونه المعمودية ويجعلون ذلك تطهيرا لهم واذا فعل احدهم بولده ذلك
قال الان صار نصرانيا حقا فقيل للمسلمين قولوا صبغنا الله بالايمان صبغة وطهرنا به تطهير الامثل
صبغكم وتطهيركم ايها النصارى وجزاء الاعتداء عدل قطعا فجعله عدوانا مشاكلة والمكر الحيلة فى ايصال المضرة
الى الغير من حيث لا يشعر فلا يطلق على فعله الا بطريق المشاكلة وكذا لا يطلق لفظ النفس عليه والمراد
به الذات الا مشاكلة ومنه قوله بل يداه مبسوطتان مشاكلة مع قول اليهود يد الله مغلولة ومع قوله غلت
ايديهم كما ذكره لكن المحقق ان بسط اليدين كناية عن الجود التام ولما لم يكن ههنا المعنى الاصلى كان مجازا متفرعا
على الكناية كما مر وح فلا مشاكلة واطلاق الاسلى على جزاء السيئة مشاكلة ايضا وقد يقال هو سيئة فى اللغة حقيقة
لانها من ساءه يسوءه اى جزيه قوله وهى عبارة عن الجمع بين الملتبسات وذلك على قسمين ا ان يذكر معان
متناسبة بالفاظها كقوله والشمس والقمر بحسبان وقول البحترى فى صفة الابل الانضاء كالقسى

المعطفات بل الاسهم مثبتة على الاوتار والثاني ان يذكر معان غير متشابهات بالفاظ لها على
احدهما بحيث كقول المعري وحرف اي ناقة ضامرة كنون اي حرف نون في الصغر والتقوس فهو حرف النون منه
الصغر والانحناء تحت را، هو اسم فاعل من رأيته اذا ضربت رئته والدال اسم فاعل من دلوت الناقة رفقت
بها وسيرتها سيرا رويدا يؤم اي يقصد ذلك الراي الرسم اي الاثر الدارس غيره النقط اي غيره ما تساقط على الرسوم
من المطر الاولى ان يسمى القسم الثاني ايهام مراعات النظير لان هذه الامور انما يكون متناسبة حقيقة
اذا اريد بالحرف حرف الهجاء وبالنون والراء والدال الحروف المخصوصة وبالنقط ايقاع النقط على الحروف وهي
ان يزاوج اي توقع الازدواج بين معنيين واقعين في الشرط والجزاء بان ترتب امرا واحدا على كل منهما
كما في بيت البحتري على الشرط اعني نهى الناهي لجاج الهوى اي ازدياده ولزومه وعلى الجزاء اعني اصاخ اي الحبيب الى الواشي
اي النمام الذي يشي الحديث ويزينه لجاج الهجر قوله وهو ان يلف وحد الضمير الراجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد
من المحسنات المعنوية وقال بين شيئين اكتفاء بالاقل لظهور ان اللف والنشر في الاكثر ايضا كقوله
فعل المدام ولونها ومذاقها في مقلتيه ووجنتيه وريقه والذكر يتناول الاجمالي كقوله وقالوا لن يدخل الجنة الا من
كان هودا او نصارى والتفصيلي وح قد يكون النشر على ترتيب اللف كما في البيت المذكور في قوله ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا وقد يكون على عكسه كما في قوله كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال
لحظا وقدا وردفا وقد يكون مشوشا وقوله من غير تعيين صفة لمصدر تشبيها اي اتباعا خاليا عن التعيين وثقة مفعول له
لترك التعيين لا يقال قد تعين الضمير المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الاية من باب اللف والنشر لانا
نقول هذا التعيين انما هو بحسب المعنى دون اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين
لفظا اصلا قوله وهو ان تدخل شيئين فصاعدا في نوع واحد اي في امر كلي يجمعها ورواية الكتاب ان الشباب
بكسر الهمزة قبل اولا علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب فالهمزة مفتوحة وانما كانت هذه الامور مفسدة عظيمة لان الشباب
داع الى اتباع الهوى والفراغ مواز عن الموانع عن ارتكاب وجوه اسباب يتوصل بها اليه فاذا اجتمعت هي
غاية في المفسدة والاية مثال لادخال شيئين اعني المال والبنين في حكم واحد اعني زينة الحيوة الدنيا كان البيت
مثال لادخال ما هو اكثر في حكم واحد فالتمثيل نشر معكوس قوله فيوقع بينهما تباينا كما اوقع الشاعر بين نوال الغمام
ونوال الامير وهما نوع واحد تباينا بان يكون الاول قطرة ماء والثاني بدرة عين قوله ثم تضيف اي تنسب الى كل
واحد من الجزئين او الاجزاء على التعيين ما هو له عندك وبهذا القيد امتاز التقسيم عن اللف والنشر لا اضافة على
التعيين هناك فان قلت اين التعيين في قوله فذا طويل وهذا قصير فان كلا واحد منهما يصلح للاشارة الى كل واحد
من جزئي قوله انسان قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان تكون اشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبه
الحال على السامع لم يفقد تعيين قوله فارتبك الغدر ولحق المتكبر فلا جمع بينهم قد جمع ح الشيئين الاول المسؤول

والثاني في الطلب فهذا تفريق منها قوله وهو ان يجمع امورا كثيرة تحت حكم اي يجمع ما فوق الواحد من الامور
تحت حكم واحد يشملها ثم تقسم اي توقع التقسيم في اجزاء تلك الامور الكثيرة بان تضيف الى كل منها ما هو له
عندك والمصطاف موضع الاقامة بالصيف والمرتبع موضع الاقامة في الربيع قوله في كونها خالصة للممدوح
لانه لم يرد بكون اذ هم مصطافا له ومرتبعا بمجرد سكناه فيها بل لانها مع ما فيها تحت تصرفه خالصة له فقد جمع الكل في
حكم واحد ثم قسم في البيت الثاني بان اضاف السبي الى المنكوحات والقتل الى الاولاد والنهب الى الاموال والحرق
الى الزرع وعبر عن المنكوحات والاولاد بكلمة ما استحقارا لها او توفيقا في العبارة بينها وبين ما جمعوا وما زرعوا قوله
قوم اذا حاربوا قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعهما في البيت الثاني تحت حكم
واحد هو السجية اي الغريزة التي جبل عليها الانسان والخلائق جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق والمراد بالبدع محدثات
الاخلاق قوله ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم لم يفسر مفهومه لظهوره مما سبق واشار بقوله كما قلت على الخطاب
الى ان المثال من اشعاره وقد جمع فيه الحبيب والنار في التشبيه بالنار وفرق بان وجه الشبه في الاول الضوء
وفي الثاني الحر ثم قسم بان اضاف الى الاول الاختيال اي التكبر الدلال واضاف الى الثاني اشتعال الحال قوله وكذا الحق
بهذا القبيل اي ما طرحه مع التفريق والتقسيم فان قوله لا تكلم نفس اي لا تتكلم جميع اهل الموقف في انها لا
تتكلم يوم يأتي الله اي امره وقوله فمنهم شقي وسعيد تفريق وايقاع تباين بينهم الا انه ليس تفريقا باعتبار جهة الادخال
في عدم التكلم فلذلك قال وكان يلحق بهذا القبيل ولم يقل منه قوله واما الذين شقوا واما الذين سعدوا
تقسيم لانه اضيف فيه الى كل فريق من الشقي والسعيد ما له من عذاب النار او نعيم الجنة والاستثناء بقوله
الا ما شاء ربك يجري على ظاهره في حق اهل النار لان فساق المؤمنين يخرجون منها واما في حق اهل الجنة
فيحمل على ان لهم نعما وحرمت فوق نعيم الجنة كلقاء الله سبحانه ونيل رضوانه فليسوا مقصورين ابدا على نعيمها ولدفع توهم
انقطاع نعيم الجنة باجراء الاستثناء على ظاهره كما في الاول عقبه بقوله عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولا خلل
في النظم بسبب اختلاف الاستثنائين لانه قد نصبت القرينة على اجراء الثاني على خلاف ظاهره واما ما نقل
من ان الثاني ايضا يجري على ظاهره لان فساق المؤمنين الذين سعدوا بالايمان وان شقوا بالمعاصي
قد فارقوا الجنة ايام العذاب فلا يكونون مخلدين في الجنة من وقت دخول اهل الجنة فان الخلود في زمان كما
ينتقض باخره ينتقض باوله ايضا فليس بشيء لان خلود كل شخص في الجنة انما يتصور بعد دخوله فيها فلا يصح الاستثناء
من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم فيها وايضا جعل الفساق داخلين في الاشقياء
والسعداء باعتبارين خلاف ظاهر الاية لانه قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة وذهب صاحب
الكشاف الى ان الاستثناء الاول كالثاني لان اهل النار لهم عقوبات اخر كالزمهرير ولدغ الحيات والعقارب
فليسوا مقصورين على التعذيب بالنار بل ينقلون من نوع من العذاب الى نوع اخر منه قوله وهو ان يكون اللفظ
استعمالان قريب وبعيد ووصف الاستعمال بالقرب والبعد نظرا الى المعنى بحسب النسبة الى الزمن وهو

كأنا حصفصين او مجارين او مختلفين قوله فقد ذكر بالنصب على صيغة المبني للمفعول اي بذكر ذلك اللفظ
المعنى القريب فيوهم السامع في ابتداء الحال [illegible] الحال اما بالتأمل او بالقرينة المتأخرة ان المراد به
هو المعنى البعيد كما في البيت فان الشاعر اوهم باول كلامه اركاب العدى على الموالاة ان الوسم اي السود من قوله لم فرس
له هم اي اسود مع ان المراد [illegible] بالوهم اي القيود من الحديد وضعها على ارجلهم كما يدل عليه قوله خلعها عليهم بالبناء
بسبب الطعان ملابس حمرا من الدماء والمعنى القريب لقوله الرحمن على العرش استوى هو الجلوس [illegible]
فاذا استويت انت ومن معك على الفلك لكنه ممتنع في حقه تعالى فظهر ان المراد اما الاستيلاء عليه مجازا كما يقال استوى
عمر على العراق اي استولى عليه واما الملك على طريق الكناية والمعنى القريب لقوله والارض جميعا قبضته الى آخره هو ان
الارض مقبوضة في كفه وان السموات مطويات بيده اليمنى [illegible] تعالى منزه عن الجوارح [illegible] وجب ان يحمل القبضة على [illegible]
والمسخر واليمين على القدرة القاهرة او يحمل الكلام من باب التمثيل والتصوير لما [illegible] عليهما وكونهما تحت تصرفه
شاء او الاخير احسن ومن متشابهات القرآن كاليد والوجه واتيان الرب ومجيئه الى غير ذلك مما لا يعرف معناه من هذا
القبيل اي من باب الايهام لتبادر معانيها القريبة الى الفهم مع ان المراد بها معانيها البعيدة التي لا يعلمها الا الله والراسخون في العلم على
المذهب المختار عند جمهور المتأخرين او لا يعلمها الا الله وحده على [illegible] اكثر السلف وانما قال من اكثر المتشابهات لان بعضها مما يتساق
الذهن الى معناه المراد بلا تكلف [illegible] بل يداه مبسوطتان قوله ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم [illegible]
عن الغير [illegible] البارز [illegible] لصفة مدح [illegible] باداة الاستثناء [illegible] السامع قبل ان ينطق بما بعدها [illegible] شيئا
من صفات الذم [illegible] صفة مدح اخرى [illegible] ذلك المدح بما يشبه الذم تأكيدا [illegible] له صفة ذم فلم يجد
سبيلا [illegible] الانقطاع بمعنى الاستدراك وسوى مستعار له لكن [illegible] وقد يؤكد الذم بما يشبه المدح [illegible]
كقولك فلان جاهل الا انه فاسق [illegible] مثل هذا التأكيد [illegible] مدحا [illegible] ذما كقوله ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم الا ما قد سلف
فانه علق بالمحال اي لا يحل لكم ما نكح اباؤكم غير ما سلف فانكحوه ان امكنكم قوله ومنه ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اي احتمالا على
سواء فلا يتناول الايهام [illegible] كون المعنيين مختلفين غاية الاختلاف اي كونهما متضادين حتى قال [illegible] ان يكون احدهما
مدحا والآخر ذما كما روي عن بشار انه قال في خياط اعور خاط عمرو قباء ليت عينيه سواء قلت شعرا ليس يدري [illegible] فان
قوله ليت عينيه سواء يحتمل [illegible] تساوي العينين [illegible] في العمى قوله وللمتشابهات من
القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار احتمالها معنيين مختلفين وان لم يكونا متساويين في هذا الاحتمال [illegible] احدهما
مدحا والآخر ذما قوله ولا اجنبية [illegible] بالتجانس وذلك [illegible] في كلامه [illegible] الحمار الوحشي الموصوف
في الابيات السابقة [illegible] قوائمه [illegible] الوان مختلفة [illegible]
[illegible] الكراع [illegible] الساق من الغنم والبقر [illegible] الخد [illegible] المشفع الاسود [illegible]
الذي [illegible] والنشط الخارج من ارض الى اخرى [illegible] الوحش [illegible] اسناده [illegible]
ابيات [illegible] الثور الوحشي [illegible] ذكر [illegible]
اكل الربيع [illegible]

[illegible] واطار النجره في وصفها لشدة العدو وقدم الكلام في قول الحارثية الاية المذكورة
فان قلت قد سبق بحث الجناس وانه [illegible] البلاغة فكيف يعد من الوجوه المحسنة البديعية الخارجة عن البلاغة وكذا
الحال في الالتفات والاعتراض ايضا فانه من باب الاطناب قطعا اجيب بان اشتراك العلوم في المسائل جائز بل واقع كما
بين في موضعه [illegible] الالتفات مثلا على مقتضى الحال لكان موجبا للكلام حسنا ذاتيا داخلا في البلاغة
وان اتي في مقام لا يقتضيه لا بد فيه كان موجبا له حسنا خارجا عن البلاغة [illegible] الاعتراض [illegible] الادراج [illegible]
يكون في اثناء كلام واحد او بين كلامين متصلين معنى كما يسمى بالحشو ايضا ومنه باطلاق قوله ما يتم المعنى بدونه على انه
فلا يكون جملة سواء كان له محل من الاعراب او لا او غير جملة ايضا كالمثال الاول اعني غير مفسدها او هو حال من صوب الربيع [illegible]
[illegible] اعترض [illegible] الفعل فاعله دفعا لايهام خلاف المقصود والديمة المطر الذي لا رعد فيه ولا برق وله دوام اقله ثلث
النهار او ثلث الليل وقوله وما [illegible] معترض مع الواو بين [illegible] لكي تعظم المقسم به والبطل [illegible] الاكارع
جمع اكرع جمع كراع [illegible] جماعات الناس قوله لا زال [illegible] اعتراض بين اسم ان وخبرها للدعاء وقوله [illegible] تفعلوا
جملة معترضة بين الشرط وجزائه للتنبيه على ان فعلهم اعني اتيانهم بمثل القرآن غير معهود [illegible] وانه لقسم لو تعلمون عظيم
جملة معترضة بين القسم وجوابه للدلالة على عظم القسم قوله لو تعلمون اعتراض في اعتراض بين الموصوف وصفته للاشعار بعدم
علمهم بعظم القسم وتحقيق ما اقسم عليه وكذا لا اقسم [illegible] ومواقع النجوم مساقطها ومغاربها قوله [illegible] مدح النبي
عليه السلام [illegible] مدحه بكمال السخاء وجلال القدرة وذلك لان [illegible] الناس كلهم [illegible] يدل على انهم يستفيدون منه
مالا [illegible] والاتلاف [illegible] وفاعل يوضح مستتر راجع الى قوله [illegible] يوضح لك ما ذكرته [illegible]
الى [illegible] فيه الامدح بالنجدة [illegible] ذكر الاعمار فيهما دون الاموال لان قاصدا بذلك اصلاح الناس
ونظام احوالهم لا جمع المقتنيات الفانية قوله مثل [illegible] فانهما متحدان مع قلة حروف [illegible] وكذا [illegible] على ان الاول
متعد والثاني [illegible] لو قيل [illegible] على البناء للمفعول فيهما لكان انسب [illegible] تقدم في الاية ولا نسلم ان تعليل
اللفظ ولا تعقيد [illegible] وحسنا في الكلام الا انهما من المحسنات الراجعة الى اللفظ دون المعنى [illegible] ههنا
[illegible] تقليل اللفظ ولا تقليله للايجاز والاطناب وقد سبق ان اعتبارهما بالاصالة
[illegible] في الجمل [illegible] القسم الثالث الراجع الى اللفظ التجنيس [illegible] بين الكلمتين [illegible] اللفظ
واراد بالكلمتين [illegible] اللفظي [illegible] المتجانسين [illegible] بهما [illegible] على وجه مخصوص يعرف
تفصيله [illegible] انواعه المعتبرة منها التام وذلك بان يتفقا حروفا وحركات وسكنات وانما [illegible] المعنى
فالرحبة الاولى [illegible] والثانية بمعنى الواسعة [illegible] ان يختلف المتجانسان [illegible] الحاصلة من الحركات والسكنات
[illegible] الصورة [illegible] انواع [illegible] بصورها النوعية [illegible] الحروف [illegible] وهذا
وان كان قريبا بحسب المعنى [illegible] عبارته بعيد جدا وقيل [illegible] الصورة الخطية فان المختلفين في الخط دون الهيئة من قبيل
التام [illegible] الصورة [illegible] على صيغة الامر [illegible] لا

اختلاف الصورة اختلافا ما هو الظاهر من العبارة لم يكن ناقصا ايضا وان قيل المعتبر في الناقص اختلاف العدد دون الصورة سواء كانت
مختلفة او لا كان ناقصا ثم ان الاختلاف في البرد والبرد بحسب اختلاف الحركات ضما وفتحا والاختلاف بين الشرك وهو حبالة الصائد والشرك
بمعنى الاشراك انما هو بحسب اختلاف حركة الشين فتحا وكسرا واختلاف حال الراء حركة وسكونا والاختلاف بين المفرط من الافراط والمفرط من
التفريط بحسب اختلاف حال الفاء حركة وسكونا واختلاف حال الراء تخفيفا وتشديدا لان الحرف المشدد لما كان في الصورة الخطية
كالمخفف عد حرفا واحدا لا حرفين فلذلك جعل غرة وعزة كالشرك والشرك متفقين في المادة ومختلفين في الهيئة فاعرف ذلك حتى لا يشكل
عليك الحال في عد هو من المتجانسين في الهيئة فقط ومن ههنا يعرف ان المراد بالصورة فيما تقدم هو الخطية لا النوعية قوله وهو ان يختلفا
بزيادة حرف وذلك اما في الاول كقولك مالى كمالى او في الوسط نحو جدى اى حظى وجهدى اى اجتهادى وسعيى وقد عرفت ان المشدد
كالمخفف فلا اختلاف بينهما الا بزيادة الهاء او في الاخر نحو كاس كاسب والاول اسم فاعل من كساه يكسوه وسمى التجنيس المضارع والمطرف
اى بهما بانهما سمت وقيل المضارع ان يختلفا بحرف والمطرف ان يختلفا بحرفين وتقارب المخرج معتبر في الكل فالاختلاف بحرف واحد اما في الاول
كقولك بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس
واما في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه واما في الاخر نحو قوله الخيل معقود بنواصيها الخير وهو اما يبلغ الصرف يقال
من الامر الحاصر فاوهم معنى البطن او الشبع فالاكثر يطلق على البطين والشبعان ايضا ولم يعتبر هذا التقسيم في الحرفين بل اورد مثال الاول
التي لقيس لحرفين في الوسط ومعنى حسنى حيلتي خيبس الخط او القدر قوله وهو ان يختلفا لا مع التقارب بعين العبارة يتناول الاختلاف
بحرف واحد وبحرفين الا انه لم يمثل الا للاول قوله ويسمى تجنيس التصحيف وذلك لانه قد يصحف احدهما بالآخر ويسمى تجنيس الخط ايضا لانهما
في صورة الخط الا ان التجنيس التصحيفي والخطي هو ان تتماثل اللفظان في الكتابة ويوجد فيها غير الاحرف من النقاط والعلامات من العين وهو الانسب قوله
لفا او ردا على نحو قولهم اى لفا او ردا والمتجانسان بحيث يكون احدهما ضميما الى الآخر لتسبقا به يسمى ذلك التجنيس مزدوجا ومكررا ومرددا وما كان
منها تجنيس تام مثل جد وجدود وجدود والحق التجنيس اللاحق نحو يتنون وبنون دسبا مثال تجنيس من قول الموضع ... ويسمى تجنيسا
مستوشا وذلك لانه ما خالف كل من المتجانسين صاحبه بحرفين متقاربين في المخرج توهم ان التجنيس مطرف وليس كذلك لعدم كون الحرفين
مجتمعين وحيث كان الحرفان الاخيران منهما اعني العين والغين متفقين في صورة الخط كان التجنيس خطيا ليس به لا اختلاف الحرفين
الاولين اعني الراء واللام في صورة الكتابة وقيل لو كانت عينا الكلمتين متحدتين لكان تجنيس تصحيف او لا بما ههنا كان مفاد على عدد
تجاذبه صنعتان فلذلك سمي مشوشا قوله بين المتجانسين اى المتجانسين التام في الحظ وان اختلفا في التركيب والافراد
فان الاول مركب اضافي اي جام ملكي صاحب سنة والثاني مفرد اسم فاعل من ذهب وان تخالفا في الخط ايضا سمي التجنيس مفروقا لافتراقهما
في صورة الكتابة فان قيل كما ان قوله جام لنا مركب من الاسم والخبر كذلك جاملنا مركب من الفعل والمفعول اجيب بان
المراد كون احد المتجانسين مركبا لا ينافي كون الآخر ايضا مركبا واجيب بان اسمها وخبرها لا يعدان لفظا واحدا لا حقيقة ولا عرفا
بخلاف الفعل والمفعول المتصل به مع استتار فاعل كما فانهما يعدان في العرف لفظا واحدا قوله ومما يلحق بالتجنيس شيئان
احدهما ان يجمع بين اللفظين شبه الاشتقاق ... الاشتقاق وليس به فان قال اجرف وادني من القول والعاملين
والقالب يافيض ... قلامة بقلاية البعضة وكذا الجنى منقوص مائد مع جنى والجنة مضاف مع جنان يمكن ... بين اللفظين في كل واحد من المثالين

يرجع الى اصل واحد في الاشتقاق الا انه قد يتوهم ذلك في بادى الرأي والثاني ان يكون اللفظان يجمعهما
في الاشتقاق اصل واحد فانما ماخوذ من قام والقيم فعل منه والريحان بمعنى النبت المعروف او الرزق
ماخوذ من الروح والراحة فلم يوجد في اللفظ تركيب الراء مع الباء اي فالاصل الواو ومعنى قوله فروح وريحان
رحمة ورزق ومن جهات الحسن تغيير اسلوب الكلام في باقي الاقسام فحسنها جهات الحسن لم تعقل
ومع التقسيم الثاني او من تعين في العبارة واراد بالكلمتين المتكررتين ما يتحد معناهما وبالمتجانستين ما يتوافقهما والملحقتين
ما يوهم الملحق بسبب الاشتقاق او شبهه قوله كالاقلت اي ورد هما الان عند نفسه مكررا الوقوع الكلالاني في احدهما
الحلة وقد بينا في علامس من رد العجز على الصدر الا اصلا حشو المصراع الثاني والروابي في منهج فتح الله في الثبوته
حسن كذا وقد جاء بهم بمعنى صح وظهر قوله والاحسن في هذا النوع ان لا يرجع الصدر والعجز الى التكرار اي لا يكون الكلمتين
مكررتين بل لا متجانستين او ملحقتين بهما وانما كان هذا احسن لحصول الافادة في صورة الاعادة قوله ومن جهات
الحسن القلب هو على قسمين قلب الكل وهو ان يكون حروف احد اللفظين معكوسة الترتيب تماما في اللفظ الآخر
كالفتح والحتف وقلب البعض وهو ان ينعكس ترتيب بعض حروفه في الآخر كالعورات جمع عورة بمعنى الفعلة القبيحة
والروعات جمع روعة وهي الخوف ومثال المقلوب المجنح اي الذي جعل كالجناحين في قول الشاعر لاح انوار الهدى من
كفه في كل حال والمقلوب المستوى هو ان يكون مجموع كلمتين او اكثر في شعر او غيره بحيث اذا انعكس ترتيبه وقد
حصل ذلك المجموع بعينه في غير الشعر نحو قولك كن كما امكنك وقوله تعالى وربك فكبر وفي الشعر اما في
بيت كقول الحريري اس ارملا اذا عرا وارع اذا المرء اسا فانه لو قلب حروفه كان الحاصل عينه واما في
مصراع كقول الاخر ... فلا كبا بك الفرس ... اي اعطاه ... لا حدله ... اناولم
يك طالبا منك معروفا ... ومن رعاه حفظه ... اى داوية ومن اسوت بينهم اى
اى اصلحت وقد ... معصوما من اساء ... فيقال كبا بوجهه ... قوله ومن جهات
الحسن التجنيس ومنها التسجيع قصدا الى الكلمات التي في اواخر الفقر بمنزلة القوافي في النظم ولو بدله بالسجع ... بالمقفى
لكان سببا لما تقدم ونادرا من ارادة المحسنات البديعية للمعاني المصدرية والقافية على المذهب الاصح من آخر حرف في البيت
الى اول ساكن يليه مع حركة المتحرك الذي هو قبل ذلك الساكن وقيل مع ذلك المتحرك ايضا وقيل هي الكلمة الاخيرة
من البيت وقد يطلق القافية على الروي وهو الحرف الذي يبني عليه الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او رائية ولم يطلق
السجع على فواصل القرآن تادبا وبالذات السجع في الاصل هدير الحمام ونحوه والترصيع في اللغة ان يجعل في احد جانبي
العقد من اللآلي مثل ما في الجانب الآخر وفي الاصطلاح هو ان يكون جميع ما في احد القرينتين من الالفاظ او اكثر ما فيها
مساويا لما يقابله في الوزن موافقا في الاعجاز او متقاربا في الاوزان والاعجاز لما يقابله في القرينة الاخرى مثال المساواة في الوزن والتقفية
في جميع الالفاظ قوله ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لان ... العطف
ثم في المثال الاول والواو في المثال الثاني لا مقابل لها في القرينة الاولى ومثال تساوي الوزن والعجز في بعض الالفاظ وتقاربهما في بعضها

قوله نعم واتينا سما فان آتينا تقارب مدينا في الوزن والمستقيم تقارب المستبين في العجز وهو اصل الحسن

في جميع ذلك ما ذكر من المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ توابع للمعاني وذلك بان يذكر المعاني على سجيتها فتكتسي من الالفاظ

ما يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا ولو جعلت المعاني تابعة للالفاظ بان تقصد الى تحصيل المحسنات اللفظية وتجعل ذلك

مقصودا اصليا جاءت الالفاظ متكلفة وتشوهت وكانت كتفصيل كم خشن في غيرمة مثب وقد شغف بعض المتاخرين

من الكتاب والشعراء في غاية المحسنات اللفظية والبديعية حتى تخيل اليه ان لفاحع عزة منها في كلامه فلا يبالي في ان يقع مقصوده منه

في عبارة يوقع سامعه من طلبه في خبط عشواء وقد تغال شار بقوله جميع ذلك الى جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية والمعنوية

فان زيادة الاهتمام برعاية المطابقة والمقابلة بلا سلامة يذهب بماء الكلام ويوجب الخلل في الانتظام الآن قوله ان يكون

الالفاظ توابع للمعاني يمنع الحمل على هذا المعنى وكذا يمنع تفسيره لما ذكره اولا بقوله اعني ان لا يكون الالفاظ متكلفة اي ما فيها

مع تكلف ومشقة وذلك ورد الامحاب منها اي في البديع انواعا من المحسنات مثل كون جميع الحروف من الكلام منقوطة

كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن تفتن غيب تجن او غير منقوطة كخطبة المعروفة الحمد لله الممدوح الاسماء المحمود الالاء وكون بعضها منقوطا

الآخر غير منقوط وذلك اما بان يكون كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة كرسالة الحسناء الكريم ينبت الذهب شعوذك يذود اللوم غض الكلم عن

جهش حسودك الشين واما بان يكون حرف منقوطا وآخر غير منقوط كرسالة الرقطاء اخلاق سيدنا تحب بعقوته يلذ والحنف التحريك ما يكون

احدى عيني الفرس سوداء والاخرى زرقاء والرقطاء ان يكون في الشاة نقط سود وبيض فلا يخفى ان النقط وعدمها حرفي المحسن ما لحظ دون اللفظ

وكذا ما يعتبر من اتصال حروف الكلمات وينبئ الموصل كما في قوله فتنتني البيت او انفصالها وينبئ المقطع كقول الوطواط ولذلك ان زرت دارا وودا

فرزا او درا وعزا ورد او زدا وما اختص المحسن الكلام المحسنات البديعية فوق الستين اجمالها الى نا لعنا في ذلك لان مباحثها مستوفاة في كتب اخر تعنى كتب

المطالب وبها ان لم تقدر على استخراجها وانا قد كشفت ال اي وانا قد علمت علاوة التحقيق ذكرته المقدمة من حدي العلمين وضبطه وتفصيل الاسلام من

معاقدهما ومسائلهما ان علم المعاني هو معرفة خواص تراكيب الكلام وان علم البيان هو معرفة صياغات المعاني في صور متفاوتة وتراديبها بطرق

مختلفة وانا وحد لفظ العلم المضاف اليهما اشارة الى فرع الارتباط بينهما وكون البيان شعبة من المعاني وهي غاية العلمين هنا بقوله البيوصل

بها اي بمعرفة الخواص والصياغات الى توفية مقامات الكلام حقها اي باعتبار ما يقتضيها من الخواص وما يناسبها من الصياغات مع ان

الغاية المذكورة في المقدمة هي الاحتراز عن الخطأ في التطبيق والمطابقة بناء على ان المقصود الاصلي هو الاتيان بالصواب التي هي توفية الحق

والاحتراز عن الخطأ وسيلة الى تلك التوفية لما كانت الوسائط في بادي الرأي جعلها غاية هناك ثم ذكر هنا ما هو الحقيقة وقيد التوفية بحسب ما تقع

قوته ذكائك اي استعداده لان ذلك هو المقدار المطلوب من تحصيل هذين العلمين قد عندك علم جملة اي لفظ علم مسنون دون مقام الاستدلال

مفعول له علت جواب لفي وتحقيق والمقصود بيان انه يجب عليه ان يشرع في علم البلاغة وذلك الاس جملة مقامات الكلام مقام الاستدلال

على المطالب المقصودة المتوقفة على تصورات اجزائها المحتاجة الى الحد فلزم صاحب علم المعاني والبيان معرفة الخواص الاستدلالية معرفة

تاديتها بالطرق المختلفة وتنويع وضوح الاستدلال والمعرفة لما يتعلق بالفادة هذا العلم حيث يجب عليه ان لا يفضي الى شيء من جليلها فوجب ان يورد

في كتابه علم الاستدلال المشتمل على علم الحد لانه جزء من علم البلاغة كما صرح بتمامه وحققه بنهاية هذا آخر ما يسره الله تعالى من لطائف لكشف فوائد هذا العلم

نطق فوائده ونسأل الله سبحانه ان ينفعه المستفيدين وان يجعله خالصا لوجهه الكريم وقد تجاوز عمن تاب ونبه او اساء قولا من سبق قلم ونعم الحمد المستعان وهو الكريم

وقد فرغ من تحريره تحت لعناية الله تعالى في ليلة اوايل الربيع الاول من سنة ٨٦٩

خمس